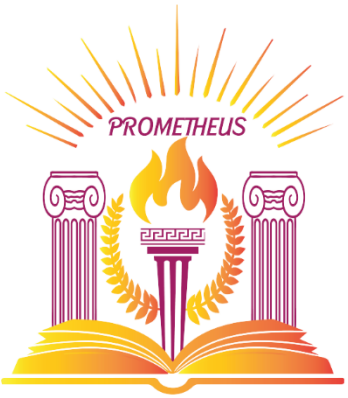

مجلة بروميثيوس الدولية

للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية و القانونية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات و الأبحاث
في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية و القانونية

المدير المسؤول و رئيس التحرير :
د.سامي دقاقي

المجلد الأول

العدد الرابع

شتنبر 2026

جميع الحقوق محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني:2026PE0013

الرقم الدولي المعياري: 6837- 3119

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني: 6845 -3119

عنوان المجلّة

مجلة بروميثيوس الدولية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

المدير المسؤول ورئيس التحرير

د. سامي دقاقي

مجال الاشتغال

العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية

شركاء المجلة

مجلة الباحث

مركز قرطبة الخاص بالدراسات والأبحاث

المركز الأكاديميACETI

الإيداع القانوني

2026PE0013

الرقم الدولي المعياري

3119-6837

الرقم الدولي المعياري الإلكتروني

3119-6845

تصميم الغلاف و تنسيق العدد

مصطفى جليل

التواصل مع المجلة

الهاتف و الواتساب: +212659792126

البريد الإلكتروني:
Magazine.prometheus@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
WWW.PROMETHEUSMAG.ORG

المجلة موطنة في المنصة الوطنية PSRM
التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية و التقنية IMIST

منشورات مركز بروميثيوس للدراسات والأبحاث الأكاديمية (PCARS)

PROMETHEUS CENTER FOR ACADEMIC RESEARCH AND STUDIES (PCARS)

جميع الحقوق محفوظة للمجلة ©

أعضاء إدارة المجلة

المدير المسؤول و رئيس التحرير
د.سامي دقاقي

نائب رئيس التحرير
د.عبد الله اللويز

سكرتير التحرير
د.عصام الامحراك

مسؤول العلاقات العامة
سعيد موزك

مسؤولة الموقع و النشر الالكتروني
إكرام راشد

التصميم و الإخراج الفني
مصطفى جليل

أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلة

د. البروفيسور الخمار العلمي	سوسيولوجي، وخبير في علوم التربية، المغرب
د. البروفيسور محمد الدريج	خبير في التربية، المغرب
د. البروفيسور مولاي إسماعيل علوي	أستاذ التعليم العالي في علم النفس الإكلينيكي جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. البروفيسور مصطفى بوعناني	أستاذ التعليم العالي في اللسانيات المعرفية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. البروفيسور عبد الرحمن حداد	أستاذ التعليم العالي في القانون جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
د. ادريس الخضراوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
د.إستير لوبيز زافرا	أستاذة التعليم العالي في علم النفس الاجتماعي جامعة خاين بإسبانيا

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عبد العزيز مناضل	أستاذ التعليم العالي، اللغة العربية، جامعة ابن طفيل
عبد المجيد شكير	أستاذ التعليم العالي، باحث في الجماليات والتربية الفنية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
رقية أشمال	أستاذة التعليم العالي، القانون العام، كلية علوم التربية- الرباط، المغرب
عبد الله الحلوي	أستاذ التعليم العالي، اللغة الإنجليزية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب
عمر أكراصي	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بفاس
هدى بلمكي	أستاذة محاضرة مؤهلة، علوم التربية، المدرسة العليا للأستاذة بمكناس
عبد الله الإدريسي	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
عبد الله أزور	أستاذ محاضر مؤهل، علم النفس، المدرسة العليا للأساتذة بالرباط
عتيقة بونو	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
إيمان توفيق	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
يسرى التازي	أستاذة محاضرة مؤهلة علم النفس، كلية الآداب و العلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
أكرم عبد الله الأدور	أستاذ علم النفس التربوي مساعد، جامعة ذمار باليمن
محمد مزيان	أستاذ محاضر مؤهل، التاريخ، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
حميد بنسي	أستاذ محاضر مؤهل، الجغرافيا، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
ادريس لويز	أستاذ محاضر مؤهل، الفرنسية، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
هشام بن الهاشمي	أستاذ محاضر مؤهل، المسرح، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
عمر الرويضي	أستاذ محاضر مؤهل اللغة العربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء
رضوان أبو فراس	أستاذ محاضر مؤهل، علوم التربية، المدرسة العليا للأساتذة بالدار البيضاء
أسامة الصغير	أستاذ محاضر مؤهل، اللغة العربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة
أصبيو فاطمة الزهراء	أستاذة محاضرة مؤهلة، علم النفس الإكلينيكيّ المرضي، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب
الزهرة شلاط	أستاذة محاضرة مؤهلة،اللغة الفرنسية،الكلية متعددة التخصصات الرشيدية،جامعة مولاي اسماعيل مكناس
محمد الناجي	أستاذ محاضر علم النفس، كلية الطب والصيدلة بالعيون
نوال فهمي	أستاذة محاضرة، علم الاجتماع، كلية الطب والصيدلة بفاس
حمدي التريعي	أستاذ مساعد، علم النفس، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بوجدة
بوشعيب متعبد	أستاذ مساعد، اللغة الفرنسية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالجديدة

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة

عفاف عبد الكريم مرشد ربيع	أستاذة مساعدة علم النفس بجامعة النجاح الوطنية - فلسطين
رجاء مفقود	أستاذة مساعدة،اللسانيات العربية،المركز الجهوي لمهن التربية و التكوين سطات
ربيعة عادل	أستاذة محاضرة،اللغة الفرنسية،كلية الطب و الصيدلة و طب الأسنان بفاس
حسناء الفوقي	أستاذة محاضرة،اللغة الفرنسية،جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال
حكيمة الحجار	أستاذة محاضرة علم النفس الاكلينيكي بجامعة الحسن الثاني كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ليلى شيباني	أستاذة محاضرة علم نفس الصحة جامعة الجزائر 2 - الجزائر
يوسف عبو	أستاذ محاضر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله،فاس، المغرب
هشام ابرير	دكتور باحث في علم النفس، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
قاسم شرف	دكتور باحث في الفلسفة، جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
سامية رماش	دكتورة باحثة في القانون، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
زكرياء الزاير	دكتور باحث في اللغة العربية و آدابها،جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس

شروط النشر في مجلة بروميثيوس

1- أن يكون البحث أصليا وغير منشور سابقا، سواء في مجلة أو كتاب أو موقع.
2- أن يلتزم بالمنهجية العلمية الأكاديمية المتعارف عليها دوليا.
3. ألا يقل حجم البحث عن 3000 كلمة ولا يزيد عن 5000 كلمة.
4- بالنسبة للغة العربية، يرجى استعمال خط Simplified Arabic حجم 14 في المتن، وخط Simplified Arabic (Bold) حجم 16 في العناوين. بالنسبة للغتين الفرنسية والإنجليزية، يرجى استعمال خط Times New Roman حجم 12 في المتن، وخطTimes New Roman (Bold)، حجم 14 في العناوين. مسافة التباعد في المتن ولائحة المراجع هي 1.15 سواء بالنسبة للغة العربية أو اللغتين؛ الفرنسية والإنجليزية.
5- أن يتضمّن البحث المكتوب باللغة العربية ملخصين باللغتين (العربية والإنجليزية)، بينما تتضمن البحوث باللغة الفرنسية ملخصات بالفرنسية والإنجليزية، أما البحوث باللغة الإنجليزية فتتضمن ملخصات بالإنجليزية والعربية، على ألاّ يزيد الملخصان عن 250 كلمة لكل واحد، ولا يتجاوزا 5 خمس كلمات مفتاحية. كما ينبغي ترجمة عناوين المقالات العربية والفرنسية إلى الإنجليزية، وعناوين المقالات الإنجليزية إلى العربية. وأن يثبت أسفل العنوانين في الوسط وبنفس الخطوط المشار إليها أعلاه وبحجم 11؛ الاسم الكامل بالحروف العربية واللاتينية في نفس السطر، ثم يليهما في الأسطر الموالية: الصفة والمؤسسة الجامعية (الكلية أو المؤسسة والجامعة، المدينة والدولة) والبريد الإلكتروني الأكاديمي و Orcid إن توافر.
6- تكتب الهوامش أسفل الصفحات بنفس الخطوط المشار إليها أعلاه حسب اللغة، بحجم خط 10 فقط، وتباعد 1.15.
7- أن تُكتب المراجع وفق نظام APA، أو أي نظام آخر شرط أن تكون بشكل مضبوط ومحكم التنسيق، مع الحرص على خلوّ المقال في لغاته الثلاثة من الأخطاء الإملائية (إخضاعه لتدقيق لغوي).
8- يرجى عدم ترقيم الصفحات أو تضمينها إطارات وحدود Trames et Bordures، أو ترك بياضات ومساحات فارغة عدا ما تفرضه ضرورة التنسيق والتوضيب. وأيضا عدم ترك فراغات بين أرقام العناوين ومفرداتها. كما يرجى عدم ترك عناوين لوحدها في أسفل الصفحات، أو الفصل بين الجداول والأشكال والرسوم وعناوينها (مثلا العنوان في صفحة والجدول في صفحة أخرى). وأيضا عدم كتابة العناوين أو الكلمات، سواء في المتن أو الهامش أو لائحة المراجع بلون آخر غير الأسود.

مواعيد هامة:

آخر موعد لاستقبال الأبحاث: 25 من كل شهر .
تاريخ صدور العدد: 10 من الشهر الموالي ، حيث سيكون متوافرا في موقع المجلة:
Www.prometheusmag.org وأيضا على لى المنصة الإلكترونية **PSRM** التابعة للمعهد المغربي للمعلومات العلمية والتقنية **IMIST.**

الإرسال:

تُرسل الأبحاث بصيغة Word منسقة وموضّبة وفق الشروط وداخل الأجل المذكورين أعلاه، إلى البريد الإلكتروني للمجلة:
Magazine.prometheus@gmail.com
للتواصل والاستفسار يرجى الاتصال **هاتفيا** أو عبر **واتساب** على الرقم التالي: 00212659792126

ملحوظة: يرجى الاطلاع على شروط وأخلاقيات النشر بتفصيل على موقع المجلة المذكور أعلاه.

فهرسة العدد

عنوان البحث أو الدراسة	المؤلف	ص
كلمة العدد بقلم المدير المسؤول ورئيس التحرير	د. سامي دقاقي	10
استخدام المبيدات الزراعية وآثارها الصحية في إقليم الجبل الأخضر – ليبيا: دراسة جغرافية وصحية	د. سلوى مفتاح الجامعي د. زهير محمد عبد العاطي	11
مساهمة الفاعلين الترابيين في تحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة بسهل تريفة: دراسة حالة مركزي لعثامنة وعين الركادة	كمال الخالدي د.عبد القادر التايري	27
من تاريخ الأدب إلى جمالية التلقي: نحو نظرية نقدية تكاملية	إبراهيم جوب	47
فلسفة الصورة من بناء المفهوم إلى إنتاج المعنى: محمد نور الدين أفاية نموذجا	نبيل لمنور	62
فرانسوا دو كالييير والنظرة المعيارية للتفاوض الدبلوماسي: قراءة في تشكّل الاحتراف الدبلوماسي الفرنسي بعد وستفاليا	أشرف بكور	80
سوسيولوجيا الإقصاء الاجتماعي: دراسة إبستيمولوجية ونقدية مقارنة للباراديغمات التفسيرية	د. حسن حرمة الله	91
رقمنة التعليم بين القطيعة الجذرية والتحول التدريجي من منظور وصفي تحليلي	د. العربي بوعلو	113
الوضعية الإثنوغرافية: في التدبير المنهجي للمسافة بين الباحث وموضوعه	د. علواش إسماعيل د. المنجلي عبد الحفيظ	130
الوظائف التنفيذية في المدرسة: من التنظيم المعرفي إلى الممارسات التربوية الدامجة	أ. د. حكيمة الحجار	144
كيف يتعلم الدماغ لغة ثانية؟ أسس تصميم منهاج قائم على العلوم العصبية التربوية لمتعلمي العربية الناطقين بغيرها	بوملك خديجة	161
Logique constructive (non duale) : une exigence de l'ontologie ou de la méthodologie ? (Partie I)	Pr. Dr. Saeb Elamami	179
Engagement, conflit et responsabilité :Les Mains sales de Sartre à la lumière du théâtre marocain contemporain	Mohammed Merguaoui Pr.Mohamed Hajaoui	196
Pourquoi faut-il enseigner la littérature à l'université marocaine?	Dr. Moulay El Hassan Abbi	211
Travailleurs marocains en France de Zakya Daoud : mémoire restituée, une écriture mémorielle et engagée	Fatima Zahra Nafir	221

ص	المؤلف	عنوان البحث أو الدراسة
233	Ahbar Jamal Kassimi-Alaoui Malika	Une approche interdisciplinaire de l'enseignement/apprentissage au primaire
246	Aissa Jabbour	Une relecture des œuvres littéraires dans l'enseignement secondaire qualifiant au Maroc : Enjeux linguistiques et culturels
254	Ouzaroual Hicham Ou-Mellal Brahim Dr. El Adnani Mohamed Jallal	Du cadre stratégique au pilotage local de la performance : Une analyse documentaire des établissements scolaires publics au Maroc
267	Sanae ALAOUI Dr. Amale Chellabi	Intégration du numérique dans l'enseignement des Sciences de la Vie et de la Terre au Maroc : analyse qualitative à la lumière des modèles TPACK et SAMR
275	Hafsa Benazizi Jihane Elmekhchi	Les métaphores conceptuelles comme leviers cognitifs : étude de leur influence sur la compréhension et la rétention des savoirs chez les étudiants de licence dans le cadre du cours de linguistique générale
289	Hafid EL – JOUTI Pr.Khalid Benzidiya Pr.Yahia El Khalki	La djellaba Bziouia : Un patrimoine culturel et son impact sur le développement local à la commune de Bzou - Azilal
304	Pr.Sanae Saadani	Penser la trivialité de l'humour et l'engagement social
317	Dr. Salma Kadiri Alaoui	Le périmètre de la responsabilité : découplage institutionnel, culture d'entreprise et statuts d'emploi dans les entreprises marocaines
329	Dr .Souad Khachani	La dynamique d'élargissement de la protection des femmes contre les violences en droit international à la lumière des instruments juridiques régissant les domaines du travail, de la migration et de la traite des personnes
343	Es-Shassah Nawal Pr.Ziyani Mehdi Pr.Akkour Soumaya	La protection juridique et technique des données fiscales au Maroc à l'ère de l'administration fiscale intelligente
357	Dr.Brahim El Jaidi	Réflexions sur le système de protection sociale au Maroc : Essai sur les mécanismes de financement
372	Dr. Omer Ibrahim Ali Eldaw Astaz. Rowa Ibrahim Hamed	Geographical Analysis of the Geographical Factors Affecting Agricultural Production : Case study in Elnuhoud Locality, West Kordofan State – Sudan

افتتاحية العدد

يسعدنا أن نتقدم إلى قرّاء مجلة بروميثيوس الدولية (PIJ) الأوفياء، وباحثيها الكرام، بهذا العدد الرابع، الذي يمثل محطة تراكمية متجددة في مسيرة المجلة، إذ يضم ستة وعشرين بحثا علميا محكما، على نحو أكثر غنى من حيث الكم والتنوع منذ انطلاق المجلة.

لقد انتظمت الأبحاث المنشورة في هذا العدد من داخل المغرب وخارجه، بمشاركة نخبة من الأساتذة الجامعيين، والدكاترة الباحثين، وطلبة الدكتوراه، مما يعكس ثقة الأوساط الأكاديمية المختلفة في منبرنا العلمي، ويؤكد أن المجلة أصبحت فضاء مفتوحا للطاقات البحثية المتنوعة، من مختلف المستويات والتخصصات.

يجدر بنا أيضا في ذات السياق أن نشير إلى التنوع الجغرافي الذي ميّز هذا العدد، حيث تلاقحت فيه رؤى باحثين من جامعات مغربية متعددة، مع مساهمات علمية من جامعات أجنبية؛عربية بالأساس، مما أتاح تكامل المناهج وتبادل الخبرات، وأغنى النقاش الأكاديمي حول القضايا الإنسانية والاجتماعية والقانونية التي تناولتها الأبحاث.

كما عنينا في هذا العدد بأن يكون التنوع في المستويات الأكاديمية حاضرا؛ فإلى جانب أساتذة جامعيين متمرسين، أتحنا المجال لأساتذة باحثين شباب، ولطلبة دكتوراه قدّموا أبحاثا أكاديمية رصينة، في خطوة تشجيعية تعكس انفتاح المجلة على كل الأقلام الجادة، وحرصها على بناء جيل جديد من الباحثين، وتأهيلهم لمعايير النشر العلمي الدولية.

لقد حرصنا في هذا العدد، كما في سابقيه، على الالتزام الصارم بمعايير التحكيم العلمي المحايد، وأخلاقيات النشر المعتمدة دوليا، مع مراعاة التنوع المنهجي والموضوعاتي، بما يضمن تقديم محتوى أكاديمي متميز، يثري الحقل المعرفي، ويجيب عن إشكالات راهنة، بأسلوب منهجي دقيق.

نغتنم هذه المناسبة لنتوجه بجزيل الشكر والعرفان لكل الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم، ولكل أعضاء هيئة التحرير والمحكمين الذين أضافوا بجهودهم النقدية قيمة مضافة لهذا الإصدار، وأخص بالامتنان قرّاءنا الأعزاء الذين يتابعون مسيرة المجلة باهتمام، ويشكلون الدافع الأهم لمواصلة التطوير والارتقاء.

وختاما، ندعو الباحثين من جميع المستويات والأقطار إلى مواصلة الإسهام في أعدادنا القادمة، مؤكدين أن المجلة ستبقى وفية لعهدها منبرا مفتوحا للإبداع الفكري والمعرفة الرصينة، ساعية إلى التميز والإشعاع العلمي.

المدير المسؤول ورئيس التحرير: د. سامي دقاقي

استخدام المبيدات الزراعية وآثارها الصحية في إقليم الجبل الأخضر – ليبيا: دراسة جغرافية وصحية

The Use of Agricultural Pesticides and Their Health Impacts in the Green Mountain Region, Libya: A Geographical and Health Study

د. سلوى مفتاح الجامعي SALWUY MEFTAH ALJAMIE
عضو هيئة تدريس بقسم الصحة العامة / كلية التقنية الطبية، جامعة درنة. ليبيا
salwaeljamay@cmtd.edu.ly
د. زهير محمد عبد العاطي ZUHAYR MOHAMMED ABD ALATI
عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا – كلية التربية– جامعة درنة / فرع القبة. ليبيا
Zohur.mohammed.libya@gmail.com

ملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع استخدام المبيدات الزراعية وآثارها على الصحة العامة في إقليم الجبل الأخضر (ليبيا): دراسة جغرافية وصفية تحليلية، وذلك في إطار الاهتمام المتزايد بقضايا الصحة البيئية وعلاقتها بالنشاط الزراعي، ويُعد إقليم الجبل الأخضر من أهم المناطق الزراعية في ليبيا، لما يتميز به من ظروف طبيعية ساعدت على تنوع الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى استخدام المبيدات الزراعية لمكافحة الآفات والحفاظ على المحاصيل. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام المبيدات الزراعية في الإقليم، وتحليل العوامل الجغرافية المرتبطة بانتشار استخدامها، وبيان آثارها المحتملة على الصحة العامة والبيئة، إضافة إلى إبراز أهمية التوعية والرقابة في الحد من المخاطر الناتجة عنها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات العلمية والتقارير والمصادر ذات العلاقة بموضوع المبيدات الزراعية والصحة العامة. وتوصلت الدراسة إلى أن المبيدات الزراعية تمثل عنصراً مهماً في دعم النشاط الزراعي، إلا أن الاستخدام غير الرشيد لها قد يؤدي إلى مخاطر صحية وبيئية نتيجة التعرض المباشر أو غير المباشر لبقايا هذه المواد، كما تبين أن طبيعة توزيع الأنشطة الزراعية وخصائص الإقليم الجغرافية تؤثر في مستوى التعرض المحتمل للمبيدات، مما يؤكد أهمية تطبيق إجراءات الاستخدام الآمن وتعزيز دور الإرشاد الزراعي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والرقابة المختصة. توصي الدراسة بضرورة نشر الوعي بين المزارعين، وتشديد الرقابة على تداول واستخدام المبيدات، وتشجيع البدائل الزراعية الآمنة، وتعزيز التعاون بين الجهات الزراعية والصحية والبيئية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تحافظ على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

الكلمات المفتاحية: المبيدات الزراعية، الصحة العامة، الجغرافيا الصحية، إقليم الجبل الأخضر، المخاطر البيئية، ليبيا.

Abstract:

This study examines the use of agricultural pesticides and their impact on public health in the Green Mountain (Jabal al-Akhdar) region of Libya, employing a descriptive-analytical geographic approach. The study is situated within the context of growing interest in environmental health issues and their relationship to agricultural activity. The Green Mountain region is considered one of Libya's most important agricultural areas, owing to natural conditions that have fostered diverse agricultural production—a factor that has led to the use of pesticides for pest control and crop preservation.The study aims to examine the current state of agricultural pesticide use in the region, analyze the geographical factors associated with its prevalence, and outline potential impacts on public health and the environment. Additionally, it highlights the importance of raising awareness and implementing regulatory oversight to mitigate the associated risks. The study employs a descriptive-analytical approach, drawing upon a review and analysis of scientific studies, reports, and sources related to agricultural pesticides and public health.The study concluded that agricultural pesticides play a significant role in supporting agricultural activity; however, their imprudent use can lead to health and environmental risks resulting from direct or indirect exposure to pesticide residues. It also revealed that the spatial distribution of agricultural activities and the region's geographical characteristics influence the level of potential pesticide exposure, underscoring the importance of implementing safe usage practices and strengthening the roles of agricultural extension services and specialized regulatory oversight.The study recommends raising awareness among farmers, tightening controls on the trade and use of pesticides, encouraging safe agricultural alternatives, and fostering cooperation among agricultural, health, and environmental authorities to achieve sustainable agricultural development that safeguards human health and environmental safety.

Keywords: Agricultural pesticides, public health, health geography, Green Mountain region, environmental risks, Libya.

مقدمة:

تُعد الزراعة من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحياة الإنسان، لما توفره من منتجات غذائية تسهم في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد المحلي. ومع تطور النشاط الزراعي وزيادة الحاجة إلى رفع الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل، أصبحت المبيدات الزراعية من الوسائل المستخدمة على نطاق واسع لمكافحة الآفات والأمراض التي تهدد الإنتاج الزراعي، حيث أسهمت في تقليل الخسائر الزراعية والمحافظة على المحاصيل.

ويُعد إقليم الجبل الأخضر في ليبيا من أبرز المناطق الزراعية، لما يتميز به من خصائص طبيعية ساعدت على انتشار النشاط الزراعي وتنوع المحاصيل، الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على المبيدات الزراعية كإحدى الوسائل الأساسية لحماية الإنتاج من الآفات الزراعية. إلا أن الاستخدام المتزايد لهذه المواد الكيميائية، خاصة عند عدم الالتزام بالأساليب العلمية والضوابط اللازمة، قد ينتج عنه العديد من المخاطر التي لا تقتصر على البيئة الزراعية، بل تمتد آثارها إلى صحة الإنسان.

وتُعد العلاقة بين استخدام المبيدات الزراعية والصحة العامة من الموضوعات التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات البيئية والجغرافية والصحية، نظرًا لما قد تسببه بعض المركبات الكيميائية من آثار صحية نتيجة التعرض المباشر أثناء عمليات الرش، أو التعرض غير المباشر من خلال المنتجات الزراعية أو عناصر البيئة الملوثة. كما أن اختلاف الخصائص الجغرافية وتوزيع الأنشطة الزراعية والسكانية يؤثر في طبيعة ومستوى هذه المخاطر من مكان إلى آخر.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر من منظور جغرافي وصحي، من خلال تحليل واقع استخدامها، وبيان آثارها المحتملة على الصحة العامة والبيئة، وإبراز دور التوعية والرقابة في تحقيق الاستخدام الآمن لهذه المواد. وتأتي هذه الدراسة في إطار الاهتمام المتزايد بقضايا الصحة البيئية والتنمية الزراعية المستدامة، والسعي إلى تحقيق التوازن بين المحافظة على الإنتاج الزراعي وحماية الإنسان والموارد الطبيعية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة والتقارير ذات العلاقة بموضوع المبيدات الزراعية وآثارها الصحية والبيئية، بهدف تقديم رؤية جغرافية تحليلية حول هذه القضية في إقليم الجبل الأخضر.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 – ما واقع استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر ليبيا، وما العوامل الجغرافية التي أسهمت في انتشار استخدامها؟

2– ما أبرز الآثار الصحية المترتبة على استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر وفقاً لما تناولته الأدبيات والدراسات العلمية؟

3– ما السبل المقترحة للحد من الآثار الصحية الناجمة عن استخدام المبيدات الزراعية وتعزيز الاستخدام الآمن له في إقليم الجبل الأخضر؟

أهداف الدراسة:

1 – التعرف على واقع استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر ليبيا.

2 – تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في استخدام المبيدات الزراعية بالإقليم.

3 – بيان الآثار الصحية المترتبة على استخدام المبيدات الزراعية على السكان في إقليم الجبل الأخضر في ضوء الأدبيات العلمية.

4– إبراز العلاقة بين الخصائص الجغرافية للإقليم والمخاطر الصحية المرتبطة باستخدام المبيدات الزراعية.

5– تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي تسهم في تعزيز الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية والحد من آثارها على الصحة العامة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أهمية الدراسة:

1 – تستمد الدراسة أهميتها من تناولها أحد الموضوعات الحيوية التي تربط بين الجغرافيا والصحة العامة، وهو استخدام المبيدات الزراعية وآثارها الصحية في إقليم الجبل الأخضر.

2 – تسهم في إبراز الآثار الصحية والبيئية المترتبة على الاستخدام غير الرشيد للمبيدات الزراعية، بما يعزز الوعي بأهمية الاستخدام الآمن لها.

3– توفر إطاراً علمياً يعتمد على المنهج الجغرافي الوصفي التحليلي لفهم العلاقة بين النشاط الزراعي والمخاطر الصحية في إقليم الجبل الأخضر.

4– تثري الأدبيات العلمية العربية والليبية في مجال الجغرافيا الصحية، نظراً لقلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة الليبية.

5– يمكن أن تفيد نتائج الدراسة صناع القرار والجهات المختصة بالزراعة والصحة والبيئة في وضع سياسات وبرامج توعوية تهدف إلى الحد من الآثار الصحية للمبيدات الزراعية وتعزيز الاستخدام الآمن لها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه، وذلك من خلال وصف واقع استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر، وتحليل آثارها على الصحة العامة في ضوء الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، كما اعتمدت الدراسة على مراجعة وتحليل الكتب، والبحوث العلمية المحكمة، والتقارير الصادرة عن الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والصحة والبيئة، إلى جانب الاستفادة من الإحصاءات والبيانات المنشورة ذات الصلة متى توفرت، بهدف تفسير العلاقة بين استخدام المبيدات الزراعية وآثارها الصحية من منظور جغرافي، وصولًا إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

منطقة الدراسة:

يقع إقليم الجبل الأخضر في شمال شرق ليبيا، حيث يحده البحر المتوسط من الشمال ومنطقة البلط الصحراوية من الجنوب، أما شرقاً فيحده خليج البمبة، وغرباً يحده سهل بنغازي، وفلكياً يقع إقليم الجبل الأخضر بين خطي طول (10،'23°) و (18،'20°) شرقاً، وبين دائرتي عرض (41،'31°) و (57،'32°) شمالاً، وفي آخر تعداد سكاني أجري في ليبيا عام 2006 وصل تعداد سكان إقليم الجبل الأخضر إلى 529285 نسمة.

والتحديد الزماني لهذه الدراسة يمثل فترة القيام بها من (2026/4/16 إلى 2026/7/15)، والشكل (1) يوضح حدود منطقة الدراسة.

الشكل (1) حدود منطقة الدراسة

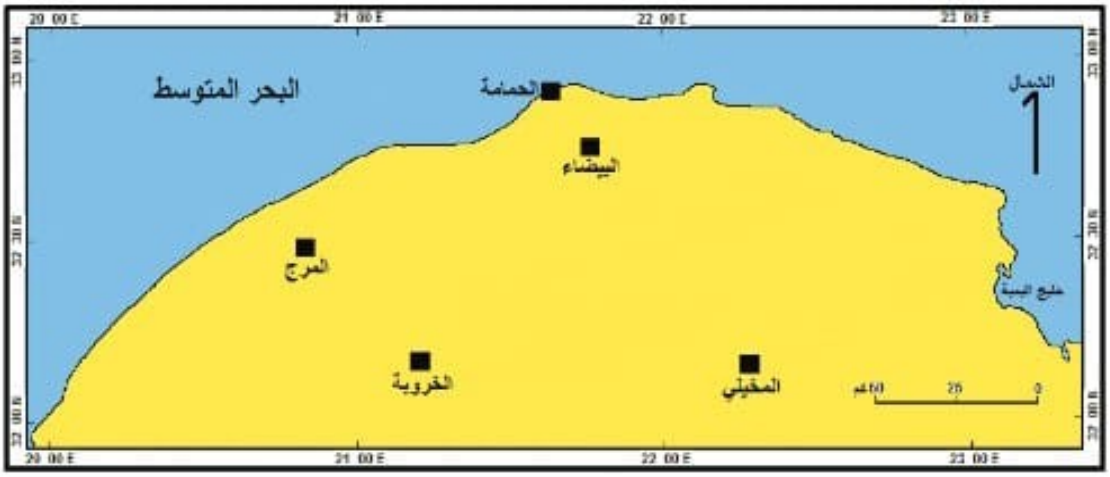

المصدر: أحمد محمد أحمد ساسي (2023) القارية والبحرية في مناخ إقليم الجبل الأخضر شمال شرقي ليبيا، مجلة الجامعي، العدد 37، ربيع.

الدراسات السابقة:

1- الدراسة التي قام بها (حسن امحمد خليفة سليمان) وهي ورقة علمية بعنوان (التلوث البيئي بالمبيدات الحشرية بين الحدوث والتأثير، 2016) وتناولت الدراسة أنواع المبيدات الحشرية، ومواصفات المبيد الجدي (الآمن)، وحركة المبيدات في بيئة الهواء والماء والتربة، والتأثيرات البيئية والصحية للمبيدات.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2- الدراسة التي قام بها (شارلي سلامة إبراهيم حدادين) وهي ورقة علمية بعنوان (المبيدات وتأثيرها على الإنسان والبيئة، 2022) وتناولت الدراسة مخاطر التلوث بالمبيدات والاسمدة، وكيفية انتقال المبيدات لجسم الإنسان، وتأثير المبيدات على المياه وطرق وصول المبيدات إلى المياه.

3- الدراسة التي قاموا بها (محمد صالح عيسى يوسف، وجميلة صالح علي العسبلي، وجبريل عبد المطلوب صالح الشلماني) وهي ورقة علمية بعنوان (تأثير العوامل البيئية على بعض المنتجات الزراعية بمنطقة الجبل الأخضر، 2025) وتناولت الدراسة تأثير العوامل الطبيعية مثل التربة والمناخ على الإنتاج الزراعي، وكذلك تأثير المبيدات والأسمدة على خصوبة التربة ومكافحة الآفات.

مناقشة الدراسة:

بالرغم من أن المبيدات تساعد على رفع الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً ولكن أصبح استعمالها مصدر قلق كبير نظراً لإمكانية انتشارها في (البيئة، المياه، الهواء، الغذاء) حتى في جسم الإنسان لما فيها من مخاطر جسيمة على الصحة العامة وبسبب تأثيرها السمية الخطيرة على المدى القريب والبعيد [1].

ولهذا تعتبر الزراعة العضوية طريق الخلاص للإنسان ولبيئته التي يعيش فيها من أخطار المتبقيات السامة للمبيدات، والزراعة العضوية هي نظام زراعي لإنتاج الغذاء مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة بجانب الاهتمام بالظروف الاقتصادية ومتطلبات المجتمع، كما أن الزراعة العضوية تحد من استعمال المبيدات بكافة أنواعها والأسمدة الكيميائية [2].

وتختلف المبيدات بحسب تأثيرها على الكائنات الحية مثلاً تضر المبيدات الحشرية الانتقائية فقط حشرات معينة، لذلك لا تؤذي كثيراً الكائنات الحية الأخرى بينما المبيدات الحشرية غير الانتقائية تضر أو حتى تقتل الكائنات الأخرى غير المؤذية، ويؤدي استخدام

---

(1) ديدة زكرياء بن نانة هشام، دراسة تحليلية لبقايا المبيدات على محصول زراعي غذائي واثاره على الوسط البيئي، رسالة ماجستير، قسم الكيمياء، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2021، ص1.

(2) أحلام سعد عقوب محمد، وأحلام فرج سليمان، رصد بقايا المبيدات وبعض المعادن الثقيلة في ثمار الطماطم المزروعة تقليدياً وعضوياً في منطقة البيضاء مع حساب مؤشرات الخطر المتعلقة بصحة الإنسان، المجلة الليبية لوقاية النبات، العدد 15، 2025، ص7.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المبيدات غير المناسب إلى تسمم الأفراد والحيوانات الأليفة والطبيعية كما أنه يؤدي إلى انخفاض السيطرة على الحشرات الخطيرة، وإصابة النباتات والحيوانات غير المقصودة، وضرر بيئي، وخلل في التوازن الطبيعي للنظام البيئي [3].

أولاً: واقع استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر:

يُعد إقليم الجبل الأخضر من أهم الأقاليم الزراعية في ليبيا، نظراً لما يتميز به من خصائص طبيعية مناسبة للنشاط الزراعي، تتمثل في اعتدال المناخ نسبياً، وارتفاع معدلات الأمطار مقارنة ببقية مناطق البلاد، وتنوع الغطاء النباتي، إضافة إلى انتشار مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، وقد ساعدت هذه المقومات على تنوع الإنتاج الزراعي في الإقليم، خاصة زراعة أشجار الفاكهة مثل الزيتون والتفاح واللوز، إلى جانب بعض المحاصيل الحقلية والخضروات.

ومع تطور النشاط الزراعي وزيادة الحاجة إلى المحافظة على الإنتاج الزراعي، أصبح استخدام المبيدات الزراعية من الممارسات الشائعة لمكافحة الآفات والأمراض النباتية التي تؤثر في كمية وجودة المحاصيل، وتُعد المبيدات وسيلة مهمة في حماية المحاصيل وتقليل الخسائر الزراعية، إلا أن الاعتماد عليها بصورة مستمرة أو استخدامها بطريقة غير صحيحة قد يؤدي إلى نتائج عكسية تمس صحة الإنسان والبيئة.

ويرتبط استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر بعدة عوامل جغرافية وزراعية، من أهمها طبيعة النشاط الزراعي السائد، وتنوع المحاصيل، وانتشار المزارع في مناطق متباينة من حيث الظروف البيئية والمناخية، كما أن اختلاف طبيعة الآفات الزراعية من منطقة إلى أخرى يؤدي إلى تفاوت الحاجة إلى استخدام أنواع مختلفة من المبيدات وطرق تطبيقها.

وتشير الدراسات المتعلقة بالزراعة إلى أن الاستخدام الآمن للمبيدات يعتمد على مجموعة من الإجراءات، منها اختيار المبيد المناسب، والالتزام بالجرعات الموصي بها، واحترام فترات الأمان قبل حصاد المنتجات الزراعية، واستخدام وسائل الحماية الشخصية أثناء عمليات

(3) باسم عبد الله محمود ابوعصبه الرحاحلة، المبيدات الحشرية أهميتها وإضرارها في حياتنا، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار 4، كانون الثاني، 2023، ص 544.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الرش، إلا أن بعض الممارسات الزراعية الخاطئة، مثل الاستخدام العشوائي للمبيدات أو زيادة الجرعات بهدف الحصول على نتائج أسرع، قد تؤدي إلى تراكم آثارها في البيئة الزراعية وانتقالها إلى الإنسان.

كما يمثل ضعف الإرشاد الزراعي والرقابة على تداول واستخدام المبيدات أحد العوامل التي تزيد من احتمالية حدوث المخاطر المرتبطة بها، إذ يحتاج المزارعون إلى برامج توعوية مستمرة حول طرق التعامل مع المبيدات وتخزينها والتخلص من مخلفاتها بطريقة سليمة.

ومن منظور جغرافي، فإن دراسة استخدام المبيدات في إقليم الجبل الأخضر لا تقتصر على معرفة وجودها في النشاط الزراعي، بل تهتم بفهم العلاقة بين المكان والإنسان والبيئة، حيث إن قرب المناطق السكنية من الأراضي الزراعية، وكثافة النشاط الزراعي، وطبيعة توزيع المزارع، كلها عوامل تؤثر في مستوى التعرض للمبيدات وحجم المخاطر المحتملة.

وعليه، فإن استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر يمثل عنصراً مهمًا في دعم الإنتاج الزراعي، لكنه يتطلب إدارة رشيدة تحقق التوازن بين حماية المحاصيل والمحافظة على صحة الإنسان وسلامة البيئة.

ثانيا: الآثار الصحية لاستخدامات المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر:

تُعد الآثار الصحية والبيئية الناتجة عن استخدام المبيدات الزراعية من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام كبير في الدراسات الصحية والبيئية، نظراً لما تحتويه بعض المبيدات من مركبات كيميائية قد تسبب تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الإنسان والنظم البيئية عند التعرض لها بصورة مستمرة أو غير آمنة.

وتتمثل أهم طرق تعرض الإنسان للمبيدات الزراعية في التعرض المباشر أثناء عمليات الرش أو تحضير المبيدات، خاصة لدى العاملين في القطاع الزراعي الذين يتعاملون معها بصورة متكررة، إضافة إلى التعرض غير المباشر من خلال استهلاك المنتجات الزراعية التي قد تحتوي على بقايا مبيدات، أو من خلال تلوث مصادر المياه والتربة بهذه المواد.

وقد يرتبط التعرض للمبيدات بظهور مجموعة من التأثيرات الصحية، تختلف حسب نوع المبيد ودرجة التعرض ومدته، حيث قد تشمل أعراضاً قصيرة المدى مثل تهيج الجلد والعينين، والصداع، والغثيان، واضطرابات الجهاز التنفسي، بينما قد يؤدي التعرض الطويل لبعض

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المركبات إلى مخاطر صحية أكثر تعقيداً تؤثر في الجهاز العصبي أو وظائف الجسم المختلفة.

ولا تقتصر مخاطر المبيدات على صحة الإنسان فقط، بل تمتد إلى البيئة الزراعية، إذ يمكن أن يؤدي الاستخدام المفرط أو غير المنظم إلى تلوث التربة والمياه، والتأثير في الكائنات الحية غير المستهدفة، مثل الحشرات النافعة التي تسهم في التوازن البيئي، مما قد يؤدي إلى اختلال النظام البيئي الزراعي.

وفي إقليم الجبل الأخضر، تزداد أهمية دراسة هذه الآثار بسبب ارتباط جزء كبير من السكان بالنشاط الزراعي، سواء من خلال العمل المباشر في المزارع أو من خلال القرب المكاني من المناطق الزراعية، فالتداخل بين المجال الزراعي والمجال السكني قد يزيد من احتمالية تعرض السكان للمبيدات، خاصة في حال عدم الالتزام بإجراءات السلامة أثناء عمليات الرش.

كما أن بقايا المبيدات في المنتجات الزراعية تمثل أحد الجوانب المهمة في العلاقة بين الزراعة والصحة العامة، إذ إن وصول هذه البقايا إلى المستهلك يشكل مصدر قلق صحي، خصوصاً عند تجاوز الحدود الآمنة المسموح بها أو عدم الالتزام بالفترة الزمنية اللازمة بين استخدام المبيد وجني المحصول.

ومن هنا يظهر الدور المهم للجغرافيا الصحية في تحليل هذه المشكلة، حيث تساعد على فهم العلاقة بين توزيع الأنشطة الزراعية، وأنماط استخدام المبيدات، ومواقع السكان، ومستويات المخاطر الصحية المحتملة، كما تسهم في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تدخلات تنظيمية وتوعوية للحد من الآثار السلبية.

وعليه، فإن الحد من مخاطر المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر لا يعني إيقاف استخدامها، وإنما يتطلب تحسين طرق إدارتها من خلال تعزيز الرقابة الزراعية، وتطوير برامج الإرشاد والتوعية، وتشجيع استخدام البدائل الأقل ضرراً، بما يحقق حماية الإنتاج الزراعي والمحافظة على الصحة العامة والبيئة.

ثالثاً: دور التوعية والرقابة في الحد من مخاطر استخدام المبيدات الزراعية:

يمثل الحد من المخاطر الناتجة عن استخدام المبيدات الزراعية تحدياً مهماً في المناطق الزراعية، ومنها إقليم الجبل الأخضر، حيث لا يرتبط حجم التأثيرات الصحية والبيئية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بوجود المبيدات فقط، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بطريقة استخدامها ومدى الالتزام بالإجراءات العلمية والوقائية أثناء التعامل معها، لذلك فإن التوعية والرقابة تعدان من أهم الوسائل للحد من الآثار السلبية للمبيدات مع المحافظة على دورها في حماية الإنتاج الزراعي.

وتأتي التوعية الزراعية في مقدمة الإجراءات اللازمة لتقليل مخاطر المبيدات، إذ يسهم نشر المعرفة بين المزارعين في تحسين طرق اختيار المبيدات واستخدامها، والتعرف على الجرعات المناسبة، وطرق الرش الصحيحة، وأهمية استخدام وسائل الحماية الشخصية أثناء عمليات التطبيق. كما تساعد برامج الإرشاد الزراعي على تصحيح بعض الممارسات الخاطئة، مثل زيادة كمية المبيد المستخدمة اعتقاداً بأنها تؤدي إلى نتائج أفضل، أو خلط أنواع مختلفة من المبيدات دون معرفة آثار ذلك.

كما أن توعية المزارعين بأهمية الالتزام بفترة الأمان الزراعي بين عملية رش المبيد وموعد حصاد المحصول تعد من الإجراءات المهمة لحماية المستهلك من التعرض لبقايا المبيدات في المنتجات الزراعية، كذلك فإن نشر الوعي حول الطرق السليمة لتخزين المبيدات والتخلص من العبوات الفارغة يسهم في تقليل تلوث التربة والمياه والمحافظة على البيئة الزراعية.

ومن جانب آخر، تمثل الرقابة الزراعية والصحية عنصرًا أساسيًا في إدارة مخاطر المبيدات، من خلال متابعة عمليات استيراد وتداول المبيدات، والتأكد من تسجيل الأنواع المسموح باستخدامها، ومنع تداول المبيدات غير المعتمدة أو عالية الخطورة، كما تسهم الرقابة في متابعة مدى التزام المزارعين بالتعليمات الخاصة باستخدام المبيدات، وتعزيز تطبيق التشريعات واللوائح المنظمة لهذا المجال.

وتتطلب مواجهة مخاطر المبيدات تعزيز التعاون بين الجهات المختلفة، مثل المؤسسات الزراعية والجهات الصحية والبيئية، بهدف بناء منظومة متكاملة تهدف إلى حماية الإنسان والبيئة مع دعم استدامة النشاط الزراعي، كما يمكن أن يسهم إدخال مفاهيم الإدارة المتكاملة للآفات في تقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية من خلال استخدام وسائل بديلة، مثل المكافحة الحيوية والطرق الزراعية الوقائية.

ومن المنظور الجغرافي، فإن اختلاف الظروف الزراعية بين مناطق إقليم الجبل الأخضر يستدعي تطبيق برامج توعوية ورقابية تتناسب مع طبيعة كل منطقة، فالمناطق ذات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الكثافة الزراعية العالية أو القريبة من التجمعات السكانية تحتاج إلى اهتمام أكبر لضمان تقليل فرص تعرض السكان للمبيدات.

وبناءً عليه، فإن تعزيز التوعية والرقابة لا يهدف إلى منع استخدام المبيدات الزراعية بشكل كامل، وإنما إلى تحقيق الاستخدام الرشيد والآمن لها، بما يضمن استمرار الإنتاج الزراعي في إقليم الجبل الأخضر مع تقليل المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بها.

النتائج:

في ضوء التحليل الوصفي للأدبيات والدراسات العلمية المتعلقة باستخدام المبيدات الزراعية وآثارها على الصحة العامة في إقليم الجبل الأخضر، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1 – يُعد إقليم الجبل الأخضر من المناطق الزراعية المهمة في ليبيا، نظراً لتوفر مجموعة من الخصائص الطبيعية والبشرية التي ساعدت على تنوع النشاط الزراعي، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى استخدام المبيدات الزراعية لمكافحة الآفات والحفاظ على الإنتاج.

2 – يمثل استخدام المبيدات الزراعية جزءاً أساسياً من الممارسات الزراعية في الإقليم، إلا أن درجة الاستفادة منها ترتبط بمدى الالتزام بالطرق العلمية في اختيار المبيد، وتحديد الجرعات المناسبة، واتباع إجراءات السلامة أثناء الاستخدام.

3 – يرتبط الاستخدام غير الرشيد للمبيدات الزراعية بظهور مخاطر صحية محتملة نتيجة تعرض العاملين في القطاع الزراعي والسكان المجاورين للمزارع لهذه المواد، سواء عن طريق الاستنشاق أو الملامسة المباشرة أو استهلاك المنتجات الزراعية التي قد تحتوي على بقايا مبيدات.

4 – تتعدد الآثار الصحية المرتبطة بالتعرض للمبيدات الزراعية، حيث قد تشمل اضطرابات الجهاز التنفسي والجلدي والعصبي، إضافة إلى مخاطر صحية طويلة الأمد ترتبط بدرجة التعرض ونوع المركبات الكيميائية المستخدمة.

5 – لا تقتصر تأثيرات المبيدات على صحة الإنسان فقط، بل تمتد إلى البيئة الزراعية من خلال احتمالية تلوث التربة والمياه والتأثير في الكائنات الحية غير المستهدفة، مما قد يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

6 – تؤثر الخصائص الجغرافية للإقليم في طبيعة ومستوى مخاطر المبيدات الزراعية، حيث إن توزيع الأراضي الزراعية، وقرب بعض المناطق السكنية من مناطق الإنتاج الزراعي، وتنوع المحاصيل، تعد عوامل تؤثر في احتمالية التعرض للمبيدات.

7 – تُعد محدودية التوعية الزراعية وضعف الإرشاد المتخصص من العوامل التي قد تزيد من مخاطر الاستخدام غير الآمن للمبيدات، مما يؤكد أهمية تعزيز دور الجهات المختصة في نشر المعرفة الزراعية والصحية.

8 – تظهر الحاجة إلى تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للآفات وتقليل الاعتماد على المبيدات الكيميائية من خلال استخدام البدائل الآمنة والممارسات الزراعية الحديثة التي تحقق التوازن بين حماية المحاصيل والمحافظة على صحة الإنسان والبيئة.

9 – تؤكد الدراسة أهمية التكامل بين تخصصات الجغرافيا والصحة العامة والزراعة لفهم مشكلة المبيدات الزراعية بصورة شاملة، ووضع حلول تراعي البعد المكاني والبيئي والصحي في إقليم الجبل الأخضر.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حول استخدام المبيدات الزراعية وآثارها على الصحة العامة في إقليم الجبل الأخضر، توصي الدراسة بما يلي:

1 – تعزيز برامج التوعية والإرشاد الزراعي الموجهة للمزارعين حول الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية، من حيث اختيار النوع المناسب، والجرعات الموصي بها، وطرق الرش الصحيحة.

2 – تشديد الرقابة على تداول واستخدام المبيدات الزراعية من خلال متابعة عمليات الاستيراد والتوزيع، ومنع استخدام المبيدات غير المعتمدة أو ذات الخطورة العالية على صحة الإنسان والبيئة.

3 – تفعيل التعاون بين الجهات الزراعية والصحية والبيئية لوضع برامج مشتركة تهدف إلى متابعة مخاطر المبيدات والحد من آثارها على السكان والموارد الطبيعية.

4 – الحد من الاستخدام العشوائي والمفرط للمبيدات وتشجيع تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للآفات الزراعية، بما يقلل الاعتماد على المواد الكيميائية ويحافظ على الإنتاج الزراعي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5 – تشجيع استخدام البدائل الآمنة للمبيدات الكيميائية مثل وسائل المكافحة الحيوية والممارسات الزراعية المستدامة، بما يحقق التوازن بين زيادة الإنتاج والمحافظة على صحة الإنسان والبيئة.

6 – إلزام مستخدمي المبيدات باتباع إجراءات السلامة المهنية من خلال استخدام معدات الوقاية الشخصية، والتعامل السليم مع عمليات التخزين والنقل والتخلص من العبوات الفارغة.

7 – إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة في إقليم الجبل الأخضر لرصد مستويات بقايا المبيدات في المنتجات الزراعية والتربة والمياه، وتقييم آثارها الصحية والبيئية بصورة أكثر دقة.

8 – إنشاء قاعدة بيانات جغرافية حول استخدام المبيدات الزراعية توضح أنواع المبيدات المستخدمة ومناطق انتشارها، بما يساعد الجهات المختصة في التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة.

9 – زيادة الاهتمام بالجغرافيا الصحية في دراسة المخاطر البيئية والزراعية من خلال تحليل العلاقة بين توزيع الأنشطة الزراعية ومواقع السكان ومستويات التعرض للمخاطر الصحية.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع استخدام المبيدات الزراعية وآثارها على الصحة العامة في إقليم الجبل الأخضر (ليبيا): دراسة جغرافية وصفية تحليلية، وذلك بهدف التعرف على واقع استخدام المبيدات الزراعية، وتحليل آثارها الصحية والبيئية من منظور جغرافي يربط بين النشاط الزراعي وخصائص المكان والمخاطر المحتملة على الإنسان والبيئة.

وقد أوضحت الدراسة أن المبيدات الزراعية تمثل عنصراً مهماً في دعم النشاط الزراعي في إقليم الجبل الأخضر، لما لها من دور في مكافحة الآفات الزراعية والحفاظ على الإنتاج، إلا أن الاستخدام غير المنظم أو غير الآمن لها قد يؤدي إلى مجموعة من الآثار السلبية، خاصة عند غياب الالتزام بالإرشادات الزراعية والصحية المتعلقة بطرق الاستخدام والتخزين والتخلص من المخلفات.

كما بينت الدراسة أن المخاطر المرتبطة بالمبيدات لا تقتصر على صحة العاملين في المجال الزراعي فقط، بل قد تمتد إلى مختلف فئات المجتمع من خلال انتقال بقايا المبيدات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إلى المنتجات الزراعية أو عناصر البيئة مثل التربة والمياه، ويبرز هنا الدور المهم للجغرافيا الصحية في تفسير العلاقة بين توزيع الأنشطة الزراعية، وأنماط استخدام المبيدات، ومواقع السكان، ومستويات التعرض للمخاطر.

وتؤكد الدراسة أن معالجة مشكلة المبيدات الزراعية لا تتم من خلال إيقاف استخدامها، باعتبارها وسيلة مهمة في حماية الإنتاج الزراعي، وإنما من خلال تحقيق الاستخدام الرشيد لها عبر تعزيز الرقابة، وتطوير برامج الإرشاد والتوعية، وتشجيع البدائل الزراعية الآمنة، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية الزراعية والمحافظة على الصحة العامة وسلامة البيئة.

وفي ضوء ذلك، فإن إدارة استخدام المبيدات الزراعية في إقليم الجبل الأخضر تمثل ضرورة لتحقيق زراعة أكثر استدامة، تضمن استمرار الإنتاج الزراعي مع تقليل الآثار الصحية والبيئية المحتملة، بما يخدم الإنسان والبيئة في الحاضر والمستقبل.

المراجع:

- حسن امحمد خليفة سليمان، التلوث البيئي بالمبيدات الحشرية بين الحدوث والتأثير، مجلة كلية التربية، العدد الرابع، أبريل، 2016.
- ديدة زكرياء بن نانة هشام، دراسة تحليلية لبقايا المبيدات على محصول زراعي غذائي واثاره على الوسط البيئي، رسالة ماجستير، قسم الكيمياء، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2021.
- شارلي سلامة إبراهيم حدادين، المبيدات وتأثيرها على الإنسان والبيئة، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد خمسون، 2- كانون الأول، 2022.
- باسم عبد الله محمود ابوعصبه الرحاحلة، المبيدات الحشرية أهميتها وإضرارها في حياتنا، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الإصدار 4، كانون الثاني، 2023، ص 544.
- محمد أحمد ساسي، القارية والبحرية في مناخ إقليم الجبل الأخضر شمال شرقي ليبيا، مجلة الجامعي، العدد 37، ربيع، 2023.

- أحلام سعد عقوب محمد، وأحلام فرج سليمان، رصد بقايا المبيدات وبعض المعادن الثقيلة في ثمار الطماطم المزروعة تقليدياً وعضوياً في منطقة البيضاء مع حساب مؤشرات الخطر المتعلقة بصحة الإنسان، المجلة الليبية لوقاية النبات، العدد 15، 2025.
- محمد صالح عيسى يوسف، وجميلة صالح علي العسبلي، وجبريل عبد المطلوب صالح الشلماني، تأثير العوامل البيئية على بعض المنتجات الزراعية بمنطقة الجبل الأخضر، المجلة الليبية لعلوم وتكنولوجيا البيئة، المجلد 7، العدد 1، ديسمبر، 2025.

مجلة بروميثيوس للدراسات و الأبحاث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية و القانونية
PROMETHEUS JOURNAL FOR STUDIES AND RESEARCH IN HUMANITIES, SOCIAL , AND LEGAL SCIENCES

SEPTEMBER 2026 شتنبر

VOLUME 1 . ESSUE 4 المجلد الأول - العدد الرابع

مساهمة الفاعلين الترابيين في تحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة بسهل تريفة

دراسة حالة مركزي لعثامنة وعين الركادة

The Contribution of Territorial Actors in Achieving Development in Emerging Centers of the Triffa Plain: A Case Study of Laâtamna and Aïn Reggada

KAMAL KHALDI كمال الخالدي

طالب باحث في الجغرافيا

مختبر دينامية الأوساط الجافة، الإعداد والتنمية الجهوية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

khaldi.kamal@gmail.com

ABDELKADER TAYRI د.عبد القادر التايري

أستاذ باحث في الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

abdelkadertayri@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا المقال مساهمة الفاعلين الترابيين في تحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة بالمغرب، من خلال دراسة حالة مركزي لعثامنة وعين الركادة بإقليم بركان. ويسعى إلى الكشف عن طبيعة الأدوار التي تضطلع بها الجماعات الترابية والمجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية والمجتمع المدني، ومدى تكامل تدخلاتها في خدمة المسار التنموي المحلي. وتخلص الدراسة إلى أن تعدد هذه الفاعليات لا يترجم بالضرورة إلى تكامل فعلي، بل يفضي في الغالب إلى تشتت الجهود وضعف الالتقائية، بفعل محدودية الموارد البشرية والمالية للجماعات الترابية، ومحدودية تدخل المجلس الإقليمي أمام حجم الحاجيات، وقصور الدور التنسيقي للسلطة الإقليمية، وهشاشة النسيج الجمعوي المحلي. ويخلص المقال إلى ضرورة الانتقال من منطق تعدد الفاعلين إلى منطق تكاملهم عبر حكامة ترابية تشاركية حقيقية.

الكلمات المفاتيح: فاعلون ترابيون، مراكز صاعدة، تنمية محلية، حكامة ترابية، جماعات الترابية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract:
This article examines the contribution of territorial actors to development in emerging centers in Morocco, through a case study of the centers of Laâtamna and Aïn Reggada, in the province of Berkane. It aims to highlight the nature of the roles assumed by local authorities, the Provincial Council, the provincial authority, and civil society, as well as the degree of complementarity between their interventions in support of the local development trajectory. The study concludes that the plurality of these actors does not necessarily translate into effective complementarity, but rather often results in a dispersion of efforts and limited convergence, due to the limited human and financial resources of local authorities, the restricted intervention of the Provincial Council in relation to the scale of local needs, the limitations of the coordinating role of the provincial authority, and the fragility of the local associative sector. The article concludes that there is a need to move from a logic of multiple actors toward a logic of complementarity through genuine participatory territorial governance.
Keywords: territorial actors, emerging centers, local development, territorial governance, local authorities, civil society.

مقدمة:

لم يعد التمدين في المغرب ظاهرة هامشية تخص المدن الكبرى وحدها، بل غدا مسلسلا يطال أيضا التجمعات القروية الصغرى التي ترقى تدريجيا إلى مصاف مراكز حضرية صاعدة. فبين سنتي 2004 و2024 ارتفع معدل التمدين الوطني من 55,1% إلى 62,8%، وتشير التوقعات إلى بلوغه 69% في أفق سنة 2035 (المندوبية السامية للتخطيط، 2024). ويندرج مركزا لعثامنة وعين الركادة، الواقعان بسهل تريفة ضمن إقليم بركان بالجهة الشرقية، في صلب هذه الدينامية، إذ انتقلا من مجرد دواوير وتجمعات فلاحية إلى مركزين قائمين بذاتهما بفعل الترقيات الإدارية لسنة 1992 (مركز لعثامنة) وسنة 1994 (مركز عين الركادة). غير أن هذا التحول العمراني السريع لم يواكبه، في الغالب، تحول مماثل على مستوى التجهيزات والخدمات والحكامة الترابية، مما يطرح بحدة سؤال الفاعلين المسؤولين عن قيادة هذا التحول وتأطيره.

فمن سيتولى تأطير هذه المراكز وتزويدها بمقومات الاستقطاب؟ وهل تتوفر الجماعات الترابية والمؤسسات المواكبة لها على الإمكانات الكافية للنهوض بهذه المهمة؟ تتمحور إشكالية هذا المقال حول سؤال مركزي: إلى أي حد يساهم تعدد الفاعلين الترابيين (الجماعات، المجلس الإقليمي، السلطة الإقليمية، والمجتمع المدني) في تحقيق تنمية فعلية بمركزي لعثامنة وعين الركادة، وما هي حدود هذه المساهمة وأسباب محدوديتها؟ تتفرع عن هذا السؤال المركزي أسئلة فرعية: ما طبيعة الأدوار التي يضطلع بها كل فاعل؟

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وهل يتكامل عمل هذه الفعاليات أم يتسم بالتشتت وضعف الالتقائية؟ وما هي العوائق البنيوية التي تحد من فعالية تدخلاتها؟

وتندرج إشكالية هذا المقال ضمن سياق أوسع يتعلق بورش الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري الذي راهن عليه المغرب منذ دستور 2011، والذي جعل من مبدأ التدبير الحر والتعاون والتضامن بين الفاعلين الترابيين ركيزة أساسية لنموذج الحكامة الترابية الجديد. غير أن الفجوة بين النص القانوني والممارسة الفعلية تبقى واسعة، خصوصا في المراكز الصاعدة حديثة النشأة، التي لم تراكم بعد التجربة المؤسساتية والموارد الكافية لتفعيل هذا النموذج التشاركي بالشكل المنشود. فالمراكز الصاعدة، بحكم طبيعتها الانتقالية بين الوسطين القروي والحضري، تجد نفسها في وضعية "الهجين المؤسساتي" الذي يستوجب تدخل فاعلين متعددين ومتنوعي الاختصاصات، لكنه في المقابل يفتح الباب أمام تنازع الاختصاصات وتشتت المسؤوليات.

✓ **فرضيات البحث:**

انطلاقا من هذه الأسئلة، تصاغ الفرضية المركزية للبحث كالآتي :

يتعدد الفاعلون الترابيون المتدخلون بمركزي لعثامنة وعين الركادة، لكن ضعف تنسيقهم وتفاوت إمكانياتهم البشرية والمالية يحد بشكل بنيوي من قدرتهم على تحقيق تنمية محلية مندمجة ومستدامة.

ويتفرع عن هذه الفرضية افتراضان فرعيان:

- أن الجماعات الترابية، رغم كونها الفاعل المؤسساتي الأقرب للساكنة، تعاني من ضعف مزدوج في الموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية الذاتية، الأمر الذي يحد من نجاعة تدخلاتها.
- أن غياب الالتقائية بين المجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية الممثلة في العمالة والمجتمع المدني يكرس منطق التدخلات المتفرقة بدل التخطيط التشاركي المندمج.

✓ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى ثلاثة أهداف رئيسية: رصد وتحليل تركيبة وأداء الفاعلين الترابيين المتدخلين بالمركزين المدروسين، تقييم حصيلة تدخلاتهم التنموية من خلال المشاريع المنجزة والمبرمجة، واستخلاص متطلبات حكامة ترابية أكثر تكاملا وقدرة على الاستجابة لحاجيات هذه المراكز الصاعدة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

✓ **منهجية وأدوات البحث:**

اعتمد هذا العمل مقاربة منهجية مركبة تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج المقارن بين المركزين. وقد استندت الدراسة إلى تشخيص وثائقي دقيق لبرامج عمل الجماعتين الترابيتين للفترة 2023–2028، وتقارير تتبع تنفيذ برنامج عمل جماعة لعثامنة وعين الركادة، والمخطط الجماعي للتنمية لجماعتين، ومونوغرافيتهما الرسمية، إضافة إلى معطيات إحصائية رسمية ومعطيات ميدانية اعتمدت على استمارة شملت عينة من الأسر بالمركزين، إلى جانب مقابلات مع الفاعلين المؤسساتيين والمحليين والمجتمع المدني. وقد مكنت هذه الأدوات مجتمعة من الوقوف على الفجوة القائمة بين الخطاب الرسمي للتخطيط التشاركي والممارسة الفعلية للحكامة الترابية بهذين المركزين.

✓ **المفاهيم المهيكلة للبحث:**

- **المراكز الصاعدة:**

يتأسس مفهوم المراكز الصاعدة على التحول من مركز قروي إلى حضري، وذلك من خلال تحولات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وخدمية. يشمل ذلك زيادة كبيرة في عدد السكان، وتنوع المرافق والتجهيزات العمومية، وارتفاع الكثافة السكانية، وتغير في هيكل الساكنة النشيطة، وبدء ظهور أنشطة اقتصادية حضرية. هذه التحولات تفرض على سكان المراكز التكيف مع هذا الانتقال الريفي–الحضري، وما يصاحبه من تغيرات في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك في بنية التماسك الاجتماعي والأيديولوجي (*ع. الدكاري وآخرون، 2022*)

تتميز هذه المراكز عموما بامتلاكها مجموعة من المؤهلات المجالية، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية، مما يعزز من نموها. تشمل هذه المؤهلات شبكة طرقية متطورة تلبي الاحتياجات، وموارد طبيعية وفيرة في محيطها، بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع والتجهيزات الكبرى، مما يزيد في تطور هذه المراكز وزيادة تركيز السكان فيها، إضافة إلى ارتفاع كثافتها السكانية وتغير بنيتها العمرانية .

تساهم الدول المتقدمة في تعزيز مراكزها الصاعدة من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب (*م. فهمي، 2006*)، ويشمل ذلك:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- توفير الدعم المالي
- مراعاة خصوصيات المجال،
- نقل التكنولوجيا،
- التعاون الثنائي،
- تبادل الخبرات والمعرفة،
- وفير الدعم الإداري.

- **الفاعلون الترابيون:**

أضحى مفهوم الفاعل الترابي من المفاهيم المركزية في الجغرافيا المعاصرة، خاصة مع بروز المقاربة الترابية وتنامي الاهتمام بقضايا التنمية المحلية والحكامة الترابية. ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بالمجال، إذ لا يمكن فهم ديناميات المجال بمعزل عن الفاعلين الذين يسهمون في إنتاجه وتنظيمه وتوجيه مساراته التنموية، كما أن التحولات المرتبطة بالعولمة عززت من أهمية الفاعلين المحليين في تدبير المجالات الترابية والحد من هيمنة المركزية.

ويرى هيرفي غوميشيان (Hervé Gumuchian) أن الفاعل الترابي هو كل فرد أو جماعة يوجد في وضعية فعل داخل المجال، بغض النظر عن وضعيته القانونية أو الاجتماعية، إذ يمتلك شخصية تؤثر في ممارساته، كما يمارس سلطة قد تكون سياسية أو قانونية أو اجتماعية أو ثقافية أو مجالية، بما يتيح له التأثير في تنظيم التراب وتوجيه تحولاته (*Gumuchian et al., 2003*).

وقد تبنى الجغرافيون هذا المفهوم منذ ثمانينيات القرن الماضي، انطلاقا من ضرورة إدماج مختلف المتدخلين في تحليل ديناميات المجال. وفي هذا السياق، يعرّف روجي بروني (Roger Brunet) الفاعلين بأنهم الأفراد والجماعات والمؤسسات القادرة على اتخاذ القرار والتأثير في المجال، ومن بينهم الدولة، والجماعات الترابية، والشركات، والجمعيات، والأحزاب، والنقابات، والأسر والأفراد (*Brunet et al., 1993*) .

وبناء عليه يمكن تصنيف الفاعلين الترابيين إلى فاعلين مؤسساتيين، وسياسيين، واقتصاديين، واجتماعيين، يتفاوتون في طبيعة أدوارهم ومستويات تدخلهم، غير أنهم يشتركون في قدرتهم على التأثير في تنظيم المجال وتحقيق التنمية الترابية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- **التنمية المحلية:**

في سياق الحديث عن قضايا اللامركزية والجماعات الترابية، تجلى مفهوم التنمية المحلية كحل عملي لتفعيل سياسة اللامركزية، وكخطوة من صناع القرار لتفادي السياسات القطاعية التي أثبتت عدم قدرتها على تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، لذا فإن التنمية المحلية تعتبر "سيرورة تنويع وإغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال ترابي معين انطلاقا من تعبئة موارده بشكل عقلاني، وباشراك كل الطاقات المتاحة (*Greffe, 1984*)" ، وذلك بهدف الوقوف على تحسين إطار عيش الساكنة على جل المستويات، المؤسساتية منها والجغرافية وكذلك الثقافية.

فهي تشمل جميع التدخلات والعمليات التي تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجال معين، من خلال استغلال موارده ومؤهلاته وطاقاته المحلية المتاحة، وتوظيف معارف سكانه ومكتسباتهم وثقافتهم المحلية، وتعزيز مخزونها الثقافي، وفق مشروع شامل ومتكامل يجمع بين متطلبات التنمية والتهيئة الحضرية، بهدف تعزيز التنافسية الترابية وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتطوير الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل.

- **الحكامة الترابية:**

تحيل الحكامة الترابية على أسلوب تدبير مجال ترابي معين، من خلال إشراك مختلف الفاعلين الترابيين، إذ يجمع هذا الأسلوب المنتخبين والإدارات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسكان، ضمن مسلسل واحد يشمل التشخيص واتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العمومية وتقييمها. وتسعى هذه المقاربة أساسا، إلى بلوغ تنمية متوازنة ومستدامة، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز جاذبية المجال الترابي وقدرته التنافسية إقليميا ودوليا (*ع. مراكشي، 2021*).

ولا تقتصر الحكامة الترابية على ممارسة المؤسسات المنتخبة سلطتها وحدها، بل تتجاوز ذلك لتشير إلى تنسيق فعلي وتعاون بنّاء بين مؤسسات وفاعلين متعددين، وفق مبادئ راسخة يأتي في مقدمتها المشاركة والشفافية والمساءلة، إضافة إلى الفعالية والإنصاف واحترام القانون. فالحكامة، من هذا المنطلق، منظومة لا سلطة (*ج. البزوي، 2012*)

تستند الحكامة الترابية إلى جملة من المبادئ المتكاملة، نجملها فيما يلي:

- المشاركة: إشراك السكان والفاعلين المحليين إشراكا فعليا في إعداد المشاريع والبرامج التنموية.
- الشفافية: إتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والميزانيات والمشاريع أمام الرأي العام.
- المساءلة والمحاسبة: ربط المسؤولية بالتقييم والمراقبة ربطا دقيقا ومستمرا.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- التنسيق: تحقيق الانسجام بين تدخلات الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- الفعالية والنجاعة: توظيف الموارد المتاحة توظيفا عقلانيا، بغية بلوغ أفضل النتائج الممكنة.
- الإنصاف المجالي: تقليص الفوارق بين المناطق، وضمان توزيع عادل للتجهيزات والخدمات.
- الاستدامة: مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مراعاة شاملة عند تدبير المجال.

يمكن، بناء على ما تقدّم، أن نعرّف الحكامة الترابية بأنها منظومة من المؤسسات والآليات والعلاقات التشاركية، يدبّر بواسطتها الشأن العام المحلي أو الجهوي تدبيرا منسجما، حيث تتضافر جهود مختلف الفاعلين، وتتخذ قرارات شفافة ومسؤولة، سعيا إلى تحقيق التنمية الترابية والعدالة المجالية معا.

I. النتائج:

1. تعدد الفاعلين الترابيين وتباين أدوارهم في التنمية المحلية

يعتبر تعدد الفاعلين الترابيين سمة بنيوية لمنظومة اللامركزية والجهوية المتقدمة في المغرب، حيث تتداخل أدوار الجماعات، المجالس الإقليمية، السلطات المحلية، والمجتمع المدني في تدبير الشأن التنموي. غير أن هذا التعدد، رغم ما يحمله من إمكانات تشاركية، غالبا ما ينتج تباينا في الأدوار، وتداخلا في الاختصاصات، وضعفا في الالتقائية، مما يفسر جزئيا محدودية فعالية العديد من المشاريع التنموية المنجزة على المستوى المحلي.

1.1. الجماعات: فاعل مؤسساتي رئيسي في تدبير التنمية المحلية

تعد الجماعات الترابية في المغرب فاعلا مؤسساتيا محوريا في تدبير التنمية المحلية، بحكم القرب والاختصاص القانوني، خاصة في ظل الجهوية المتقدمة ودستور 2011 الذي وسّع اختصاصاتها وجعلها نواة للفعل العمومي المحلي. غير أن فعالية هذا الدور تتوقف على عدة عوامل بنيوية وبشرية، منها تركيبة المجالس الجماعية، المستوى التعليمي لأعضائها، وكفاءة الموارد البشرية الإدارية المساندة.

1.1.1. تركيبة المجالس الجماعية وانعكاساتها على تدبير الشأن المحلي

تتكون المجالس الجماعية من مستشارين جماعيين منتخبين، يمثلون مختلف شرائح المجتمع المحلي، بما في ذلك النساء والشباب، وذلك لضمان تمثيلية واسعة وتشاركية في اتخاذ القرار. ومع ذلك، فإن طبيعة هذه التركيبة تؤثر بشكل مباشر على جودة التدبير المحلي. ويكشف تحليل التركيبة السياسية لمجلسي لعثامنة وعين الركادة عن تباين لافت وأحادية واضحة في تمثيلية بعض الأحزاب.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تتشكل المجالس الجماعية موضوع الدراسة من منتخبين تم اختيارهم عن طريق الاقتراع المباشر، خلال الانتخابات الجماعية التي أجريت بتاريخ 8 شتنبر 2021. ويضم مجلس جماعة لعثامنة 20 عضوا ينتمون إلى أربعة أحزاب سياسية. أما مجلس جماعة عين الركادة، فيتكون من 11 عضوا، ينتمي معظمهم إلى حزب سياسي واحد. ويوضح الجدول أسفله بالتفصيل تركيبة المجالس حسب عدد الأعضاء وانتماءاتهم السياسية:

جدول رقم 1: الانتماءات السياسية لأعضاء المجلس الجماعي للعثامنة وعين الركادة

الجماعة	الاستقلال	التجمع الوطني للأحرار	الأصالة والمعاصرة	الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	المجموع
لعثامنة	10	8	1	1	20
عين الركادة	11	-	-	-	11

المصدر: جماعتي لعثامنة وعين الركادة 2024

تشير المعطيات إلى أن حزبي الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار يستحوذان على نحو 90% من مجموع المقاعد بمجلس مركز لعثامنة، بينما تتقاسم باقي المقاعد أحزاب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي. أما بمركز عين الركادة، فالوضع أكثر تجانسا من حيث الانتماء الحزبي إذ يسيطر حزب الاستقلال على مجموع مقاعد المجلس الجماعي بنسبة 100%. وإذا كان هذا التجانس قد يبدو، للوهلة الأولى، عاملا مسهلا لاتخاذ القرار، فإن الدراسة الميدانية تكشف أنه يفضي إلى غياب رؤية موحدة لتسيير الشأن المحلي، وتراجع أدوار المعارضة والرقابة الداخلية داخل المجلس، وهو ما يرخي بظلاله على جودة قرار الفعل التنموي.

ولا تقف تداعيات التركيبة السياسية عند حدود التجانس أو التعدد الحزبي، بل تمتد إلى الصراعات الحزبية والقبلية التي تنتقل إلى داخل أروقة المجالس فتشحن أجواءها وتعطل انسيابية العمل الجماعي. وتؤكد الدراسة الميدانية أن أغلب أعضاء المجالس الجماعية المدروسة ينتمون إلى أحزاب سياسية متباينة البرامج والإيديولوجيا، الأمر الذي يغذي التنافس بدل التكامل، ويرجع في جزء منه إلى ضعف الوعي بالعمل الجماعي وخدمة المصلحة العامة لدى شريحة واسعة من المنتخبين. كما لوحظ أن غالبية المنتخبين سبق لهم أن مارسوا العمل الجماعي أكثر من مرة، وهو معطى يحمل دلالة مزدوجة، فهو من جهة يمنح المنتخب

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

خبرة وتمرسا في التدبير، لكنه من جهة أخرى يطرح إشكالا حقيقيا يتعلق بضعف تجديد النخب المحلية وتكريس شبكات العلاقات الشخصية والقرابة على حساب الكفاءة والتكوين.

2.1.1. المستوى التعليمي لأعضاء المجالس الجماعية وأثره في الأداء التنمو

جدول رقم 2: المستوى التعليمي لأعضاء المجلس الجماعي للعثامنة وعين الركادة

المستوى الدراسي	لعثامنة		عين الركادة	
بدون	9	%45	4	%36.36
ابتدائي	6	%30	3	%27.27
ثانوي	4	%20	2	%18.18
جامعي	1	%5	2	%18.18
المجموع	20	%100	11	%100

المصدر: جماعتي لعثامنة وعين الركادة 2024

يمثل المستوى التعليمي لأعضاء المجالس الجماعية أحد أهم محددات جودة الأداء التنموي المحلي. فالمستشار الجماعي المتعلم والمكون أقدر على استيعاب رهانات التخطيط التشاركي وتدبير المشاريع المندمجة. وتكشف المعطيات المرتبطة بالمركزين عن تفاوت مقلق في هذا الباب.

فمن خلال المعطيات التي بين أيدينا، يتضح أن متوسط نسبة أعضاء المجلسين الحاصلين على التعليم العالي لا يتجاوز 11,59%، وهي نسبة ترتفع بمركز عين الركادة لتصل إلى 18,18% بينما تنخفض بلعثامنة إلى 5%. أما مستوى التعليم الثانوي فيبلغ متوسطه 19,09%، يرتفع بلعثامنة إلى 20% ويتراجع بعين الركادة عن هذا المتوسط.

والأخطر من ذلك أن الفئة الأكثر حضورا وسط المنتخبين هي فئة أعضاء بدون مستوى تعليمي أو مستوى تعليمي متواضع، إذ يبلغ متوسطها 69,31%، لترتفع بلعثامنة إلى 75% وتنخفض بعين الركادة إلى 63,63%، بما يعني أن ما يقارب ثلاثة أرباع أعضاء مجلس لعثامنة، ونحو ثلثي أعضاء مجلس عين الركادة، ينتمون إلى هذه الفئة. وهو معطى يفسر جزئيا محدودية القدرة على استيعاب أدوات التخطيط الاستراتيجي والحكامة الترابية الجيدة. ويترجم هذا التفاوت في المستوى التعليمي، بحسب الدراسة التي قمنا بها، إلى انعكاس سلبي على وحدة العمل الجماعي وعلى الانسجام المطلوب داخل الوحدة المحلية، بينما يفترض أن يشكل توفر مستوى تعليمي وخبرة كافية لدى المستشار الجماعي عنصرا أساسيا لتمكينه من

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الدفع بقاطرة التنمية المحلية، خصوصا في ظل تنامي أشكال تدبيرية جديدة كالتخطيط التشاركي والحكامة التشاركية.

3.1.1. الموارد البشرية الجماعية ودورها في تنفيذ السياسات التنموية

إذا كانت المجالس المنتخبة تضع التوجهات الاستراتيجية العامة، فإن الأجهزة الإدارية والتقنية هي التي تتولى ترجمتها على أرض الواقع، ومن ثم فإن ضعف التأطير البشري يشكل عائقا بنيويا أمام أي طموح تنموي. وتظهر المعطيات أن معدل التأطير بجماعة لعثامنة يبلغ موظفا واحدا لكل 694 نسمة، وهو معدل ضعيف جدا مقارنة بمعدل التأطير بجماعة عين الركادة الذي يصل إلى موظف واحد لكل 171 نسمة (*جماعة لعثامنة، جماعة عين الركادة، 2024*). ولا يقتصر الخصاص على العدد فحسب، بل يمتد أيضا إلى التركيبة النوعية للموظفين، إذ تهيمن فئة المساعدين الإداريين والتقنيين على حساب الأطر العليا، بمعدل يناهز 64,28% مقابل نسبة ضعيفة من الأطر العليا لا تتجاوز 42,86% كمتوسط بين الجماعتين، لتنخفض بلعثامنة إلى ما دون 36%.

ويترتب عن هذا الخصاص في الأطر العليا المتخصصة، خصوصا في مجالات الهندسة المعمارية والجبايات المحلية وتدبير الممتلكات العقارية وتطهير السائل والصلب، عجز فعلي عن بلورة الرؤى الاستراتيجية اللازمة لمسار تنموي محلي متكامل. فالأطر التقنية، كما تشير وثائق الجماعتين، هي التي تضع الرؤية الاستراتيجية للمسار التنموي للحكامة المحلية وتبلور المخططات والمشاريع وتسهر على تنفيذها، وغيابها يعني عمليا أن الجماعات الترابية المدروسة تظل رهينة الاستعانة الظرفية بمكاتب دراسات خارجية، مما يزيد كلفة التدبير ويطيل آجال إنجاز المشاريع.

2.1.المشاريع التنموية المنجزة: تعدد التدخلات ومحدودية الفعالية

1.2.1. تنوع المشاريع والبرامج التنموية المنجزة

رغم القيود المذكورة، لم تكن الجماعتان في وضعية جمود تام، فقد سجل برنامجا عمل الجماعتين للفترة الممتدة بين 2023 و2028 حزمة متنوعة من المشاريع موزعة على ثمانية محاور رئيسية: تقوية البنيات التحتية، الولوج للماء والكهرباء، إنشاء المنشآت السوسيوثقافية والتعليمية والصحية، تحسين الولوج للخدمات الصحية وتأهيل الأنشطة الرياضية، تأهيل الاقتصاد المحلي وتنمية مداخيل الجماعة، تهيئة وتنظيم المجال

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحضري، المحافظة على البيئة، وأخيرا تأهيل العنصر البشري (*برنامج عمل الجماعتين، 2023*). ويلاحظ أن جماعة لعثامنة برمجت عددا أكبر من مشاريع تقوية البنيات التحتية، ستة مشاريع مقابل أربعة بعين الركادة، في حين برمجت عين الركادة عددا أكبر نسبيا من مشاريع إنشاء المنشآت السوسيوثقافية، ستة مشاريع مقابل أربعة.

ومن أبرز المنجزات الملموسة بمركز عين الركادة، مشروع حماية المركز من الفيضانات الذي مولته بالكامل مديرية وزارة التجهيز والأشغال العمومية بكلفة قاربت 2,59 مليون درهم، وشمل بناء حاجز وقائي بطول 600 متر وارتفاع 80 سنتيمترا لحماية المركز من فيضانات وادي بورولو القادم من سفوح جبال بني يزناسن، إضافة إلى مشروع تهيئة منبع عين الركادة بكلفة 230 ألف درهم مولته ميزانية التجهيز الجماعية. كما أنجزت الجماعة تهيئة الطريق الرابطة بين دوار تافوغالت ومركز عين الركادة للتخفيف من معاناة الساكنة خلال فصل الشتاء. وعلى مستوى الربط بالشبكات الأساسية، سجلت نسبة ربط ساكنة عين الركادة بالكهرباء تطورا من 97% سنة 2004 إلى 99,40% سنة 2024 (*تقرير تتبع الأشغال، جماعة الركادة، 2024*) ، فيما انتقلت نسبة ربط ساكنة لعثامنة بالكهرباء من 64,8% إلى 96,70% خلال الفترة ذاتها، أما الربط بالماء الصالح للشرب فانتقل بعين الركادة من 94,4% إلى 96,70%، وبلعثامنة من 48,1% إلى 83,40%.

أما بلعثامنة، فقد أنجزت الجماعة بشراكة مع مجلس جهة الشرق ومديرية الجماعات الترابية توسعة وتقوية الطريق الإقليمية رقم 6002 الرابطة بين مركز لعثامنة وأحفير في شطرها الثالث، إلى جانب مشاريع لفك العزلة عن الدواوير القروية عبر شراكة مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية بشأن الطرق الفلاحية، همت دواوير بني وكيل الزاوية والمعاريف وبني وكيل أولاد الصغير على مسافة تناهز 9 كيلومترات (*تقرير تتبع الأشغال، جماعة لعثامنة، 2024*).

تكشف هذه المعطيات عن وجود دينامية نسبية في تدخل الجماعتين، خاصة في مجال تقليص العجز في البنيات الأساسية وتحسين الولوج إلى الماء والكهرباء وفك العزلة، وهو ما انعكس إيجابيا على مؤشرات التجهيز والخدمات. غير أن تعدد المشاريع لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية محلية، إذ يلاحظ تركيز نسبي على البنيات التحتية والخدمات الأساسية، مقابل حضور أقل للمشاريع المرتبطة بتنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص الشغل وتعزيز الوظائف الاجتماعية والثقافية للمركزين. كما أن اعتماد بعض المشاريع المهمة على الشراكات وتمويلات المصالح الخارجية يكشف عن محدودية الموارد الذاتية للجماعتين وقدرتهما على

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المبادرة. ورغم أهمية هذه المشاريع في تحسين ظروف عيش السكان، تظل في جانب كبير منها ذات طابع استدراكي يهدف إلى سد الخصاص في التجهيزات الأساسية، أكثر من كونها مشاريع مهيكلة قادرة على الارتقاء بعين الركادة ولعثامنة إلى مراكز صاعدة ذات إشعاع مجالي ودور فعلي في تحقيق التنمية المندمجة.

2.2.1. محدودية نجاعة المشاريع وأسباب ضعف أثرها التنموي

لكن هذه الإنجازات، على أهميتها، تبقى دون مستوى الحاجيات الفعلية، ويكشف تقرير تتبع المشاريع بجماعة لعثامنة عن عدد لافت من المشاريع المتعثرة أو المعلقة. فمشروع تأهيل وتهيئة مركز لعثامنة، بكلفة إجمالية بلغت تقريبا 25,5 مليون درهم، تعثر إنجازه بسبب العجز المالي وعدم وجود شركاء، ولم تتم بداية الأشغال إلى حدود إعداد التقرير رغم توقيع اتفاقية شراكة حددت مساهمة بقيمة 5,5 مليون درهم *(تقرير حول تتبع المشاريع، جماعة لعثامنة، 2024)*. كما تعثر مشروع تعبيد وتهيئة الطرق والمسالك على مسافة 15 كيلومترا بكلفة 8,5 مليون درهم بسبب عدم التزام الأطراف المعنية، وتعطل مشروعا بناء قاعات للمطعمة وبناء مكتبة بالوحدات المدرسية بكلفة 1,75 مليون درهم للسبب ذاته. ولم يسلم القطاع الصحي من هذا التعثر، إذ ظل مشروع بناء مركز صحي بدوار بني وكيل الزاوية بكلفة 650 ألف درهم في انتظار تفعيل المشروع رغم توفر العقار.

ويكشف هذا التعثر المتكرر عن ثلاثة أسباب متداخلة تتصدرها ضعف الالتزام المالي والتعاقدي للشركاء المؤسساتيين، يليها العجز المالي البنيوي للجماعات، ثم غياب التنسيق الفعلي بين الفاعلين حول الآجال والمسؤوليات. ولعل أبرز مثال على هذا الاختلال هو مشروع تأهيل مركز لعثامنة في إطار سياسة المدينة، والذي بلغ اعتماده المالي 25,50 مليون درهم بشراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة إعداد التراب الوطني وعمالة إقليم بركان وشركة العمران، لكنه ظل حبيس الأوراق رغم مرور سنوات على توقيع الاتفاقية، وسط استمرار معاناة ساكنة المركز من التساقطات المطرية. وتؤكد هذه المعطيات أن مجرد توقيع اتفاقيات الشراكة لا يضمن تلقائيا تنفيذ المشاريع، بل يظل رهينا بمدى التزام كل طرف بتعهداته المالية والزمنية.

وتكشف مقارنة مصاريف التسيير بالاستثمار بجماعة لعثامنة عن معطى لافت يستحق التوقف عنده، فمصاريف التسيير التي تتلخص أساسا في دفع أجور موظفي الجماعة وتعويضات منتخبيها، مقابل مصاريف الاستثمار المخصصة لمشاريع صغرى لبناء أو إصلاح البنية التحتية، تكشف عن وجود فائض مالي سنوي يتراكم دون أن يترجم إلى استثمار فعلي. ويعني هذا أن العامل المالي، خلافا لما قد يعتقد، ليس دائما هو العائق الحاسم أمام الاستثمار المحلي، بل إن هناك عوامل أخرى مرتبطة ببنية القرار الجماعي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وطبيعة المنتخب المتولي للتسيير هي التي تحول دون ترجمة هذا الفائض إلى مشاريع ملموسة، وهو ما يعزز فرضية البحث القائلة بأن الخلل بنيوي ومؤسساتي بقدر ما هو مالي محض.

وفي سعيها لتجاوز محدودية الموارد الذاتية، تتجه الجماعتان الترابيتان نحو تنويع أشكال الشراكة، سواء مع الإدارات المركزية والمؤسسات العمومية في مجالات توزيع الماء والكهرباء والصحة والتعليم ومحاربة السكن غير اللائق، أو عبر التعاقد مع القطاع الخاص في إطار عقود الامتياز أو التدبير المفوض، خصوصا في مجالي النقل الحضري وتطهير السائل والنفايات الصلبة. ويشكل هذا التوجه نحو المقاربة التدبيرية التشاركية أفقا واعدا نظريا، لكن حصيلته الفعلية بالمركزين المدروسين تظل، كما بينت معطيات تتبع المشاريع، دون التطلعات، بفعل ضعف التزام الشركاء المحتملين وتعثر أغلب اتفاقيات الشراكة الموقعة.

3.1.المجلس الإقليمي: فاعل مؤسساتي محوري في دعم التنمية بالمراكز الصاعدة

1.3.1. الاختصاصات القانونية للمجلس الإقليمي ومجالات تدخله

يضطلع المجلس الإقليمي باختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة تخوله التدخل في مجالات البنيات التحتية الطرقية القروية، والتنمية الاجتماعية، والتأهيل الترابي. ويكتسي دور هذا الفاعل أهمية خاصة بالنسبة للمراكز الصاعدة، لكونه يمثل الحلقة الوسيطة القادرة على تعبئة موارد وخبرات تتجاوز الطاقة الذاتية المحدودة للجماعات الترابية الصغرى. وتنص وثائق برامج عمل الجماعتين على إلزامية إشراك رئيس المجلس الإقليمي لبركان في مسلسل التشاور والحوار المصاحب لإعداد برامج العمل الجماعية، تفعيلا لمقتضيات المرسوم المنظم لهذه المسطرة (*برنامج عمل جماعة عين الركادة، 2024*).

2.3.1. مساهمة المجلس الإقليمي في دعم المشاريع التنموية بالمركزين

على المستوى العملي، تبرز مساهمة المجلس الإقليمي بشكل جلي في تمويل مشاريع البنية التحتية الطرقية والتجهيزات الرياضية. فقد تبنى المجلس الإقليمي مشروع تعبيد وتهيئة الطرق والمسالك بجماعة لعثامنة بكلفة 8.5 مليون درهم، كما مول مشروع إحداث ملاعب القرب بالدواوير بميزانية بلغت 2.4 مليون درهم بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (*برنامج عمل جماعة لعثامنة، 2024*). وفي المجال الاجتماعي، وقّع المجلس الإقليمي اتفاقيتي شراكة مع جماعات لعثامنة ومداغ وأغبال بشأن إنجاز الورش العام المتعلق برقمنة وتنظيم الأرشيف (الوثائق والسجلات الإدارية)، في إطار تحديث التدبير الإداري والحكامة الجيدة، بمبلغ 28,5 ألف درهم لفائدة جمعية صناع الحياة تأطيرا لثلاثين شخصا، ومبلغ 9 آلاف درهم لفائدة جمعية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بصمات للتربية والثقافة بشراكة مع جماعة فزوان مقابل تأطير 15 شخصا. كما ساهم مجلس جهة الشرق في تمويل مشروع بناء ملعب سوسيورياضي بكلفة إجمالية بلغت 3,3 مليون درهم عبر شركة العمران. غير أن حصيلة هذه المساهمات تظل، رغم أهميتها الرمزية، محدودة الأثر بالنظر إلى حجم الحاجيات، إذ إن جل هذه المشاريع تظل مشاريع نوعية ومحدودة الكلفة مقارنة بالمشاريع الهيكلية الكبرى (كتأهيل المركز بكامله) التي تظل معلقة بانتظار تعبئة اعتمادات أضخم يصعب على المجلس الإقليمي وحده تحملها.

4.1.السلطة الإقليمية (العمالة): فاعل أساسي في التأطير والتنسيق الترابي

1.4.1. أدوار السلطة الإقليمية في مواكبة التنمية المحلية

تضطلع السلطة الإقليمية، ممثلة في عامل إقليم بركان وباشا مدينة عين الركادة، بأدوار محورية في تأطير وتنسيق مسلسل إعداد برامج عمل الجماعات الترابية، باعتبارها الجهة المكلفة دستوريا وقانونيا بالتنسيق بين مختلف المصالح الخارجية للوزارات والمؤسسات العمومية. وتكشف وثائق برنامج عمل جماعة عين الركادة أن الجماعة راسلت، في إطار مسطرة الحوار والتشاور المصاحبة لإعداد برنامج عملها، أزيد من عشرين مصلحة خارجية ومركزية، من بينها عامل إقليم بركان وباشا عين الركادة ورئيس المجلس الإقليمي لبركان ورئيس مجلس جهة الشرق. وقد كان عامل إقليم بركان من أوائل الجهات التي استجابت لهذه المراسلة، إذ توصلت الجماعة بجوابه بعد أسابيع قليلة من التوصل بالمراسلة، وكذلك الشأن بالنسبة لباشا عين الركادة الذي استجاب بدوره في آجال معقولة.

1.4.1. حدود التدخل بين التأطير الإداري ومتطلبات الحكامة الترابية

غير أن استجابة السلطة الإقليمية لا تعكس بالضرورة استجابة باقي الفاعلين المؤسساتيين المفترض تعبئتهم عبرها، إذ يكشف جدول المراسلات المرفق ببرنامج عمل جماعة عين الركادة عن معطى دال، من أصل واحد وعشرين جهة تمت مراسلتها، لم تجب سوى سبع جهات فقط، بينما ظلت أربع عشرة مصلحة أخرى، من بينها المديرية الجهوية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، ومدير شركة العمران بوجدة، والمدير الإقليمي لوزارة الفلاحة، ومدير المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية، بدون جواب (*وثائق جماعة عين الركادة، 2024*). ويعكس هذا المعطى محدودية القدرة الفعلية للسلطة الإقليمية على فرض التزام باقي المصالح الخارجية بمسلسل التشاور، رغم موقعها المفترض كحلقة وصل مركزية بين الإدارة المركزية والفاعلين المحليين. وبعبارة أخرى، يظل دور السلطة الإقليمية أقرب إلى التأطير الإداري الشكلي

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

منه إلى التنسيق الفعلي المنتج لالتزامات ملموسة من مجموع الفاعلين المعنيين بالتنمية الترابية.

5.1. المجتمع المدني: فاعل محلي محدود التأثير في مسار التنمية

1.5.1. ضعف الحضور المؤسساتي والمجتمعي للجمعيات المحلية

رغم المكانة الدستورية التي خولها دستور 2011 للمجتمع المدني، من خلال الفصلين 12 و13 المتعلقين بالديمقراطية التشاركية، والفصل 139 الذي ينص على آليات تقديم العرائض، يبقى النسيج الجمعوي بمركزي لعثامنة وعين الركادة هشا وحديث النشأة. ويعزى هذا الضعف إلى غياب نخبة محلية قادرة على الاضطلاع بمهمة العمل الجمعوي، وضعف تكوين الفاعلين الجمعويين الميدانيين، وقلة مبادرة الساكنة نفسها لخلق جمعيات ذات طابع تنموي حقيقي. وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن أغلب الجمعيات النشيطة بالمركزين تنحصر في مجالي الرياضة والتربية والتعليم، في حين تظل الجمعيات ذات الطابع التنموي والاقتصادي شبه منعدمة، باستثناء جمعية التضامن والأعمال الاجتماعية بمركز عين الركادة التي تعد من أهم الجمعيات النشيطة اجتماعيا وثقافيا بالمركز.

ويعزز هذا التشخيص المعطى المتعلق بمنح الدعم الجماعي للجمعيات، فقد استفادت سبع جمعيات فقط بمركز عين الركادة من دعم الجماعة الترابية سنة 2024، تراوحت مبالغه بين 20 ألف درهم للجمعية النسائية للتنمية والتضامن، و150 ألف درهم لجمعية آفاق الشباب لكرة القدم، و200 ألف درهم كدفعات للجمعية الإقليمية لتطوير وتعميم التعليم بإقليم بركان (*وثائق جماعة عين الركادة، 2024*). وتبقى هذه المبالغ، بحسب شهادات عدد من الفاعلين الجمعويين، هزيلة مقارنة بتكاليف الأنشطة الفعلية، خصوصا بالنسبة لأندية كرة القدم والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي التي تتطلب موارد سنوية تتراوح بين 20 و150 ألف درهم.

2.5.1. محدودية التكوين والقدرات التدبيرية وأثرها في الفعل التنموي

لا تنحصر معيقات العمل الجمعوي في ضعف الدعم المالي فحسب، بل تمتد إلى معيقات بنيوية أعمق. فحوالي 90 في المائة من الجمعيات المحلية تفتقر إلى مقرات خاصة بها تؤهلها للقيام بدورها في أحسن الظروف، إضافة إلى صعوبة الحصول على تراخيص لإقامة أنشطتها بالمرافق السوسيوثقافية، والتعقيدات الإدارية التي تواجهها، وأحيانا المضايقات التي تتعرض لها من طرف بعض السكان (تحقيق ميداني، 2024). ويترتب عن تراكم هذه العوائق ضعف عام في القدرات التدبيرية للفاعلين الجمعويين، وغياب

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الخبرة الكافية في صياغة وتتبع المشاريع التنموية، وهو ما يفسر جزئيا استمرار "فراغ" مؤسساتي في بعض الميادين رغم وجود إطارات جمعوية شكلية. ومن ثم فإن العمل الجمعوي، رغم كونه يبقى، من الناحية النظرية، أحد أنجع السبل للنهوض بمجتمعات هذه المراكز الصاعدة وتحقيق تنميتها المندمجة، ما يزال بعيدا عن أداء هذا الدور بمركزي لعثامنة وعين الركادة.

II. المناقشة:

1. نحو حكامة ترابية أكثر تكاملا لتحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة

تشكل الحكامة الترابية المتكاملة مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية بالمراكز الصاعدة، خاصة في ظل تعدد الفاعلين وتداخل الاختصاصات الذي يميّز المشهد الترابي المغربي. غير أن هذا التعدد، إذا لم يتم تأطيره بآليات تنسيق فعّالة، قد يتحول من فرصة تشاركية إلى عائق أمام الفعالية التنموية.

1.1. تعدد الفاعلين وإشكالية التنسيق المؤسساتي

يكشف تحليل النتائج المتقدمة عن مفارقة مركزية، فبقدر ما يتسم المشهد المؤسساتي بمركزي لعثامنة وعين الركادة بتعدد الفاعلين (جماعات ترابية، مجلس إقليمي، سلطة إقليمية، مجتمع مدني)، بقدر ما يظل هذا التعدد عاجزا عن إنتاج تكامل فعلي في الفعل التنموي. فبعد الاطلاع على جدول المراسلات المتعلق بإعداد برنامج عمل جماعة عين الركادة، الذي أظهر عدم استجابة أربع عشرة مصلحة من أصل واحد وعشرين مصلحة تمت مراسلتها، يقدم مؤشرا كميا دقيقا على حجم العجز في الالتقائية المؤسساتية. وهذا الوضع يتقاطع مع ما توصلنا إليه من أن الجماعات الترابية تبحث عن شراكات من أجل تمويل المشاريع التنموية، لكنها تصطدم في الغالب بمحدودية استجابة الشركاء المفترضين، سواء تعلق الأمر بالمصالح الخارجية للوزارات أو بالمؤسسات العمومية كشركة العمران.

ولعل أبرز تجليات هذا الخلل هو ظاهرة الاتفاقيات الموقعة وغير المفعّلة، كما هو الحال بالنسبة لمشروع تأهيل مركز لعثامنة الذي ظل حبيس الأوراق رغم توقيع اتفاقية شراكة رباعية بمبلغ يفوق 25 مليون درهم. فالتوقيع على اتفاقية الشراكة، في غياب آليات فعلية للتتبع والمساءلة، يتحول إلى إجراء شكلي أكثر منه التزاما تعاقديا ملزما، وهو ما يفسر تكرار عبارة "عدم التزام الأطراف المعنية" في تقرير تتبع المشاريع بجماعة لعثامنة كسبب رئيسي لتعثر عدد من المشاريع المبرمجة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتتقاطع هذه النتائج المؤسساتية مع تمثلات الساكنة لجودة الخدمات والبنيات التحتية المقدمة، إذ يتبين من الاستمارة الميدانية أن غالبية المستجوَبين بالمركزين ينظرون بعدم رضا إلى البنية الطرقية والخدمات الصحية، ويعتبرونها رديئة وضعيفة الجودة، وهذا يتجلى بشكل أكثر حدة بمركز لعثامنة، في حين تصنَف خدمات تطهير السائل والصلب والماء والكهرباء بأنها متوسطة الجودة بعين الركادة وضعيفة بلعثامنة. وقد أكدت المعاينة الميدانية المباشرة هذه المعطيات الإحصائية، إذ تبين أن المركزين المدروسين يتوفران فقط على مراكز صحية جماعية لا تقدم سوى علاجات وإسعافات أولية، في ظل عجز كبير في الموارد البشرية والتجهيزات الطبية، مقابل تزايد الطلب على الخدمات الصحية من طرف الساكنة. وتؤكد هذه المعطيات مجتمعة أن الفجوة بين ما يخطط له نظريا وما ينجز فعليا على أرض الواقع تظل واسعة، وأن الفاعلين الترابيين، رغم تعددهم، ما يزالون بعيدين عن سد هذه الفجوة.

2.1. محددات ضعف الفعالية التنموية بالمركزين

يمكن تفسير محدودية الفعالية التنموية بالمركزين من خلال ثلاثة محددات متشابكة. المحدد الأول بشري وتكويني، ويتجلى في ضعف التأطير الكمي والنوعي بالجماعات الترابية (موظف واحد لكل 694 نسمة بلعثامنة)، وضعف المستوى التعليمي لنسبة مهمة من المنتخبين (40,68% بدون أي مستوى تعليمي)، وهو ما يحد من قدرة الفاعل المحلي على استيعاب أدوات التخطيط الاستراتيجي التشاركي. المحدد الثاني مالي وميزانياتي، ويتمثل في اعتماد الجماعتين شبه الكلي على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة (تفوق 87% من مجموع الميزانية)، مقابل ضعف حاد للموارد الذاتية، إضافة إلى استحواذ نفقات التسيير على النسبة الأكبر من الميزانية (71,45% بعين الركادة سنة 2024) على حساب ميزانية التجهيز والاستثمار. أما المحدد الثالث فمؤسساتي وتنظيمي، ويتعلق بضعف آليات التنسيق بين مختلف الفاعلين، وغياب منظومة فعلية لتتبع تنفيذ الاتفاقيات الموقعة، وهو ما يفسر تراكم المشاريع المعلقة رغم توفر التمويل النظري لها.

ولا يمكن فصل هذه المحددات المؤسساتية عن السياق الاقتصادي والاجتماعي العام الذي تتحرك ضمنه هذه الفعاليات، فقد ارتفعت نسبة البطالة بالمركزين بين سنتي 2014 و2024، وسجلت نسبا أعلى في صفوف الإناث، إذ تجاوزت بمركز لعثامنة المعدل الوطني (21,3%) والجهوي معا، بينما سجلت بعين الركادة نسبة أقل من المعدل الجهوي (30%) وأكبر من المعدل الوطني، حسب نتائج الإحصاء الوطني للسكان والسكنى لسنة 2024. ويعزى تنامي هذه الظاهرة إلى قلة فرص الشغل وضعف الحركية الاقتصادية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بالمنطقة، وتراجع الأنشطة الفلاحية الحاضنة لليد العاملة أمام توالي سنوات الجفاف، إضافة إلى تراجع أنشطة التهريب المعيشي على الحدود المغربية الجزائرية التي كانت تشكل، لفترة طويلة، متنفسا اقتصاديا هاما لساكنة المنطقة. وتترجم هذه الوضعية إلى استمرار ظاهرة هجرة الشباب بحثا عن فرص عمل خارج المركزين، وهو ما يفرغ الدينامية الديمغرافية المحلية من أحد أهم روافدها البشرية المؤهلة لحمل مشروع تنموي محلي.

ويضاف إلى هذه المحددات الثلاثة عامل رابع يتعلق بتمثلات الساكنة السلبية تجاه المنتخبين والمؤسسات المحلية، إذ بلغت نسبة المواقف السلبية للساكنة تجاه المنتخبين الجماعيين 91,47% بمركز لعثامنة و76,83% بمركز عين الركادة (*عمل ميداني،2024*)، وهي نسب مرتفعة تعكس أزمة ثقة عميقة قد تنعكس بدورها سلبا على مدى تعبئة الساكنة والفاعلين المحليين حول المشاريع التنموية المبرمجة، وتغذي بذلك حلقة مفرغة من ضعف المشاركة وضعف النجاعة.

3.1. متطلبات تعزيز المشاركة والالتقائية بين الفاعلين الترابيين

في ضوء ما تقدم، يبدو أن تجاوز محدودية التنمية بالمراكز الصاعدة يستدعي تدخلا متعدد المستويات. فعلى المستوى البشري، تفرض الضرورة تعزيز قدرات الأطر الجماعية عبر برامج تكوين مستمر تستهدف بالأساس المجالات التقنية النادرة (الهندسة المدنية والمعمارية، الجبايات المحلية، تدبير الممتلكات العقارية)، إلى جانب تكوين المنتخبين أنفسهم في مجالات التخطيط التشاركي والحكامة الجيدة. وعلى المستوى المالي، يتطلب الأمر تنويع مصادر التمويل الذاتي للجماعات عبر تثمين الموارد المحلية المتاحة، والانفتاح بشكل أوسع على آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خصوصا في مجالات توزيع الماء والكهرباء والنقل الحضري.

أما على المستوى المؤسساتي، فيبدو أن الرهان الأكبر يكمن في إرساء آلية فعلية للتتبع المشترك بين الجماعات الترابية والمجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية، تتجاوز منطق التشاور الشكلي إلى التزام تعاقدي قابل للمساءلة، بما ينسجم مع روح الفصل 136 من دستور 2011 الذي ينص على أن التنظيم الترابي "يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم" (*دستور المملكة المغربية، 2011*). كما يستدعي الأمر تفعيلا حقيقيا لدور المجتمع المدني عبر تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالترخيص والدعم، وتوفير مقرات وفضاءات ملائمة للجمعيات المحلية، وربط الدعم المالي بمعايير النجاعة والأثر التنموي بدل الاكتفاء بمنطق التوزيع الظرفي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

III. خلاصات:

خلص هذا المقال إلى أن مسار التنمية بمركزي لعثامنة وعين الركادة، كنموذجين للمراكز الصاعدة بسهل تريفة، يتحدد بتفاعل معقد بين أربعة فاعلين ترابيين رئيسيين: الجماعات الترابية التي تظل الفاعل الأقرب للساكنة لكنها تعاني من خصاص بشري ومالي بنيوي، المجلس الإقليمي الذي يقدم دعما نوعيا لكنه يظل محدود الحجم أمام ضخامة الحاجيات، السلطة الإقليمية التي تضطلع بدور تأطيري تنسيقي تحد من فعاليته محدودية استجابة باقي المصالح الخارجية، والمجتمع المدني الذي يبقى فاعلا هامشيا بفعل ضعف تكوينه وموارده. وقد تأكدت الفرضية المركزية للبحث التي تشير بأن تعدد الفاعلين لا يترجم بالضرورة إلى تكامل فعلي، بل يفضي في الغالب إلى تشتت الجهود وتعثر المشاريع، كما تجسد ذلك عشرات الحالات الموثقة في تقارير تتبع المشاريع بجماعة لعثامنة.

وتفتح هذه الخلاصات الباب أمام أسئلة بحثية مستقبلية تتعلق بإمكانية قياس الأثر الفعلي لآليات التعاقد بين الجماعات الترابية والمجلس الإقليمي على وتيرة إنجاز المشاريع، وبمدى قابلية تعميم تجربة عقود البرنامج "contrats programme" التشاركية على باقي المراكز الصاعدة بالجهة الشرقية. ويبقى الرهان الأساسي، في نهاية المطاف متعلقا بالانتقال من منطق تعدد الفاعلين إلى منطق تكاملهم، عبر إرساء حكامة ترابية تشاركية حقيقية تضع الساكنة والفاعلين المحليين في قلب مسلسل صنع القرار التنموي، بدل الاكتفاء بإشراكهم الشكلي في مساطر استشارية لا تلزم أحدا بشيء.

وتبقى حالة لعثامنة وعين الركادة، في نهاية التحليل، مرآة عاكسة لوضعية عشرات المراكز الصاعدة الأخرى المنتشرة عبر التراب الوطني، والتي نشأت في العقود الأخيرة نتيجة الترقيات الإدارية أكثر مما نشأت نتيجة دينامية اقتصادية واجتماعية ذاتية ناضجة. فإذا كان التحول من دوار قروي إلى مركز حضري يمنح هذه التجمعات صفة قانونية جديدة ومجلسا منتخبا وميزانية خاصة، فإنه لا يمنحها تلقائيا القدرات البشرية والمالية والتنظيمية الكفيلة بالاضطلاع بأدوار مركز صاعد فعلي. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى مقاربة تفاضلية في التعامل مع هذه المراكز، تأخذ بعين الاعتبار خصوصية مرحلتها الانتقالية، وتخصص لها آليات دعم ومواكبة استثنائية من لدن مؤسسات الدولة، إلى حين تمكينها من بناء مقوماتها الذاتية للاستمرارية والفعالية التنموية.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المراجع:

- الدكاري عبد الرحمان وآخرون، (2022): "المراكز الصاعدة بالمغرب: قراء في الأسس النظرية" مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، العدد 59، ص ص.67-79
- فهمي مينة، (2006):"آليات نشأة وتطور المراكز الحضرية حال سيدي يحي زعير وأكنول"، مقال في "المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية"، تنسيق حزوي محمح، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 5، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، المغرب، ص.58.
- مراكشي عادل (2021): "الحكامة الترابية على ضوء المفهوم الصحيح للإدارة الترابية"، مجلة القانون والمجتمع، العدد الرابع، ص ص. 69-87
- البزوي جواد (2019): "الحكامة الترابية: المفهوم، المقاربات والمبادئ"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 7، ص ص. 80-91
- برنامج عمل جماعة عين الركادة 2023-2028
- برنامج عمل جماعة لعثامنة 2023-2028
- تقارير تتبع المشاريع لجماعتي عين الركادة ولعثامنة 2024

- GREFFE, Xavier (1984) : « Territoires en France : Les enjeux économiques de la décentralisation », Paris : Economica, 304p.
- Gumuchian Hervé et al (2003) : « Les acteurs, ces oubliés du territoire », éd. Economica, Paris, pp33-34
- Brunet Roger et autres (1993) : « Les mots de la géographie » : Dictionnaire critique, Montpellier : RECLUS ; Paris : La Documentation française, p.470.

من تاريخ الأدب إلى جمالية التلقي: نحو نظرية نقدية تكاملية

From Literary History to Reception Aesthetics: Toward an Integrative Critical Theory.

Ibrahima Diop إبراهيم جوب

طالب باحث في سلك الدكتوراه

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب.

ibrahima.diop@usmba.ac.ma

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تتبُّع مسار التحوّل الإبستمولوجي في النقد الأدبي، من المناهج الكلاسيكية والحديثة التي ركَّزت على ثنائية (المؤلف/النص)، نحو "جماليات التلقي" التي أعادت الاعتبار للقارئ بصفته شريكاً فاعلاً في إنتاج الدلالة، وفي تاريخية الأثر الأدبي. وتقف الدراسة عند مكامن القصور في التصورات النقدية السائدة؛ إذ تنتقد عجز الماركسية عن رؤية الفن خارج كونه انعكاساً بسيطاً للواقع المادي، وتعيب على الشكلانية انكفاءها على بنية النص الداخلية وعزلَها الأدب عن سياقه التاريخي والاجتماعي. وتُبين الدراسة كيف استطاع الرائد الألماني "هانس روبرت ياوس" تأسيس نموذج بديل يسدّ الفجوة بين المعرفة التاريخية والمعرفة الجمالية، عبر صياغة "تاريخ أدبي جديد" يقوم على التفاعل الجدلي المستمر بين الإنتاج والتلقي. وتخلص الدراسة إلى تصنيف القراء في فئات متباينة (عاديين، نقاد، مبدعين، ومؤرخين) تعبّر عن مستويات تفاعلهم مع الأثر الأدبي، لتصل في النهاية إلى صياغة معايير منهجية تجمع بين إنجازات الماركسية والشكلانية تحت مظلة جماليات التلقي.

ونظراً لطبيعة البحث، اعتمدت الدراسة في مقاربتها للانتقال من "تاريخ الأدب" إلى "جمالية التلقي" منهجية تكاملية تتداخل فيها عدة أدوات تحليلية ونقدية، لحسم الصراع المنهجي، وهي:

- المنهج التاريخي النقدي (Historical–Critical Method): تمثّل في رصد التطوّر التاريخي للمناهج النقدية السابقة.
- المنهج المقارن والتحليلي (Comparative–Analytical Method): طُبِّق هذا المنهج لتفكيك أطروحات الماركسية والشكلانية؛ حيث قام الباحث بمقارنة منطلقات كل مدرسة وتحليل ثغراتها ونقاط قوّتها.

الكلمات المفتاحية: جماليات التلقي، التاريخ الأدبي، الماركسية، الشكلانية، القارئ الفاعل.

Abstract

This study aims to trace the epistemological shift in literary criticism, from classical and modern approaches that focused on the dichotomy of (author/text), toward "Reception Aesthetics" (Rezeptionsästhetik), which reinstates the reader as an active participant in the production of meaning and in the historicity of the literary work. The study identifies the shortcomings of prevailing critical frameworks; it critiques Marxism's inability to perceive art beyond a mere reflection of material reality, and it takes issue with Formalism's introversion toward the internal structure of the text and its isolation of literature from its historical and social context. The study demonstrates how the German pioneer "Hans Robert Jauss" succeeded in establishing an alternative model that bridges the gap between historical knowledge and aesthetic knowledge, by formulating a "new literary history" grounded in the continuous dialectical interaction between production and reception. The study concludes by classifying readers into distinct categories (ordinary readers, critics, creative writers, and historians), reflecting their varying levels of engagement with the literary work. Ultimately, it arrives at the formulation of methodological criteria that synthesize the achievements of Marxism and Formalism under the umbrella of Reception Aesthetics.

Given the nature of the research, the study adopts an integrative methodology in addressing the transition from "literary history" to "receptive aesthetics," combining several analytical and critical tools to resolve the methodological conflict, namely:

- The Historical-Critical Method: embodied in tracing the historical development of preceding critical schools.
- The Comparative-Analytical Method: applied to deconstruct the theses of Marxism and Formalism; the researcher compares the foundational premises of each school and analyzes their respective strengths and weaknesses.

Keywords: Reception Aesthetics, Literary History, Marxism, Formalism, Active Reader.

تقديم:

ظل القارئ منذ انبثاق النظريات الأدبية فردا قابعا في زاوية الاستهلاك وتلقي الأعمال الأدبية، دون أن يكون له حق وشرعية كبيرة للمساس بجوهر النص أو استخراج معانٍ غير التي أظهرها المؤلف. أسفر هذا الإهمالُ الواضحُ للمتلقي قيامَ نقد يرتكز على المؤلف بدراسة سيرته الذاتية والبيئة الاجتماعية التي ترعرع فيها ومحاولة الولوج في نفسيته وإفشاء أسراره؛ لرد المعاني المستخلصة من هيكل النص إلى مؤثرات خارجية بعُدتْ كلَّ البُعدِ عن النص كبنية لغوية. وما زال القارئ المتلقي يُعاني من هذا التهميش حتى مع ظهور النقد البنيوي والشكلاني اللذين أوجدا للعمل الأدبي سلطة كبيرة لم تكن لها قط عند السابقين؛ فجعلوا العمل الأدبي يدور داخل إطار واحد لا يخرج منه ولا يتعداه إلى غيره، وحَصَروا معنى النَّص في بنيته

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

التركيبية التي اختارها المؤلف؛ إذ ليست للقارئ قدرةٌ على كشف معنى جديد إلا ما فرضه المؤلف عليه،ولم ينفتح النص على المتلقي إلا في الفترة الأخيرة من الشكلانية، غير أن هذا الانفتاح كان جزئيا، مادام النص يتسم بعلو الذات وقداسة المعنى. ولما جاء رواد نظرية التلقي أعادوا الاعتبار للقارئ الذي طالما كان معزولا عن كل وظائفه الإنتاجية. وفي هذا المطاف من تاريخ النظريات النقدية، انصبت الدراسات الأدبية على كنه القارئ، فصنَّفوا هذا الأخير على أصناف عديدة. وجدنا أن "ريفاتير" يتحدث عن "القارئ الجامع" الذي جعله أداة للاستطلاع على خبايا النص، كما أن "فولفغانغ إيزر" يَحصِر الظاهرة الأدبية في التفاعل بين القارئ والنص ويسمي قارئه الرئيسي "القارئ الضمني" الذي ينطلق منه "القارئ الفعلي" للتَحقُّقِ من معنى النص، وكذلك اهتم "جان بلمان نويل" بـ"لاوعي النص" فرفع –في نظريته– درجة القارئ حتى وضعه على مرتبة المؤلف؛ وذلك لقدرته على التأويل وإنتاج عمله الخاص بدون الالتفات إلى مفاد معنى المؤلف. وإذا حاول هؤلاء النقاد الرفع من شأن القارئ من زوايا نظر مختلفة، فإن "هانس روبيرت ياوس"، أراد أن ينظر إلى العمل الأدبي من ناحية أخرى من حيث جماليتُه وقيمته الأدبية والعوامل التي تُحددها، وتلقياته المتزامنة لظهوره، وسلسلة تلقياته المتعاقبة من جيل إلى آخر.

1–جمالية التلقي: المنطلقات النظرية وأبعاد التلقي

نظرية التلقي، هي وليدة دراسات عديدة حاولت أن تضع القارئ على مركز اهتماماتها بعد أن كان على هوامش المناهج النقدية السابقة؛ لتعيد له اعتباره ومكانته داخل السُلَّم النقدي. تعود هذه النظرية "إلى اتجاه في النقد الأدبي، تطور على يد أساتذة ودارسين ينتمون إلى جامعة "كونستانس" Constance في ألمانيا الغربية، خلال أواخر الستينيات وبداية السبعينيات. وقد دعت مدرسة "كونستانس" إلى التركيز على عمليات قراءة النصوص الأدبية وتلقيها بدلا من المناهج التقليدية التي تركز على عملية إنتاج النصوص أو فحصها فحصا دقيقا"[4]. ويُعد "هانس روبيرت ياوس" Hans Robert Jauss و"فولفغانغ إيزر" Wolfgung Iser من الرُوَّاد الكبار لهذه النظرية. لقد كانت لهذه النظرية استجابةٌ واسعة لدى النقاد والدارسين الألمانيين؛ ذلك ما جعلها تتربع على مكانة مرموقة في ألمانيا، وقد ظهرت في زمن عمت به اضطرابات دَعَتْ إلى إعادة بناء التعليم العالي في ألمانيا الغربية خلال أواخر الستينات وبداية السبعينات؛ إضافة إلى اقتضاء البيئة المعرفيَّةِ التَّغييرَ والإصلاحَ واتِّكاءِ مُعظم الدارسين على المناهج التقليدية الموروثة

[4] روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ترجمة محمد برير، ضمن كتاب موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي، ج8: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، تحرير رامان سلدن، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2006، ص479.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من الوضعيين التاريخيين أو من الوجوديين الظاهراتيين[5]. كانت تلك العوامل كافية لانبثاق نظرية جديدة تستجيب لمقتضى عصرها، وتتصدى للتصورات السائدة كالمثالية والوضعية، والماركسية والشكلانية.

1-1- نقد التصورات السائدة

قام "ياوس" بنقد التصورات السائدة وبيَّن مظاهر قصورها وأشاد على إيجابياتها واستخلص منها ما يخدم نظريته الجديدة. وقد أطلق "على منهجه الجديد اسم "جماليات التلقي" Rezeptionsasthetik ومن حيث المعنى الواسع لهذه التسمية يمكن أن نفهم أنها جزء من الانتقال بدراسة الأدب من الانشغال الكامل بالنصوص ومؤلفيها إلى الاهتمام بالقراءة والتلقي"[6]. تمكن "ياوس" من جذب الانتباه إلى تصوره المنهجي بمقدرته على التحرك بين التصورات الماركسية والشكلانية اللتين تركتا بصمتهما الخاصة في تاريخ النقد الأدبي، وحاول بالتالي أن يتجاوزهما[7] وينقدهما؛ ليبني على أنقاضها تصورات جديدة تُعيد النظر إلى الدراسات الأدبية ومواطن ارتكازها.

1-1-1- نقد التصور الماركسيي

يفترض التصور الماركسي أن "الأدب ينبغي أن يُفهم مرتبطا بالواقع التاريخي والاجتماعي، كما يفسر من وجهة نظر الماركسية. والمسلمة الماركسية الأساسية تتمثل في أن الأساس الاقتصادي للمجتمع، هو الذي يحدد طبيعة الإيديولوجيا والمؤسسات والممارسات (كالأدب) التي تشكل البنية الفوقية لذلك المجتمع"[8].

تتميز نظرية الماركسيين للأدب في إنكارها لتاريخ خاص بالفن؛ بذريعة أن تاريخ الأدب وتاريخ الفن لا يمكنهما أن يحافظا على استقلالهما ما دامت إنتاجات هذا المجال مرتبطة بالإنتاج الاقتصادي والاجتماعي[9]. ويؤاخذ "ياوس" النقاد الماركسيين باعتبارهم "الفن مجرد انعكاس بسيط للواقع؛ لأن ذلك يعني حصر الوقع الذي ينتجه في إعادة التعرف على أشياء معروفة سلفا... إلا أن التمسك بهذا الموقف يقود أيضا إلى انتزاع الخاصية الثورية للفن من علم الجمال الماركسي"[10].

---

[5] ينظر المرجع نفسه، ص479-480.
[6] روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ص481.
[7] ينظر: المرجع نفسه، ص.ن.
[8] ك. م. نيوتن، نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة عيسى علي العاكوب، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 1996، ص88.
[9] ينظر: هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي: تاريخ الأدب تحد لنظرية الأدب، ترجمة محمد مساعدي، مركز الأبحاث السميائية والدراسات الثقافية -المغرب-، ط3، 2020، ص40.
[10] ينظر: المصدر نفسه، ص47.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومع ذلك يقِرُّ بفضل النقاد الماركسيين الذين اهتموا برد الصفة التاريخية للأدب والفن خاصة تلك المجهودات الأولى الرامية إلى استعادة الخاصية الجدلية التي تختص بها السيرورة التاريخية، كما ظهرت في نظريات "فيرنير كراوس" Werner Krauss الأدبية، و"غوجي كاغودي" Roger Garaudy، و"كارل كوزيك" Karel Kosik. يُعرِّف "فيرنير كراوس" الأدب بأنه عامل من عوامل خلق المجتمع. وأما "غوجي كاغودي" فهو يدعو بالواقعية المنفتحة بدلا من الواقعية المنغلقة؛ لذلك، فالواقعي عنده هو من يتقبل غيره ويستقي منه ما ينقصه. في حين حاول "كارل كوزيك" أن يُدلي بتعريف جديد للفن باعتبار تاريخيته وعلاقته بين طبيعة العمل والأثر الذي ينتجه[11].

اعترف "ياوس" أن تاريخية الأثر الفني لا تكمن في وظيفتها التمثيلية والتعبيرية فقط، ولكن في الوقع الذي ينتجه، ثم خَلَص إلى نتيجتين مهمتين تُتيح له إقامة تاريخ الأدب على أسس جديدة بعد نقده للتصورات الماركسية وتبيان مسار تطورها ومكمن تحدياتها التي لا يمكن أن يتجاوزها، وهما:

1- حياة الأثر الأدبي مرهون بالتفاعل بينه وبين الإنسان وليس نتيجة لوجوده في ذاته؛ فلذلك لا ينبغي حصر عملية الفهم وإعادة إنتاج الدلالة للأعمال الأدبية في ذاتها كأنها معزولة. لكن بالأحرى أن تُدرج ضمن هذا التفاعل علاقةُ الآثار فيما بينها مع تحديدها في مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تعتنى بالإنتاج والتلقي[12].

وفي هذا السياق، يدعو "ياوس" إلى إشراك القارئ في عملية تلقي الأعمال الأدبية وإنتاج المعنى دون أن يُقْصرَ على اختيارات المؤلِّف أو في بنية النص؛ لأن العمل لا يكتسب قيمتَه من هيئته، لكن بالتفاعل بينه وبين الجمهور المستهدف، والتفاعل بينه وبين الآثار الأخرى.

2- إذا كان الواقع الإنساني ليس فقط لإنتاج الجديد، وإنما أيضا لإعادة إنتاج القديم، فإن وظيفة الفن إذا في هذه العملية المستمرة؛ لا تكتسب أصالتها إلا بتحديد دور الشكل الفني بوصفه علاقة جدلية؛ أي باعتباره وسيلة لخلق الإدراك وتغييره، دون حصره في إطار المحاكاة[13].

[11] Hans Robert JAUSS, *Pour une esthétique de la réception*, traduit de l'allemand par Claude Maillard, édition Gallimard, Paris, 1978, P.42.
[12] Ibid., p.43.
[13] Ibid., p.43.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1-1-2- نقد التصور الشكلاني

قلنا سابقا إن الشكلانيين كان اعتناؤهم بالنص بنيويا أي البحث في ذات النص دون الالتفات إلى العناصر الخارجة عنه سواء كان ذاك الجوانب المتعلقة بالتاريخ أو بالظواهر المحيطة بالمؤلف، فضلا عن القارئ الذي لم يكن له حضور ملموس عندهم على غرار الماركسيين التقليديين. حتى ولو استحضر الشكلانيون القارئ في مراحلهم الأخيرة، فلم يكن ليُسهمَ في إنتاج النص ولا ليكسرِ معنى المؤلف ويتلقَّاه بأفقه الخاص، ولكن ليكون كجِهازٍ فاعلٍ في إدراك إثارات النص وتمييز الشكل أو استكشاف العمليات التقنية[14].

ويتميز الشكلانيون "بإدخالهم الإدراك الجمالي بوصفه أداة لاستكشاف الأعمال الأدبية"[15]. "وقد تم استخلاص مفهوم الإدراك الفني من خلال التمييز بين اللغة الشعرية واللغة العملية التي قطع في نهاية المطاف الصلة بين الأدب وتجربة الحياة"[16].

وأما أوجه القصور –عند "ياوس"– في المنهج الشكلاني، فتكمن في "الميل إلى جماليات الفن للفن"[17]؛ لأن الشكلانيين يرون أن "ما يُحدِّدُ الفنَّ في خصوصيته هو قابلية الشكل للإدراك التي يصبح فيها هذا الأخير في الفن غاية في ذاته"[18]، وذلك الميل إلى جماليات الفن للفن ما أفضى بهم إلى أن عزلوا "الفن عن سياقه التاريخي؛ إذ تنحو جماليات الفن للفن إلى تثبيت قيمة الدراسة التزامنية على حساب التعاقبية"[19].

وإن أزاحوا الدراسة التعاقبية في فترة معينة، فإنهم أعادوا اعتبارها في سبيل تطويرهم للمنهج الشكلي باستحضارهم البعد التاريخي في الأدب بعد أن أغفلوه في دراسات سابقة، وبذلك اعترف "ياوس" باستحقاقهم هذا[20] بـ"أن ما يجعل من الأدب أدبا، هو "أدبيته" لا تتحدد ساكرونيا فقط بواسطة التعارض بين اللغة الشعرية واللغة العملية، ولكنها تتحدد دياكرونيا أيضا، اعتمادا على التعارض الشكلي المتجدد على الدوام بين الآثار الجديدة وتلك التي تسبقها في "السلسلة الأدبية" وبينها وبين القوانين المقررة سلفا للأجناس التي تنتمي إليها"[21].

[14] Ibid., p.49.

[15] روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ص481.
[16] هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص51-52.
[17] روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ص102.
[18] هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص52.
[19] روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ص482.
[20] ينظر: هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص52.
[21] هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص52.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومن هنا بدأت الشكلانية تقطع مسافة كبيرة للعودة إلى تاريخية الأدب؛ للإدراك عن الأثر الفني الذي يتم بمقابلته مع آثار أخرى؛ لمعرفة مدى معارضته إياها أو توافقه معها. وهذه العملية هي التي تستدعي أخذ أشكال أخرى سابقة بعين الاعتبار[22].

1-2- نحو منهج بديل

تبيَّن الآن، أن "هانس روبرت ياوس" حاول تفنيد أسسِ بعض المناهج النقدية السابقة، كالنموذج التاريخي الذي حصر مهامه في تأريخ الأدب وإيلاء أولويته لمنتج النص دون أن يسمح للمتلقي فرصة؛ لإنتاج النص أو تأويله، كما هو الحال كذلك في المناهج البنيوية والشكلانية، غير أن ظهور نظريات القراءة التي انبثقت كرد فعل على تلك المناهج والنظريات، اقتضت إعادة ترتيب الأولويات؛ فجعلوا القارئ عنصرا فاعلا في النص ومنتجا له، لكن "ياوس" "على النقيض من رواد نظرية التلقي الذين كانت همومهم في الأساس فلسفية أو نفسية أو اجتماعية. يرجع اهتمام "هانز روبرت ياوس" بمسائل التلقي إلى اشتغاله بالعلاقة بين الأدب والتاريخ"[23]، ولم يرد أن يفصل الأدب عن التاريخ كما فعل الشكلانيين ولا أن يفصله عن القارئ كما فعل الماركسيين، ولكن منهجه الجديد يرتكز على التأليف، وإظهار نتاج التفاعل بينهما.

وإذا سلمنا اختلاف المناهج المذكورة وتجلي التعارضات فيما بينها، فكيف يمكن إذن أن نؤلف بين التصور الماركسي والتصور الشكلاني للأدب؟ وكيف يمكن أن نجمع بين الإدراك الجمالي للفن والسلسلة التاريخية للأعمال الأدبية دون أن يفضي إلى فجوات تزيح الأثر الأدبي من الأدبية إلى غير الأدبية؟

برهن "ياوس" في كتابه "نحو جمالية للتلقي" *Pour une esthétique de la réception* وجود تعارضات بين المنهج الماركسي والمنهج الشكلاني كما يوجد في كل منهما ثغراتٌ يجب رَدمُها وتشييد نظرية جديدة عليهما، ثم انطلق من استنتاجاته؛ ليطرح أسئلة جديدة تسمح له بلمِّ شملِهما في إبدال نظري جديد؛ مع تكييفهما وأسندةَ النظريةِ الجَديدةِ؛ ليكون في النهاية ما يُسمى بـ"جماليات التلقي". والأسئلة التي طرحها ياوس في هذا الصدد، هي:

---

[22] ينظر: المرجع نفسه، ص.ن.
[23] روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ص97.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

"أليست ممكنا أيضا إقامةُ علاقة –بين "السلسلة الأدبية" و"السلسلة غير الأدبية"–؛ تُحدِّدُ الروابطَ بين التاريخ والأدب بدون أن يُعرَّى هذا الأخير من خاصيته الجمالية ويُحصَر في وظيفةٍ انعكاسيةٍ بسيطةٍ"؟[24]

يقول "ياوس" في بداية الفصل الخامس من كتابه المذكور: "يبدو لي أنَّ طرحَ هذا السؤالِ يقترحُ مُهمَّةً جديدةً للبحث الأدبي: وهو أن يدعو إلى التَّناولِ مُجدَّدًا مُشكلةَ تاريخِ الأدب التي تركها التَّعارض بين الشَّكلانية والماركسية على عواهنها. سأنطلق من حيث انتهى المدرستين؛ لمحاولة سدِّ الهُوَّةِ التي تَفصِلُ بين المعرفةِ التَّاريخيةِ والمعرفةِ الجماليةِ، والتَّاريخِ والأدبِ"[25].

وعلى هذا، فإنَّ المهمَّةَ الجديدةَ للبحث الأدبي، هي أن يَشُقَّ الطَّريقَ نحو التأليف بين ما خَلَص إليه الماركسيون من المعرفة التَّاريخية وما انتهى إليه الشَّكلانيونَ من المعرفةِ الجماليةِ، ولن يتم ذلك إلا بمدِّ الجسر بين تاريخ الأدب والإدراك الجمالي.

1-3- نحو تاريخ أدبي جديد

ففي أبريل 1967 ألقى "ياوس" في جامعة "كونستانس" محاضرة افتتاحية كُتبت لها شهرة كبيرة في تاريخ النقد الألماني وكان العنوان الذي اختاره مطابقا لعنوان حديث ألقاه "فريريك شيلر" Fredrich Schiller عام 1781 في جامعة "جينا" Jena، وهو: ما هو التاريخ العالمي؟ ولأي هدف يدرسه المرء؟ وأحدث "ياوس" في هذا العنوان تغييرا طفيفا في إحلال "الأدبي" مكان كلمة "العالمي"، واقترح كما فعل أسلافه من المؤرخين للأدب بأن زمننا المعاصر بحاجة إلى استعادة الصلة بين الماضي والحاضر، وأكد أنها يمكن استعادتها إذا لم نُقصِ دور التاريخ الأدبي إلى الهامش[26].

من الأسباب الرئيسة التي ساقت "ياوس" إلى إعادة تحيين تاريخ الأدب وتجديد إواليات، أنه قد وجد أن تاريخ الأدب "أضحى اليوم مجرد ذكرى بعيدة، بحيث أصبح تاريخُ الأدب في شكله الموروث عن التقليد يعيش بصعوبة على هامش النشاط الفكري الراهن"[27]. ولاحظ في الستينات إهمالَ العلماء والنقاد لطبيعة

[24] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.47.

[25] Ibid., p.47-48.

[26] روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ص480-481.

[27] هانس روبيرت ياوس، جمالية التلقي: من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، ترجمة رشيد بنحدو، منشورات ضفاف، -بيروت-، ط1، 2016، ص23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الأدب التاريخية، وتَحوُّلهم نَحو المناهج النفسية والاجتماعية والدلالية والجمالية، وكان هدفه حينئذ أن يرُدَّ لتاريخ الأدب قيمته المفقودة، وأن يُعيدَ تَمركزَه على الدراسات الأدبية[28].

يعرف "كولنكوود" R. G. Collingwood، التاريخ بأنه "ليس شيئا آخر سوى إعادة تنشيط لفكر الماضي في ذهن المؤرخ"[29]. وهذا التعريف ينطبق تماما على تاريخ الأدب؛ ذلك لأن "التصور الوضعي للتاريخ، من حيث هو وصف "موضوعي" لتوالي أحداث غابرة، يُفرِّط الخصوصية التاريخية، كما الخاصية الجمالية للأدب"[30].

وأما "ياوس"، فقد عرف تاريخ الأدب بوصفه "عبارة عن سيرورة تلقٍ وإنتاج جماليتين تتم عبر تحقيق النصوص الأدبية من قبل القارئ الذي يقرأ والناقد الذي يتأمل والكاتب الذي يُعدُّ بدوره مدعوا إلى أن ينتج"[31]. ليس تاريخ الأدب إذن، مجردَ وصف للأحداث وتأريخ للأدباء، ولكنه دراسةٌ تَفحُّصيَّةٍ للنصوص وإعادُة إنتاجٍ لدلالاتها وتحديد لأثرها في موقعه داخل سلسلة من التلقيات.

يرى "ياوس" أنه "لتجديد تاريخ الأدب، من الضروري إقصاء الأفكار المسبقة للنزعة الموضوعية التاريخية وتأسيس جمالية الإنتاج والتصوير التقليديتين على جمالية الوقع المنتج والتلقي"[32]. والمراد من هذه المقولة، أن يتخلص المؤرخ الأدبي من النزعة الموضوعية التي تميل إلى وصف تاريخ أثر أدبي ما وبيان علاقته مع كاتبه والتدقيق في النسبة إليه وبيان مصادره وسيرته الذاتية دون أن يتطرق إلى القيمة الجمالية للأثر، وعلى ذلك، يُلاحظُ أن النقَّاد التاريخيين ينأون دائما عن إصدار أحكام قِيمة على المؤلفات الأدبية الغابرة بدعوى ضرورة الموضوعية إلا أنه يرجئ السبب إلى مسوغ آخر؛ "ذلك أن قيمة عمل أدبي ومرتبته لا تُستنبطان من الظروف البيوغرافية أو التاريخية لنشأته ولا من موقعه فحسب ضمن تطور الجنس الذي ينتمي إليه بل من معايير أدق من ذلك، هي وقع هذا العمل وتلقيه وتأثيره وقيمته التي تعترف له بها الأجيال القادمة"[33].

وجد "ياوس" أن عددا كبيرا من تواريخ الأدب ليس إلا سلسلة مقالات تتناول سير المؤلفين بإغفال تلك العلاقة الطبيعية المؤسسة بين القارئ والعمل الأدبي. وليكتسب التاريخ الأدبي قيمته ويحظى بنجاح كبير،

---

[28] ينظر: روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ص97.

[29] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.51.

[30] Ibid, p.51.

[31] هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص61.

[32] المرجع نفسه، ص59.

[33] هانس روبيرت ياوس، جمالية التلقي: من أجل تأويل جديد للنص الأدبي، ص26.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يلزمه أن يعتبر ذلك التفاعل بين النص وقارئه[34]؛ لذلك يدعو إلى تجاوز تلك التصورات التي تجعل المؤلف على حساب القارئ، ويسعى لأجل ذلك إلى وضع جمالية الوقع والتلقي مكان النزعة الوضعية التاريخية؛ لتأسيس تاريخ أدبي جديد؛ بتلبية "حاجة الماركسيين إلى التوسطات التاريخية بأن يضع الأدب في سياق أوسع من تسلسل الأحداث التاريخية وفي الوقت نفسه، يعتد "ياوس" بإنجازات الشكلانيين الروس، حيث يضع إدراك الوعي في قلب اهتماماته"[35]. يحظى البعد الجمالي عناية فائقة لدى القراء؛ "لأنهم حين يقرؤون هذا العمل للمرة الأولى فإنهم يختبرونه عن طريق مقارنته بقراءاتهم لأعمال أخرى سبق أن واجهتهم. ولا يذهب فهم القراء الأوَّل هباء ولا تعفى عليه قراءات المحدثين، بل الأحرى أن تزداد ثراء وتستمد أسباب البقاء في تسلسل يمتد من التلقي الأول وعبر الأجيال المتعاقبة"[36].

وبهذا المعنى، لا تكمن تاريخية الأدب في العلاقات المؤسسة بين "الأحداث الأدبية" ولكنها ترتكز بالضبط على التجربة الجمالية التي يستقيها القراء من الأعمال الأدبية السابقة[37].

2- من تفاعل المتلقي والأثر إلى التأليف المنهجي

لاحظنا أن المنهج الماركسي والشكلاني، لا ينزعان إلى مساءلة طرح جديد للعمل الأدبي، ولا يكترثان بدور القارئ في إنتاج النص، وإنما يعتبرانه أداةً يُتوسَّلُ إليها؛ لتحقيق غايات أخرى. وأما القارئ في جمالية التلقي، فليس مجرد مستهلك يقف عند حُدود تذوق الجمال أو آلة تصفُّح تُستخدم؛ لإدراك مدى نجاحِ الأعمال الأدبية واستقبال الناس إليها، ولكنه قارئٌ واعٍ يتمتعُ بسلطةٍ كبيرةٍ تسمح له بإنتاج النص وتأويله. يرى "ياوس" أنَّ القارئ هو المستهدف الأوَّلُ من العمل الأدبي؛ لأَّن الناقدَ الذي يُطلقُ حُكمًا على المؤلَّفات والكاتب الذي يفترض أنَّه يُنتج نَصًا، ومُؤرِّخ الأدبِ الذي يُعيد تَحديد أثَرِ ما داخل الزمن ويُؤوِّله تأويلا تاريخيا؛ فإنهم قبل كلِّ شيءٍ قُرَّاءٌ بصرف النظر عن علاقتهم مع العمل الأدبي[38].

إذا كان الناقدُ والمؤلِّف ومؤرخُ الأدب قُرَّاءً، فذلك إشارةٌ واضحة تَدُلُّ على أن القارئ لم يُعُدْ مُجرَّدَ مستهلكٍ بسيط، أو فردٍ مُستعمَر من قِبل المؤلِّف أو مِن طرفِ النَّصِ؛ لأن الناقد حين يكتب نصًّا نقديًّا، لم

---

34 روبرت هولب، نظرية التلقي: مدرسة كونستانس، ص482.
35 ينظر: المرجع نفسه، ص482.
36 المرجع نفسه، ص.ن.
37 ينظر: هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي، ص59.
38 Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.48-49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يكن ليُرغم نفسه في معنى المؤلف أو أن يتردد بين الانطباعية والاستهلاك، لكنَّهُ يَملك حُريَّةً مُشرَّعة لا تَنازُلَ عنها؛ لإنتاج أثرِه الخاص بجانب أثر المؤلِّف، كما أنَّ كونَ المؤلِّف قارئا، فهو تعبير على أنَّه يعيش في ذاته –وهو يُنتج نصا– دورَ المتلقي الذي يُوجِّه إليه رسالتَه، فينظر في حاله وعقْليتِه وفي كيفية تلقيه، وفي سبيل إقناعه والتأثير فيه، مِثل ذلك ما قال "توماتشوفكي" في نظرية الأغراض: "إنَّ صُورةَ القارئ تكون حاضرةً باستمرار في وَعيِ الكاتب حتى ولو كانت مُجرَّدة أو تَطلَّبتْ من الكاتب أن يُفرضَ على نفسه أن يكون قارئ عمله"[39]، علاوة على ذلك، فالمؤرِّخُ الأدبي الذي كان من المفترض أن يقتصرَ على التأريخ بدون إصدار حكم أو إنتاج نص، لم يعد كذلك بل أصبح قارئا يقرأ من التاريخ؛ ليتكئ على سلسلة أعمال عديدة؛ يبلغ بها إلى خلاصة ترسو عليها قِراءاتٌ جديدةٌ وتأويلاتٌ مُتعدِّدةٌ للأعمال الأدبية.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقسم أنواع القراء إلى أربعة:

1– القُرَّاءُ العاديون: هم القُرَّاءُ الذين يقفُون عند حُدود الإدراك الجمالي ويكتفون بالاستمتاع بالنصوص الأدبية دون أن يكلفوا أنفسهم عناء إنتاج نص جديد[40]. هذا النمط من القراء هم الذين يصف "ياوس" أسلوب تلقيهم للأعمال الأدبية بالتلقي السلبي، والقراءة البسيطة، وهؤلاء هم المتوقفون عند المعيار الجمالي[41].

2– القُرَّاءُ النُّقاد: هم القُراء الذين يتجاوزن التلقي السلبي إلى التلقي الفعَّال، كما ينزاحون عن القراءة البسيطة إلى الفهم النقدي[42]. ويودون كذلك "تأسيس قراءة منهجية تتجاوز الاستجابة الانطباعية وتنفذ إلى أعماق النص قصد استكشاف خصائص جمالية لم تهتد إليها القراءات الأخرى"[43].

3– القُرَّاءُ المبدعون: هم الكُتَّاب الذين يحسبون أنَّهم ينتجون إنتاجاتهم الخاصة، ولكن في الواقع تتم بتضافر أعمال وجهود سابقة تؤدي إلى تداخل النصوص وعملية خلق بعضها بعضا بتغيير نُصوص أُخرى أو بالتَّماهي معها في سَيرورةٍ تَأليفيةٍ لانهائية. هذا الصِّنف من القُرَّاء "تمكَّنوا من كثرة تَمرُّسِهم بقراءة

[39] توماتشوفكي، نظرية الأغراض، ضمن كتاب نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، ترجمة إبراهيم الخطيب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت -لبنان- ط1، 1982، ص175-176.

[40] محمد مساعدي، تاريخ تلقي الشعر العربي القديم: نماذج من تلقي شعر أبي نواس، الناي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص70-71.

[41] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.49.

[42] Ibid., p.49.

[43] محمد مساعدي، تاريخ تلقي الشعر العربي القديم، ص71.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

النصوص من تحقيق تَراكمٍ مُهمٍ انبثقت منه نُصوصٌ جديدة تُعدُّ بدورها قراءةً خَلَّاقةً في الواقع الاجتماعي والموروث الأدبي"[44].

4- القُرَّاءُ المؤرخون: هم القُرَّاء الذين يلجون في عُمق التاريخ؛ ليُعيدوا تَحديد مَوقع جَمالية الآثار الأدبية التي تمت قِراءتُها في حِقبةٍ زَمنِيَّةٍ ما ويُؤوِّلونه تَأويلًا تَاريخِيًّا[45].

ينوِّهُ "ياوس" بهؤلاء القُرَّاءِ الثَّلاثةِ الأخيرة؛ لأنَّهم استطاعوا أن يتجاوزوا "التَّلقي السَّلبي إلى التَّلقي الإيجابي، ومن القراءة البسيطة إلى الإدراك النقدي، ومن المعيار الجمالي المقَرَّر إلى تجاوزه بواسطة إنتاجٍ جَديد"[46].

إن القارئ الذي نتكلم عنه هنا "ليس مُجرَّدَ عُنصرٍ سلبي؛ لا يَقتصِر دورُه إلا على انفعالات مُتتاليةٍ، لكن يُنمّي بدوره طاقة تُسهم في صنع التاريخ"[47]. يرى "ياوس" أنه لا يليق أن يُدهس القارئُ أو الجُمهورُ ويُبخس حَقُه على الإنتاج والإبداع؛ لأنَّهم هُمُ المستهدفون من كلُّ عَمليَّة كِتابية؛ وعليه فمن المستبعَد إدراكُ تلك الأعمال بدون الاعتراف بدور أولئك القراء الذين وجه إليهم. وليست مهام هؤلاء مهاما بدائية عادية حتى تُستقبل بالإهمال، وإنَّما هي تُسهم في صناعة الآثار وتدفعُها نحو التقدمِ وحركيةِ مُستدامة؛ "لأن تَدخُّلَ هؤلاءِ هو الذِّي يُدرج الأثرَ ضمن الاستمرارية الحيوية للتجربة الأدبية حيث الأفق يتغير على الدوام"[48]

"إن القارئ هو إذن ذلك الذي يقوم بدور المتلقي والمميز (أي بالوظيفة النقدية الأساسية المتمثلة في القبول والرفض) وهو أحيانا خاصة المنتج الذي يُحاكي أو يَعرض مُؤلَّفًا سابقًا سَواءٌ قام بذلك كُلِّه مرَّةً واحدة أو بكل دَور على حِدة"[49].

أعرب "ياوس" في طريقه إلى وضع منهجه الجديد بأن "تاريخية الأدب وخاصيته التَّواصلية تُدرجان بين الأثر التقليدي والجمهور والأثر الجديد علاقةَ تبادلٍ وتَطورٍ؛ يُمكِنُ إدراكُها بواسطة عناصرَ، مِثل الرِّسالة والمرسَلِ إليه، والسُّؤال والجواب، والمشكل والحلِّ. ويجب على جمالية الإنتاج والتَّصوير أن تنسحبا من هذه الحلقة التي لا تزال منهجية البحث الأدبي مُغلقة فيها؛ ليكون سبيلا إلى الانفتاح على جمالية للتلقي؛ وذلك

---

[44] المرجع نفسه، ص.ن.

[45] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.48-49.

[46] Ibid., p.49.

[47] Ibid., p.49.

[48] Ibid., p.49.

[49] جان ستاروبانسكي، نحو جمالية للتلقي (تقديم جان ستاروبانسكي للترجمة الفرنسية لكتاب هانس روبيرت ياوس)، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، ط1، 1996، ص148.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إذا أردنا حقا معرفة كيفية تسلسل الآثار التي تنتظم في تاريخ أدبي متناغم"[50]؛ ذلك لأن" الجوهر التاريخي لعمل فني ما، لا يُمكِنُ بَيانُه عَن طريق فَحصِ عمليةِ إنتاجِه أو من خلال مُجرَّدِ وصفِه، وبالأحرى أنَّ الأدبَ يَنبغي أن يُدرَس بوصفه عملية جَدلٍ بين الإنتاجِ والتَّلقي"[51].

يرجئ "ياوس" إمكانية تأليف الانقسام القائم بين الجانب الجمالي والجانب التاريخي إلى التفاعل الحواري بين الأثر والجمهور؛ كما يسمح بتجاوز التَّعارض الذي بين الاستهلاك السَّلبي والفهم الفعال للآثار، ثم الانزياح عن تجربة المعيار الجمالي إلى إنتاج آثار جديدة. وسيفتح لنا هذا التفاعل الطريق إلى ردم الثلمة الموروثة من النزعة التاريخية والشكلانية، وإقامة جسور ممتدة بين آثار الماضي والتجربة الأدبية الحاضرة[52].

خَلَصَ "ياوس" إلى ناحيتين أساسيتين للتأليف المنهجي المتوخى؛ تتمخض من العلاقة بين الأثر والقارئ، وهما: ناحيةٌ جماليةٌ، وناحيةٌ تاريخيَّةٌ:

1- النَّاحيةُ الجماليةُ: تتمثل في كيفية تلقِّي القُرَّاءِ الأوائلِ للأعمال الأدبية، إثر تسلحهم بمعايير جمالية سبقت أن تُستشَفَّ من آثار قرئت سابقا.

2- النَّاحيةُ التَّاريخيَّةُ: تتمثَّل في احتمال تَطَوُّر هذا الإدراك الأوَّلي للقُرَّاء الأوائل من جيل إلى آخر؛ ما يُسفِرُ بالضرورة "سلسلة من التلقيات"؛ تتجدَّدُ عبر التَّاريخ وتُجسِّد القيمةَ التَّاريخيةَ للأثر، وتُبرز مكانته داخل التراتبية الجمالية للأعمال الأدبية[53].

و"هذا التأريخ لسلسلةٍ مِنَ التَّلقِّيات يُمكِّنُنا من نَسجِ وَشائجَ مِنَ العَلاقاتِ بين فَنِّ الأمس واليوم، وبين قيم التقليد الماضية للأدب والتي تولدت من تجربتنا الحاضرة. وأي تأريخ أدبي بني على أساس ما جاءت به نظرية جمالية التلقي سيُفرِضُ نفسه إلى حدِّ ما يُصبح قادرًا على أن يُسهم إسهاما فعَّالا يُعينُ على استمرارِ الماضي بواسطةِ التَّجربةِ الجَماليَّةِ"[54].

[50] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.49.

[51] روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ص103.

[52] Hans Robert JAUSS, Op.cit., p.49.
[53] Ibid., p.50.
[54] Ibid., p.50.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومن هذه السيرورة المنطقية، استطاع "ياوس" أن يَجمع بين أجمل ما انتهت إليه المدرسةُ الماركسيةُ والمدرسة الشَّكلانيةُ. وقد شَرع في هذا المنهج الجديد منذ مقاله "التغير في نموذج الثقافة الأدبية"؛ حيث اقترح الأسس التي يرتكز عليها النموذج الجديد للدراسات الأدبية بعد النموذج الكلاسيكي والنموذج "الشكلاني الجمالي". وهي –كما ذكرناها سابقا– تتمثل في ثلاثة مطالب اقترحها "ياوس" للنموذج الجديد الذي يمكن أن نُطلقَ عليه اسم "جماليات التلقي"، وهي:

1- انعقاد الصِّلةِ بين التَّحليل الشَّكلي الجمالي والتَّحليلِ المتعلِّق بالتَّلقي/ التَّاريخي.
2- الرَّبطُ بين المناهج البنائيَّةُ والمناهج التَّفسيرية.
3- اختبار جَماليات للتَّأثير، وبلاغَةٍ جَديدةٍ تُحسن شَرح أدب الطَّبقة العُليا والأدب الشَّعبي، والظَّواهر الخاصَّة بوسائل الاستعمال الجماهيري[55].

وأخيرا، فإن المنهج المقترح لحسم الخِلاف بين الشكلانية والماركسية، ينطوي في النظر إلى الأدب بعلاقته مع القارئ ببناء عَلاقةِ تَفاعلٍ مُستمرَّةٍ بَينه والعملِ الأدبي. وانتهى "ياوس" "إلى تلبية المطلب الماركسي في الوسائط التَّاريخية من طريق وَضعه الأدب في السياق الأوسع للأحداث، كما أنه احتفظ بالمنجزات الشكلانية عن طريق إحلاله الذَّاتَ المدركة في المركزِ من اهتماماته"[56].

خاتمة:

إن الدراسات الأدبية بالرغم من اهتمامها بالمؤلف والعمل الأدبي، فلم تنأ كثيرا عن الجمهور المستهدف من كل عملية إنتاج؛ إلا أن الجمهور لم يكن إلا فئة مستهلكة وآلة تصفح للتجارب الجمالية والإنتاجات الأدبية، ومن هذه الزاوية التهميشية التي طالما حُشر فيها القارئ على مضض، انطلقت نظريات القراءة لرفعه والتنويه بقدرته المطموسة منذ زمان من قبل المؤرخين للأدب والشكلانيين. وإذا كان لا بد من الانفعالات أن تقسو بقسوة مثيراتها ومحركاتها، فكذلك لا مناص من اشتداد رد الفعل على تاريخ الأدب، وذلك ما حصل بالضبط منذ انبثاق نظريات القراءة، حتى ذهب روادها إلى إزاحة التاريخ عن أولويات ومرتكزات الأدب. وكانت دعوة "ياوس" إلى إنشاء تاريخ جديد للأدب جسرا يتوسط بين تاريخ الأدب ونظريات القراءة؛ لإعادة الاعتبار للتاريخ من جهة والاحتفاء بالقارئ ودوره في الإنتاج من جهة ثانية. وكان أهم

[55] ينظر: روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ص35-36.
[56] المرجع نفسه، ص103.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إشكال اعترض طريقة "ياوس" نحو التأليف بين تاريخ الأدب وجماليته هو كيف يمكن أن يُجمع بين الإدراك الجمالي للفن والسلسلة التاريخية للأعمال الأدبية دون أن يفضي إلى فجوات تزيح الأثر الأدبي من الأدبية إلى غير الأدبية؟ وكان هذا في الواقع مهمة صعبة؛ وما كان إلا كالجمع بين متناقضين، أي بين ما هو شعري وما هو عملي، أو بين ما هو أدبي وما هو علمي. لكن "ياوس" استطاع أن يتجاوز هذه العقبة، بإعادة النظر إلى القناة التي يُتلقى عبرها الأدب. وصاغ من بعد ذلك نظرية يتآلف فيها التصور الماركسي للأدب والتصور الشكلاني، وخلص بالتالي إلى ترهين أجمل مزايا كل من الطرفين وأدرجها تحت إطار نظري واحد أسماه "جماليات التلقي". التي ينضوي تحت نظرية الأدب بإقامة عَلاقةِ تَفاعلٍ مُستمرَّةٍ بَين الأدب والجمهور، أو بين القارئ والعملِ الأدبي.

المراجع

المراجع العربية:

- جان ستاروبانسكي، "نحو جمالية للتلقي (تقديم جان ستاروبانسكي للترجمة الفرنسية لكتاب هانس روبيرت ياوس)"، ضمن كتاب نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة محمد العمري، إفريقيا الشرق، ط1، 1996.
- روبرت هولب، "نظرية التلقي: مدرسة كونستانس"، ترجمة محمد بريري، ضمن كتاب موسوعة كمبريدج في النقد الأدبي، ج8: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية، تحرير رامان سلدن، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2006.
- توماتشوفكي، "نظرية الأغراض"، ضمن كتاب نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، ترجمة إبراهيم الخطيب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت – لبنان، ط1، 1982.
- ك. م. نيوتن، نظرية الأدب في القرن العشرين، ترجمة عيسى علي العاكوب، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 1996.
- محمد مساعدي، تاريخ تلقي الشعر العربي القديم: نماذج من تلقي شعر أبي نواس، الناي للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2014.
- هانس روبيرت ياوس، نحو جمالية للتلقي: تاريخ الأدب تحدٍ لنظرية الأدب، ترجمة محمد مساعدي، مركز الأبحاث السميائية والدراسات الثقافية – المغرب –، ط3، 2020.

المراجع الأجنبية:

- JAUSS, Hans Robert, Pour une esthétique de la réception, traduit de l'allemand par Claude Maillard, édition Gallimard, Paris, 1978.

فلسفة الصورة من بناء المفهوم إلى إنتاج المعنى

محمد نور الدين أفاية نموذجا

The Philosophy of the Image : From Concept Construction to Meaning Production
Mohamed Noureddine Affaya as a Model

نبيل لمنور Nabil LMNOUAR
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس بالرباط – كلية علوم التربية، المغرب
nabil_lmnouar@um5.ac.ma
تحت إشراف د.محمد الشيكر Mohammed Chiguer
المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس - بالرباط،المغرب
chigmed@gmail.com

ملخص:

يروم هذا البحث تقديم قراءة نقدية وتحليلية لمفهوم الصورة، وتقويض أسسها الفلسفية في المشروع الفكري لمحمد نور الدين أفاية، حيث تتبلور فكرته الأساسية حول فهم ماهية الصورة وطغيانها في الحياة الإنسانية المعاصرة، بحكم امتلاكها لقدرة هائلة على الإخفاء والإظهار وإنتاج المعنى، إلى جانب تعدد مدلولاتها وتأويلاتها.

كما تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على إشكالية جوهرية تكشف عن منعطف إبستيمي من "البراديغم اللساني"، إلى "البراديغم الأيقوني البصري"، وتهدف إلى توطين وتأسيس ثقافة بصرية يقظة واعية وحرة، في ظل مناخ عالمي بات ينزاح فيه كل شيء عما هو حقيقي واقعي ملموس، إلى ما هو افتراضي بصري متخيل، كما ترصد أهم التيارات والمدارس الفلسفية التي جعلت من الصورة موضوعا للدراسة.

وفي هذا الإطار تقترح الورقة البحثية اعتماد المنهج التحليلي النقدي في مقاربة موضوع الصورة وتفكيك خطاباتها المرئية واللامرئية. وهكذا تخلص الدراسة إلى تقويم عام يتضمن القيمة الفنية والجمالية للصورة وتأثيرها على المتلقي، كما يستحضر جملة من النتائج المتعلقة بوظائفها التربوية التعليمية، التي تجعل من الصورة مدخلا ديداكتيكيا ومعينا بيداغوجيا للدرس الفلسفي.

الكلمات المفتاحية: الصورة، الأسس الفلسفية، المفهوم، المعنى، الدرس الفلسفي.

Abstract :

This research aims to provide a critical and analytical reading of the concept of the image, deconstructing its philosophical foundations in the intellectual project of Mohamed Nour Eddine Affaya. The central idea revolves around understanding the essence of the image and its dominance in contemporary human life, given its extraordinary capacity to conceal, reveal, and produce meaning, as well as its multiple interpretations and connotations.

The paper also seeks to highlight a fundamental issue, which reveals an epistemic shift from the "linguistic paradigm" to the "visual-iconic paradigm." It aims to establish a conscious, alert, and free visual culture within a global context where reality increasingly gives way to virtual, imagined visuality. Furthermore, the study surveys the main philosophical currents and schools that have made the image a subject of academic inquiry.

In this framework, the research proposes adopting a critical-analytical methodology to approach the subject of the image and to deconstruct its visible and invisible discourses. The study concludes with a general evaluation addressing the artistic and aesthetic value of the image and its impact on the viewer. It also presents findings related to its educational functions, demonstrating how the image serves as a didactic entry point and a pedagogical aid for the philosophy lesson.

Keywords: Image – Philosophical Foundations – The Concept – The Meaning – Philosophy Lesson

مقدمة:

إن الصـــورة اليوم أصـــبحت لوحدها تمثل مشـــكلة فلســـفية نظرا للتغييرات العميقة التي أحدثتها في تشـــكيل عالم بصـــري جديد يصـــعب ملامســـة زواياه وأبعاده المرئية واللامرئي، لذلك من الضـــروري إعادة النظر في الأدوات الفكرية والمنهجية التي تقارب موضوع الأسس الفلسفية للصورة وطرق توظيفها كوسيط ديداكتيكي، من أجل تأسيس مقاربة فلسفية جديدة للغة البصرية قوامها الممارسة الواعية والنقدية لمفعولات الصـــورة وانزياحاتها وتأثيرها على المشـــاهد والمتلقي بشـــكل إيجابي لا ســـلبي، وكذا التحرر من صـــنمية الصـــورة وامبرياليتها وطغيانها في ظل عالم متغير صـــار ينزاح فيه كل شـــيء عما هو واقعي ملموس وحقيقي، إلى ما هو بصري افتراضي خيالي.

نحن نعيش الآن في عالم تتخلله الصور بشكل خاطف وسريع وتهيمن عليه النزعة البصرية، حيث تملأ الصور الصحف والمجلات والكتب ولوحات الإعلانات وشاشات التليفزيون والهواتف الذكية بشكل لم يحدث من قبل في تاريخ البشـــرية عامة. لقد بات المجتمع الإنســـاني مجتمعا تقوم فيه الصـــورة بدور الوســـاطة في معظم الأنشـــطة وســـلوكياتنا اليومية الاعتيادية إلى درجة حميمية، بل غدت الصـــورة بنية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

معرفية مستقلة تشارك في إنتاج المعنى وتعيد تشكيل رؤيتنا وتصورنا للعالم بشكل لامتناهي. وهذا بالضبط ما أشار إليه المفكر **فرانسوا داجونييه François Dagonet بقوله: " يمكن اعتبار الصورة خطيرة ليس لأنها محيرة، ولكن لكونها تنفلت منا وتضاعفنا، دون أن ننسى أنها تعرينا"** [57] .

إذن، لا سبيل إلى سبر عوالم الصورة وإنارة كهوفها، إلا بتأسيس ثقافة بصرية نقدية، لأنها تعد الطريق الملكي لتلقي الصور بشكل يقظ يجعل من الفكر البصري موضوعا للتفكير النقدي، غايته كشف ماهية الصورة وفهم انعطافاتها عبر تاريخ الفلسفة، ثم ضبط وظائفها الفنية والجمالية وتحليل آلياتها وميكانزمات اشتغالها وطرق توظيفها في مختلف مجالات الحياة الإنسانية المعيشية.

إذ يجمع الباحثون على أن فهم الصورة، ومواكبة تحولاتها التقنية واستيعاب مختلف مقارباتها ليس أمرا هينا، وذلك راجع بالأساس إلى تعدد المدارس والنظريات التي اهتمت بدراسة الصورة ضمن إشكالية الخطاب البصري، كما أنها اختلفت في اقتراح عناصر كفيلة ومعايير موحدة في فهم مناسب لمفارقات الصورة. لاسيما وأن عوامل عديدة تتداخل فيها، حيث يتشابك النظر، والحركات، والأشكال، والألوان وتلتقي بكيفيات معقدة داخل المكان والزمن إلى حد ذهب فيه البعض إلى القول بأن النظر يشكل الأداة الرئيسية للفكر.

واعتبارا لذلك، سنحاول من خلال عتبات هذه الدراسة إبراز التصور المعرفي الذي يسعى إلى توضيح العمليات الفكرية المرتبطة بمجالات إنتاج الصور وتلقيها، فالصورة وما تحمله من معطيات ورموز وتأويلات، ليست مجرد مادة خام تفرض ذاتها على مجال إدراك المتفرج ووعيه، وإنما تمارس مفعولها الخاص في تشكيل ذوقه ورؤيته للأشياء من حوله، كذلك سيركز موضوع الدراسة على الجانب الديداكتيكي للصورة وشروط استقبالها من طرف المتلقي لها في مجال التربية والتعلم، لأن ذلك يساعده على القيام بقراءة واعية للخطاب البصري، دون أن يغفل إشكالية طبيعة الصورة وماهيتها، والتفاعلات التي تحصل مع من يتلقاها، وكأنها كيمياء أو لغة جديدة يجب على كل فرد إتقان شفراتها. الأمر الذي يدعونا نحن أيضا كباحثين ومشتغلين بحقل الصورة من الناحية المنهجية إلى ضرورة التدقيق في الإشكالات التي تفرضها طبيعة هذا البحث وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

[57] François Dagenet, Philosophie de l'image, Ed Verin 1986 ,P21

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

– هل يمكن فعلا تحديد ماهية الصورة تحديدا فلسفيا دقيقا؟

– ثم كيف يتم فهم انزياحات وانعطافات الصورة عبر تاريخ الفلسفة الطويل؟

– وفي مستوى ثان ما هي أبرز المدارس والنظريات التي اهتمت بمقاربة موضوع الصورة من الناحية الفنية والجمالية والتواصلية؟

– ثم ما هي المسوغات التي دفعت المفكر المغربي محمد نور الدين أفاية أن ينقل مجال الصورة وإدراكها من هامش التفكير إلى مركزه؟

– وأيضا، كيف يمكن استثمار هذا المنجز والإطار النظري المفاهيمي حول الخطاب البصري إلى عدة منهجية ومقاربة ديداكتيكية لتحليل ميكانزمات وآليات الصورة في الدرس الفلسفي؟

1 – الصورة وانزياحاتها:

لا يعطى العالم كلية، لأنه كثيف وغني ومعقد، الأمر الذي يدفع بالمبدعين والأدباء والرسامين والسينمائيين إلى تحويل الثراء اللامحدود للعالم إلى صور وأصوات وألوان وإيقاعات ورموز بصرية، وهو نفس التوصيف الذي ينطلق منه فيلسوف الصورة المغربي **محمد نور الدين أفاية** بالقول: " **ليس العالم سوى جماع صور بالقوة ...، سواء كانت هذه الصور حسية أو عقلية أو متخيلة...** "[58]. ومن هنا فالفكر البصري والإدراك البصري لا ينفصلان، بل إن التجربة البصرية ذاتها تؤكد على ضرورة التمييز بين التلقي السلبي وبين الاستقبال الفاعل والنشط لمنتوجات الصورة، انطلاقا من أهمية التربية والثقافة باعتبارهما يقومان بأدوار مؤثرة في نوعية تعامل الفرد مع الصورة والواقع، وأيضا مع الإنتاج السمعي البصري عموما.

فإذا كان بعض المهتمين بالثقافة البصرية يذهبون إلى القول أنها لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي الدقيق، كما أنها بالفعل ليست فرعا مستقلا من فروع المعرفة الإنسانية، بل كاد يحصل الاتفاق بينهم أنها مجال (**بيني**) تتداخل في تشكيله معارف مختلفة ، فإن البعض الآخر منهم لم يمنعهم ذلك من اقتراح تعاريف إجرائية لها، من بينها تعريف **ديبورا كريتيس Deborah Curtiss** الذي حدد معنى الثقافة البصرية " **بأنها هي القدرة على فهم وصياغة الجمل البصرية ...، كما تشمل الخبرة الشخصية، والمعرفة والخيال، بالإضافة إلى الخبرات الاجتماعية، والتكنولوجيات، وتذوق الجماليات**[59]. **علاوة على**

[58] محمد نور الدين أفاية، معرفة الصورة، في الفكر البصري، المتخيل، والسينما ص 14.

[59] فرانسيس دواير وديفيد مايك مور، الثقافة البصرية والتعلم البصري، ص 87.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تعريف ويلمان Wileman الذي قدم تعريفا مشـابها لمفهوم الثقافة البصـرية: " بأنها القدرة على قراءة وفهم ما نراه" [60].

في معرض هذا الحديث يسـعفنا قول المعلم الأول **أرسـطو: " إذا كانت النفس لا تفكر أبدا بدون صور**[61]"، في تلمس ووضع الأصابع على الخيوط الرقيقة والرفيعة لماهية الصورة. علاوة على هذا القول الأرسـطي، تضـعنا بعض القواميس في هذا الباب أمام عدة تعريفات متباينة ومتداخلة لمعنى كلمة **(صورة)**، بدءا من الإشارة إلى عملية إعادة الإنتاج أو**(النسخ)** للشكل الخاص بإنسان أو موضوع معين، أي الإشارة إلى كل ما يظهر على نحو خفي، خاصة إذا كان غريبا أو غير متوقع كالأشباح مثلا، كما أن هناك كذلك معاني عامة أخرى للمصـطلح تجسـد الخصـائص المرتبطة بالجوانب المرئية والعقلية والتي تشمل على الوصف الحي والاستعارة والرمز المتخيل.

كما ذكر أيضـا المفكر الأمريكي **و ج . ت ميتشـل W.J.T Mitchell** في كتابه: " **الأيقونولوجيا، الصـورة والنص والأيديولوجيا**، أن كلمة أيديولوجيا تمتد جذورها داخل مفهوم الصـورة، وقد جاءت كلمة أيديولوجياIdeology من كلمة فكرة Idea التي تشـتق من الفعل يرى "**to see**". أما في اللغة الإغريقية فهو فعل كثيرا ما يتم ربطه بالفكرة العامة حول الصـنم **eidolon**[62]. ويضـيف شـابير إلى أفكار ميتشـل هنا قوله إن كلمة **فكرة Idea** تتفرع كذلك عن كلمة **Idolum** اللاتينية، وهي كلمة تشـير إلى **الصـورة** بلا مادة، نسـبة إلى الجذر اليوناني القديم **eidolon** الذي يحيل إلى الشـكل **Form** أو المظهر الخارجي **Shape**. وهكذا ترتبط الأيديولوجيا بشكل أو بآخر بالصور والتفكير من خلالها، كما يؤكد شابيرو دائما.

وعلى غرار هذه التشـقيقات اللغوية والاصـطلاحية، نلاحظ أن كلمة **صـورة Image**، تمتد بجذورها إلى الجذر اليوناني القديم **أيقونة Icon**، والتي تفيد معنى التشـابه والمحاكاة، وقد تم ترجمتها إلى **Imago** في اللاتينية و**Image** في الإنجليزية، حيث ستلعب هذه الكلمة ودلالاتها دورا محوريا في فلسفة أفلاطون، وكذلك ستشغل لاحقا حيزا هاما في تأسيس العديد من أنظمة التمثيل أو التمثل **représentation** للأفكار والنظريات المعرفية في الثقافة الغربية. وهو نفس المعنى الذي يحيل إليه كل من **ديفيد داونتج وسـوزان بازرجان** في كتابهما "**الصورة والأيديولوجيا** "على أن الصورة والأيديولوجيا قد شكلا أساسا صلبا للفلسفات

---

60 المرجع نفسه، ص 92.
61 أرسطو طاليس، كتاب النفس، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني، ص 117
62 و. ج. ت. ميتشل، الأيقونولوجيا، الصورة والنص، والأيديولوجيا، ص 23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الغربية لمادة طويلة، أي استخدامهما في السياقات والدراسات الفنية، والأدبية، والتاريخية، والجمالية [63].

لذا من الضروري أن نضع في حسابنا الجوانب أو السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية، ونحن نتحدث عن الصور في الخطاب النقدي المعاصر.

أما بخصوص اختيار المفكر أفاية الاشتغال على مشروع الصورة، لم يكن راجعا إلى محض ترف فكري ينبغي تقليده أو استنساخه، وإنما السبب يعود في جزء منه إلى وجود مفارقات وصعوبات حالت دون تحديد طبيعة ثابتة للصورة على الرغم من اجتياحها فضاءات العالم، نظرا لسطوة البصري والانعطاف الكبير من مركزية لغة والنص إلى مركزية المرئي والصورة، أو كما يعبر عن ذلك الأستاذ أفاية بشكل صريح في متنه بالقول : " **لقد اجتاحت الصورة مختلف أبعاد حياة الإنسان، إلى درجة أبقته بفضل قوتها الجبارة تحت سلطتها التأثيرية، فلا يستطيع الإفلات من قبضتها أو الهروب من امبراطوريتها** [64]". فلو تأملنا مثلا المنجز من أعمال أفاية، خاصة تلك التي تناول فيها بالتحليل النقدي موضوع الصورة، لألفيناه يقر في مناسبات عدة بتعذر تقديم جامع وشامل ونهائي للصورة. لكن ذلك لم يمنعه من محاولة اقتراح تحديد إجرائي لها، لا يختلف في مجمله عن التعريفات السابقة للصورة.

لعل كثرة الدلالات والمعاني التي ترسخت حول حقيقة الصورة، يرجع أحد أسبابه إلى اختلاف الحقول المعرفية التي تجعل من الصورة موضوعا لتفكيرها، من جهة أولى **(علم النفس، علم الاجتماع، السيميولوجيا، الميديا...)**، وأيضا إلى عدم استقرار المعاجم واتفاقها على معنى ثابت للصورة من جهة ثانية، إضافة إلى المسوغ الثاني الذي يعود إلى التباس البعد الأنطولوجي للصورة، فهي موضوع الرؤية. غير أنها بالمقابل ما يجعل المرئي يرى، وما يشهد على صحة هذا الافتراض هو أن الصورة تمثل موضوعا للتفكير وأداته في الوقت نفسه، وهذا ما يضاعف من كثافة حمولتها وثقلها التاريخي وتلويناتها الثنائية مثلا نجد **(الصورة الحسية / الصورة الذهنية. الوجود / الغياب. الحضور/ العدم)**، وغيرها من الثنائيات اللغوية. إلا أن هذه الفروق والاختلافات المعجمية التي تنسب إلى طبيعة الصورة سواء في اللغة اليونانية أو اللاتينية أو العربية، تعكس ثراء اصطلاحيا لا غنى عنه للباحث أو الدارس لمجال الصورة أو الخطاب البصري المعاصر. لكن هذه التباينات ينتج عنها صعوبات وتعقيدات جمة في تحديد دلالتها بشكل تام وقطعي. فإذا كانت الصورة من جهة أولى هي " **أيقونة"eikon** ، أي الشبيه والمثيل؛ فهي بهذا

[63] Dowining, and Bazargan (1997), image and Idéologie in Modern postmoderne Discoures, p4

[64] محمد نور الدين أفاية ، صور الوجود، في السينما والفلسفة ، ص 42 .

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المعنى " **نسـخةcopie** " أو **خيال أو ظل**" كما هو الحال عند أفلاطون، ومن جهة ثانية فالصـورة هي " **فانتاسما Phantasma** حيث تفيد الظهور في ضوء النور، وفي مستوى آخر تحيل الصورة على " **النمط أو الطراز (Tupos)** ويدل على الختم، الأثر، الصـك، العلامة...، زيادة على لفظ " **السـيمولاكر Simulacre**" الذي يدل على الشبح، تنضاف إلى ذلك كلمة **imago** التي ترادف القناع الشمعي الذي يوضع على وجوه الموتى، وهو المعنى الذي تعززه الكلمة اليونانية " **eidôlon** " التي اشتق منها لفظ " **idole الصنم**"، وتشير إلى خيال الموتى وشبحهم وطيفهم[65].أما في اللسان العربي فنعثر على مدلولات متباينة للفظ الصورة فهذه الأخيرة تفيد: " **الهيئة، والوجه، والسمة، والتصور، بمعنى الوهم أو التوهم، والتصاوير، بمعنى التماثيل** .."[66]. وبالتالي فالصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها وعلى معنى حقيقة الشيء، وكذا هيئته وصفته ونوعه.

الظاهر إذن، أن الدلالة الإجرائية في مشروع أفاية واشتغاله على موضوع الصورة، تتحدد انطلاقا من رصده للخصائص التي تميز أنواعها المتباينة، وتفصل بين مستوياتها المتفاوتة، فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر الصورة السينمائية، تبين لنا أنها تشكيل بصري متعدد وجمعي، كما أن تنوعها الهائل وكثافتها الدلالية وثراءتها الرمزي يجعل وظيفتها التبليغية والتواصلية لا تستجيب لصرامة المنطق اللساني، يقول مفكرنا في هذا الصدد: " **إن الصورة السينمائية هي تشكيل بصري متعدد وجمعي، يلتقي فيه الإدراك والوعي والثقافة والجمال والسلطة والتاريخ.... ، تثغيا التبليغ والتواصل وتسجيل الملاحظة التاريخية من خلال لغة لها معاييرها، كما تستهدف استقراء الواقع بأسلوب يختلف عن الأشكال السردية للأجناس التعبيرية الأخرى** .[67] وهو قول يفصح عن مدى هيمنة وحضور الصورة بكيفية اجتياحية لكافة المجالات والميادين الإنسانية، كما يرصد مسار تطور وتقدم الصورة عبر تاريخ الفلسفة المتشعب والمتنوع على مستوى المواقف والمذاهب، ثم درجة القرابة أو النفور التي يتخذها كل تيار أو مدرسة فلسفية في علاقتها بالصورة.

---

[65] ريجيس دوبري، حياة الصورة وموتها، ترجمة فريد الزاهي، مؤسسة هنداوي،2017 ص 17 .

[66] محمد جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، تصحيح محمد أمين عبد الوهاب ومحمد صادق العبيدي، مادة صورة، ص 438- 441.

[67] محمد نور الدين أفاية، الصورة والمعنى، السينما والتفكير بالفعل، ص 70.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2- الأسس الفلسفية للصورة:

إذا كنا قد بينا في الجزء الأول من هذه الدراسة مدى صعوبة الإحاطة الشاملة بمحددات الصورة، إذ يقترح كل مجال اجتهاده الخاص للاقتراب من شكلها ومضمونها وتجلياتها الرمزية من الجماليات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والسيميولوجيا، مرورا بالنقد الفلسفي، إلى ما ينعته **ريجيس دوبروي** "**بالميديولوجيا**". وغيرها من الاجتهادات النظرية التي تدخل ضمن الدراسات البصرية، فبمقدار ما تتكاثر أشكال ومعاني وتعريفات الصور وتتنوع، بقدر ما يبدو أنه من الصعب ادعاء التمكن من مفاهيمها كلية، فالصورة لا تحيل دائما على الوقائع والحالات، والمعاني نفسها، إذ تختلف نظرة مؤرخ الفنون، عن زاوية نظر الأنثروبولوجي، وكذا تأمل الفيلسوف، وبالتالي فالصور هي بمثابة حوض دلالي لمتخيل ثقافي عابر للأزمنة والأمكنة يسميه: **ويليام جون طوماس ميتشل بالبصرية "(visualité)** [68]". وهذا ما يعكس تعدد مقاربات الصورة، وغنى المفهوم من متن فلسفي إلى آخر.

يرى أفلاطون في محاورة " **فيدرون** " أن المرء إذا أمسك بالصورة، فإنه قد تمكن من الإمساك بالروح، وفي عرف هذا الفيلسوف أن هذه العملية ليست في متناول أي كان، ولاسيما من يبقى من الناس مشدودا إلى العالم الحسي، إذ الحكيم وحده هو المالك لقواه العقلية، فهو الذي يستطيع التخلص من إغراءات الأشياء المادية، ومن خلالها يكشف عن حقائق الصور والجواهر اللامتناهية، فمنذ أفلاطون وحتى ديكارت، كانت الرؤية الخلفية تعبيرا عن الضوء الطبيعي للعقل، فالضوء هنا هو ضوء أو نور فطري طبيعي، أما الانفعالات فقد وصفت بأنها أشياء مظلمة وفاسدة ومتغيرة وتوقع الإنسان في الوهم والزيف والظلال، وقد عبر أفلاطون عن هذا المشهد بقوله في كتابه الجمهورية: " **إن الضوء هو الرابطة النبيلة بين عملية الرؤية البصرية والعالم المرئي، إن ضوء العقل هو الذي يربطنا بمثالية الرؤية التي تتجاوز المرئي في مداه، وهي رؤية لا تكتفي بالحدوث عند مستوى المرئي البصري فقط، بل تتجاوزه بدرجات كبيرة** "[69].

إلى جانب ذلك كتب أفلاطون في موضع آخر من محاورة "**فيدرون**" عن سقراط الذي ينبغي أن يكون حذرا كي لا يعاني سوء الحظ الذي يحدث للناس الذين ينظرون إلى الشمس ويحدقون فيها، معتبرا

[68] W. J.T. Mitchell, que veulent les images ? Une critique de la culture Visuelle, P33.

[69] فؤاد زكرياء (1985)، جمهورية أفلاطون، دراسة وترجمة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 160.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أنهم قد يؤذون عيونهم، أما ما ينبغي أن يفعلوه وهو أن ينظروا إلى صورة الشمس المنعكسة على الماء، أو على وسيط مماثل لا إلى الشمس ذاتها.

هكذا يكون الخطر الذي يوحي إليه أفلاطون لا يتمثل فقط في إمكانية الإصابة بالعمى بفعل التحديق في الشمس، ولكنه يشمل أيضا أن يقتنع المرء بالظلال والأشباح المنعكسة عن الصورة، أي تلك الأوهام التي تستولي على أبصارنا في هذا العالم المادي، مبرزا أن نشاط العين المرتبط بالعالم المرئي، يرجع في جوهره إلى النشاط العقلي الخالص.

ترتبط رؤية أفلاطون الخاصة حول الصورة بنظريته العامة حول الفن والإبداع، بل بنظريته العامة حول الوجود، ففي الجمهورية نعثر على محاورته الشهيرة التي اتهم فيها الشعراء واستبعدهم من مدينته المثالية والفاضلة، بحجة أن الصور التي يقدمها الشعراء هي مجرد محاكاة، أي صور وهمية، كما أنها تهدد الحقيقة والنظام في الدولة المثالية. إن الشاعر بالنسبة لأفلاطون هو مجرد صانع للصور المشوهة ونسخ عن الحقيقة، ومن تم ينبغي مراقبة الشعراء حتى لا يقدموا إلى الشباب تلك الصور المزيفة، وهنا يشبه أفلاطون عمل الرسام مثلا بهذه العملية التي يدير فيها الإنسان مرآة من حوله ليصنع منها مظاهره وخيالاته للأشياء، فإذا رسم الفنان كرسيا، فإن هذا الكرسي من درجة ثالثة من حيث الوجود، إذ هناك أولا فكرة الكرسي كما صنعها في ذهنه، ثم هناك ثانيا الكرسي المادي الذي يصنعه النجار، وثالثا مظهر الكرسي أو صورته كما يرسمها الفنان، وبالتالي فإن العمل الفني يحاكي فقط مظاهر هذه الأشياء الجزئية فحسب، فالفنان أبعد ما يكون عن **(الخلق)**، بل أقل مرتبة من **(الصانع ذاته)**. ولذلك نظر أفلاطون إلى الفن عموما، وإلى الشعر خصوصا على أنه يزيف صورة الواقع ويقدم نموذجا مشوها عنه.[70].

وغير بعيد عن هذا التصور يقدم أفلاطوناً " **أمثولة Allegory**" أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها والمعروفة باسم "**أسطورة الكهف لأفلاطون** "، ومغزاها أن الناس الذين يعيشون في العالم الحسي، كأنهم يعيشون في كهف منذ ولادتهم لم يخرجوا منه قط، وهم مقيدون بأغلال تربطهم بجدران الكهف، بحيث لا يتمكنون من الالتفات إلى الوراء، وأن كل ما يمكنهم رؤيته هو ظلال الأشياء وهم يعتقدون أن هذه الظلال هي الحقيقة، بل إنها مجرد أوهام ربطها عالم الاجتماع والفيلسوف، الفرنسي "**جان بودريار**" في مؤلفه "**محاكاة الواقع Simulacres et simulation**" خلال القرن العشرين بما تفرض وسائل الإعلام المرئية

[70] المرجع نفسه، ص 408-420.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحديثة على الإنسان من أوهام وأغلال وقيود وابتعاد عن الحقيقة، بسبب العرض المكثف لوسائل الإعلام والميديا التي أصبحت تغزو الحياة المعاصرة.[71]

تدلنا هذه المحاورات على الاهتمام الكبير الذي أولاه أفلاطون لحاسة الإبصار ولعامل الضوء، أما الظلال لدى أفلاطون فتمثل كما يقول فؤاد زكرياء: " **اللاوجود، بينما ترمز الشمس إلى الوجود الكامل...، وكذلك أسطورة الكهف فهي أشبه بمقارنة بين نمطين من الحياة: حياة تفتقر إلى الاستنارة مع الظلام داخل الكهف، وحياة مستنيرة تدرك الحقائق في ضوء الشمس**" [72].ومهما يكن من أمر هذا التصور المثالي، فإن الحقيقة يستحيل امتلاكها في عالم الواقع ما دامت تسكن في عالم المثل " **les Idées** "، وأن عملية التقاطها متوقفة على عقل تأملي خالص، لكن بالرغم من إلحاح أفلاطون على تثمين قيمة العقل وجعله أداة وحيدة للانتقال من علم المحسوسات إلى عالم المعقولات، فإنه في الآن نفسه أفسح المجال للمخيلة والقدرة التخيلية على خلق عوالم غير مرئية بشكل محسوس مع تلميذه أرسطو الذي يرى في تأمل صورة محاكية مناسبة لما يسميه " **بالتطهير**" **la catharsis** و يعني به تهذيبا معينا للأهواء. غير أن أرسطو لا يتعارض مع أستاذه أفلاطون بخصوص التقييم الأخلاقي للصور فحسب، بل يرى في ملكة إنتاج الصور عبر المحاكاة لدى البشر خاصية طبيعية لها دور معرفي، بمعنى أن الإنسان يختلف عن بقية الحيوانات بحضور هذه المملكة، وبأنه يكتسب أولى معارفه بواسطة المحاكاة.

وبالعودة مرة أخرى إلى تاريخ الفلسفة نسجل بوضوح تام كيف أن أرسطو قد قام بعملية قلب مدهش للأفلاطونية، ودليله في ذلك أننا نحب مشاهدة الصور، لأننا في نفس الوقت الذي نتأمل فيه الصورة، نتعلم كيف نفهم، وكيف نستدل عن الأشياء. أي أن أرسطو عوض التركيز على البعد الخداعي للصورة، رأى فيها العكس من ذلك واعتبرهما طريقا ملكيا للمعرفة " **إذن فتأمل الصورة ليس إغواء سلبيا، وإنما هو نشاط فعال يسعى إلى المعرفة والفهم**"[73]. وفي سياق مماثل يتحدث أرسطو عن حاسة الإبصار بوصفها أهم الحواس، لأنها مصدر أساسي من مصادر المعرفة الإنسانية وموضوعها أساسا هو الرؤية والمرئي، ومن دون الضوء تكون الرؤية مستحيلة في أي مكان.

---

[71] أشرف منصور (2003)، صنمية الصورة، نظرية بودريار في الواقع الفائق، ص 226.
[72] فؤاد زكرياء، مرجع سابق، 149-150
[73] مصطفى النشار 1985، نظرية المعرفة عند أرسطو، القاهرة، دار المعارف، ص 49.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مع كل التغيرات التي حدثت في أشكال الخطاب في الثقافة الإغريقية، عمل أرسطو على تحويل القصيدة والصورة والدراما إلى أنماط وأجناس من الموضوعات الشكلية التي يمكن للذات المستكشفة أن تتعرفها، فأرسطو بعزله العناصر الشكلية للحبكة والشخصية والفكرة والمشهد واللحن، بوصفها تمثل جانبا من النظام الطبيعي للأشياء، جعل من السهل علينا بدرجة كافية أن نرى النظام الشكلي للصور، أي أنه أعاد النظر في الدور الخاص بالمحاكاة التي يقوم بها الشاعر والتي كان أفلاطون يحذر من توظيفها واستعمالها في النظام التعليمي أو التربية أو الثقافة المكتوبة التي تقصي بعض أشكال الثقافة الشعبية.

وإذا نظرنا إلى المحاكاة في التراجيديا، كما يراها أرسطو، فإنها ليست محاكاة للأشخاص، بل للأعمال والحياة والسعادة والشقاء، حيث لا زالت أصداء فكرة المحاكاة لدى أرسطو تتردد في التراث الغربي والعربي معا، إذ تعني فكرة المحاكاة في نظر بعض الباحثين المعاصرين أن أفضل ترجمة لكلمة "**محاكاة Mimesis**" الإغريقية، ليست هي "**التقليد imitation** " كما شاع الأمر، ولا هي " **التمثيل Représentation** ". بل الأصوب ترجمتها إلى "**المماثلة Simulation** "، وهدفها حفظ المسافة التي تتيح لنا الابتعاد والاقتراب، التأمل والاندماج في نفس الوقت، أي تلك المسافة التي تجعلنا ندرك ما يحدث أمامنا على أنه حدث، على أنه صورة أو مشهد، ونحن نفهم ذلك الحدث بواسطة التأمل والتفكير **(النظر العقلي)**، وأيضا الرؤية والإدراك والمشاهدة والنظر بالمعنى الحسي، هكذا يبدو جليا أن أرسطو هبط بالصور من **(عالم المثل)** كما كان مع أفلاطون، إلى **(عالم الواقع)**.

لقد كان لما فعله أرسطو أهمية كبيرة في هذا المجال، لأنه طرح ربما لأول مرة فكرة قابلية تحقق هذه العناصر الشكلية الخاصة " **بصورة العمل الفني أو شكله**"، من أجل إحداث أكبر قدر من الأثر في المتلقي، وهي الفكرة المحورية التي وضعت البذور الأساسية الأولى لما سمي بعد أرسطو بنحو أربعة وعشرين قرنا "**بعصر الصورة**"، عصر المظهر والإبهار والامتاع الحسي، عصر الصورة، عصر الشاشات العملاقة والذكية التي تملأ الدنيا صراخا، والذي يكاد يعصف بعقولنا وحواسنا وإبداعنا وقيمنا الجمالية. لكنه أيضا عصر التقنية والمعرفة والسيطرة على الطبيعة، فكما هو معلوم أن الحداثة الفكرية الغربية قد قامت بعض مقوماتها على العقلانية الديكارتية التي تحولت شيئا فشيئا إلى عقلانية نقدية ذات بعد إنساني مع فلسفة الأنوار، إلى أن تبلغ أعلى درجاتها في القرن التاسع عشر، بحيث شكلت الأرضية التحتية لظهور مدارس أخرى نقيضة لها كالعلوم والفلسفات التجريبية في انجلترا والنزعة البرغماتية النفعية في أمريكا. داخل هذا التوتر الداخلي الذي ميز الحداثة الغربية، عملت الفلسفة الحديثة والمعاصرة على اعتماد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مناهج مختلفة في عملية الإدراك والفهم والتخيل والوصـــول إلى المعرفة والحقيقة واليقين، فبالرغم من سيطرة المدرسة العقلانية على هذه الحقبة من تاريخ الفلسفة، فإن اتجاهات أخرى دعت إلى الانفلات من ضـــوابط العقل، وفتحت المجال للحواس والمخيلة واللاوعي وفضـــلت التناقض والاختلاف على القول بالوحدة والتطابق.

لقد أحدث ديكارت تحولا هائلا في صـــيرورة الفكر الغربي حين أكد على اعتبار العقل الأداة الأساسية لاكتساب المعرفة، وأن الفكر هو جوهر وقيمة الشخص، لذا فإن تأكيده على العقل يستلزم بالضرورة استبعاد كل ما يشوش على هذه الملكة ويخدعها ويوقع بها في الزلل أو الخطأ، وهذا ما دفع بديكارت إلى التشكيك في عمل المخيلة واعتبارها " **سيدة الخطأ والظلال**"، وبذلك يكون مؤسس العقلانية الفرنسية، ومدشن الحداثة الغربية على الصعيد الفكري قد سطر للفلسفة زاوية أحادية الرؤية تنتقص من القيمة الوجودية للصورة ونشاط المخيلة.

وإذا كان ديكارت قد حكم على المخيلة بالإقصاء والتهميش في فلسفته واعتبرها مصدر للتشويش والخطأ. فإن كانط أعطاها أهمية مختلفة تماما في فلسفته الترانتسندنتالية، ففي نقده للعقل الخالص أنزل المخيلة منزلة الوســـط بين مســـتوى الإدراك والفهم، و هذا معناه أن كانط يرى في المخيلة إطارا تركيبيا للإدراك والمفهوم، وبالتالي يسلم بالضرورة بكون المخيلة شرطا " **قبليا** " لوحدتهما، إذ بفضلها يحصل التراكم وتتوفر إمكانية إصدار الأحكام، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد أعطى كانط للمخيلة شرعية الحديث عنها في عملية المعرفة حيث أدخلها في التركيب العام الذي يتم بين الإدراك والمفهوم، ومن تم رفع عنها تهمة التشويش على العقل وإزعاج طمأنينته.

وإذا جاز لنا المقارنة بين هذين التصورين السابقين، بين النزعة العقلانية التي انتقصت من أهمية الحواس والإدراك في تشكيل معرفة يقينية بالموضوعات والظواهر، فإن النزعة الكانطية قد أعادت الاعتبار لقيمة "**الحساسية**" ودور المخيلة في بناء عملية فهم الواقع والعالم. غير أن الاتجاه الفلسفي الذي عمل على إعادة النظر في أهمية المخيلة في الفكر وأعطاها بعدها الوجودي المناســـب، هو الاتجاه الفينومينولوجي، حيث تولدت مفردات جديدة داخل هذا التيار مثل": **صور Image ومتخيل Imaginaire، ومخيلة Imagination، وتخيل Fiction، بوصفها عناصر أساسية من التصور الفينومينولوجي للعالم،**

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

والوعي، والواقع، والأشياء . فالصورة عند سارتر تشير إلى ذلك التنظيم التركيبي الكلي للوعي" [74]باعتبار أن الوعي ذو طبيعة راهنة وعينية، يوجد في ذاته ولذاته، ويمكنه أن يعطى للتفكير علاقة الوعي بالموضوع.

أن ندرك، وأن نفهم، وأن نتخيل، هذه المعادلة التي شكلت محور " **القصدية** " في ظاهريات إدموند هوسرل، ستحضر أيضا بشكل أكثر اجتهادا مع الفيلسوف الفرنسي **موريس ميرلوبنتي في كتابه "فينومينولوجيا الإدراك** " بحيث يبرز أنه لا يمكن اختزال الموضوع إلى مجموع الأجزاء بحكم أن شيئا ما قد يظهر أنه لا علاقة له بالموضوع، أو يتوقف في وجوده على وجود الأجزاء. ومعنى هذا القول إن هناك قوة أكثر أهمية من الحواس المتجزئة، تتجاوز ملكة الفهم، وتتمثل أساسا في الجسد، فالجسد هو ما يمنح للإدراك معناه ويوفر له شروط تنظيمه أولا وقبل كل شيء، وبفضله تنتظم التجربة الحسية، وفي العلاقة التي ننسجها مع الواقع يتقدم العالم أمامنا ونتفاعل مع معطياته بشكل قصدي ومباشر.

من المألوف أيضا كعرف فلسفي في تراث النظرية البصرية، والحديث عن فلسفة الصورة، ذلك العمل الجاد الذي قدمه المفكر الفرنسي **ريجيس دوبري** من خلال كتابه "**حياة الصورة وموتها**"، والذي يعد مرجعا أساسيا في تاريخ حاسة الإبصار منذ عصور ما قبل الميلاد وحتى الآن، وهو يتتبع الشفرات التي تحدد ملامح الخطاب البصري في كل حقبة زمنية من تاريخ البشرية، إنه يتتبع ثقافة الصورة عبر العصور ويربطها بالأبعاد والتغيرات الدينية والسياسية والتكنولوجية لكل عصر، مركزا على الصورة بوصفها هي الخيال والظل، هي الحلم والشبح، هي الأيقونة والعبادة، هي اللوحة والتمثال والمتحف، هي وجود الإنسان وحياته وأصنامه ومماته، هكذا يتسم دوبريه بالقدرة الكبيرة على تجميع المعطيات وتفكيكها ومناقشتها.

يقسم **دوبريه** تاريخ النظرة في الغرب إلى ثلاث مراحل ترتبط كل مرحلة منها باختراع محدد: الأولى بالكتابة، والثانية بالطباعة، والأخيرة بالتقنيات السمعية – البصرية، بحيث يحددها في المراحل التالية:

1 – مرحلة اللوجوسفير logosphère، أو الخطاب أو الأصنام أو المنتجات الخاصة بعالم الرسم والصورة **eidolon**. ويمتد هذا العصر من اختراع الكتابة حتى ظهور الطباعة.

[74] Jean Paul Sartre, l'imaginaire, Paris, Gallimard, 1940, P223.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2 – مرحلة الجرافو سـفير Graphosphère " أو الكتابة ويربطها الكاتب بمرحلة الفن منذ نشـأة الطباعة، حتى ظهور التليفزيون الملون الذي يراه أكثر دلالة من الصورة الفوتوغرافية والسينما.

3 – مرحلة الفيديو سـفير sphère Vidé[75] أو عصـر المرئيات أو الشـاشـات الذكية والبرمجة الحاسوبية، ويؤرخ له من بداية سنة 1968 إلى حدود العصر الذي نعيش فيه الآن، وكان نتيجة التغييرات الاجتماعية والتقنية التي شهدها العالم الغربي. حيث دشنت التقنية مرحلة جديدة يمكن أن نسميها بحضارة الصـورة التي يذوب فيها الواقع إلى مجموعة من الصـور الافتراضـية التي تحاكي الواقع، وأحيانا أخرى تتجاوزه إلى عوالم خيالية متعالية عن الواقع ذاته.

إلا أن هذا التحقيب الكرونولوجي لتاريخ الصورة، لا يعني بالضرورة القطيعة التامة بين هذه المراحل الوسائطية فهي في الغالب لا تتعارض، وإنما هيمنة إحداها في العصر الذي تسود فيه، وبالتالي فعلى هذا النحو لم تقض تنقية الطباعة على معالم الثقافة الشـفهية التي حذر منها أفلاطون، وأعاد لها الاعتبار تلميذه أرسـطو في العديد من الميادين والمجالات الحيوية الإنسـانية والإبداعية، كما أن التليفزيون لم يقلل من قيمة الفنون وارتياد المتاحف والتذوق الجمالي الدي تحدث عنه كانط، غير أن كل مرحلة في نفس الوقت تتميز عن سابقتها بسماتها الفارقة، إذ أن فن الصورة يؤكد الانتقال من مرحلة السحر إلى المرحلة الدينية، والفن ينقلنا من اللاهوت إلى التاريخ، ومن الإلهي إلى الإنساني، أما المرئيات والبصريات قد نقلتنا من عالم الأفراد إلى محيطهم، ومن الكينونة إلى الخضـوع تحث رقابة الوسـائل السـمعية البصـرية التي تحفل بها طقوس حياتنا اليومية.

3– الصورة كمدخل ديداكتيكي في الدرس الفلسفي:

إن الفلسـفة اليوم تجد نفسـها في مجتمعات جديدة كل الجدة، هي المسـماة بمجتمعات الشـاشـة " **Sociétés de l'écran**" [76] أو مجتمعات المعلومة" **Sociétés de l'information** "، لأن الفلسـفة في العصر الحاضر تواجه خصوماً أكثر شراسة من السفسطائيين على عهد سقراط وأفلاطون، إنها: " **وسائل الاتصـال media، والإعلاميات Informatique، وعلم التسـويق Marketing**"، وهذا ما يؤكده جيل دولوز بقوله: "**إن الإعلاميات والاتصال والتسويق التجاري هي التي تستحوذ اليوم على كلمات (مفهوم)**،

[75] :Régis Debray, Vie et mort de l'image, une histoire de regard occidental, FG Gallimard, P321-332.

[76] عبد العالي معزوز، فلسفة الصورة، الصورة بين الفن والتواصل، افريقيا الشرق، ص 228.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

(وإبداع)"[77]. بمعنى أن هذه الوسائط السمعية – البصرية أصبحت تنافس الدور الذي كانت تلعبه الفلسفة على مدار تاريخها، والمتمثل أساسا في النقد والتفكير وتحرير الإنسان من دوغمائيته وأوهام الصورة وأصنامها الجديدة.

وهو مسعى لا يتحقق، إلا باستثمار الجهود التي قدمها الفيلسوف المغربي محمد نور الدين أفاية داخل عوالم الصورة، وشغفه وطموحه المشروع في تأسيس مقاربة فلسفية مغايرة للغة البصرية وإعمال النقد في منطوقاتها ومضمراتها قصد تحليل وفهم آليات وخلفيات اشتغال الصورة، لأن عصرنا الحالي هو "**عصر الصورة**"، ويكفي هنا أن نذكّر بكلام الدكتور أفاية: " **نعيش في زمن طغيان الصورة على الحضارة التي تتقاسمها اليوم، بطرق لا متكافئة، وبأنماط لإدراك واستعمال يختلف من وسط إلى آخر...، يسبب الحضور الكاسح للتليفزيون والتواصل الاجتماعي، وفي ضوء الاقتصاد الجديد للصور وتضخمها تنامت أسباب التشويش على النظر إلى كل شيء**".[78] وهو قول يلزم عنه بالضرورة معرفة وفهم كيفية تلقيها ومشاهدتها وتوظيفها توظيفا بشكل صحيح وبطريقة مفيدة وفعالة، وبممارسة واعية ونقدية وحرة دون السقوط في متاهاتها ومنزلقاتها وسلبياتها التي تضاهي أحيانا إيجابياتها.

من هنا تبرز الحاجة الملحة والعميقة أكثر إلى دمج الفنون البصرية في العملية التعليمية–التعلمية في الرفع من درجة الوعي العلمي والمعرفي، ثم مواكبة التطور المشهود في فلسفة التربية وأنظمة التعليم العالمية، ومن بين هده المداخل نجد مدخل الصورة التي باتت تحتل موقعا متميزا ومكانة مرموقة في المجال التعليمي، إذ من خلالها يتم تطوير الجانب النفسي والجسدي والعقلي والانفعالي لدى المتعلم، وأيضا تحسين جودة التعلمات، كما يستطيع المدرس والمتعلم على حد سواء ممارسة عملية الفهم والإفهام بوصفها وسيلة ديداكتيكية مرنة في التحصيل الدراسي ومدخل بيداغوجي متعدد الوسائط التعليمية والتربوية، بالإضافة إلى أن جودتها مرتبطة أساسا بحسن اختيارها ونمط استعمالها.

الأمر الذي سيوجهنا في نهاية هذه الورقة البحثية إلى التركيز على دور الفنون البصرية والصورة عامة، من خلال نموذج علاقة الفلسفة بالسينما التي شكلت مجالا أساسيا من اهتمامات وكتابات المفكر أفاية على وجه الخصوص، فالصورة الديداكتيكية هي: " **تلك الصورة التي يصطلح عليها بالصورة التعليمية، أي أنها تراعي جوانب التخطيط والتدبير والتقويم، ولولا ذلك لما سميت بالصورة الديداكتيكية،**

[77] المرجع نفسه، ص 230
[78] محمد نور الدين أفاية، معرفة الصورة في الفكر البصري، المتخيل والسينما، ص: 9.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لأن أي وسيلة ديداكتيكية إلا وتكون مبنية وفق منظور تعليمي ومراعية لشروط أساسية تخول لها التوظيف داخل الفصل. فهي صورة هادفة ومفيدة ومغذية، تستخدم كوسيلة ومدخل محوري في بناء التعلمات "[79]. ومن خصائص الصورة في الميدان التعليمي، أنها تعد عاملا مشوقا لإثارة اهتمام وحافزية المتعلم، على المستوى الوجداني، والنفسي، والعقلي، والحركي. كما أنها تمكنه من تحصيل مجموعة من القدرات التي تساعده في تطوير أساليبه التعليمية وتقوية ملكة التخيل، وإنتاج إبداعات بصرية، وبذلك يكون الإدراك البصري للصورة عند المتعلم عملية معرفية متعددة الجوانب، فهي مرتبطة اساسا بالانتباه والخبرة والوعي، والذاكرة، ومعالجة المعلومات واللغة، وبالتالي فإن حدوث الإدراك رهين بمدى تكامل وتفاعل هذه العمليات بعضها ببعض في آن واحد.

وهي لربما نفس التجربة التي يمكن أن نرصد ملامحها على وجه عملي تطبيقي من خلال علاقة الفلسفة بالسينما، إذ يشكل توظيف الفن السينمائي في درس الفلسفة منعطفا جديدا يأتي في إطار السعي إلى تجديد الوسائل الديداكتيكية المعتمدة في الممارسة المهنية لمدرسي الفلسفة، واستجابة للتحديات الراهنة التي تواجه الدرس الفلسفي، والتي لا تزال تخضع في كثير من الأحيان لهيمنة النموذج التربوي التقليدي القائم على منطق الالقاء والتلقين والحفظ والمبالغة في التجريد، على حساب تنمية الفكر الحر والمستقل، والحس النقدي لدى المتعلمين، وهو ما يفقد حصة الفلسفة طابعها التفاعلي ويحولها إلى لحظة دراسية جامدة يغيب عنها التشويق وتطغى عليها الرتابة، إذ يتم اختزال الدرس الفلسفي في كونه مادة دراسية جافة، وبعيدة عن اهتمامات المتعلمين وأسئلتهم الوجودية المرتبطة بالعالم المعاصر.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه عموما من هذه الدراسة، هو أن الصورة أضحت رهانا أساسيا في الأزمنة المعاصرة، فهي مدار صراع ثقافي ومعرفي، ثم إيديولوجي تسويقي تجاري، كما أنها استثمار في ملكة التخييل والإبداع وإمتاع للذوق وإتحاف جمالي وفني للعين، إضافة إلى بعدها التواصلي التعليمي في مجال التربية والاعلام والثقافة.

إذن لا مناص، في الأزمنة المعاصرة من تجاهل أو ممانعة الصورة. لذلك كان الرهان الأساسي الذي يحرك هذه الدراسة هو معالجة إشكالية الصورة فلسفيا، كون الصورة تعبير فني وجمالي، مثلما هي

[79] فريد الزاهي، من الصورة إلى البصري، وقائع وتحولات، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ص 124.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ترويج وتسويق وإشهار وترفيه في مجال السياسة والاتصال والصناعة الثقافية، إذ أصبحت الصورة اليوم تمثل للفلسفة تحديا غير مسبوق، فبعد أن كانت الفلسفة في بداياتها تخشى الصورة، وخاصة مع أفلاطون بسبب كونها تحمل في طياتها قدرة على التضليل وقوة على التزييف، ومن ثم اعتبرها هذا الأخير طيفا وظلال و(**simulacre**) يعاند الحقيقة. أما وقد شفيت الفلسفة المعاصرة من رهاب الصورة فقد صارت مدعوة أكثر إلى استئناف النظر في أبعاد الفكر البصري وانزياحاته وانعطافاته الرقمية خوارزمياته اللامتناهية، وإلى التأمل والتفكير في كينونة الإنسان المعاصر الهشة والسائلة، داخل عالم بات فيه كل شيء ينزاح إلى هوية بصرية كاسحة.

إننا نعيش بالفعل في "**عصر الصورة**"، لقد أصبحت هذه الأخيرة مرتبطة بالإنسان على نحو مكثف، يكتسح حضورها مختلف جوانب وتفاصيل حياة الانسان، حيث لعبت الميديا، خاصة التليفزيون والسينما والهواتف والأنترنت، دورا أساسيا في تشكيل وعي الإنسان بأشكال إيجابية حينا، وأشكالا سلبية حينا آخرا، وهذا ما يثبت فرضية طغيان الصورة في وسائل الإعلام، في العروض الفنية والسياسة، في الأسواق والشوارع والرياضة، في التربية والتعليم.

لكن بالرغم من كل هذه الجهود الفكرية والفلسفية التي تحدثنا عنها في مقاربتنا لأدبيات فلسفة الصورة، ما زالت مباحث الصورة في العالم العربي في نظر الباحث المغربي فريد الزاهي من خلال ترجمته لكتاب "**ريجيس دوبريه، حياة الصورة وموتها**"، تعاني الضعف والوهن نظرا إلى هيمنة اللغوي على البصري في حقل الثقافة العربية المعاصرة، علاوة على الصعوبة المنهجية التي تطرحها مقاربة الصورة بمختلف أنواعها وأنماطها.[80]

وهو نفس الطرح الذي يدافع عنه الأستاذ عبد العالي معزوز، من خلال مؤلفه "**فلسفة الصورة**"، حيث يصرح فيما يتقاطع مع هذا التصور، قائلا: " **يقتضي عصر الاتصال والصورة وعالم الميديا من الفلسفة العربية أن تفتح أفقا جديدا للتفكير وأن تتجه نحو مقترب جديد هو المقترب الميديولوجي أو الاتصالي ...، الذي باستطاعته الكشف لا عن قوة الأفكار، بل قوة وسائل نشر الأفكار**"[81]. لأننا انتقلنا اليوم عمليا من رأسمالية البضائع والسلع، إلى الاقتصاد اللامادي المرتكز على رأسمالية العلم والمعرفة والتكنولوجيا وسرعة المعلومة وحروب الصورة.

---

[80] عبد الحميد شاكر، عصر الصورة، السلبيات والايجابيات، سلسلة عالم المعرفة، العدد311 يناير 2005، ص8.

[81] عبد العالي معزور، فلسفة الصورة، الصورة بين الفن والتواصل، افريقيا الشرق 2014، المغرب، ص244.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المراجع

المراجع العربية:

- أفاية، م. ن .(2019). *الصورة والمعنى: السينما والتفكير بالفعل*. المركز الثقافي للكتاب.
- أفاية، م. ن .(2021). *معرفة الصورة في الفكر البصري: المتخيل والسينما*. المركز الثقافي للكتاب.
- أفاية، م. ن .(2022). *صور الوجود: في السينما والفلسفة*. المركز الثقافي للكتاب.
- ابن منظور .(1999). *لسان العرب* (ط. 3، تحقيق محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). دار إحياء التراث العربي.
- أرسطو .(1949). *كتاب النفس* (أحمد فؤاد الأهواني، مترجم). دار إحياء الكتب العربية.
- دواير، ف.، ومور، د. م .(2015). *الثقافة البصرية والتعلم البصري* (نادية جودت عزمي، مترجمة؛ ط. 2). مكتبة بيروت.
- دوبري، ر .(2017). *حياة الصورة وموتها* (فريد الزاهي، مترجم). مؤسسة هنداوي.
- الزاهي، ف .(2018). *من الصورة إلى البصري: وقائع وتحولات*. المركز الثقافي للكتاب.
- زكرياء، ف .(1985). *جمهورية أفلاطون: دراسة وترجمة*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- شاكر، ع. ا. (2005، يناير). عصر الصورة: الإيجابيات والسلبيات. *عالم المعرفة*، (311).
- معزوز، ع. ا .(2014). *فلسفة الصورة: الصورة بين الفن والتواصل*. أفريقيا الشرق.
- ميتشل، و. ج. ت .(2020). *الأيقونولوجيا: الصورة والنص والأيديولوجيا* (ع. حدفية، مترجم؛ ع. شيحة، مراجعة). هيئة البحرين للثقافة والآثار.
- النشار، م .(1985). *نظرية المعرفة عند أرسطو*. دار المعارف.

المراجع الأجنبية:

- Dagognet, F. (1986). *Philosophie de l'image*. Éditions Vrin.
- Debray, R. (1995). *Vie et mort de l'image : Une histoire du regard en Occident*. Gallimard.
- Downing, D. B., & Bazargan, S. (Eds.). (1991). *Image and ideology in modern/postmodern discourse*. State University of New York Press.
- Merleau-Ponty, M. (1964). *Le visible et l'invisible*. Gallimard.
- Mitchell, W. J. T. (2014). *Que veulent les images ? Une critique de la culture visuelle* (M. Boidy, Trad.). Les Presses du Réel.
- Sartre, J.-P. (1940). *L'imaginaire : Psychologie phénoménologique de l'imagination*. Gallimard.
- Tozzi, M. (2023). *Lire philosophiquement un film*. Côté Philo / Association ACIREPH.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فرانسوا دو كاليير والنظرة المعيارية للتفاوض الدبلوماسي: قراءة في تشكّل الاحتراف الدبلوماسي الفرنسي بعد وستفاليا

François de Callières and the Normative Vision of Diplomatic Negotiation: The Making of French Diplomatic Professionalism after Westphalia

أشرف بكور Achraf Bakour

باحث بسلك الدكتوراه، مختبر تداخل المعارف والإبداع: التاريخ، الأدب، اللغات

كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله (المغرب)

achraf.bakour.1997@gmail.com

ملخص:

يتساءل هذا البحث عن الكيفية التي غادر بها الفكر الدبلوماسي الأوروبي، بعد أن ظلّ قروناً حبيس النظر القانوني الضيّق، موقعه الهامشي ليتحوّل إلى نظرية معيارية جامعة في فن التفاوض. ويتّخذ من كتاب فرانسوا دو كاليير (François de Callières، 1645–1717) "فن التفاوض مع الملوك" (1716) مادةً لتتبّع هذا التحوّل، بوصفه من أكثر الأعمال تأثيراً في تاريخ الدبلوماسية الأوروبية الحديثة. ويعتمد البحث قراءة لنص كاليير، موصولة بتتبّع سياقه التاريخي والفكري منذ العصور الوسطى وصولاً إلى ما بعد معاهدة وستفاليا (Traité de Westphalie، 1648)، سعياً إلى الكشف على ما أضافه كاليير في تاريخ الأفكار الدبلوماسية.

الكلمات المفاتيح: فرانسوا دو كاليير، التفاوض الدبلوماسي، الدبلوماسية الفرنسية، المفاوض المحترف، القرن الثامن عشر

Abstract:

This study starts from a central question: how did European diplomatic thought move, after centuries of neglect or purely legal treatment, toward a coherent normative theory of negotiation? It takes François de Callières' (1645-1717) De la manière de négocier avec les souverains (1716) as a case for examining this shift, given its standing as one of the most influential works in the history of early modern European diplomacy. The study relies on a reading of Callières' text combined with tracing its historical and intellectual context, from the Middle Ages through the aftermath of the Peace of Westphalia (1648), in order to bring out what Callières contributed to the history of diplomatic ideas. It concludes that what set Callières apart was less the substance of his advice than the coherent theoretical form he gave it: four

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

core principles - continuous negotiation, professional formation, the rejection of deception, and cultural adaptation - joined by complementary dimensions of performance, information-gathering, rhetorical skill, and informed initiative in applying instructions, together forming a unified theory of diplomatic professionalism.

Keywords: François de Callières, diplomatic negotiation, French diplomacy, professional negotiator, eighteenth century

مقدمة

سنة 1716، بعد أقل من عام واحد على وفاة الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (Louis XIV)، ظهر كتاب يحمل مشروعاً نظرياً طموحاً لمراجعة أسس العمل الدبلوماسي[82] وتقنيات التفاوض. صاحبه فرانسوا دو كاليير (François de Callières، 1645–1717)، عضو الأكاديمية الفرنسية (Académie française)، وعنوانه "فن التفاوض مع الملوك" (De la manière de négocier avec les souverains). جمع فيه كاليير بين حجّة أخلاقية وحجّة استراتيجية، فصار مرجعاً أوروبياً سريع الانتشار، يدافع صاحبه من خلاله عن رؤيته للطريقة المثلى في إدارة السلوك التفاوضي.

وتكمن إشكالية هذا المقال في كيفية انتقال الكتابة الأوروبية عن التفاوض من التناول القانوني والبروتوكولي الضيق الذي طبع أدبيات بداية القرن الحديث إلى نظرية معيارية شاملة كما صاغها كاليير؟

تفترض هذه الدراسة أن قيمة ما أنجزه كاليير تكمن في قدرته على جمع تقليد دبلوماسي متناثر وصياغته من جديد داخل نسق معياري متماسك، أكثر مما تكمن في ابتكار أدوات تفاوضية لم تكن معروفة من قبل. وهذه الفرضية هي ما يسعى المقال إلى اختبارها عبر قراءة تحليلية مباشرة لنص كاليير، موصولة بتتبّع سياقه التاريخي والفكري. ويتوزّع المقال على محورين، يضع الأول الكتاب في سياقه التاريخي والفكري منذ العصور الوسطى، بينما يحلّل الثاني أبرز أفكاره التفاوضية. أما حدود الدراسة، فزمنياً تمتد من سياق معاهدة وستفاليا (Traité de Westphalie، 1648) حتى صدور الكتاب سنة 1716، ومكانياً تنحصر في الفضاء الأوروبي عموماً وفرنسا خصوصاً.

[82] لا بد من الإشارة أن مصطلحا "الدبلوماسية" و"الدبلوماسي" بصيغتهما الحديثة لم يكونا مستعملين في زمن كاليير، فقد صاغهما سيمون-نيكولا-هنري لينغيه (Linguet) سنة 1791 وروبسبير (Robespierre) سنة 1792 على التوالي. ويُستعملان هنا بوصفهما أداة تحليلية لاحقة، و ليس مفهوما كان متداولا خلال الفترة التي عاش فيها كاليير. انظر:
Eisemann, Pierre Michel, « **François de Callières et l'art de la négociation** », Anuario Español de Derecho Internacional, vol. 34, 2018, p. 23.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أولا، كاليير في سياقه التاريخي والفكري

وُلد فرانسوا دو كاليير سنة 1645 لعائلة من الطبقة المتوسطة في نورماندي (Normandie)، ثم دخل الخدمة الملكية، وانتُخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية عام 1688، فوجد نفسه في قلب الحياة السياسية والثقافية لعهد لويس الرابع عشر. وأحد المكلفين بالتفاوض في معاهدة رايسفيك (Traité de Ryswick، 1697)[83]، حيث وقع عليه الاختيار مفوَّضا فرنسيا في تلك المفاوضات المتعددة الأطراف[84]. منحته الأشهر الطويلة التي أمضاها متفاوضا بين قوى أوروبية متعددة معرفةً مباشرة بآليات الدبلوماسية الكبرى، وأبرزت له الفرق بين ما ينبغي أن يكون عليه الدبلوماسي وما هو عليه فعلاً في الواقع.

ولم تكن رايسفيك سوى بداية مسار طويل داخل الدائرة الملكية نفسها. فقد أثبتت تلك المفاوضات كفاءة كاليير إلى الحدّ الذي دفع لويس الرابع عشر إلى الاعتماد عليه، وضمّه إلى الدائرة المقرَّبة من البلاط الفرنسي[85]، حتى أصبح سنة 1701 كاتب الملك الشخصي ومقلّد خطّه[86].

من هذا المنظور، يُمكن فهم كتاب "فن التفاوض مع الملوك" على أنه تتويج لعملية طويلة من الممارسة والملاحظة، وثمرة عقود من الخبرة في التعامل مع السياسة الأوروبية وممثلي الدول المختلفة. وتشير الأمثلة التاريخية التي استخدمها إلى أن العديد من الأفكار التي صاغها بشكل أكثر منهجية في الكتاب قد تبلورت خلال مشاركته في مفاوضات رايسفيك. ومع ذلك، لم يُنشر الكتاب حتى سنة 1716، في سياق سياسي مختلف عقب وفاة لويس الرابع عشر بعد حروب طويلة استنزفت موارد فرنسا وأعادت طرح النقاش حول العلاقة بين القوة العسكرية والوسائل الدبلوماسية.

---

[83] تعتبر معاهدة رايسفيك إحدى أعقد معاهدات السلام الأوروبية في القرن السابع عشر، والتي أنهت حرب التحالف العظيم (Guerre de la Ligue d'Augsbourg) وأعادت رسم توازنات النفوذ الأوروبي.

[84] Bély, Lucien, **L'art de la paix en Europe : naissance de la diplomatie moderne, XVIe-XVIIIe siècle**, Presses Universitaires de France, Paris, 2007, p. 595.

[85] أثنى لويس 14 على كفاءة كاليير في إدارة الجلسات التفاوضية، حيث ذكر: "وحسن سلوكه الذي أبداه خلال هذه المفاوضات، والعلامات التي أعطانا إياها من خبرته وإخلاصه، تجعلنا نرغب في أن يخدمنا فيما بعد في منصب ملائم يقترب من شخصنا." انظر:
Bély, Lucien, « **Le roi mon maître : le service du roi à l'étranger vu à travers l'œuvre de François de Callières**», dans L'art de la paix en Europe, 2007, p. 563.

[86] مكن هذا المنصب كاليير من التعمق أكثر داخل البلاط والاطلاع على كيفية اتخاذ القرار السياسي وسير الدولة، خاصة وأنه أظهر قدرة عالية على الكتمان.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وقد ظهر الكتاب في سياق ركزت خلاله الكتابات الأوروبية انطلاقا من العصر الوسيط إلى حد كبير على معالجة قضايا تتعلق بالوضع القانوني للسفير وشرعية تمثيله، بالإضافة إلى مسائل الحصانة والالتزامات الناشئة عن مهمته، بدلاً من تحليل التفاوض كممارسة لها قواعدها وأساليبها الخاصة. ومع بداية العصر الحديث في أوروبا، بدأت تظهر أعمال تتضمن ملاحظات وقواعد تتعلق بأساليب التفاوض والسلوك الدبلوماسي. إلا أنها هذه المساهمات ظلت متفرقة، ولم تتبلور في معظمها في إطار نظري شامل يؤطر عملية التفاوض ويحدد شروط نجاحها[87].

وفي هذا الإطار، تبدو مبادئ كاليير امتداداً للتطورات السابقة، وليست قطيعةً تامةً معها. إلا أن أهمية إسهامه تتجلى في الطريقة التي أعاد بها ترتيب هذه المبادئ وربطها ضمن إطار نظري متماسك مستمد من واقع العلاقات الدولية الذي فرضه صلح وستفاليا بعدما أسس لنمط جديد في العلاقات الدولية قائم على التعددية والسيادة، ومن الحاجة المستمرة للمفاوضين لإدارة الروابط والتوترات القائمة بين الحكام والدول. كما أدرك كاليير التحولات التي طرأت على الممارسة الدبلوماسية الأوروبية خلال القرن السابع عشر، والتي دفعت المفاوضات إلى تجاوز طبيعتها الظرفية المرتبطة بالأزمات أو إبرام المعاهدات، والتطور تدريجيا إلى منهجية منظمة لإدارة العلاقات بين القوى الأوروبية. وقد رافق ذلك تطور دور المفاوض نفسه، من مبعوث مُكلف بمهمة محددة إلى دبلوماسي أكثر احترافية يكتسب من خلال الإقامة والملاحظة معرفة تراكمية بالبيئة السياسية للدولة التي يعمل فيها. وفي هذا السياق ركز المؤلف على تحديد الصفات والمعارف والقدرات التي يجب أن يمتلكها الدبلوماسي، والانتقال من سؤال "ماذا يفعل الدبلوماسي؟" إلى سؤال "كيف يجب أن يكون الدبلوماسي؟"

وبذلك يكون كاليير قد تخطّى المقاربة المتقطعة التي ظلت سائدة حتى منتصف القرن السابع عشر، ومهّد الطريق للمقاربة الأكثر منهجية التي ستسود في القرن الثامن عشر، إذ سيقوم فن التفاوض عندئذ على ممارسة الحكمة السياسية، ومعرفة شهوات البشر، وخدمة مصالح الدول.

---

[87] من أهم هذه الأعمال ما أصدره أبراهام دو ويكفور (Abraham de Wicquefort، 1606–1682)، الدبلوماسي الهولندي الأصل في كتابه "السفير ووظائفه" (L'ambassadeur et ses fonctions) سنة 1681. ويُعالج هذا العمل الموسوعي، الذي يمتد على نحو 47 قسماً وأزيد من 800 صفحة في مجلدين كبيري القطع، وضعية السفير من زاوية قانون الشعوب (droit des gens): حق الإيفاد، وحصانات المبعوث وحرمة بيته، وأوراق الاعتماد، والمعاهدات، ومسائل البروتوكول والأسبقية. انظر:

.Eisemann, Pierre Michel, « **François de Callières et l'art de la** négociation », **op. cit.**, p. 10-11

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتظهر أهمية الكتاب في تجاوز صداه الحدود الفرنسية، فقد صدر في السنة نفسها 1716 في بروكسل وأمستردام إلى جانب باريس[88]، ثم تُرجم إلى الإنجليزية بعنوان "فن التفاوض مع الأمراء" (The Art of Negotiating with Sovereign Princes) وإلى الهولندية في غضون سنوات قليلة من صدوره[89]. ويدلّ هذا الانتشار الأوروبي السريع على أن الكتاب لامس سؤالاً مشتركاً بين الدول الأوروبية جميعها، ما جعله مرجعاً لمؤسسات دبلوماسية تتجاوز الفضاء الفرنسي بكثير.

ثانيا، أهم أفكار كاليير في الفكر التفاوضي

يبدأ كاليير كتابه بتشخيص عدة أوجه قصور، يرى أنها حدّت من فعالية الدبلوماسية الفرنسية، وأبرزها غياب معايير واضحة لتدريب واختيار المفاوضين. وينتقد بشكل خاص ما يصفه بنقص الكفاءة وسوء السلوك لدى بعض السفراء الفرنسيين، مستندًا في ذلك إلى مقارنة بين السلك العسكري والسلك الدبلوماسي. فبينما أنشأ الجيش نظام ترقية يعتمد، بدرجات متفاوتة، على الخبرة والكفاءة الميدانية، لم يصل السلك الدبلوماسي إلى المستوى نفسه من التنظيم في اختيار المفاوضين وتدريبهم وترقيتهم[90]. وبناءً على هذا النقد، ينظر كاليير إلى الدبلوماسية كمهنة تُكتسب بالتدريب والممارسة والخبرة، وليست امتيازًا يُستمد تلقائيًا من المكانة الاجتماعية أو النسب. وتتفرّع عن هذه الفكرة المركزية سائر أفكار الكتاب، التي يمكن تقسيمها إلى مبادئ أساسية تُشكّل صلب نظريته، وأبعاد مكمّلة تُغني هذا الصلب وتوسع أفقه.

1. المبادئ الأساسية

1.1. مبدأ التفاوض المستمر

يتوقف كاليير في الفصل الثاني من كتابه عند نموذج الكاردينال ريشيليو (Cardinal Richelieu)، ويُعلنه صراحةً مثالاً أعلى للسياسي الدبلوماسي الفذّ، مستنداً إلى اعترافات ريشيليو نفسه في وصيته السياسية بأن التفاوض المستمر، دون تأخير وفي كل مكان، ضروري لمصلحة الدول حتى إن لم يُثمر نتائج فورية.

---

[88] Bély, Lucien, « Le roi mon maître », **op. cit.**, p. 564.

[89] منذ القرن الثامن عشر إذن، أفضى الكتاب إلى اثنتي عشرة طبعة على الأقل، صدرت بأربع لغات. ويعدّ هذا النجاح استثنائياً وفق مقياس الرسائل المتعلقة بالسفير وفن التفاوض، ولم يقترب منه في العصر الحديث سوى كتاب "السفير ومهامه" لوكفور. انظر:
Waquet, Jean-Claude, « **Callières et l'art de la négociation** », dans De l'ambassadeur, éd. Stefano Andretta et al., Publications de l'École française de Rome, Rome, 2015, p. 20

[90] De Callières, François, « **De la manière de négocier avec les souverains** », Amsterdam, Michel Brunet, 1716, p. 3-4.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فالسفارة الدائمة عنده أبعد من مجرد حضور دبلوماسي رمزي، إذ تشكّل آلية لتراكم رأسمال استراتيجي لا يتحقق إلا بالوقت والحضور المتصل. والمفاوض المقيم الذي يمضي سنوات في البلد الذي يمثّل فيه دولته يجمع معرفة بتوازناته الداخلية وتحالفاته لا يعوّضها أي مبعوث عابر. ومن هنا كان التفاوض عند كاليير نشاطاً تراكمياً متواصلاً، ومتجاوزا فكرة استدعاء الدبلوماسية وقت الأزمات[91].

وينتقل كاليير بهذا المبدأ من مستوى التنظير إلى التوصية العملية الدقيقة، فيُلزم المفاوض بدراسة المعاهدات والرسائل والتقارير الدبلوماسية السابقة، ويرى أن أولى مهام السفير المعيَّن حديثاً طلب الاطلاع على مراسلات من سبقه في المنصب نفسه، "ليعرف الحالة التي ترك فيها القضايا التي كان عليه التفاوض بشأنها، ويتمكن من متابعة خيطها مستعيناً بمعرفة الأمور الماضية لتوجيه سلوكه في شؤون المستقبل."[92] فالاستمرارية عند كاليير تتطلي تراكما موثقا للمعرفة التي تنتقل من مفاوض إلى آخر.

ولا يتوقف كاليير عند حدود التوصية الفردية، إذ يقترح على الملك إرساء ما يشبه مصلحة دبلوماسية دائمة للدولة، تقوم على تجنيد كتّاب سفارة يُعيّنهم الملك بنفسه لضمان استمرار عمل البعثات، وتكوين احتياطي دائم من المفاوضين الأكفاء رهن الإشارة بمعاشات وامتيازات، ونظام جزاء وعقاب يكافئ حسن الأداء ويعاقب التقصير، فضلاً عن دعوته إلى إيفاد المفاوضين قبل نشوب الأزمات المستعجلة، وليس عند وقوعها، حتى يتسنى لهم التغلغل التدريجي في الحياة المحلية[93].

2.1. منظومة صفات المفاوض المثالي

يفصّل كاليير في أكثر من ثلث كتابه منظومة وظيفية متكاملة لصفات المفاوض المثالي، تحدّد كيف يُترجم كل وصف إلى أداء تفاوضي فعلي، وتنتظم هذه الصفات في ثلاثة أبعاد متكاملة:

[91] **Ibid**., p. 12-13.
[92] Waquet, Jean-Claude, « Callières et l'art de la négociation », **op. cit**., p. 226.
[93] Eisemann, Pierre Michel, « François de Callières et l'art de la négociation », **op. cit**., p. 24.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

جدول 1: منظومة صفات المفاوض المثالي عند كاليير (مُستخرَج من الفصول 3–8 من الكتاب)

البُعد	الصفات الأساسية	الوظيفة التفاوضية
الشخصي	الصبر، ضبط النفس، الفطنة، الهدوء التحليلي، كبح الانفعالات	مقاومة الضغط والاستفزاز المتعمَّد والمناورات المفاجئة
الأخلاقي	الأمانة، رفض الخداع، الالتزام بالوعود، الصدق المحسوب	بناء المصداقية على المدى البعيد وضمان احترام الاتفاقيات
المعرفي	معرفة تاريخ الطرف الآخر وقوانينه وعاداته ولغته واقتصاده	فهم الدوافع الحقيقية واستباق ردود الفعل ورصد الفرص

وتجدر الإشارة أن الاهتمام بالبعد المعرفي عند كاليير مستمد من تجربته الشخصية إذ يذكر أنه بذل خلال مساره التفاوضي مجهودات كبيرة للتعرف عن قرب على الأطراف التي كان يتفاوض معها، حيث قدم بذلك شهادة شخصية على المبدأ الذي نظر له.

3.1. رفض الخداع كأداة دبلوماسية

رفض كاليير الخداع كأداة في العمل التفاوضي، ولم يكن رفضه هذا نابعاً من موقف أخلاقي صرف، وإنما استند إلى حجة براغماتية مفادها أن المفاوض الذي يستسلم للخداع يُهدر بيده أثمن ما يملك من أصول دبلوماسيته، وهي سمعته في الصدق والوفاء. واعتبر أن "الخداع نتيجة لضيق عقل من يستخدمه[94]". وترتكز هذه الحجة في جوهرها على طابعها التراكمي، ذلك أن الأطراف الدبلوماسية نفسها تتكرر في جولات تفاوض متعاقبة عبر الزمن، فتظلّ السمعة التي بُنيت أو أُتلفت في جولة موجّهة لكل الجولات اللاحقة. وبناءً عليه،

[94] De Callières, François, « De la manière de négocier avec les souverains », **op. cit.**, p. 35.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

يجمع المفاوض الأمين رصيداً من الثقة يُيسّر الاتفاقيات، في مقابل ذلك يدفع المفاوض الخادع ثمن خيانته الأولى كلما عاد إلى طاولة المفاوضات[95].

4.1. مبدأ التكيف الثقافي

يطرح كاليير في الفصل السادس عشر من كتابه ما يمكن عدّه أبعد مبادئه نظراً، إذ يُلزم المفاوض بأن يكيّف سلوكه مع "أخلاق وعادات البلد الذي يعيش فيه، دون أن يُظهر اشمئزازاً منها أو احتقاراً لها." فالمفاوض الذي يُبدي ازدراءه للأعراف والقيم التي تؤطر الطرف المقابل يُغلق أمام نفسه شبكة العلاقات غير الرسمية التي تُدار عبرها المساومات الحقيقية وتُبنى التوافقات، بينما يكسب من يُبدي احتراماً حقيقياً لأعراف المكان وثقافته ثقةَ نظيره ويوسّع نطاق ما يمكن بلوغه[96]. وبهذا تجاوز كاليير في زمنه حدود الدبلوماسية البروتوكولية نحو ما يمكن أن يُسمّى اليوم الذكاء الثقافي، بوصفه شرطاً من شروط الكفاءة التفاوضية. بل يمضي كاليير أبعد من هذا، فيدعو المفاوض إلى استبطان موقف الطرف الآخر ذاته، فالتكيّف الثقافي عند المؤلف يتجاوز حدود السلوك الظاهر ليبلغ ضرباً من التقمّص الذهني لموقع الطرف الآخر، يُتيح للمفاوض أن يستشرف أثر ما يعرضه من مقترحات قبل أن ينطق بها[97].

وإلى جانب هذه المبادئ الأربعة، يعرض كاليير في مواضع أخرى من كتابه أبعاداً مكمّلة تُغني صورة المفاوض التي يرسمها، وتتصل بأربعة مستويات: الحضور الأدائي، وجمع المعلومات، والكفاءة البلاغية، والاجتهاد في تطبيق التعليمات.

---

[95] غير أن هذا التصور يخالف تقاليد raison d'État التي صاغها الكاردينال ريشيليو Cardinal Richelieu، والتي أجازت قدرًا واسعًا من المناورة البراغماتية خدمةً للمصلحة العليا للدولة. بينما كاليير لم يكن يرفض المصلحة السياسية، بل كان يعيد تعريف وسائل تحقيقها ضمن أفق طويل المدى يجعل الثقة رأسمالًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن القوة.

[96] De Callières, François, « **De la manière de négocier avec les souverains** », **op. cit**., p. 174.

[97] اعتبر كاليير أنه "يجب على المفاوض الجيد أن يتصرف معهم بالنسبة لأفكارهم إن أراد ألا يخطئ، فيجب عليه إذن أن يتجرد نوعاً ما من مشاعره الخاصة ليضع نفسه مكان الأمير الذي يتعامل معه، أن يتحوّل ليدخل في آرائه وميوله، وأن يقول لنفسه بعد أن يعرفه كما هو: لو كنتُ في مكان هذا الأمير مع القوة نفسها والأهواء ذاتها والتحيزات الراهنة، أيّ أثر ستُحدث فيّ الأشياء التي عرضتها عليه؟" انظر:
De Callières, François, « De la manière de négocier avec les souverains », **op. cit**.,p.148.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. أبعاد مكمّلة

1.2. استعارة المسرح: السفير بوصفه ممثلاً

يرى كاليير أن السفير يقف دائماً في موضع التمثيل، وهو ما يفرض عليه امتلاك مهارة لا تبعد كثيراً عن مهارة الممثل المسرحي الذي يقف أمام أنظار الجمهور ليؤدي أدواراً عظيمة[98]، ذلك أن الحفاظ على كرامة المنصب لا يقتصر على المكانة الاعتبارية، بل يستدعي أيضاً ضبط الجسد، والعناية بالمظهر، بما يتيح للسفير أن يرقى إلى مستوى الجلال والهيبة اللذين يجسّدهما الملك أو الأمير صاحب السيادة.

ويرى كذلك أن النسب الرفيع قد يخدم متطلبات التمثيل الدبلوماسي، لكنه لا يكفي وحده لضمان نجاح السفير في مهمته. ومن هذا المنطلق يميّز بين السفارات البروتوكولية التي تكتفي بالمظاهر والاحتفالات، والسفارات التفاوضية التي تستلزم الكفاءة والخبرة، بل يذهب إلى إجازة أن يرافق النبيل الرفيع المكانة شخصٌ أكثر دراية بشؤون التفاوض متى دعت الضرورة.

2.2. جمع المعلومات:

دافع كاليير بقوة عن مشروعية جمع المعلومات والوسائل المعتمَدة في الحصول عليها، وفرّق بوضوح بين التجسس المشروع الذي يندرج ضمن وظائف السفير، وبين التآمر الذي يستهدف تقويض استقرار الدولة[99]. فجمع المعلومات عنده وظيفة طبيعية ومشروعة من وظائف السفير، فيصفه بـ"الجاسوس المحترم"، و الذي لا يتآمر على الدولة المضيفة، وإنما يسعى إلى الإحاطة بأوضاعها السياسية خدمةً لمصالح دولته[100].

ولهذا حرص كاليير على الاستعانة بالوسطاء والمخبرين لتحقيق إحاطة دقيقة بالأوضاع السياسية للدولة المضيفة، وكذلك بمواقف القوى المتحالفة[101]. وتكشف كتاباته إدراكاً واضحاً للجدوى العملية للمكافآت

---

[98] في رسائله الموجهة إلى المركيزة دُوكسيل (Marquise d'Huxelles)، يوظف كاليير بكثرة المعجم المسرحي، إذ يصف زملاءه الدبلوماسيين بـــ«الممثلين»، ويتحدث عن «الدور» الذي ينبغي أداؤه، و«المشهد»، و«نهاية المسرحية»، بعد «ارتفاع الستار»، كما يشير إلى «الحذاء المسرحي المرتفع » الذي يتعين عليه ارتداؤه ليصبح سفيرًا فوق العادة قبل التوقيع على المعاهدة. انظر:

.Bély, Lucien, « Le roi mon maître », **op. cit**., p. 566

[99] De Callières, François, « **De la manière de négocier avec les souverains** », op. cit., p. 30.

[19] اعتبر أن المسؤولية الأخلاقية والقانونية تقع على المواطن الذي يفرط في ولائه مقابل المال، ويقبل نقل المعلومات إلى ممثل دولة أجنبية.

[101] Ibid.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المالية التي تُمنح لبعض الوسطاء، ذلك أنه اعتبر أن هذه النفقات البسيطة التي تتزامن مع أطوار التفاوض تعود بفائدة مضاعفة، وتوفّر على الدولة نفقات أكبر بكثير.

3.2. إتقان الخطابة واللغة

يشدّد كاليير، في موضع آخر من كتابه، على أن السفير المفاوض ينبغي أن يملك ناصية اللغة وأن يُحسن توظيف كل إمكاناتها التعبيرية، وهنا يلتقي فكره الدبلوماسي باهتمامه الأدبي والبلاغي. فالمفاوض مُطالَب بيقظة تامة تجاه كل لفظ أو عبارة قد تتضمنها نصوص المعاهدات، تجنّباً للوقوع في الأفخاخ القانونية أو السياسية التي قد تُنصب أثناء الصياغة. ولأن السفير يتكلم ويكتب باسم الملك، وجب عليه أن يُظهر كل ما تختزنه لغته الوطنية من قوة وجمال ورصانة، فضلاً عن امتلاك القدرة على الإقناع.

4.2. الاجتهاد في تطبيق التعليمات

يميّز كاليير بوضوح بين تنفيذ التعليمات حرفياً وتطبيقها باجتهاد، فيرى أن التعليمات التي يتلقاها المفاوض من أميره أو وزيره، مهما بلغت دقتها عند صياغتها، تظل إطاراً عاماً لعمله، و ليس نصا جامدا، ذلك أن الأحداث اليومية والمراسلات المتلاحقة كثيراً ما تغير معطيات كثيرة من بنودها، بحيث يتوجب على المفاوض أن يتعامل معها بوصفها تعليمات تتجدد باستمرار وفقاً لتطور شؤون و مسار العملية التفاوضية التي تتجدد باستمرار، و تطرأ عليها تغييرات فورية، و بالتالي عدم التعامل مع التعليمات المكتوبة كأنها وثيقة نهائية ثابتة.[102]

وعلى هذا الأساس، يفرّق كاليير بين نوعين من المفاوضين، و هم المفاوض الذكي الذي لا يكتفي بتنفيذ أوامر سيده ببراعة، بل يبادر باستمرار إلى تقديم النصائح واستغلال الظروف المواتية لتحقيق أهداف المهمة الموكولة إليه، والمفاوض الذي يفتقر إلى هذه الكفاءة، فلا يستفيد من أي فرصة، ويُسيء تطبيق حتى الأوامر الواضحة منها، ويقترح الوسائل المناسبة في غير وقتها أو بطريقة غير ملائمة.[103]

ينسجم هذا التمييز مع رؤية كاليير العامة لمهنة الدبلوماسي، فالتنفيذ الحرفي للتعليمات لا تتطلب مهارات حقيقية. بينما الاجتهاد فيها، أي القدرة على قراءة السياق المتغير وتقدير اللحظة المناسبة والمبادرة

[102] De Callières, François, « De la manière de négocier avec les souverains », **op. cit**., p. 130.
[103] **Ibid**., p. 131.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ضمن هامش الثقة الممنوح للمفاوض هو ما يميّز المفاوض المحترف عن منفّذ الأوامر العادي، وهو ما يُعيد المسألة إلى صلب أطروحة الكتاب حول مهننة العمل الدبلوماسي.

خاتمة

يخلص هذا المقال إلى أن قيمة فرانسوا دو كاليير الحقيقية لا تُقاس بابتكار مضامين غير مسبوقة، وإنما بقدرته على صياغتها ضمن بناء نظري متماسك يتجاوز التقليد المتقطع الذي سبقه، داعياً إلى مَهْنَنة العمل الدبلوماسي التفاوضي، وتحويله من موهبة فردية أو امتياز يرتبط بالمكانة الاجتماعية إلى حرفة قابلة للتعلّم والتقويم والنقل من جيل إلى آخر. وهذا التصوّر عينه هو ما يمنح كتابه راهنيته اليوم، ما دامت الدبلوماسية المعاصرة تنشد المفاوض الكفء المُكوَّن، الشيء الذي يفسّر ترجمة الكتاب في العقود الأخيرة إلى لغات أخرى كالبولندية والإسبانية والبرتغالية، حتى أصبح اليوم أقرب إلى دليل عملي حيّ موجَّه لكل العاملين في الحقل الدبلوماسي.

المراجع:

- De Callières, François, De la manière de négocier avec les souverains, Michel Brunet, Amsterdam, 1716.
- Bély, Lucien, L'art de la paix en Europe : naissance de la diplomatie moderne, XVIe-XVIIIe siècle, Presses Universitaires de France, Paris, 2007.
- Eisemann, Pierre Michel, « François de Callières et l'art de la négociation », Anuario Español de Derecho Internacional, vol. 34, 2018, pp. 9-27.
- Waquet, Jean-Claude, « Callières et l'art de la négociation », dans De l'ambassadeur, éd. Stefano Andretta et al., Publications de l'École française de Rome, Rome, 2015.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

سوسيولوجيا الإقصاء الاجتماعي: دراسة إبستيمولوجية ونقدية مقارنة للباراديغمات التفسيرية

Sociology of Social Exclusion: An Epistemological and Critical-Comparative Study of Explanatory Paradigms

Dr. Hassane Harmatallah د. حسن حرمة الله
باحث في السوسيولوجيا وعلوم التربية
جامعة محمد الخامس–الرباط (المغرب)
Hassane.official@gmail.com

ملخص:

تهدف هاته المقالة العلمية إلى إجراء دراسة إبستيمولوجية ونقدية مقارنة للباراديغمات السوسيولوجية التفسيرية لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، استنادا إلى الرزنامة الباراديغمية التي صاغتها هيلاري سيلفر. حيث سعت هاته الدراسة إلى تفكيك الأصول الإبستيمولوجية لمفهوم الإقصاء الاجتماعي، بوصفه سيرورة علائقية ديناميكية متعددة الأبعاد تتجاوز حدود الفقر المادي، ناهيك عن تشريح ثلاثة نماذج تفسيرية مركزية تتمثل بالأساس في: «باراديغم التضامن»، الذي يحلل الظاهرة بوصفها خللا وظيفيا في متانة الروابط الاجتماعية وتمزقا حاصلا للنسيج المجتمعي؛ ثم «باراديغم التخصص»، الذي يعزوها لاختلالات طارئة في ميكانيزمات عمل السوق والخيارات والقدرات الفردية؛ إضافة إلى «باراديغم الاحتكار»، الذي ما فتئ يرجعها لاستراتيجيات الانغلاق الاجتماعي وعلاقات الهيمنة والسلطة. ومن ثمة، تخلص المقالة إلى ضرورة تبني مقاربة تركيبية شاملة، تتطابق فيها هاته النماذج التفسيرية لاستيعاب أبعاد الظاهرة، وتغطية شتى تفاعلاتها البنيوية المركبة.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الإقصاء الاجتماعي؛ الباراديغمات؛ التضامن؛ التخصص؛ الاحتكار.

Abstract:

This scientific article presents an epistemological and critical-comparative study of the sociological paradigms explaining social exclusion, grounded in Hilary Silver's paradigmatic framework. The study deconstructs the conceptual foundations of social exclusion, conceptualizing it as a dynamic, multidimensional relational process that extends beyond material poverty. Furthermore, it anatomizes three core explanatory models: the solidarity paradigm, which interprets the phenomenon as a functional breakdown in social cohesion and a rupture within the societal fabric; the specialization paradigm, which attributes it to market distortions, individual choices, and capabilities; and the monopoly paradigm, which traces its origins to strategies of social closure and relations of power and dominance. Consequently, the

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

paper underscores the necessity of adopting a comprehensive, integrative approach wherein these explanatory models complement one another to fully capture the multifaceted dimensions of social exclusion and its complex structural interactions.

Keywords: Sociology of Social Exclusion; Paradigms; Solidarity; Specialization; Monopoly.

مقدمة:

يشكل التشريح السوسيولوجي والإبستيمولوجي لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، ضرورة نظرية ومنهجية ملحة لتجاوز خندق التحديدات المفاهيمية الاختزالية، ناهيك عن فهم ومقاربة الظاهرة في أبعادها المركبة والمتداخلة، باعتبارها سيرورة ديناميكية علائقية متعددة المستويات والأبعاد. وفي هذا الإطار، تكتسي العودة للنماذج التفسيرية التي صاغتها **هيلاري سيلفر** (Hilary Silver)، أهمية علمية بالغة، لكونها توفر إطارا سوسيولوجيا متماسكا لتفكيك شتى الخلفيات الفلسفية والسياسية، التي تؤطر سيرورات الاستبعاد والحرمان، وتمسك بزمام رهانات تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعيين المرجوين داخل النسيج المجتمعي. ومن هذا المنطلق، تطرح هاته الورقة العلمية إشكالية مركزية يمكن التعبير عنها من خلال التساؤلات الإشكالية التوجيهية الآتية: كيف يمكن أن تسهم الباراديغمات النظرية الثلاثة (التضامن، التخصص، الاحتكار) في تشريح وتفسير سيرورات الإقصاء الاجتماعي؟ وما هي أصولها الإبستيمولوجية؟ وفي ماذا تتجلى قيمتها العلمية وحدودها النظرية؟ وماهي أبرز التقاطعات والتمايزات الإبستيمولوجية القائمة بين هاته الباراديغمات المدروسة للتأسيس لقراءة سوسيولوجية متكاملة إزاء تيمة الإقصاء الاجتماعي؟

ومن ثمة، فإن مقالتنا هاته ترتكز في معالجتها لمختلف التساؤلات الإشكالية المطروحة أعلاه، على ثلاث فرضيات رئيسة ومحورية تتمثل فيما يلي:

أ-نفترض أن التحديد المفهومي والنظري لتيمة الإقصاء الاجتماعي ومحدداته وتجلياته والأطراف التي تتحمل المسؤولية عنه داخل البناء الاجتماعي، يختلف ويتعدد حسب اختلاف وتعدد المرجعيات الفكرية والفلسفية التي ينطلق منها كل إطار نظري على حدة؛

ب-نفترض أن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، ليست بالمطلق نتاجا لعطب أحادي الجانب أو حرمان مادي صرف، بل هي محصلة لسيرورات بنيوية تتراوح بين تصدع الروابط الاجتماعية والأخلاقية الجمعية،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وضعف واختلال شبكات التبادل داخل المجتمع، فضلا عن نشوء الصراع والتنافس، وتفعيل آليات الانغلاق الاجتماعي من لدن بعض الفئات الاجتماعية ضمن كنفه؛

ج-نفترض أن كفاية التشخيص السوسيولوجي الدقيق والملائم لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، تتأسس على تجاوز انغلاق البارادیغمات التفسيرية المنفردة، وتبني رؤية تركيبية بينية تتكامل فيها أبعاد التضامن العضوي، والتخصص التجزيئي، والنقد الصراعي للاحتكار؛

وعليه، تتحدد غاية المقالة في تقديم قيمة مضافة سوسيولوجيا، عبر تفكيك المرجعيات الإبستيمولوجية للإقصاء الاجتماعي، وتحويله من مفهوم وصفي اختزالي، إلى مقولة تحليلية مركبة تسائل بنى السلطة والصراع وآليات الانغلاق الاجتماعي. مع تأكيد ضرورة تبني مقاربة تركيبية تتكامل فيها البارادیغمات التفسيرية لاستيعاب تعقيدات الظاهرة وتفاعلاتها البنيوية المتعددة والمتشابكة.

وقصد بلوغ هذا الرهان، ارتأينا الارتكاز على المنهج الوصفي-التحليلي لرصد وسبر الأصول الإبستيمولوجية لمفهوم الإقصاء الاجتماعي وتتبع سياقات نشأته وتطوراته الدلالية، إلى جانب اعتماد المنهج النقدي-المقارن لتفكيك المرجعيات النظرية للبارادیغمات التفسيرية المدروسة (اعتمادا على الرزنامة البارادیغمية التي صاغتها **هيلاري سيلفر**) ومساءلة حدودها النظرية، وكذا عقد مقارنة منهجية بينها قصد استكشاف نقاط التمايز والتقاطع الابستيمولوجي القائمة بينها إزاء ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، سواء على مستوى طبيعة رؤيتها للنسق المجتمعي، وتوزيع المسؤوليات، وكذا زاوية النظر لأدوار الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

1-التأسيس الإبستيمولوجي للإقصاء الاجتماعي: سياقات النشأة وتحولات المفهوم

1.1-من الظاهرة الهامشية إلى المركزية النظرية: الجذور التاريخية للإقصاء الاجتماعي

تُعزى النشأة المفهومية للإقصاء الاجتماعي (Exclusion Sociale) إلى **رينيه لونوار** René Lenoir من خلال مؤلفها الصادر سنة 1974 بعنوان: "Les exclus: Un français sur dix"؛ حيث قدمت **لونوار** في هذا العمل، تصنيفا نمطيا للفئات المشمولة بالمفهوم المستجد، والذي كان يغطي كلا من: الفقراء، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين، الأطفال ضحايا العنف، والأفراد في وضعية الإدمان. إذ قُدرت

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

نسبة هاته الفئات بنحو 10 في المائة من مجموع سكان فرنسا آنذاك، قبل أن يتسع التداول الأكاديمي والاجتماعي للمفهوم تاليا، ويحقق انتشارا واسعا مع حلول ثمانينيات القرن الماضي (Silver, 1994).

وقد استهدفت **لونوار** من خلال توظيفها لمفهوم الإقصاء الاجتماعي بالأساس، مسألة التنبيه إلى عجز نموذج النمو الاقتصادي الفرنسي المعتمد آنذاك، وعدم قدرته على استيعاب بعض الفئات الاجتماعية، فضلا عن التدليل على هامشيتها المجتمعية. وقد استند هذا الطرح، إلى تقدير مفاده أن مواطنا واحدا من بين كل عشرة مواطنين قد ظل مقصى على هامش البناء المجتمعي، كأثر جانبي لمسارات ومخلفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية منذ 1945. وهي الفترة التي تزامنت مع إرساء دعائم دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، مع ما يقرب من ثلاثة عقود من الازدهار الاقتصادي الذي انتهى بأزمة النفط في سنة 1973، وعصر الركود الذي تلا ذلك في فترة لاحقة (Estivil, 2003, p.5).

ومع تبلور المفهوم داخل الحقلين الخطابي والأكاديمي في فرنسا، امتد أثره الإبستيمولوجي بعدا إلى النطاق العالمي، وصار معتمدا لاسيما ضمن الأدبيات الرسمية للاتحاد الأوروبي. حيث أحدث تحولا باراديغميا، تمثل في إزاحة مفهوم "الفقر"، وإحلال مفهوم "الإقصاء الاجتماعي" بديلا تحليليا له. بحيث أعيدت صياغة الظواهر التي كانت تفسر سابقا بوصفها تجليات للفقر، لتغدوا مقروءة باعتبارها بمثابة تمظهرات لسيرورات الإقصاء الاجتماعي (De Haan, 2001).

2.1-الإقصاء الاجتماعي: التحول الإبستيمولوجي من السياقية التاريخية إلى البناء المفهومي السوسيولوجي

ينطوي مفهوم الإقصاء الاجتماعي، على تعدد دلالي واستراتيجيات تعريفية متباينة باختلاف المقاربات البحثية للدارسين والباحثين. فمن الزاوية اللغوية، يشير معجم «Le Petit Robert» إلى الإقصاء بصفته تهميشا، وإبعادا، وحذفا؛ بينما يحدده من الناحية الاصطلاحية، بوصفه آلية إزاحة لمجموعة من الفاعلين نحو هامش المجتمع، وحرمانهم من المشاركة الكلية في نسقه، إما جراء الفقر، أو غياب الكفايات والمهارات الأساسية، أو بفعل الخضوع لآليات التمييز (Le petit Robert, 1982, p.725).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويعزي هذا الطرح المحركات الأساسية لسيرورات الإقصاء الاجتماعي، إلى جملة من المحددات السوسيو–اقتصادية بالخصوص، وفي مقدمتها معايشة وضعية الفقر، وتدني الرأسمال المادي، والمكانة الاجتماعية، فضلا عن خاصية عدم ملاءمة الكفايات المتوفرة للمتطلبات المجتمعية (وخصوصا على مستوى سوق الشغل)، أو الوقوع تحت طائلة سيرورة التمييز الفئوي، مما يحول دون الانخراط الفعال في شتى الأنشطة المجتمعية.

في المقابل، يذهب اتجاه آخر ضمن الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، نحو تعيين هاته الأخيرة باعتبارها حرمانا من الموارد والحقوق، مشتملة على كوكبة من العوامل المستبعدة والمنفرة للفاعلين، على المستويين الفردي والجماعي، عن ديناميات المشاركة، والاندماج، والتفاعل ضمن البوتقة المجتمعية الجامعة (سلاطنية وبن تركي، 2012).

ويلاحظ في هذا السياق، وجود نوع من محاولة الربط بين الإقصاء الاجتماعي من جهة، ومسألة حرمان الفرد من التمتع بحقوقه والوصول للموارد المتاحة ضمن بيئته الاجتماعية، ومنعه كذلك من مشاركة باقي أفراد جماعته الاجتماعية مختلف الأنشطة الدالة على التكامل الاجتماعي فيما بينهم على اختلاف مكانتهم من جهة أخرى. وهذا ما يمكننا من استخلاص فكرة الارتكاز على عنصري الحرمان والمشاركة، كمحددين رئيسيين يتم الاعتماد عليها من لدن الدارسين، بغية تسطير حدود مفهوم الإقصاء الاجتماعي، وتعيينه من الناحية السوسيولوجية.

ومن زاوية أخرى، نلفي كلا من **جون هيلز** و**زملاؤه**، وهم يعرفون مفهوم الإقصاء الاجتماعي، على أساس كونه ظاهرة متمايزة عن الفقر، ومتمايزة كذلك عن وضعية اللا–مساواة الاقتصادية. مع تأكيدهم أيضا على ضرورة الانتباه إلى تلك الرابطة القائمة بين الدخل والإقصاء الاجتماعي، لأنها رابطة غير مباشرة وغير بادية للعيان، وتنشأ عبر معايشة المصير المشترك من خلال المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام (هيلز، وآخرون، 2007، ص.11).

وهذا ما يكشف بدوره، عن الترابط الوثيق القائم بين الإقصاء الاجتماعي وحالة الحرمان التي تطال الأفراد أو الجماعات، من خلال عرقلة وحرمان وصولهم إلى مختلف الحقوق والموارد، وتقييد مشاركتهم الاجتماعية في شتى الأنشطة المشتركة والسائدة. يضاف إلى ذلك، الطابع البنيوي لوضعية الإقصاء

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الاجتماعي واشتراط استمراريتها الزمنية، على الرغم من أن التحديدات المفهومية المعروضة سابقا، تولي تركيزا أكبر للبعد الاقتصادي، عبر التركيز على متغيرات من قبيل: الدخل، والفقر، والموارد، لتأطير الملامح العامة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن السوسيولوجي **أنطوني غيدنز** (Anthony Giddens) قد كان سبّاقا إلى رصد شكلين رئيسيين لواقع ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة: يتمثل الشكل الأول حسبه، في الاستبعاد القسري للفئات القابعة في أدنى السلم الاجتماعي، والتي تُعزل عن التيار الرئيسي للفرص والموارد المتاحة ضمن النسيج المجتمعي؛ في حين يتمثل الشكل الثاني في الاستبعاد الإرادي/الطوعي، والذي أطلق عليه **غيدنز** "ثورة جماعات الصفوة"، حيث تنسحب النخب الثرية والمحظوظة بصفة اختيارية من مختلف النظم والمؤسسات العامة، ومن مجمل الأنشطة الاجتماعية المشتركة، لتعيش بمعزل عن بقية مكونات المجتمع (هيلز، وآخرون، 2007، ص.24).

فضلا عن ذلك، يرى **غيدنز** بأن الباحثين المعاصرين باتوا اليوم يفضلون استخدام مفهوم "الإقصاء الاجتماعي" بديلا عن مفهوم "الطبقة المسحوقة". ورغم كون معشر السوسيولوجيين هم الذين قاموا بوضع المعالم النظرية لهذا المفهوم، إلا أن الفاعلين السياسيين قد أضحوا الأكثر استخداما له لتشخيص أحد أسباب واقع اللا–مساواة البنيوية. إذ يحيل المفهوم على مختلف آليات إغلاق منافذ المشاركة الاجتماعية والانخراط الكامل، أمام قطاعات واسعة من الأفراد في الحياة الاجتماعية (غيدنز، 2005، ص.394).

ولهذا، فقد عمل **غيدنز** على تعيينه وتمييزه، من خلال الاعتماد على مفهومين رئيسيين: يتمثل المفهوم الأول في: «المهمشين»، ويقصد بهم مختلف أولئك الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة الاندماج ويقبعون في القاع الاجتماعي؛ بينما يتجلى المفهوم الثاني: فيما يسمى بـ «نخبة المجتمع»، أو من أطلق عليهم «جماعات الصفوة» أصحاب الاستبعاد الطوعي (هيلز، وآخرون، 2007، ص.13).

في حين، نلفي من السوسيولوجيين، من ينحو لتحديد معالم مفهوم الإقصاء الاجتماعي، من خلال تعيين نقيضه البنيوي؛ أي بنفي الاندماج والمشاركة الاجتماعية. وتتشكل ماهية هذا التحديد من خلال سمات تتمظهر أساسا في مسألة حرمان الفرد المقيم في مجتمع معين، من الانخراط في أنشطته الاجتماعية الاعتيادية رغما عن إرادته ورغبته، وذلك بفعل جملة من العوامل القسرية الخارجة عن نطاق سيطرته (Richardson & Le grand, 2002, p.3).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وهكذا، يغدو مفهوم الإقصاء الاجتماعي على المستوى الإبستيمولوجي، نقيضا لمفهوم المشاركة الاجتماعية، ونقيضا كذلك لعنصر الإرادة، في تقاطع تام مع التأصيل الذي قام به السوسيولوجي **ماكس فيبر**، حينما اعتبره كشكل من الانغلاق الاجتماعي. وتتحدد ماهيته البنيوية، في كونه سيرورة تفاعلية تنشأ من خلال قيام جماعة اجتماعية مهيمنة، بالاستحواذ على مختلف المصالح والمكاسب المتوفرة، بهدف تأمين مركز متميز لها ولأفرادها، عبر إخضاع وقمع الجماعات الاجتماعية الأخرى، وعزلها، ومحاولة تشويه هويتها ووجودها الرمزي كذلك هو الآخر (هيلز، وآخرون، 2007، ص.24).

تأسيسا على ما سبق، يتضح لنا بأن مفهوم الإقصاء الاجتماعي، يتجاوز حدود الحرمان المادي الصرف، ليغدو متمحورا حول أبعاد بنيوية وتفاعلية متعددة (اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية) تتشكل عبر سيرورات تفاعلية تمارسها قوى النفوذ والسلطة. ويتحدد هذا المفهوم، وفق ثلاث سمات أساسية: سمة الديناميكية التراكمية، بوصفه سيرورة تصاغ فيها خبرات الأفراد الحاضرة والمستقبلية بناء على تجاربهم الماضية؛ وسمة النسبية الزمانية والمكانية؛ فضلا عن كونه تعبيرا بنيويا مباشرا عن اختلال على مستوى توازنات علاقات القوة والسلطة داخل المجتمع (Wilikins, et Al, 2009, pp.1-68).

وفي السياق ذاته، بالإمكان ملاحظة ميل الأدبيات السوسيولوجية الأمريكية بصفة عامة، إلى توظيف مقولات مفهومية بديلة لتحديد الفئات المعنية بهذه الظاهرة، مثل: "الغيتو"، و"التهميش"، و"الطبقة الدنيا". ويعكس هذا التمايز الإبيستيمولوجي، اختلاف المقاربة الأنغلوساكسونية عن نظيرتها الفرنكوفونية؛ حيث تنزع هاته الأخيرة إلى مقاربة الإقصاء الاجتماعي باعتباره تصدعا يصيب منظومة الروابط الاجتماعية، وتمزقا يمس بمتانة نسيج التماسك الاجتماعي القائم ضمن النسيج المجتمعي بأكمله (فتحي وإيناس، 2015).

2-باراديغمات الإقصاء الاجتماعي: رؤى تفسيرية سوسيولوجية متقاطعة

ارتأينا الارتكاز ضمن متن هذا المحور المتعلق بالباراديغمات الساعية إلى بناء قراءة متكاملة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، بشكل أساسي على العمل الذي أنجزته **هيلاري سيلفر**، نظرا لوجاهته الأكاديمية؛ إذ تفكك الإقصاء الاجتماعي باعتباره سيرورة علائقية للحرمان من فرص المشاركة الاجتماعية، وقطع لمختلف الروابط الاجتماعية، فضلا عن إعاقة التضامن الاجتماعي. وتكشف عن أسسه القائمة إما على المحددات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الهوياتية والثقافية (كالعرق والإثنية والدين)، أو على المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمجالية (كالفقر والبطالة والإعاقة والسكن) (Silver, 2019).

ومن منطلق مقاربتنا لسيرورة الإقصاء الاجتماعي باعتباره بمثابة علاقة اجتماعية، فإن ذلك يجعل شكل الاستبعاد يتأرجح أمامنا من خلال أوجه متعددة: إذ يمكن أن يكون إما متعمدا أو مؤسسيا؛ وقد يكون أيضا إما إقصاء مباشرا وجها لوجه، أو إقصاء غير مباشر وغير شخصي. وبغض النظر عن طبيعة ذلك الاستبعاد الاجتماعي، فإنه يلعب دورا كبيرا وبارزا في التقييد القسري للجماعات وكذا للأفراد في سعيهم الحثيث، بهدف تحقيق وأداء مختلف أدوارهم الاجتماعية المنوطة بهم، حسب المعايير التي يتأطر وجودهم داخلها ضمن كل مجتمع من مجتمعات المعمورة. علما بأن سيرورات الاندماج الاجتماعي، لا تعالج بالضرورة واقع الإقصاء الاجتماعي ولا تضع حدا له، رغم أهمية كلا المفهومين في الخطابين السوسيولوجي والسياسي (Silver, 2019).

وعلى هذا الأساس، فقد ارتأينا الاعتماد بشكل رئيس على ثلاث (3) باراديغمات مركزية، بغية مساعدتنا على إماطة اللثام عن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي واستكناه جوهرها، وتتمثل تلك النماذج المعتمدة في: باراديغم التضامن؛ وباراديغم التخصص؛ وباراديغم الإحتكار. «ولكل من هذه النماذج الثلاثة سمات للاستبعاد تبعا لاختلاف السبب في حدوثه، مرتكزة على الاختلاف في: الفلسفة السياسية، "الجمهورياتية"، "الليبرالية" و"الديموقراطية الاجتماعية"» (أبو النصر، 2016، ص.49).

1.2-باراديغم التضامن «Solidarity»: تمزق الروابط الاجتماعية واختلال التماسك المجتمعي

يحاول هذا الباراديغم، تفسير ظاهرة الإقصاء الاجتماعي باعتبارها بمثابة تمزق يطال منظومة الروابط الاجتماعية والنسيج المجتمعي، وأيضا باعتبارها نوعا من فك الارتباط على مستوى العلاقات الاجتماعية سواء تلك التي تجمع بين الأفراد أو تلك التي تعضد المجتمع في كليته. ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع يقوم على ميثاق اجتماعي وأخلاقي وسياسي، يشكل أساس منظومات القيم والحقوق والواجبات السائدة ضمن كنفه (Estivill, 2003, pp.36-37).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

وتأسيسا على ذلك، فإن الدولة الجمهورية، التي تعرف نفسها على أساس كونها أمة، تعتبر هي الضامن الأساسي لذلك التماسك والتوافق الاجتماعيين. وفي سبيل تحقيق ذلك، تقوم بخلق مجموعة من المؤسسات وكذا نهج مجموعة من السياسات الهادفة لتحقيق تلك الغاية. وفي حالة لم يتحقق ذلك المطمح، فإن الدولة تعتبر هي الطرف الذي يتحمل مسؤولية ذلك بالدرجة الأولى، ولهذا فهي أول من يتعين عليه اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة من أجل استعادة ذلك التماسك والتوافق الاجتماعيين. وضمن جوهر هذا النموذج، نلفي حضورا وتموقعا لنظريات عدة من قبيل: نظرية **جاك روسو**، ونظرية **إميل دوركايم** حول التضامن الآلي والعضوي، وكذا مساهمات ثلة من المفكرين والسياسيين الفرنسيين بالخصوص (Estivill, 2003, pp.36-37).

وعلى غرار ظاهرة الانحراف المعياري (الأنوميا)، فإن الإقصاء الاجتماعي يهدد ويعزز في الآن ذاته من متانة خيوط التماسك الاجتماعي داخل المجتمع كما سبق تبيانه، ولهذا نلفي بأن مفهوم الإقصاء الاجتماعي، يقابله مفهوم "الاندماج الاجتماعي" «Intégration sociale» أو مفهوم "التكامل الاجتماعي". وذلك ما يتحقق عبر عملية "الإدماج" «Insertion». ويعني ذلك حسب المعنى الدوركايمي؛ عملية الإدماج ضمن نسق الثقافة السائدة، حيث تتكيف الثقافة السائدة مع ثقافة الأقلية، وكذلك العكس. ويحاول هذا الباراديغم التضامني، تركيز كل اهتمامه بشكل أكبر على ذلك الإقصاء المتأصل في سيرورة التضامن على مستوى الأمة، والأعراق، والإثنيات وغيرها من الروابط الثقافية، والتي ترسم الحدود ما بين مختلف الجماعات الاجتماعية الموجودة في كنف المجتمع (Silver, 1994).

بناء على ذلك، فإن باراديغم "التضامن" بصفة عامة، يعتبر ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بمثابة نتاج جانبي ضروري، تمخض عن اختلال قيم التماسك والانسجام الاجتماعي، معفيا الفئات المقصية من المسؤولية، ومحملا في الآن ذاته الدولة تبعات هذا الشرخ النسقي. ولتجاوز الاستبعاد، يوجب النموذج تحقيق الإدماج الاجتماعي للأفراد والجماعات، عبر إعادة بناء الروابط الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن التي بمقدورها معالجة التمزق الحاصل في النسيج المجتمعي.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي يمكن توجيهها لباراديغم "التضامن"، في النقاط التالية:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أ-الاختزال النسقي وتحييد الصراع الطبقي والمصالح:

يعاب على هذا الباراديغم، تبنيه لمنظور وظائفي ذي نفَس أخلاقي يرتكز على مفاهيم العقد الاجتماعي والضمير الجمعي الدوركايمي، حيث يُعرّف النظام الاجتماعي بوصفه توافقا معياريا يسمو فوق المصالح الفردية والطبقية.

وهذا الطرح لو تأملنا فيه لبرهة، سنجده يغفل البعد البنيوي للإقصاء الاجتماعي، إذ يتعامل معه بوصفه مجرد عطب أو شرخ طارئ قد أصاب شبكة الروابط الاجتماعية وميكانزمات التضامن داخل المجتمع. متجاهلا إمكانية كون الإقصاء، بمثابة نتاج بنيوي لعلاقات الهيمنة وتضارب المصالح ولآليات إعادة الإنتاج التي تمارسها شتى الفئات المهيمنة، وليس مجرد خلل عابر في منظومة القيم ونسيج التضامن الأخلاقي.

ب-التمركز حول الدولة ونفي الفاعلية الاجتماعية:

حيث يؤسس هذا الباراديغم التفسيري، لطرح يميل نحو تحميل الدولة الجمهورية ومؤسساتها على سبيل المثال، المسؤولية الحصرية عن شيوع ظاهرة الإقصاء، وعن رعايتها لبرامج الإدماج الاجتماعي والتكيف الثقافي. إذ يترتب على هذا التمركز المؤسسي (على الدولة بالخصوص)، نفي سمة الفاعلية عن الأفراد والجماعات على حد سواء، وتحويلهم إلى مجرد موضوعات سلبية لتلقي الرعاية الاجتماعية من طرف الدولة ومؤسساتها لاستعادة الانسجام الاجتماعي المبتغى.

ومن ثمة، فإن حصر حل الظاهرة ومعالجتها في مقولات إعادة الضبط والتماسك الاجتماعيين الناتجين عن التدخل المؤسساتي، يختزل الديناميات الاجتماعية المعقدة، ويغفل كذلك قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التأثير، والاستجابة، والقدرة على الفعل، وممارسة التغيير بعيدا عن وصاية الدولة ومؤسساتها.

ج-حدود الإدماج القسري وتجاهل الإقصاء الطوعي:

ينكشف المأزق الإبستيمولوجي لباراديغم التضامن، عند افتراضه الشمولي بأن الإقصاء هو بمثابة حالة قسرية "سلبية" (إن صح التعبير)، تُفرض دائما من الأعلى، وتتطلب حتما الإدماج الاجتماعي في نسق الثقافة السائدة. حيث يغفل هذا الافتراض، إمكانية وجود إقصاء طوعي أو استبعاد ذاتي، ينجم عن

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ممارسة الأفراد والجماعات لإرادتهم الحرة في الانفصال عن النسق الثقافي السائد ضمن المجتمع الكبير، فضلا عن مساهمتهم الذاتية في إعادة إنتاج وضعية الإقصاء وديمومتها.

وهذا ما يفيد وجود الكثير من الجماعات والأفراد، الذين يفضلون طواعية، العيش في ظل وضعية الإقصاء الاجتماعي، من منطلق اختيارهم إياها بمحض إرادتهم، وهو ما يمكن تسميته بالإقصاء الاجتماعي الطوعي والاختياري. وهو ما يضع فرضية الاندماج المعياري التلقائي أمام مأزق تفسيري حقيقي.

مما يبين بشكل جلي، بأن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي لا يمكن أن تحميل مسؤوليتها الشاملة ووزرها للمجتمع أو للدولة بشكل كلي، وذلك لأن الجماعات أو الأفراد الذين يرزحون تحت وطأتها، يمكن أن يساهموا في ديمومتها بشكل أو بآخر، من خلال خضوعهم لسلطان إرادتهم الخاصة التي تميل للاستبعاد الذاتي من كل يربطهم بالمجتمع الكبير كليا أو جزئيا.

2.2-النموذج الثاني: باراديغم التخصص «Spécialisation»: أي دور لآليات التبادل والحرية الفردية؟

تعود جذوره إلى سياق نشأة الدولة الليبرالية، وخصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت آنذاك نوعا من الاقتران ما بين الإقصاء والتمييز، الشيء الذي أثر بشدة على شتى أنماط السلوك بين الأفراد والجماعات، بل وأثر حتى على جملة العلاقات والتبادلات. وقد ساهم ذلك السياق الاجتماعي في إضعاف منظومة العلاقات الاجتماعية بين مختلف العاملين، كما أخل بتوازن مختلف التبادلات الطوعية لديهم، فضلا عن اصطدام حرية الأفراد مع المصالح الجمعية. حيث لعبت كل هاته المتغيرات، دورا في تعزيز وضعية التبادل الاجتماعي الذي ينبني على تفضيل مصلحة الفرد والتضحية بالمجموع، زيادة على تشجيعه للتنافس بين الفاعلين. ومن ثمة، فقد أدى ذلك إلى السقوط في مطب التشجيع على مزيد من سيرورات الإقصاء التي اتخذت في نهاية المطاف جملة من ملامح التمييز (أبو النصر، 2016، ص ص.50-51).

وينشأ الإقصاء الاجتماعي حسب هذا الباراديغم، من خلال تلك العلاقات القائمة بين الأفراد الذين يتميزون باختلافات وفروقات بينة، سواء من حيث القدرات أو المهارات أو الميولات ضمن سياق التبادلات التي تحدث بينهم داخل المجتمع، وداخل السوق أيضا. أكثر من ذلك، ما انفك هذا الإطار التفسيري يؤكد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أنه بالإمكان أن تؤدي تلك الخيارات الفردية التي يتخذها الأفراد إلى تعرضهم للإقصاء الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يغدوا هذا الأخير نتاجا لسوء الأداء الذي يمكن أن يطبع آليات عمل السوق، أو بفعل شيوع مختلف مظاهر التمييز بشتى أشكاله، وعدم احترام الحقوق وكذا العلاقات التعاقدية بين الأفراد والمؤسسات (Estivill, 2003).

وبالتالي، فإن تدخل الدولة يكون مستهدفا بالأساس، غاية إرساء مختلف الشروط التي تسمح للأفراد بتحمل مسؤولياتهم، مما يمكن من منع التمييز. ويرى هذا الباراديغم، بأن مسألة الإقصاء الاجتماعي هي جزئية في مظاهره، وذلك لكونه يمارس تأثيرا بشكل خاص على أفراد، وعلى وضعيات، وعلى مجالات، وعلى قطاعات، وعلى أنشطة محددة دونا عن غيرها. وعلى هذا الأساس، لن يكون من الصعب ملاحظة وتمييز تأثيرات أفكار جون لوك، وكذا مناصري التيار النفعي، ورواد الليبرالية على الأفكار العامة لهذا الباراديغم (Estivill, 2003).

ففي إطار النموذج الليبرالي التخصصي، يفسر الإقصاء الاجتماعي استنادا إلى الفردانية المنهجية، باعتباره بمثابة نتاج لديناميات التخصص (أو ما يصطلح عليها أيضا بالخصخصة)، ويفترض بأن الأفراد يختلفون مع بعضهم البعض، مما يؤدي بهم نحو التخصص في السوق وفي الخدمات الاجتماعية؛ بمعنى أنه بمثابة نتيجة للتمايز الاجتماعي، وكذا التقسيم الاقتصادي للعمل، ناهيك عن الفصل بين مجالات الحياة الاجتماعية. إذ يرى المجتمع كشبكة تبادل طوعي وتنافسي بين أفراد أحرار تربطهم علاقات تعاقدية، ومن ثمة، فعملية الإقصاء تحدث نتيجة حواجز وعوائق تعطل حركية التبادل والتنقل بين الطبقات والمجالات المجتمعية، أو بسبب الخلل في الفصل بين تلك المجالات كما يجب أن يكون، أو سوء تطبيق القواعد المنظمة لها، مما يكشف عن طبيعة الظاهرة المتعددة الأسباب والأبعاد.

بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة، إلى أن نفس الأفراد قد لا يكونون دائما مستبعدين في كل مجالات الحياة الاجتماعية. وبقدر ما تقوم الحدود التي تسطرها المجموعات بإعاقة حرية الفرد في المشاركة في نسق التبادلات الاجتماعية، فإن الإقصاء يغدو هنا شكلا من أشكال التمييز. غير أن المنافسة الجماعية في سوق الشغل، وحماية الدولة الليبرالية لحقوق الفرد، تمنع تكريس هذا النوع من الإقصاء في المجتمع (Silver, 1994).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ولعل السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من أفكار هذا النموذج التفسيري، تكمن في تحميله مسؤولية الإقصاء الاجتماعي للأفراد والجماعات المستبعدة، معتبرا إياه نتاجا لتفاوت القدرات، والاختيارات الفردية، واختلالات سوق العمل، والتمييز. ويرى أن أثره يظل جزئيا وفرديا لا يمس الكلية المجتمعية. وفي المقابل، يقتصر دور الدولة الليبرالية فقط على حماية حرية الأفراد، وتأمين شروط التنافس والتكافؤ لمنع التمييز، وكذا منع أو وضع حد لوضعية الاستبعاد التي نتجت عن وجوده.

إذن، فهذا النموذج، يناقض في تصوراته جملة الأفكار التي ينبني عليها نموذج "التضامن". وذلك على مستوى نهجه الفردي، وتجنبه الإشارة لدور ومسؤولية الدولة وسياساتها ونظمها ومؤسساتها فيما يخص انبثاق ظاهرة الإقصاء الاجتماعي. وما دمنا نقول بأن هذه الأخيرة هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، وتمس العديد من الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية، وعلى جل مستويات النسق المجتمعي والحياة الاجتماعية؛ فإن ذلك يستلزم الإيمان بفكرة كون الظاهرة ليست رهينة باختيارات فردية محضة، ولا بمجالات وقطاعات محدودة، بل بالعكس من ذلك، تتعلق بكل مكونات المجتمع من أفراد وجماعات ودولة (بصفتها الضامن الأساسي لتوازن السلطة والقوة داخل المجتمع). ومن شأن سياسات الدولة ومؤسساتها أن تلعب دورا لا يستهان به ضمن اتجاهين بارزين: إما في اتجاه زيادة استفحال ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وتوسيع حدودها من جهة أولى؛ أو تساهم في محاربتها من خلال نهج سياسات وتوجهات تعزز من المشاركة الاجتماعية لجميع مكونات المجتمع من جهة، فضلا عن تيسير وتعزيز قدراتهم على الولوج لمختلف الموارد المتاحة والخدمات التي تقوي من لحمة التضامن والمواطنة في المجتمع من جهة ثانية.

عموما، يمكن جرد أبرز الانتقادات التي يمكن استخلاصها من خلال تشريحنا لطروحات باراديغم "التخصص"، فيما يلي:

أ-النزعة الفردانية والاطمئنان المفرط تجاه آليات عمل السوق:

يمكن مؤاخذة هذا الباراديغم، على اختزاله السوسيولوجي لسيرورات ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في كونها مجرد تبعات لما يمكن تسميته بـ "الفردانية المنهجية"، وكذا الاختيارات الشخصية، والتفاوت الفردي في القدرات والمهارات والخيارات التنافسية. حيث أن تركيز هذا النموذج على التبادلات الطوعية وحرية الفرد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

داخل السوق، يجعله يغفل العمق البنيوي للإقصاء، ويتعاطى مع الظاهرة وكأنها مجرد سوء أداء جزئي للسوق، أو نتيجة لعدم التزام الأفراد بالعقود والمسؤوليات الذاتية المنوطة بهم.

ومن ثمة، فإن هذا الاختزال الفرداني يُغيب تماما تأثير مختلف القوى الأخرى، سواء المادية أو الرمزية، التي تجعل من ظاهرة الإقصاء بمثابة عملية إعاقة هيكلية وممأسسة وممنهجة، وليست مجرد نتاج لحسابات نفعية فردية، أو حصيلة خالصة للتخصص والتقسيم الاقتصادي للعمل.

ب-تفكيك الشمولية واختزال سيرورات الإقصاء في الجوانب الجزئية:

يلاحظ كذلك بأن طروحات هذا النموذج، ما فتئت تتعاطى مع ظاهرة الإقصاء الاجتماعي كواقعة جزئية، تتوزع على قطاعات وفئات ومجالات اجتماعية منفصلة ومحدودة، دون أن تمس المجموع الكلي للنسق المجتمعي.

ومن ثمة، فإن هذا الفصل الحاد بين مجالات الحياة الاجتماعية، والافتراض بأن الأفراد قد يتعرضون للإقصاء في مجال وقطاع دون آخر، يتجاهل الطبيعة المركبة والمتشابكة لسيرورات الإقصاء. فالاستبعاد مثلا من سوق العمل أو في مجال اقتصادي محدد، لا يتوقف عند حدوده القطاعية فقط، بل يتجاوزه ليمتد بتأثيرات تراكمية ممتدة، تخل باللحمة الاجتماعية برمتها.

وعليه، فإن هذا التصور المنعزل والتجزيئي للظاهرة، يمنع فهم سيرورات الإقصاء بوصفه دينامية مجتمعية شاملة، قادرة على الامتداد ضمن شتى مجالات الحياة الاجتماعية، ناهيك عن التأثير على مستوى تماسك النسيج المجتمعي ككل.

ج-تغييب المسؤولية البنيوية للدولة وتأثيرات سياساتها العمومية:

يتبدى لنا بأن هذا الباراديغم، يُسقط من تحليله الدور البنيوي والمسؤولية المباشرة للدولة ومؤسساتها وكذا سياساتها، في إنتاج الإقصاء أو استفحاله. إذ يحصر تدخلها الليبرالي فقط، في تهيئة الشروط الضامنة للحرية ولتحمل الأفراد لمسؤولياتهم.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومن ثمة، فإن النظر إلى الدولة كراعية مؤسسية محايدة للعقود وآليات التنافس الحر، والامتناع عن مساءلة التشريعات والأنظمة القائمة، يمكن أن يحول دون إدراك كيف يمكن لسياسات الدولة نفسها أن تكون مصدرا رئيسا لإعادة إنتاج الفوارق والتهميش والحرمان.

وبالمقارنة مع "نموذج التضامن"، قد يصح لنا القول بأن هذا الباراديغم يظل قاصرا عن استيعاب الفكرة القائلة بأن مواجهة ظاهرة الإقصاء، تتطلب أدوارا هيكلية للدولة في مسائل عدة، من قبيل: إعادة توزيع الموارد، وتوفير الخدمات العامة، وتجسير الفجوات التي تعيق المواطنة الفاعلة والمشاركة الاجتماعية الشاملة.

3.2-باراديغم الاحتكار «Monopole»: ميكانيزمات الانغلاق الاجتماعي وديناميات السيطرة والطبقية

لطالما دأب معشر الباحثين على النظر إلى هذا الباراديغم، على أساس أن له ارتباطا وثيقا بمفهوم المجتمع؛ بمعنى أنه يرتبط ويتأسس على مفهوم المجتمع، باعتبار هذا الأخير عبارة عن بنية هرمية تتنافس فيها مختلف المجموعات والطبقات الاجتماعية على السيطرة على مختلف الموارد وتملكها واحتكارها. حيث أنه وبغية اكتساب المزيد من القوة والسلطة من طرف فئات وجماعات اجتماعية معينة، يتم وضع الحواجز وتقييد إمكانية الوصول إليها أمام جموع الآخرين، بالتوازي مع الاستمرار في توزيع السلع والخدمات والموارد فقط على الأعضاء المنضوين تحت لواء تلك الجماعات المهيمنة داخل المجتمع، والتي تسمى عادة بـ "جماعات الاحتكار" (Estivill, 2003, p. 37).

وحسب منظور رواد هذا الباراديغم، فإن الإقصاء الاجتماعي بشتى مظاهره وتجلياته، نلفي جذوره ضاربة وموغلة من خلال خاصية اللا-تكافئ التي تسري في عضد المجتمع. حيث تضع الجماعات والأفراد المهيمنين داخل المجتمع (أي جماعات الاحتكار أو الجماعات المهيمنة) مجموعة من القواعد التي تحكم أنماط السلوك والاستفادة داخله، مما يساعد على ضمان استمرار سطوتهم وهيمنتهم داخل المجتمع. وهنا يتم فتح المجال أمام الدولة، باعتبارها التجسيد السياسي لتوازن السلطات والقوة، لكي تقوم بدور التعويض لتلك الأطراف المتضررة من واقع الاحتكار والهيمنة المفروض، من خلال توفير الحماية الاجتماعية لها، وكذا عبر إنشاء وضمان مزيد من الخدمات، ناهيك عن العمل على صيانة احترام الحقوق الفردية والجماعية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

على حد سواء. علما أن السوسيولوجي الألماني **ماكس فيبر**، يعد واحدا من أبرز المفكرين الذين بصموا بشدة على أفكار هذا النموذج التفسيري (Estivill, 2003, p. 37).

من هذا المنطلق، يتبدى لنا بأن الإقصاء الاجتماعي من خلال منظور باراديغم "الاحتكار"، يتحدد كنتاج لنشوء جماعات احتكارية ضمن المجتمع. وبالاعتماد على أعمال **ماكس فيبر**، وبدرجة أقل على أعمال **كارل ماركس**، فإن هذا النموذج التفسيري، ما فتئ ينظر إلى النظام الاجتماعي على أساس كونه نظاما قسريا ومفروضا من خلال مجموعة من علاقات السلطة الهرمية. وبناء على ذلك، فإن سيرورات الاستبعاد تنبثق للوجود من خلال ذلك التفاعل القائم بين الطبقة، والمركز، والسلطة السياسية، ويخدم مصالح المهيمنين. ولا يتحقق الانغلاق الاجتماعي فقط عندما تنشئ المؤسسات والنظم الثقافية حدودا تبقي الآخرين خارج حدودهم ضدا عن إرادتهم فحسب، بل أيضا حينما يستخدم لإدامة وضعية وواقع اللا–مساواة (Silver, 1994).

وبالتالي، تتمتع الأطراف التي تتموقع داخل تلك الكيانات الاجتماعية المعنية، بالقدرة على احتكار الموارد الشحيحة ومصادر التميز والترقي الاجتماعيين. خصوصا وأن الاحتكار، يخلق رابطة ذات مصلحة مشتركة بين المحتكرين غير المتكافئين، ويضع المستبعدين والمقصيين في آن واحد خارج النسق، ويغدون في نهاية المطاف أطرافا مهيمنا عليها داخل المجتمع (Silver, 1994).

على هذا الأساس، نتوصل إلى أن باراديغم "الاحتكار"، يتناول مفهوم الإقصاء الاجتماعي بصفته واحدا من أعراض الاحتكار الذي تمارسه الجماعات الاحتكارية داخل المجتمع، مما يولد أشكالا متعددة من اللا–مساواة والاستغلال الشديد. حيث تقوم تلك الجماعات، ذات القوة والنفوذ، باستخدام ما يمكن تسميته بـ "آليات الانغلاق الاجتماعي"، من أجل تقييد وصول الآخرين إلى مختلف الموارد ذات القيمة، وجعلها متاحة فقط لمن ينضوون تحت يافطتها دونا عن غيرها. مع ما يتطلبه ذلك، من وضع للعديد من الحواجز والعراقيل أمام بقية الأفراد والجماعات داخل المجتمع، قصد إدامة وضعية الاحتكار تلك، والتي تديم معها أيضا وضعية الاستغلال والاستبعاد.

ورغم القيمة العلمية والقوة التفسيرية لباراديغم "الاحتكار"، غير أنه يتسم مع ذلك بجملة من الحدود، التي يمكن لنا إجمالها في النقاط التالية:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أ-حتمية الاستبعاد الواعي والتركيز المفرط على علاقات القوة والصراع:

حيث يمكن أن نعاتب هذا الباراديغم، بخصوص نزوعه الواضح نحو ممارسة نوع من الاختزال البنيوي لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، إذ يحصرها في كونها مجرد عرض ناتج بشكل حتمي عن اشتغال آليات الهيمنة، والتنافس، والانغلاق الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات الاحتكارية داخل كل مجتمع من المجتمعات.

كما أن التركيز الحصري على بنية التراتبية الهرمية والتنافس حول الموارد (الشحيحة بالخصوص)، يغفل الأبعاد الديناميكية والمؤسساتية الأخرى التي قد تنتج وضعية الإقصاء، بمعزل حتى عن إرادة الجماعات المهيمنة التي أبرزناها في لحظة سالفة من سيرورتنا التحليلية.

فمن خلال اعتبار النظام الاجتماعي، بمثابة نظام قسري ومفروض على كل أفراد وأطياف المجتمع، يقع هذا النموذج في مطب عدم مراعاة الأسباب البنيوية الحديثة، والتغيرات الثقافية، وكذا التحولات التكنولوجية والاقتصادية المفهومة خارج منطق النية الاحتكارية للطبقات المهيمنة، والتي قد تقصي وتستبعد الأفراد حتى من دون وجود أية ممارسة واعية أو احتكارية قصدية من طبقة بعينها في الأصل. وبذلك، يسقط هذا التفسير في تبسيط مظاهر الاستبعاد المتعددة الأبعاد، وتحويلها إلى مجرد صنيعة واعية لجماعات احتكارية محددة.

ب-نفي الفاعلية الاجتماعية:

ترتكز طروحات هذا النموذج، إلى حد كبير، على رؤية حتمية تُشيّء الأفراد والجماعات المستبعدة، حيث يصورهم كضحايا "سلبيين" واقعين تحت خطأ السطوة والهيمنة، وموضوعين كذلك بشكل قسري وكلي خارج النسق دون أدنى اعتبار لفاعليتهم الاجتماعية ولقدراتهم ولإرادتهم الحرة.

فباعتبار وضعية الإقصاء، كنتيجة حتمية لاستراتيجيات الانغلاق الاجتماعي وقواعد السلوك التي تضعها الفئات المهيمنة، يُهمش الباراديغم المذكور، إلى حد كبير، قدرة المقصيين على المقاومة، أو التكيف، أو خلق أشكال بديلة من التضامن والشبكات الاجتماعية للالتفاف على العوائق التي يصادفونها أمامهم ضمن وجودهم الاجتماعي.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مما يعني بأن هذا النموذج، ينطوي (نوعا ما) على مصادرة نظرية تسلب من الفاعلين الاجتماعيين المستبعدين قدرتهم على الفعل والتغيير، من خلال إظهارهم بمظهر الكائنات المنفعلة القابعة كليا خارج النسق، والمستسلمة لقيود الانغلاق الاجتماعي. وهذا ما من شأنه العمل على طمس التكتيكات اليومية، ومختلف أشكال التضامن الهامشي، واستراتيجيات المقاومة والالتفاف التي يبتكرها الفاعلون الاجتماعيون لإعادة إنتاج شروط وجودهم، وتحدي عراقيل الاحتكار. بل أكثر من ذلك، فهو يحول المقصيين من ذوات فاعلة، إلى مجرد "موضوعات" قابلة للاستغلال، والهيمنة عليها.

ج–التناقض البنيوي في تصور دور الدولة بين "أداة للهيمنة" و"وسيط للرعاية والتعويض":

من خلال التأمل في التصورات التي يقوم عليها هذا الباراديغم، يتبدى لنا وجود نوع من التوتر النظري (إن صح التعبير) على مستوى تحديد طبيعة الدولة ووظيفتها. فبينما يؤسس هذا النموذج لفكرة كون النظام الاجتماعي كاملا (والذي تقوده الدولة بتشريعاتها ومؤسساتها وأجهزتها) يسير وفق علاقات سلطة قسرية، تديم واقع اللا–مساواة لصالح المستفيدين منه؛ نلفيه يمنح في الوقت ذاته للدولة دورا حمائيا ورعائيا (الحماية والرعاية) تجاه المقصيين أفرادا وجماعات، وذلك باعتبارها تجسيدا سياسيا لتوازن السلطات، وكطرف يتدخل لتعويض المتضررين، وصيانة حقوقهم.

وهذا الطرح، يثير إشكالا عويصا ومفارقا يفرض نفسه بقوة، مفاده: كيف للدولة ككيان ناتج عن نسق قائم على الهيمنة ومحكوم بتوازن قوى الجماعات الاحتكارية والمهيمنة، أن تكتسب حيادا إيديولوجيا ووظيفيا يتيح لها حماية الفئات المقصية من استغلال الجماعات ذاتها التي تشكل عصب السلطة والسيادة والقيادة؟ وكيف يستقيم نظريا، تموقع الدولة كفاعل محايد يتدخل لضبط شطط جماعات الاحتكار ذات القوة والنفوذ الاقتصادي والسياسي، بينما هي نفسها نتاج لنسق اجتماعي وصراعي تهيمن عليه تلك الجماعات وتحدد قواعد لعبته؟

فالدولة التي يُفترض فيها أن تكون تجسيدا سياسيا لنسق طبقي محكوم بعلاقات قوة هرمية، يسند إليها في الوقت ذاته، دور حمائي وتعويضي يحقق توازن السلطات ويصون حقوق المتضررين والمهمشين والمستبعدين، وهذا ما يميط اللثام عن مفارقة إبستيمولوجية تفرض نفسها في هذا السياق.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3-باراديغمات الإقصاء الاجتماعي: الأصول النظرية ومحاور التمايز والتقاطع

1.3-المرجعيات النظرية للإقصاء الاجتماعي: مقاربة تفكيكية موجزة لباراديغمات "التضامن" و"التخصص" و"الاحتكار"

كما أسلفنا الذكر في لحظة تحليلية سابقة من هاته الورقة البحثية، فالمرجعية النظرية لباراديغم "**التضامن**"، تتأسس على الرؤية "الدوركايمية" و"الروسوية" التي تنظر للمجتمع ككلانية أخلاقية ومعيارية، قائمة على الميثاق الاجتماعي والضمير الجمعي. وفي خضمها، تم اعتبار ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بمثابة تمزق على مستوى الروابط الاجتماعية القائمة، وكاختلال حاصل على مستوى روابط التضامن والانسجام المجتمعي التي تضمن تعاضد المجتمع وتماسكه ومتانته.

في المقابل، ينطلق باراديغم "**التخصص**" من خلفية ليبرالية (التيار النفعي بالخصوص)، تتبنى منهجية فردانية، ترجع بموجبها الظاهرة الإقصائية إلى التمايز الاجتماعي والتقسيم الاقتصادي للعمل، وكذا التعثر الحاصل على مستوى شبكات التبادل الطوعي والاجتماعي وحرية السوق. مما يجعل وضعية الإقصاء الاجتماعي، تنبثق حسبه، كنتاج جزئي يتحدد بالاختيارات المهنية، والأداء الفردي، والتمييز على مستوى المهارات والقدرات والأنشطة الممارسة.

أما باراديغم "**الاحتكار**"، والمترسخ في "التراث الفيبري والماركسي"، فيتناول الظاهرة ضمن سياق بنية هرمية قسرية قائمة على علاقات السلطة والتملك والنفوذ. إذ أن وضعية الإقصاء، تنشأ داخل المجتمع أساسا عبر تفعيل ميكانيزمات الانغلاق الاجتماعي الذي تمارسه ثلة من الجماعات المهيمنة داخل المجتمع، لتقييد الوصول إلى الموارد الشحيحة، وضمان مصالحها الخاصة، في مقابل تكريس واقع اللا-مساواة والاستغلال والتهميش للفئات والجماعات والطوائف الأخرى.

2.3-تفكيك ميكانيزمات التباين: تمفصلات المسؤولية وأبعاد التأثير بين الفرداني والنسقي

أما بالنسبة لنقاط التمايز القائمة بين الباراديغمات التفسيرية الثلاثة، فيمكن إجمالها عموما في مجموعة من المحددات الرئيسة التي تتجلى بالأساس في: طبيعة النظام الاجتماعي، ومستوى تأثير الظاهرة، وتوزيع المسؤولية وموقع الدولة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فبينما يرى باراديغم "**التضامن**"، بأن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي تمس نسيج التماسك المجتمعي الكلي، والتي تتحمل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، المسؤولية التامة عن معالجتها والحد من نواتجها، من خلال نهج سياسات الإدماج الاجتماعي الهادفة للرفع من مستوى التماسك المجتمعي إلى أعلى مستوى ممكن؛ يذهب باراديغم "**التخصص**"، إلى النظر إلى ظاهرة الإقصاء بطريقة تجزيئية، واعتبارها مقتصرة فقط على مجالات وقطاعات وأفراد محددين، مُحمّلا معشر الأفراد المستبعدين، وكذا الجماعات المقصية تبعات وضعهم المعاش. أكثر من ذلك، نلفيه محددا لدور الدولة الليبرالية بحصره فقط ضمن نطاق تهيئة شروط المسؤولية الفردية، ومنع التمييز، دون التعدي على حرية التبادل.

ومن زاوية مغايرة تماما، يركز باراديغم "**الاحتكار**"، على الصراع الطبقي والفئوي حول الموارد ومصادر القوة والنفوذ، مؤكدا بأن سيرورات الإقصاء الاجتماعي، ليست مجرد اختلالات وظيفية أو نتيجة خيارات فردية فقط كما رأينا مع النموذجين السابقين، بل هي استراتيجية تعمد إليها الجماعات الاحتكارية ذات السلطة والجاه والنفوذ والقوة، قصد تقويض فرص الأطراف الأخرى المستبعدة، مع إناطة دور تعويضي وحمائي للدولة، بغرض التخفيف من حدة واقع اللا–مساواة المعاش.

3.3–المشترك السوسيولوجي: الأبعاد البنيوية والمؤسساتية في تجاوز الإقصاء ورهان إدماج المستبعدين

على الرغم من جملة التباينات التي تطرقنا إليها للتو، تبرز المقارنة بين النماذج التفسيرية الثلاث، مجموعة من التقاطعات الجوهرية فيما بينها: إذ تتقاطع تلك الباراديغمات في إقرارها بأن الإقصاء الاجتماعي هو بمثابة سلب لحقوق المواطنة والارتباط والانتماء للمجتمع، ويمكن عدها أيضا بمثابة تعبير عن اختلال حاصل في سيرورة التفاعل بين الفرد وبقية الأنساق المجتمعية.

كما تلتقي جميعها أيضا، عند نقطة الاعتراف بدور المؤسسات والنظم (سواء كضامنة للتضامن والتماسك الاجتماعيين، أو كمنظمة لقواعد التبادل والسوق والعمل، أو كأداة للهيمنة والانغلاق الثقافي والاجتماعي) في تشكيل ملامح الظاهرة وتوسيع تمددها وتأثيرها داخل المجتمع.

دون إغفال التطرق لمسألة تأكيد هاته الأطر التفسيرية المدروسة، على ضرورة وأهمية وجود بنية مؤسساتية وسياسات عمومية (تتراوح أدوارها ووظائفها بين إعادة تقوية وإغناء الرابط الاجتماعي، وحماية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

العقود والالتزامات والحرية الفردية، وكذا توفير الحماية الاجتماعية والخدمات التعويضية)، وذلك بغية الحد من تداعيات الاستبعاد، وإعادة إدماج المستبعدين ضمن النسق المجتمعي الكلي، بشكل يضمن مشاركتهم الاجتماعية التامة ضمن كنفه.

خاتمة:

خاتمة القول، فالإقصاء الاجتماعي يشكل مقولة إبستيمولوجية مركبة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز التفسير المادي للفقر لتغدو سيرورة علائقية ديناميكية تعيق المشاركة المجتمعية للأفراد والجماعات. وقد كشف التفكيك الإبستيمولوجي للباراديغمات المعتمدة عن ملامح الظاهرة من زوايا ومستويات متعددة: فباراديغم "التضامن"، يفسر الإقصاء بوصفه تمزقا في ميثاق الروابط الاجتماعية والضمير الجمعي، وكاختلال وظيفي يمس النسق المجتمعي برمته، وهو طرح يواجه بمأزق اختزال الصراع الطبقي وتغييب الفاعلية الاجتماعية للمستبعدين. بينما ينطلق باراديغم "التخصص" من الفردانية المنهجية، ليرجع الظاهرة إلى اختلالات جزئية طارئة على مستوى شبكات التبادل الطوعي، وديناميات سوق العمل، وتفاوت القدرات والخيارات الفردية أو التمييز، وهو ما يوقعه في محظور تفكيك شمولية الظاهرة وإغفال المساءلة البنيوية للسياسات العمومية للدولة. فيما يعزوها باراديغم "الاحتكار"، لآليات الهيمنة والانغلاق الاجتماعي، مع تهميش قدرة الفاعلين الاجتماعيين على المقاومة والالتفاف. ومن ثمة، فقد توصلت الورقة إلى أن كشف ماهية الظاهرة وفهمها سوسيولوجيا، يقتضي تجاوز الارتكان لنموذج أحادي، لصالح مقاربة تركيبية تتكامل فيها الرؤية العضوية للتضامن، مع التحليل القطاعي للتخصص، والتشخيص الصراعي للاحتكار، بما يضمن استيعاب تعقيدات الظاهرة وتفاعلاتها البنيوية، فضلا عن فهم التقاطعات المعقدة بين بنى السلطة، وميكانيزمات عمل السوق، وديناميات الفاعلين الاجتماعيين داخل النسق المجتمعي.

المراجع:

-أبو النصر. محمد زكي. (2016). العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء. مصر: دار الفيروز.

-سلاطنية. بلقاسم؛ وبن تركي. أسماء. (2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي الفقر والبطالة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. بسكرة (الجزائر). العدد 24. (مارس، 2012). ص ص: 11-26.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-غيدنز. أنطوني. (2005). علم الاجتماع. (ترجمة وتقديم فايز الصياغ). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

-فتحي. غزال؛ ويناس. محمد. (2015). الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري. حوليات آداب عين شمس. المجلد 43. العدد 2. (أبريل/يونيو، 2015). ص ص: 13-44.

-هيلز. جون؛ ولوغران. جوليان؛ وبياشو. دافيد. (2007). الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم. (ترجمة محمد الجوهري). عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

-De Haan. Arjan. (2001). Social Exclusion: Enriching the understanding of depriation. Paper was pepared for the world development report forum on «Inclusion, Justice, and Poverty reduction», pp: 23-24.

-Estivil. Jordi. (2003). Concepts and strategies for combating social exclusion: An overview. Geneva: International Labour Organization.

-Le Petit Robert. (1982). Dictionnaire. Paris: Nouvelle édition.

-Richardson. Liz; & Le grand. Julian. (2002). Outsider and insider Expertise the Response of Residents of Deprived neighbourhoods an Academic Definition of social exclusion. London: Center for Analysis of social exclusion.

-Silver. Hilary (2019, 08, 01). Social Exclusion. Récupéré sur researchgate.net: http://www.researchgate.net/publication/332426012

-Silver. Hilary. (1994). Social exclusion and social solidarity: three Paradigms. International Labour Review, Vol 133, (1994/5-6), pp: 531-578.

-Wilikins. Roger; Scutella. Rosanna; & Weiping. Kostenkce. (2009). Estimates of Peverty and social exclusion in Australia: A MultiDimensional Approach. Melbourne: Melbourne Institute of Applied Economic and social Research. University of Melbourne.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

رقمنة التعليم بين القطيعة الجذرية والتحول التدريجي من منظور وصفي تحليلي

The digitization of education between radical rupture and gradual transformation a descriptive analytical perspective

ELARABI BOUALOU د. العربي بوعلو

باحث في سوسيولوجيا التربية

كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

boualouelarabi@gmail.com

ملخص

لم تُحدث الرقمنة تحولا خطيا في الممارسات التعليمية، وإنما تطورت تدريجيا على مدى عقود دون قطيعة جذرية مع الماضي. وقد تبلورت الرقمنة من خلال الأنشطة الاجتماعية، وأسفرت عن آثار جانبية غير متوقعة بنفس أهمية النتائج المتوقعة. حيث أصبح إنتاج المعرفة حول الكائنات الرقمية عملية موزعة بين البشر والوسائط ويتم التنسيق بين الكائنات الرقمية وأنماط المعرفة المرتبطة بها من خلال ظروف أوسع تاريخية، سياسية واقتصادية، وترتيبات مؤسسية وتنظيمية مما يستدعي اهتماما نقديا وعلميا خاصا. في هذا المقال، ومن خلال منظور وصفي تحليلي، سعينا إلى تتبع حيثيات وشروط الرقمنة التي أفضت إلى اعتمادها كمدخل للتغيير في الممارسات التربوية. وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها إلى أن اعتماد البيانات يعتبر السمة المميزة للتحول الرقمي المعاصر في ميدان التعليم؛ إذ يُؤدي تحويل جميع أنواع الأشياء والممارسات إلى أرقام، ورقمنة السلوكيات والأفعال، إلى تحويلها إلى معلومات رقمية عبر شبكات كثيفة من الوسائط الرقمية والبنى التحتية للبيانات المُخصصة لإنتاج المعرفة وصعود الذكاء الاصطناعي في القرن الواحد والعشرين في جميع مجالات الأنشطة التربوية مما يطرح إشكالات أخلاقية وسياسية .

الكلمات المفاتيح: الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، خلق القيمة، الأتمتة، التعليم والتعلم

Abstract

Digitalization has not brought a linear transformation in educational practices, but rather has evolved gradually without a radical break from the past. It has taken shape through social activities and produced unforeseen side effects as significant as the anticipated outcomes. The production of knowledge has become a distributed process between humans and media, and the

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

coordination between digital objects and their associated knowledge patterns is shaped by broader historical, political, and economic circumstances, as well as institutional and organizational arrangements, thus demanding critical and scholarly attention. In this article, from a descriptive-analytical perspective, we have sought to trace the circumstances and conditions of digitalization that have led to its adoption as an entry point for change in educational practices. Findings indicate that data reliance is the defining characteristic of contemporary digital transformation in education. The digitization of things, practices, behaviors and actions, transforms them into digital information through dense networks of digital media and data infrastructures dedicated to knowledge production. The rise of artificial intelligence across all areas of educational activity raises ethical and political questions.

Keywords : digitalization, artificial intelligence, value creation, automation, education and learning

مقدمة

على الرغم من أن العديد من القطاعات والأنشطة اليومية لازالت تشهد عمليات رقمنة واسعة النطاق، إلا أن الآثار الناتجة عن تبني التقنيات الرقمية في الممارسات الاجتماعية لا تنبع من حتمية تكنولوجية (Monteiro, 2022, p. 17). فقد أرست عمليات رقمنة التعليم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين مفاهيم جديدة تستدعي اهتماما نقديا وعلميا خاصا (بوعلو، 2025، صفحة 159). حيث أصبحت البيانات الرقمية موضوعات معرفية تحل محل الأشياء المادية والعمليات الاجتماعية التي تمثلها، وتُدار بواسطة خوارزميات تُشكل بدورها التفسيرات والتقييمات وعمليات صنع القرار (Monteiro, 2022, p. 15). ونتيجة لذلك، أصبح إنتاج المعرفة حول الكائنات الرقمية عملية موزعة بين البشر والوسائط اعتمادا على أنظمة مترابطة واسعة النطاق من المنصات والبنى التحتية التقنية وآليات معرفية معقدة.

لذلك تمثل رقمنة قطاع التربية والتعليم قطيعة حاسمة مع الماضي، وتطورا تاريخيا يتميز بإرساء آليات معرفية جديدة تُولّد فيها الخوارزميات والأتمتة والذكاء الاصطناعي معارف جديدة من كميات هائلة من البيانات. إذ تؤدي رقمنة السلوكيات والأفعال إلى تحويلها إلى معلومات رقمية عبر شبكات كثيفة من الوسائط والبنى التحتية للبيانات (Gray, J., Gerlitz, C. & Bounegru, L., 2018). حيث تُعدّ هذه العملية جوهر الاهتمام المتزايد بالخوارزميات والأتمتة والذكاء الاصطناعي، وهي مرتبطة بديناميكيات اجتماعية وسياسية واقتصادية أوسع نطاقا (Bigo, D., Isin, E.& Ruppert, E., 2019).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1-الرقمنة وتحويل البيانات إلى معلومات، الخوارزميات، الذكاء الاصطناعي

1-1-الخوارزميات

أشكال محددة من برامج الحاسوب مصممة لمعالجة البيانات، تحديد الاتجاهات، واستنتاج النتائج (Rieder, 2020). يتم تصميمها مع درجات متفاوتة من التدخل البشري (Mackenzie, 2017).

1-2-الذكاء الاصطناعي

تُعدّ أشكال التعلّم الآلي عنصرا أساسيا في بروز الذكاء الاصطناعي (اريكسون، 2006، صفحة 190)، وذلك من خلال تقاطع علوم الحاسوب، العلوم المعرفية، وعلم التحكم الآلي. ومع ظهور قدرات حاسوبية جديدة وإمكانية الوصول الهائل إلى "البيانات الضخمة" أصبح مصطلح "الذكاء الاصطناعي" يشير الآن إلى عمليات معالجة البيانات(Alpaydin, 2017) مما أثار كثيرا من المبالغة والقلق (Whittaker, 2021, pp. 50–55).

تنبع الأهمية المجتمعية المتزايدة لرقمنة البيانات والخوارزميات والذكاء الاصطناعي والأتمتة من القوة الاقتصادية المتزايدة والموارد المادية لقطاع التكنولوجيا (رفيق، 2018). حيث تهيمن "شركات التكنولوجيا الكبرى" التي تُركز قوة تقنية ومالية هائلة على مستوى العالم (Kak, A. & Myers West, S., 2023). تُقدم خدماتها الرقمية الخاصة، مثل محركات البحث وأنظمة التشغيل وخدمات التواصل الاجتماعي وبوابات التسوق الإلكتروني (Plantin, J.-C., Lagoze, C., Edwards, P. N. & Sandvig, C., 2018, pp. 293–310). وبنية تحتية وخدمات خلفية، تشمل مراكز البيانات والحوسبة السحابية وحلول التحليلات والذكاء الاصطناعي الجاهزة للاستخدام (Narayan, 2022, pp. 911–929). فهي تُمكّن من تبادل البيانات والوظائف بين أنظمة البرمجيات، وتُحدد نظم تشغيل وتبادل البيانات لمختلف المنصات (van der Vlist, F. N., Helmond, A., Burkhardt, M. & Seitz, T., 2022). ولذلك أصبحت الشركات الرقمية العملاقة لا غنى عنها من أجل توفير بنى تحتية مترابطة وقابلة للتشغيل البيني ومتكاملة للغاية (Rieder, 2022). فالبيانات الرقمية تضمن إيرادات طويلة الأجل وزيادة في الحصة السوقية (Birch, K. & Bronson, K., 2022, pp. 1–14).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2-الحوكمة الرقمية

أصبح تصميم الآليات الخوارزمية تخصصا ذا أهمية بالغة في الهندسة الاقتصادية لتشكيل الحياة الاجتماعية (Viljoen, S., Goldenfein, J. & McGuigan, L., 2021). وبذلك، تمارس صناعة التكنولوجيا نفوذا تقنيا واقتصاديا من خلال تراكم البيانات الرقمية، وتمارس نفوذا اجتماعيا وسياسيا عبر توفير المنصات الرقمية التي تدعم الحياة اليومية (Srnicek, 2017). فمنذ الثورة الصناعية، دأبت الدول على استخدام الأرقام والإحصاءات والتقنيات الرياضية لفهم سكانها وأراضيها وإدارتها (Ambrose, 2015, pp. 201–277). واليوم، تُفعّل الحكومات أيضا أنظمة لجمع ومعالجة كميات هائلة من البيانات الرقمية حول سكانها ومواطنيها، غالبا لأغراض التنبؤ وأتمتة العمليات الحكومية الرئيسية (Calo, R. & Citron, D. K., 2021, pp. 797–845). لإنجاز هذه المهام، تضطر الوكالات الحكومية إلى إسناد هذه المسؤولية إلى شركات التكنولوجيا (Williamson, B., Gulson, G., Perrotta, C. & Witzenberger, K., 2022, pp. 231–256)، التي تم ارس "الحوكمة الرقمية" نيابة عنها وتعمل كهيئات شبه حكومية ضمن الخدمات العامة الرقمية (Fourcade, M.& Gordon, J., 2020, pp. 78–108). وتدمج الشراكات الجديدة بين القطاعين العام والخاص، بين الدول والشركات، آليات الإنتاج والعمل المؤسسي في العمليات الحكومية اليومية، مما يؤثر على قطاعات حساسة (Johns, 2021, pp. 411–419).

أفضت هذه التطورات إلى تحولات عميقة في إدارة وحوكمة القطاعات والأنظمة والدول خلال العقد الحالي. كما تُثير الرقمنة وتحويل البيانات إلى معلومات تحديات اجتماعية كبيرة، مثل التحيز والتمييز الخوارزمي، وعدم المساواة الرقمية، والتفاوت الاقتصادي العميق ومخاطر الأضرار البيئية المرتبطة بالتوسع التكنولوجي (Crawford, 2021). مما أتاح فرصا متزايدة للمراقبة والتحكم، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر فقدان الاستقلالية والقدرة على الفعل والخصوصية والحرية (Zuboff, 2019)،والانتشار السريع للمعلومات المضللة وغيرها من الخطابات التحريضية(McQuillan, 2022) .

يتم الترويج للذكاء الاصطناعي التوليدي باعتباره بنية تحتية ثورية لكل شيء. مع ذلك، فإنه يُنذر بتوليد كميات هائلة من المعلومات الزائفة والمضللة وإعادة تشكيل ممارسات العملوتفاقم التدهور البيئي نظرا

لاحتياجاته الكبيرة من الطاقة (Shah, S. & Bender, E., 2022, pp. 221–232). في هذا الصدد، تتزايد الدعوات إلى تعزيز حوكمة قطاع التكنولوجيا وتقنياته الخوارزمية من خلال مدونات الأخلاق والأطر

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

التنظيمية. إلا أن جدوى هذه الأدوات وفعاليتها محل جدل مستمر (Stark, L., Greene, D. &Hoffman, A. L., 2022, pp. 257–280).

3-الأتمتة والذكاء الاصطناعي ورقمنة التعليم وتحويله إلى بيانات

يُمثل التحول الرقمي وتحويل البيانات إلى معلومات قطيعة تاريخية مع الممارسات السابقة لاستخدام البيانات في التعليم وإدارته (Lawn, 2013, pp. 7–25). فعلى مدى العقود القليلة الماضية، عززت التقنيات الرقمية الممارسات المتعلقة بالبيانات، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم، مما أثر على التدريس والتعلم والإدارة وعمليات وضع السياسات بطرق مختلفة (Pangrazio, L. & Sefton Green, J. , 2022). يوفر التحول الرقمي فوائد عديدة للتعليم، بما في ذلك زيادة إمكانية الوصول، وتعزيز الشمول، وتحسين جودة الموارد، وتخصيص المناهج الدراسية وأساليب التدريس لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين (السيد، 2024، صفحة 20). حيث حفزت جائحة كوفيد-19 وما تبعها من إغلاق للمدارس والكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم، تسارع التحول الرقمي وتغلغل شركات التكنولوجيا في المؤسسات التعليمية، مما أدى إلى مزاعم مبالغ فيها في كثير من الأحيان بأن أنظمة التعليم القديمة تسير الآن على طريق "الانقراض" بفعل "التحول الرقمي" (Williamson, B. & Hogan, A., 2020). لقد ظهرت رؤية قوية ومشتركة عالميا لمستقبل التعليم، حيث يُنظر إلى التعليم المدرسي والتعليم العالي، بالإضافة إلى السياسات والحوكمة، على أنها بحاجة إلى إصلاح جذري من خلال الابتكارات التكنولوجية في رقمنة البيانات والذكاء الاصطناعي والأتمتة والعمليات الخوارزمية ذات الصلة (Selwyn, N., Hillman, T., Bergviken-Rensfeldt, A. & Perrotta, C., 2023, pp. 1–14)، وذلك على الرغم من عدم وجود أدلة ملموسة تدعمها. هذه الادعاءات تقع ضمن سياق سياسي واقتصادي معين، يتميز بزيادة التسويق والخصخصة وتحويل التعليم إلى سلعة على مستوى العالم، التعاون بين القطاعات العامة والخاصة(Verger, (Verger, A., Lubienski, C. & Steiner-Khamsi, G., 2016) ، توسع قطاع البيانات التعليمية المدعوم من قبل منظمات دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي(Gorur, R., Sellar, S.& Steiner-Khamsi, G., 2019) ، وانتشار منصات خدمات تكنولوجيا التعليم والنمو السريع للأسواق المالية في قطاع تكنولوجيا التعليم (Davies, H., Eynon, R., Komljenovic, J. & Williamson, B., 2022).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

فقد ظهرت آليات تعليمية جديدة على جميع مستويات التعليم، من الطفولة المبكرة إلى التعليم العالي (Watters, 2021)، تُنتج أنماطا جديدة للمعرفة والتدخل في التعليم (Perrotta, 2021, pp. 53–71). ونتيجة لذلك، برزت أشكال جديدة من السلطة والحوكمة تتراوح بين تعزيز الأساليب الكمية للمساءلة القائمة على الأداء أي"الحوكمة الآلية" القائمة على البيانات قصد التنبؤ بالمشكلات و اتخاذ قرارات استباقية (Gulson, K. N. & Witzenberger, K., 2022, pp. 145–160). رافق هذه التطورات تزايد الوعي بالحيف الذي قد ينشأ عند التعامل مع البيانات الرقمية كأنماط موضوعية للمعرفة وكأساس للتدخلات في التعليم. وقد تمت الدعوة إلى إيجاد سبل لضمان عدالة البيانات وإعادة تشكيل الرقمنة وتوظيف البيانات بشكل أكثر ديمقراطية في التعليم، مع الإقرار بأن التقنيات الرقمية والبيانات يمكن أن توفر طرقا جديدة لمعالجة المشكلات المستمرة وأوجه عدم المساواة في التعليم (Swist, T. & Gulson, K. N., 2023, pp. 181–186).

1-3-التوقعات الاجتماعية والتقنية:

يندمج التعليم في تصورات أوسع للمستقبل تجزم على أنه سيصير رقميا حتما اعتمادا على الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، ويُعبّر عنه من خلال مفاهيم مثل "الثورة الصناعية الرابعة" و"تحويل الأماكن والمنظمات والأشياء والخدمات إلى أماكن ذكية. لقد تم بناء توقعات اجتماعية وتقنية تُحدد الخيارات والأفعال، تماما كالبنى التحتية التي تُمكّننا من تخيّل المستقبل والتخطيط له (Sismondo, 2020, pp. 505–507). ورغم أن هذه التوقعات تخضع للتشكيك المستمر وتتسم بالمرونة، إلا أنها يُمكن أن تُصبح جماعية، ومُستقرة مؤسسيا، ومُطبقة على نطاق واسع (Rahm, 2023, pp. 6–24). تشكل هذه التوقعات والسرديات المستقبلية المُتخيّلة فضاءا يُنسّق فيه الفاعلون أفعالهم في الحاضر (Birch, K. & Bronson, K., 2022, pp. 1–14).

كما هو الحال في القطاعات الأخرى، يُنظر إلى التعليم على أنه يشهد تحولا رقميا، بل وربما اضطرابا، وتُعتبر التكنولوجيا وسيلة لتحسينه (Ramiel, 2020, pp. 20–32). ومن المتوقع أن يتقدم التعليم والتعلم

من خلال الأتمتة؛ حيث تساهم خصوصية التعليم ودقته، فضلا عن المكاسب المتوقعة في كفاءة المؤسسات التعليمية ، في صياغة رؤية مستقبل التعليم الرقمي (Bayne, 2015, pp. 455–467). وتُصوّر هذه

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الرؤى والتوقعات عملية تحويل البيانات إلى معلومات رقمية كتمثيل موضوعي للواقع الاجتماعي (Matthews, 2021, pp. 204–217).

2-3-علوم البيانات التعليمية الجديدة

ساهمت الرقمنة وتجميع البيانات في التعليم في تأسيس علوم التعلم التي تم دمجها مع تقنيات تحليل التعلم والذكاء الاصطناعي وعلم بيانات التعليم (Doroudi, 2022). وقد برز مجال علوم التعلم واعدا بما يعتبره البعض "علمًا جديدا للتعليم" قائما على منهجيات من العلوم الإنسانية وعلوم الحاسوب. وقد تأثرت العديد من الشخصيات البارزة في علوم التعلم والتعليم الجديدة هذه بمجال الذكاء الاصطناعي الناشئ في التعليم، والذي تعمقت مناهجه النظرية والمنهجية الرئيسية لقياس التعلم وتحسينه من خلال تحليل بيانات التعلم.

فقد شهدت منهجية علم البيانات في مجال التعلم والتعليم تطورا ملحوظا بفضل جهود المنظمات وشركات تكنولوجيا التعليم بالإضافة إلى مختبرات ومراكز الأبحاث، والشركات الاستشارية، ومراكز الفكر، فضلا عن المؤسسات الخيرية ومنظمات الاستثمار التكنولوجي مثل مؤسسة غيتس، ومبادرة تشان زوكربيرغ، ومؤسسة شميدت فيوتشرز. وقد ساهمت هذه المنهجية في تعزيز فهم التحول الرقمي في التعليم من خلال تطوير أدوات لقياس آثار التعلم الرقمي بدقة، وتصميم تطبيقات وتدخلات تهدف إلى تحسين مخرجات التعلم أو توجيهها، وهو ما يُعد جذابا للغاية في مجال السياسات العامة. في هذا السياق، تمثل منهجية علم البيانات في التعليم طريقة جديدة لمراقبة عملية التعلم وتحديدها وفهمها ككائن رقمي، مما يجعلها أكثر وضوحا من خلال إضافة تعقيد خوارزمي إلى الأوصاف التبسيطية للتعلم، وبالتالي فهي قابلة للتطوير والتدخل من خلال الهندسة (Perrotta, C. & Selwyn, N., 2019) .

مع تزايد أهمية علوم التعلم كأنماط معرفية قائمة على البيانات في التعليم، ركزت السياسات العامة بشكل متزايد على استخدام البيانات الرقمية (Piattoeva, N. & Boden, R., 2020, pp. 1–18). ومنذ تسعينيات القرن الماضي، هيمنت مناهج الإدارة العامة الجديدة على السياسات التعليمية عالميا، والتي تتطلب قياس الأداء لأغراض المقارنة السوقية والمساءلة والتحسين (Wyatt-Smith, C., Lingard, B. & Heck, E., 2021).

وقد شجع هذا السياق على إنشاء بنى تحتية ضخمة للبيانات لجمع وتحليل ونشر بيانات الأداء المتعلقة بالمؤسسات والأنظمة التعليمية ككل.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

حيث برز "قطاع تعليمي عالمي" يندمج فيه الفاعلون الحكوميون والعامون مع مشغلي القطاع الخاص لتشكيل شبكات سياسات شاملة للقطاعات وتطبيق أشكال جديدة من الحوكمة (Verger, A., Lubienski, C. & Steiner-Khamsi, G., 2016). ويُعطي هذا القطاع التعليمي العالمي شديد الترابط، الأولوية لكل من القطاعين الربحي وغير الربحي في تقديم السلع والخدمات التعليمية، والعمليات العالمية مثل خدمات التعليم الرقمي، والوصول إلى الأسواق المالية لدعم التوسع التشغيلي، وعمليات التكامل والاندماج والاستحواذ المختلفة بين الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع التعليم (Williamson, B. & Hogan, A., 2020). وبالتالي، فإن التكامل المتزايد لعلوم التعلم وعلوم البيانات والتحليلات في قطاع التعليم العالمي قد عزز الرقمنة وتحويل البيانات إلى قضية سياسية دولية رئيسية، مدعومة بنماذج اقتصادية جديدة وفرص لخلق القيمة في التعليم، والناجمة عن التغيرات في الاقتصاد الرقمي.

3-3-توسع الاقتصاد الرقمي

هذا التوسع سمح للمال والتمويل بالتأثير على حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث ظهر نموذج جديد للتراكم، تتراكم فيه الأرباح بشكل أساسي عبر القنوات المالية بدلا من التجارة وإنتاج المواد الخام. وأصبحت قيمة المساهمين عنصرا توجيهيا لسلوك الشركات والمؤسسات (van Der Zwan, 2014). ويمكن النظر إلى هذه التغيرات أيضا على أنها انتقال نحو "اقتصاد ريعي"، أي تحول من خلق القيمة من خلال إنتاج وبيع المواد الخام في السوق إلى استخلاص القيمة من خلال التحكم في الوصول إلى الأصول (Mazzucato, 2018). في الاقتصاد الرقمي، يُمارس الريع من خلال السعي وراء المنافع الاقتصادية المرتبطة بملكية البنى التحتية الرقمية والتحكم في الوصول إليها، والبيانات التي تستخرجها المنصات الرقمية. فالبيانات الرقمية أصبحت المصدر الرئيسي للقيمة في هذا الاقتصاد، حتى وإن كانت الطرق الدقيقة لتقييمها واستثمارها لا تزال غير واضحة. وقد أدى اقتناع صانعي السياسات ورواد الأعمال والمستثمرين بقيمة البيانات إلى ظهور "ريع البيانات"، وهو شكل جديد من أشكال التمويل يشير إلى "تطبيق استراتيجيات الابتكار التي تهدف إلى الاستحواذ على القيمة أو استخلاصها من خلال ملكية البيانات والتحكم بها كأصل" (Birch, K., Chiappetta, M. & Artyushina, A., 2020, p. 3). في العقود الأخيرة، شهدت شركات التكنولوجيا ارتفاعا في قيمتها ونفوذها، مدفوعة بالاعتقاد بأن الرقمنة تمثل قيمة مستقبلية، على الرغم من التفاوتات المستمرة بين القيمة والربحية. ولا يقتصر هذا التوجه على عمالقة التكنولوجيا فحسب،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بل يمتد ليشمل جميع القطاعات، بما في ذلك تكنولوجيا التعليم، حيث أصبح التمويل والسعي وراء الريع والرقمنة متأصلة بعمق في قطاع التعليم.

4-3-تطوير قطاع تكنولوجيا التعليم المتنامي

حقق هذا القطاع، بفضل الفرص التقنية والاقتصادية التي يوفرها دمج الأصول في الاقتصاد الرقمي، انتشارا عالميا وتقييمات بمليارات الدولارات. بفعل التكامل الوثيق مع البنية التحتية التي توفرها شركات التكنولوجيا العملاقة. إذ يوفر مزودو البنية التحتية السحابية، مثل أمازون ويب سيرفيسز وجوجل ومايكروسوفت، جميع خدمات الحوسبة السحابية اللازمة لتطوير تطبيقات تكنولوجيا التعليم وتشغيلها، مما يُمكّنها من تقديم خدمات معالجة بيانات وذكاء اصطناعي أكثر قوة (Williamson, B., Gulson, G., Perrotta, C. & Witzenberger, K., 2022, pp. 231–256). وقد أحدثت عمليات التكامل والتوافق هذه مع البنية التحتية لشركات التكنولوجيا العملاقة تحولا جذريا في قطاع تكنولوجيا التعليم (Komljenovic, 2021). كما اندمج مزودو الخدمات السحابية مع البنية التحتية الرقمية الأساسية للمؤسسات، مما أدى إلى إدخال إمكانيات جديدة لتخزين البيانات، والقدرة على نشر خدمات تحليلية جديدة، وخدمات التعلم الآلي، وخدمات الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، أصبحت شركات التكنولوجيا العملاقة مثل جوجل مزودين متكاملين لتكنولوجيا التعليم من خلال توسيع خدمات الأجهزة والمنصات الخاصة بهم في المدارس والجامعات اعتمادا على نموذج أعمال يعتمد على استخراج البيانات الضخمة (Perrotta, C., Gulson, K. N., Williamson, B. & Witzenberger, K., 2021, pp. 97–113). فقد باتت المدارس والجامعات تعتمد بشكل متزايد على كافة الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا العملاقة. فمن المنصات والواجهات المستخدمة مباشرة في الفصول الدراسية، إلى البنية التحتية للبيانات وخدمات الحوسبة السحابية التي تُشغّل هذه التطبيقات (Veale, 2022)، تُمكّن التقنيات الرقمية المنصات التعليمية من أداء وظائف استخراج بيانات أكثر تطورا، وتوسيع نطاق استخدام الخوارزميات والأتمتة والعمليات القائمة على الذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم على نطاق واسع (Nichols, T. P. & Garcia, A., 2022, pp. 209–230). مما يُوسّع سيطرتها على البنية التحتية ومصالحها التجارية الواسعة لتشمل الممارسات التربوية والإدارية للمؤسسات التعليمية (Williamson, 2023). فتحويل التعليم إلى بيانات رقمية يعتمد على الأدوات التقنية والأشياء المادية، فضلاً عن الممارسات الاجتماعية المتجذرة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تاريخياً. فعلى الصعيدين التقني والمادي، تتألف التقنيات الرقمية من شفرة الحاسوب، والأجهزة، والبرمجيات. ويحدد شكلها ومضمونها التقنيان أغراضها واستخداماتها (Rieder, 2020). ويتم تصميم هذه التقنيات وبرمجتها وتنفيذها من قبل جهات فاعلة اجتماعية تعمل في سياقات محددة، وفقاً لأهداف تنظيمية، ورؤى للاستخدام، وخطط عمل، وفي حدود قيود الصناعة والتخصص (Kitchin, R. & Dodge, M., 2011)، فضلاً عن التطور التدريجي للتقنيات الخوارزمية مثل التعلم الآلي على مر العقود (Mackenzie, 2017).

4-أسس تبني التقنيات الرقمية في الممارسات التعليمية

تعتمد عمليات تبني التقنيات الرقمية في الممارسات والعمليات التعليمية على أسس اجتماعية تقنية معقدة. وكما هو الحال مع جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يُعدّ الذكاء الاصطناعي التوليدي جزءا من تراث عريق في علوم الحاسوب والتعلم الآلي. فتوليد اللغة الطبيعية وأتمتة التواصل التعليمي يُشكّل أساسا اجتماعيا تقنيا جديدا للعديد من الممارسات التعليمية المستقبلية. فلدمج التدريس في هذا الأساس الاجتماعي التقني آثار بالغة، إذ يُظهر مسار توليد اللغة الطبيعية في التعليم إعادة هيكلة العمل التعليمي ضمن المنصات الرقمية. وتتجه الممارسات التعليمية نحو الابتعاد عن الخبرة المهنية نحو أشكال من "العمل العلائقي" التكامل المتناغم مع الأنظمة الاجتماعية التقنية.

في هذا السياق، تشكل قابلية التشغيل البيني بين المنصات أساسا اجتماعيا تقنيا بالغ الأهمية للرقمنة الحالية للتعليم. كما تكشف عن تعقيد العمليات التي غالبا ما تحمل قيمة كبيرة والتي تحدث أثناء ربطها، فضلا عن التداعيات الاجتماعية والتقنية والسياسية لهذه المحاولات لتحقيق التوافق. ومن خلال هذه العمليات، يزداد اعتماد المؤسسات التعليمية والمدرسين والكوادر الإدارية على بنية تحتية مترابطة للمنصات لاتخاذ القرارات القائمة على البيانات، وإدارة الممارسات التعليمية. وإلى جانب أسسها الاجتماعية والتقنية، تتشكل عملية رقمنة التعليم وتحويله إلى بيانات بفعل ديناميكيات وعلاقات سياسية واقتصادية محددة، بما في ذلك ظهور عمالقة التكنولوجيا الرقمية، وتوسع قطاع تكنولوجيا التعليم، وظهور تقنيات مالية جديدة لخلق القيمة في الاقتصاد الرقمي (Komljenovic, 2021).

يسلط الاقتصاد المرقمن وتحويل التعليم إلى بيانات، الضوء على ديناميكيات المنصات والبنية التحتية التعليمية، ودور شركات تكنولوجيا التعليم العالمية الكبرى وتأثيرها على التعليم المحلي. فضلا عن التفاعل بين المستويين الوطني والعالمي للتكامل التكنولوجي، وما ينتج عنه من صراعات في الممارسات التعليمية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

اليومية. فتوسيع بيئة التعلم الرقمي الخاصة في تكاملها مع منتجات تكنولوجيا التعليم، المُطوَّرة والمدعومة وطنيا، وتفاعلها مع البنية التحتية السحابية العالمية، يتيح الاستخدام اليومي للتطبيقات التعليمية السحابية في الممارسات التعليمية. وبالتالي، تُسهِّل بيئات التعلّم الرقمية دمج التعليم الإلكتروني الوطني مع البنية التحتية السحابية للشركات العالمية، التي تعمل كوسيط بين أسواق تكنولوجيا التعليم الوطنية وعمالقة التكنولوجيا الرقمية عالميا. مما يبرز بوضوح تأثير ذلك على الاستقلالية المؤسسية للمدارس والاستقلالية التربوية للمعلمين داخل الفصول الدراسية (الطاهري، 2022، صفحة 377).

5-خلق القيمة في التعليم عبر التحول الرقمي

أصبحت الرقمنة وتحويل البيانات عنصرين أساسيين في حوكمة التعليم، إذ تُشكّلان ممارسات التدريس وتُغيّران أساليب الرقابة على الأنظمة التعليمية (Williamson, 2023). ومع دمج المنصات في آليات الحوكمة التعليمية، بات من الضروري دراسة كيفية تحوّل جهات فاعلة جديدة، بشرية وغير بشرية، مثل المنتجات الرقمية والخوارزميات، إلى لاعبين رئيسيين في هذه الحوكمة. ويؤكد تكثيف الرقمنة وتحويل البيانات في ممارسات الحوكمة أن العديد من هذه التغييرات أصبح ممكنا بفضل هياكل السلطة والنفوذ القائمة في التعليم.

فرقمنة البيانات وديناميكيات القوة تؤسسان مفهوم الدولة للقوة الناعمة ،أي القوة التي تُضفى عليها الشرعية من خلال خلق القيمة ، وتوسع نطاق هذا المفهوم ليشمل دراسة المهارات الرقمية والمنتج التعليمي. أصبحت المهارات الرقمية مُدمجة في المنصات الإلكترونية، مما يُنشئ هويات جديدة، وهي حاضرة في كل مكان نظرا للصعوبة التي يواجهها المعلمون والطلاب في الانفصال عنها. من الواضح أن شركات التكنولوجيا تستغل المهارات الرقمية كأساس لعلاقات حوكمة جديدة داخل النظام التعليمي. فبينما يجب فهم استخدام المنصات في التعليم من منظور اجتماعي وتقني وسياسي-اقتصادي، فإن المناهج الحالية الرقمية لا تُتيح فهما شاملا لجميع هذه الأبعاد وتفاعلاتها. بدلا من التركيز على القوة والمهارات الرقمية، من الضروري إعادة النظر في المفهوم وربط المنصات بالتربية ضمن إطار "تربية الوسائط " القادرة على إدارة تعقيد المنصات في التعليم. فالوجود المادي لشركات التكنولوجيا الكبرى، مثل شركة ميتا، له تأثير كبير جدا على علاقات القوة والممارسات التعليمية. فمن خلال استبدال التمويل الحكومي بالاستثمارات الخيرية، تستطيع شركات التكنولوجيا استخدام الأموال المخصصة للتعليم لكسب تأييد المجتمع، سواء لإنشاء البنية التحتية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المادية، كمراكز البيانات، أو للمنتجات التي توفرها هذه البنية. فالأشكال الجديدة للحوكمة التعليمية لا تقتصر على ما يحدث في المدارس، بل تشمل أيضاً كيفية شمول التعلم الرقمي للعلاقات الاجتماعية والسياسية القائمة وتجاوزها لها.

خاتمة: الرقمنة وقضايا المساواة والعدالة

كما هو الحال في مجالات أخرى كالأمن والرعاية الصحية، تنطوي التقنيات الرقمية الجديدة في التعليم على مخاطر تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة وتقويض الحقوق التعليمية، فضلا عن إحداث أشكال جديدة من الضرر. إذ يمكن لتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي أن تُضمّن تحيزات وتُعزز أوجه عدم المساواة التعليمية القائمة. وتُبين كيف أن التحيز جزء لا يتجزأ من عملية التعلم الآلي، بدءا من جمع البيانات وصولا إلى تطبيق القرارات القائمة على البيانات في مواقف واقعية. يتمثل أحد البدائل في النظر في شكل الحوكمة اللازم لتأطير استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وكذلك إعادة التفكير في مفهوم العدالة في التعليم وتحديد ما إذا كان للذكاء الاصطناعي دور يلعبه ليس فقط في إدامة أوجه عدم المساواة، بل أيضا في التخفيف منها.

إذ لا تقتصر المخاوف بشأن عدم المساواة على تطبيق التقنيات الناشئة مثل التقنيات التعليمية والذكاء الاصطناعي، أو حتى على عملية التعلم الآلي نفسها. بل تظهر هذه المخاوف في وقت مبكر من دورة حياة المنتجات والتقنيات، وفي استخراج الموارد الطبيعية التي تنطوي عليها. هذا يعني أن القضية لم تعد تقتصر على التخفيف من الآثار الضارة المباشرة وغير المباشرة للتقنيات التعليمية، بل تشمل أيضا النظر فيما إذا كان ينبغي تقييد استخدامها نظرا لدورها في تغير المناخ وغيره من الآثار البيئية. بينما تتبلور مناهج تكنولوجية "خضراء"، يكمن التحدي الرئيسي في إعادة النظر جذريا في رقمنة التعليم، بمعزل عن أي منظور اقتصادي. حيث صار من الواجب إيجاد مسارات للتأمل في هذه القضايا، لاقتراح تدخلات تقدمية ومبتكرة للمستقبل. فرقمنة التعليم على نطاق واسع لم تؤدِ فقط إلى انتشار عالمي للمنتجات والخدمات وأنظمة اتخاذ

القرارات الآلية المتعلقة بتقنيات التعليم، بل أدت أيضا إلى حالة من عدم اليقين بشأن كيفية إدارة الجدالات المجتمعية والبيئية والتكنولوجية الناتجة. الشيء الذي يجدد الدعوة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الخبرات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

على مختلف المستويات الجغرافية، من أجل إعادة تشكيل حوكمة التعليم الرقمي بطريقة أكثر عدلا واستدامة وإنصافا.

وعليه، أي تدخل في رقمنة التعليم وتحويله إلى بيانات يتطلب نهجا متوازنا مرتبطا بقضايا العدالة والديمقراطية. فالنضال من أجل العدالة ليس منفصلا عن التكنولوجيا؛ بل على العكس من ذلك، العدالة يمكن دمجها في هذه التقنيات. إذ يُتيح هذا الدمج فرصا متواضعة، ولكنها ذات أهمية في مجال تكنولوجيا التعليم. كما يتيح فرص مشاركة أوسع في دراسة وتحديد كيفية تطور رقمنة التعليم خلال العقود القادمة، بما في ذلك إشراك المجتمعات المهمشة والمستبعدة.

وبالاستناد إلى مختلف الأبحاث والدراسات التي تناولت قضايا الرقمنة، يبدو جليا مدى تعقيد رقمنة التعليم وسط انتشار الابتكارات والادعاءات حول الأثر التحويلي للخوارزميات والأتمتة والذكاء الاصطناعي. وبينما يُقرّ بعض الباحثين بإمكانات مختلف أشكال الرقمنة وتحويل البيانات إلى بيانات لتحسين التعليم، فإن باحثين آخرين يتناولون التطورات الأخيرة باعتبارها تتطلب تحليلا نقديا عاجلا، بدلا من التكهنات التي غالبا ما تُحيط بالتقنيات الرقمية في التعليم. فمن خلال التركيز على الأسس الاجتماعية التقنية، يمكن للبحوث دراسة العوامل الاجتماعية والعلمية والتاريخية المحددة المرتبطة بتطوير ونشر التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والمنصات والبنى التحتية القابلة للتشغيل البيني، فضلا عن آثارها الإنتاجية. كما ينبغي أن تُسلط البحوث المتعلقة بالاقتصاد السياسي للرقمنة الضوء على العلاقات المعقدة بين التقنيات التعليمية المُطبقة محليا والاتجاهات الاقتصادية العالمية في قطاع التكنولوجيا. وتُشكل هذه الأسس الاجتماعية التقنية والديناميات السياسية والاقتصادية أساس آليات المراقبة والتحكم والحوكمة في الأنظمة التعليمية المعاصرة، لا سيما من خلال تقنيات المراقبة الرقمية واتخاذ القرارات الآلية القائمة على البيانات. وبناء على ذلك، ينبغي للباحثين دراسة عواقب هذه التطورات من حيث التحيز والتمييز وعدم المساواة والأثر البيئي، واستكشاف إمكانات النماذج البديلة مثل الديمقراطية التقنية ونهج عدالة التصميم.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المراجع:

- لحسن، الطاهري. (2022). الذكاء الاصطناعي في خدمة المدرس. جسور، 08(02)، 377.
- العربي، بوعلو. (2025). التكنولوجيا والتربية: نحو علم اجتماع تكنو تربوي معاصر. *كراسات تربوية*، 02(20)، 159.
- عادل، رفيق. (2018). ، الذكاء الاصطناعي وإعادة تشكيل النظام العالمي. القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
- مارك، اريكسون. (2006). العلم والثقافة والمجتمع فهم العلم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمود الخيال،مراجعه احمد شوقي. المركز القومي للترجمة.
- مصطفى، السيد. (2024). الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم. *مجلة الذكاء الاصطناعي وأمن المعلومات*، 02(03)، 20.

References

- Alpaydin, E. (2017). Machine Learning: The New AI. London: MIT Press.
- Ambrose, M. (2015). Lessons from the avalanche of numbers: Big data in historical perspective. I/S: *A Journal of Law and Policy for the Information Society*, 11(2), 201–277.
- Amoore, L. (2020). London: Duke University Press.
- Bayne, S. (2015). Teacherbot: Interventions in automated teaching. T*eaching in Higher Education*, 20(4), 455–467.
- Bigo, D., Isin, E.& Ruppert, E. (2019). Data Politics: Worlds, Subjects, Rights. Abingdon: Routledge.
- Birch, K. & Bronson, K. (2022). Big Tech. Science as Culture, 31(1), 1–14.
- Birch, K., Chiappetta, M. & Artyushina, A. (2020). The problem of innovation in technoscientific capitalism: Data rentiership and the policy implications of turning personal digital data into a private asset. *Policy Studies*, 3. doi:https://doi.org/10.1080/01442872.2020.1748264
- Calo, R. & Citron, D. K. (2021). The automated administrative state: A crisis of legitimacy. *Emory Law Journal*, 70(4), 797–845.
- Crawford, K. (2021). Atlas of AI: Power, Politics, and the Planetary Costs of Artificial Intelligence . London: Yale University Press.
- Davies, H., Eynon, R., Komljenovic, J. & Williamson, B. (2022). Investigating the avies, H., Eynon, R., Komljenovic, J. and Williamson, B. (2022). Investigating the Education Data Futures: Critical, Regulatory and Practical Reflections. London: 5Rights Foundation.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Doroudi, S. (2022). The intertwined histories of artificial intelligence and education. *International Journal of Artificial Intelligence in Education.* doi:https://doi.org/10.1007/s40593-022-00313-2
- Fourcade, M.& Gordon, J. (2020). Learning like a state: Statecraft in the digital age. *Journal of Law and Political Economy*, 1(1), 78–108.
- Gorur, R., Sellar, S.& Steiner-Khamsi, G. (2019). World Yearbook of Education 2019: Comparative Methodology in the Era of Big Data and Global Networks. Abingdon: Routledge.
- Gray, J., Gerlitz, C. & Bounegru, L. (2018). Data infrastructure literacy. *Big Data & Society*. doi: https://doi.org/10.1177/2053951718786316
- Gulson, K. N. & Witzenberger, K. (2022). Repackaging authority: Artificial intelligence, automated governance and education trade shows. *Journal of Education Policy*, 37(1), 145–160.
- Johns, F. (2021). Governance by data. *Annual Review of Law and Social Science*, 11, 411-419.
- Kak, A. & Myers West, S. (2023). AI Now 2023 Landscape: Confronting Tech Power . Récupéré sur New York: AI Now Institute: https://ainowinstitute.org/2023-landscape
- Kitchin, R. & Dodge, M. (2011). Code/Space: Software and Everyday Life. London: MIT Press.
- Komljenovic, J. (2021). The rise of education rentiers: Digital platforms, digital data and rents. *Learning, Media and Technology*. doi:https://doi.org/10.1080/17439884.2021.1891422
- Lawn, M. (2013). The Rise of Data in Education. In Lawn, M. (ed.). The Rise of Data in Education Systems: Collection, Visualization and Use. Oxford: Symposium.
- Mackenzie, A. (2017). Machine Learners: Archaeology of a Data Practice. London: MIT Press.
- Matthews, A. (2021). Sociotechnical imaginaries in the present and future university: A corpus-assisted discourse analysis of UK higher education texts. *Learning, Media and Technology*, 46(2), 204–217.
- Mazzucato, M. (2018). The Value of Everything: Making and Taking in the Global Economy. London: Allen Lane.
- McQuillan, D. (2022). Resisting AI: An Anti-facist Approach to Artificial Intelligence. Bristol: Bristol University Press.
- Monteiro, E. (2022). Digital Oil: Machineries of Knowing. London: MIT Press.
- Narayan, D. (2022). Platform capitalism and cloud infrastructure: Theorizing a hyper-scalable computing regime. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 54(5), 911–929.
- Nichols, T. P. & Garcia, A. (2022). Platform studies in education. *Harvard Educational Review*, 92(2), 209–230.
- Pangrazio, L. & Sefton Green, J. . (2022). Learning to Live with Datafication: Educational Case Studies and Initiatives from across the World. Abingdon: Routledge.

- Perrotta, C. & Selwyn, N. (2019). Deep learning goes to school: Toward a relational understanding of AI in education. *Learning, Media and Technology*, 45(3), 251–269.
- Perrotta, C. (2021). Programming the platform university: Learning analytics and predictive infrastructures in higher education. *Research in Education*, 109(1), 53–71.
- Perrotta, C., Gulson, K. N., Williamson, B. & Witzenberger, K. (2021). Automation, APIs and the distributed labour of platform pedagogies in Google Classroom. C*ritical Studies in Education*, 62(1), 97–113.
- Piattoeva, N. & Boden, R. (2020). Escaping numbers? The ambiguities of the governance of education through data. *International Studies in Sociology of Education*, 29(1-2), 1–18.
- Plantin, J.-C., Lagoze, C., Edwards, P. N. & Sandvig, C. (2018). Infrastructure studies meet platform studies in the age of Google and Facebook. *New Media & Society*(20), 293–310.
- Rahm, L. (2023). Education, automation and AI: A genealogy of alternative futures. *Learning, Media and Technology*, 48(1), 6–24.
- Ramiel, H. (2020). Edtech disruption logic and policy work: The case of an Israeli edtech unit. *Learning, Media and Technology*, 46(1), 20–32.
- Rieder, B. (2020). Engines of Order: A Mechanology of Algorithmic Techniques . Amsterdam: University of Amsterdam Press.
- Rieder, B. (2022). Towards a political economy of technical systems: The case of Google. *Big Data and Society*, 9(2). doi:https://doi.org/10.1177/20539517221135162
- Selwyn, N., Hillman, T., Bergviken-Rensfeldt, A. & Perrotta, C. (2023). Making sense of the digital automation of education. *Postdigital Science and Education*, 5, 1-14.
- Shah, S. & Bender, E. (2022). Situating Search. CHIIR ‘22: ACM SIGIR Conference on Human Information Interaction and Retrieval, (pp. 221–232). doi:https://doi.org/10.1145/3498366.3505816
- Sismondo, S. (2020). Sociotechnical imaginaries: An accidental themed issue. *Social Studies of Science*, 50(4), 505–507.
- Srnicek, N. (2017). Platform Capitalism. Cambridge: Polity.
- Stark, L., Greene, D. &Hoffman, A. L. (2022). Critical Perspectives on Governance Mechanisms for AI/ML Systems. In Roberge, J. and Castelle, M. (eds). The Cltutural Life of Machine Learning. Cham: Palgrave Macmillan.
- Swist, T. & Gulson, K. N. (2023). Instituting socio-technical education futures: Encounters with/through technical democracy, data justice, and imaginaries. *Learning,Media and Technology*, 48(2), 181–186.
- van der Vlist, F. N., Helmond, A., Burkhardt, M. & Seitz, T. (2022). API governance: The case of Facebook’s evolution. *Social Media & Society*, 8(2). doi:https://doi.org/10.1177/20563051221086228
- van Der Zwan, N. (2014). Making sense of financialization. *Socio-Economic Review*, 12, 99–129.
- Veale, M. (2022). Schools Must Resist EdTech, But It Won’t Be Easy. In Livingstone, S. and Pothong, K. (eds). Education Data Futures: Critical, Regulatory and Practical Reflections. London: 5Rights Foundation.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Verger, A., Lubienski, C. & Steiner-Khamsi, G. (2016). World Yearbook of Education 2016: The Global Education Industry. London: Routledge.
- Viljoen, S., Goldenfein, J. & McGuigan, L. (2021). Design choices: Mechanism de sign and platform capitalism. *Big Data & Society*, 8(2), 20539517211034310.
- Watters, A. (2021). Teaching Machines: The History of Personalized Learning. London: MIT Press.
- Whittaker, M. (2021). The steep costs of capture. *Interactions*, 28(6), 50–55.
- Williamson, B. & Hogan, A. (2020). Commercialisation and Privatisation in/of Education in the Context of Covid-19. Brussels: Education International.
- Williamson, B. (2023). Governing through Infrastructural Control: Artificial Intelligence and Cloud Computing in the Data-Intensive State. In Housley, W., Edwards,A., Beneito-Montagut, R. and Fitzgerald, R. (eds). The Sage Handbook of Digital Society. London: Sage.
- Williamson, B., Gulson, G., Perrotta, C. & Witzenberger, K. (2022). Amazon and the new global connective architectures of educational governance. Harvard Educational Review, 92(2), 231–256.
- Wyatt-Smith, C., Lingard, B. & Heck, E. (2021). Digital Disruption in Teaching and Testing: Assessments, Big Data, and the Transformation of Schooling. Abingdon: Routledge.
- Zuboff, S. (2019). The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power. London: Profile Books.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الوضعية الإثنوغرافية: في التدبير المنهجي للمسافة بين الباحث وموضوعه

The Ethnographic Position: Méthodological Management of the Distance Betweene the Researcher and the Object of study

علواش إسماعيل Alouache Ismail
دكتور باحث في علم الاجتماع
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب
tayabalouache1991@gmail.com
المنجلي عبد الحفيظ Elmounajli Abdelhafid
دكتور باحث في الآداب
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، المغرب
abdelhafid.elmounajli@gmail.com

مقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية موضـــوعا، يتعلق بالوضـــعية الإثنوغرافية للباحث في ارتباطه بالتدبير المنهجي للمسـافة بين الباحث وموضـوع بحثه، وذلك من خلال وقوفنا على أدق(عن طريق اسـتعمال آلية الحكي) تفاصـــيل التفاصـــيل التي تعترض الباحث/ والمبحوث في نفس الوقت، غير أن هذه الوضـــعية الإثنوغرافية حاملة لمعاني ودلالات، تمثلات ورؤى وقيم اجتماعية وثقافية بمجتمع الدراســـة، اســـتأثرت اهتمامنا مند المرحلة الأولى من البحث التمهيدي، حاولنا أن ندونها هنا وهناك في مناســـبات عدة وفي أزمنة وأمكنة ارتبط أســاســا ببرنامج البحث الميداني، من جهة، لقد قادتنا هذه الورقة العلمية إلى عرض أفكار، سـلوكات وأفعال، انطباعات، ردود أفعال واضـحة وبينة/مضـمرة ومتخفية، مواقف أفراد وجماعات رسمية وغير رسمية أدت في الآخر إلى إبرازعلاقة البحث السوسيولوجي واستقلاليته، من خلال تدوينها وتركيبها قصـد الخروج بهذا النص المكتوب ومن جهة أخرى، حاولنا معالجة إشـكالية تدبير المسـافة بين الباحث وموضـوع بحثه، على أساس أن الباحث/ ابن القبيلة كمجال للدراسة الميدانية بأيت وراين الشرقية بشـرق المغرب، جرسـيف، بناء على افتراض ننطلق منه كون المغامرة الميدانية لجمع المعطيات(المقابلة والاستمارة) لا يمكن أن نتوقع ما ستؤول إليه مجرى الحوارات واللقاءات مع المشاركات/ والمشاركون في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

البحث؛ لذلك كل شـيء ممكن وارد في نفس الوقت كما قد يكون غير متوقع وغير متوقع المهم أن يكون الباحث متيقظ باسـتمرار ويقظ في التعامل مع كل الاحتمالات الواردة من الميدان، هكذا سـنعتمد في هندسـة هذه الورقة على الشـكل التالي؛ أولا: الوضـعية الإثنوغرافية وعلاقتها بالبحث السـوسـيولوجي والأنثروبولوجي، ثانيا: في التدبير المنهجي للمسافة بين الباحث وموضوعه، ثالثا: الباحث والميدان مشكل السياسة الدينية الرسمية، خلاصة تركيبية.

الكلمات المفتاحية: الوضعية الإثنوغرافية، أيت وراين، المجال، الثقافة،المنهج التأويلي الرمزي.

Abstract:

This research paper examines the ethnographique position of the researcher in relation to the methodological management of the distance between the researcher and the research subject. By employing narrative as a methodological tool, it explores the finest details of the interactions and experiences encountered by both the researcher and the participants throughout the fieldwork process. This ethnographic position carries meanings, representations, perceptions, and social and cultural values specific to the society under study.

These aspects attracted our attention from the very first stage of the preliminary fieldwork and were documented on various occasions, within the temporal and spatial framework of the field research plan. This paper presents ideas, behaviors, actions, impressions, explicit and implicit reactions, as well as the positions of individuals and formal and informal groups. These observations ultimately highlight the relationship between sociological research and its autonomy through their documentation, analysis, and synthesis in this written work.

Furthermore, the paper addresses the methodological challenge of managing the distance between the researcher and the research subject, particularly in the case of a researcher who is himself a member of the tribe serving as the fieldwork site in Eastern Aït Ouarain, Guercif Province, eastern Morocco. The study is based on the assumption that the fieldwork process of data collection through interviews and questionnaires does not allow researchers to predict the course of interactions and meetings with research participants. Therefore, every situation is possible—both expected and unexpected. The essential requirement is that the researcher remains constantly alert and attentive to all possibilities that may arise during fieldwork.

Accordingly, this paper is organized into the following sections: first, the ethnographic position and its relationship to sociological and anthropological research; second, the methodological management of the distance between the researcher and the research subject; third, the researcher and the field: the issue of official religious policy; and finally, a concluding synthesis.

Keywords: Ethnographic Position, Aït Ouarain, Territory, Culture, Symbolic Interpretive Approach.

أولا: الوضعية الإثنوغرافية في البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي

يعد استحضار وجهة نظر الوضعية الإثنوغرافية للباحث وعلاقته بالتدبير المنهجي للمسافة بين الذات والموضوع، والتي دأب عليها باحثون في العلوم الاجتماعية في الآونة الآخرة، فأصبح كطقس لا بد منه في أي بحث سوسيولوجي وأنثروبولوجي على وجه التحديد، ونحن في هذه الوضعية نتوقف عند المحددات للسوسيولوجية الانعكاسية المتبادلة باعتبارها اختيار نظري ومنهجي يقوم معماره النظري على التراكم العلمي والثقافي، بناء على التحليل الانعكاسي والمقاربة الفينومينولوجية التأويلية(تأويل الفعل والبحث عن المعنى فيه)، هكذا نحاول تقديم موضوع الاشتغال " التدين النسائي القروي بالمغرب"[104]، على هذا الأساس نعرض لتجربة شخصية "التجربة التدينية "والتي عاشها الباحث في تجربته الميدانية، تجربة أسست على علاقة انعكاسية بين ذات الباحث وذاوت المشاركات والمشاركون في البحث، من جهة أخرى يقوم هذا الاختيار المنهجي على الفحص النقدي- من خلال تدبير المسافة بين الباحث وموضوع البحث، تتأسس على معايشة تفاصيل وحيثيات، بمعنى آخر"أنثروبولوجيا التفاصيل "لموضوع(التدين النسائي بالمغرب) كما هو معاش في العالم القروي كمختبر للتجربة التدينية، انطلاقا من وضعيات إثنوغرافية ملاحظة ومعيشة.

عشنا تجربة إثنوغرافية في إحدى قرى منطقة أيت وراين الشرقية بجرسيف، والتي يعود أصول هذه القبيلة كمجال للدراسة والبحث الإثنوغرافي الميداني إلى كونها قبيلة أمازيغية ذات أصول شرقية قادمة من فكيك نحو جبل " موسى وصالح " وانتماؤهم إلى قبيلة زناتة[105].

وفي خضم هذا النقاش التعريفي للإغناء والمساهمة في التعريف بهذه المنطقة القروية القبلية الغائبة والمغيبة بفعل عوامل عدة نجملها في عدم الوعي بالاهتمام بالتاريخ المحلي والثقافة المحلية، نستحضر أعمال المؤرخ عبد الرحمان المودن "...أصل القبيلة فيما تواتر من أخبارها من ناحية فكيك، اتجهت تدريجيا نحو الشمال الغربي، إلى أعالي الأطلس المتوسط في جبال بويبلان وإلى واد تانكرارمت..."[106].

---

[104]– إسماعيل، علواش. أطروحة دكتوراه غير منشورة. التدين النسائي بالمغرب، بحث في الطقوس والممارسات الدينية دراسة سوسيوأنثروبولوجية لمنطقة أيت وراين، إشراف د. زبيدة أشهبون، نوقشت يوم 25-04-2026.

[105]– إديل، عمرو، 1995: من جندي القبيلة إلى جندي الدولة؛ ملاحظات حول القوة العسكرية لدى قبائل أيت وراين، مجلة أمل، العدد18، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص.165.

[106]– المودن، عبد الرحمان، 1995: البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرنين 16و19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط، سلسلة اطروحات ورسائل العدد 25، جامعة محمد الخامس مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص.202-203.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

في مقابل هذا التضارب في أصل التسمية، هناك من يعود بأصول القبيلة إلى صنهاجة[107]، لقد جاء هذا الطرح التاريخي المتداول عند المؤرخ عبد الرحمان ابن خلدون "إن أيت وراين وعنده بني وارت ينتمون إلى صنهاجة...فهم من قبائل الرحل التي هاجرت من الحدود الموريتانية على إثر التحركات المرابطية من الجنوب إلى الشمال"[108]، لقد استقروا أيت وراين في السفح الشمالي للأطلس المتوسط بجبل بويبلان، هروبا من الضغط الممارس عليهم من طرف السلطات العسكرية والمخزنية خلال القرن السادس عشر وفق ما أورده حسن الوزان[109].

إن علاقة آيت وراين بالأرض والثقافة الذين استقروا بهذا المجال الجغرافي والترابي منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تميزت هذه المرحلة بما يعرف بالحركة التوسعية التي قامت بها قبيلة آيت وراين[110] في اتجاه سهل مللو والفحامة، وبذلك تكون هذه الآخرة احتلت أجود الأراضي الصالحة للفلاحة والزراعة.

بعد هذه اللمحة التاريخية حول تاريخ المحلي والثقافة المحلية للمنطقة وما قد يشوبه من بيضات، لنعود مرة أخرى إلى الأهمية الفعالة للوضعية الاثنوغرافية، انطلاقا من استحضارنا للأدوات والآليات المنهجية ومستلزمات هكذا تجارب قابلة للكتابة والحكي الموضوعاتي/ المنهج التأويل الرمزي، من قبل الملاحظة والملاحظة بالمشاركة والمقابلات والحوارات الكثيفة مع فاعلي وممارسي الفعل التديني النسائي القروي أنموذجا، ونحن نتحدث عن هكذا تجربة فريدة من نوعها، فبقدر ما تتعدد التجربة الميدانية بقدر ما تتباين تفاصيلها البينة والواضحة، وقد حاولنا أن نجعل من المضمر والغامض عن طريق التأويل الرمزي بينا وواضحا.

في هذه الورقة البحثية، نقصد موضوع أطروحة الدكتوراه المشار إليه أعلاه لم نعتمد على " سيرة مقدمة الضريح " كان سيكون أكثر فعالية وديناميكية داخلية وخارجية في بناء ميدان البحث وموضوعه ومفاهيمه،

---

[107]– إديل، عمرو، 1995: م. س، م. ص.166.

[108]– برحاب عكاشة، 2002: قبائل شرق تازة بين التوسع والدعوة إلى المهادنة–1909–1912، مجلة الذاكرة الوطنية، مطبعة بني ازناسن، ص.59.

[109]– برحاب عكاشة، 2002: م. س.، ص.–60–59.

[110]– من أجل التوسع أكثر عن تاريخ أيت وراين، يمكن العودة إلى كتابات التالية:

– أعمال: مقالات ودراسات وأبحاث عبد الصمد أزروال.

– أعمال: مقالات ودراسات أطروحته الجامعية عبد النور صديق.

– أعمال: مقالات ودراسات أبحاث عبد الله هرهار.

– أعمال: مقالات وأبحاث وكتابات عمر إديل.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لأن أدوارها كانت بينة وظاهرة من خلال أعمالها ومهامها وأفعالها وسلوكاتها وطقوسها ذات الصبغة الدينية "التدين الشعبي " التي تكون أولى مقدمات الدخول في هكذا ممارسات وطقوس لهكذا تجربة في الغوص داخل أماكن مشبعة بالمقدس؛ الأضرحة والزوايا والروضات التي تشرف عليها في موازاة فعلها التعبدي المرتبط بالتدين غير الرسمي في بعده الطقوسي، وأنماطه وأشكاله المتعددة من خلال تمظهرات السحر والشعوذة لما يتسم هذا الموضوع من صمت وكتمان، لربما منه يستمد سلطته الاستمرارية وقوته، فمجال الدراسة الميدانية قبيلة أيت وراين؛ مجال غني بالأولياء والصالحات "الشريفات " والفقيهات اللواتي يتميزن ويمنح لهن رأسمال رمزي واجتماعي واضح يضرب لهن ألف حساب بالمعنى الشعبي للكلمة، من حيث الكرامات والخوارق كالإخبار بالمستقبل وتأمين الخائف والحماية من اللصوص والبحث عن الكنوز...

يتضح أن أهمية الوضعية الإثنوغرافية التي تتجسد في تشخيص واقع التدين النسائي بالمجتمع القروي، بناء على الدور الفعال الذي يضعه الباحث بينه وبين موضوع البحث، فاستثمار المسافة بينهما يؤدي إلى محاولة فهم الواقع الاجتماعي والثقافي باستعمال المنهج التأويل الرمزي في مواجهة واقع متشعب ومركب يتداخل فيه الفردي مع الجماعي.

ثانيا: في التدبير المنهجي للمسافة بين الباحث وموضوعه

لقد قادتنا هذه التجربة الإثنوغرافية إلى خوض تجربة إعادة تعريف المجال والسياق التاريخي والاجتماعي والثقافي لتشكل عناصر القبيلة تعريفا ثقافيا بأبعاد ومحددات سوسيولوجية الثقافة وأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، من خلال العودة إلى استحضار التراكم العلمي والثقافي لأعمال الباحثين الأجانب نستحضر على سبيل الاستئناس لا الحصر، أعمال كل من " إدموند دوتي، إرنست غلنر..." وأعمال باحثين مغاربة " عبد الغني منديب، إدريس الصنهاجي، فاطمة المرنيسي، أسماء لمرابط..."، حاولنا وضع مقارنة مع أعمالهم واستحضرنا الاختلافات المنهجية بين الزمان والمكان والمنطلقات النظرية والمنهجية.

يعد مفهوم " **الغربة في صميم الحميمة** " الذي نحته الباحث الأنثروبولوجي المغربي**عبد الله حمودي**[111]، والذي يجسد الوضعية الإثنوغرافية لباحث وافد/ براني عن مجال الدراسة ليستقر في ميدان بحثه " القبيلة كمجال للدراسة " من خلال مدة الإقامة في الميدان، وقد فصل الباحث الأنثربولوجي المغربي **حسن رشيق**

[111] – حمودي، عبد الله، 2019، المسافة والتحليل: في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال للنشر،البيضاء، ص 37.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

من خلال المنجز الأنثربولوجي حول المغرب[112]، مدة طويلة أو قصـــيرة، مد وجزر، ذهاب وإياب، دخول وخروج،الذي لم يفارقنا طيلة هذا البحث، حتى يصـــبح من أبناء المنطقة " اللســـان واللباس والهندام هما أدوات وطرق فعالة في المساعدة على جمع المعطيات من الميدان بالمجتمع القروي"، حيث يندمج الباحث ويتفاعل مع الأفعال والوقائع الاجتماعية بشكل لا يثير أي حساسية للسكان الأصليين، أي يصبح واحدا منهم ويشبههم في كل شيء، ما عدا كونه يضع مسافة بينه وبين موضوع البحث، وفي هذه الوضعية تستعمل مفاهيم متداولة في الحقل السوسيولوجي والأنثربولوجي من قبل الغريب المحلي/ البراني المحلي، وهو ما يعبر عنه في الأدبيات الســوسـيولوجية بالإثنوغرافي المحلي الذي يدرس مجتمعه، كما في حالتنا أيت وراين الشرقية أنموذجا.

وبعيدا عن البرانية الاستعلائية وأن لا نسقط في الذاتية وننجر وراءها إنها بالدرجة الأولى اتصال وانفصـــال قرب وبعد بين الباحث وميدانه، ولقد حاولنا اســـتثمار موقعنا الاجتماعي في البحث في ثنايا وإشكالات لتلك القضايا التي يطرحها هذا الموضوع(التدين النسائي بالمغرب) العصي عن الإدراك.

إن الولوج إلى الميدان والمغامرة في دروبه وتشعباته المتباينة (التناقض والتكامل) في نفس الوقت، اســتوجب الأمر من الباحث التزام بخصــائص المنهجية الإثنوغرافية لتســهيل عملية الوصــف والوصــف المكثف بمجتمع الدراســة، بهدف الانغماس في الســياق الاجتماعي والثقافي الذي أدى إلى ظهور أنماط وأشــكال من التدين النســائي في المجتمع القروي، إذ شــكلت هذه الوضــعية الإثنوغرافية في هكذا أبحاث سوسيولوجية وأنثروبولوجية والتي أسست أساسا على اختبار مدى قدرتنا على المزج بين موقعنا الاجتماعي بكوننا ننتمي إلى أهل القبيلة كمجال للدراســة، وموقعنا الأكاديمي بصــفتنا باحث معني بالدرجة الأولى بمهمة تنفيذ الملف المنهجي لعملنا الميداني.

حاولنا أن نقدم موضــوع البحث باعتباره موضــوعا انعكاســيا ناتج عن تجربة ميدانية معيشــة، من جهة أخرى، كان الوقوف على الأشكال المحلية للأنماط التدين بصيغة المؤنث كما عشتها وشاركت فيها من خلال " حضور المواسم، وأماكن العبادة والزوايا والأضرحة، منابع المياه، أشجار مقدسة لا تمس بسوء

[112] – رشيق، حسن، 2018، القريب والبعيد: قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم حسن الطالب، الدار البيضاء، بيروت، منشورات المركز الثقافي للكتاب، ص 112-113-114.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ولا تقطع ..."، بحثا عن المعنى في الأفعال والممارســـات الطقوســـية بناء على الأدوات المنهجية في صيغتها التالية:" المرافقة والمجالسة والمذاكرة" بمعنى المقابلة بتعبير الباحث المغربي محمد مزوز[113].

وفي كثير من الأحيان ما تجسد الزيارات لأماكن العبادة والمقدسة من قبل ممارسي الفعل التديني والتي يحضـر فيها نظام الهبة أو نظام التبادل كما كشـفت عنها أعمال وأبحاث مارسـيل موس، والتي لا يمكن أن نحصـر أنواعها المختلفة التي تتنوع من شـخص إلى آخر ومن انتماءات اجتماعية، ومن مكان تعبدي إلى آخر ومن الحاجة التي يرغب فيها الزائر الحصـــول عليها من هكذا زيارات(تتشـــابه الزيارات وتختلف الحاجة من ورائها) فبقدر ما تتعدد الزيارات بقدر ما تتباين الرغبة في الحصول على المراد وتكون الحاجة " **مقضية** " بفعل عامل أساسي " النية " الذي يسود ويشكل حصة الأسد في هكذا مناسبات.

إن الدخول في الاشـتغال على موضـوع النسـائي من وجهة نظر سـوسـيوأنثروبولوجية انعكاسـية يتطلب ما سـماه **إيمانويل ليفيناس**بالانحناء إلى المجال البين ذاتي في العلوم الاجتماعية، ويفهم من هذا القول، بأن المجال الذي لم يصـــغ إليه بعد علماء الاجتماع بالقدر الكافي، وتفاعلا مرة أخرى مع المادة المعرفية الغنية التي يقدمها موضـوع الاشـتغال الذي أنجزناه، مما لا شـك فيه أننا قمنا وبذلنا جهدا بين دفات هذا البحث السوسيولوجي، ومن خلال دور التجربة الاثنوغرافية التي بالأساس آلت إلى الكشف عن المسافة التي تجمع بين (علاقة الباحث بميدانه والمسافة بينهما) والتي شكل موضوع التدين النسائي في المجتمع القروي موضـوعا للتفكير الانعكاسـي بناء على الصـيرورة التفاعلية والرمزية كونه حقلا اجتماعيا مسكونا بالرمز والدلالة والمعنى.

فمن ســـمات المعرفة العلمية الاشـــتغال بالجزئي في أفق العودة إلى الكلي، ثم نضـــيف تحديد الموضـوع وحصـر مجال الاشـتغال نموذج منطقة جغرافية محددة بقبيلة أيت وراين، هذا إلى جانب الملف المنهجي المعتمد في البحث، مع كيفية الاستفادة من وضع الباحث كونه ينتمي إلى مجتمع الدراسة دارسا لمختلف الأبعاد والعناصر المشكلة للسياقات الثقافية لهذا المجال الخصب والبكر، وهنا نروم فهم الوضع الذي يراوح بين أن الباحث عضـو من أبناء المنطقة وباحث إثنوغرافي يسـعى إلى دراسـة التدين النسـائي القروي، هذه الوضـعية جعلتنا موضـوعا للدراسـة والبحث، وفي هذا الصـدد أشـار الباحث المغربي **حسن رشيق**، إلى مدة الإقامة والموقع الاجتماعي للباحث، كما يضيف طرق وأشكال التواجد والولوج والانتماء

[113] – مزوز، محمد، 2025، من تقديم لكتاب عبد الله هرهار، إثنوغرافيا آيت وراين، الأرض والثقافة، سلسلة دراسات وأبحاث 8، منشورات مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط، ط 1، ص. 7– 8.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

كعوامل تكون بمثابة المحصلة للأشكال الروابط التي تجمع الباحث بموضع وميدان اشتغاله[114]، وإلى ما يطرحه هذا الأخير لأي باحث إثنوغرافي يقوم بدراسة مجتمعه الخاص، من التباس يبقى محفوفا بالعثرات المنهجية، إلى الحد الذي يتأثر منتوجه الإثنوغرافي بموقعه هذا، وفي هذه الوضعية غالبا ما يتماهى الباحث مع مكونات ميدان الدراسة، لأنه يمكن أن لا نكون توفقنا "**عثرات الباحث بياضات وإخفاقات في إنجاز موضوعات البحث** " في مهامنا بكوننا باحثا، ودوره في مجتمع الدراسة، الباحث/ مشارك في البحث في الآن ذاته.

وفي نفس السياق هناك من يرى أنه من الصعب بمكان لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجية التوفيق بين الانغماس في الحياة الاجتماعية للمشاركات في البحث والابتعاد عن موضوع الدراسة، كما كان يردد بيير بورديو ما لم يكن القائم بالملاحظة ملحوظا في نفس الوقت[115]، بمعنى أن ما ينبغي على الباحث أن يتسلح بها، مدى قدرته على وضع مسافة بينه وبين موضوع البحث، تلك المسافة بين الذات والموضوع يستطيع الباحث أن يكيف وضعه الإثنوغرافي (مد وجزر، ذهاب وإياب) هي أدوات وآليات منهجية تمكننا من مدى قدرتنا على التحكم والتمكن من خلق مسافة بين الباحث وموضوع البحث.

ثالثا: الباحث والميدان مشكل السياسة الدينية الرسمية

هكذا نصل إلى أن أفق التفكير في إشكالات وأسئلة ظلت ترافقنا طيلة مسار هذا البحث السوسيولوجي، أسئلة وأخرى أدت إلى تمهيد الطريق وتهيئة السياق الاجتماعي والثقافي للدخول والمغامرة الميدانية من خلال إجراء مقابلات واستمارات كمية وكيفية مع نساء يغلب عليهن الطابع التقليدي شكلا لا مضمونا، لم يكن من السهل الحصول على موافقة النساء في التفاعل مع أسئلة المقابلة كانت كلمة بحث تثير الكثير من أوجه الريبة والتحفظ لديهم، تثير امتعاضهم، حينما يتم دعوة المشاركات في البحث لإجراء مقابلة في لقاء ثنائي، نتحدث في هذا الصدد عن شبكة علاقات الصداقة، التي نستعير؛ من الاستعارة تشبيهها بكرة الثلج كلما انحدرت نحو الأسفل إلا وكبرت وزاد حجمها، إذ كشفت النساء في هذا البحث عن حجم المقاومة الاجتماعية التي واجهتنا في هذه الدراسة السوسيولوجية والأنثرويولوجية لمجتمع قروي

---

[114]– رشيق، حسن، 2018، القريب والبعيد مرجع سابق، ص97.

[115]– قدوري، عبد الكريم، 2023، دعائم الأنثروبولوجيا: النظريات والمفاهيم الأساسية، منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران،ص، 27.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تسود فيه الرواية الشفوية عكس هذا النص الذي نسعى إلى كتاباته وحفره بمعاول ومناهج عصرية تتجاوز الرؤية الأحادية إلى رؤية عابرة للتخصصات.

فقد تعرضنا في أكثر من مرة لعدة أشكال من الرفض والاتهام والوصم الاجتماعي، وصلت أحيانا إلى السب والقذف الضمني وغير المباشر، ولولا تدخل بعض من معارفي في المنطقة الذين يعود لهم الفضل في تهدئة الأوضاع وإعادة التوازن الاجتماعي، مما أتاح لنا استئناف المقابلات والحوارات التفاعلية المرنة والديناميكية بشروط زمنية ومكانية وسياقية محددة، وتجدر الإشارة إلى أن كوننا من أبناء المنطقة ملاحظا/ملاحظا، خارجي/ براني عن القبيلة، فإن الباحث هو ابن الدار، ليست هذه الصعوبات هي العقبات الوحيدة التي اعترضت طريقنا، بل هناك أصعب الصعوبات أو تاج الصعوبات، حين يتعلق الأمر بكون الباحث إثنوغرافي في عقر داره، هذا ما يتطلب من الباحث أن يتضافر الجهد ومكابدة الانفصال ومعاندة الذات كي تتخلى عن بداهتها[116]؛ فكوننا من أبناء المنطقة لم يكن دائما عامل تسهيل، بل لعب في بعض الأحيان دورا معاكسا، إذ أفرز سوء فهم للبعد العلمي للبحث وتجاوز الحس المشترك المحلي – الثقافة المحلية –كما أن تحفظ النساء المتدينات اللائي قابلناهم وصمتهن الانتقائي ومحاولتهن الإجابة وفق إرادتهن وبما ينسجم مع ما يعتقدن "**أنه الجواب المقبول والمبحوث عنه** " وضعنا أمامهن أسئلة المقابلة التي راعينا فيها ترتيب أسئلة المقابلة بين التدرج والتنفيس والتحفيز، كما تطلبت إعادة التفكير في تقنية المقابلة، وتكرار الأسئلة بصيغ مختلفة لتفادي التمويه أو الإجابات الجاهزة، وفي حالات عديدة كان الانسحاب من المقابلة الخيار الأنسب تفاديا للإكراه الرمزي أو تشويه المعطيات، وعلى الرغم من أن التنقل بين دواوير الجماعة الترابية بمجتمع الدراسة ثم في غالب الأحيان بسلاسة مع ذلك فإن مسار البحث لم يخل من أشكال متعددة من الوصم الاجتماعي، حيث وصف الباحث ب "**الباحث عن الكنوز** " أو " **المسخر من طرف المخزن** " أو " **جابي الضرائب** " بتعبير الباحث السوسيولوجي **عبد الغني منديب**؛ وهي تمثلات تعكس الثقافة التحتية المضمرة التي تسري في النسيج الثقافي والاجتماعي بشكل غير معلن، وتعيد إنتاج الشك في كل فعل بحثي أو معرفي وافد من خارج المنظومة المحلية.

وفي السياق ذاته ورغم تقديمنا لكل الضمانات الأخلاقية والمنهجية المرتبطة بالبحث العلمي والإفصاح عن موضوع الدراسة، وجامعة الانتماء وطبيعة استخدام المعطيات الميدانية، فقد واجهنا رفضا

[116] –– مزوز، محمد، من تقديم لكتاب عبد الله هرهار، 2025، إثنوغرافيا آيت وراين، الأرض والثقافة، سلسلة دراسات وأبحاث 8، منشورات مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط، ط 1، .ص 8.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تاما من طرف المندوبية الإقليمية لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بإقليم جرسيف، ثم التعبير عنه بشكل كتابي، حال دون إجراء مقابلات فردية أو جماعية مع المرشدات الدينيات والمؤطرات في مجال محو الأمية، وهو ما يطرح تساؤلات عميقة حول علاقات المؤسسات الدينية الرسمية بالبحث السوسيولوجي واستقلاليته.

انصب هذا البحث على دراسة الظاهرة الدينية بصيغة المؤنث، كان الغرض منها ليس إطلاق أحكام قيمة وجاهزة ندين هذه الظاهرة أو نبررها، ومهمة من هذا الحجم لا يمكن إدراكها ما لم نستوعب قول **اسبينوزا** " لا تيأس، لا تحزن، ولكن افهم "، وعندما نكتب لا نتوخى التقليل من جماعة ما أو احتقارها أو مسا بكرامة وشرف أهلها، نكتب " لمساعدة القراء على فهم أنفسهم ضمن العالم " كما كان يردد **بول باسكون**، وحيث من السهل أن نصدر حكما، وعندما نصدر حكما جاهزا على فعل وسلوك معين فإننا نجنب أنفسنا عناء البحث والتحليل ونحرم أنفسنا من الكشف عما " سحر العالم " كما كان يردد ماكس فيبر[117]، والغاية من فتح هذا النقاش الهجين والمركب بهدف فك شفرات ومعاني ورموز التدين النسائي في المجتمع القروي، لقد ابتعدنا قدر الإمكان عن محاكمتها أو معقوليتها، أو حتى أن نفكر في الحيثيات البحثية في محاولة إثبات معقوليتها أو ننفيها في نصوص هذا العمل، كون هذه " التجربة التدينية " شكلت لنا نصا مجالا قابل للقراءة والقراءة المضادة، ميتا قراءة للفعل التديني في الوسط القروي التي تعاش فيه التجربة التدينية الفريدة من نوعها، أو حتى أن ننقص أو نزيد من مكانتها داخل المجتمع، لكن ما يهمنا كباحثين في علم الاجتماع دراستها كظاهرة اجتماعية، بمعنى تفسير الاجتماعي انطلاقا من الاجتماعي وليس من خارج المجتمع، ويمكن الإشارة في هذا الصدد أن الصراع والتدافع لا تحدده دائما الشروط المادية والاقتصادية، بل هناك جانب مخفي ومضمر في حياتنا اليومية والرمزية يكون مجالا للصراع والتنافس وتختبر فيه علاقات المعنى وتصبح مدخلا لفهم الأبعاد الاجتماعية والثقافية، الأنثروبواجتماعية.

لقد اقتضى منا إجراء المقابلات والتفاعل مع المشاركات/ والمشاركون بشكل دينامي ومرن في سياق اجتماعي وثقافي بعيدا عن الإكراه والإلزامية، مع فرضيات البحث وإشكالاته كما مع مواقف وآراء

[117] – هرهار، عبد الله، 2025،إثنوغرافيا آيت وراين، الأرض والثقافة، سلسلة دراسات وأبحاث 8، منشورات مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط، ط 1ص 165.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومعرفة الفاعلين/ الفاعلات في الحقل الديني الذي يشبه رقعة الشطرنج[118]، والتي تشكل بالأساس في هذه الوضـــعية الإثنوغرافية بحقل ملتهب يســـتوجب في كثير من الأحيان ما عبر عنه عبد الفتاح كيليطو "**بالكتابة بالإبر على آماق البصر** "، ما يجعلنا أمام صـعوبة تطبيق وصـفة منهجية جاهزة ومعدة بشـكل مسبق في ميدان البحث السوسيولوجي، لأن هذا الموضوع يدخل ضمن الموضوعات التي كانت توضع في الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية مواضيع في غاية من الانفلات والحساسية الإثنونظرية[119] وفي واقع يهاب ويرتاب فيه الفاعلون من مســألة الإفصـــاح عن قناعتهم ومواقفهم، حتى لو تعلق بســياقات الممارسـات العلمية، كما الدوافع وراء اسـتعمال تقنية المقابلة الفهمية مند المرحلة الأولى للبحث التمهيدي الأول تتجلى في محاولة فهم الكيفيات التي تعيش/ حضور المعتقد والممارسة الدينية للنساء القرويات في حياتهن اليومية، انطلاقا من التعبير عن تجاربهن الخاصـة والمخصـوصـة في سـياقات تفاعلية وحوارية بالقرية المغربية حالة أيت وراين الشرقية بشرق المغرب.

فحينمـا يتعلق الأمر كمـا نقـدمـه الآن نموذج للوضـــعيـة الإثنوغرافيـة لبحثنـا؛ بـالبحـث السوسيوأنثروبولوجي نحاول استنطاق وتشخيص واقع التدين وأنماطه وأشكاله في سياقات متعددة، غير أن هذا الأمر لا يتحقق ما لم تمر العملية من خلال استحضار البعدين السيكولوجي والانفعالاتي، كما وصف الباحث **غاي ميشـلا** ذلك " فانطلاقا من كل ما هو فردي وما هو انفعالاتي نسـعى إلى اسـتخراج ما هو سوسـيولوجي "، ونضـيف أن المقابلة ليست وصـفة منهجية مكتملة الأركان والمعالم، حيث يؤكد **كوفمان** كونها محادثة حوارية تفاعلية لتبادل الأفكار والمواقف تنفتح على كل الاحتمالات والمســـتجدات والإمكانيات، بما فيها إحداث قطيعة معرفية مع المعطيات التي نتوفر عليها حول الموضوع بشكل مسبق، وذلك من خلال توجيه الفرضـيات بناء على ما هو واقعي وكائن فعليا وموجودا في ميدان البحث؛ بمعنى أنها محادثة لا يتم فيها الحوار مع المشـــاركات/ والمشـــاركون فقط لأنهن يمتلكن آراء، بل لأنهن يتوفرن على معرفة قيمة، ما كان يردده كوفمان في أبحاثه وأعماله التي تحترم روح الميدان.

---

[118] – العطري، عبد الرحيم، الحج معاشا/ ملاحظا من قلق الميدان إلى قلق المعنى، مقال ضمن كتاب جماعي: البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، تجارب مقارنة، تنسيق: د. عبد الغني منديب، أشغال الندوة العلمية البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين: 09-10-11-2021، ص، 50.

[119] – منديب، عبد الغني، في التدبير المنهجي للتدين كموضوع للسوسيولوجيا: رجوع فاحص ومتفحص للدراسات الميدانية، مقال ضمن كتاب جماعي: البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، تجارب مقارنة، تنسيق: د. عبد الغني منديب، أشغال الندوة العلمية البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين: 09-10-11-2021، ص 34-35-36.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

إنه بالفعل كانت تجربة وتمرينا ومغامرة صـــعبة في تقرير والخروج بهذا النص المكتوب وتجاوزا لمطبات القراءة وممكناتها[120]ولمعضـــلاتها؛ أضـــف إلى ذلك الدور الفعال الذي يلعبه قلق الكتابة وأزمة تفريغ وأزمة كتابة الذي لم يفارقنا طيلة كتابة هذا البحث ومحاولة إنهائه وســد بيضـــاته من خلال قراءة وعودة إلى المعطيات الميدانية، ذهاب وإياب، إنها بالفعل كانت معاناة محفوفة بالمخاطر في حبكة النص الرامز والمرموز، فمع كثرة المعلومات وتدفقها الشـــديد رافقه إشـــكال من نوع ثاني يتعلق الأمر بالميدان والتدبير المنهجي كون التنقل فيه كان دون آلة تسـجيل، أو دفتر أو قلم؛ حيث كان جمع المعطيات يعتمد على الذاكرة (ذاكرة الباحث) في تخزين المعلومات التي نقف بين كونها صـــفية ونقية، نحن أمام ثنائية مهم غير مهم، دون أن ننســـى أعطاب الذاكرة وما قد يصـــيبها من إتلاف ونســـيان، وكان اللجوء إلى استحضار ما يعرف في هكذا مقامات "بسرير بروكريست " في الحكي، لكن الأمر عكس ذلك تماما أثناء العودة إلى مرحلة الكتابة والتركيب وأخذ الحيطة والحذر من كتابة النص متعدد الأصـــوات بناء على معايير علمية وثقافية بالدرجة الأولى، من الصـــعوبات ما تجلى في إدراك التجربة التدينية النســـائية كما يفهمها المشاركات/ والمشاركون ويتمثلها في الفعل؛ المعتقد والممارسة، لأن لكل شخص فهم وتمثل معين للفعل التعبدي مغرق في الذاتوية، فالتدين نص/ مجال/رامز لا ينضـــبط للانغلاقية يؤثر ويتأثر وفاعل ومفعول به في كثير من الديناميات الاجتماعية والثقافية والأنثروبواجتماعية، انطلاقا من علاقة الثابت والمتحول في ضوء صيرورة التغير الاجتماعي بالمجتمع القروي المغربي حالة آيت وراين الشرقية بشرق المغرب جرسيف.

خاتمة:

لقد حاولنا أن نخلص في هذه الورقة البحثية موضـــوعا وبحثا؛ شـــكلا ومضـــمونا، من خلال الوضـــعية الإثنوغرافية للباحث في ارتباطها بالتدبير المنهجي للمســافة بين الباحث وموضـوع بحثه كورقة خصـــصـــناها للدراســة الميدانية وأجرأة المفاهيم المرتبطة بهكذا موضـــوعات ســـوســـيولوجية وأنتروبولوجية بالمجتمع القروي المغربي، انطلاقا من وقوفنا على تفاصـــيل التفاصـــيل(أنتروبولوجيا التفاصـــيل) التي تعترض الباحث/ والمبحوث في نفس الوقت.

[120] – للتوسع أكثر، الاطلاع على أعمال الباحث السوسيولوجي عبد الرحيم العطري، الحج معاشا/ ملاحظا من قلق الميدان إلى قلق المعنى، مقال ضمن كتاب جماعي: البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، تجارب مقارنة، تنسيق: د. عبد الغني منديب، أشغال الندوة العلمية البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين: 09-10-11-2021.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لقد حاولنا في هذه الوضـــعية الإثنوغرافية الوقوف على دور القيم الاجتماعية والثقافية بمجتمع الدراسـة، بدء بالمرحلة الأولى من البحث التمهيدي، من خلال حضـورنا في مناسـبات تختلف في الزمان والمكان خاصـة في تعالقها ببرنامج ومخطط البحث الميداني، من جهة، لقد أدت هذه الورقة العلمية إلى مناقشة أفكار المتداولة بين دفات هذا البحث العلمي؛ من سلوكات وأفعال، انطباعات، ردود أفعال واضحة وبينة/مضمرة ومتخفية، مواقف أفراد وجماعات رسمية وغير رسمية آلت إلى طرح سؤال قديم/جديد، يرتبط بعلاقة البحث السوسيولوجي واستقلاليته.

علاوة على ما سـبق، حاولنا في هذه الورقة البحثية معالجة إشـكالية تدبير المسـافة بين الباحث وموضـــوع بحثه، انطلاقا من كون الباحث/ باحث في عقر داره؛ بمعنى القبيلة كمجال للدراســة الميدانية بأيت وراين الشـرقية بشـرق المغرب، جرسـيف، هذا إلى جانب اعتبار المغامرة والدخول في تمفصـلات الميدان لجمع المعطيات(المقابلة والاسـتمارة)، وقد لا نتوقع ونحن نغوص في دروب الميدان وتشـعباته؛ بمعنى مجريات الحوارات واللقاءات مع المشـاركات/ والمشـاركون في البحث؛ لذلك كل شـيء ممكن ووارد في نفس الوقت ومتوقع وغير متوقع المهم أن يكون الباحث متيقظ باســـتمرار ويقظ في التعامل مع كل الاحتمالات الواردة من الميدان.

يظل البحث في إطار تشخيص علمي ومنهجي لإشكالية الوضعية الاتنوغرافية للبحث الميداني، مرتبط أساس بأسئلة بحثية قادمة ومنتظرة تستحق المزيد من الحفر في بنائها المعرفي؛ ويمكن أن تختبر فيه جدته النظرية والمنهجية في دراســات وأعمال أخرى، يتجه هذا البحث الذي بين أيدينا إلى التمهيد لها ووضع اللبنات التي يمكن اعتبارها الأولى من نوعها في مجال بكر وعصي عن الإدراك.

المراجع:

- إديل، عمرو، 1995: من جندي القبيلة إلى جندي الدولة؛ ملاحظات حول القوة العسـكرية لدى قبائل أيت وراين، مجلة أمل، العدد18، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- إســـماعيل، علواش. أطروحة دكتوراه غير منشـــورة. التدين النســـائي بالمغرب، بحث في الطقوس والممارسات الدينية دراسة سوسيوأنثروبولوجية لمنطقة أيت وراين، إشراف د. زبيدة أشهبون، نوقشت يوم 2026-04-25.
- برحاب عكاشـة، 2002: قبائل شـرق تازة بين التوسـع والدعوة إلى المهادنة-1909-1912، مجلة الذاكرة الوطنية، مطبعة بني ازناسن.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- حمودي، عبد الله، 2019، المسافة والتحليل: في صياغة أنثروبولوجيا عربية، دار توبقال للنشر، البيضاء، المغرب.
- رشيق، حسن، 2018، القريب والبعيد: قرن من الأنثروبولوجيا بالمغرب، تعريب وتقديم حسن الطالب، الدار البيضاء، بيروت، منشورات المركز الثقافي للكتاب.
- العطري، عبد الرحيم، الحج معاشا/ ملاحظا من قلق الميدان إلى قلق المعنى، مقال ضمن كتاب جماعي: البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، تجارب مقارنة، تنسيق: د. عبد الغني منديب، أشغال الندوة العلمية البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين: 09-10-11-2021.
- قدوري، عبد الكريم، 2023، دعائم الأنثروبولوجيا: النظريات والمفاهيم الأساسية، منشورات ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران.
- منديب، عبد الغني، في التدبير المنهجي للتدين كموضوع للسوسيولوجيا: رجوع فاحص ومتفحص للدراسات الميدانية، مقال ضمن كتاب جماعي: البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، تجارب مقارنة، تنسيق: د. عبد الغني منديب، أشغال الندوة العلمية البحث الميداني في العلوم الاجتماعية، ربيع العلوم الاجتماعية، جامعة الأخوين: 09-10-11-2021.
- المودن، عبد الرحمان، 1995: البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرنين 16و19، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط، سلسلة اطروحات ورسائل العدد 25، جامعة محمد الخامس مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- هرهار، عبد الله، 2025، إثنوغرافيا آيت وراين، الأرض والثقافة، سلسلة دراسات وأبحاث رقم. 8، منشورات مركز روافد للدراسات والأبحاث في حضارة المغرب وتراث المتوسط، ط1.

الوظائف التنفيذية في المدرسة :من التنظيم المعرفي إلى الممارسات التربوية الدامجة

Executive Functions in School: From Cognitive Regulation to Inclusive Educational Practices

HAKIMA EL HAJJAR حكيمة الحجار

أستاذة علم النفس الإكلينيكي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، جامعة الحسن الثاني، المغرب

Hakima.elhajjar@univh2c.ma

ملخص

تهدف هذه المقالة إلى تحليل موقع الوظائف التنفيذية داخل المدرسة من منظور معرفي ونمائي وتربوي دامج، مع بيان حدود اختزال التعثر المدرسي في قصور فردي .واعتمدت مراجعة سردية نقدية ذات بحث موجّه في الأدبيات المفاهيمية والتجريبية المنشورة أساساً منذ سنة 2000 إلى يوليو 2026، مع الاحتفاظ بالأعمال التأسيسية السابقة متى كانت ضرورية لفهم النماذج المعتمدة .وتركز المراجعة على ذاكرة العمل والكبح والمرونة المعرفية، وعلى الوظائف المركبة المتمثلة في التخطيط والمبادأة والمراقبة الذاتية، كما تتناول علاقتها بالتعلم والسلوك المدرسي وقياسها والتدخلات الموجهة إليها .ويبين التحليل أن الأداء التنفيذي يتطور تدريجياً وبمسارات غير متزامنة، ويسهم في القراءة والكتابة والرياضيات وتنظيم الانتباه والعمل، غير أن علاقته بالتحصيل غالباً ارتباطية ولا تكفي لإثبات سببية أحادية .كما تؤكد الأدلة أن الاختبارات الأدائية والاستبيانات السلوكية لا تقيس المستوى نفسه من الأداء، مما يبرر التقويم متعدد الأدوات والمصادر، .وتقترح المقالة ممارسات دامجة تقوم على خفض الحمل التنفيذي غير الضروري وتجزئة التعليمات، واستخدام الدعامات الخارجية، وتعليم التخطيط والمراجعة بصورة صريحة، ثم سحب الدعم تدريجياً .وتتمثل الإضافة الرئيسة في دمج المقاربة المعرفية داخل نموذج تفاعلي يربط موارد المتعلم بخصائص المهمة وتنظيم البيئة التعليمية.

الكلمات المفتاحية: الوظائف التنفيذية؛ المدرسة؛ ذاكرة العمل؛ الكبح؛ المرونة المعرفية؛ المدرسة الدامجة؛ التنظيم الذاتي

Abstract

This article examines executive functions in school from cognitive, developmental, and inclusive educational perspectives while addressing the limits of reducing academic difficulty to an individual deficit. It uses a critical narrative review supported by a focused search of conceptual and empirical literature published mainly between 2000 and July 2026, while retaining earlier foundational work when necessary. The review covers working memory, inhibition, cognitive flexibility, planning, initiation, and self-monitoring, as well as their relationships with learning, classroom behavior, assessment, and intervention. The evidence indicates that executive performance develops gradually along partly distinct trajectories and contributes to reading, writing, mathematics, attention regulation, and task organization. However, associations with achievement are often correlational and do not establish a single causal pathway. Performance-based tasks and behavioral ratings also capture different levels of functioning, supporting multi-method and context-sensitive assessment. Inclusive practices should reduce unnecessary executive load, divide complex instructions into manageable steps, provide external supports, explicitly teach planning and review strategies, and gradually withdraw assistance. The article's main contribution is to integrate cognitive accounts within an interactional model linking learner resources, task demands, and the organization of the educational environment.

Keywords: executive functions; school; working memory; inhibition; cognitive flexibility; inclusive education; self-regulation**.**

مقدمة

لم تعد المدرســـة مكانا لنقل المعارف فقط، بل أصـــبحت بيئة تتطلب من المتعلم إدارة عمليات عقلية وسلوكية متعددة في الوقت نفسه. فهو مطالب بالاستماع إلى التعليمات والاحتفاظ بها، وانتقاء المعلومات ذات الصلة، ومقاومة المشتتات، وبدء العمل في الوقت المناسب، وتعديل الاستراتيجية عند ظهور الخطأ، ثم مراقبة جودة الإنجاز. ولا تنتمي هذه المتطلبات إلى مادة دراسية واحدة؛ إنها تشكل البنية التنظيمية التي تسمح للمعرفة بأن تتحول إلى أداء فعلي، ويشار إليها بمفهوم الوظائف التنفيذية.تُعرَّف الوظائف التنفيذية بأنها منظومة من عمليات التحكم العليا التي تتدخل عندما لا تكفي الاســـتجابات الآلية أو العادات المكتســـبة، ولا ســـيما في المواقف الجديدة التي تتطلب الحفاظ على الهدف والتخطيط والمراقبة والتعديل. وتضـــم النماذج الأكثر تداولاً ثلاث مكونات أســـاســـية: الكبح وذاكرة العمل والمرونة المعرفية مع ظهور التخطيط وحل المشـــكلات والمبادأة والمراقبة الذاتية بوصـــفها عمليات مركبة تنشـــأ من تنســـيق المكونات الأساسية (Diamond, 2013; Friedman & Miyake, 2017; Miyake et al., 2000.)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المشكلة التربوية هي أن المدرسة قد تفسر بعض المظاهر التنفيذية بأحكام أخلاقية أو سلوكية مبسطة؛ فيوصف المتعلم الذي لا يبدأ العمل بالكسل والذي ينسى التعليمات بالإهمال والذي يكرر طريقة غير مناسبة بالعناد والذي يجيب بسرعة بالتهور. وقد ترتبط هذه المظاهر بضعف المبادأة أو محدودية ذاكرة العمل أو صعوبة التحول أو الكبح لكنها قد تنتج أيضاً عن غموض المهمة أو ضعف المعرفة السابقة أو اللغة أو الضغط أو الحرمان من النوم. لذلك لا يعفي التحليل التنفيذي المتعلم من المسؤولية بل يستبدل الحكم الانطباعي بتحليل وظيفي يحدد موضع التعثر وشروط ظهوره.

ينطلق المقال من السؤال الآتي: كيف يمكن توظيف مفهوم الوظائف التنفيذية في تفسير الأداء المدرسي وبناء ممارسات تربوية دامجة من دون اختزال التعثر في خصائص معرفية أو عصبية فردية؟ وتتمثل إضافته في الجمع بين التأصيل المفاهيمي والنتائج النمائية وقضايا القياس والتدخل داخل نموذج تفاعلي ينظر إلى الأداء بوصفه حصيلة التفاعل بين موارد المتعلم ومتطلبات المهمة وتنظيم البيئة التعليمية.

المنهجية

اعتمدت المقالة المنهج النقدي السردي للمراجعة، لأنه الأنسب لتركيب الأدبيات المتنوعة ومناقشة دلالاتها النمائية والتربوية، وليس لتقدير حجم أثر موحد كما في التحليل البعدي. وأُجري بحث موجه في PubMed وERIC ومحركات البحث الأكاديمية، باستخدام مقابلات عربية وإنجليزية وفرنسية لعبارات : executive functions، working memory، inhibition، cognitive flexibility، school، academic achievement، assessment، inclusive education intervention والوظائف التنفيذية في المدرسة. غطى البحث أساساً الفترة من يناير 2000 إلى يوليو 2026 مع إدراج الأعمال التأسيسية الأقدم عندما كانت ضرورية لشرح نموذج نظري أو أداة قياس.

شملت معايير الإدراج المقالات المحكمة والمراجعات المنهجية والتحليلات البعدية والدراسات النمائية والطولية والدراسات التي تتناول التقويم أو التدخل في الطفولة والمراهقة والسياقات التعليمية. واستُبعدت الأعمال التي تقتصر على الراشدين أو الإصابات العصبية المكتسبة إلا إذا كانت مرجعية في تعريف المفهوم أو بناء أدواته كما استُبعدت المصادر التي لا تتوافر لها بيانات ببليوغرافية كافية. ونظمت المادة في محاور التأصيل المفاهيمي والنمو والتجليات المدرسية والقياس والصدق البيئي والتدخلات والمدرسة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الدامجة وحدود المقاربة.

لا تدعي هذه المراجعة الحصـــر المنهجي الكامل ولا تقدم مخطط تدفق للدراســـات أو تقييماً كمياً لخطر التحيز؛ ولذلك ينبغي قراءة نتائجها بوصـــفها تركيباً نقدياً موجهاً بســـؤال تربوي محدد. وقد روعي قدر الإمكان إعطاء الأولوية للمراجعات والتحليلات البعدية والدراسات ذات العينات الواسعة مع الاستفادة من الأدبيات العربية والمغربية المتاحة.

التأصيل المفاهيمي للوظائف التنفيذية

إن مفهوم الوظائف التنفيذية من أكثر المفاهيم النفســـية تعقيداً من حيث الضـــبط النظري والتنزيل الإجرائي. لا يمكن قياس الوظائف التنفيذية بدقة بســـبب تعدد تعريفاتها وتداخل مكوناتها واختلاف أدوات قياسها. فالوظائف التنفيذية لا تنتج محتوى معرفياً مستقلاً، بل تنظم عمليات أخرى: توجه الانتباه، وتحافظ على الهدف، وتنســق بين البدائل، وتتيح اكتشــاف الخطأ وتصــحيحه. ويظهر العبء التنفيذي بوضــوح عندما تكون المهمة جديدة أو مركبة، بينما ينخفض تدريجياً كلما أصـبحت المهارات الأساسية أكثر آلية. قدم Miyake et al. (2000) نموذج "الوحدة والتنوع"، الذي يميز بين تحيين المعلومات في ذاكرة العمل، والتحول بين القواعد أو المهام، وكبح الاســتجابة الغالبة. وهذه المكونات مترابطة لأنها تشــترك في آليات عامة للتحكم لكنها قابلة للتمييز من حيث إسهام كل منها في الأداء. وقد بينت المراجعات اللاحقة أن هذا النموذج يظل أساسياً مع ضرورة توسيعه ليشمل أثر المعرفة والسياق والدافعية والانفعال وعدم التعامل مع الوظائف التنفيذية بوصفها قدرات ثابتة أو مستقلة عن محتوى المهمة (Doebel 2020; Friedman & Miyake 2017).

لا تعمل هذه المكونات في المدرسة بشكل منفصل؛ فحل مسألة رياضية قد يتطلب الاحتفاظ بالمعطيات وكبح إجابة أولية، والتحول بين النص والرمز، وترتيب الخطوات، ثم مراجعة النتيجة. ومن ثم فإن وصف صـعوبة ما بأنها »قصـور في وظيفة واحدة «يجب أن يظل فرضـية قابلة للاختبار، لأن المهمة الواحدة تستدعي عمليات تنفيذية وغير تنفيذية متعددة، وهي المشكلة المعروفة بعدم نقاء المهمة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الشكل 1 .تمثيل مبسط لنموذج الوحدة والتنوع في الوظائف التنفيذية، بالاستناد إلى. Miyake et al (2000).

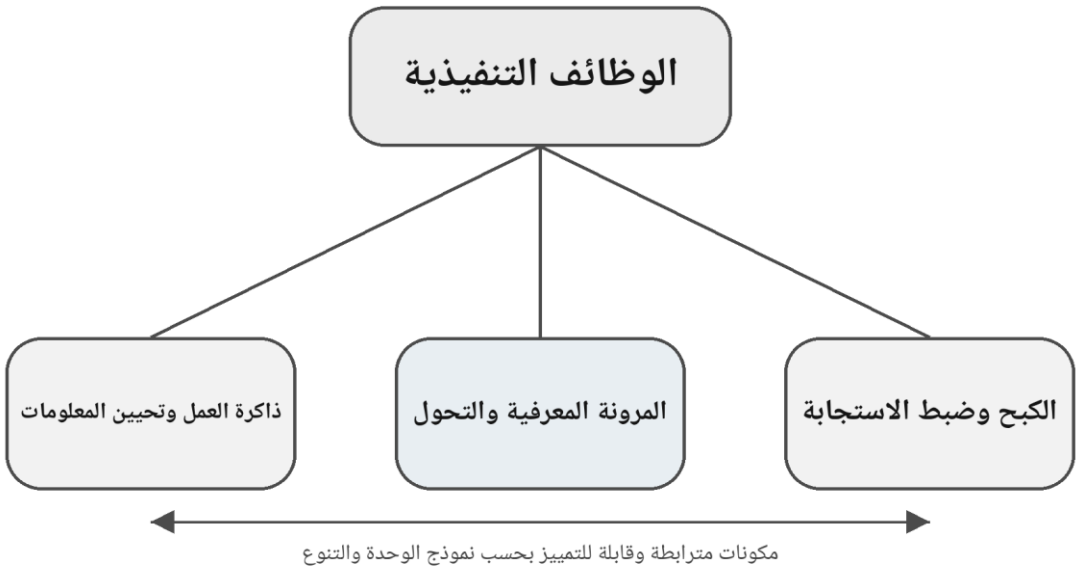

مكونات الوظائف التنفيذية وتجلياتها المدرسية

تعتبر البيئة المدرسية من أكثر السياقات تعقيدًا من حيث المتطلبات المعرفية والتنظيمية؛ فهي لا تستدعي القدرات المعرفية الأساسية فحسب، بل تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الوظائف التنفيذية التي تُنظّم الانتباه، وتوجيه الجهد، وضبط السلوك، وتخطيط التعلم ومراجعته. وتُظهر الأدبيات التربوية أن هذه الوظائف قد تكون، في كثير من الحالات، أكثر حسمًا من مستوى الذكاء العام في تفسير القدرة على التعلم والنجاح المدرسي(Diamond, 2013) لأنها تربط بين المعرفة المتاحة وبين تحويلها إلى أداء فعلي منظم داخل الفصل وخارجه. تعتبر المدرسة بحكم كثافة المطالب وتتابع الأنشطة سياقًا كاشفًا للصعوبات التنفيذية؛ إذ تسمح بملاحظة مظاهر مثل ضعف المبادأة وتشتت الانتباه والصلابة في الاستراتيجيات وصعوبة تنظيم الوقت والواجبات. غير أن دور المدرسة لا يقتصر على رصد هذه الصعوبات بل يمتد إلى إمكان توفير دعم تربوي منظّم يساعد المتعلم على تجاوز العجز التنفيذي تدريجيًا. وفي هذا الإطار يصبح المعلم فاعلًا محوريًا عبر اعتماد خطوات تربوية عملية تشمل تعديل المهمة وتقليل الحمل التنفيذي غير الضروري وتوفير دعامات خارجية وتعليم الاستراتيجيات بصورة صريحة. وسيتضح ذلك في الجدول التالي الذي يربط بين مكونات الوظائف التنفيذية وتجلياتها في السلوك المدرسي ويقترح

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

مداخل تربوية لمساندة المتعلم.

المكون	مظاهر الصعوبة في القسم	الدعم المقترح
الكبح	،المقاطعة، الإجابة قبل إتمام السؤال صعوبة تجاهل المشتتات	تقليل المثيرات، قواعد قصيرة، مهلة للتفكير، تغذية راجعة قريبة
ذاكرة العمل	نسيان جزء من التعليمة، فقدان النتائج الوسيطة، صعوبة متابعة الخطوات	تجزئة التعليمات، دعم بصري، قوائم تحقق، تدوين النتائج الوسيطة
المرونة المعرفية	التمسك بقاعدة سابقة، صعوبة الانتقال بين الأنشطة أو الحلول	إعلان القاعدة الجديدة، نمذجة بدائل أنشطة عبور، مقارنة الحلول
التخطيط والمبادأة	البدء العشوائي أو تأخر الانطلاق رغم فهم المطلوب	،تحديد نقطة البداية، نموذج لخطة العمل مؤقت بصري، تقسيم المشروع
المراقبة الذاتية	تسليم العمل دون مراجعة أو تكرار الخطأ نفسه	قائمة مراجعة، معايير نجاح واضحة تفكير بصوت عالٍ، تغذية راجعة مرحلية

نمو الوظائف التنفيذية والخصوصية المدرسية

تتميز الوظائف التنفيذية بمسار نمو طويل ومتدرج يبدأ في السنوات الأولى ويستمر خلال الطفولة والمراهقة، بالتوازي مع نضوج الشبكات العصبية وتراكم الخبرة واللغة والقواعد الاجتماعية. ولا ينبغي فهم النمو على أنه انتقال آلي من العجز إلى الكفاءة؛ فالأداء يتشكل أيضاً من المعرفة السابقة ومن قدرة الطفل على تفسير الموقف وتحديد الهدف المناسب. (Diamond, 2013; Doebel, 2020) ولذلك يتيح العمر تقديراً عاماً للمطالب الملائمة لكنه لا يقدم حكماً كافياً على قدرة طفل بعينه.

لا تنمو المكونات بنفس الوتيرة. تظهر صور مبكرة من الكبح، وتتسع قدرة ذاكرة العمل تدريجياً، بينما تتطلب المرونة تنسيقاً متزايداً بين حفظ القاعدة وكبح القاعدة السابقة وتفعيل البديل. أما التخطيط والمراقبة الذاتية فيعتمدان على تكامل عمليات متعددة، ولذلك يستمر تطورهما إلى المراهقة. وقد بينت دراسة للأطفال بين الخامسة والثامنة اختلاف إسهام المكونات التنفيذية في الانتباه المستمر باختلاف العمر (Loher & Roebers, 2013).

تترتب على ذلك نتيجة تربوية مباشرة: لا يصح فرض المتطلبات التنظيمية نفسها على طفل في بداية التعليم الابتدائي وعلى مراهق، ولا تفسير العجز عن تقسيم مشروع طويل أو متابعة تعليمات متعددة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الخطوات بأنه نقص في الجهد وحده. تتمثل وظيفة المدرسة في نقل التنظيم من المستوى الخارجي إلى المستوى الذاتي تدريجياً؛ فيقدم المعلم الهدف والخطوات والنموذج والتذكير، ثم يسحب هذه الدعامات استناداً إلى بيانات الأداء، لا إلى افتراض أن المهارة نضجت بمجرد بلوغ سن معينة.

وتنبع الخصوصية المدرسية من تراكم المطالب التنفيذية خلال اليوم. فالطفل لا ينجز اختباراً قصيراً واحداً في بيئة هادئة بل ينتقل بين مواد وتعليمات وعلاقات ومشتتات ومواعيد ويحافظ على التنظيم لساعات. لذلك قد ينجح في مهمة مقننة لعدة دقائق ثم يتعثر في القسم بسبب الإرهاق أو كثافة المثيرات أو غموض التعليمات. ويقتضي التفسير العلمي التمييز بين امتلاك القدرة وإمكان تعبئتها في سياق محدد وبين قصور المهارة وارتفاع الكلفة التنفيذية التي تفرضها البيئة.

الكبح والانتباه المنظم

الكبح يعني القدرة على مقاومة استجابة تلقائية أو مشتت أو فكرة غير مناسبة، وعلى إعطاء مهلة تسمح باختيار فعل أكثر توافقًا مع الهدف. ويشمل كبح الاستجابة السلوكية والتحكم في التداخل المعرفي والانتباهي (Diamond, 2013; Perret, 2003). وفي القسم يظهر في انتظار الدور، والتوقف عن استراتيجية خاطئة، وتجاهل معلومة بارزة لكنها غير مفيدة، ومراجعة الجواب قبل إصداره. وقد يكون المتعلم ساكناً ظاهرياً مع استمرار التشتت الذهني، أو كثير الحركة مع احتفاظه بهدف المهمة؛ لذلك لا يكفي السلوك الخارجي وحده لتحديد طبيعة الصعوبة.

تؤثر البيئة مباشرة في مقدار الطلب التثبيطي؛ فالفصل المزدحم والتعليمات المتزامنة وكثرة الزخارف والمثيرات تفرض مقاومة مستمرة. ولهذا لا يقتصر التدخل على مطالبة الطفل بالتركيز، بل يبدأ بتحديد المشتتات الضرورية وغير الضرورية، وتوضيح القواعد، وتقريب التغذية الراجعة، وتنظيم فترات الحركة. إن تعديل البيئة لا يلغي تدريب الكبح، بل يمنع استنزافه في مقاومة مثيرات لا تخدم التعلم.

ذاكرة العمل في المدرسة

ذاكرة العمل هي نظام ذاكرة محدود السعة، حيث يتم الاحتفاظ بالمعلومات بشكل مؤقت ومعالجتها أثناء تنفيذ مهمة معرفية. وهي تختلف عن التخزين القصير السلبي، حيث تتضمن التحديث والربط والتنسيق

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

بين المعلومات الجديدة والمعرفة طويلة المدى. يتضـــمن نموذج بادلي (2000) المنفذ المركزي، والحلقة الصوتية، والمذكرة البصرية المكانية، والحاجز العرضي الذي يدمج المعلومات متعددة الصيغ.

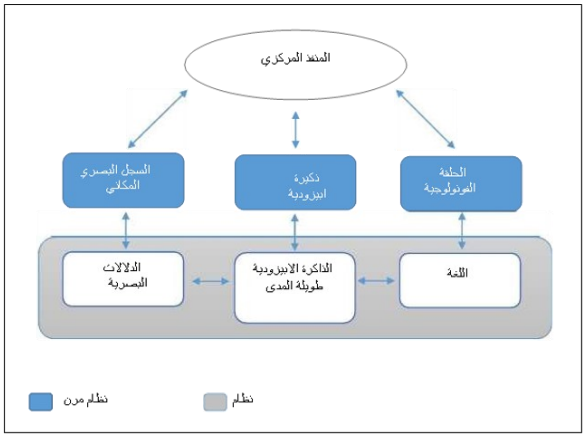

الشكل 2. النموذج متعدد المكونات لذاكرة العمل، بالاستناد إلى (بادلي و هيتش 2000)

لذاكرة العمل دور كبير في المدرســـة؛ لأنها مهمة لفهم التعليمات التي تتطلب خطوات متعددة، والحساب الذهني، وربط الجمل، وكتابة النصوص، ومقارنة الوضع الحالي بالهدف. عندما تتجاوز تكلفة المهمة السعة المتاحة، قد ينسى المتعلم بداية التعليمات قبل أن ينتهي منها أو يفقد نتيجة وسيطة أثناء حل المسألة. وتظهر المشكلة بوضوح عندما يقدم المعلم سلسلة طويلة من الأوامر الشفوية بدون دعم بصري؛ فقد ينجز الطفل الجزء الأخير فقط، فيُفسر سلوكه على أنه عدم انتباه بينما يكون التفسير البديل هو تجاوز الحمل قدرة ذاكرة العمل.

في القراءة تســـمح ذاكرة العمل بربط الكلمات والجمل وبناء تمثيل للمعنى، وفي الرياضـــيات تحفظ المعطيات والقواعد والنواتج الوسيطة، وفي الكتابة تحتفظ بالفكرة العامة بينما يعالج المتعلم التهجئة والنحو والخط. ويرتفع الحمل لدى المبتدئ لأن المهارات الأساسية لم تصبح آلية بعد. ولا يعني ضعف الأداء وجود قصور ثابت؛ فقد ينخفض الحمل عندما تُجزأ التعليمات أو تُعرض بصرياً أو يُسمح باستخدام الورقة والقلم والقوائم والجداول. هذه الأدوات امتدادات مشـــروعة للذاكرة على أن يكون الهدف تمكين المتعلم ثم سحب الدعم تدريجياً.

المرونة المعرفية والتكيف مع متطلبات التعلم المرونة المعرفية هي القدرة على التحول بين قواعد أو مهام أو زوايا نظر وعلى تعديل السلوك عندما تتغير متطلبات الموقف وهي لا تعني مجرد إيقاف المثابرة بـل تتطلـب تمثيلاً واضـــحـاً للقـاعـدة الجـديـدة والقـدرة على كبح القـاعـدة الســـابقـة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

(Chevalier & Blaye, 2006; Diamond, 2013) . وتظهر في الانتقال من الجمع إلى الطرح ومن المعنى الحرفي إلى الاستنتاج ومن خطة فاشلة إلى بديل ومن نشاط دراسي إلى آخر.

قد يبدو المتعلم "عنيداً" لأنه يكرر الطريقة نفسها بينما لا يملك تمثيلاً كافياً للبديل لذلك لا يفيد قول "جرّب طريقة أخرى" ما لم تُنمذج الطريقة الجديدة ويُشرح سبب استخدامها. ومن الضروري الفصل بين عدم الرغبة في التغيير وعدم القدرة على توليد بديل لأن التدخل في الحالة الأولى يختلف عنه في الثانية.

يمكن تنمية المرونة بعرض حلول متعددة ومناقشة الأخطاء وتغيير شروط المسألة وطلب تصنيف الشيء وفق معايير مختلفة وإعلان الانتقال بين الأنشطة قبل حدوثه لكن الهدف ليس تكثير التغيير لذاته فالروتين المتوقع يخفض كلفة التحول ثم يسمح بإدخال تغييرات مدروسة تدرّب المتعلم على فهم سبب تغير القاعدة.

التخطيط والمبادأة والمراقبة الذاتية التخطيط هو تمثيل الهدف وترتيب الخطوات وتوقع العقبات وتخصيص الوقت والموارد ثم تحديث الخطة بحسب النتائج ويظهر في تنظيم الواجبات والكتابة الممتدة والمشروعات وحل المشكلات متعددة المراحل وقد يعمل المتعلم عشوائياً أو يبدأ بما يصادفه وينتج كتابة غير منظمة رغم فهمه للمحتوى؛ وهنا ينبغي التحقق مما إذا كان يعرف كيف يحول الهدف العام إلى خطوات قابلة للتنفيذ.

ترتبط المبادأة بالتخطيط لكنها ليست مرادفة له فقد يعرف المتعلم المطلوب والخطوات لكنه لا يبدأ من دون إشارة خارجية ويُخلط هذا السلوك كثيراً بالكسل أو ضعف الدافعية فاللوم لا يبني نقطة بداية بينما تساعد إشارة ثابتة وخطوة أولى محددة ومؤقت بصري وتحديد زمن قصير للانطلاق.

تسمح المراقبة الذاتية باكتشاف الخطأ ومقارنة المنتج بالمعيار وقد يعرف المتعلم القاعدة لكنه لا يراجع تطبيقها لذلك يجب تعليم المراجعة كإجراء مستقل لا الاكتفاء بعبارة "راجع عملك."

يمكن أن تتحول إلى أسئلة مباشرة: هل أجبت على ما هو مطلوب؟ هل اتبعت الخطوات؟ هل تأكدت من النتيجة؟ هل يحتاج الجواب إلى توضيح؟ انتقال المسؤولية التنفيذية يتطلب نمذجة تدريجية: المعلم يخطط بصوت عالٍ أمام المتعلمين، ثم يخطط معهم، ثم يقدم نموذجاً غير كامل، وأخيراً يطلب تخطيطاً مستقلاً. هذا التدرج يجعل العمليات الخفية مرئية وقابلة للتعلم، ويمنع الانتقال المفاجئ من الاعتماد الكامل على المعلم إلى طلب التنظيم الذاتي من المتعلم دون تدريب..

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

علاقة الوظائف التنفيذية بالأداء الأكاديمي والسلوك المدرسي

ترتبط الوظائف التنفيذية بالاستعداد المدرسي والقراءة والرياضيات والكتابة والتنظيم الذاتي. وقد أظهرت دراسة كبيرة شملت أعمار من 5 إلى 17 سنوات ارتباط الأداء التنفيذي بالتحصيل، مع اختلاف قوة العلاقة حسب العمر والمجال (Best et al., 2011). كما وجدت مراجعات كمية ارتباطاً متوسطاً بين الوظائف التنفيذية والقراءة والرياضيات، لكن هذا الارتباط لا يثبت وحده أن تحسين وظيفة تنفيذية معزولة سيؤدي مباشرة إلى تحسن أكاديمي.(Jacob & Parkinson, 2015) توجد مسارات تأثير متبادلة؛ فقد تسهم ذاكرة العمل والكبح والمرونة في اكتساب القراءة والحساب، وفي المقابل قد يؤدي التعلم المدرسي والتدريب المستمر على الرموز والقواعد إلى تحسين طرائق التنظيم والانتباه. كما تؤثر المعرفة السابقة واللغة والذكاء وجودة التدريس والوضع الاجتماعي الاقتصادي والنوم والدافعية في النتيجة. وقد يؤدي ضعف القراءة إلى أداء منخفض في مهمة تنفيذية لفظية، فيبدو أن الوظيفة التنفيذية هي السبب بينما المشكلة الأساسية لغوية.

تؤثر الوظائف التنفيذية في السلوك المدرسي بصورة غير مباشرة: من يفقد هدف المهمة قد يتجول أو يتحدث، ومن يعجز عن التخطيط قد يؤجل، ومن لا يكبح الاستجابة قد يقاطع، ومن لا يغير القاعدة قد يكرر الخطأ. ولذلك ينبغي قراءة السلوك بوصفه معلومة عن العلاقة بين قدرات المتعلم ومتطلبات المهمة، لا بوصفه تحدياً انضباطياً فقط.

تتمثل إحدى أخطر النتائج التربوية في أثر التسمية. فعندما يوصف الطفل بأنه كسول أو مهمل قد تتكون لدى المعلم والأسرة توقعات منخفضة وقد يتبنى الطفل هذه الهوية. ولا يبرر التحليل التنفيذي السلوك أو يلغي المسؤولية لكنه يستبدل الحكم الأخلاقي بلغة مهنية تحدد العملية المتعثرة وشروط ظهورها ونوع الدعم الملائم.

قياس الوظائف التنفيذية وتقويمها في المدرسة

يمثل قياس الوظائف التنفيذية تحدياً لأن كل اختبار يتطلب عمليات متعددة؛ فاختبار المرونة أو التحول، على سبيل المثال، يحتاج أيضاً إلى فهم التعليمات وسرعة المعالجة والرؤية واللغة والدافعية. تعرف هذه المشكلة بعدم نقاء المهمة. استخدمت اختبارات مثل فرز بطاقات ويسكونسن، وبرج لندن، وستروب،

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

واختبارات مدى ذاكرة العمل لما توفره من ضبط معياري وقياس للدقة وزمن الاستجابة، لكن نجاح الطفل في شروط قصيرة ومنظمة لا يضمن نجاحه في الحياة المدرسية اليومية.

لذلك برزت مقاييس السلوك التنفيذي في الحياة اليومية مثل BRIEF التي تعتمد تقديرات الوالدين والمعلمين لمظاهر الكبح والتحول وذاكرة العمل والمبادأة والتخطيط والمراقبة .(Gioia et al., 2000) لكن الاختبارات الأدائية وقوائم التقدير لا ينبغي أن تستخدم كبدائل متكافئة؛ فقد أظهرت مراجعة Toplak et al. (2013) أن الارتباط بين النوعين منخفض عموماً لأن الاختبارات تقيس كفاءة المعالجة في وضع منظم بينما تلتقط الاستبيانات نجاح الفرد في تحقيق أهدافه عبر مواقف يومية أقل تنظيماً.

التقويم المتكامل يتطلب الربط بين نتائج الاختبارات وقوائم السلوك في المدرسة والبيت والملاحظة المنظمة والتاريخ النمائي ومستوى اللغة والتحصيل والنوم والحالة الانفعالية والاضطرابات المصاحبة وتحليل المهمة. كما ينبغي مقارنة أداء المتعلم في شروط مختلفة: تعليمات شفهية أو مكتوبة مهمة طويلة أو مجزأة وجود نموذج أو غيابه وبيئة هادئة أو مزدحمة.

القيمة الحقيقية للتقويم ليست فقط في إعطاء اسم عام للصعوبة بل أيضاً معرفة متى تظهر وما الذي يزيدها أو يخففها. معرفة أن المتعلم حصل على درجة منخفضة في التخطيط أقل فائدة تربوياً من معرفة أنه يبدأ عند رؤية نموذج وينجح عندما تقسم المهمة إلى ثلاث خطوات ويتعثر عندما تقدم له تعليمات طويلة دفعة واحدة.

التقييم النفسي العصبي المتخصص يجب أن يجريه أخصائي نفسي مؤهل ومدرب على الأدوات وعلى تفسير النتائج داخل السياق النمائي والثقافي. يحتاج المجال العربي إلى أدوات مقننة ودراسات تحقق من ثباتها وصدقها وبنيتها العاملية مع الانتباه إلى أثر لغة التمدرس وتوقعات المقيمين والفروق الثقافية في تقدير السلوك

مبادئ التدخل التربوي

أولاً، يبدأ التدخل بتحليل المهمة وتعديل البيئة قبل افتراض أن الطفل وحده موضع الإصلاح .تشمل التعديلاتتقليل المشتتات، وتوضيح الروتين، وتقسيم المهمات، وتقديم التعليمات بصيغتين شفهية

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ومكتوبة، وتحديد نقطة بداية ونهاية، وإتاحة زمن مناسب للانتقال بين الأنشطة. ثانياً تُعلَّم الاستراتيجيات بصورة صريحة. فالطلب من المتعلم أن «ينظم نفسه» غير كافٍ إذا لم يتعلم كيف يحلل السؤال ويختار خطة ويوزع الوقت ويراقب التنفيذ ويصحح الخطأ. يكون التدريس أكثر فاعلية عندما يدمج هذه الاستراتيجيات داخل القراءة والكتابة والرياضيات بدلاً من تدريب مهارة معزولة بعيدة عن سياق استعمالها. ثالثاً تستخدم الدعامات الخارجية مثل قوائم التحقق والمؤقتات والخرائط والجداول والملفات المنظمة وتدوين النتائج الوسيطة. لا ينبغي اعتبارها وسائل غش أو دليلاً على ضعف دائم؛ إنها أدوات لإعادة توزيع العبء المعرفي لكن يجب تخفيفها تدريجياً عندما يثبت الأداء أن المتعلم يستطيع تحمل جزء أكبر من التنظيم. رابعاً تكون التغذية الراجعة قريبة ومحددة فعبارات مثل انتبه أو نظم عملك لا تحدد الفعل المطلوب أما التغذية الراجعة الوظيفية فتشير إلى السلوك والخطوة التالية: أعد قراءة المطلوب، دوّن المعطيات، تحقق من الإشارة أو قارن جوابك بالمعيار. خامساً تراعى الحالة الانفعالية والجسدية فالضغط والخوف وقلة النوم والملل والعزلة تضعف الأداء التنفيذي بينما قد تفيد البرامج التي تجمع بين التحدي المعرفي والنشاط البدني والعلاقات الداعمة أكثر من التدريب الضيق المعزول (Diamond, 2013; Diamond & Ling, 2016).

سادساً ينبغي التعامل بحذر مع وعود التدريب المعرفي فالتحسن في المهمة المدربة لا يضمن انتقالا بعيدا إلى التحصيل أو السلوك اليومي وقد بينت التحليلات البعدية أن انتقال الأثر بين مكونات الوظائف التنفيذية وإلى النتائج الأكاديمية محدود ومتفاوت (Kassai et al., 2019; Takacs & Kassai, 2019). ولذلك تُفضَّل تدخلات مرتبطة بالمناهج والمهام الحقيقية مع قياس الأثر في القراءة والكتابة والرياضيات والتنظيم اليومي واستمراره زمنياً.

المدرسة الدامجة والوظائف التنفيذية

تعتمد المدرسة الدامجة انتقالاً من منطق مطالبة الطفل بالتكيف الأحادي مع المؤسسة إلى منطق تكييف التفاعلبين المتعلم والمهمة والبيئة، انسجاماً مع الحق في التعليم وتكافؤ الفرص وعدم التمييز الذي تؤكده اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتوجهات الوطنية للإصلاح التربوي (الأمم المتحدة، 2006؛ المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2015). قد يفشل المتعلم بسبب كثافة التعليمات أو سرعة الانتقال أو غياب الوسائل المنظمة، لا بسبب انعدام القدرة على التعلم. وعندما يعاد

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تصميم المهمة قد يظهر مستوى معرفي لم يكن ظاهراً في الصيغة الأصلية. وتعد الوظائف التنفيذية مجالاً مناسباً للتصميم الدامج؛ فالتعليمات المرئية وتقسيم المهمة وتعدد صيغ الاستجابة والتغذية الراجعة القريبة وأدوات التنظيم تفيد المتعلمين ذوي الصعوبات كما تفيد بقية المتعلمين. لا يلزم انتظار تشخيص رسمي لتطبيق التيسيرات العامة منخفضة الكلفة مثل وضوح التعليمات وتقليل المشتتات والقوائم البصرية. أما عند وجود صعوبات شديدة أو مستمرة فيظل التقييم المتخصص ضرورياً لتحديد الحاجات وتجنب إرجاع كل تعثر إلى سبب تنفيذي واحد.

تتطلب المقاربة الدامجة تدريب المعلمين على التمييز بين عدم الفهم ونسيان التعليمة وبين ضعف المبادأة وانخفاض الدافعية وبين الاندفاع وصعوبة ضبط الاستجابة وبين الصلابة وعدم معرفة البديل. كما يحتاج المعلم إلى أدوات ملاحظة منظمة تسجل الموقف والمطلب والاستجابة ونوع الدعم ونتيجته بدلاً من الاكتفاء بأوصاف عامة. لا ينبغي أن يُحمَّل الطفل وحده مسؤولية التعلم فالبيئة المنظمة والعلاقات الآمنة والتعليم الواضح والوقت الكافي شروط لبناء التنظيم الذاتي وليست تسهيلات ثانوية. وتتمثل قوة المقاربة التفاعلية في أنها تتيح تعديل ثلاثة عناصر موارد المتعلم وبنية المهمة وتنظيم البيئة وقد يكون تحسين البيئة أسرع وأكثر عدلاً من محاولة تغيير الطفل وحده.

حدود المقاربة وآفاق البحث

على الرغم من أهمية مفهوم الوظائف التنفيذية في التفسير والتربية، إلا أن استخدامه يبقى محكوماً بعدد من القيود. أولها أن الاختبارات لا تقيس مكونات نقية، بل أداء مركب يتأثر باللغة وسرعة المعالجة وفهم التعليمات والدافعية والاعتياد على المادة (Baggetta & Alexander, 2016). وثانيها أن الحدود بين المفاهيم ليست ثابتة؛ فذاكرة العمل والانتباه والتنظيم الذاتي والتخطيط تتداخل نظرياً وعملياً، وقد تختلف بنيتها باختلاف العمر ونوع المهمة. ثالثها أن العلاقة بين الوظائف التنفيذية والتحصيل غالباً ما تكون ارتباطية ومتبادلة. إسهام الوظائف التنفيذية في التعلم لا ينفي أن اكتساب القراءة والحساب والخبرة المدرسية قد يحسن بدوره طرائق التنظيم والانتباه. لذلك ينبغي تجنب تحويل درجة منخفضة إلى تفسير شامل لكل مظاهر التعثر أو افتراض أن تدريباً تنفيذياً عاماً سيعالج صعوبة أكاديمية محددة. رابعها تفاوت النتائج بين الاختبارات المعيارية والسلوك اليومي واختلاف الأدوات والمعايير بين الثقافات واللغات. فقد تتضمن المهمة اللفظية حملاً لغوياً يجعلها أقل صلاحية لمن يدرس بلغة ثانية كما قد تتأثر تقديرات

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

المعلمين بتوقعاتهم من العمر والجنس والانضباط. وتحتاج البيئات العربية إلى دراسات طولية ومقارنات متعددة المصادر تفحص أثر لغة التمدرس والثقافة ونمط التدريس والوضع الاجتماعي الاقتصادي.

يجب أن تركز الأبحاث المستقبلية على اختبار تدخلات مدمجة في المنهاج، مع تحديد الفئات الأكثر استفادة والجرعة والمدة وآليات سحب الدعم، وقياس انتقال الأثر واستمراره. كما يجب تطوير أدوات عربية تجمع بين الدقة السيكومترية والصدق البيئي، واستخدام تصاميم تسمح بفصل أثر الوظائف التنفيذية عن أثر اللغة والمعرفة السابقة وجودة التدريس.

خاتمة

تقوم الوظائف التنفيذية بدور محوري في المدرسة لأنها تنظّم العلاقة بين ما يعرفه المتعلم وما ينجزه فعليًا في المهام الدراسية، لكنها لا تمثل شكلًا مستقلًا من «الذكاء المدرسي» ولا تفسّر وحدها كل صعوبات التعلم. إن قيمتها العملية تكمن في أنها تمنحنا لغة دقيقة لوصف اللحظة التي يفشل فيها الأداء: هل فقد المتعلم الهدف؟ هل فاقت التعليمات سعة ذاكرة العمل؟ هل هناك مشتت خارجي أو داخلي؟ هل ظل متمسكًا بقاعدة سابقة لا تناسب الوضع الجديد؟ أم أن المشكلة في غياب نقطة بداية واضحة أو معايير للمراجعة الذاتية؟

من هذا المنظور، اقتراح خمس قواعد جامعة للاستخدام التربوي للمفهوم التنفيذي. أولًا، تحليل المهمة قبل الحكم على المتعلم، من خلال تفكيك الخطوات وتحديد ما إذا كان التعثر ناتجًا عن تعقيد التعليمات أو كثافة المتطلبات لا عن قصور الجهد وحده. ثانيًا، اعتماد تقويم متعدد الأدوات والمصادر، يجمع بين اختبارات الأداء والملاحظات الصفية واستبيانات الوالدين والمعلمين، بدل الاكتفاء بمؤشر واحد أو موقف واحد. ثالثًا، تقليل الكلفة التنفيذية غير الضرورية عبر تبسيط عرض التعليمات وتقسيم المهام وتوضيح الهدف وتخفيف المشتتات حتى يوجّه المتعلم موارده إلى الفهم لا إلى إدارة الفوضى التنظيمية. رابعًا تعليم التخطيط والمراجعة والتنظيم بصورة صريحة؛ فلا يكفي الطلب من التلميذ أن «ينظم نفسه»، بل يجب تدريسه خطوات التنظيم وتحويل المراجعة إلى إجراءات محددة قابلة للتطبيق. خامسًا تصميم الدعم داخل القسم بحيث يُقدَّم في سياق التعلم العادي ثم يُسحب تدريجيًا مع تحسن الكفاءة بدل حصر المساندة في جلسات منفصلة أو دائمة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

لا ترمي هذه القواعد إلى تحويل المعلم إلى أخصائي نفسي عصبي بل إلى تزويده بإطار مهني يساعده على قراءة السلوك المدرسي بوصفه مؤشرًا على شروط التعلم لا مجرد مادة للحكم الأخلاقي أو الانضباطي. وعندما تتبنى المدرسة هذا المنظور تنتقل من معاقبة التعثر إلى تحليل أسبابه ومن تثبيت صورة المتعلم في صفة جامدة إلى اختبار التعديلات التي تمكّنه من النجاح. بهذا المعنى تصبح الممارسة الدامجة ليست تخفيضًا للمعايير بل تنظيمًا أكثر عدلً ووضوحً للمطالب يسمح للمتعلمين بإظهار معارفهم وبناء استقلالهم التنفيذي تدريجيً

المراجع

المراجع العربية

- الأمم المتحدة) .2006 .(اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الحجار، حكيمة) .2022 .(نمو الوظائف التنفيذية واشتغالها لدى الأطفال في المدرسة الابتدائية: دراسة مقارنة بين الأطفال غير التوحديين والأطفال ذوي طيف التوحد(أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله).
- الحجار، حكيمة، وزغبوش، بنعيسى) .2020 .(الوظائف التنفيذية :سيرورات تيسر التعلمات. في الذاكرة والوظائف التنفيذية والذكاء الوجداني .منشورات مختبر العلوم المعرفية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي) .2015 .(من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015–2030.
- بادلي، ألان) .2020 .(الذاكرة الإنسانية :نظرياتها وتطبيقاتها)محمد المير، مترجم .(عالم الكتب الحديث.
- زغبوش، بنعيسى) .2008 .(الذاكرة واللغة :مقاربة علم النفس المعرفي للذاكرة المعجمية وامتداداتها التربوية .عالم الكتب الحديث.

المراجع الأجنبية

- Baddeley, A. (2000). The episodic buffer: A new component of working memory? Trends in Cognitive Sciences, 4(11), 417–423. https://doi.org/10.1016/S1364-6613(00)01538-2
- Baggetta, P., & Alexander, P. A. (2016). Conceptualization and operationalization of executive function. Mind, Brain, and Education, 10(1), 10–33. https://doi.org/10.1111/mbe.12100
- Best, J. R., Miller, P. H., & Naglieri, J. A. (2011). Relations between executive function and academic achievement from ages 5 to 17 in a large, representative national sample. Learning and Individual Differences, 21(4), 327–336. https://doi.org/10.1016/j.lindif.2011.01.007
- Blair, C. (2013). Les fonctions exécutives à l'école. Encyclopédie sur le développement des jeunes enfants.
- Censabella, S. (2007). Les fonctions exécutives. In M.-P. Noël (Ed.), Bilan neuropsychologique de l'enfant (pp. 117–137). Mardaga.
- Chevalier, N., & Blaye, A. (2006). Le développement de la flexibilité cognitive chez l'enfant préscolaire: Enjeux théoriques. L'Année psychologique, 106(4), 569–608.
- Diamond, A. (2012). Activities and programs that improve children's executive functions. Current Directions in Psychological Science, 21(5), 335–341. https://doi.org/10.1177/0963721412453722
- Diamond, A. (2013). Executive functions. Annual Review of Psychology, 64, 135–168. https://doi.org/10.1146/annurev-psych-113011-143750
- Diamond, A., & Ling, D. S. (2016). Conclusions about interventions, programs, and approaches for improving executive functions that appear justified and those that, despite much hype, do not. Developmental Cognitive Neuroscience, 18, 34–48. https://doi.org/10.1016/j.dcn.2015.11.005
- Doebel, S. (2020). Rethinking executive function and its development. Perspectives on Psychological Science, 15(4), 942–956. https://doi.org/10.1177/1745691620904771
- Friedman, N. P., & Miyake, A. (2017). Unity and diversity of executive functions: Individual differences as a window on cognitive structure. Cortex, 86, 186–204. https://doi.org/10.1016/j.cortex.2016.04.023
- Gioia, G. A., Isquith, P. K., Guy, S. C., & Kenworthy, L. (2000). Behavior Rating Inventory of Executive Function: Professional manual. Psychological Assessment Resources.
- Jacob, R., & Parkinson, J. (2015). The potential for school-based interventions that target executive function to improve academic achievement: A review. Review of Educational Research, 85(4), 512–552. https://doi.org/10.3102/0034654314561338
- Kassai, R., Futo, J., Demetrovics, Z., & Takacs, Z. K. (2019). A meta-analysis of the experimental evidence on the near- and far-transfer effects among children's executive function skills. Psychological Bulletin, 145(2), 165–188. https://doi.org/10.1037/bul0000180

- Loher, S., & Roebers, C. M. (2013). Executive functions and their differential contribution to sustained attention in 5- to 8-year-old children. Journal of Educational and Developmental Psychology, 3(1), 51–63. https://doi.org/10.5539/jedp.v3n1p51
- Miyake, A., Friedman, N. P., Emerson, M. J., Witzki, A. H., Howerter, A., & Wager, T. D. (2000). The unity and diversity of executive functions and their contributions to complex "frontal lobe" tasks: A latent variable analysis. Cognitive Psychology, 41(1), 49–100. https://doi.org/10.1006/cogp.1999.0734
- Miyake, A., & Friedman, N. P. (2012). The nature and organization of individual differences in executive functions: Four general conclusions. Current Directions in Psychological Science, 21(1), 8–14. https://doi.org/10.1177/0963721411429458
- Perret, P. (2003). Contrôle inhibiteur et développement cognitif: Perspectives actuelles. Revue de neuropsychologie, 13(3), 347–375.
- Roy, A. (2015). Les fonctions exécutives chez l'enfant: Des considérations développementales et cliniques à la réalité scolaire. Laboratoire de Psychologie des Pays de la Loire.
- Takacs, Z. K., & Kassai, R. (2019). The efficacy of different interventions to foster children's executive function skills: A series of meta-analyses. Psychological Bulletin, 145(7), 653–697. https://doi.org/10.1037/bul0000195
- Toplak, M. E., West, R. F., & Stanovich, K. E. (2013). Practitioner review: Do performance-based measures and ratings of executive function assess the same construct? Journal of Child Psychology and Psychiatry, 54(2), 131–143. https://doi.org/10.1111/jcpp.12001

كيف يتعلم الدماغ لغة ثانية؟

أسس تصميم منهاج قائم على العلوم العصبية التربوية لمتعلمي العربية الناطقين بغيرها

How does the brain learn a second language ?
Designing a curriculum based on Educational Neuroscience for Non-Native Arabic Learners

Boumlik Khadija بوملك خديجة

أستاذة مبرزة بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الرباط-سلا-القنيطرة

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه -تخصص: تعليم العربية لغة ثانية

جامعة محمد الخامس-كلية علوم التربية- الرباط

Khadija.boumlik@hotmail.fr

ملخص:

يُعد هذا المقال مدخلاً تأسيسياً لمشروع بحثي يروم تجويد تصميم المناهج والبرامج الدراسية الموجهة لتعليم اللغة العربية لغة أجنبية في ضوء المقاربات الحديثة لعلم الأعصاب التربوي. يقدم البحث تصوراً متكاملاً حول التقاطعات الوظيفية بين تعلم اللغات الثانية وتطور البنيات العصبية المعرفية والقدرات المرنة للدماغ. وتأسيسا على هذا الطرح، تسعى هذه الورقة إلى تفكيك الآليات العصبية التي يعزز بها الاكتساب اللغوي اللدونة الدماغية (Neuroplasticity)، لتؤكد أن هذه التجربة التعليمية لدى الراشدين تتجاوز تطوير الكفايات التواصلية والثقافية، لتشكل محفزا بيولوجيا قادرا على إحداث تغييرات فارقة في بنية الدماغ والعمليات التي يستطيع إنجازها على المدى المتوسط أو الطويل. في نفس السياق، يهدف المقال أيضا إلى فهم كيفية استثمار التحولات العصبية المرصودة في تجويد مدخلات ومخرجات هاته السيرورة التعليمية، مع التفكير في انعكاسات ذلك على بنية المناهج والبرامج الدراسية.

ولتحقيق هذه الغاية، استند المقال في بنائه المنهجي إلى المراجعة النقدية لأبرز الأوراق العلمية المهتمة بدراسة الأسس العصبية لاكتساب اللغات الأجنبية. وتتويجا لهذا المسار التحليلي، كشفت النتائج أن اكتساب لغة أجنبية يُحدث تحولات تشريحية في مناطق دماغية متعددة، مساهما في تقوية وتكثيف مسارات المادة البيضاء (White matter) داخل الشبكات المسؤولة عن معالجة اللغة. بالإضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة تصورا أوليا لاستثمار هذه التحولات العصبية في تصميم مناهج تعليمية ناجعة وفعالة، تضمن تسريع وتيرة

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الاكتساب والتعلم لدى المتعلمين الراشدين رغم تجاوزهم للفترة الحرجة أو الحساسة (Sensitive period)، مما يفتح آفاقا واعدة لتطوير الممارسات البيداغوجية في حقل تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى.

الكلمات المفتاحية : علم الأعصاب التربوي، اللدونة الدماغية، البنيات العصبية المعرفية، الاكتساب اللغوي، تصميم المناهج.

Abstract

This article serves as a foundational theoretical framework for a research project aiming to optimize the design of curricula for teaching Arabic as a second language through the lens of educational neuroscience. The research provides a comprehensive synthesis of the functional intersections between second language acquisition (SLA) and the development of neurocognitive structures. Building upon this, the paper deconstructs the neural mechanisms through which language acquisition enhances neuroplasticity. It argue that for adult learners, this educational experience transcends the mere development of communicative competencies; rather, it acts as a biological catalyst capable of inducing profound, long-term structural and operational changes within the brain.

Consequently, the article investigates how these observed neural transformations can be leveraged to optimize the educational process, directly reflecting on curriculum architecture. Methodologically, the study is grounded in a critical review of prominent literature exploring the neurobiological foundations of SLA.The analytical findings confirm that acquiring a foreign language triggers anatomical shifts across multiple brain regions, notably strengthening and densifying white matter tracts within language-processing networks.Ultimately, the study proposes an initial conceptual model for integrating these neural insights into the design of effective, translational curricula. Such a neuro-pedagogical approach promises to accelerate language acquisition in adult learners—even beyond the sensitive period—thereby opening innovative avenues for advancing pedagogical practices in the field of teaching Arabic to speakers of other languages.

Keywords : Educational Neuroscience, Neuroplasticity, Neurocognitive Structures, Language Acquisition, Curriculum Design.

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولات علمية ومعرفية غير مسبوقة، أعادت هيكلة التصورات الكلاسيكية حول سيرورات تعلم اللغات الأجنبية والآليات العصبية والإدراكية الكامنة وراءها. لم يعد الانفتاح على خبرات تعليمية مركبة، كاكتساب لغة ثانية، يُقارب بوصفه مجرد مكسب ثقافي أو كفاية تواصلية معزولة عن سياقها الأحيائي، بل أضحى يُنظر إليه بوصفه محفزاً بيولوجياً فعالاً يُحدث تغييرات فارقة في اللدونة العصبية (Neuroplasticity) والبنيات والوظائف المعرفية للدماغ.

وقد كشفت تقنيات التصوير العصبي الوظيفي والبنيوي[121](Neuroimaging) ، مدعومة بالدراسات التجريبية في علم الأعصاب الإدراكي، عن رصد تغيرات ملموسة في آليات تكيف الدماغ البشري أثناء معالجة واكتساب نسق لغوي جديد، وهو معطى علمي يؤكد تأثر الشبكات العصبية بخصوصية هذه الخبرة التعليمية المعقدة. ولا تنحصر تمظهرات هذه اللدونة في أدمغة الأطفال فحسب، بل تمتد لتشمل المتعلمين الراشدين، مما يبرهن على قدرة الدماغ المتعلم على إعادة التنظيم والتكيف المستمر، متجاوزاً بذلك القيود الحتمية المرتبطة بالفترة الحساسة (senstive period). وعادة ما يتزامن هذا التكيف العصبي مع ارتقاء ملحوظ في كفاءة الوظائف التنفيذية والمعرفية العليا، كالإدراك، والانتباه، والذاكرة العاملة، وحل المشكلات. وهو ما يفسر التباين الوظيفي والمعرفي الجلي بين الدماغ أحادي اللغة (Monolingual Brain) ونظيره ثنائي اللغة (Bilingual) أو متعدد اللغات(Multilingual or Polyglot) .

---

[121] استخدم الباحثون مجموعة من التقنيات للكشف عن مناطق الدماغ التي تطرأ عليها تغيرات (تدفق الدم، زيادة الأوكسيجين، تنشيط مفاجئ، تشبيك...) مؤقتة أو دائمة أثناء سيرورة التعلم، ومن أبرز هاته التقنيات:

-التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي(FMRI) Functional Magnetic Resonance Imaging

-تخطيط كهربائية الدماغ أو التخطيط الكهربائي للدماغ(EEG) Electroencephalogram

-التخطيط المغناطيسي للدماغ(MEG) Magnetoencephalography

-التصوير المقطعي بالإصدار البوزيتروني(PET) Positron Emission Tomography

تسمح هاته التقنيات وغيرها ب: رصد مناطق الدماغ المسؤولة عن اللغة، الانتباه، الإدراك، الذاكرة...تتبع التغيرات العصبية الناتجة عن فترات طويلة من التعلم أو التدرب، وبالتالي رصد أثر التعلم على الدماغ الحي، مقارنة وضع الدماغ ونشاطه بين أحاديي اللغة وثنائيي اللغة. من بين الدراسات التي استعملت بعض هاته التقنيات في قياس أثر تعلم اللغة الثانية على الدماغ نذكر:

-Nilsson Janna et all, « Second Language Learning in Older Adults : Effects on Brain Structure and Predictors of Learning Success », « Frontiers in Aging Neuroscience », V13, June 2021

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تأسيساً على هذا الطرح، ينطلق هذا المقال من استقراء أدبيات علم الأعصاب التربوي الحديثة واللسانيات العصبية لتعميق الفهم حول التقاطعات الوظيفية بين تعلم لغة أجنبية وتطور البنيات العصبية للدماغ المتعلم، وذلك من خلال طرح الإشكالية المركزية الآتية :إلى أي حد يسهم اكتساب لغة أجنبية في تطوير البنيات العصبية المعرفية للدماغ وتكييفها؟ وكيف يمكن استثمار فهم هذه التحولات في هندسة مناهج وبرامج تعليمية قائمة على أساس عصبي تربوي لتسريع وتجويد اكتساب اللغة العربية لغة ثانية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية موجهة للبحث:

- كيف يعزز تعلم لغة ثانية آليات اللدونة العصبية والوظائف المعرفية للدماغ كالانتباه والذاكرة؟
- ما طبيعة الفروق العصبية والمعرفية المرصودة بين الدماغ أحادي اللغة والدماغ متعدد اللغات؟
- كيف يمكن استثمار الفهم العميق لهذه التحولات العصبية في تجويد هندسة المناهج والبرامج الدراسية الموجهة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؟

ولمقاربة هذه الأسئلة، ينبني المقال على فرضية رئيسة مفادها أن الفهم الدقيق للأسس العصبية الحيوية والنماذج اللسانية العصبية المفسرة للاكتساب كالنموذج التقريري/الإجرائي، يُعدّ مدخلاً ضروريا لتحسين سيرورات التعلم ومخرجاته. كما يفترض أن المتعلمين الراشدين ثنائيي أو متعددي اللغات يُظهرون أداءً معرفياً متميزاً نتيجة خضوع شبكاتهم العصبية لعمليات تكيف وإعادة تنظيم مستمرة. وفيما يتصل بالسؤال البيداغوجي، نفترض أن الارتقاء بنجاعة المناهج التعليمية وتصميم مناهج تطبيقية (Translational Curricula) مشروط بتأسيسها على منطلقات علم الأعصاب التربوي، وتنزيلها ضمن بيئات تعليمية غنية ومحفزة.

وللتحقق من وجاهة هذه الفرضيات واختبار قوتها التفسيرية، انتظم المقال في أربعة محاور متكاملة :يُعنى المحور الأول بتقديم تأطير مفاهيمي ونقدي لأبرز المرجعيات والنماذج النظرية العصبية التي قاربت العلاقة بين اللغة والدماغ. ويُخصص المحور الثاني لرصد كيفية تفاعل الدماغ مع اكتساب لغة جديدة، بالاستناد إلى تقنيات تصوير الدماغ والدراسات الطبية التجريبية. أما المحور الثالث فسيناقش الآثار العصبية لتعلم لغة أجنبية على الكفاءة المعرفية والوظائف التنفيذية للمتعلم. في حين يستشرف المحور الأخير آفاقاً تطبيقية لهندسة وتصميم مناهج تعليم اللغات الأجنبية –واللغة العربية على وجه التحديد– استناداً إلى أسس عصبية بيداغوجية رصينة.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1- من المختبرات العصبية إلى الفصول الدراسية: نحو علم للتعلم قائم على فهم الدماغ

يُعد اكتساب اللغات الأجنبية سيرورة معرفية مركبة (Complex Cognitive Process)، تستدعي مقاربات بحثية بينية تتقاطع فيها اللسانيات التطبيقية، وعلم النفس المعرفي، وصولاً إلى علوم الأعصاب التربوية(Educational Neuroscience) . ويصنف هذا المجال العلمي ضمن أحدث الدراسات التي تجاوزت للرؤى الأداتية التواصلية في وصف و تفسير عمليات تعلم اللغات، ليؤسس لفهم أعمق للآليات العصبية الكامنة وراء هذا التعلم. فما هي الجذور التأسيسية لهذا الحقل؟ وكيف ساهم في إعادة صياغة فهمنا للعمليات الداخلية المسؤولة عن اكتساب اللغات؟

1-1 تجسير الفجوة بين الدماغ والتعلم: السياق التأسيسي لبروز علوم الأعصاب التربوية

في مقالهما (The Birth of a Field and Rebirth of the Laboratory school) "ميلاد حقل وانبعاث مدرسة المختبر"، يصف كل من (Schwartz) و (Gerlach) التوجه العلمي مطلع الألفية الثالثة بالنزوع نحو التكامل البيني، عبر تجميع التخصصات المعزولة في أقطاب كبرى لتعزيز فعاليتها. وقد أثمر تقاطع علوم الأعصاب، والإدراك، والتربية عن تطوير علوم التعلم (Learning Sciences) وبلورتها ضمن حقل مستحدث يُعرف بـ "العقل والدماغ والتربية/التعليم" (Mind, Brain, and Education)[122] . وقد تزامن هذا المسار مع تأسيس الجمعية الدولية للعقل والدماغ والتربية[123] (IMBES) أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[124] بقيادة(Kurt W. Fischer) ، والتي سعت، عبر مجلتها العلمية، إلى تيسير التعاون الدولي في مجالات التربية وعلوم الإدراك النمائي، وتوفير موارد تطبيقية للباحثين والمدرسين وواضعي السياسات العمومية، من أجل تطوير ممارسات بيداغوجية واعدة[125].

وقد أطر (Fischer) هذا التوجه في افتتاحية العدد الأول للمجلة، مؤكداً حتمية التآزر بين البيولوجيا، وعلوم الإدراك، والتربية لبناء ممارسة علمية تستكشف التأثيرات البيولوجية للتدخلات البيداغوجية على النمو والتعلم.

---

[122] – تعتمد الأدبيات التربوية العربية مصطلحي تعليم وتربية لترجمة المصطلح الإنجليزي Education

[123]- « International Mind, Brain and Education Society »

[124]- Schwartz M and Gerlach J, « The Birth of a Field and the Rebirth of the Laboratory School», « Educational philosophy and theory » Vol 43, N 1, 2011, P 67

[125]- www.imbes.org (International Mind, Brain and Education Society « IMBES » website)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

كما دعا صراحة إلى ضرورة نزول البحث العلمي من "برجه العاجي" نحو البيئات الواقعية لإخضاع الممارسات التعليمية للفحص الميداني الدقيق[126].

وتأسيساً على هذا الخط التحريري، تم التفكير في إحياء مفهوم "المدرسة المختبر" (The Laboratory School) الذي نحته التربوي (John Dewey) عام 1899 في كتابه "المدرسة والمجتمع". ويرتكز هذا المفهوم على اعتبار ملاحظات وأسئلة المدرسين وتدخلاتهم منطلقاً لبناء النظريات، مما يجعلهم فاعلين استراتيجيين في البحث التربوي، ويحول التنظير إلى عملية متجذرة في الواقع الميداني تُبنى وتُختبر وتُعدل من خلال الممارسة العملية[127].

وقبل ذلك، أطلق مركز البحث والابتكار التربوي (CERI) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999، مشروع "علوم التعلم وبحوث الدماغ". استهدف المشروع تجسير الهوة بين الباحثين وواضعي السياسات، وتُوج بإصدار المنظمة لتقريرها المفصلي عام 2002 بعنوان "فهم الدماغ: نحو علم جديد للتعلم"، لاستكشاف سبل تجويد العمليات التعليمية بناءً على فهم الآليات العصبية[128].

يتضح، في ضوء هذه المعطيات، أن التطورات العلمية والتكنولوجية بداية الألفية الثالثة جعلت من التقاطع بين علوم الأعصاب والتعليم أحد أسرع مجالات البحث نمواً. وقد طور هذا التضافر وعياً بـ التعليم العصبي (Neuroeducation)، مفرزاً نتيجة لذلك المفهوم المركب والشامل لمصطلح علم الأعصاب التربوي (Educational Neuroscience).

1-2 التأطير المفاهيمي: قراءة في ماهية العلوم العصبية التربوية

بالانتقال من سياق الظهور إلى التحديد المفاهيمي الدقيق، تُقارِبُ الأدبياتُ التربويةُ هذا المصطلحَ باعتباره حقلا بينيا (Interdisciplinary Field) يدمج معطيات علوم الأعصاب بالعلوم البيداغوجية، بغية تفكيك علاقات التأثير المتبادل بين البنيات التشريحية والوظيفية للدماغ وسيرورات التعليم والتعلم.

126 - Kurt W Fischer et al « Why Mind, Brain, and Education ? Why now ? », « Mind, Brain and Education » Vol 1, N 1, 2007, p-1
127 - Putney LG and Green JL « The Roots and Routes of Teacher-Based Action Research and Curriculum Inquiry : An Historical Perspective », « Curriculum Development- Evaluation and Research- Elsevier »,2010, p-356
128- OECD and CERI, « Understanding the brain : The Birth of a Learning Science », 2007, p-3 (olso available in French under the title: « Comprendre le cerveau : Naissance d'une science de l'apprentissage»)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ويُعرف هذا الحقل أيضاً بـــالتعليم القائم على تفاعل العقل والدماغ[129](Mind–Brain Education) ، حيث تتقاطع العمليات المعرفية للتعلم مع بنيات الدماغ ووظائفه. وفي هذا الســياق، يُعرّفه (Nouri) بأنه مجال متعدد التخصصات يرتكز على الترابط التآزري (Synergistic Interconnectedness) بين علوم الأعصـــاب، والإدراك، وعلم النفس، والتربية، بهدف تجويد الفهم النظري والممارســـة التطبيقية للتعلم[130].وتتشـــكل البنية المعرفية لهذا التخصـــص من تضـــافر مجالات فرعية متكاملة، أبرزها: علم الأعصـــاب المعرفي(Cognitive Neuroscience) ، وعلم الأعصـــاب المعرفي النمـائي (Developmental Cognitive Neuroscience)، وعلـم الـنـفـس الـتـربـوي (Educational Psychology)، إلى جانب تكنولوجيا ونظريات التعليم[131].

ولا يقتصر النطاق البحثي لعلم الأعصاب التربوي على رصد المعالجة العصبية للمهارات الأساسية كالقراءة والكتابة والحساب، بل يتعداها لاستكشاف ميكانيزمات أعقد؛ مثل استراتيجيات التعلم من أجل التعلم، والتحكم المعرفي (Cognitive Control) ، والمرونة المعرفية(Cognitive Flexibility) ، فضلاً عن استقصاء المحددات الدافعية والخبرات السوسيو انفعالية. وعلى الصعيد البيداغوجي، تُسهم هذه المقاربة العصبية التربوية في هندسة وتصميم مناهج تعليمية محينة، وابتكار تدخلات ديدكتيكية ناجعة قادرة على تشخيص ومعالجة صعوبات التعلم. ويتحقق ذلك من خلال تزويد المدرسين بسيناريوهات تعليمية مبنية على فهم دقيق لأماكن وكيفيات حدوث التعلم داخل الدماغ، مما يضمن استثماراً أمثل للقدرات المعرفية للمتعلمين[132].

ومن هذا المنطلق، يتغيا علم الأعصاب التربوي، وفقاً لما أورده (Mondal & Chellamani) ، استقصاء التفاعلات القائمة بين العمليات البيولوجية والممارسة التعليمية. ويهدف هذا المسعى إلى هندسة أساليب تدريس وتصميم مناهج تعليمية محينة تدمج مخرجات كل من علوم الأعصاب، وعلم النفس، وعلوم التربية، مما يضفي على الممارسات البيداغوجية مشروعية علمية وأساساً نظرياً متيناً. وعلاوة على ذلك، فقد استثمر

[129]- Nouri A, « Practical strategies for Enhancing Interdisciplinary Collaboration in Neuroeducational Studies », « International Journal of Cognitive Research in Science, Engineering and Education » V1, N2, 2013, p 94-100
[130]- Nouri A, « Practical strategies for enhancing interdisciplinary collaboration in neuroeducational studies», « International Journal of cognitive Research in science, engineering and education » Vol 1, N 2, 2013, p94-100
[131]- Mondal K et Chellamani k, « Neuro-Education : The Myths and Realities », « Journal of indian Education » Fabruary 2018, p 119
[132]-Mondal Kuheli and Chellamani K, « Neuro-education : The Mythes and Realities », « Journal of Indian Education », February 2017, p-120

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

هذا الحقل المعرفي نتائجه في تفكيك ودحض مجموعة من النظريات العصبية الزائفة، أو ما يُعرف بالخرافات العصبية (Neuromyths) ، التي لا تزال متداولة في الأوساط التربوية رغم تعارضها مع الأدلة العلمية العصبية القطعية[133].

برز مفهوم الخرافات العصبية في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لعام 2002 المشار إليه سلفاً. غير أن جذوره تعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، حيث أشار كل من Jones Howard سنة 2014 و Muelas Torrijos سنة 2021 إلى أن جراح الأعصاب (Alan Crockard) كان سبّاقاً لنحت هذا المصطلح بغرض وصف المعتقدات الطبية المغلوطة حول الوظائف الدماغية.

ومن منظور تربوي، تُعرَّف الخرافة العصبية بوصفها تصورات خاطئة تتولد عن الفهم القاصر، أوالتأويل المتعسف، أو التحريف للحقائق العلمية العصبية المبرهنة عند محاولة إسقاطها على حقل التعليم. وفي هذا الصدد، حدد (Sullivan et al 2021) الخرافات العصبية التعليمية في كونها أفكاراً شائعة تتسم بالمجانبة للصواب أو التبسيط المخل حول علم الأعصاب والتعلم، أو بصفتها معتقدات زائفة ترتبط بآلية عمل الدماغ في سياق الاكتساب[134]. وتتعدد تمظهرات هذه الخرافات العصبية في الحقل التربوي، ولعل من أبرزها:

- خرافة السيادة النصفية للدماغ (Hemispheric Dominance)
- خرافة اقتصار الإنسان على توظيف 10% فقط من قدراته الدماغية
- خرافة استحالة أو استعصاء بلوغ الكفاءة اللغوية في لغة أجنبية بعد تخطي مرحلة عمرية معينة
- خرافة التأثير السلبي لتعلم لغة أجنبية في مرحلة الطفولة على نمو وتطور اللغة الأولى
- خرافة التباين الوظيفي بين أدمغة الذكور والإناث.
- خرافة أساليب التعلم (Learning Styles) ، وتحديداً النموذج البصري والسمعي والحركي(VAK)
- خرافة الذكاءات المتعددة (Multiple Intelligences)

[133]- Mondal Kuheli and Chellamani K, « Neuro-education : The Myths and Realities », « Journal of Indian Education », February 2017, p-120

[134]- Ulusoy T and al, « Neuromyths in Education », « Journal of Theory and Practice in education » 2023, p-75

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

-خرافة الفترة الحرجة (Critical Period) لاكتساب لغة أجنبية[135]

يتضح، تأسيساً على ما سبق، أن ظهور حقل العلوم العصبية التربوية لم يكن مجرد استجابة لتطور طارئ، بل ضرورة إبستمولوجية وبيداغوجية أملتها الحاجة الملحة لتجسير الهوة بين مختبرات أبحاث الدماغ والبيئات المدرسية الواقعية[136]. لقد أتاح هذا المجال البين تخصصي تجاوز الرؤى التقليدية والأداتية التي هيمنت طويلاً على حقل التربية، مؤسساً لمرحلة علمية تستمد فيها التدخلات الديدكتيكية مشروعيتها من الفهم الدقيق للوظائف العصبية والمعرفية. وتبرز الأهمية القصوى لهذا التوجه في قدرته على تفكيك الخرافات العصبية التي طالما وجهت الأنشطة التعليمية التعلمية بشكل خاطئ، واستبدالها بأسس علمية متينة. وإذا كانت العلوم العصبية التربوية قد نجحت في دحض مجموعة من الخرافات المرتبطة بتعلم اللغات، فإنها استندت في ذلك إلى اكتشافات بيولوجية دقيقة أثبتت قدرة الدماغ البشري على التكيف وإعادة الهيكلة. ولعل أبرز هذه الاكتشافات التي أعادت تشكيل فهمنا لاكتساب اللغة الثانية هو مفهوم المرونة العصبية وما يحمله من إجابات علمية حول تجربة الثنائية اللغوية.

2-لغة جديدة.. دماغ متجدد: كيف تنحت الثنائية اللغوية بنيتنا العصبية

2-1 الثنائية اللغوية والارتباك اللغوي

ساد الاعتقاد لفترة طويلة بأن تعريض الأطفال المبكر لتجربة الثنائية اللغوية (Bilingualism) قد ينعكس سلباً على مسارهم النمائي والمعرفي، استناداً إلى فرضية مفادها أن هذا التعرض المزدوج قد يُحدث تأخراً لغوياً (Language Delay) أو ارتباكاً لغوياً[137] (Language Confusion) . وفي سياق تفكيك هذا

---

[135]- من بين المقالات التي تحدثت عن الخرافات العصبية نذكر:

-Rousseau L et Brabant-Beaulieu J, « Le neuromythe des styles d'apprentissage VAK (visuel, auditif, kinesthétique) : une tentative de démystification auprès d'apprentis enseignants franco-ontariens », « NeuroEducation Journal », Vol 6, N 1, 2020

-Ulusoy and al, « Neuromyths in Education », « Journal of Theory and Practice in Education»,2023

-Lafortune S et al, « Méfiez-vous des Neuromythes ! », « AQEP Vivre le primaire », Vol 26, N 2, 2013

-Allaire-Duquette G et all, « Quand des neuromythes encouragent le sexisme », « ResearchGate Spectre 3», Mai 2018

-Torrijos-muelas M and al, « The Persistence of Neuromyths in the Educational Settings : A Systematic Review », « Frontiers in Psychology », 2021.

[136]-Basso Demis and Cottini Milvia, « Cognitive neuroscience and education : Not a gap to be bridged but a common field to be cultivated », « Sustainability », 2023, vol. 15, no 2, p. 1628

[137]-Petitto L, « New discoveries from the Bilingual Brain and Mind Across tgr Life Span : Implications for education », « Mind, Brain and Education », V 3, N 4, 2009, P 186-187

-Bialystok Ellen, Fergus I- M Graik, Luk Gigi, « Bilingualism : consequences for Mind and Brain », « NIH public Access, Author Manuscript, National institutes of health » April 2012, P 2

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

التصور، انطلقت الباحثة (Petitto) مما أسمته مفارقة الطفل ثنائي اللغة (The Bilingual Paradox)، لتطرح مقاربة نقيضة للافتراض السائد. حيث أنجزت سلسلة من الدراسات الطويلة الأمد Longitudinal Studies بهدف رصد وتقييم مدى تحقق ما اصطلح عليه (Crawford, 1999) بالتلوث اللغوي (Language Contamination)خلال المراحل المبكرة من الاكتساب المتزامن للغة الأولى (اللغة الأم) واللغة الثانية (اللغة الأجنبية). وقد أفضت هذه الدراسات الميدانية إلى بلورة جملة من الاستنتاجات العلمية، أبرزها:

-يعد التعرض المبكر لسياقات لغوية ثنائية مثاليا لتطوير وإتقان اللغتين معا قبل سن الخمس سنوات.

-تمكن الأطفال الذين تعلموا لغة ثانية بعد سنوات من التعلم أحادي اللغة (من ثلاث سنوات إلى تسع سنوات) من إتقان القواعد الأساسية للغة الثانية خلال السنة الأولى من التعلم، وقد اقترن هذا الإتقان مع الانغماس المكثف والمنهجي في اللغة وفي سياقات تداولية متعددة. كما شكلت البيئة المنزلية والمجتمعية سياقا تعليميا أكثر فاعلية من البيئة الصفية.

-استطاع الأطفال الذين تعلموا لغتين منذ الولادة أن يبلغوا نفس مراحل تطور الاكتساب اللغوي في كل لغة على حدة في نفس الوقت الذي استغرقه أقرانهم أحاديو اللغة في لغتهم الأولى.

-أظهر الأطفال الذين تعلموا لغتهم الثانية بين سن الثانية والتاسعة تطورًا لغويًا مرحليًا يشبه ما يحرزه الأطفال أحاديو اللغة ولكن في أعمار مختلفة.

نستخلص مما تقدم أن تعلم الأطفال لغة ثانية لا يُشكل أي ضرر على لغتهم الأولى، ولا يُضعف من كفاءتهم أو طلاقتهم اللغوية. وعليه، فإن الاعتقاد الشائع بضرورة اكتمال إتقان الطفل للغته الأم قبل الشروع في تعلم لغة جديدة هو ادعاء يفتقر لأي سند علمي أو عملي. وفي سياق متصل، أوضح تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2007 قدرة الإنسان على استيعاب وإتقان لغات متعددة بشكل متزامن. وبحسب التقرير، تُحفظ هذه اللغات المكتسبة في مراكز دماغية مستقلة وبعيدة عن المركز الخاص باللغة الأم.

2-2 الثنائية اللغوية واللدونة العصبية

بالرجوع إلى الأطفال في مرحلة ما قبل البلوغ، أكدت الأبحاث تفوقهم الواضح على البالغين في اكتساب اللغات، وذلك بفضل ما يتمتعون به من لدونة عصبية فائقة. ففي حين تتركز الوظائف اللغوية عادة في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

النصف الأيسر من الدماغ (the left hemisphere) ، يستعين دماغ الأطفال بكلا النصفين لاستيعاب اللغات. علاوة على ذلك، تُخزَّن اللغة الثانية لدى هذه الفئة العمرية في ذات الحيز الدماغي المخصص للغة الأم، وهو ما يفسر قدرتهم الاستثنائية على التحدث باللغة الأجنبية بطلاقة تضاهي لغتهم الأصلية تماماً [138].

ومع تقدم الطفل في العمر، يميل النشاط الدماغي للتمركز تدريجياً في النصف الأيسر من الدماغ. وقد تجلى هذا بوضوح في دراسة مشتركة أجرتها جامعتا ميشيغان وتورنتو، شملت رضعاً (أحاديي ومزدوجي اللغة) ضمن فئتين عمريتين (4–6 أشهر، و9–12 شهراً). أظهرت النتائج أن النصف الأيسر لدى الأطفال الأكبر سناً يبدي استجابة ونشاطاً أعلى تجاه اللغة مقارنة بالأصغر سناً، مما يؤكد أن هذا النصف يتولى تدريجياً قيادة عملية اكتساب اللغة مع النمو[139]. ويستند هذا الطرح في ميدان "علم أعصاب النمو" إلى ما يُعرف بفرضية الوتد الإدراكي (Perceptual Wedge Hypothesis)، وهي فرضية علمية تُفسر كيف تساهم التجارب الحياتية المبكرة في تشكيل وتطوير الإدراك البشري، وتحديداً في تمييز الأصوات واستيعاب الكلام. وبالإضافة إلى السلاسة التي يتميز بها الأطفال ثنائيو اللغة في التعلم، تعرف أدمغتهم تطوراً بنيوياً ملحوظاً؛ إذ تُحدث الثنائية اللغوية تعديلات إيجابية في التركيبة الدماغية، مما ينعكس على الارتقاء بوظائف معرفية محددة. وتؤكد العديد من الأبحاث أن التحدث بلغتين يُسهم في تعزيز القدرات الإدراكية، وإطالة فترة التركيز والانتباه، وتقوية الذاكرة، فضلاً عن رفع مستوى الثقة بالنفس. علاوة على ذلك، تُثمر هذه التجربة التعليمية تفوقاً ملحوظاً في الاختبارات اللغوية الفوقية (Metalinguistic tests)، وهي روائز تُستخدم لتقييم ملكة التفكير في اللغة كنظام مجرد. وفي هذا الصدد، أجرى الباحثان جيمس كامينز وروبرت مولكاهي (James Cummins) و (Robert Mulcahy) دراسة لقياس مستوى الوعي بالعمليات اللغوية (Awareness of linguistic operations) و قدرة الأطفال على تحليل المُدخلات اللغوية. وخلصت النتائج إلى أن الأطفال ثنائيي اللغة يتفوقون بجدارة على أقرانهم أحاديي اللغة في أداء غالبية هذه المهام[140].

[138]- Mulalic A, Sekmen H, « Benefits of second language education to cognitive skills and overall brain function », « International Journal of Education and Teaching » V1, Issue 2, June 2021, p 4

[139]-Petitto L.A and al, «The **Perceptual Wedge Hypothesis** as the basis for bilingual babies phonetic processing advantage: New insights from fNIRS brain imaging»، «Brain and language», « Elsevier » 2012, p 130-143

[140]- Cummins J and Mulcahy R, « Orientation to language in Ukrainian-English bilingual children », « Child development » V 49- N 4 (1239-1242)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ونظراً لطبيعة المعالجة العصبية لدى ثنائيي اللغة، فإن استدعاء إحدى اللغتين يؤدي حتمياً إلى تنشيط متزامن (Co-activation) للغة الأخرى. هذا التداخل المستمر يفرض على المتحدث تحدياً ذهنياً يتمثل في ضرورة كبح اللغة غير المستهدفة، وهو ما يفسر حدوث بعض الظواهر اللغوية كحالة على طرف اللسان (Tip-of-the-tongue states). ولمواجهة هذا التداخل المعجمي، يتجه الدماغ إلى تطوير آليات تحكم صارمة تعتمد أساساً على تعزيز الوظائف التنفيذية (Executive Functions) المسؤولة عن توجيه العمليات المعرفية والسلوكية. ونتيجة لهذه الممارسة المستمرة، تخضع الشبكات العصبية المسؤولة عن هذه الوظائف لعملية إعادة تشكيل مرنة، مما يمنح المتعلم وتحديداً في مرحلة الطفولة كفاءة استثنائية في حل المشكلات، والتحكم في الانتباه، وتثبيط المشتتات، لاسيما في المهام ذات الطبيعة البصرية المكانية[141].

2-3 الثنائية اللغوية والعمليات الذهنية العليا

لا تقف الإيجابيات العصبية لتعلم لغة ثانية عند الأطفال فقط، بل تمتد لتشكل درعاً واقياً للدماغ في مراحل متقدمة من العمر. ففي سياق التطور النمائي، يُعد تعلم اللغات الأجنبية عاملاً حاسماً في تحسين كفاءة الذاكرة والوظائف الدماغية العامة للراشدين. وتبرز أهمية هذا العامل بشكل خاص في مواجهة الشيخوخة المعرفية؛ والتي تُعرَّف بيولوجياً وعصبياً بتراجع كفاءة العمليات الذهنية العليا. وتتجسد علامات هذا التدهور في مجموعة من المؤشرات، أبرزها: فقدان الذاكرة، انخفاض كفاءة الوظائف التنفيذية، ضعف الذاكرة العاملة، تراجع القدرة على المعالجة اللغوية، والبطء الملحوظ في سرعة معالجة المعلومات[142]. ورغم أن التدهور المعرفي (Cognitive decline) يُعد سيرورة بيولوجية حتمية يمر بها الإنسان، إلا أن الأبحاث العصبية تؤكد أن تراكم الخبرات اللغوية يسهم في بناء ما يُعرف بالاحتياطي المعرفي (Cognitive Reserve) ويخفف هذا الاحتياطي من حدة التدهور، حيث يُبدي ثنائيو اللغة كفاءة أعلى من أقرانهم أحاديي اللغة في استراتيجيات التعلم، والتنظيم الانتباهي، وحل المشكلات. وتُشير المعطيات إلى وجود علاقة ارتباطية واضحة؛ فكلما كان الانغماس في اكتساب اللغة الثانية مبكراً، تعززت صلابة الشبكات العصبية، وزادت

141- Morales J-Calvo A-Bialystok E, « Working memory development in monolingual and bilingual children », « Journal of experimental child psychology » V 114, Issue 2, February 2013, P 187-202

142- Antoniou M-Gunasekera Geshri M- Wong Patrick C M, « Foreign language training as cognitive therapy for age-related cognitive decline : A hypothesis for future research »,
« Neuroscience and biobehavioral reviews », Elsevier, V 37, Issue 10, part 2, December 2013, P 2689-2698

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

قدرة الدماغ على مقاومة أعراض الشيخوخة المعرفية والأمراض العصبية كالخرف، مما يضمن الحفاظ على جودة الحياة الذهنية لفترات أطول.

ولا يقف الأثر العصبي للثنائية اللغوية عند حدود تعزيز الوظائف التنفيذية، بل يتجاوزه ليُحدث تعديلات بنيوية عميقة تطال حجم المادتين الرمادية (Gray matter) والبيضاء (White matter) في أدمغة الأطفال ثنائيي اللغة [143]. وقد تعزز هذا الطرح بمعطيات دقيقة وفرتها تقنيات التصوير العصبي الوظيفي، والتي رصدت خرائط التنشيط الدماغي أثناء مهام التبديل اللغوي (Language switch) . ففي دراسة رائدة أعدها هيرناندیز وزملاؤه (Hernandez et al) باستخدام الرنين المغناطيسي الوظيفي(fMRI) ، طُلب من مشاركين يتقنون الإسبانية والإنجليزية تسمية صور بالتناوب بين اللغتين. وكشفت النتائج عن تصاعد ملحوظ في نشاط قشرة الفص الجبهي الظهرية الجانبية (Dorsolateral prefrontal cortex)، وهي المنطقة المحورية لإدارة الوظائف التنفيذية. كما أثبتت الدراسة انخراط بنيات عصبية أخرى في آليات التحكم المعرفي والتبديل، وتحديداً التلفيف الهامشي العلوي ثنائي الجانب (Bilateral supramarginal gyri) والتلفيف الجبهي السفلي الأيسر [144](Left inferior frontal gyrus) .

وتُعزى هذه التحولات البنيوية والوظيفية إلى خاصية أصيلة في الدماغ البشري تُعرف باللدونة أو المرونة العصبية (Neuroplasticity) ؛ وهي الدينامية التي تُمكّن الجهاز العصبي من إعادة تنظيم شبكاته وتعديل بنيته الفيزيائية استجابةً للتجارب المستجدة والتعلمات الطارئة. وتتجلى أقصى درجات هذه المرونة والتي تتقاطع نظرياً مع فرضيات إعادة الاستخدام العصبي (Neural Reuse) في ظاهرة التعويض الحسي؛ حيث يُعيد دماغ الشخص الأصم توجيه الشبكات العصبية المخصصة للمعالجة السمعية لخدمة اللغة البصرية الإشارية، بينما تتوسع الباحات السمعية لدى المكفوفين لتستعمر المناطق القشرية التي كانت مخصصة أصلاً لمعالجة المدخلات البصرية.[145]

[143]- Mohades S G and al, « DTI reveals structural differences in white matter tracts between bilingual and monolingual children », « Brain research » V1435, Elsevier, 30 January 2012, P 72-80
[144]- Hernandez A E et al, « In Search of the Language Switch : An fMRI Study of Picture Naming in Spanish-English Bilinguals », « Brain and Language », V 73, Issue 3, July 2000, P 421-431
[145]- Menn L, « Psycholinguistics : introductions and applications », « Plural publishing» second édition 2017

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

تأسيساً على ما سبق، يتبين أن الثنائية اللغوية تتجاوز كونها مجرد ممارسة تواصلية لتشكل محفزاً حقيقياً لإعادة هيكلة البنية العصبية للدماغ. فمن خلال مبدأ المرونة العصبية، وما يرافقه من تعزيز للوظائف التنفيذية وبناء للاحتياطي المعرفي، يُثبت الدماغ قدرته الفائقة على تكييف موارده التشريحية والوظيفية لاستيعاب أنساق لغوية متعددة. غير أن هذا التكيف العصبي لا يحدث بمعزل عن آليات التعلم واشتغال الذاكرة، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استثمار الأنظمة المعرفية، وعلى رأسها نظاما الذاكرة التقريرية والإجرائية. بناءً على هذه المخرجات، يبرز تساؤل جوهري حول كيفية استثمار هذه المعطيات العلمية في الحقل التربوي؛ فإذا كان الدماغ يتفاعل هيكلياً ووظيفياً مع المدخلات اللغوية، فكيف يمكن بناء مقاربة ديداكتيكية تستند إلى الأسس اللغوية العصبية لاكتساب اللغة؟ وهو ما يقودنا إلى استكشاف سبل توظيف هذه النماذج العصبية في هندسة وتصميم مناهج تعليمية تتماهى مع الطريقة الطبيعية التي يتعلم بها الدماغ البشري.

3-هندسة التعلم: الأسس العصبية لتصميم منهاج تطبيقي لمتعلمي اللغة الثانية

شكل النموذج التقريري/ الإجرائي لمايكل أولمان **Declarative/Procedural (DP)Model**[146] نقلة إبستيمولوجية أحدثت قطيعة صريحة مع نظرية نمطية العقل (Modularity of Mind) ذات الانغلاق المعلوماتي، ليؤسس لمبدأ المعالجة المزدوجة للغة (Dual-Processing Model) .

ينطلق هذا التصور من مرجعية تطورية تتقاطع عضوياً مع فرضيات إعادة التدوير العصبي وإعادة الاستخدام؛ فمن خلال فرضية التطويع اللغوي (Co-optation Hypothesis)، يرى أولمان أن الدماغ لم يبتكر بنيات عصبية مستقلة للغة، بل أعاد توظيف أنظمة ذاكرة أقدم تطورياً لخدمة هذه الملكة المعرفية المعقدة[147]. وبموجب هذا التناظر الوظيفي والتشريحي، يُفكك النموذج الملكة اللغوية إلى نظامين متمايزين:

---

[146]-تشكل هذا النموذج في مجموعة من الأوراق البحثية لمايكل أولمان، نورد منها :

- ULLMAN, Michael «A neurocognitive perspective on language: The declarative/procedural model»، «Nature reviews neuroscience» , 2001, vol. 2, no 10, p. 717-726.
-ULLMAN, Michael « Contributions of memory circuits to language : The declarative/procedural model », « Cognition » 2004, vol. 92, no 1-2, p. 231-270.
- ULLMAN, Michael « The declarative/procedural model : A neurobiological model of language learning, knowledge, and use », « Neurobiology *of language* », 2016. p. 953-968.

[147] – تتبلور هاته الفرضية في مقالات أولمان السابقة، كما تظهر في:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

أ–الذاكرة التقريرية (Declarative Memory): المتمركزة في الفص الصدغي الأوسط (وتحديداً الحُصين)، والتي تعتمد التعلم السريع والصريح، لتُشكل الحاضنة العصبية للمعجم الذهني واكتساب المفردات.

ب–الذاكرة الإجرائية (Procedural Memory): المدعومة بشبكات العقد القاعدية (Basal ganglia) والدوائر الجبهية، وهي نظام يعمل خارج نطاق الوعي، ويتخصص في التعلم التدريجي للأنماط والقواعد المتسلسلة، مما يجعله المحرك الأساسي للنحو الذهني والتوليد التركيبي. وتُتيح لنا هذه البنية الثنائية فهماً أعمق للسيرورة الإدراكية لمتعلم اللغة الثانية، مما يفرض ضرورة استثمار هذا التمايز العصبي في صياغة هندسة ديداكتيكية دقيقة.

ينطلق تصميم المنهاج التطبيقي (Translational Curriculum) لمتعلمي اللغات الثانية عموما واللغة العربية بالخصوص من حتمية ملاءمة الاستراتيجيات الديداكتيكية مع الطبيعة المزدوجة لمعالجة اللغة. ففي سياق اكتساب لغة ثانية، يُظهر المتعلمون الراشدون ميلاً عصبياً للاعتماد التعويضي على الذاكرة التقريرية التي يديرها الحُصين والفص الصدغي الأوسط، لتجاوز التراجع النمائي في كفاءة الذاكرة الإجرائية المرتبطة بالعقد القاعدية. هذا المعطى البيولوجي يفرض هندسة منهاجية ثنائية المسار. ففي مرحلة أولى، وجب استثمار قدرة الذاكرة التقريرية على التعلم السريع (Fast mapping) عبر التقديم الصريح للمفردات والقوالب اللغوية الجاهزة (Chunks) . بالموازاة مع ذلك، يتطلب استبطان الأنساق النحوية والصرفية تفعيل الذاكرة الإجرائية التي تتسم بالتعلم البطيء والتدريجي، وهو ما يقتضي تعريض المتعلم لممارسة مكثفة وتكرارا للأنماط التركيبية داخل سياقات تواصلية حية.

إضافة لذلك، يراعي هذا التصميم البيداغوجي آلية الكبح (Blocking) ومبدأ التأرجح الوظيفي (Seesaweffect) بين النظامين. فالإفراط في التلقين الصريح والمجرد للقواعد قد يعيق الدماغ عن استبطانها آلياً؛ لذا يكمن الحل في التدرج من التعلم الواعي للمدخلات المعجمية نحو الانغماس الضمني والمكثف في البنيات التركيبية. هذا المسار يضمن انتقال السيادة العصبية تدريجياً من مراكز الحفظ التقريري نحو شبكات الأتمتة الإجرائية وتحديداً باحة بروكا. وتطبيقياً، يُترجَم ذلك عبر أنشطة تواصلية مقيدة بالسرعة

- DEHAENE, Stanislas et COHEN, Laurent. Cultural recycling of cortical maps. *Neuron*, 2007, vol. 56, no 2, p. 384-398

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

(كتكرار أسئلة نمطية) تمنع الاسترجاع الواعي للقاعدة، وتكتفي بالتصويب الضمني للأخطاء. ليتحول الفعل الديداكتيكي من نقل للمعرفة إلى تدخل عصبي دقيق.

وخلاصة القول، إن هذه المقاربة العصبية–التربوية تُقدم هندسة ديداكتيكية متطورة تستثمر اللدونة الدماغية وبعضا من نماذج الذاكرة، لتجاوز حواجز الاكتساب وتوجيه المتعلم بخطى ثابتة نحو الطلاقة التلقائية المستدامة.

خاتمة:

انطلق هذا المقال من تتبع سياق ظهور مصطلح العلوم العصبية التربوية، مبيناً كيف برزت الحاجة الملحة إلى تجسير الفجوة القائمة بين نتائج الأبحاث المخبرية الدقيقة والممارسات الصفية الواقعية. وقد تجلى شرح هذا المفهوم في مسعاه الهادف إلى ترجمة نتائج الدراسات المتعلقة ببنية الدماغ، والذاكرة، والانتباه إلى استراتيجيات تعليمية ملموسة، تراعي إيقاع النمو المعرفي والفروق الفردية، وتستكشف التفاعلات العميقة بين العمليات البيولوجية وفعل التعلم.

وفي سياق مقاربة تعلم اللغات الثانية، أوضح المقال طبيعة العلاقة المعقدة بين الدماغ واللغة، مبرزاً كيف أن معالجة لغة أجنبية تعد من أعقد المهام الإدراكية. في هذا الصدد، سلطنا الضوء على ظاهرة الارتباك اللغوي وكيف يتدخل الدماغ لإدارتها، حيث يتبين أن الجهد المعرفي الهائل الناتج عن التبديل والمراوحة بين لغتين أو أكثر لا يُعد عائقاً، بل يمثل تمريناً عقلياً مكثفاً يعزز الوظائف العليا للدماغ مثل الانتباه، والذاكرة العاملة، وحل المشكلات...

إن هذا الأثر الإيجابي العميق يُعزى أساساً إلى ما يُعرف باللدونة أو المرونة العصبية؛ فالدماغ البشري يتمتع بقدرة فائقة على تعديل بنيته العصبية بناءً على تجاربنا، حيث يؤدي تعلم لغة ثانية إلى زيادة كثافة المادة الرمادية والمادة البيضاء. وتمتد مكاسب هذه اللدونة عبر مراحل العمر المختلفة؛ ففي الطفولة المبكرة، يوظف الأطفال هذه المرونة العالية واشتغال نصفي الدماغ معاً لاكتساب كفاءة لغوية شبه أصلية وتطوير قدراتهم المعرفية. أما عند الراشدين وكبار السن، فقد دحضت الأبحاث الحديثة فكرة توقف نمو الدماغ، مؤكدة أن الانخراط في تجربة تعلم لغة جديدة يواصل بناء روابط عصبية جديدة تسهم بشكل فعال في

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

الحفاظ على صحة الدماغ وتأخير ظهور أعراض الخرف والشيخوخة المعرفية.

وتتويجاً لهذا الفهم البيولوجي والمعرفي، استند المقال إلى نموذج أولمان كإطار تفسيري متين لفهم آليات اكتساب اللغة عبر الذاكرة التقريرية والإجرائية. وقد سعينا إلى تطبيق بعض مبادئ هذا النموذج عملياً في تصميم منهاج تعليمي للغة الثانية، بما يضمن تقديم تجربة تعليمية تتوافق مع الطبيعة البيولوجية لاشتغال الدماغ.

ختاماً، يمكن القول إن تعلم لغة أجنبية يتجاوز كونه مجرد اكتساب لأداة تواصلية، بل هو الاستثمار الأنجع والأكثر شمولية في صحة الدماغ ومرونته، متفوقاً بذلك على الكثير من برامج "التدريب العقلي" التقليدية، ليضمن للمتعلم، في أي مرحلة عمرية، كفاءة معرفية أعلى وحياة ذات جودة أفضل.

المراجع:

- Allaire-Duquette, G., et al. (2018). Quand des neuromythes encouragent le sexisme. ResearchGate Spectre 3.
- Antoniou, M., Gunasekera, G. M., & Wong, P. C. M. (2013). Foreign language training as cognitive therapy for age-related cognitive decline : A hypothesis for future research. Neuroscience and Biobehavioral Reviews, Elsevier, 37(10), 2689-2+698.
- Basso, D., & Cottini, M. (2023). Cognitive neuroscience and education : Not a gap to be bridged but a common field to be cultivated. Sustainability, 15(2), 1628.
- Bialystok, E., Craik, F. I. M., & Luk, G. (2012). Bilingualism : consequences for Mind and Brain. NIH Public Access.
- Cummins, J., & Mulcahy, R. (1978). Orientation to language in Ukrainian-English bilingual children. Child Development, 49(4), 1239-1242.
- Dehaene, S., & Cohen, L. (2007). Cultural recycling of cortical maps. Neuron, 56(2), 384-398.
- Fischer, K. W., et al. (2007). Why Mind, Brain, and Education ? Why now ? Mind, Brain and Education, 1(1).
- Hernandez, A. E., et al. (2000). In Search of the Language Switch : An fMRI Study of Picture Naming in Spanish-English Bilinguals. Brain and Language, 73(3), 421-431.
- International Mind, Brain and Education Society (IMBES). Website : www.imbes.org.
- Lafortune, S., et al. (2013). Méfiez-vous des Neuromythes ! AQEP Vivre le primaire, 26(2).
- Menn, L. (2017). Psycholinguistics : introductions and applications (2nd ed.). Plural Publishing.

- Mohades, S. G., et al. (2012). DTI reveals structural differences in white matter tracts between bilingual and monolingual children. Brain Research, Elsevier, 1435, 72-80.
- Mondal, K., & Chellamani, K. (2017). Neuro-Education : The Myths and Realities. Journal of Indian Education, 119-120.
- Morales, J., Calvo, A., & Bialystok, E. (2013). Working memory development in monolingual and bilingual children. Journal of Experimental Child Psychology, 114(2), 187-202.
- Mulalic, A., & Sekmen, H. (2021). Benefits of second language education to cognitive skills and overall brain function. International Journal of Education and Teaching, 1(2), 4.
- Nilsson, J., et al. (2021). Second Language Learning in Older Adults : Effects on Brain Structure and Predictors of Learning Success. Frontiers in Aging Neuroscience, 13.
- Nouri, A. (2013). Practical strategies for Enhancing Interdisciplinary Collaboration in Neuroeducational Studies. International Journal of Cognitive Research in Science, Engineering and Education, 1(2), 94-100.
- OECD & CERI. (2007). Understanding the brain : The Birth of a Learning Science (Comprendre le cerveau : Naissance d'une science de l'apprentissage).
- Petitto, L. A. (2009). New discoveries from the Bilingual Brain and Mind Across the Life Span: Implications for education. Mind, Brain and Education, 3(4), 186-187.
- Petitto, L. A., et al. (2012). The Perceptual Wedge Hypothesis as the basis for bilingual babies phonetic processing advantage : New insights from fNIRS brain Imaging. Brain and Language, Elsevier, 130-143.
- Putney, L. G., & Green, J. L. (2010). The Roots and Routes of Teacher-Based Action Research and Curriculum Inquiry : An Historical Perspective. Curriculum Development - Evaluation and Research.
- Rousseau, L., & Brabant-Beaulieu, J. (2020). Le neuromythe des styles d'apprentissage VAK: une tentative de démystification auprès d'apprentis enseignants franco-ontariens. NeuroEducation Journal, 6(1).
- Schwartz, M., & Gerlach, J. (2011). The Birth of a Field and the Rebirth of the Laboratory School. Educational Philosophy and Theory, 43(1), 67.
- Torrijos-Muelas, M., et al. (2021). The Persistence of Neuromyths in the Educational Settings: A Systematic Review. Frontiers in Psychology.
- Ullman, M. T. (2001). A neurocognitive perspective on language : The declarative/procedural model. Nature Reviews Neuroscience, 2(10), 717-726.
- Ullman, M. T. (2004). Contributions of memory circuits to language : The declarative/procedural model. Cognition, 92(1-2), 231-270.
- Ullman, M. T. (2016). The declarative/procedural model : A neurobiological model of language learning, knowledge, and use. Neurobiology of Language, 953-968.
- Ulusoy, T., et al. (2023). Neuromyths in Education. Journal of Theory and Practice in Education, 75.

Logique constructive (non duale) : une exigence de l'ontologie ou de la méthodologie ? (Partie 1)

Constructive (non-dual) logic: a requirement of ontology or methodology?(part 1)

Dr. Saeb ELAMAMI د. صائب العمامي
Enseignant vacataire
Institut Préparatoire aux Études Littéraires et de Sciences Humaines de Tunis
Université de Tunis
saeb.amami@gmail.com

Résumé :

La question sur laquelle porte cet article consiste à savoir si la nécessité d'utiliser une logique intuitionniste[148] dans les mathématiques constructives est impliquée par une nature particulière des objets considérés dans ces mathématiques ou que cette logique est simplement la méthode de raisonnement conforme à notre objectif lorsqu'on veut faire des mathématiques algorithmiques[149]. Une manière plus concrète pour réfléchir sur cette question est d'interpréter le problème comme suit : « Les mathématiques constructives sont-elles caractérisées par des objets spécieux étudiés ou par les manières au moyen desquelles on raisonne sur des objets « normaux », c'est-à-dire, finalement, caractérisées par la logique constructive ? ».

Mots-clés : logique constructive ; restrictions méthodologiques ; exigences ontologiques ; mathématiques algorithmiques.

Abstract:

This article addresses the question of whether the need to use intuitionistic[150] logic in constructive mathematics is implied by a particular nature of the objects considered in this

[148] Dans le contexte des fondements des mathématiques, le terme « intuitionnisme » et « constructivisme » font référence à deux philosophies qui, partageant l'idée générale de la centralité des constructions en mathématiques, se distinguent sur le rôle de l'intuition et de la « clarté intuitive » dans cette opération. Dans cet article, j'utilise indifféremment l'expression « logique intuitionniste » et « logique constructive ». En fait, ce que la littérature de la philosophie et de la logique mathématique avait l'habitude de l'appeler « logique constructive » est la logique tirée et formalisée par Heyting et Kolmogorov à partir des mathématiques intuitionnistes de Brouwer. Ces points vont être illustrés plus tard.

[149] Faire des mathématiques de manière algorithmique signifie d'exposer explicitement tout objet ou algorithme dont le mathématicien prétend qu'il existe.

[150] In the context of the foundations of mathematics, the term « intuitionism » and « constructivism » refer to two philosophies which, sharing the general idea of the centrality of constructions in mathematics, differ on the role of intuition and « intuitive clarity » in this operation. In this article, I use the expression « intuitionistic logic » and « constructive logic » interchangeably. In fact, what the literature of philosophy and mathematical logic used to

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mathematics, or whether this logic is simply the method of reasoning that best suits our objective when we want to do algorithmic[151] mathematics. A more concrete way to consider this question is to interpret the problem as follows: « Are constructive mathematics characterized by the specific objects studied or by the ways in which we reason about « normal » objects, that is, ultimately, are they characterized by constructive logic? ».

Keywords : constructive logic; methodological restrictions; ontological requirements; algorithmic mathematics.

Introduction :

L'idée est que la caractérisation des mathématiques constructives par un domaine restreint du discours doit impliquer que la logique utilisée dans ces mathématiques est dictée par l'ontologie mathématique. Au contraire, la caractérisation logique des mathématiques constructives devrait nous apprendre que la logique constructive n'est pas la science de raisonnement impliquée par la nature des objets considérés, mais par l'issue et le produit auxquels nous voulons aboutir par notre pratique mathématique. Cet article défend la deuxième alternative.

En raison de contraintes d'ampleur et de structuration, cet article sera réparti en deux parties. La défense de la thèse décrite ci-dessus sera donc organisée en deux moments. Le second moment expliquera dans quel sens la logique constructive est une implication méthodologique et non pas ontologique. Le premier moment, quant à lui, fera l'objet de la présente partie, qui aura un caractère introductif et sera consacrée au positionnement du problème ainsi qu'à une caractérisation générale de la logique constructive par rapport à la logique classique.

I) Positionnement du problème : le passage à des logiques différentes est-il induit par l'étude d'objets différents ?

I-1) Le récit officiel : les restrictions logiques sont induites par des limitations du domaine du discours

Il n'y a pas de doute que les critiques acerbes que Brouwer avait assignées au programme de Cantor sont fondées sur des principes qui dépassent l'avènement des paradoxes de la théorie des ensembles et les difficultés liées à son enseignement pour porter sur les principes même des mathématiques classiques. C'est pour cette raison qu'à côté de son approche logico-fondationnel des mathématiques, qui est l'intuitionnisme, il avait proposé des mathématiques nouvelles ; des mathématiques intuitionnistes. Cela prouve que le différend avec les

call « constructive logic » is the logic drawn and formalized by Heyting and Kolmogorov from the intuitionist mathematics of Brouwer. These points will be illustrated later.

[151] Doing mathematics algorithmically means explicitly stating any object or algorithm that the mathematician claims exists.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mathématiques classiques est une question de principe et qu'aucune preuve de cohérence, même la plus convaincante, ne rendrait les principaux concepts de ces mathématiques plus acceptables. En effet, bien que personne ne soutienne que les paradoxes (de type ensembliste) étaient sans importance, il y a cependant lieu de dire que leur danger a été exagéré. Et d'ailleurs, comme disait Beeson, « *Personne ne croyait sérieusement que les mathématiques réelles (à propos des séries de Fourier, par exemple) étaient mises en danger* »[152]. Et de toutes les façons, selon l'esprit de Brouwer, la cohérence d'un système ne suffit pas à relier les preuves et les définitions qu'il contient aux constructions. Cela s'explique par l'absence, chez l'intuitionniste, d'un lien fort entre la logique et la construction.

> « La cohérence, disait Iris Loeb, n'implique pas de validité intuitionniste et, par conséquent, il peut y avoir (et il existe en fait) de nombreux principes qui ne provoquent pas de contradiction, mais qui ne sont toujours pas acceptables »[153].

Cela dit, la cohérence des mathématiques, menacée par les paradoxes ensemblistes, n'est pas le premier souci des mathématiciens intuitionnistes et constructivistes pour faire des mathématiques de manière constructive ; ce n'est plus la motivation originaire de l'approche constructive en mathématiques. L'intérêt des paradoxes était donc principalement philosophique. C'est pour cette raison que la direction constructive en mathématiques, initiée par Brouwer, était un projet pratique qui avait cherché à proposer aux mathématiciens une alternative plausible aux mathématiques classiques. Ce projet mathématique se réduit à une constructivisation de ces mathématiques trop abstraites et fondées sur des principes logiques « qui ne sont pas *fiables* »[154].

Le projet pratique de Brouwer était de construire les mathématiques sur la base de « *constructions mathématiques mentales* »[155], intuitivement claires et potentiellement réalisables, loin des abstractions inutiles et sans recourir du tout au concept vague d' « ensemble ». Cette direction, comme souvent présentée dans la littérature des fondements des mathématiques, est motivée par une vue philosophique qui réduit la nature des objets mathématiques légitimes à des produits de processus constructifs réalisables par le sujet mathématique. Ce principe, dit

principe constructif, est à l'origine du programme de Brouwer qui consiste à faire des mathématiques un traitement de « constructions mentales » fondé sur l'intuition.

---

[152] « Nobody seriously believed that actual mathematics (about Fourier series, for example) was placed in danger ». M. J. Beeson, *Foundations of Constructive Mathematics*, Berlin, Springer, 1985, p. 422.

[153] « Consistency does not imply intuitionistic validity and therefore there may be (and actually are) many principles that do not cause contradictions but still are not acceptable ». I. Loeb, « Questioning Constructive Reverse Mathematics », in : *Constructivist Foundations*, Vol. 7, N°2, 2012, p. 133.

[154] « Que les principes de la logique ne sont pas fiables ». C'est le titre d'un très fameux article de Brouwer, daté de 1908. Pour une traduction française, voir M. Van Atten, G. Sundholm, M. Bourdeau et V. Van Atten « « Que les principes de la logique ne sont pas fiables » : Nouvelle traduction française annotée et commentée de l'article de 1908 de L. E. J. Brouwer », in : *Revue d'histoire des sciences*, Tome 67, Issue 2, 2014.

[155] A. Heyting, *Intuitionism: An introduction*, 3ème édition, New York, North-Holland Pub. Co, 1971, p. 1.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Toutefois, au cours de la mise en œuvre de ce programme, en examinant la logique classique de manière critique, Brouwer s'est conduit à constater qu'avec une compréhension intuitionniste des jugements sur les constructions qu'il envisageait, la soi-disant loi du milieu exclu, et avec elle la méthode « par contradiction » qui en découle, perdaient le statut de normes logiques générales qui leur étaient traditionnellement attribuées. Depuis 1908, le mathématicien néerlandais avait découvert que si les objets considérés devaient être exclusivement « des constructions » de l'esprit, alors les mathématiques nécessitent une logique plus subtile, dans laquelle la vérité a une qualité positive plus forte que la négation de la fausseté. Il montrait de manière convaincante que, lorsqu'on considère des constructions mathématiques, il est nécessaire d'appliquer une logique spéciale, intuitionniste, dans laquelle, en particulier, ni la loi du tiers exclu ni encore la loi de dénégation ne peuvent prétendre l'universalité. Il s'est rendu compte dès lors que le traitement des seuls objets constructifs entrainait certaines conséquences qui contredisaient la logique classique adoptée dans les mathématiques classiques. L'une de ces conséquences étranges à ces mathématiques traditionnelles est le rejet de la loi du tiers exclu en tant qu'outil de raisonnement mathématique. Il n'était pas possible, en effet, de traiter constructivement les objets de manière à valider le tiers exclu. Cela amène les mathématiciens qui empruntent cette voie constructive à substituer la logique d'Aristote par une nouvelle logique dans laquelle les procédures non constructives deviennent illégitimes. En particulier, la négation et les affirmations existentielles vont nécessiter des procédures constructives. En effet, dans cette nouvelle logique, pensée ici comme la logique spécifiée aux objets conçus comme des « constructions mentales », « *les notions logiques de proposition, de preuve, de vérité, etc. reçoivent des interprétations véritablement nouvelles* »[156].

Selon ce récit dominant dans la philosophie des mathématiques, les restrictions sur le type d'objets étudiés, introduites par Brouwer pour des raisons philosophiques de clarté et d'appréciation du sens intuitif, semblent avoir un impact sur les méthodes de raisonnement utilisées pour les étudier. C'est-à-dire que les mathématiques de Brouwer étudient avec une méthodologie intuitionniste, caractérisée par la restriction à la logique intuitionniste, les objets constructifs. Plus généralement, dans cette vision, pour les mathématiques constructives, les restrictions sur l'ontologie des objets considérés sont induites par l'hypothèse de principes philosophiques particuliers, qui ont pour effet de limiter le domaine du discours à des objets particuliers qui satisfont à des conditions spécifiques(des constructions mentales pour l'école des mathématiques intuitionnistes de Brouwer, des algorithmes - ou processus constructifs [157]- pour l'école récursive de Markov, des routines finies[158] pour l'école des mathématiques

[156] P. Martin-Löf, « Constructive mathematics and computer programming », in : L. Jonathan Cohen, J. Los, H. Pfeiffer and K-P. Podewski (Eds.), *Logic, Methodology and the Philosophy of Science VI,* coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 104, 1982, p. 156.

[157] C'est-à-dire des processus réalisables par la subjectivité humaine.

[158] Une routine finie est un procédé exécutable par un nombre fini d'étapes et en temps fini par des êtres humains ou par des machines.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

constructives de Bishop). Par exemple, dans le cas des mathématiques récursives, la plupart des nombres réels sont exclus ; seulement les réels qui sont définissables de manière récursive[159], c'est-à-dire seuls les réels récursifs sont étudiés. Cela impose, semble-t-il, l'application d'une logique adéquate qui est la logique constructive, capable de capturer le sens algorithmique voulu.

D'une manière générale, il est souvent accepté que les restrictions imposées sur l'ontologie des mathématiques elle-même par rapport aux mathématiques classiques semblent imposer des limites sur les règles d'inférence adaptées pour gérer ce domaine restreint du discours. Dans cette vision largement partagée, il semble donc que la logique est dictée par l'ontologique. Toutefois, comme je veux préciser dans cet article, cette thèse affirmant que les restrictions logiques sont la conséquence de restrictions ontologiques n'est pas un sujet unanimement accepté.

I-2) La mise en question du récit officiel : une question non tranchante

La motivation constructive originale de l'approche constructive initiée par Brouwer a conduit ce dernier à considérer seulement une classe spéciale d'objets dits `"des constructions mentales" et le traitement de ces objets l'a amené à n'utiliser que la logique intuitionniste. Une réinterprétation de tous les connecteurs et quantificateurs logiques était indispensable pour réussir cette approche constructive dans laquelle seuls les objets constructifs sont à considérer. Cette lecture est soutenue par V. Kreinovich. Selon ce mathématicien russe de l'école récursive, Brouwer avait constaté que, « *puisque nous avons effectivement besoin de construire des objets, nous devons donc changer le sens du quantificateur existentiel en mathématiques* »[160]. Et c'est pour cela qu'il a donc proposé de nouvelles mathématiques. Ainsi, le programme brouwerien de la constructivisation des mathématiques était aussi un programme de constructivisation de la logique « classique ». Cette constructivisation de la logique va aboutir à la naissance d'une « logique constructive », en tant qu'ensemble des normes de raisonnement acceptées pour faire des mathématiques de manière constructive.

Cette logique « constructive » va être expliquée pour la première fois par A. Heyting ; elle était tirée de la pratique mathématique de L. E. J. Brouwer et son école intuitionniste. Plus tard, elle va être approuvée par les mathématiciens constructivistes. Et d'ailleurs, les théorèmes prouvés

[159] Dans l'analyse récursive, on adopte le point de vue suivant : ∃xp(x) veut dire l'affirmation selon laquelle une fonction récursive qui produit x. D'autre part, une fonction est dite récursive quand elle s'appelle elle-même une ou plusieurs fois. Pour les détails, voir M. J. Beeson, « Formalizing constructive mathematics: Why and how? », in : F. Richman (eds.), *Constructive Mathematics. Lecture Notes in Mathematics*, Vol. 873, Berlin, Springer, 1981, p.147.

[160] V. Kreinovich, « Cantor's Paradise Regained: Constructive Mathematics from Brouwer to Kolmogorov to Gelfond », in : *Logic Programming. Knowledge Representation, and Nonmontonic Reasonning*, New York, Springer, 2011, p. 183.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

dans presque toutes les écoles constructivistes sont établis selon cette logique. Celle-ci est, semble-t-il, formulée sur la base de l'hypothèse prenant en compte le caractère spécifique des objets constructifs. C'est pour cela qu'il y a lieu de penser que c'est l'ontologie mathématique, voire le type d'objets étudiés, qui dicte les règles de raisonnement acceptables. Markov[161], par exemple, approuve cette idée selon laquelle l'étude d'objets différents peut exiger des logiques différentes. Cette idée de la nécessité de la logique intuitionniste pour faire des mathématiques constructives est aussi partagée par Bishop qui reste non tranchant sur la question de savoir si les restrictions logiques sont induites par la restriction ontologique des entités mathématiques. C'est dont témoigne cet extrait :

> « Afin de travailler de manière constructive, nous devons réinterpréter non seulement le quantificateur existentiel, mais tous les connecteurs et quantificateurs logiques comme des instructions sur la façon de construire une preuve de l'énoncé impliquant ces expressions logiques »[162].

Nous savons que la philosophie de Bishop semble suggérer une réduction ontologique des entités mathématiques aux nombres naturels[163]. Sa défense de l'appréciation du sens numérique, au point où il considère son avilissement « un scandale »[164] des mathématiques contemporaines, est très connue. Dans cette lecture de la position de Bishop, il y a lieu de dire qu'on est près de l'idée que chaque entité mathématique peut finalement être réduite à une combinaison de nombres naturels. Cela rappelle de l'idée de Kronecker[165] d'un accès épistémique direct aux nombres naturels garantie par une assurance divine. Cependant, nous savons que Bishop rejette ce genre de « Cadeaux »[166] d'origine non humaine. Sans aller très

---

[161] A. A. Markov, « On the logic of constructive mathematics », Trad. Eng. in : *Moscow University Mathematics Bulletin*, Vol. 25, 1970.

[162] « Constructive mathematics is distinguished from its traditional counterpart, classical mathematics, by the strict interpretation of the phrase "there exists" as "we can construct". In order to work constructively, we need to re-interpret not only the existential quantifier but all the logical connectives and quantifiers as instructions on how to construct a proof of the statement involving these logical expressions" Constructive Mathematics ». E. A. Bishop, *Foundations of constructive analysis*, New York, McGraw-Hill, 1967, p. 5.

[163]« Ainsi, par "constructif", j'entendrai une mathématique qui décrit ou prédit les résultats de certains calculs finement exécutables, quoique hypothétiques, dans l'ensemble des nombres entiers ». E. A. Bishop, « Mathematics as a Numerical Language », in : A. Kino, J. Myhill et R. E. Vesley (dir.), *Intuitionism and Proof Theory. Proceedings of the Summer Conference at Buffalo N.Y. 1968*, Amsterdam, North-Holland Publishing Company, « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 60, 1970, p. 53.

[164]« Our motivation is the well-known scandal, exposed by Brouwer (and others) in great detail, that classical mathematics is deficient in numerical meaning ». *Op. cit.,* p. ix.

[165] « Dieu a créé les nombres naturels, tout le reste est l'œuvre de l'homme ». Ou, dans l'origine : « Die Zahten hat der liebe Gott gemacht, altes andere ist Menschenwerk ». C'est la célèbre remarque de Kronecker prononcée en 1880. L. Kronecker, « On the concept of number », trad. Eng by W. Ewald, in : W. Ewald (ed.), *From Kant to Hilbert : A Source Book in the Foundations of Mathematics*, Volume II, Oxford, Clarendon Press, 1996.

[166] « Quand un homme prouve l'existence d'un entier positif, disait Bishop, il doit montrer comment le trouver. Si Dieu a ses propres mathématiques qui doivent être faites, laissez-le faire lui-même».

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

loin dans ce développement, je dis simplement que Bishop n'est pas ferme sur la nature philosophique de la motivation de la logique constructive. Dans tous les cas, nous allons voir que la clarification de ce point vague va conduire à une dissidence philosophique dans les adeptes des mathématiques constructives de type de Bishop. En effet, ce qui ressemble une division dans le camp des tenants des mathématiques constructives de type de Bishop en deux sous-écoles, F. Richman va soutenir une position qui, contre les fondateurs du constructivisme et leurs précurseurs, met la logique au-dessus de l'ontologie.

De ma part, comme il va être précisé, à cette thèse dominante selon laquelle les restrictions logiques sont induites par des restrictions imposées au domaine du discours, j'objectais qu'il s'agissait là d'un préjugé tenace, mais sans fondement et, de plus, dangereux en ce qu'il restreignait abusivement le champ des objets étudiés en divisant l'ontologie mathématique. Avant d'en venir là, dans la dernière rubrique de cet article, il ne sera peut-être pas inutile de fixer les points d'accords puis de préciser mon plan.

Retenons donc que, avec le développement des mathématiques intuitionnistes de Brouwer, deux sciences des méthodes de raisonnement sont donc suggérées : outre la logique habituelle, d'origine aristotélicienne, une nouvelle logique constructive surgit. Les différences fondamentales avec la logique traditionnelle se posent essentiellement lors du traitement des propositions et des disjonctions existentielles.

Dans la suite de cet article, je propose de porter mon attention sur la logique constructive. À ce propos, je commencerai par une comparaison des deux méthodes de raisonnement, à savoir la logique constructive et celle qui est classique. Pour ce faire, je reviendrai très vite sur les deux caractérisations habituelles de la logique. Je rappellerai, en deuxième lieu, les principales règles de raisonnement adoptées en logique classique. Je passerai, en troisième lieu à la logique constructive pour relever ses points de démarcation par rapport à la logique habituelle. Ensuite, dans un deuxième moment, je concentrerai mon attention sur la mise en clair du lien entre le

---

« When a man proves a positive integer to exist, he should show how to find it. If God has mathematics of his own that needs to be done, let him do it himself». E. A. Bishop et D. S. Bridges, *Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 1985, p. 6. Voir aussi E. A. Bishop, *Foundations of constructive analysis*, New York, McGraw-Hill, 1967, p. 2.

Ce point est confus chez Bishop car il considère, dans l'esprit de Kronecker, que les entiers sont les seuls objets irréductibles. D'ailleurs, pour lui, toutes les mathématiques se préoccupent de la description précise des procédures (abstraites) finement exécutables. Il a déclaré, sur la première page de son « *Mathematics as a numerical language* » qu'il propose « *dans l'esprit de Kronecker plutôt que de Brouwer, que les entiers sont la seule construction mathématique irréductible ».* Or si les entiers seront compris dans le sens de Kronecker alors ils seront des objets abstraits indépendants de l'esprit puisque créés par Dieu. Toutefois, s'il faut rejeter les cadeaux de Dieu, comme il propose sur la deuxième page *de Foundations of constructive analysis*, cela implique évidemment le rejet des entiers comme des objets irréductibles. Dans ce cas, les entiers eux-mêmes devraient être construits. En effet, s'il reproche aux mathématiques classiques le fait que l''explication d'« existe » ne renvoie pas aux pouvoirs d'un homme fini, mais à ceux d'un Dieu, il devrait lui-même rejeter l'explication d'« existe » dans ce sens pour les entiers. Brouwer, semble échapper à cette difficulté puisqu'il suppose que les entiers sont des créations de notre esprit.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

traitement prudent du langage et l'accréditation de la logique constructive ainsi que du lien entre l'adoption de cette logique et l'approbation d'une tendance algorithmique. Pour ce faire, je procèderai en deux étapes. L'objet de la première étape sera la clarification du sens dans lequel le maintien de certaines distinctions significatives conduit au rejet des preuves par contradiction. À cet égard, je porterai l'accent sur l'élucidation de certains éclaircissements apportés par les distinctions significatives maintenues concernant le sens de l'expression « il existe », qui sont les conséquences de l'accréditation de cette nouvelle logique. Je finirai, en dernier moment, par montrer que 1) l'usage de la logique constructive est complètement suffisant pour faire des mathématiques de manière algorithmique et que 2) ces mathématiques traitent des objets normaux des mathématiques classiques, mais elles se distinguent uniquement par les outils accrédités pour les traiter, à savoir par la logique constructive. J'utilise ces deux résultats (la compatibilité des objets idéaux et constructifs étudiés dans les deux mathématiques et l'incompatibilité des outils logiques) pour approuver une caractérisation logique et non ontologique des mathématiques constructives. Ce qui va me servir pour conclure que la logique constructive n'est pas impliquée par des raisons ontologiques, mais uniquement par des soucis méthodologiques (faire des preuves algorithmiques).

II) La logique constructive et la logique classique

II-1) Qu'est-ce que la logique ?

Il existe deux définitions traditionnelles concurrentes de la logique : l'une, dite rationaliste, identifie la logique à la science du vrai, l'autre, dite psychologiste, assimile la logique à la science du raisonnement[167]. La logique permet, en fait, de distinguer le vrai du faux. (C'est pour cela que nous disons que la logique est la science du vrai). Mais, la logique permet, également, de prémunir et préserver nos raisonnements contre les erreurs : c'est la science qui permet de guider nos raisonnements loin des erreurs, des paradoxes et des antinomies. Cette deuxième caractérisation est implicite dans la définition de l'inférence par Aristote. Dans les *Premiers Analytiques,* il écrivait : « *le syllogisme est un discours dans lequel, certaines choses étant posées, quelque chose d'autre que ce qui a été posé résulte nécessairement du fait que ces choses soient telles* »[168]. Une conciliation de ces deux définitions permet de dire que la logique est l'étude des méthodes qui permettent d'établir qu'un énoncé est vrai, tels le raisonnement et le calcul.

Dans son sens moderne, la logique est la science des méthodes de raisonnement. Elle sert comme une théorie de déduction mathématique. C'est la tâche à laquelle se charge la logique après sa mathématisation. À vrai dire, depuis la fin du XIXe siècle, la logique a été happée par

[167]Elle met en évidence les processus de production de la vérité et cela c'est l'affaire de la psychologie qui s'intéresse aux manières de la découverte de la vérité.

[168] Aristote, *Premiers Analytiques,* I 1, 24b 18-20.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les mathématiques. En effet, prévue pour formaliser[169] de façon uniforme les mathématiques, la logique ne s'intéresse plus qu'aux différentes théories mathématiques. Cette logique symbolique a fini par devenir une discipline mathématique à part entière[170]. Paradoxalement, cette logique, dite « logique moderne », s'est retrouvée rapidement classique, à cause des critiques acerbes qui lui ont été assignées.

II-2) La logique classique

La logique classique se compose de deux parties ; d'abord, nous avons la logique des prédicats qui sert à étudier des quantificateurs existentiels et universels tels que « tout » et « rien », ou bien « aucun ». À titre d'exemple, « tout est content » pourrait s'écrire ∀x E(x) et « rien n'est content », qu'on puisse l'écrire ∀x¬E(x) avec E est la propriété « être content ».

D'autre part, il y a la logique propositionnelle qui revient à l'étude des connecteurs logiques « ne... pas » (¬), « et » (∧), « ou bien... ou bien » (∨), et « si... alors (⇒). Ces expressions correspondent à des formes grammaticales, principalement des conjonctions de coordination. Cependant, la logique ne s'intéresse pas, comme la grammaire, à des énoncés[171] particuliers, comme, par exemple, si l'acier est un métal, alors ou bien l'acier est un métal ou bien il pleut sur Brest, mais plutôt à des schémas d'énoncés, comme si p, alors (p ou q). En effet, la perspective adoptée par la logique moderne consiste à s'intéresser aux connecteurs logiques eux-mêmes plutôt qu'aux propositions qu'ils permettent de construire. Dans ce propos, la logique propositionnelle permet de bâtir et de traiter des propositions composées à l'aide des connecteurs ¬, ∧, v ⇒ selon certaines règles. Elle utilise ces signes dans le sens :

*p V q signifie ¬(¬p ∧ ¬q)[172].

* p ∧ q signifie¬(¬p ∨ ¬q)

[169]Cela revient à présenter les théorèmes mathématiques comme des déductions réalisées selon certaines règles logiques à partir d'un nombre limité d'axiomes.

[170] La logique de l'Ecole est dévalorisée comme stérile par Kant, aussi bien que par Descartes. Selon Kant, « *la logique est sortie close et achevée de l'esprit d'Aristote* ». Elle n'a pas pu faire aucun pas en avant depuis Aristote.

E. Kant, *Critique de la Raison Pure*, Tome 1, trad. fr. J. Tissot, Paris, Librairie Philosophique De Ladrange, 1846, p. 325.

Le développement prodigieux de la logique mathématique montre les limites de cette vue de Kant.

[171] On parlera d'énoncés (simples ou complexes) pour désigner les phrases du langage ordinaire (par exemple : « Il pleut sur Brest », « S'il pleut sur Brest, alors Dieu n'existe pas »). On appelle proposition toute expression susceptible d'être vraie ou fausse.

[172] Le principe de non-contradiction veut dire qu'une proposition et sa négation ne peuvent pas être vraies en même temps ; P et ¬P ne peuvent pas être simultanément vraies ; la conjonction « *p* et *non-p* » est nécessairement fausse : ¬(p ∧ ¬p).

La loi du tiers exclu affirme que P V –P : elle soutient que soit une proposition est vraie, soit sa négation est vraie (p est vraie ou non p est vraie).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

*p ⇒ q signifie ¬ (p ∧ ¬q)[173]

*∃xp(x) signifie ¬∀x ¬p(x)[174]. De ce point de vue classique, la non-contradiction est le critère de l'existence.[175]

Maintenant, puisque, comme indiqué plus haut, des critiques acerbes ont été assignées aux règles de la logique classique, une nouvelle science des méthodes de raisonnement a été suggérée par les constructivistes. Regardons dans la suite les principales caractéristiques de cette logique.

II-3) La logique constructive

II-3-i) La logique constructive ; une naissance mathématique

Une logique est pertinente si ses implications exigent que l'antécédent et le conséquent soient « liés de manière pertinente ». Or avec l'avènement de la logique constructive, il s'est avéré qu'il y a plusieurs possibilités de réaliser des liaisons pertinentes entre la partie conséquente, la partie antécédente. En réalité, cette logique constructive était une découverte exceptionnelle de Brouwer qui a constaté qu'avec une compréhension intuitionniste des jugements sur les constructions qu'il envisageait, la soi-disant loi du milieu exclu, et avec elle la méthode « par contradiction », perdait le statut de normes logiques générales qui leur étaient traditionnellement attribuées. À ce propos, il pourrait être instructif de noter que, la logique constructive était historiquement présentée systématiquement à partir de la pratique

[173] p ⇒ q signifie ¬ (p ∧ ¬q) signifie q ou¬ (p)

[174] L'existence veut dire l'impossibilité de la non-existence : si la non-existence est impossible alors il y a une existence. Ce qui présuppose déjà le tiers exclu et plus précisément la loi de la double négation qui en découle : si non (non p) alors p : si la non-existence est contradictoire (impossible) alors il y a une existence. C'est une existence formelle, logique, idéaliste, voire non constructive ; Cette interprétation du quantificateur existentiel permet de montrer l'existence d'objet que personne ne peut définir, et encore moins construire ; on établit l'existence d'objets que personne n'avait jamais vus et que personne n'avait la moindre idée de la manière de construire. (Personne ne savait comment construire une telle chose). Comme disait Hilbert, *« Si les axiomes donnés arbitrairement ne se contredisent pas par leurs conséquences, alors les objets définis à travers les axiomes existent ».* Cité dans C. Smorynski, « The Incompleteness Theorems », in : J. Barwise (ed.), Handbook of Mathematical Logic, New York, North Holland Publishing, 1977, p. 825.
En 1920, David Hilbert a décidé d'intervenir contre Hermann Weyl qui a devenu la proie de la folie de Brouwer. Hilbert a observé que « ce que font Weyl et Brouwer revient à suivre les traces de Kronecker! Ils cherchent à sauver les mathématiques en jetant par-dessus tout ce qui est gênant .... Ils découperaient et manipuleraient la science. Si nous suivions une telle réforme que celle qu'ils suggèrent, nous dirigerions la risque de perdre une grande partie de nos trésors les plus précieux! ». D. Hilbert, cité à partir C. Reid, *Hilbert-Courant*, New York, Springer-Verlag, 1986, p. 155.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mathématique. En effet, comme j'ai mentionné précédemment, les règles de la logique sont d'abord formalisées par A. Heyting à partir des mathématiques intuitionnistes de Brouwer. Une telle tâche conduit rapidement hors du domaine du constructivisme naïf et réimplante la logique de nouveau au fond des mathématiques. Ce qui n'était pas certainement le désir de Brouwer. C'est son élève A. Heyting qui a réalisé en 1930, peut être contre la volonté de son professeur qui a préféré un fondement informel des mathématiques, une formalisation des règles de déduction de l'intuitionnisme. Le but était de trouver un système formel adapté aux mathématiques intuitionnistes. Pour ce faire, l'élève de Brouwer a donné des axiomes explicites pour cette logique. Ces axiomes n'étaient pas suffisamment intuitifs, mais un peu artificiels. Plus tard, Gerhard Gentzen va donner à cette logique constructive une définition naturelle et élégante.

Ce sur quoi je veux insister encore une fois ici c'est que cette logique constructive a été développée à partir de la pratique effective des mathématiques. Cela doit naturellement favoriser l'idée de la priorité des mathématiques par rapport à la logique. Ce qui reflète la primauté des mathématiques sur la logique qui faisait partie de la croyance de Brouwer, Heyting, Markov, Bishop et d'autres pionniers du constructivisme[176].

Toutefois, les mathématiques intuitionnistes elles-mêmes, et les mathématiques constructives en général, ont commencé par l'observation selon laquelle les sens en mathématiques de certains connecteurs, essentiellement le sens de la disjonction (« A ou B »), sont parfois différents de leurs sens intuitifs. S'il en est ainsi, il y a lieu de considérer que les mathématiques constructives sont aussi initiées par une observation logique qui avait permis de remarquer qu'il y a certaines distinctions entre les significations intuitives et celles mathématiques de certains connecteurs et quantificateurs logiques. C'est Brouwer qui avait, avant tous les autres, relevé ces nuances sémantiques entre l'usage mathématique et le sens intuitif. L'implication de ces différences est cruciale dès qu'elles aboutissent à un fait très dérangeant selon Brouwer, à savoir que la validité classique de l'énoncé d'existence « $\exists x\, P(x)$ » n'implique pas sa validité constructive. L'analyse profonde de ces différences avait conduit, plus tard, Heyting et Kolmogorov à la « prise de conscience » de la nécessité de la distinction des deux sens. Ce qui avait amené finalement à la formalisation de la logique constructive. En effet, c'est pour capturer ce sens intuitif que les règles de la logique constructive étaient d'abord formalisées axiomatiquement par Heyting. Cette reconsidération du sens des connecteurs logiques, en particulier celle de la disjonction, affecte en premier lieu la signification du quantificateur existentiel et laisse, en conséquence, un impact direct sur la pratique mathématique. En effet, ces réinterprétations ont fourni des symboles et des règles pour manipuler les connecteurs et les quantificateurs qui correspondent aux types de raisonnement

[176] Cette position n'est pas partagée par tous les mathématiciens à persuasion constructiviste. Richman, par exemple, semble défendre la position opposée. Voir F. Richman, « Interview with a constructive mathematician », in : *Modern Logic*, Vol. 6, N° 3, 1996, p. 248.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mathématique permis par les intuitionnistes. Ce développement de la sémantique constructive a été suivi par Kolmogoroff. C'est pour cette raison que l'aboutissement de cette interprétation, dite la « sémantique de la preuve », est appelée interprétation Brouwer-Heyting-Kolmogoroff (interprétation BHK).

Comme il était noté, cette sémantique formalise le sens intuitif des connecteurs et des quantificateurs logiques. Elle s'est avérée, en effet, très adéquate pour capturer le sens intuitif des règles et, ainsi, pour transformer le bon sens abstrait et la connaissance experte en un ensemble de règles constructives, voire des règles permettant de résoudre les problèmes de manière algorithmique. Ce système logique intuitionniste fournit une notion informelle de vérité intuitionniste. Il donne des explications des connecteurs logiques habituels du point de vue intuitionniste. D'où l'explication ; ou la sémantique, BHK de la vérité intuitionniste. Puisque les notions de construction de cette sémantique de BHK sont non précisées, cette interprétation (sémantique) est volontairement informelle. La première version concrète de la sémantique BHK était la réalisabilité originale des nombres de Kleene. C'est le premier exemple d'une sémantique de réalisabilité.

Ainsi, l'invention d'une logique plus faible, à partir de la pratique mathématique intuitionniste, permet de reconnaitre certaines distinctions subtiles (des quantificateurs et des connecteurs logiques) et de choisir, parmi les notions classiquement équivalentes, celles les plus adaptées à un contexte donné ; cela permet aussi de préserver les différences que nous percevons entre les intuitions qui ont donné naissance à chaque notion. Cela semble suggérer que le passage de la logique classique à la logique intuitionniste peut être neutre par rapport à l'ontologie des mathématiques, quelle que soit la position philosophique que l'on maintient à son égard. Il en résulte, souligne le mathématicien constructif, une forme de mathématiques plus subtile et raffinée. À la lumière de ces arguments en faveur de la logique constructive, il est naturel de se demander s'ils suffiront à constater que la logique constructive peut être préférée pour des raisons simplement mathématiques (subtilité, généralité e profondeur). Bien qu'une hypothèse de ce type nécessite une argumentation minutieuse, il y a lieu de penser que l'hypothèse d'axiomes spécifiques de nature mathématique et logique peut avoir un impact direct sur les objets mathématiques envisagés par une théorie. Loin de développer davantage ce problème de la détermination de l'ontologie par la logique, je tiens à rappeler le point essentiel, à savoir que la clé du développement des mathématiques constructives était l'utilisation, au début non systématique (du moins avec Brouwer), de la logique constructive et que la nouvelle sémantique constructive était formalisée ensuite dans le système BHK.

Cette interprétation BHK des connecteurs logiques et des quantificateurs existentiels est grossièrement présentée ci-dessus. Puisqu'avec cette interprétation, la validité classique de l'énoncé d'existence $\exists x\, P(x)$ n'implique pas sa validité constructive, ce qui constitue l'impact le plus décisif sur le plan pratique, alors on a choisi de commencer cette présentation avec la notion constructive d'existence.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

II-3-ii) La notion constructive d'existence

Le principe constructif, selon lequel les objets mathématiques sont le résultat de certains processus constructifs[177], a pour conséquence de soutenir un point de vue sur les assertions existentielles selon lequel l'existence d'un objet x avec une propriété P donnée ne peut être considérée comme établi que lorsque nous possédons un procédé régulier donnant une construction potentiellement réalisable de cet objet x vérifiant cette propriété requise P. La nature de ces objets, regardés strictement comme processus de construction, conduit à adopter ce traitement, voire cette interprétation, constructif des propositions existentielles. Au contraire, les lois de la logique classique sont aveugles sur les distinctions entre des propositions telles que « un objet x satisfaisant une propriété P existe » et « un objet x satisfaisant une propriété P ne peut pas manquer d'existence ". Or c'est cette distinction entre $\exists xP(x)$ et $\neg \forall x \neg P(x)$ qu'est rigoureusement capturée et fortement appréciée par la logique constructive.

L'appréciation de la différence entre l'existence et l'impossibilité de la non-existence est la conséquence d'une nouvelle définition de la négation qui trouve son origine chez Brouwer. Comme nous le disait, en effet, Kolmogrov, Brouwer a soumis la négation à une critique : *« la logique Brouwer donne une nouvelle définition de la négation : « a est faux » devrait signifier « a conduit à une contradiction » »*[178]. De cette façon, la négation est envisagée comme un énoncé existentiel, puisque pour montrer que la déclaration a est faux, il faut qu'il « *existe une chaine de déductions logiques qui conduit de l'hypothèse de a à une contradiction »*[179]. Or, puisque cette notion de négation est au fond des preuves des énoncés existentiels (telles que les preuves indirectes de l'existence), la mise en question de cette notion de négation a un impact sur ce type d'énoncés, qui sont devenus pleinement acceptés dans les mathématiques classiques.

En fait, les déclarations existentielles aussi ont été sujet de critique de la part de Brouwer. Selon l'acception logique de Brouwer, pour dire qu'il y en a parmi les éléments d'une collection infinie A au moins un avec une propriété P, il faut d'abord expliciter cet élément. Sans la détermination de ce dernier, une telle affirmation existentielle serait sans signification. La simple démonstration de l'existence de l'élément sans présenter un algorithme pour sa construction effective est insuffisante pour la vérité de la déclaration existentielle qui serait

[177] C'est le principe dont nous venons de souligner qu'il est la première motivation de la direction constructive en mathématiques.

[178] « Brouwer gives a new definition of negation: "a is false" should mean "a leads to a contradiction" ». A. N. Kolmogorow, *On the Interpretation of Intuitionistic Logic*, [en ligne], disponible sur : « http://homepages.inf.ed.ac.uk/jmckinna/kolmogorov-1932.pdf », p. 6. Traduit de l'allemand par James McKinna, Édimbourg 2014.

[179] « There exists a chain of logical deductions which leads from the assumption of a to a contradiction ». *Ibid.*

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

fausse. Brouwer explique « *qu'il ne faut pas prononcer un énoncé existentiel, sans donner une construction correspondante* »[180]. Brouwer a soutenu que cette nouvelle compréhension des quantificateurs existentiels est mieux conforme à notre intuition. Bien entendu, cette interprétation contredit la logique classique où, grâce au tiers exclu, un énoncé existentiel peut être affirmé par la simple contradiction de sa négation.

De ce qui précède, nous concluons que le principe constructif assimilant les objets mathématiques à des processus constructifs conduit à une réinterprétation de la sémantique mathématique. La direction constructive en mathématiques est liée, en fait, à un souci de « constructiviser » la sémantique des mathématiques. Un tel souci commence par un traitement prudent et attentif du langage mathématique. Cette reconsidération de la sémantique mathématique, c'est-à-dire la réinterprétation de la notion de l'existence en distinguant son acception constructive de celle non constructive, conduit à une reconsidération de la logique classique. D'où la logique constructive dont les règles permettent d'échapper aux inconvénients de la vue classique sur la signification des connecteurs logiques, des formules, etc. À cet égard, ces règles ne sont pas aveugles envers les nuances de significations. Elles capturent les distinctions significatives qui méritent d'être maintenues. Cette sensibilité envers le langage est déjà une des raisons pour laquelle la logique constructive est vantée par les constructivistes.

La logique constructive est un ensemble de principes logiques reconnus par les représentants du constructivisme (en mathématiques) et comprenant l'abstraction de l'infini potentiel[181], mais pas celle réelle. Comme déjà précisé, cela modifie, d'une certaine manière, la

[180] « He merely explains, that one should not utter an existential statement, without giving a corresponding construction. On the other hand, for Brouwer an existential statement is no mere declaration ». *Ibid.*

[181] L'infini potentiel est un concept qui désigne quelque chose « en puissance », mais qui n'est jamais réalisé, ou « en acte ». L'infini potentiel n'est donc jamais atteint et correspond à une limite potentielle et non achevée. Il s'oppose à l'infini en acte qui considère l'infini comme une entité achevée comme l'est l'ensemble des entiers naturels. Cette distinction des deux types d'infini revient, comme il est très connu, à Aristote. Ce dernier rejette l'infini en acte parce qu'il est source de paradoxes. Voir Aristote, *Physics*. *Books III and IV,* trad. Ang. E. Hussey, Oxford, Clarendon Press, 1983, p. 204 a 6.

Les arguments d'Aristote, en vigueur encore aujourd'hui chez les mathématiciens constructivistes qui refusent de penser l'infini actuel, ont fait autorité pendant des siècles. Pour eux, comme pour Aristote, l'infini est un concept qui désigne quelque chose « en puissance », mais il n'est jamais réalisé, ou « en acte ». Pour Kronecker, par exemple, l'infini actuel relève d'un au-delà, se prêtant à être réservé à Dieu pour rendre compte de son caractère inatteignable. Cette attribution va de pair avec la possibilité inimaginable d'accéder « à tous en même temps ». Or, cette possibilité ne pouvait qu'appartenir à Dieu.

Maintenant, l'abstraction de l'infini potentiel, ou aussi l'abstraction de la réalisabilité potentielle, est idée de faire abstraction des limites pratiques de la construction d'objets constructifs telles que les limites de l'espace, du temps et de notre nature humaine. Autrement, l'abstraction de la faisabilité potentielle (l'infini potentiel) est utilisée lorsque la conception est distraite des limites pratiques de l'espace, du temps et du matériau ». Dans ce sens, la réalisabilité potentielle consiste à « faire abstraction des limites réelles de nos possibilités constructives, imposées par le caractère limité de nos vies dans l'espace et dans le temps ». A. A. Markov, « An approach to constructive mathematical logic », in : B. van Rootselaar & J.F. Staal (eds.), *Logic, methodology and philosophy of science III*

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

compréhension des connecteurs logiques et des quantificateurs combinant cette compréhension avec des processus constructifs (processus décrits par des algorithmes). D'ailleurs, l'originalité de cette logique est l'introduction de connecteurs V^*, $\Rightarrow^*$ et du quantificateur $\exists^*$ dans un sens intraduisible en logique classique. Il s'agit de poser d'autres questions et d'obtenir d'autres réponses. Élucidons dans la suite les nouvelles interprétations de certains connecteurs logiques. Vue sa position centrale dans les sciences de déduction, classique et constructive, on commence les éclaircissements suivants par la clarification de la distinction des deux sens constructive et classique de la « disjonction ».

Bibliographie

Ouvrages :

- Aristote, *Premiers Analytiques, I 1.*
- Aristote, *Physics*. *Books III and IV,* trad. Ang. E. Hussey, Oxford, Clarendon Press, 1983.
- Beeson, M. J., *Foundations of Constructive Mathematics*, Berlin, Springer, 1985.
- Bishop, E. A., *Foundations of constructive analysis*, New York, McGraw-Hill, 1967.
- Bishop, E. A., « Schizophrenia in contemporary mathematics », in : M. Rosenblatt (Sous dir.), *Errett Bishop: Reflections on Him and His Research,* Vol. 39, Rhodes Island, American Mathematical Society, 1985.
- Bishop, E. A. et Bridges, D. S., *Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 1985.
- Bridges, D. S. et Richman, F., *Varieties of constructive mathematics*, London, Cambridge University Press, coll. « London Mathematical Society Lecture Note Series », Vol. 97, 1987.
- Bridges, D. S. et Vîta, L. S., *Techniques of Constructive Analysis*, New York, Springer-Verlag, 2006.
- Heyting, A., *Intuitionism: An introduction*, 3ème édition, New York, North-Holland Pub. Co., 1971.

: proceedings of the third International congress for logic, methodology and philosophy of science, *Amsterdam, 1967*, Amsterdam, North-Holland, 1968, p. 283.

En revanche, sous l'influence des méthodes abstraites de la théorie des ensembles, les mathématiques classiques tolèrent l'infini en acte, comme témoigne l'acceptation de l'ensemble des entiers naturels, considéré comme une entité achevée. Le nœud de l'insistance des constructivistes stricts que les mathématiques classiques n'ont pas de sens revient à leur opinion selon laquelle il n'est pas significatif de parler de l'achèvement d'un processus de calcul nécessitant un nombre infini d'étapes. Or, les méthodes liées à l'abstraction de l'infini actuel, qui présupposent le critère existentiel de l'infini, tolèrent des raisonnements qui supposent l'achement de processus nécessitant une infinité d'étapes. En fait, dans ces mathématiques, nous avons des raisonnements supposant une « acte » arbitraire fait un nombre infini de fois. Ces modes de raisonnement se fient à un acte arbitraire répété transfiniment. C'est le cas des raisonnements se fiant au principe de Zermelo (Le principe de choix) ou au tiers exclu appliqué pour attribuer une propriété P aux éléments d'un ensemble infini. L'abstraction de l'infini réel dans ce type de raisonnement ignore l'impossibilité d'achever le processus donné, voire l'inépuisabilité de l'infini.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Kant, E., *Critique de la Raison Pure*, Tome 1, trad. fr. J. Tissot, Paris, Librairie Philosophique De Ladrange, 1846.
- Kushner, B. A., *Lectures on Constructive Mathematical Analysis*, Trad. Ang. par E. Mendelson, Providence, Translations of Mathematical Monographs. American Mathematical Society, Vol. 60, 1984.
- Martin-Löf, P., *Notes on Constructive Mathematics*, Stockholm, Almqvist & Wiksell, 1970.
- Mines, R., Richman, F. & Ruitenburg, W., *A Course in Constructive Algebra*, New York, Springer-Verlag, 1988.
- Reid, C., *Hilbert-Courant*, New York, Springer-Verlag, 1986

Articles :

- Bauer, A., « Five stages of accepting constructive mathematics », in : *Bulletin of the American Mathematical Society*, Vol. 54, N° 3, 2017.
- Beeson, M. J., « Formalizing constructive mathematics: Why and how? », in : F. Richman (eds.), *Constructive Mathematics. Lecture Notes in Mathematics*, Vol. 873, Berlin, Springer, 1981.
- Bishop, E. A., « Mathematics as a Numerical Language », in : A. Kino, J. Myhill et R. E. Vesley (dir.), *Intuitionism and Proof Theory*. *Proceedings of the Summer Conference at Buffalo N.Y. 1968*, Amsterdam, North-Holland Publishing Company, « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 60, 1970.
- Bishop, E. A., « Schizophrenia in contemporary mathematics », in : M. Rosenblatt (Sous dir.), *Errett Bishop: Reflections on Him and His Research*, Vol. 39, Rhodes Island, American Mathematical Society, 1985.
- Bridges, D. S. & Reeves, S., « Constructive Mathematics in Theory and Programming Practice », in : *Philosophia Mathematica*, Vol. 7, Issue 1, 1999.
- Kreinovich, V., « Cantor's Paradise Regained: Constructive Mathematics from Brouwer to Kolmogorov to Gelfond », in : *Logic Programming. Knowledge Representation, and Nonmontonic Reasonning*, New York, Springer, 2011..
- Kronecker, L., « On the concept of number », trad. Eng by W. Ewald, in : W. Ewald (ed.), *From Kant to Hilbert : A Source Book in the Foundations of Mathematics*, Volume II, Oxford, Clarendon Press, 1996.
- Loeb, I., « Questioning Constructive Reverse Mathematics », in : *Constructivist Foundations*, Vol. 7, N°2, 2012.
- Markov, A. A., « An approach to constructive mathematical logic », in : B. van Rootselaar & J.F. Staal (eds.), *Logic, methodology and philosophy of science III : proceedings of the third International congress for logic, methodology and philosophy of science*, *Amsterdam, 1967*, Amsterdam, North-Holland, 1968.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Markov, A. A., « On the logic of constructive mathematics », Trad. Eng. in : *Moscow University Mathematics Bulletin*, Vol. 25, 1970.
- Martin-Löf, P., « Constructive mathematics and computer programming », in : L. Jonathan Cohen, J. Los, H. Pfeiffer and K-P. Podewski (Eds.), *Logic, Methodology and the Philosophy of Science VI,* coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », Vol. 104, 1982.
- Martin-Löf, P., & Lozinski, Z. A., « Constructive Mathematics and Computer Programming (and Discussion) », in : *Philosophical Transactions Mathematical Physical & Engineering Sciences,* Vol. 312, Issue 1522, 1984.
- Nagorny, M., « Andrei Markov and mathematical constructivism », in : *Logic, Methodology and Philosophy of Science IX*, Vol. 134, Proceedings of the Ninth International Congress of Logic, Methodology and Philosophy of Science, coll. « Studies in Logic and the Foundations of Mathematics », 1994.
- Richman, F., «Intuitionism as generalization», in : *Philosophia Mathematica*, N°5, 1990.
- Richman, F., « Interview with a constructive mathematician », in : *Modern Logic*, Vol. 6, N°3, 1996.
- Richman, F., « Existence Proofs », in : *The American Mathematical Monthly*, Vol. 106, Issue 4, 1999.
- Smorynski, C., « The Incompleteness Theorems », in : J. Barwise (ed.), Handbook of Mathematical Logic, New York, North Holland Publishing, 1977.
- Van Atten, M., Sundholm, G., Bourdeau, M. et Van Atten, V., « « Que les principes de la logique ne sont pas fiables » : Nouvelle traduction française annotée et commentée de l'article de 1908 de L. E. J. Brouwer », in : *Revue d'histoire des sciences*, Tome 67, Issue 2, 2014.

Sites web :

- Kolmogorow, A. N., *On the Interpretation of Intuitionistic Logic*, [en ligne], disponible sur : « http://homepages.inf.ed.ac.uk/jmckinna/kolmogorov-1932.pdf ».

Engagement, conflit et responsabilité : *Les Mains sales de Sartre à la lumière du théâtre marocain contemporain*

Engagement, Conflict, and Responsibility: Sartre's Dirty Hands in the Light of Contemporary Moroccan Theater

Mohammed MERGUAOUI محمد مرڭاوي
Étudiant-Chercheur en doctorat.
Université Moulay Ismail Meknès
mo.mergaoui@edu.umi.ac.ma
Orcid : 0009-0002-1683-5339
Mohamed HAJAOUI محمد حجاوي
Professeur chercheur en esthétique et philosophie de l'art
Université Moulay Ismail Meknès
m.hajaoui@umi.ac.ma
Orcid : 0009-0001-2449-3212

Résumé

Cet article relit *Les Mains sales* de Jean-Paul Sartre à partir de trois catégories : engagement, conflit et responsabilité. Il montre que la pièce ne délivre pas une doctrine politique univoque, mais met la décision à l'épreuve de l'ambiguïté des motifs, d'autrui et de l'irréversibilité de l'acte. Le face-à-face Hugo-Hoederer problématise ainsi l'opposition entre pureté morale et efficacité historique. L'étude examine ensuite des résonances, sans postuler d'influence directe, chez Nabyl Lahlou, Abdelkrim Berrechid et Driss Ksikes. Du corps postcolonial au théâtre cérémoniel, puis aux dispositifs de surveillance et aux identités médiatisées, la scène marocaine déplace et pluralise la responsabilité. Elle révèle ainsi l'actualité du dilemme sartrien : agir dans l'histoire sans faire de la nécessité un alibi moral ni de la pureté un refus du monde.

Mots-clés : Sartre ; Les Mains sales ; engagement ; responsabilité ; théâtre politique ; théâtre marocain.

Abstract

This article rereads Jean-Paul Sartre's *Dirty Hands* through three categories: engagement, conflict, and responsibility. Rather than expressing a single political doctrine, the play tests decision against mixed motives, other people's resistance, and the irreversibility of action. The Hugo-Hoederer confrontation therefore unsettles the opposition between moral purity and historical effectiveness. The article then examines resonances—without claiming direct influence—in the work of Nabyl Lahlou, Abdelkrim Berrechid, and Driss Ksikes. From the postcolonial body and ceremonial theatre to surveillance and mediated identities, Moroccan theatre displaces and pluralizes responsibility. This comparison clarifies the continuing

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

relevance of Sartre's dilemma: how to act in history without turning necessity into a moral alibi or purity into withdrawal from the world.

Keywords: Sartre; Dirty Hands; responsibility; political theatre; Moroccan theatre; contemporary dramaturgy.

Introduction

Créée en 1948, *Les Mains sales* occupe une place singulière dans le théâtre de Jean-Paul Sartre. La pièce est immédiatement politique par son vocabulaire, ses organisations partisanes, ses calculs d'alliance et son meurtre commandité ; pourtant, elle résiste à la réduction au manifeste. Sartre ne transforme pas la scène en tribune où une doctrine correcte viendrait dissiper les contradictions. Il organise au contraire une épreuve de la décision : un jeune intellectuel, Hugo Barine, reçoit la mission d'assassiner Hoederer, dirigeant révolutionnaire accusé de compromission. L'acte prévu comme exécution politique se réalise dans des circonstances qui brouillent la distinction entre motif idéologique, jalousie, désir de reconnaissance et affirmation de soi. Le meurtre ne clôt pas le débat ; il révèle que la vérité d'un acte ne coïncide jamais parfaitement avec l'histoire que son auteur se raconte. [182]

Le problème posé par la pièce peut être formulé ainsi : comment une liberté individuelle entre-t-elle dans l'histoire sans se dissoudre dans l'obéissance, et comment assume-t-elle les conséquences de son choix sans se réfugier dans la pureté des intentions ? Cette question appartient au noyau de la pensée sartrienne. Dans *Qu'est-ce que la littérature ?*[183], l'engagement désigne l'inscription de la parole dans une situation et l'appel à d'autres libertés ; dans *L'existentialisme est un humanisme*[184], la responsabilité déborde l'individu parce que choisir, c'est proposer une certaine image de l'humain ; dans *L'Être et le Néant*[185], la mauvaise foi apparaît lorsque le sujet tente de se masquer sa liberté en se traitant comme une chose ou comme le simple exécutant d'un rôle.

Le théâtre ne présente pas la liberté à l'état abstrait ; il la place dans un réseau de contraintes, de regards, de délais, d'institutions et de corps. Sartre a lui-même défini son projet comme un « théâtre de situations »[186] : il ne s'agit pas de fixer des caractères éternels, mais de mettre des

[182] Jean-Paul Sartre, Les Mains sales, pièce en sept tableaux, Paris, Gallimard, coll. « Folio », 1972 [première publication dans Les Temps modernes et création scénique en 1948], p. 36.

[183] Jean-Paul Sartre, Qu'est-ce que la littérature ? Paris, Gallimard, coll. « Folio essais », 1985. L'engagement y est pensé comme inscription de l'écriture dans une situation historique et comme appel adressé à la liberté du lecteur, p. 81.

[184] Jean-Paul Sartre, L'existentialisme est un humanisme, présentation et notes d'Arlette Elkaïm-Sartre, Paris, Gallimard, coll. « Folio essais », 1996, p. 65.

[185] Jean-Paul Sartre, L'Être et le Néant. Essai d'ontologie phénoménologique, Paris, Gallimard, 1943, notamment les analyses de la mauvaise foi, du regard et du rapport conflictuel à autrui. p. 47.

[186] La formule « théâtre de situations » désigne moins un théâtre à thèse qu'un dispositif qui place des libertés sous contrainte et les oblige à se définir par leurs décisions.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

libertés en présence d'une conjoncture qui les oblige à se déterminer.[187]

Relire aujourd'hui *Les Mains sales* à la lumière du théâtre marocain contemporain suppose toutefois une précaution méthodologique. Il serait fragile de postuler une influence directe, continue et documentée de Sartre sur des dramaturges appartenant à des générations, des langues et des traditions scéniques différentes. Le terme de prolongement sera donc entendu au sens comparatiste : circulation de problèmes, résonance de formes et transformation locale d'un même nœud dramaturgique.[188] Le théâtre marocain moderne s'est construit dans une zone de contact entre modèles européens, traditions performatives arabo-amazighes, usages de la halqa, héritages du conte, pratiques amateurs, institutions nationales et expérimentations postcoloniales.[189] Cette hybridité des traditions performatives et des formes scéniques modernes a été étudiée de manière comparée par Khalid Amine et Marvin Carlson.[190]

Le corpus retenu associe trois moments. Nabyl Lahlou représente une génération qui, à partir des années 1960 et 1970, détourne les classiques européens, notamment dans ***Ophélie n'est pas morte***[191], et développe, avec ***Les Tortues***[192], une satire du pouvoir, de la paralysie et de la décomposition sociale. Abdelkrim Berrechid élabore, avec le théâtre cérémoniel, une théorie et une pratique qui cherchent à sortir de l'imitation occidentale en réactivant la fête, le cercle, la participation et la mémoire collective.[193] Driss Ksikes incarne enfin une dramaturgie plus récente, francophone et plurilingue, attentive à la surveillance, aux médias, au traumatisme, aux révoltes inachevées et à la fragmentation du sujet.[194]

La problématique de l'article est donc double. D'une part, comment *Les Mains sales* construit-elle dramatiquement l'articulation entre engagement, conflit et responsabilité ? D'autre part, que devient cette articulation lorsqu'elle traverse les formes et les expériences du théâtre marocain contemporain ? Notre hypothèse est que la scène marocaine prolonge moins la figure sartrienne du militant qu'elle ne déplace la structure de son dilemme. Le conflit n'oppose plus seulement l'idéaliste au stratège ; il met aux prises mémoire et oubli, individu et dispositif, corps réel et identité médiatique, parole personnelle et récit collectif. La

[187] Jean-Paul Sartre, Un théâtre de situations, textes choisis et présentés par Michel Contat et Michel Rybalka, Paris, Gallimard, 1973, p. 65.

[188] La comparaison proposée ici relève de la réception élargie et de la constellation thématique. Elle ne prétend pas établir une filiation génétique entre Sartre et chacun des dramaturges marocains étudiés.

[189] Khalid Amine, « Theatre in Morocco and the Postcolonial Turn », Textures, Freie Universität Berlin, 2009, p. 1.

[190] Khalid Amine et Marvin Carlson, The Theatres of Morocco, Algeria and Tunisia: Performance Traditions of the Maghreb, Londres/New York, Palgrave Macmillan, 2012, p. 33.

[191] Nabyl Lahlou, Ophélie n'est pas morte, Casablanca, Le Fennec, 1987, p. 66.

[192] Nabyl Lahlou, Les Tortues, suivi de Schrischmatury, Casablanca, EDDIF, 1998, p. 48.

[193] Abdelkrim Berrechid, entretien avec Najib Bendaoud, « Le théâtre cérémoniel (al-Ihtifaliyya) », Horizons Maghrébins, no 58, 2008, p. 75-81.

[194] Driss Ksikes, N'enterrez pas trop vite Big Brother, Paris, Riveneuve, 2013, p. 94, ISBN 978-2-36013-215-7.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

responsabilité, corrélativement, cesse d'être seulement la propriété d'un héros qui choisit : elle devient une charge partagée entre acteur, témoin, institution, spectateur et communauté.

I. Les Mains sales : une dramaturgie de l'engagement ambigu

1. La situation politique comme machine dramatique

L'Illyrie de *Les Mains sales* n'est pas un pays réaliste au sens documentaire. C'est un espace de condensation où se croisent occupation étrangère, guerre civile, monarchie, résistance, lutte de factions et perspective d'une libération prochaine. Ce cadre permet à Sartre de dramatiser la politique sans enfermer l'action dans la chronique d'un parti identifiable. Le référent historique demeure lisible, mais il est transformé en structure : un ordre ancien se défait, plusieurs forces prétendent représenter l'avenir, et chacun doit choisir dans une conjoncture dont il ne maîtrise ni la totalité ni l'issue. [195]

La pièce compte sept tableaux. Le premier et le dernier suivent la sortie de prison de Hugo ; les tableaux centraux reconstituent les événements conduisant au meurtre. Cette architecture rétrospective soumet l'action à un double regard : le spectateur sait que Hoederer a été tué, mais ignore encore le motif. Le passé devient une enquête morale et politique où chaque scène complique le rapport entre intention, circonstance et acte.

Hugo ne raconte pas seulement son histoire ; il tente de se constituer en auteur cohérent de son geste. Or le récit rétrospectif révèle une discordance : le parti avait donné un sens au meurtre, puis en adopte un autre lorsque la ligne de Hoederer devient utile. La même action peut être qualifiée de service, d'erreur, de crime passionnel ou d'indiscipline. Le sens politique n'est donc pas contenu dans le geste ; il dépend d'un champ de forces, d'une interprétation collective et d'une bataille pour la mémoire.

2. Hugo et Hoederer : pureté, efficacité et désir de reconnaissance

La lecture la plus immédiate oppose Hugo, idéaliste soucieux de pureté, à Hoederer, révolutionnaire pragmatique acceptant les compromis nécessaires. Mais Hugo ne défend pas seulement une doctrine ; il cherche une légitimité existentielle. Issu d'un milieu bourgeois, écrivain sans œuvre et militant récent, il veut prouver son appartenance au parti autrement que par les mots. La mission d'assassinat lui promet le passage de l'intellectuel soupçonné d'irréalité à l'homme d'action reconnu par ses camarades.

Hoederer, à l'inverse, ne fonde pas sa légitimité sur la pureté de soi. Il pense la politique comme action parmi des hommes concrets, différents, compromis et parfois hostiles. Son projet d'alliance avec les autres forces illyriennes répond à une analyse des rapports de force et à la volonté d'éviter une guerre civile. Il accepte que la politique transforme celui qui la pratique.

[195] Le pays d'Illyrie est fictif. Il condense plusieurs conflits européens des années 1930 et 1940 sans constituer la reproduction documentaire d'un État ou d'un parti déterminé.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Avoir les mains sales signifie reconnaître que l'histoire se fait avec des institutions imparfaites, des intérêts contradictoires et des moyens qui n'épargnent pas la conscience de l'agent.

Il serait pourtant excessif de faire de Hoederer le porte-parole définitif de Sartre. Son efficacité possède une grandeur, mais aussi une zone d'ombre : parlant au nom des masses, il anticipe leurs intérêts et décide de ce qui doit être sacrifié. La responsabilité du stratège peut devenir le privilège de celui qui prétend mieux comprendre le sens de l'histoire. La pièce oppose donc deux risques symétriques : l'idéalisme qui préfère l'intégrité de son image à la transformation du réel et le réalisme qui peut tout justifier au nom d'un avenir collectif.

Marc Buffat a montré que l'intérêt critique de la pièce réside dans cette mobilité du jugement. Le spectateur est conduit à reconnaître successivement la force de l'un et la faiblesse de l'autre, puis à inverser son appréciation. La dramaturgie ne distribue pas les rôles entre un juste et un coupable ; elle construit un conflit où chaque position contient sa propre contestation. Le débat Hugo-Hoederer est moins un exercice de persuasion qu'une épreuve de décentrement : chacun révèle à l'autre la part impensée de son engagement.[196]

3. Le meurtre : disjonction du motif et de l'acte

Le cœur de la pièce réside dans la disjonction entre meurtre programmé et meurtre accompli. Hugo entre chez Hoederer avec une mission politique, mais tarde, observe, discute et se rapproche de l'homme qu'il doit tuer. Lorsque les coups de feu sont tirés, la présence de Jessica et la jalousie permettent au parti de requalifier l'événement en crime passionnel. Cette qualification reste insuffisante : la jalousie n'efface pas l'ordre initial, qui n'absorbe pas davantage l'affect. Le geste condense plusieurs séries causales sans se réduire à l'une d'elles.

Le refus final de Hugo d'être « récupérable » peut se lire de deux manières. C'est un geste de fidélité : accepter la nouvelle ligne du parti reviendrait à effacer opportunément Hoederer et la gravité du meurtre. Mais ce refus est aussi une dernière tentative pour faire coïncider acte et identité. En choisissant une mort probable, Hugo transforme son passé en destin et interdit qu'on lui donne un autre sens. Il assume, mais cette assomption reste mêlée au désir de posséder enfin une image de soi incontestable.

La responsabilité sartrienne n'est donc ni repentance intérieure ni conformité à un code préalable. Elle désigne la capacité de reconnaître que l'on est ce que l'on fait, sans prétendre que l'acte était imposé par une essence, une classe, un ordre ou une passion. Pourtant, cette reconnaissance n'offre aucune paix. Assumer ne supprime pas l'ambiguïté ; cela interdit seulement de la convertir en innocence.[197]

---

[196] Marc Buffat, Les Mains sales de Jean-Paul Sartre. Essai et dossier, Paris, Gallimard, coll. « Foliothèque», no 10, 1991, p. 47.

[197] La notion de responsabilité est entendue ici dans un sens existentialiste : assumer un acte, ses motifs, ses effets et la figure de l'humain qu'il institue, sans se réfugier dans une essence, un ordre ou une nécessité entièrement extérieure.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

4. Une esthétique du conflit : parole, regard et espace clos

La puissance philosophique de *Les Mains sales* dépend de choix scéniques très précis. Les confrontations se déroulent surtout dans des espaces clos : appartement d'Olga, bureau de Hoederer, lieux surveillés où les personnages entrent, sortent, écoutent et interrompent. Le politique ne prend pas la forme d'une foule représentée ; il s'incarne dans la tension des corps et la circulation de la parole. Le monde extérieur pèse sur la scène sans y être entièrement visible.

Le dialogue n'est jamais un simple véhicule d'idées. Hugo et Hoederer parlent pour convaincre, mais aussi pour éprouver leur pouvoir sur l'autre. Jessica déplace les codes, joue avec les rôles et révèle la théâtralité de l'identité militante. Olga interroge Hugo en juge, camarade et metteuse en scène, vérifiant s'il peut reprendre place dans le dispositif du parti. Chaque parole produit une relation, distribue des positions et tente de contrôler le récit.

Cette dramaturgie du regard rend la responsabilité publique. Hugo agit sous un regard réel ou anticipé : celui du parti, de Jessica, de Hoederer, puis d'Olga. Hoederer est lui aussi observé par ses gardes, adversaires et alliés. La liberté ne se déploie pas dans un vide métaphysique ; elle se forme au contact d'autres libertés qui interprètent, résistent et répondent. La scène matérialise ainsi le caractère conflictuel de la coexistence.

II. Le théâtre marocain contemporain : histoire politique et transformations esthétiques

1. Une modernité théâtrale faite de croisements

Le théâtre marocain moderne ne peut être décrit comme l'importation tardive d'une forme européenne homogène. Son histoire résulte d'un enchevêtrement : spectacles scolaires et associatifs, troupes amateures, traductions et adaptations, théâtre radiophonique, pratiques populaires, conte, musique, halqa, institutions issues de l'État postcolonial et formations professionnelles. Khalid Amine et Marvin Carlson insistent sur cette hybridité constitutive, qui oblige à penser ensemble les traditions performatives locales et les catégories du théâtre moderne.[198]

Cette histoire explique la présence durable des textes étrangers. Molière, Shakespeare, Brecht, Beckett, Genet ou Sartre ne sont pas seulement traduits ; ils sont déplacés, dialectalisés, recomposés et confrontés à des conventions scéniques locales. Omar Fertat montre que l'adaptation constitue une pratique structurante de la dramaturgie marocaine, capable de produire une œuvre nouvelle plutôt qu'une copie subalterne. La question pertinente n'est donc pas de savoir si un modèle occidental est fidèlement reproduit, mais comment il est soumis à une autre langue, un autre corps, un autre public et une autre mémoire.[199]

---

[198] Pour une approche générale du croisement entre traditions performatives maghrébines et formes scéniques modernes, voir Khalid Amine et Marvin Carlson, The Theatres of Morocco, Algeria and Tunisia, *op. cit.*

[199] Omar Fertat, Le Théâtre marocain à l'épreuve du texte étranger. Traduction, adaptation, nouvelle dramaturgie, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2018, p. 111.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. Du théâtre amateur aux nouvelles dramaturgies

Dans les années 1960 et 1970, le théâtre amateur marocain fait de la scène un lieu de formation civique, de contestation et d'expérimentation, malgré la censure et la précarité.

À partir des années 1980, la scène se recompose : les formes récréatives gagnent du terrain, tandis que Tayeb Saddiki et Nabyl Lahlou maintiennent des recherches expérimentales.[200] Dans les années 1990-2000, l'ISADAC, l'université, le soutien public et les compagnies indépendantes favorisent une nouvelle professionnalisation.[201] Abdelwahed Ouzri parle à ce propos d'une « génération du théâtre », pour laquelle le spectacle devient un carrefour d'arts et de compétences.[202]

Cette mutation modifie le sens de l'engagement. Dans le théâtre militant classique, l'engagement était souvent identifié à la thématique, au message ou à l'appartenance idéologique. Dans les nouvelles dramaturgies, le politique peut résider dans le processus de création, la distribution de la parole, le travail du corps, l'usage des langues, le statut du spectateur et la critique des dispositifs de visibilité. Une œuvre peut donc être politique sans présenter un discours programmatique.[203]

La scène marocaine contemporaine travaille notamment l'écriture du plateau, l'intermédialité, la danse, les archives, les témoignages et les formes fragmentaires.[204] Ces pratiques prolongent une question sartrienne : comment faire apparaître la liberté sous les conditions concrètes qui la limitent ?

3. Les années de plomb : mémoire, témoignage et responsabilité publique

L'une des transformations majeures du théâtre marocain récent est liée au retour public sur les années de plomb. La violence politique, les détentions, les disparitions et les récits carcéraux ont produit une mémoire longtemps fragmentée.[205] Les auditions de l'Instance Équité et Réconciliation ont donné au témoignage une visibilité nouvelle et ont fait de la parole du survivant un événement adressé à la communauté.[206]

---

[200] Omar Fertat, « La scène marocaine contemporaine et l'émergence de nouvelles esthétiques », Théâtre/Public, no 233, 2019, p. 14-21, DOI : 10.3917/thepu.233.0014.

[201] *Ibid.*

[202] Abdelwahed Ouzri, Le Théâtre au Maroc. Structures et tendances, Casablanca, Éditions Toubkal, 1997, p. 228.

[203] Sur la notion de théâtre politique comme transformation des formes, des modes de production et de la relation au public, voir également le dossier « Scènes politiques, du Maghreb au Moyen-Orient », Théâtre/Public, no 233, 2019, p. 58.

[204] Omar Fertat, « La scène marocaine contemporaine et l'émergence de nouvelles esthétiques », *op. cit.*

[205] Les auditions publiques de l'Instance Équité et Réconciliation, ouvertes en 2004, ont fait du témoignage un acte public et médiatique. La scène marocaine a prolongé ce tournant en travaillant les mémoires carcérales, les archives personnelles et les silences du traumatisme.

[206] Khalid Amine, « After the 'Years of Lead' in Morocco: Performing the Memory », New Theatre Quarterly, vol. 32, no 2, 2016, p. 121-141, DOI : 10.1017/S0266464X16000038.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Khalid Amine montre que la scène s'est emparée de ce tournant narratif en réactivant des mémoires personnelles, des archives réprimées et des récits de prison.[207] Le témoignage demeure troué par le silence, l'affect et l'impossibilité de restituer entièrement l'expérience. Il transforme le spectateur en témoin secondaire et déplace la souffrance privée vers un espace de responsabilité partagée.[208]

Ce contexte éclaire autrement *Les Mains sales*. Chez Sartre, Hugo veut préserver le sens du meurtre de Hoederer contre l'opportunisme du parti. Dans le théâtre marocain de la mémoire, la lutte porte sur l'existence même de l'événement, le droit de nommer les victimes et la possibilité de contester une narration officielle. Le conflit interprétatif n'est plus seulement interne à une organisation révolutionnaire ; il oppose archives, témoignages, silences institutionnels et mémoires concurrentes.

III. Trois configurations marocaines du conflit et de la responsabilité

1. Nabyl Lahlou : le héros paralysé et le corps postcolonial

L'œuvre de Nabyl Lahlou constitue un premier déplacement décisif. Dans *Ophélie n'est pas morte* et *Les Tortues*, la référence aux formes européennes ne conduit pas à la reproduction du héros classique. Elle produit des figures diminuées, grotesques, immobilisées ou enfermées dans des jeux de rôle. Lahlou reprend des matériaux shakespeariens et modernes pour les confronter à une société postcoloniale où les promesses d'émancipation se heurtent aux appareils de pouvoir, aux habitudes d'obéissance et aux illusions de grandeur.[209]

La paralysie scénique est plus qu'une image psychologique : elle devient une critique de l'action. Les personnages peuvent parler, se souvenir, jouer le pouvoir ou la révolte, mais leur corps signale l'impossibilité de convertir immédiatement la parole en transformation historique. Cette tension prolonge la situation de Hugo, l'intellectuel qui veut agir pour sortir de l'irréalité des mots. Chez Lahlou, cependant, l'action est souvent décomposée par le grotesque. Le personnage ne conquiert pas une identité héroïque ; il expose la fragilité du sujet qui prétend maîtriser le monde.

Mais Lahlou s'éloigne de Sartre par le rire, le dérèglement et la difformité. Le conflit idéologique n'est plus un duel rationnel entre deux conceptions de la politique ; il se disperse dans une scénographie de la déchéance, la dislocation du langage et le corps empêché. La responsabilité ne se formule plus seulement comme choix lucide : elle apparaît négativement, dans l'incapacité collective à rompre les cycles de domination.

Cette esthétique permet de lire le postcolonial non comme simple contexte, mais comme situation corporelle. Les institutions nouvelles peuvent conserver les gestes de l'ancien pouvoir;

---

[207] *Ibid.*

[208] Sur le rapport entre archive et mémoire incorporée, voir Diana Taylor, The Archive and the Repertoire: Performing Cultural Memory in the Americas, Durham/Londres, Duke University Press, 2003, p. 33.

[209] Omar Fertat, « Le théâtre marocain d'expression française : une histoire à éclipses », dans Le Théâtre arabe à l'épreuve de l'altérité, Presses universitaires de Bordeaux, publication en ligne.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les sujets indépendants demeurer captifs de représentations héritées. L'engagement consiste alors à désarticuler ces représentations, montrer la mécanique du rôle et rendre visible la paralysie que le discours officiel dissimule.

2. Abdelkrim Berrechid : du duel idéologique à la cérémonie collective

Avec Abdelkrim Berrechid, la transformation concerne le statut même de l'événement théâtral. Le théâtre cérémoniel cherche à rompre avec l'espace frontal, le temps linéaire et la séparation rigide entre scène et salle. Il réactive la logique du cercle, de la fête et de la participation, non pour restaurer un folklore intact, mais pour construire une modernité scénique à partir de ressources culturelles locales.[210]

Cette orientation déplace la structure de *Les Mains sales*. Chez Sartre, le politique se concentre dans le face-à-face Hugo-Hoederer, malgré la présence du parti et de la société à l'arrière-plan. Chez Berrechid, le conflit devient polyphonique et cérémoniel : le personnage est pris dans une communauté de voix, de récits, de chants et de signes. La décision individuelle subsiste, mais elle est soumise à la mémoire du groupe et au jugement du cercle.

Dans *Ibn al-Roumi dans les villes d'étain*, le poète confronté à une ville oppressive permet de penser parole, exclusion et pouvoir. La cité ne se contente pas d'interdire : elle produit des identités, distribue les places et transforme les habitants en participants de leur enfermement. Comme Hugo, le poète veut préserver une vérité contre l'ordre collectif. Mais sa responsabilité engage aussi la communauté, sa capacité à écouter, répondre et reconnaître sa propre complicité.

Le cérémoniel corrige ainsi l'individualisme possible de la lecture existentialiste. La liberté n'est pas seulement le pouvoir d'un sujet de se choisir ; elle est une pratique relationnelle exigeant un espace commun. Le spectateur n'est plus placé devant un dilemme déjà formé : il est intégré à l'événement, sollicité par des adresses directes et invité à percevoir que la scène reproduit ou renverse les structures de la cité.

La responsabilité esthétique devient inséparable de la responsabilité politique. Choisir la halqa, la circularité ou la participation ne relève pas d'un décor identitaire : c'est contester une hiérarchie de visibilité. Le dispositif scénique affirme que le politique réside aussi dans l'organisation des regards et des présences. Berrechid prolonge ainsi le théâtre de situations tout en le décentrant : la situation n'est plus seulement donnée aux personnages, elle est produite avec le public.

3. Driss Ksikes : surveillance, mémoire et fragmentation du sujet

La dramaturgie de Driss Ksikes offre le terrain comparatif le plus proche de notre présent. Ses pièces déplacent le conflit partisan vers les dispositifs contemporains de subjectivité : médias, réseaux sociaux, normes identitaires, discours religieux, mémoire politique, institution

[210] Abdelkrim Berrechid, Hudud al-kâ'in wa-l-mumkin fi al-masrah al-ihtifali [Les limites de l'étant et du possible dans le théâtre cérémoniel], Casablanca, Dar al-Thaqafa, 1985, p. 89.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

du bonheur et compétition symbolique. Le sujet ne se demande plus seulement s'il doit obéir au parti, mais qui parle en lui lorsque désirs, images et souvenirs circulent dans des systèmes qui les enregistrent et les transforment.

IL/Houwa[211] est exemplaire par son passage du français au darija et par le travail du Dabateatr.[212] La traduction ne consiste pas en un simple transfert lexical. Elle engage la relation au public, la corporéité de la parole, l'humour, les implicites sociaux et la distribution des identités. Cette mobilité linguistique prolonge la crise sartrienne du rôle : le personnage n'est pas une essence qui précède la langue ; il se recompose selon les formes d'adresse et les communautés d'écoute.

Dans *N'enterrez pas trop vite Big Brother*, cinq personnages se retrouvent autour du souvenir d'un incendie qui a détruit leur immeuble vingt ans auparavant. Une jeune femme les rassemble grâce aux réseaux sociaux. La reconstruction du passé se transforme progressivement en enquête, en exposition réciproque et en forme d'inquisition citoyenne. Le dispositif virtuel promet de sauver la mémoire, mais il produit aussi de la surveillance, du soupçon et de la mise en scène de soi.

Le rapprochement avec *Les Mains sales* apparaît dans la bataille pour le sens d'un événement. Comme le meurtre de Hoederer, l'incendie possède une matérialité irréversible mais des significations concurrentes. Qui en est responsable ? Pourquoi la révolte associée à l'immeuble s'est-elle éteinte ? Que reste-t-il d'une utopie commune lorsque les survivants ne partagent plus la même mémoire ? La pièce montre que l'enquête collective peut devenir une nouvelle violence lorsque chacun cherche à imposer aux autres le récit qui le protège.

Cependant, Ksikes déplace le centre de gravité. Aucun Hugo ne porte seul la faute. La responsabilité circule entre personnages, absents, système social et technologies de communication. Chacun est à la fois témoin, accusateur et objet d'observation. La scène politique devient un réseau : le pouvoir traverse les écrans, les archives numériques et les comportements ordinaires.

Dans *180 degrés*, l'impossibilité de communiquer malgré l'abondance de paroles structure le conflit. A, photographe libertaire, tente de voir Z, femme portant la burqa, au-delà des signes qui la rendent immédiatement lisible pour les autres. La relation provoque commentaires, fantasmes et classements. Le regard, catégorie centrale de l'ontologie sartrienne, acquiert ici une dimension médiatique et interculturelle. Voir autrui signifie trop souvent le réduire à une image disponible : tissu, corps féminin, symbole religieux, objet photographique ou scandale social.[213]

---

[211] Driss Ksikes, IL, Rabat, Marsam, 2011. La pièce, montée auparavant par le Dabateatr, a circulé entre une version française et des réécritures en darija.

[212] Marie De Smedt, Dominique Caubet et Catherine Miller, « Il/Houwa de Driss Ksikes par le Dabateatr : une création théâtrale du français au darija », 2011, HAL-SHS, halshs-00592453.

[213] Driss Ksikes, 180 degrés, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2015, p. 80, ISBN 978-2-86781-972-8.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'appareil photographique rend visible une contradiction déjà présente chez Sartre : le sujet veut accéder à l'autre, mais le transforme en objet pour le saisir. A prétend libérer Z des interprétations qui l'enferment, au risque de lui imposer le scénario du photographe émancipateur. La responsabilité consiste alors à interroger le privilège de celui qui regarde et nomme. L'engagement ne s'évalue plus seulement par la noblesse de la cause, mais par la relation qu'il institue.

Imad Belghit souligne que *180 degrés* et *N'enterrez pas trop vite Big Brother* mettent à l'épreuve le corps réel par l'intermédialité et par la présence d'identités virtuelles. La scène n'oppose plus simplement la conscience et le monde ; elle confronte le corps présent à ses doubles techniques. Cette multiplication des images complique la responsabilité : l'individu doit répondre non seulement de ce qu'il fait, mais des traces qu'il produit, partage, conserve ou laisse interpréter.[214]

Le Match poursuit cette exploration en faisant du théâtre un espace de confrontation entre le présent, l'inconscient et la scène œdipienne. La compétition annoncée par le titre devient un principe de relation : chacun cherche à occuper une place, à vaincre un rival ou à résoudre une dette symbolique. Le conflit politique se mêle alors au conflit généalogique. Comme chez Hugo, le désir d'agir est inséparable du désir d'être reconnu ; mais la reconnaissance n'est plus seulement accordée par un parti. Elle est recherchée dans une économie affective, familiale et médiatique.[215]

Plus récemment, *L'Agence Nationale du Bonheur* radicalise la critique du dispositif institutionnel. Une administration prétend sélectionner et normaliser les individus aptes au bien-être. Le bonheur devient une politique publique, une industrie et un critère de conformité. Le parallélisme avec Sartre est paradoxal : là où Hugo veut recevoir du parti une identité d'homme d'action, les personnages de Ksikes sont évalués par une machine qui veut convertir la subjectivité en dossier. La mauvaise foi n'est plus seulement un mensonge individuel ; elle peut devenir une procédure administrative qui exige de chacun qu'il joue le rôle du sujet épanoui.[216]

IV. Axes comparatifs : ce que la scène marocaine transforme

1. De la pureté idéologique à la pluralité des compromissions

Hugo croit qu'un engagement authentique doit rester préservé de la compromission. Hoederer répond que l'action historique exige de travailler avec les hommes tels qu'ils sont. Dans le théâtre marocain, cette opposition subsiste mais se diffuse : la compromission n'est

[214] Imad Belghit, « Corps réel et virtuel à l'épreuve de l'intermédialité. Exemple des pièces 180 degrés et N'enterrez pas trop vite Big Brother de Driss Ksikes », TRANS-, no 27, 2021, DOI : 10.4000/trans.6349.
[215] Driss Ksikes, Le Match, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2017, p. 124, ISBN 979-10-300-0143-3.
[216] Driss Ksikes, L'Agence Nationale du Bonheur, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2023. Ce huis clos satirique interroge une institution chargée de normaliser le bien-être et de sélectionner les individus jugés aptes au bonheur.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

plus seulement l'alliance tactique avec un adversaire ; elle désigne l'implication quotidienne dans des systèmes de représentation, de mémoire et de pouvoir.

2. Du parti au dispositif

Dans *Les Mains sales*, le parti est l'institution centrale. Il attribue les missions, juge les conduites, décide de la mémoire officielle et détermine qui est récupérable. La scène marocaine contemporaine élargit cette logique à la notion de dispositif. Le pouvoir n'est pas concentré dans une organisation unique ; il se distribue entre administrations, médias, normes sociales, langues légitimes, archives et architectures scéniques.

3. De la responsabilité héroïque à la responsabilité distribuée

Hugo porte le poids du meurtre et tente d'en fixer le sens. Cette concentration fonde sa grandeur tragique, mais laisse en arrière-plan la responsabilité de l'organisation qui l'a mandaté, de ceux qui modifient ensuite la ligne et de ceux qui utilisent sa fragilité. La scène marocaine récente rend plus visibles ces responsabilités distribuées.

Cette distribution ne dissout pas la faute dans le système ; elle distingue plusieurs niveaux : auteur direct, commanditaire, bénéficiaire, témoin, institution et public. La responsabilité devient relationnelle : elle repose non sur une culpabilité générale, mais sur la capacité à situer sa participation concrète.

4. Du duel verbal à la pluralité des langages scéniques

Sartre confie l'essentiel du conflit au dialogue. La scène marocaine conserve la puissance de la parole tout en la confrontant au corps, à la musique, à la vidéo, au témoignage, à la photographie, à la danse, aux langues vernaculaires et à l'espace circulaire. Cette pluralité répond à une crise de la parole politique.

Quand le langage officiel produit du mensonge ou de l'oubli, le corps peut devenir archive. Quand les mots enferment une femme dans un signe, silence, geste ou image révèlent la violence du classement.

La responsabilité esthétique porte donc sur le médium. Montrer une archive, exposer un corps, traduire un témoignage ou projeter une image configure le visible. La scène marocaine prolonge ainsi la question sartrienne de l'engagement en l'étendant à l'organisation sensible du spectacle.

5. Convergences et limites de la comparaison

La comparaison fait apparaître plusieurs convergences : centralité de la décision, conflit entre identité subjective et rôle social, lutte pour le sens de l'acte, poids du regard d'autrui et refus d'une innocence garantie. Ces éléments autorisent à lire *Les Mains sales* comme une matrice encore active du théâtre politique.

Les divergences sont aussi importantes. Sartre organise un drame centré sur des personnages individuels et la parole argumentative. Le théâtre marocain étudié privilégie

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

souvent le collectif, la fragmentation, la mémoire traumatique, l'hybridité linguistique et l'intermédialité. Le conflit n'y est pas toujours résolu par un acte souverain ; il peut rester suspendu dans un corps, un témoignage ou un dispositif participatif.

La halqa, le cérémoniel, les traditions narratives et l'histoire politique marocaine possèdent leur autonomie ; elles ne sont pas des variantes locales d'une philosophie européenne. Le comparatisme n'est pertinent que s'il reconnaît la réciprocité : Sartre aide à nommer certains dilemmes du théâtre marocain, tandis que la scène marocaine révèle les limites du modèle sartrien, notamment la concentration de la responsabilité dans le héros masculin et le privilège du dialogue verbal.

Conclusion

En définitive, Les Mains sales demeure une œuvre majeure parce qu'elle refuse de purifier le politique. Hugo et Hoederer incarnent deux exigences qu'aucune synthèse simple ne réconcilie : ne pas abandonner le jugement moral ni le confondre avec la préservation narcissique de soi ; agir sur le réel sans transformer la nécessité en permission illimitée.

Nabyl Lahlou déplace le dilemme vers le corps paralysé et le grotesque postcolonial ; Abdelkrim Berrechid transforme le conflit en cérémonie collective et l'espace scénique en enjeu politique ; Driss Ksikes inscrit la responsabilité dans la surveillance, les médias numériques, la pluralité linguistique et les mémoires fragmentées. Dans ces œuvres, les mains sont sales non seulement parce qu'elles ont agi, mais aussi parce qu'elles ont classé, enregistré, partagé, oublié ou laissé faire.

Le principal prolongement de Sartre sur la scène marocaine ne réside donc pas dans la répétition de Hugo ou Hoederer, mais dans une question persistante : comment construire une action commune sans effacer la singularité des personnes et préserver l'exigence éthique sans se retirer de l'histoire ?

Bibliographie

- AMINE, Khalid, « Theatre in Morocco and the Postcolonial Turn », Textures, Freie Universität Berlin, 2009.
- AMINE, Khalid, « After the 'Years of Lead' in Morocco: Performing the Memory », New Theatre Quarterly, vol. 32, no 2, 2016, p. 121-141.
- AMINE, Khalid et CARLSON, Marvin, The Theatres of Morocco, Algeria and Tunisia : Performance Traditions of the Maghreb, Londres/New York, Palgrave Macmillan, 2012.
- BELGHIT, Imad, « Corps réel et virtuel à l'épreuve de l'intermédialité. Exemple des pièces 180 degrés et N'enterrez pas trop vite Big Brother de Driss Ksikes », TRANS-, no 27, 2021.
- BENDAOUD, Najib, « Le théâtre cérémoniel (al-Ihtifaliyya) », entretien avec Abdelkrim Berrechid, Horizons Maghrébins, no 58, 2008, p. 75-81.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- BERRECHID, Abdelkrim, Hudud al-kâ'in wa-l-mumkin fi al-masrah al-ihtifali, Casablanca, Dar al-Thaqafa, 1985.
- BUFFAT, Marc, Les Mains sales de Jean-Paul Sartre. Essai et dossier, Paris, Gallimard, coll. « Foliothèque », 1991.
- CONTAT, Michel et RYBALKA, Michel, Les Écrits de Sartre. Chronologie, bibliographie commentée, Paris, Gallimard, 1970.
- DE SMEDT, Marie, CAUBET, Dominique et MILLER, Catherine, « Il/Houwa de Driss Ksikes par le Dabateatr : une création théâtrale du français au darija », HAL-SHS, 2011.
- FERTAT, Omar, Le Théâtre marocain à l'épreuve du texte étranger. Traduction, adaptation, nouvelle dramaturgie, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2018.
- FERTAT, Omar, « La scène marocaine contemporaine et l'émergence de nouvelles esthétiques », Théâtre/Public, no 233, 2019, p. 14-21.
- FERTAT, Omar, « Le théâtre marocain d'expression française : une histoire à éclipses », dans Le Théâtre arabe à l'épreuve de l'altérité, Presses universitaires de Bordeaux.
- THÉÂTRE/PUBLIC, dossier « Scènes politiques, du Maghreb au Moyen-Orient », no 233, 2019.
- KSIKES, Driss, IL, Rabat, Marsam, 2011.
- KSIKES, Driss, N'enterrez pas trop vite Big Brother, Paris, Riveneuve, 2013.
- KSIKES, Driss, 180 degrés, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2015.
- KSIKES, Driss, Le Match, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2017.
- KSIKES, Driss, L'Agence Nationale du Bonheur, Pessac, Presses universitaires de Bordeaux, 2023.
- LAHLOU, Nabyl, Ophélie n'est pas morte, Casablanca, Le Fennec, 1987.
- LAHLOU, Nabyl, Les Tortues, suivi de Schrischmatury, Casablanca, EDDIF, 1998.
- OUZRI, Abdelwahed, Le Théâtre au Maroc. Structures et tendances, Casablanca, Éditions Toubkal, 1997.
- SARTRE, Jean-Paul, L'Être et le Néant. Essai d'ontologie phénoménologique, Paris, Gallimard, 1943.
- SARTRE, Jean-Paul, Qu'est-ce que la littérature ?, Paris, Gallimard, coll. « Folio essais », 1985.
- SARTRE, Jean-Paul, L'Existentialisme est un humanisme, présentation et notes d'Arlette Elkaïm-Sartre, Paris, Gallimard, coll. « Folio essais », 1996.
- SARTRE, Jean-Paul, Les Mains sales, Paris, Gallimard, coll. « Folio », 1972.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- SARTRE, Jean-Paul, Un théâtre de situations, textes choisis et présentés par Michel Contat et Michel Rybalka, Paris, Gallimard, 1973.
- TAYLOR, Diana, The Archive and the Repertoire: Performing Cultural Memory in the Americas, Durham/Londres, Duke University Press, 2003.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Pourquoi faut-il enseigner la littérature à l'université marocaine?

Why should literature be taught at Moroccan universities?

Moulay El Hassan Abbi مولاي الحسن عبي
Docteur en littérature française
Laboratoire Littérature, Arts et Ingénierie Pédagogique
Université Ibn Tofail,Kénitra, Maroc
moulayelhassanabbi@gmail.com

Résumé :

La littérature serait sinon intéressante du moins irremplaçable. D'où la nécessité d'y réserver une place de choix dans l'échiquier de l'enseignement supérieur marocain. Notre article se propose d'analyser comment ce bien immatériel menacé pourrait redorer son blason et gagner ses lettres de noblesse. En effet, le rôle qu'elle joue dans la société semblerait prépondérant. Un rôle thérapeutique et cathartique. S'il est vrai qu'elle a toujours été valorisée dans l'enseignement supérieur marocain pendant de longues années, il n'en reste pas moins qu'elle a perdu de son prestige après la dernière réforme universitaire entreprise au Maroc pour plusieurs raisons. Cette notion est plus difficile à définir qu'il n'y paraît. Les différentes définitions de la littérature s'articulent les unes aux autres mais il n'est pas évident d'en arriver à un consensus, voire à une vérité définitionnelle. Son pouvoir est incontestable et sa valeur inestimable. C'est pour cela que nous devons l'enseigner pour la savourer, pour la revaloriser et pour la sauvegarder.

Mots clés : Littérature-enseigner-université-réforme-pouvoir-revaloriser-sauvgarder

Abstract :

Literature is, if not interesting, at least irreplaceable. Hence the need to reserve a prominent place for it in the landscape of Moroccan higher education. Our article proposes to analyze how this threatened intangible asset could restore its image and earn its rightful place. Indeed, the role it plays in society seems paramount—a therapeutic and cathartic role. While it is true that it was long valued in Moroccan higher education for many years, it nevertheless lost its prestige following the latest university reform undertaken in Morocco for several reasons. This notion is more difficult to define than it seems. The various definitions of literature articulate with one another, but it is not easy to reach a consensus, or even a definitive truth. Its power is unquestionable and its value inestimable. That is why we must teach it to savor it, to revalue it, and to safeguard it.

Keywords: Literature - teaching - university - reform - power - revalue - safeguard.

Introduction :

> *Que peut la littérature ? (…) Elle peut beaucoup. Elle peut nous tendre la main quand nous sommes profondément déprimés, nous conduire vers les autres êtres humains autour de nous, nous faire comprendre et nous aider à vivre.* **Todorov**

Nombreux sont les chercheurs qui se sont penchés sur la question de la littérature. En effet, si Sartre, Todorov, Eco et Calvino s'y sont intéressés, c'est parce qu'elle est capable de jouer un rôle prépondérant dans notre vie. D'ailleurs, elle a été l'objet de nombreuses *Leçons inaugurales* au Collège de France comme celle de R. Barthes et d'A. Compagnon. La littérature serait sinon profitable du moins irremplaçable. En témoigne Proust pour qui : « *la vraie vie enfin découverte et éclairée, la seule vie par conséquent réellement vécue, c'est la littérature.* »[217]. S'il est vrai qu'elle a toujours été privilégiée dans l'enseignement supérieur marocain, il n'en demeure pas moins qu'elle a perdu de sa valeur ces derniers temps après la dernière réforme universitaire entreprise au Maroc. Cet article a pour objectif d'analyser comment ce « bien immatériel »[218] menacé pourrait gagner ses lettres de noblesse et pourquoi il est nécessaire d'y réserver une place de choix dans l'échiquier de l'enseignement à l'université.

1. La littérature entre hier et aujourd'hui

1.1. Vers une définition de la littérature

Pour notre part, la littérature désignerait tout texte capable de tenir le lecteur en haleine, de le marquer, de l'émouvoir et de le rallier à la cause de l'auteur comme c'est le cas dans les romans à thèse. Certes le style est d'une grande importance car chaque auteur a sa façon d'écrire mais il est inutile de le privilégier aux dépens du contenu. Comme le précise Todorov dans son livre déjà cité, l'un des périls qui guettent la littérature est le fait de s'intéresser à la forme des œuvres littéraires et à la façon dont elles sont écrites tout en négligeant le fond qui se veut leur raison d'être. Outre ce côté esthétique, une œuvre littéraire doit être porteuse d'un message universel dépassant les frontières géographiques.

A ce titre, nous citons un récit court mais riche en enseignements. C'est *Le maître a de plus en plus d'humour* du Nobel japonais Mo Yan où l'auteur dénonce non sans humour le capitalisme chinois. Le roman parle d'un vieil homme licencié un mois avant sa retraite car la société pour laquelle il travaille a fait faillite. Pour survivre, il se lance dans le commerce de la chair en restaurant un autobus laissé à l'abandon près d'une plage. Il réussit à en faire un abri des amoureux qui le paient pour ses loyaux services. Le roman se solde par un événement digne des romans noirs. Un couple se retire dans ce « local » en laissant le vieux faire le pied de grue dehors pour une éternité. Qu'advient-il du couple ? A-t-il rendu l'âme ? A-t-il pris la foudre d'escampette comme font les mauvais payeurs qui se passionnent pour la grivèlerie ? La beauté de cette histoire croustillante réside, d'abord, dans le suspense que Mo Yan crée chez le lecteur

[217] Proust. 1987-1989, p. 474.
[218] Bernoussi. 2013, p.20

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

et, en suite, dans les sous-entendus qui nous invitent ce à réfléchir sur la condition humaine. Enfin, c'est un texte abordant des questions universelles.

Pour Gadbois, la littérature est *« un ensemble ouvert de textes jugés culturellement significatifs par la collectivité. Dans cette optique, est littéraire ce qui est jugé littéraire. La littérature est un lieu de prise de conscience ou de reconnaissance culturelle. Elle est formée de textes qui provoquent l'adhésion et la contestation »*[219]. Autrement dit, la culture est nécessaire pour choisir cet ensemble de textes formant la littérature .Celle-ci est le fruit d'un consensus. Elle a pour fonction de véhiculer, a fortiori, la culture de la société qui l'a produite. Mais, ce qui est jugé littéraire en France ne l'est pas forcément au Japon. D'où la difficulté d'en arriver à une littérature universelle respectant les spécificités de toutes les cultures du monde. Tout projet dans ce sens serait voué à l'échec tout comme l'Espéranto.

Dans son ouvrage, *La littérature en péril*[220], Todorov estime que la littérature est le meilleur moyen pour découvrir l'existence humaine tout en critiquant la conception « *étriquée* » qui consiste à couper la littérature du monde réel. A ses yeux, les écrivains du temps des Lumières et les romantiques sont de bels exemples de la vraie littérature. Bernoussi pense que : « *la littérature est un ensemble de textes qui jouent un autre rôle au niveau de la culture et de la société, elle est, à en croire les sémioticiens de la culture, la culture et la société.*»[221].

Quoique ces définitions mentionnées s'articulent les unes aux autres, il est difficile d'en venir à une vérité définitionnelle. En ressort que la littérature est un miroir qui reflète et la culture et la société tout en influant sur l'Histoire et sur la politique. Pour illustrer cette dernière idée, nous citons l'exemple de Louis XIV qui se servait de la littérature (notamment de quelques poètes dits de la cour comme Boileau pour éterniser son pouvoir absolu. Par ailleurs, à travers son roman à thèse *Le dernier jour d'un condamné*, Hugo cherche à faire adhérer le lecteur à sa thèse consistant à abolir la peine de mort, tandis que Gide dénonce les abus de la colonisation française au Congo dans son livre, *Voyage au Congo*.

C'est pour dire que chaque texte littéraire a un ou plusieurs enjeux bien déterminés et que l'adhésion et la contestation dont parle Gadbois dépendent des auteurs, de leurs idéologies et de leur engagement. Tout comme Todorov qui privilégie la transmission du plaisir de la lecture et l'apprentissage artistique dans les écoles pour faire connaître l'homme, Barthes assimile la littérature à l'enseignement. D'après lui, « *la littérature, c'est ce qui s'enseigne* »[222]. C'est-à-dire, la littérature est faite pour être enseignée. Il faut l'enseigner pour la sauvegarder, pour la transmettre aux autres et pour la perpétuer comme une tradition. Telles sont les différentes définitions de la littérature auxquelles nous avons fait appel. Quel est le sort et la valeur de la littérature après la réforme entreprise à l'université marocaine ?

1.2. Avant la *réforme universitaire*

Comme tout le monde le sait, la littérature a perdu chez nous le prestige qui était le sien. Autrefois, une place de choix lui avait été assignée dans le système éducatif en général et

[219] Gadbois. 1982, p.55.
[220] Todorov. 2007, p.69-72.
[221] Bernoussi. 2013, p.29-31.
[222] Compagnon. 2014.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

universitaire en particulier. A notre sens, la réforme imposant la «semestrialisation » ou le système modulaire dans nos universités y était pour beaucoup. Avant cette refonte, les étudiants étaient appelés à lire et à comprendre au moins six œuvres à raison de deux pour chaque genre (roman, poésie, théâtre) pour qu'ils puissent passer un seul examen à l'écrit résultant d'un tirage au sort. Durant toute l'année, ils étaient contraints de lire plusieurs fois une seule œuvre, le temps aidant, et de rédiger des commentaires composés, des dissertations à soumettre à leurs professeurs. Cette méthode les mettait à l'épreuve avant la première session. A ces œuvres s'ajoutaient d'autres dont il était question à l'oral. Si l'explication linéaire était privilégiée en première année de l'ancien système éducatif dans nos facultés ; en deuxième année, les professeurs initiaient les étudiants au commentaire et à la dissertation. Lesquels exercices étaient l'apanage de ceux qui optent pour l'option littérature.

Ainsi, ces enseignants avaient réussi à inoculer à leurs étudiants le goût de la lecture et le plaisir du texte qu'évoque Barthes dans cette citation : « *Texte de plaisir : celui qui contente, emplit, donne l'euphorie, celui qui vient de la culture, ne rompt pas avec elle, est lié à une pratique confortable de la lecture.* »[223]. C'est à eux que revient le mérite d'avoir donné le désir d'apprendre à plusieurs générations. Lequel désir est l'un des thèmes traités dans *Emile* de Rousseau : *« On se fait une grande affaire de chercher les meilleurs méthodes d'apprendre à lire […] Un moyen plus sûr que tout cela et celui qu'on oublie toujours, est le désir d'apprendre…Donnez à l'enfant ce désir, toute méthode lui sera bonne*. »[224]. Est compétent, donc, le professeur qui réussit à intéresser son public et à lui faire aimer le savoir qu'il enseigne. Etait-il le cas après la réforme de 2006 ?

1.3. Après la réforme

1.3.1. Former ou dé (former) ?

Après la réforme, beaucoup de choses ont changé : Primo, le nombre d'heures est passé de six heures à trois par semaine.Sucondo, les enseignants n'ont plus assez de temps pour analyser intégralement les œuvres avec les étudiants. C'est la raison pour laquelle ils se limitent à des passages où il est plutôt question de la compréhension du texte .A l'examen, les questions sont devenues de plus en plus directes. En un mot, cette réforme n'a rien apporté de bénéfique aux passionnés de la littérature, si ce n'est la possibilité de décrocher une licence pendant trois ans au lieu de quatre ans. Qu'en est-il encore de cet enseignement des lettres maintenant ? Bernoussi met ici l'accent sur l'état actuel de l'enseignement : « *Aujourd'hui, l'enseignement de la littérature est de plus en plus menacé, et plusieurs discours dits scientifiques tentent d'en réduire la quantité et la qualité au nom d'arguments démagogiques comme l'utilité, la professionnalisation ou la formation professionnalisante, le marché d'emploi, etc.* »[225]. Nous sommes favorables à l'utilité, à la professionnalisation et au marché d'emploi à condition que la littérature soit revalorisée.

[223] Barthes. 1973, p .22-23.
[224] Rousseau. 2009, p.164-165.
[225] Bernoussi. 2013, p.05-06.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.3.2. D'où vient le mal ?

Après avoir analysé la situation de l'enseignement de la littérature à l'université, il serait intéressant de dire que les macro-compétences, à savoir l'autonomie sont loin d'être réalisées pour la quasi-totalité des lycéens à la fin du cycle du baccalauréat. En effet, personne n'est sans savoir que plusieurs élèves se sentent déboussolés après avoir eu leur baccalauréat car leur profil de sortie laisse beaucoup à désirer. Pourtant, ils choisissent les filières littéraires sans qu'ils soient intéressés par la littérature. Ce choix est un « pis-aller » dont les conséquences risquent d'être fâcheuses.

D'ailleurs, le baccalauréat obtenu, ils sont incapables d'être des lecteurs autonomes comme le stipule les *Orientations pédagogiques* : *« Au vu des nouvelles orientations, la formation d'un lecteur autonome et actif est un objectif hors d'atteinte.* »[226], (Rizk, p.8). D'après (Bernoussi, 2010), cette marginalisation de la littérature après les nouvelles réformes n'est que la conséquence de l'ingérence des industriels européens dans la politique éducative au Maroc : « *…les industriels européens ont profondément influencé les politiques culturelles et éducatives en Europe et les réformes entreprises au Maroc et ont eu des conséquences dévastatrices sur l'enseignement de la littérature et même sur la lecture.* », (Bernoussi : 2013). Ayant fait le point sur les raisons qui sont à l'origine de la crise actuelle des lettres dans nos universités et ayant proposé quelques solutions, nous en venons au pouvoir de la littérature.

2. Le pouvoir de la littérature

Il est incontestable que la littérature a un pouvoir inestimable. Elle contribue au développement de notre personnalité et à notre éducation sentimentale. Elle a aussi l'avantage d'initier les lecteurs au raisonnement, à la réflexion et au travail d'argumentation en développant chez eux les germes de l'esprit critique. Elle nous donne des précisions, il est vrai, sur nous-mêmes et sur la vie mieux que certains ouvrages d'Histoire ou de philosophie comme le souligne Emile Zola : « *La vérité est que les chefs d'œuvres du roman contemporain en disent beaucoup plus long sur l'homme et sur la nature, que de graves ouvrages de philosophie, d'Histoire et de critique* »[227]. Quoi qu'ils soient de fiction, ces chefs d'œuvres apportent à l'individu et à la société une identité et une valeur pédagogique grâce aux exemples et aux leçons que nous en tirons.

De plus, selon Reuter[228], sur le plan psycho actif, la littérature sert à nourrir notre imaginaire. Sur le plan socioculturel, elle nous aide à avoir une grande culture et à être pétri de connaissances. Sur le plan méthodologique, elle est considérée comme étant une source inépuisable de formes et de normes. Sur le plan épistémologique, elle est un objet de savoir par excellence. La Bruyère qui a passé plusieurs années à rédiger *Les Caractères* affirme que tout a été dit. Ce sont les styles et les techniques d'écriture qui changent selon les cultures, l'évolution des mentalités et selon le développement de la technologie. Les thèmes, en

[226] Rizk. 2014, p.35-49.
[227] Zola.1968, p.1240.
[228] Reuter. 2013, p.05-06.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'occurrence la guerre, l'amour et la trahison ont toujours existé et continuent d'exister. Pourtant, les écrivains sont toujours enclins à les aborder sans pour autant rebuter les lecteurs.

2.1. Les œuvres littéraires comme miroirs des époques

De surcroît, nul ne peut nier la valeur littéraire de certains romans tels Les *Liaisons dangereuses* où Laclos donne à voir le sadisme, le cynisme, l'arrivisme, l'égoïsme et surtout le libertinage qui a marqué les esprits en France à cette époque-là. L'Abbé Prévost nous divulgue aussi dans *Manon Lescaut*, les secrets de la nature humaine à travers l'histoire du chevalier des Grieu : « *Chaque fait qu'on y rapporte est un degré de lumière, une instruction qui supplée à l'expérience, chaque aventure est un modèle d'après lequel on peut se former, il n'y manque que d'être ajusté aux circonstances où l'on se trouve. L'ouvrage entier est un traité de morale, réduit agréablement en exercices.* »[229]. Ce roman d'aventure amène le lecteur à comprendre beaucoup de choses à l'amour et à ses affres.

Non seulement les comédies de Molière avaient pour but d'instruire et de divertir le lecteur mais aussi de corriger les mœurs en vigueur au XVII siècle. *Les Fables de La Fontaine*, elles, éduquent moralement. Ces œuvres littéraires nous font voyager pour découvrir d'autres cieux et d'autres cultures. Elles nous permettent d'apprendre la belle langue et d'échapper aux forces du chagrin et de l'ennui. Barthes estime que « *la littérature ne permet pas de marcher mais elle permet de respirer* »[230]. Le romancier et le poète sont nos porte-paroles qui ont pour mission de traduire ce qui bouillonne en nous à l'aide des mots qui nous font défaut. Italo Calvino corrobore cela dans ses *Leçons américaines* : « *Si, j'ai confiance en l'avenir de la littérature…C'est parce qu'il y a des choses que seule la littérature peut offrir par ses moyens propres.* »[231] . Plus nous lisons, plus nous nous évadons du bagne de la réalité. Plusieurs prisonniers ont pu s'échapper à l'ennui et à la mort grâce aux livres qu'ils ne cessent de lire et relire. (Henri Charrière et Malika Oufkir pour ne citer que ces deux auteurs)

Partant de ce qui précède, il nous semble que la littérature joue un rôle cathartique et thérapeutique dans la mesure où elle nous permet de nous identifier aux personnages des romans. Ceux-ci nous aident à surmonter les difficultés de la vie, à braver les dangers, à mieux comprendre le destin et à accepter ses atrocités. Elle nous informe aussi des drames de la vie comme le drame de la parenté que peint Balzac dans *Le Père Goriot* et qui est toujours d'actualité. Ces personnages archétypaux sont reconnaissables à leurs caractères, à leurs vertus mais aussi à leurs vices. Donnons l'exemple de l'avarice qu'incarne Grandet et de l'arrivisme que symbolise le personnage principal dans *Illusions perdues*. Umberto Eco interprète cette présence de ces personnages dans notre vie de la manière suivante :

« Les personnages narratifs vivent dans un univers handicapé. Quand nous comprenons vraiment leur destin, nous commençons à croire que nous aussi, en tant que citoyens du monde actuel, nous subissons souvent notre destin uniquement parce que nous pensons notre monde de la façon dont les personnages narratifs pensent le leur. »[232], (Eco, 1992 :173).

[229] *Idem.*
[230] Barthes. 1964, p. 25.
[231] Compagnon. 2014 .
[232] Eco. 1992, p.173.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Imprégnés de ces héros, les lecteurs finissent par les prendre pour des modèles. Jean Valjean, Cosette et les Thénardier font partie de ces personnages narratifs qui nous emboîtent le pas dans la vie et qui vivent avec nous. Chacun d'eux dispose d'un état civil. Ils rivalisent avec les personnes réelles, à qui mieux mieux.

Donc, il est évident que, la littérature a une valeur psychologique, socioculturelle, méthodologique, identitaire, culturelle, historique et sociale. Selon Bernoussi[233], le sémioticien Lotman avance que les textes littéraires jouent un grand rôle dans le maintien de la cohésion et de la cohérence d'une société donnée.

C'est seulement en lisant Voltaire, Diderot, Flaubert, Hugo, Proust, Kundera et les autres que nous en venons à savourer le goût de la vie car *« la lecture agrandit l'âme* » comme le précise Voltaire. C'est grâce à la lecture que nous arrivons à éviter l'hypocrisie et la sournoiserie et à devenir meilleurs et sincères, souligne Compagnon[234] dans sa *Leçon inaugurale au Collège de France.* Pourquoi lire ? « *La réponse à la question pourquoi lire ?* Écrit *BLOOM, est que seule la lecture approfondie et constante fonde pleinement et renforce un soi autonome* »[235]. A force de lire, l'acquisition du style devient automatique et la reproduction facile. A notre sens, nous ne sommes pas nés des lecteurs avertis mais nous les devenons. La lecture, la vraie, est celle que décrit ce sociologue de la lecture : « *La lecture n'est pas une consommation passive, elle est découverte, invention toujours renouvelée par le lecteur. Le sens du texte n'est pas univoque mais pluriel…* »[236] . Umberto Eco ne qualifie-t-il pas le texte d'une « œuvre ouverte » ?

Ces pour ces raisons qu'il est impératif de redorer le blason des lettres dans nos universités.

3. Le devoir d'enseigner la littérature à l'université

C'est pour ces raisons et d'autres que Barthes a toujours défendu l'enseignement de la littérature. Ce critique littéraire parle du pouvoir de la littérature en disant *: « ce que peut la littérature(…) c'est nous servir de guide de vie, grâce au témoignage et à la transmission* »[237]. Et puisque ce guide de vie a le privilège de pérenniser la civilisation, il est impossible de penser à une société sans littérature et sans livres. Cette société ne doit pas exister, si ce n'est pour servir les dictateurs qui marquent l'histoire humaine par le seau de la bêtise. (Les Bûchers aux livres avaient déjà eu lieu à travers l'Histoire).

[233] Bernoussi. 2010, p.29-31.
[234] Compagnon.2006, p.18.
[235] Bloom.2000, p.175.
[236] Horellou, CH.L et SERGE, M. (2003-2007), *Sociologie de la lecture,* Collection Repères, Ed. La Découverte, Paris, p.104.
[237] Sylvie Mathé, « *Caritas : la littérature comme guide de vie selon Roland Barthes* », Fabula/ Les colloques, Enseigner la littérature à l'université aujourd'hui, URL : http:// www.fabula.org/colloques/document 1516.php, page consultée le 28juin 2014.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.1. Comment s'y prendre ?

Malgré cela, nous sommes optimistes pour l'avenir de la littérature à l'université. La littérature pourrait redorer son blason à condition qu'il y ait une volonté politique. La responsabilité incombe aux décideurs. En guise de démarches pour résoudre ce problème, d'abord, il est nécessaire de prendre conscience du danger de cette crise des lettres pour toute la société. Ensuite, il est impératif d'organiser des séminaires et des colloques sur l'enseignement de la littérature à l'université. Enfin, il serait souhaitable d'enseigner la littérature comme spécialité à partir du secondaire qualifiant et d'en faire l'éloge à travers les mass médias. A notre humble opinion, pour que la littérature redore son blason, il est important de lui accorder une place de choix dans l'enseignement supérieur car elle est irremplaçable. Elle nous montre comment regarder le prochain et soi-même, voire comment attribuer la valeur à des choses petites et grandes, disait Calvino[238]. Enseigner la littérature à l'université doit partir des besoins des étudiants qui ont jeté leur dévolu sur les lettres. A l'instar des autres pays où l'on revisite et met en cause régulièrement les méthodes d'enseignement de la littérature, il est grand temps pour nous au Maroc de mettre sur pied des aires et des clubs de lecture et des ateliers d'écriture.

Dans certaines universités, les étudiants ont l'habitude d'assister à des conférences et à des rencontres culturelles. Plusieurs poètes et écrivains sont venus présenter leurs œuvres et en débattre avec les étudiants du Master. Ces initiatives sont de bon augure car elles valorisent la littérature. Nous ne devons pas nourrir d'inquiétude pour l'avenir da la littérature. C'est de la sorte que nous pourrions transmettre le goût de la littérature à une génération férue de la communication numérique. L'essor de la technologie est certes l'une des causes qui ont engendré l'inappétence livresque, cependant il est des gens qui mettent la technologie à leur service non seulement en ce qui concerne la recherche de l'information, mais aussi pour ce qui est de l'instruction. Les sites comme «www. erudit.org » pullulent sur Internet et mettent à notre disposition des milliers d'ouvrages, des thèses et des revues dont les étudiants doivent faire leur pâture intellectuelle .C'est dire que la technologie et la littérature pourront harmonieusement faire bon ménage si chacun cultive son jardin à la façon de Candide et ses compagnons de l'infortune à la fin de *Candide* de Voltaire.

Conclusion

Pour conclure, nous voudrions terminer cet article sur l'importance de l'enseignement de la littérature aujourd'hui par cette citation de Bourgain qui résume en quelques sortes le rôle des professeurs pour ce qui est de l'enseignement de la littérature :*« la place de la littérature dans l'enseignement doit être motivée par le désir des enseignants de faire partager leurs*

[238] Calvino , Italo, « *Il midollo del leon » (1955),Una pietra sopra (1980) ; trad.J-P.Manganaro*, in : Défis aux labyrinthes, op, cit.,t.I,p.30 cité pa Compagnon in, http://www.openedition.org/6540, page consultée le 28 juin 2014.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

savoirs culturels et de favoriser aussi « l'épanouissement personnel » de leurs (étudiants), en développant les activités langagières et culturels de ces derniers. »[239]

Références :

- Bernoussi, Mohamed , « Les œuvres littéraires comme trésor social et culturel »,in Congrès de l'AMEF,05-06, juillet 2013
- Bernoussi, Mohamed, « La formation des professeurs selon les industriels européens », Congrès de l'AMEF, 29-31, mars 2010.
- Barthes,R., *Le degré zéro de l'écriture*, Seuil, Paris, 1972.
- Barthes,R., Le plaisir du texte, Sueil,Paris, 1973.
- Barthes,R., « Littérature et signification »,Essai critique, Seuil, 1964.
- Bergson,H., « la perception du changement », 1911, la pensée et le moral,1954,PUF,Coll « Quedrige ».
- Bruno Viard, « *Restaurer la transitivité de la littérature* », Fabula/Les Colloques, Enseigner la littérature à l'université aujourd'hui, URL :http://www.fabula.org/colloques/document 1496.php, page consultée le 28 juin 2014.
- Calvino, I., « *Il midollo del leon » (1955),Una pietra sopra (1980) ; trad.J-P.Manganaro*, in : Défis aux labyrinthes, op, cit.,t.I,p.30 cité pa Compagnon in, http://www.openedition.org/6540, page consultée le 28 juin 2014.
- Compagnon ,A., http://www.openedition.org/6540, page consultée le 28 juin 2014.
- Compagnon, A., *La littérature pour quoi faire* ?,Paris , Collège de France & Fayard, 2006, p. 18.
- Emile, Z., 1880, « Le naturalisme au théâtre », *Le roman expérimental* , dans *Œuvres complètes*, Cercle du livre précieux, 1968,t.X.p,1240
- Gadbois, V., « L'enseignement de la littérature », Québec français,n° 45, mars 1982,p.55
- Hard Bloom, *How to read and why*, New York, Scribner, 2000.
- Horellou, CH.L et SERGE, M.(2003-2007), *Sociologie de la lecture*, Collection Repères, Ed.La Découverte, Paris, p.104.
- Rousseau , Jean Jacques , *Emile ou de l'éducation*, éd.Flammarion.Paris, 2009, pp.163-164.
- Fanlo, Jean-Raymond *« Pourquoi la littérature à l'université ?Discussion,arguments, propositions* »,Fabula/les Colloques, Enseigner la littérature à l'université aujourd'hui, URL :http ::www.fabula.org/Colloques/document 1486 .php.page consultée le 28 juillet 2014.
- Marcel Proust, *A la recherche du temps perdu*, Gallimard, Coll. « Pléiade »,1987-1989, 4 Vol., IV, p.474

[239] Bourgain, D. (1982). « Enseigner la littérature ? Des enseignants face au texte littéraire », in Jean Peytard (dir.), *Littérature et classe de langue (français langue étrangère)*, Paris, Hatier-CRÉDIF (collection LAL), pp. 77-93.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Rizk, Khalid, *Les œuvres littéraires en classe de français du secondaire qualifiant marocain : Etat des lieux et perspectives*. Agence Universitaire de la Francophonie, Université Ibn Tofail, Kénitra, 2014, p.8.
- Reuter,Y., Cité par La didactique du français, Collection Que sais-je, PUF,SD,Paris, cité par Mouflih Roukia, « Les désagréments de l'œuvre littéraire au cycle secondaire qualifiant et leurs effets sur l'acte de réception, in Congrès de L'AMEF, 05-06 juillet 2013
- Sylvie Mathé, « *Caritas : la littérature comme guide de vie selon Roland Barthes* », Fabula/ Les colloques, Enseigner la littérature à l'université aujourd'hui, URL : http:// www.fabula.org/colloques/document 1516.php, page consultée le 28juin 2014.
- Todorov, T., 2007 , *La littérature en péril*, Paris : Flammarion, , p.69-72
- Umberto , Eco, *Les limites de l'interprétation*, Paris, Grasset, 1992, p.173
- **https://www.ccme.org.ma/fr/opinions/36394**

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Travailleurs marocains en France de Zakya Daoud : mémoire restituée, une écriture mémorielle et engagée

Travailleurs marocains en France by Zakya Daoud: Restored Memory, a Writing of Remembrance and Commitment

Fatima Zahra Nafir فاطمة الزهراء نفير

Doctorante
Littérature, Arts et Ingénierie pédagogique
Faculté des langues, des lettres et des arts
Université Ibn Tofail Kenitra, Maroc
Fatimazahra.nafir@uit.ac.ma

Sanae Ghouati سناء الغواتي

Enseignant chercheur
Littérature, Arts et Ingénierie pédagogique
Faculté des langues, des lettres et des arts
Université Ibn Tofail Kenitra, Maroc
Sanae.ghouati@uit.ac.ma

Résumé :

Pendant longtemps, l'Histoire des immigrés de France est restée évitée et méconnue pour la plus part des Français. Zakya Daoud, en écrivant ce livre *Travailleurs marocains en France : mémoire restituée*, ne cherche nullement à parler de l'histoire de la migration en France, ses raisons et ses motivations, ses conséquences et ses fruits, mais plutôt à donner des noms et des visages à ces immigrés, importés de force ou de gré, pour sauver la France et son économie. Daoud à travers son livre prouve son engagement inconditionnel envers cette communauté qui a beaucoup donné, et qui n'a pas encore reçu la reconnaissance qu'on lui doit. Sous une plume journalistique, Zakya Daoud mène son enquête et va à la rencontre des fondateurs de l'ATMF : Association des Travailleurs Marocains en France, elle ne se contente pas de dresser le bilan de ses exploits, ni d'énumérer les souffrances et les formes d'injustice auxquelles elle dû faire face, mais parle de cas précis, donne des portraits, rapporte des témoignages, nourrit son enquête de statistiques et de documents des archives. Elle arrive à décrire d'une manière objective, les conditions précaires dans lesquelles ces immigrés vivaient à leur arrivée en France. Elle arrive subtilité à provoquer un sentiment de compassion chez le lecteur envers ces immigrés. Ainsi, Zakya Daoud arrive non-seulement à rétablir des vérités mais surtout à accorder à ces immigrés leur place dans l'Histoire de la France. Elle rend hommage à ces hommes et femmes qui ont permis à la France d'exister.

Mots-clés : Engagement- Enquête- Journalistique- Mémoire- Immigrés

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract :

For a long time, the history of immigrants in France remained a subject avoided or unknown to most French people. In writing *Travailleurs marocains en France : mémoire restituée* (Moroccan Workers in France: Restoring the Memory), Zakya Daoud does not seek to recount the history of migration to France—its causes, motivations, consequences, or outcomes—but rather to put names and faces to the immigrants who were brought over, whether by force or by choice, to save France and its economy. Through this book, Daoud demonstrates her unwavering commitment to a community that gave so much yet has not received the recognition it is owed. Writing with a journalist's touch, Daoud conducts an investigation and meets with the founders of the ATMF (Association of Moroccan Workers in France); she goes beyond merely chronicling their achievements or listing the hardships and injustices they endured. Instead, she discusses specific cases, presents individual portraits, shares personal testimonies, and bolsters her research with statistics and archival documents. She objectively describes the precarious conditions in which these immigrants lived upon their arrival in France, while subtly evoking the reader's compassion for them. In doing so, Zakya Daoud not only sets the record straight but, above all, secures a place for these immigrants in the history of France. She pays tribute to the men and women who helped make France what it is today.

Key-words : Commitment – Journalistic- Investigation – Memoir – Immigrants

Introduction

Passant d'une journaliste engagée et distinguée par sa rigueur et sa sensibilité au monde, Zakya Daoud, en embrassant la littérature, préfère se ranger aux côtés des écrivains engagés qui portent en eux le souci de dénoncer les maux, de remettre en question les choix de l'humanité et surtout, de devenir la voix des sans voix. Elle appartient à cette catégorie d'écrivains que décrit Dominique Viart dans son article *Littérature et sociologie : les champs du dialogue* :

> *L'écrivain n'écrit pas pour ne rien dire, limitant son exercice à produire quelques agrégats sonores ou graphiques. Et ce dont il nous entretient est ce dont il est lui-même traversé, ou préoccupé, qu'il s'agisse de son univers propre, de son histoire ou de celle des autres, de sa place dans le monde ou du monde tel que, de sa place, il le considère*[240]

Ainsi, Zakya Daoud depuis qu'elle se voue à la littérature, choisit de parler des opprimés et des oubliés de la société. Elle montre les différentes formes d'injustices ou d'incompréhension auxquelles ils font face tous les jours. Fidèle à sa vocation, Zakya Daoud publie en 2003 son livre-enquête *Travailleurs marocains en France : mémoire restituée*, où l'écrivaine rend hommage à la communauté marocaine en France, et essaie, dans un style

[240] Viart, Dominique. "Littérature et sociologie, les champs du dialogue". *Littérature et sociologie*, edited by Philippe Baudorre et al., Presses Universitaires de Bordeaux, 2007, https://doi.org/10.4000/books.pub.3440.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

journalistique et investigateur, de suivre, depuis les années soixante du siècle dernier, comment cette communauté est arrivée à se dresser contre un patronat opprimant, et une société froide et souvent indifférente. Ce livre, est un livre pour l'Histoire, où elle rappelle l'unification des marocains de France, pour défendre leurs droits contre le racisme et la précarité. Il suit depuis le tout début la naissance de l'association ATMF : Association des travailleurs marocains en France, devenue rapidement Association des travailleurs Maghrébins en France.

Ce livre remonte à la création de cette association, à la rencontre entre ses fondateurs et leurs adhérents. Il raconte cette union entre une bourgeoisie marocaine politisée et une classe ouvrière analphabète qui baigne dans la précarité mais qui a cru en cet assemblement qui leur servait de bouclier contre toutes formes d'injustices. L'écrivaine ne manque pas de dresser son projet d'écriture à ses lecteurs depuis les toutes premières pages de son livre où elle dit clairement :

> *Ce livre est donc l'histoire de la rencontre entre Hassan Haj Nasser, Mohamed el Ayoubi et leurs compagnons qui a permis la création de cette association très originale qu'est l'ATMF*[241]

Nous allons essayer, à travers cet article, de montrer de quelle manière Zakya Daoud a-t-elle pu rester fidèle à sa vocation d'écrivaine engagée en relevant sa stratégie narrative et en essayons de montrer l'effet de son livre sur la restitution d'une mémoire collective des marocains de l'étranger.

Mais en prime abord, nous allons effleurer quelques notions théoriques qui nous ont semblé importants à savoir la relation entre littérature et enquête, la relation entre littérature et ethnologie ou sociologie. Nous allons nous baser essentiellement sur les théories de la critique sociale de la littérature.

1. Soubassement théorique :

Pendant plusieurs siècles, il y avait une sorte de frontière ou de limite entre les différentes disciplines, ainsi, ne pouvait écrire l'Histoire que des historiens, des traités philosophiques que des philosophes et les écrivains, quant à eux, avait un statut moins honorable que les autres théoriciens et chercheurs. La littérature servait à divertir le peuple, à feindre, à répandre des leurres et donner vie à des mythes.

Mais depuis le début du XX siècle, comme l'affirme Laurent Demanze dans son livre *Nouvel âge de l'enquête : Portraits de l'écrivain contemporain en enquêteur*, ces frontières ont commencé à disparaitre, et plus encore nous commençons à voir une forme de décloisonnement interdisciplinaire où la littérature commence à emprunter les techniques du journaliste, de l'enquêteur, et de l'ethnologue, ce qui lui permet de cette manière de créer des liens d'entente

[241] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 11

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

avec les autres disciplines. Ainsi elle arrive à s'approprier une certaine autorité à travers une pratique scientifique valorisée.

Clifford Geertz, dans son livre *Ici et là-bas : l'anthrologue comme auteur*, détermine cinq étapes essentielles pour qu'un écrivain puisse œuvrer comme anthropologue: L'observation participante, la réflexivité, la construction d'une voix d'auteur, le mélange des genres et la mise en scène de l'altérité. En parallèle, Laurent Demanze propose cinq protocoles différents qui devraient être adoptés par l'écrivain pour attribuer à son travail un statut scientifique et qui sont : L'étonnement, l'exploration, la collecte d'information, la restitution et enfin la poursuite.

De ces deux conclusions, nous pouvons constater qu'un écrivain afin de produire un texte avec des critères scientifiques, il devrait entrer en contact avec les éléments de sa narration (lieux, personnages, expériences...), collecter des informations à travers des témoignages ou des études antérieures, présenter des arguments : documents, statistiques, des photos... qui puissent appuyer sa thèse. Mais le plus important, il doit construire une voix d'auteur qui pourrait diriger le lecteur dans sa lecture et le convaincre d'adopter la position de l'écrivain et de croire à sa synthèse.

Laurent Demanze considère que c'est important de reconnaitre l'enquête littéraire et de l'analyser, il considère que :

> *L'enquête littéraire est à inscrire dans l'importance actuelle des écritures factuelles-mémoires, narrations documentaires, témoignages-, et le dialogue renoué de la littérature avec les savoirs. Etudier ces écritures de l'enquête, c'est tenter de saisir les enjeux contemporaines d'une littérature, qui s'invente à la lisière des champs disciplinaires*[242]

À travers cette citation, Demanze montre à quel point l'enquête littéraire a permis une réelle fusion entre écrits factuels et les différentes formes du savoir. Pour lui, l'étude de ces enquêtes littéraires permet une meilleure perception des enjeux contemporains sociologiques ou économiques, historiques ou politiques, qui se complémentent les uns les autres et s'offrent au lecteur dans un tout cohérent.

Demanze explique également dans ce livre que même si les écrivains s'adonnent à l'enquête, cela ne leur attribue nullement la légitimité. Il justifie son raisonnement comme suit :

> *Les enquêtes des écrivains contemporains réactualisent et renouvellent les formes antérieures de l'investigation-enquêtes sociales, romans noirs et écriture du reportage-, mais avec une*

[242] Laurent Delanze, Un nouvelle âge de l'enquête : Portraits de l'écrivain contemporain en enquêteur, Editions Corti, 2019, P : 12

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

différence majeure : la légitimité de l'écrivain comme enquêteur est fragile depuis que sciences sociales et journalisme sont les formes institutionnellement légitimes de l'enquête[243].

En d'autres termes, si l'écrivain continue de s'adonner à l'enquête en s'inspirant des formes investigatrices déjà existantes comme l'enquête sociale, les romans policiers ou les reportages, il reste néanmoins illégitime à cette pratique. En effet, de nos jours, ce sont les chercheurs en sciences sociales (sociologue, ethnologue...) ou les journalistes qui ont un statut officiel et institutionnel qui leur permet de pratiquer l'enquête. Cela dit, ce recours à l'investigation chez les écrivains contemporains est fructueux pour la littérature du réel comme nous l'avons expliqué ci-haut.

Nous allons examiner, dans ce qui suit, la démarche de Zakya Daoud dans son enquête sociale et historique qu'elle mène auprès des travailleurs marocains en France et leurs familles, tout en essayant de dévoiler ses intentions.

2. Les procédés stylistiques et narratifs utilisés par Zakya Daoud dans son livre Travailleurs marocains en France :

Nous avons pu, lors de la première partie de ce travail, rappeler les protocoles qu'un écrivain contemporains devrait adopter en insérant l'enquête dans la littérature. Nous allons montrer lesquels sont adoptés par Zakya Daoud.

Nous avons déjà évoqué ci-haut, l'élément de l'étonnement, et montré que l'écrivaine l'a adopté en débutant son livre par la scène de la commémoration du meurtre du jeune marocain par un groupe de racistes. Ainsi, le lecteur est directement mis dans le contexte du livre. Il ressent de cette manière de l'empathie à l'égard d'une communauté opprimée qui continue de souffrir de ces formes d'injustices et de racisme. En plus, il devient curieux pour connaitre cette histoire qui n'a pas été suffisamment racontée.

Deuxième procédé adopté par Zakya Daoud dans son enquête, c'est qu'elle a recours à une approche narrative hybride : elle alterne entre récits personnels, entretiens, témoignages et des commentaires sans oublier de dresser des analyses historiques pour mettre le lecteur dans le contexte de cette narration. Cette polyphonie qu'adopte l'écrivaine dans son récit permet de mettre en avant des expériences ouvrières plurielles réelles, sans manquer de donner à ces récits une cohérence thématique qui sont la marginalisation et l'exploitation. Zakya Daoud explique à ce propos que :

Ce livre n'est pas l'histoire de l'immigration marocaine ou maghrébine en France, encore que le parcours qu'il retrace, les profils qu'il dessine puissent en restituer une partie de

[243] Ibid, P : 14

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'aventure humaine, depuis les arrivées des années 1960, jusqu'à l'évolution actuelle, en passant par les différentes étapes de luttes politiques et syndicales, et les multiples lois qui, en 20 ans, ont affecté l'immigration. Il n'ambitionne que d'en tirer quelques fils, à travers des itinéraires individuels, le parti pris étant l'histoire des individus en ce qu'elle est révélatrice de l'histoire d'une association qui évolue dans plusieurs dimensions. [244]

Zakya Daoud à travers cette citation cherche à clarifier son projet d'écriture, elle précise ainsi qu'elle n'essaie pas de retracer l'Histoire de l'immigration en France, mais qu'elle tente plutôt de refléter certaines réalités sociales économiques et politiques des immigrés de France à travers l'histoire de la création de l'association ATMF. Cette association qui fédère les volontés des migrants et leurs espoirs en un meilleur avenir. Zakya Daoud au lieu de traiter l'immigration et ses enjeux d'une manière abstraite ou sous le format d'un essai théorique, elle choisit de personnifier le phénomène et nommer les acteurs de cette aventure exceptionnelle. Ainsi, depuis le premier chapitre, elle présente les héros de son livre et dresse devant son lecteur leurs portraits : Haj Nasser, Mohamed El Ayoubi, Raymond Benaim, Abdellah Samate, Said et son épouse Latifa, Hassan Bennani, M'Barek de Genevilliers, Said Tahri, Mohamed Jouahri, Mohamed Ouassat... De cette manière, le lecteur connait l'histoire de chacun d'eux, les motivations qui l'ont poussé à venir s'installer en France (en exilé, en ouvrier à la recherche d'un meilleur avenir, par contrainte...), ce qu'il lui permet de comprendre comment et pourquoi cette association a vu le jour.

En rapportant les témoignages, Zakya Daoud optimise l'utilisation de la première personne du singulier. Ce recours à l'utilisation du « je » est un procédé qui permet de montrer l'implication et la responsabilité de celui qui parle, et permet également de se rapprocher du lecteur et de provoquer son empathie envers la situation des travailleurs marocains en France. Cette technique rend l'écrivaine invisible et brise les distances entre le texte et son lecteur, qui devient de plus en plus impliqué dans le déroulement des événements, et qui se sent concerné désormais de ces personnes qu'il commence à connaitre et à découvrir.

Zakya Daoud montre que l'activité de L'ATMF était diversifiée et ne s'intéressait qu'à une seule chose : défendre les intérêts des immigrés maghrébins en France. Cette association pouvait entamer des procès pour défendre les intérêts de sa communauté, mobiliser l'opinion publique pour faire atteindre sa voix et fait appel à l'aide de la CGT dans certains cas pour trouver des solutions. Cette association s'ouvre à plusieurs chantiers d'ordre social comme la scolarisation des enfants des immigrés en assurant des cours de soutiens gratuits, la réintégration des jeunes délinquants, la régularisation de la situation des sans-papiers, la construction des mosquées, l'aide aux femmes abandonnées, sans couper les liens avec le Maroc. Cette description de la façon dont cette association opère vient dans le but de montrer que ces immigrés étaient bien intégrés dans le système français, qu'ils étaient contre l'anarchie et adoptaient toutes les démarches possibles et légales pour ses défendre et défendre les intérêts de sa communauté. Zakya Daoud cite une phrase d'un article paru en 2002 dans le magazine

[244] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 10

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Demain qui exprime bien cette idée : « *L'assimilation des immigrés marocains aux mœurs françaises avance plus rapidement que l'intégration prônée par les politiciens* »[245].

Ce qui est remarquable dans le travail de Zakya Daoud c'est qu'elle fait une bonne collecte d'informations de forme variée : témoignages, statistiques officiels, articles... Cette collecte lui permet de mettre la lumière sur les dynamiques familiales, culturelles et identitaires qui caractérisent l'expérience des migrants marocains en France. Cela lui permet également de formuler une synthèse que le lecteur trouve facile de saisir.

Prenons par exemple ce témoignage d'Abdellah Samat, un jeune marocain issu d'un petit village du sud du Maroc nommé Aoulouz qui raconte ses débuts difficiles en France :

> *Quelle erreur j'ai faite ! (...) au village on traitait ceux qui rentraient de paresseux. Il fallait que je reste, ça aurait été hachouma (déshonorant !). Je ne voulais pas qu'on se moque de moi, je me suis dit « je dois tenir », ne serait-ce que pour éviter le regard des autres*[246]

Cette déclaration d'Abdellah passe sans filtre, avec ses propres mots (Hachouma) et sa propre vision des choses qui est fortement influencée par sa culture, ce qui crée ce lien de sympathie avec le lecteur qui ressent cette double souffrance que vivaient les immigrés de l'époque. En effet, d'un côté les conditions difficiles voire inhumaines où ils se trouvaient en France, et d'un autre, le poids du regard méprisant des habitants de son village d'Aoulouz si jamais il baissait les bras et décidait de revenir.

Fidèle à sa formation journalistique de base, Zakya Daoud ne cherche pas à écrire avec un style littéraire recherché, au contraire, elle mise sur la sobriété dans son écriture, et arrive à transmettre ses idées dans une langue claire et accessible. Ce recours à cette écriture simple et précise, vient dans une perspective de vouloir transmettre les vérités telle qu'elles sont en toute neutralité sans chercher à les déformer.

Nous soulignons le fait que la description précise des conditions de vie de ces travailleurs marocains est souvent suivie d'une réflexion personnelle de l'auteure où cette dernière prend la parole pour mieux expliquer le comment du pourquoi. Ce qui justifie le choix d'une écriture hybride qui oscille entre essai, documentaire et littérature.

Examinons cet extrait où l'écrivaine décrit les conditions difficiles de ces travailleurs marocains souvent illettrés :

> *À Nancy, certains travailleurs sont logés dans des baraques, exposés au vent et au froid, sur le chantier même. Ils n'ont ni électricité ni Eau et lavent leur linge dans un canal.(...) Ils sont contraints de s'affilier à « des syndicats maisons » constitués par les employeurs, ils sont surveillés par une sorte de police marocaine ils sont également soumis à*

[245] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 138
[246] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 16

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> *l'arbitraire des petits chefs, des contremaitres qu'ils doivent combler de cadeaux pour s'attirer leurs bonnes grâces. (...) ils n'ont que de droit de travailler et de se taire. On leur fait tout accepter (...) souvent payés au-dessous du SMIG. Ils sont ignorés par les syndicats français. Ils vivent entre eux, dans le regret et la nostalgie. Personne ne connait leur vérité d'hommes exilés et déracinés*[247]

Zakya Daoud a recours à une structure fragmentée, son objectif est de refléter l'éclatement de la mémoire de ces ouvriers de France, dispersée par l'exil et la pauvreté, et subissant la négligence de la part des institutions. Cette fragmentation narrative utilisée par l'écrivaine prouve l'éclatement de cette mémoire oubliée et appelle à sa sauvegarde pour assurer une transmission d'une mémoire collective qui risquerait de disparaitre. Cette technique lui permet de construire *la voix d'auteur* dont nous avons parlé dans la première partie de ce travail. De cette manière, l'écrivaine arrive à influencer le lecteur et diriger sa lecture et sa perception des réalités qu'elle dévoile devant lui dans son livre.

Dans le dernier chapitre, que l'écrivaine intitule *DEVNIR,* elle ouvre le débat sur le devenir de ces binationaux qui ne veulent renoncer à aucune partie de leur être. Elle explique :

> *Tous, quels que soient Leurs itinéraires, partagent deux vies, deux cultures, s'efforçant de ne rompre avec aucune. L'exercice est difficile, mais salutaire pour eux et enrichissant pour tous, une promesse de bi-culturalité.*[248]

L'écrivaine ouvre le débat sur les nouveaux défis que l'association devrait remportée au troisième millénaire. Elle finit sur une note très positive et pleine d'espoir pour un meilleur avenir, elle dit :

> *Les militants de l'ATMF n'ont pas le choix, ils doivent réussir, ils le doivent à leurs enfants, qui, déjà, leur ont fait prendre le virage des années 80.*
>
> *En route donc pour le nouveau virage du 3ème millénaire dans un monde de plus en plus problématique*[249].

Zakya Daoud, en élaborant ce travail minutieux, impose son livre comme un socle pour une constitution d'une mémoire collective longtemps tue et longtemps ignorée. Cet ouvrage retrace, à travers une approche méthodique et empathique, l'expérience des travailleurs marocains en France mixée d'injustices et d'exploitation, ce qui permet de questionner cette partie de l'Histoire et de faire comprendre, aux nouvelles générations les raisons qui ont fait venir tous ces étrangers en France. Cette approche permet de réparer et de consoler les blessures pour pouvoir guérir les plaies et pouvoir avancer ensemble en toute équité entre tous les français, issus de l'immigration ou pas. Ce livre permet essentiellement de reconstruire une

[247] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 16-17
[248] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 198
[249] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 202

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

conscience collective en mettant en lumière les parcours individuels et multiples, les luttes et les petites aspirations de la communauté des travailleurs marocains : Liberté, Egalité, Fraternité,

Ce livre, littérairement parlant, contribue au renouvellement du récit documentaire. L'écrivaine y intègre des procédés de l'écriture autobiographiques (l'utilisation du je), du témoignage, et de la réflexion analytique qui tire le récit vers la forme de l'essai critique. C'est un livre censé nourrir le débat sur la question de l'immigration, la mémoire et l'identité, il responsabilise et met la France face à sa responsabilité envers ces immigrés qui n'avaient pas tous choisi de quitter leur pays chauds et accueillants pour venir s'installer dans ce pays froid qui les rejette et les marginalise.

Nous pouvons conclure, que pour donner à son livre une notoriété scientifique, elle a respecté les étapes suivantes : l'étonnement, la collecte d'information, l'exploration du sujet de l'immigration en apportant des analyses et des études en relation avec l'immigration, la restitution ce qui a permis d'élaborer une voix d'auteur, et la poursuite Où l'écrivaine ouvre le débat sur les bi-nationnaux et leurs avenirs.

Dans ce qui suit, nous allons essayer de montrer ce que Zakya Daoud a pu accoMplir en rédigeant ce livre.

3. Zakya Daoud : une écrivaine-enquêteuse au service de la vérité

Zakya Daoud, comme nous l'avons déjà expliqué, se distingue par une écriture particulièrement sensible aux marginaux et aux opprimées de la société. Et même si l'écrivaine a abordé le thème des immigrés et les problèmes de l'immigration dans nombreux de ses livres, comme *Marocains des deux rives* qu'elle publie en 1997, ou *La diaspora marocaine en Europe* qu'elle publie en 2010, Dans ce livre, *Travailleurs marocains en France : mémoire restituée*, elle va à la rencontre des ouvriers marocains de France pour recueillir, valoriser et restituer leurs témoignages. Elle a voulu donner la voix aux travailleurs marocains pour exprimer leur expérience, une chose qu'oublie de faire la littérature dominante. L'engagement de Zakya Daoud se manifeste à travers son souci de rapporter les vérités de ces hommes et de ces femmes le plus fidèlement possible et d'une manière authentique et transparente, sans tomber ni dans le piège de l'idéalisme ni celui du misérabilisme.

L'écriture de Zakya Daoud est étroitement liée au social et au politique. Dans ce livre, l'écrivaine ne se contente pas de dénoncer, mais relie son écriture à l'action sociale en dévoilant les formes d'injustices qu'ont subies les travailleurs marocains. Elle arrive également à mettre la lumière sur la nature des rapports entre les travailleurs et entre le patronat et les travailleurs. Ainsi, Zakya Daoud choisit de revenir sur l'Histoire des immigrés depuis les débuts du siècle dernier, quand la France a décidé de ramener la main d'œuvre des pays colonisés ou pauvres.

L'écrivaine ne manque pas de souligner que c'est la France, suite à l'hécatombe de la première guerre mondiale où elle a subi une forte baisse démographique, qui a fait venir des immigrés du Maghreb, de l'Europe de l'est, ou de l'Afrique subsaharienne. C'est dans cette

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

perspective que le pays de l'hexagone fait appel aux services de la Société générale de l'immigration. Zakya Daoud donne des précisions autour de cette opération en dévoilant les véritables statistiques de cette action et insiste sur les raisons qui ont poussé la France à recruter les étrangers et les faire venir à l'Europe, des fois même contre leur gré :

> *2 millions de Polonais, Tchèques et Yougoslaves sont recrutés. Les officiels expliquent que la mise en place d'un tel organisme est indispensable. La France, ravagée par les guerres doit recruter des étrangers pour se reconstruire et garder son indépendance nationale (...) Les Algériens sont sollicités, puis les Marocains qui viennent en général pour une moyenne de 5ans et repartent : 10000 en 1931, tandis que 100000 reviennent en 1939. En 1938, le protectorat français au Maroc a créé le premier service d'immigration pour les faire venir dans les mines et l'agriculture.*[250]

L'écrivaine rappelle que cette politique continue même après la deuxième guerre mondiale pour que *La France ne soit pas une lumière qui s'éteint*[251].

Zakya Daoud n'oublie pas de rendre hommage à ces militants marocains de gauche, ex-syndicalistes pour le cas de certains d'entre eux, et qui avait gardé cette flamme de défendre les intérêts des travailleurs, et de toute la communauté marocaine ou maghrébine qui vivaient en France. Elle n'oublie pas de rappeler le rôle important de Mehdi Ben Berka qui avait pensé à structurer les marocains de France. Elle rappelle que:

> *Au cours de son premier exil à Paris, entre 1960 et 1962, Mehdi Ben Berka structure les marocains de France autour des luttes politiques marocaines ; militants socialistes réfugiés ou s'éternisant à Paris, étudiants e l'UNEM, commerçants établis et ouvriers s'y réunissent pour commenter les péripéties des événements au Maroc et les répercuter dans les médias et dans la communauté marocaine.*[252]

En lisant ce livre, on arrive facilement à sentir les souffrances multiples de la migration de masse : les conditions de vie difficiles, l'exploitation (salaires en-dessous du SMIG, beaucoup d'heures de travail par jours..) , le racisme, la négligence... et même le meurtre. Cela nous ramène à la scène bouleversante d'ouverture: la commémoration de la mémoire du jeune marocain Brahim Bouarram jeté dans la Seine en 1995 par des nervis du cortège du Front national.

Ce choix narratif de l'écrivaine de commencer son livre par cette scène, n'est rien d'autre qu'un moyen qu'elle utilise pour déclencher l'étonnement chez le lecteur, de le mettre dans le contexte, et le pousser à s'impliquer émotionnellement et humainement dans son récit factuel.

Toute cette rigueur dans le travail de Zakya Daoud vise à prouver qu'une partie de l'Histoire nationale de France reste méconnue, et qu'il est temps de revendiquer sa

[250] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 13
[251] Une expression utilisée par le général de Gaulle que Zakya Daoud cite dans son livre à la page 13
[252] Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003, P : 12

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

reconnaissance. Cette démarche s'inscrit parfaitement dans la conception de l'écrivaine de l'acte d'écrire qui devrait contribuer au changement du monde et de ses perspectives.

En évoquant la condition des ouvriers marocains en France, Zakya Daoud d'abord questionne les raisons sociales de la marginalisation et de l'exploitation, sans manquer de faire un appel à la responsabilité collective. Ensuite, et nous pensons que c'est le plus important, elle préserve la mémoire collective des français contre l'oubli et aide à restaurer la dignité de ces travailleurs marocains qui ont beaucoup donné à la France. Elle arrive même à réconcilier le présent et le passé en prouvant que ces immigrés n'ont pas tous choisi de quitter leur pays, et combien leur aide pour l'économie de la France a été grande.

En réalisant cette investigation historique et sociale, l'écrivaine raconte un pan de l'Histoire de France, elle conteste cette amnésie institutionnelle et cette marginalisation des communautés subalternes dans le récit national de la France. C'est enfin de compte, une forme de lutte mémorielle et politique.

Conclusion

Zakya Daoud démontre à travers ce livre une fidélité incontestable à son écriture engagée. Elle arrive à faire plusieurs procédés stylistiques et narratifs qui lui permettent d'ancrer son livre dans le contexte historique et social de la France. Elle étale devant ses lecteurs de cette manière, une partie de l'histoire nationale documentée des travailleurs marocains en France. Ce procédé pousse le lecteur à avoir une réflexion sur l'Histoire, la mémoire collective et la justice sociale, que ce soit en France ou au Maroc.

Zakya Daoud ne se contente pas de garder une posture intellectuelle seulement, elle traduit son engagement par une enquête sociale et ethnographique, qui arrivent à expliquer les événements du passé pour mieux comprendre le présent. En dressant son enquête elle met la lumière sur une vérité longtemps cachée ou ignorée. Et c'est bien le rôle de l'enquête comme l'explique Demanze :

> *L'enquête ne s'essaye donc pas à réparer une disparition, mais à faire apparaître : c'est en somme l'un des enjeux de cette réflexion épistémologique qui fait de la disparition un outil de visibilité.* [253]

Le livre de Zakya Daoud propose une dynamique de dialogue interculturel et intercontinental, en dressant les faits, nommant les victimes, et en montrant les failles d'une émigration forcée des fois, exploiteuse beaucoup de fois, mais ce qui est remarquable, c'est qu'elle montre la résilience et la ténacité de la communauté marocaine et maghrébine en France qui a su s'organiser et trouver une structure lui permettant de se protéger contre toutes les formes de racisme et d'oppression qu'on leur faisait subir. Par ce travail, Zakya Daoud rappelle

[253] Laurent Demanze, Un nouvelle âge de l'enquête : Portraits de l'écrivain contemporain en enquêteur, Editions Corti, 2019.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

que littérature et investigation peuvent être conjuguées dans la même œuvre pour rapporter la vérité, la faire reconnaitre et essayer de remédier à tous les dégâts causés de par et d'autre. Elle prouve ainsi que la littérature protège la mémoire collective contre l'oubli.

Bibliographie :

- Zakya Daoud, Travailleurs marocains en France : mémoire restituée, Tarik Edition, 2003
- Dumont, Antoine. « Daoud Zakya, De l'immigration à la citoyenneté… », Revue européenne des migrations internationales, vol. 19, n° 3, 2003, p. 291. Analyse détaillée de la structure narrative et des choix méthodologiques (journals.openedition.org).
- Article dans Le Matin (11 décembre 2003) présentant l'ouvrage et son contexte historique et associatif (lematin.ma).
- Laurent Delanze, Un nouvelle âge de l'enquête : Portraits de l'écrivain contemporain en enquêteur, Editions Corti, 2019,
- Viart Dominique. "Littérature et sociologie, les champs du dialogue". Littérature et sociologie, edited by Philippe Baudorre et al., Presses Universitaires de Bordeaux, 2007, https://doi.org/10.4000/books.pub.3440.
- Sapiro Gisèle. "L'apport du concept de champ à la sociologie de la littérature". Littérature et sociologie, edited by Philippe Baudorre et al., Presses Universitaires de Bordeaux, 2007, https://doi.org/10.4000/books.pub.3461.
- Clifford Geerz, Ici et là-bas : l'anthropologue comme auteur, Editions Métailié, 1996

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Une approche interdisciplinaire de l'enseignement/apprentissage au primaire

An interdisciplinary approach to teaching and learning in elementary school

AHBAR Jamal جمال احبار
Doctorant, Université Moulay Ismaïl, Meknès (Maroc)
j.ahbar@edu.umi.ac.ma
KASSIMI-ALAOUI Malika قاسمي علوي مليكة
Doctorante, Université Moulay Ismaïl, Meknès (Maroc)
m.kassimialaoui@edu.umi.ac.ma
Sous la direction de :
Dr.Brahime LAROUZ et **Dr.Noraddine BARI**
Université Moulay Ismaïl, Meknès (Maroc)

Résumé :

Un enseignement/apprentissage vise la création d'un modèle interne et mental selon les objectifs /compétences voulus(es) chez l'apprenant ; c'est une réorganisation guidée du monde perçu. Cette orientation ou création nécessite des connaissances importantes du fonctionnement du cerveau qui représente l'entité physique de la cognition et de ses différents mécanismes et processus mentaux qui interviennent lors d'une activité d'enseignement/apprentissage. Une pratique didactique consciente et pertinente, dans l'apprentissage en général, est basée sur une large connaissance des apports de plusieurs disciplines en relation avec l'enseignement/apprentissage dans le cadre d'une interdisciplinarité.

Cet article essayera de redéfinir l'enseignement apprentissage à partir d'une approche neuro-psycho-linguistique en concrétisant cette interdisciplinarité, d'expliciter quelques concepts clés qui influencent la qualité de la pratique didactique dans une approche cognitive et quelques conditions pour réussir une conception ou un scénario pédagogique.

Mots-clés : enseignement/apprentissage, didactique, charge cognitive, interdisciplinarité

Abstract:

Teaching and learning aim to create an internal, mental model aligned with the desired objectives and competencies for the learner; it is a guided reorganization of the perceived world. This orientation or creation requires a deep understanding of how the brain—the physical entity underlying cognition—functions, as well as the various mental mechanisms and processes involved in teaching and learning activities. Conscious and relevant teaching practice, in learning in general, is based on a broad understanding of the contributions of various disciplines related to teaching and learning within an interdisciplinary framework.

This article will attempt to redefine teaching and learning from a neurolinguistic perspective by giving concrete form to this interdisciplinary approach, explaining some key concepts that influence the quality of teaching practice within a cognitive framework, and outlining some conditions for successfully designing a pedagogical scenario.

Keywords: teaching/learning, didactics, cognitive load, interdisciplinarity

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Introduction

Un enseignement /apprentissage est une réorganisation des flux du monde extérieur. C'est un processus d'orientation et de guidage vers une conception visée ou objectif voulu. Ces processus et démarches peuvent être spontanés et/ou non planifiés dans un environnement non institutionnel ou officieux (famille, entre ami(e)s…), mais disposés être bien planifiés et conscients dans un contexte institutionnel et officiel. Dans cette perspective, l'enseignement/apprentissage est un ensemble de processus qui nécessite un savoir et un savoir-faire de la part de l'enseignant basés sur des recherches scientifiques et des pratiques expérimentées pour concrétiser une pratique didactique consciente et pertinente. La neurologie, la psychologie cognitive, la linguistique cognitive, la didactique … sont des disciplines qui éclaircissent, et progressent, la réflexion sur ces mécanismes et processus d'enseignement /apprentissage, et favorisent la scientificité et la pertinence de la pratique didactique.

Apprendre/enseigner est un ensemble de pratiques qui demande une manipulation et une gestion rationnelle d'une variété de paramètres physiologiques, psychologiques, linguistiques et cognitives ; dans ce sens, nous allons approcher l'enseignement/apprentissage d'un angle cognitif et expliciter quelques concepts-clés et éléments primordiaux à prendre en considération lors d'une pratique didactique.

1- Apprendre : une action de différentes natures

L'homme apprend tout au long de sa vie, de sa naissance jusqu'à sa mort. Nous apprenons à marcher, à parler…puis à l'école, nous apprenons à lire, à écrire et à développer d'autres compétences. Cet apprentissage nous permet de comprendre et d'avoir nos propres modèles vis-à-vis du monde extérieur grâce à nôtre exubérante plasticité cérébrale. Cette faculté d'apprentissage nous distingue des autres espèces. Comment alors l'être humain apprend-t-il et qu'est-ce que « apprendre » ?

Selon la définition du dictionnaire de l'Académie française (9eme édition), « apprendre » est : « au *Xe siècle, au sens d'« étudier ». Du latin populaire « apprendere », altération du latin classique « apprehendere » , « prendre, saisir » (voir Appréhender), d'où, en bas latin, « saisir par l'esprit, étudier » et, en latin médiéval, « apprendre aux autres »*[254].

Apprendre est aussi une action physiologique et neuronale. Notre cerveau est composé d'un nombre de cellules nerveuses, appelées neurones, qui varie entre 86 milliards et 100 milliards. Une petite partie, de ces neurones, est précâblée pour assurer les fonctions vitales du corps, et une grande partie représente une plasticité cérébrale énorme ; c'est-à-dire qu'elle a une capacité à créer, modifier, et réorganiser ses connexions neuronales tout au long de la vie.

[254] https://www.dictionnaire-academie.fr/article/A9A2249 (05/03/2026)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'enseignement/apprentissage est, entre autres, une gestion des connexions neuronales ainsi qu'une activation des circuits neuronaux permettant la création des modèles mentaux visés, ou voulus, grâce aux deux phénomènes majeurs de notre plasticité cérébrale : le recyclage neuronal et/ou l'épigenèse synaptique.

Le recyclage neuronal consiste à ce que des neurones se recyclent sous l'effet d'un apprentissage ou des situations similaires, et passent d'un fonctionnement ordinaire ou général à un autre spécifique et plus précis comme l'explique S.Dohaene[255] lorsqu'il décrit la région occipito-temporale gauche du cerveau, nommée « aire de la forme visuelle des lettres et des mots » (aussi « boite aux lettres » du cerveau) ; les neurones de cette région, chez l'enfant avant 5 ans(et avant de confronter la lecture et l'écriture)sont dédiés exclusivement à la reconnaissance visuelle des objets, mais sous l'effet de la pratique intense de la lecture ces mêmes neurones se sont recyclés pour identifier les lettres et les mots de la langue apprise ou étudiée par l'enfant.

L'épigenèse synaptique peut être définie par un processus de changements ou de modifications des connexions neuronales et synaptiques, au niveau morphologique/fonctionnel, dus aux interactions avec l'environnement, et ce qui' est interne en mémoire. Ce processus engendre un renforcement, des modifications, ou des éliminations des connexions neuronales.

Le recyclage neuronal et l'épigenèse synaptique sont deux processus centraux dans l'enseignement/apprentissage, la mémoire, la compréhension des processus mentaux et le développement cognitif en générale.

Steve MASSON[256], en se basant sur les capacités que représentent la plasticité cérébrale et les résultats que fournit l'imagerie cérébrale, résume l'apprentissage en un changement des connexions neuronales et l'activation des neurones liés à l'apprentissage visé. Il définit le but derrière chaque apprentissage comme une modification significative et durable des connexions neuronales du cerveau.

Cette activation neuronale, liée à l'apprentissage visé, représente l'un des principes neuroéducatifs. Pour assurer le changement des connexions neuronales, la création des connexions neuronales pertinentes et un apprentissage plus efficace, cette activation neuronale nécessite la mise en œuvre des stratégies d'enseignement/apprentissage actives.

Dans ce contexte, l'enseignent est appelé à avoir un niveau de connaissances du fonctionnement du cerveau et à jouer le rôle d'un bon chef d'orchestre neuronal.

O.Houdé[257] , en présentant ses trois systèmes cognitifs liés au fonctionnement du cerveau, (système heuristique, système d'inhibition et système algorithmique) met l'accent sur le rôle primordial du système d'inhibition lors d'un processus d'enseignement/apprentissage. Pour lui, apprendre c'est activer le système d'inhibition pour inhiber le système heuristique et activer le système algorithmique « Inhiber, c'est apprendre à résister » autrement dit apprendre

[255] S.Dehaene,2018,Apprendre !Les talents du cerveau,le défi des machines, Odile Jacob, Canada
[256] S.Masson,2020,Activer ses neurones pour mieux apprendre et enseigner, Odile Jacob, Canada
[257] O.HOUDÉ , 2018, L'école du cerveau: De Montessori, Freinet et Piaget aux sciences cognitives . Bruxelles, Mardaga

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

c'est filtrer les flux reçus avant de les passer au système algorithmique reconnu par sa pensée réfléchie « logico-mathématique », sa fiabilité et sa rapidité.

Une autre définition de nature neuropsychologique est présentée par Stanislas DEHAENE pour nous éclaircir ce qu'est « apprendre » en sciences cognitive. Pour lui « apprendre »est un ensemble de processus mentaux en interaction avec l'activation de la plasticité cérébrale. Il définit l'apprentissage comme suit :

> « Apprendre consiste à transformer les informations qui nous parviennent en un jeu de connaissances utiles et exploitables. Grâce à l'apprentissage, les données brutes qui frappent nos sens se muent en idées abstraites, raffinées et suffisamment générales pour que nous puissions les exploiter dans des situations nouvelles. En sciences cognitives. Nous les appelons des modèles internes »[258]

Un ensemble de processus mentaux concrétise cet apprentissage. S. Dehaene explique que « apprendre » est :

- ajuster les paramètres d'un modèle mental :il s'agit d'un processus de modification de notre modèle interne pour être compatible ou correspondre à l'état d'un modèle du monde extérieur (objet d'apprentissage), l'apprentissage d'une langue seconde suppose un ajustement des paramètres neuronaux et fonctionnels pour pouvoir se positionner entre les caractéristiques de la langue maternelle et celles de la langue seconde à divers niveaux (structure de la phrase, le genre des mots…)

- exploiter le potentiel de la combinatoire :prenons par exemple l'apprentissage d'une langue, l'exploitation du potentiel de la combinatoire nous permet un effet « boule de neige » s'il est bien guidé ; c'est un processus qui consiste à mettre en œuvre des combinaisons entre les phonèmes pour former des syllabes puis former des mots et par conséquent enrichir la batterie lexicale .la combinaison entre les composantes de cette dernières ajustée à certaines règles de cette langue permettra de comprendre et produire des énoncés.

- minimiser ses erreurs : ce processus est lié à celui de l'ajustement des paramètres. Au cours de chaque enseignement/apprentissage, des erreurs sont commises pour alerter l'enseignant que les neurones activés, à une étape d'apprentissage, ne sont pas ceux visés et représentent une opportunité de rediriger des efforts vers les neurones visés. Les erreurs permettent aussi à l'apprenant de réajuster ces paramètres et de minimiser ses fausses représentations. C'est un processus basé sur une rétropropagation.

- exploiter l'espace des possibles : Lorsqu' une (ou des) erreur(s) persiste, cela ne veut pas dire que le cerveau de l'apprenant est incapable de saisir cet apprentissage, mais que l'apprenant n'a pas exploité toutes les possibilités que lui présente sa plasticité cérébrale. Dans cette situation l'apprenant doit abandonner les premiers mécanismes exploités et entrer dans

[258] S.Dehaene, 2018, Apprendre ! Les talents du cerveau, le défi des machines, Odile Jacob, Canada

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'aventure des autres possible. L'enseignant, de sa part, est censé guider l'enseignement/apprentissage vers d'autres dimensions pour permettre à l'apprenant de mettre en place d'autres connexions et s'ouvrir sur d'autres possibilités garantissant l'apprentissage visé.

- optimiser une fonction de récompense : ce processus se base sur l'activation de notre métacognition qui favorise une autoévaluation tout au long d'un apprentissage et nécessite une récompense lors de la réalisation d'une tâche voulue en vue d'une automatisation future de cet apprentissage.

- restreindre l'espace de recherche : Processus basé sur l'élimination et la réduction des efforts intentionnels et attentionnels pour se concentrer sur l'espace restreint est limité à l'apprentissage visé, grâce à une pratique didactique guidée et pertinente

- projeter des hypothèses a priori : la projection des hypothèses sur un sujet ou objet nouveau à notre cerveau est un processus inné. Pour cela la découverte des hypothèses projetées sur l'objet d'un apprentissage facilite le guidage vers l'apprentissage visé et favorise la restriction de l'espace de recherche et de pratique didactique.

Selon la théorie de la charge cognitive, et cognitivement parlant, un apprentissage est l'affleurement d'un nouveau réseau d'activation sémantique (ou d'un ensemble de réseaux) le renforcement, l'élargissement ou la restructuration des réseaux existants, en mémoire à long terme(MLT) après un traitement au niveau de la mémoire à court terme(ou de travail) (MDT).

L'enseignement/apprentissage est un ensemble de changements, de modifications, de recyclages au niveau physiologique, notamment neuronaux, et une gestion des ressources cognitives en vue d'une création, d'un élargissement, d'un changement, d'un, ou plusieurs réseaux mentaux sémantiques.

2- L'enseignement/apprentissage : une gestion des ressources cognitives

Dans le cadre de la théorie de la charge cognitive, un enseignement/apprentissage doit prendre en considération plusieurs paramètres liés à cette charge, et procéder à une gestion rationnelle de certaines ressources cognitives en vue d'une pratique didactique consciente et un apprentissage réussit. A cet égard, certains concepts nécessitent d'être connus par l'enseignant pour pouvoir les gérer efficacement :

Les schémas : sont des structures abstraites de connaissances composées d'éléments. Un schéma est une forme de représentations mentales structurées et organisées sous forme de réseaux sémantiques qui contiennent simultanément des connaissances et des règles d'utilisation de celles-ci. « *Les schémas permettent de traiter des structures de connaissances complexes et généralisées comme des unités simples de mémoire* »[259] .Pour cela, une pratique didactique pertinente vise à la création des schémas mentaux pour faciliter le stockage des

[259] André Tricot. Charge cognitive et apprentissage. Une présentation des travaux de John Sweller. Revue de Psychologie de l'Éducation, 1998, 3, pp.37-64.edutice-00000081

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

connaissances et des apprentissages à la mémoire à long terme et réduire le coût cognitive au niveau de la mémoire de travail.

Les effets : au cours de ses recherche et travaux sur la théorie de la charge cognitive, J. Sweller a consacré plusieurs expériences pour expliciter des effets, résultant des conceptions et pratiques didactiques, qui impliquent des coûts cognitifs lors d'une intégration mentale en situation d'apprentissage et les manières de diminuer ces coûts.

-L'effet du problème résolu : Les apprenants auxquels est demandé de résoudre des problèmes, en se basant sur leurs connaissances ou d'autres exposées comme nouvelles, ont moins de performances et nécessitent des coûts cognitifs importants que d'autres auxquels des modèles de résolutions et des solutions sont proposés, étudiés et analysés et auxquels des problèmes analogues leurs été présentés. La résolution de ses derniers montre que ses apprenants réalisent de bonnes performances et des coûts cognitifs optimaux.

-L'effet de renversement lié à l'expertise : cet effet est survenu lorsque certains apprenants ont déjà des connaissances antérieures liées au contenu d'un nouvel apprentissage ce qui nuit à la charge attentionnelle souhaitée au cours de ce processus d'enseignement/apprentissage contrairement aux apprenants novices. Cet effet présente une limite à l'utilisation d'exemples de problèmes résolus pour les apprenants qui ont emmagasiné des schémas de résolution des problèmes dans leurs mémoires à long terme et qui risquent un effet de redondance. À cet effet, toute pratique didactique est censée dévoiler les connaissances antérieurs des apprenants pour distinguer les « experts » des « novices » et diversifier les processus d'enseignement/apprentissage pour éviter l'effet négatif de cet expertise et d'orienter ce dernier dans un sens plus pertinent.

-L'effet de redondance : on peut parler de la redondance lorsque l'apprenant doit traiter les mêmes informations sous diverses formes (texte, image, tableau…) ou des informations supplémentaires et inutiles pour l'apprentissage. Cet effet est susceptible d'élever la charge extrinsèque et de créer une surcharge au niveau de la mémoire de travail.

-L'effet de l'attention partagée : l'utilisation de plusieurs sources d'informations peut avoir un coût cognitif élevé et peut engendrer un partage du coût attentionnel. Pour éviter cet effet, les supports de présentation de l'information doivent être en relation de complémentarité et ne circulent pas la même information pour ne pas susciter un effet de redondance. Le nombre de sources et de supports d'informations doit être bien choisi et rationnel pour atteindre un apprentissage pertinent.

-L'effet de modalité : selon la théorie de la charge cognitive, l'utilisation de deux canaux pour la présentation de l'information, sujet d'apprentissage, favorise mieux l'apprentissage. Présenter une information sous forme visuelle et auditive est susceptible d'alléger le coût cognitif au niveau de la mémoire extrinsèque et par conséquent favorise l'apprentissage ; la forme visuelle facilite la création des liens et la formation des représentations mentales et la forme auditive favorise la maitrise de concepts et représentations abstraits. Dans cette optique, il faut être vigilent au choix de sources et natures d'informations : l'information de nature auditive et de nature visuelle faisaient l'objet d'un traitement séparé, si les deux informations excitent le même canal perceptif, l'apprenant sera dans l'obligation de traiter deux fois la même

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

information et par conséquent concrétisera un effet de redondance qui diminuerait l'efficacité de l'apprentissage.

La mémoire : la diversité des souvenirs et le temps de retenir une information et de la garder nous poussent à traiter la mémoire au pluriel. Plusieurs types de mémoires sont objet d'étude des psychologues. Pour la théorie de la charge cognitive, Sweller fait la distinction entre deux mémoires :

-La mémoire à court terme : en s'appuyant sur des modèles divers (Baddeley, 1986 ; Ericsson et Kintsch,1995 ; Cowan,2001), la définition de cette mémoire (appelée aussi « mémoire de travail »), dans le cadre de la théorie de la charge cognitive, a connu plusieurs évolutions et modifications ;la première définition la décrit comme un système qui traite et stocke des informations d'une manière transitoire pour la réalisation d'une tâche donnée. Cette définition est enrichie plus tard , pour la définir comme un ensemble de processus contrôlés (par opposition aux processus automatiques de la mémoire à long terme) et lui attribuer la qualité de la « conscience » ;c'est-à-dire que la mémoire est le lieu des pensée conscientes orientées vers une tâche en cours de réalisation.la mémoire à court terme est caractérisée par une capacité limitée de ses ressources cognitives.

Etant conscient des limites de cette mémoire, tout acte d'enseignement/apprentissage doit prendre en compte la gestion rationnelle des ressources cognitives au choix des situations, du matériel didactique, des scénarios pédagogiques, de la nature des informations présentées, des manières de présentations de ces informations …pour un investissement optimal de ces ressources et un apprentissage efficace et éviter des surcharges inutiles de cette mémoire.

-La mémoire à long terme : c'est un ensemble de processus automatique et la zone de l'inconscient. Elle est caractérisée par sa capacité illimitée de stockage. Les connaissances traitées à la mémoire à court terme d'une manière transitoire et consciente passent en schémas structurés et forment des réseaux sémantiques stockés au niveau de la mémoire à long terme. Elle est d'une grande importance pour l'apprentissage ; toute pratique didactique vise le stockage de nouvelles connaissances à la mémoire à long terme et assurer sa récupération facile en cas de besoin.

La distinction entre la mémoire à court terme et la mémoire à long terme n'est pas un débat résolu ; En se référant aux travaux de Ericsson et Kintsch (1995), Stéphanie Roussel cite :

> « …non seulement des éléments de la mémoire à long terme se trouvent activés en mémoire de travail par l'imput sonore ou visuel perçu, mais surtout les propriétés permanentes de la mémoire à long terme servent d'appui au fonctionnement de la mémoire de travail, à travers des structures de récupération. Dans cette conception, la mémoire de travail n'est pas considérée comme une entité distincte de la mémoire à long terme, mais de la partie activée de la mémoire à long terme »[260]

[260] S.Roussel , 2021, L'approche cognitive en didactique des langues, de Boeck Supérieur, Louvain-la-Neuve

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'attention : est un processus mental, une ressource cognitive, une capacité de sélectionner d'une manière pertinente des stimuli, être concentré sur une tâche, être vigilant…c'est tout cela et plus, puisqu'il existe plusieurs définitions de l'attention, et chacune d'elles traite un aspect de ce concept. Ainsi, certains auteurs la voient comme notre capacité à sélectionner une partie des stimuli présents dans notre environnement. D'autres la voient comme une forme d'énergie permettant la concentration mentale .D'autres encore pensent que l'attention est ce qui nous permet un accès conscient au contenu de notre mémoire

La charge cognitive : peut être expliquée par l'ensemble des ressources de la mémoire à court terme ou la quantité d'énergie mentale investie ou d'activité mentale déployée au niveau de la mémoire de travail (mémoire à court terme) lors d'un acte d'enseignement/apprentissage qui impose au système cognitif de l'apprenant trois types de cette charge, selon la théorie de la charge cognitive (TCC), que nous résumons comme suit :

- *La charge cognitive intrinsèque :* ce type de charge cognitive est déterminé par la nature et la complexité de la tâche à accomplir par l'apprenant, ses connaissances préalables et à l'objet d'apprentissage. Elle dépond aussi du degré d'interactivité nécessaire pour l'accomplissement d'une tâche d'apprentissage, le niveau d'expertise de l'apprenant et de la complexité du support d'apprentissage. Dans ce sens la TCC recommande le bon choix du support d'apprentissage pour qu'il soit convenable au niveau de l'apprenant par le nombre d'éléments qu'ils le composent et le degré d'interactivité simultanée entre eux. Au niveau de l'expertise ; un apprenant, d'une langue seconde, d'une batterie lexicale adéquate au support d'apprentissage nécessitera moins de ressources cognitives pour sa compréhension qu'un autre qui a un lexique loin du support.

- *La charge cognitive extrinsèque* : est liée à la manière dont la consigne, le matériel d'apprentissage ou l'information sont présentés à l'apprenant. De ce fait, la conception didactique et le support pédagogique présentent une grande importance pour guider l'attention des apprenants vers les objectifs ciblés d'apprentissage. Les expériences réalisées, dans ce sens, par Sweller, ont montré que les apprenants moins compétents apprennent mieux à partir des exemples de problèmes résolus totalement ou partiellement qu'en essayant de résoudre des problèmes de manière autonome. Cette charge nécessite une grande vigilance de la part de l'enseignant au niveau de sa conception et pratique didactique qu'au niveau du choix et de la manière de présentation des consignes et l'exploit du matériel didactique

- *La charge essentielle :* est liée à l'objectif de l'apprentissage. Autrement dit, à la construction des schémas mentaux voulus au niveau de la mémoire à long terme. Une situation d'enseignement/apprentissage vise la réalisation d'un objectif, cela demande une charge cognitive essentielle pour la mobilisation des connaissances déjà stockées à la mémoire à long terme pour faciliter la construction de connaissances nouvelles.

Stéphanie Roussel nous résumes la relation entre ces types de la charge cognitive comme suit :

> « La nature du document (charge intrinsèque)et la présentation de l'information(charge extrinsèque)ne doivent pas gêner la réalisation des objectifs d'apprentissage(charge essentielle) ;elles doivent, au contraire, contribuer à la mise en œuvre des activités cognitives qui servent ces

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

> objectifs.[…]le concepteur pédagogique peut orienter l'attention de l'apprenant vers l'objectif de l'apprentissage(charge essentielle) en maîtrisant l'interactivité des éléments du support d'apprentissage(optimisation de la charge intrinsèque) et en orientant les activités mentales qui conduisent à réaliser la tâche d'apprentissage(allègement de la charge extrinsèque) »[261]

La théorie de la charge cognitive avec son arsenal conceptuel nous servira de base, pour comprendre les relations entre le coté neurologique, le coté fonctionnel du cerveau lors d'un processus d'enseignement/apprentissage et leurs applications didactiques en général.

3- Conditions de réussite d'un scénario pédagogique

L'enseignement/apprentissage réussi est, avant tout, une planification consciente, minutieuse et rationnelle des moyens disponibles (connaissances préalables, matériel didactiques…), des processus mentaux et des ressources cognitifs. Dans ce sens l'enseignant doit avoir une idée claire du groupe à enseigner (âge, niveau d'expertise, milieu de l'apprenant, prérequis, préacquis, anomalies de certains apprenants…) pour adapter sa planification avec certaines de ces variables qui peuvent influencer son scénario ou conception pédagogique. Les conditions de réussite que nous présentons ci-dessous ne représentent, en aucun cas une recette magique pour un enseignement/apprentissage réussi, mais nous les proposons comme adjuvants, entre autres, de cette réussite. Nous nous limitons dans notre analyse aux apports de la théorie de la charge cognitive, l'Interaction entre les Méthodes et les Aptitudes Cognitives des Apprenants, et l'Activation de Stratégies d'Apprentissage Profond et de Croyances Motivationnelles.

Condition 1 : La Gestion de la Charge Cognitive par un Instructional Design Adapté

La première condition de réussite réside dans la capacité de l'enseignement à respecter les limites structurelles du système cognitif humain, et plus particulièrement de la mémoire de travail (MdT). La MdT constitue ce système à capacité limitée qui permet de maintenir et de manipuler de manière temporaire l'information requise pour des tâches cognitives complexes telles que la compréhension, le raisonnement et la résolution de problèmes. Lorsque la complexité d'une tâche ou la manière de présenter l'information excède cette capacité, un phénomène de surcharge cognitive se produit, entravant alors durablement les processus d'apprentissage et de transfert des connaissances.

Une étude de Kramer et al. (2024) a démontré que la révision d'un curriculum fondé sur l'investigation selon trois principes de sciences cognitives avait un effet positif significatif sur l'apprentissage des sciences, par rapport à un groupe contrôle. Ce résultat confirme que l'ingénierie pédagogique, en réduisant la complexité inutile et en organisant l'information de manière efficiente, facilite non seulement la compréhension immédiate, mais aussi l'encodage progressif des informations en mémoire à long terme.

Le défi pour l'enseignant ou le concepteur pédagogique consiste donc à trouver un équilibre optimal entre les différentes composantes de l'instruction, en évitant à la fois

[261] Ibid

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

une simplification excessive qui priverait l'apprenant des ressources cognitives nécessaires, et une complexité déstabilisatrice générant surcharge et confusion.

Condition 2 :L'Interaction entre les Méthodes et les Aptitudes Cognitives des Apprenants

Une deuxième condition, complémentaire à la première, repose sur la reconnaissance que les apprenants ne constituent pas des entités cognitives homogènes, mais des individus dotés de profils intellectuels et de capacités de traitement de l'information profondément différenciés. Le cadre théorique de l'interaction aptitude-traitement (ATI), initialement conceptualisé par Cronbach et Snow, est aujourd'hui remis au cœur des débats pour expliquer pourquoi certaines méthodes pédagogiques produisent des effets bénéfiques chez certains élèves, tandis qu'elles restent inefficaces, voire contreproductives, chez d'autres. Une interaction aptitude-traitement se manifeste précisément lorsque l'efficacité d'une stratégie d'enseignement varie de manière systématique en fonction des caractéristiques cognitives spécifiques de l'apprenant.

Dans ce cadre, la capacité de la mémoire de travail (CMT) apparaît comme une aptitude centrale. Les recherches convergent pour montrer que les apprenants munis d'une faible CMT tirent un bénéfice maximal d'un enseignement explicite, structuré et fortement guidé, qui canalise leur traitement de l'information, réduit significativement la charge cognitive et leur fournit des repères stabilisateurs. À l'inverse, les apprenants possédant une forte CMT peuvent extraire un avantage accru de situations plus ouvertes, complexes et exploratoires, sollicitant leurs capacités de traitement élaboré sans pour autant déclencher un phénomène de surcharge cognitive. Des études empiriques démontrent que certaines méthodes pédagogiques conçues afin d'optimiser les ressources de la mémoire de travail se révèlent particulièrement bénéfiques, et de manière disproportionnée, pour les élèves à faible CMT, sans toutefois pénaliser les élèves à haute CMT.

Il s'ensuit que la réussite d'un dispositif d'enseignement supposée complète s'appuie sur la capacité de l'institution pédagogique à adapter les situations d'apprentissage ou, à défaut, à proposer des parcours différenciés et des supports pédagogiques qui tiennent explicitement compte de cette diversité cognitive.

Condition 3 : L'Activation de Stratégies d'Apprentissage Profond et de Croyances Motivationnelles

Au-delà de l'action de l'enseignant et de la conception du curriculum, la réussite de l'apprentissage dépend de manière cruciale de l'activité même de l'apprenant. Une troisième condition de réussite réside donc dans la mobilisation, par l'élève, de techniques d'étude efficaces et dans l'adoption de croyances motivationnelles favorisant un engagement cognitif profond. Une étude majeure menée auprès d'élèves du secondaire par Ruiz-Martín, Blanco et Ferrero (2024) a précisément examiné l'association entre les différentes techniques d'étude et la réussite scolaire.

Les résultats de cette recherche sont particulièrement éclairants : seules les techniques d'étude explicitement validées par les travaux de psychologie cognitive, telles que la pratique de la récupération en mémoire (retrieval practice) et l'étude élaboratrice, manifestent une

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

association positive et statistiquement significative avec les notes scolaires. À l'inverse, les méthodes passives et superficielles, comme la simple relecture ou le soulignement du texte, ne présentent pas de corrélation comparable avec la performance académique, voire aucun effet significatif.

En outre, l'étude révèle que l'utilisation de ces techniques efficaces est elle-même associée à des dispositions psychologiques positives : un sentiment d'auto-efficacité plus élevée, une orientation vers des buts d'apprentissage (et non seulement de performance), une théorie incrémentale de l'intelligence (growth mindset) et une perception accrue de contrôle sur les résultats scolastiques. Ces croyances fonctionnent alors comme un véritable moteur, encourageant l'engagement dans des stratégies cognitives exigeantes, mais avérées comme porteuses de progrès. Ce constat est cohérent avec d'autres travaux montrant que la persévérance académique et un climat de classe favorable viennent médier — voire amplifier — l'impact des pratiques enseignantes sur les performances cognitives des élèves.

La condition de réussite apparaît ainsi comme la synergie entre des méthodes d'étude robustes, scientifiquement étayées, et un système de croyances motivationnelles qui les soutient, les rend durables et les généralisable à différents contextes d'apprentissage.

En synthèse, l'approche cognitive de l'enseignement-apprentissage ne se présente ni comme une méthode miracle, ni comme un modèle unique et déterministe, mais comme un ensemble de conditions interdépendantes dont la satisfaction conjointe constitue une condition de possibilité de la réussite. La première condition, d'ordre structurel, tient à la conception d'un dispositif d'enseignement respectant les limitations de la mémoire de travail, afin d'éviter tout phénomène de surcharge cognitive susceptible de compromettre les processus de codage et de traitement de l'information. La deuxième, d'ordre différentiel, réside dans la prise en compte explicite des variations interindividuelles des aptitudes cognitives, et en particulier de la capacité de la mémoire de travail, afin d'ajuster les méthodes pédagogiques suivant le principe d'interaction aptitude-traitement. La troisième, d'ordre personnel, concerne l'engagement de l'apprenant dans des stratégies d'apprentissage cognitivement actives, soutenues par des croyances motivationnelles adaptées et favorisant un engagement durable dans les tâches cognitives.

Ces conditions ne sont en aucun cas autonomes les unes par rapport aux autres. Un design pédagogique rigoureux et bien maîtrisé (condition 1), en réduisant la charge cognitive inutile, libère des ressources cognitives qui permettent précisément à l'élève de s'investir dans des stratégies élaboratrices et profondes (condition 3). De même, la prise en compte, par l'enseignant, des profils cognitifs variés de ses élèves (condition 2), lui permet d'étayer de manière ciblée l'usage autonome de techniques d'apprentissage éprouvées, en les rendant accessibles et pertinentes pour chacun. L'enjeu de la recherche à venir, aussi bien que de la pratique éducative, est de développer des approches intégratives qui articulent systématiquement ces différents leviers, afin de favoriser non seulement un apprentissage en profondeur, mais également un apprentissage durable, transférable et équitablement accessible à tous les élèves, quel que soit leur niveau de départ ou leurs profils cognitifs.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Conclusion

L'enseignement/apprentissage est un ensemble de connaissances de taches, de processus…interdisciplinaire qui fait appel à plusieurs disciplines telles que la psychologie, la neurologie, la linguistique, la didactique et autres, pour le théoriser, l'analyser, l'appliquer et le progresser. A cet égard chaque système éducatif est demandé chercher une convergence de ses composantes internes, d'abord, entre les curricula, les programmes de formations des enseignants, et la pratique didactique d'une part et les apports scientifiques d'une diversité de disciplines, comme citées ci-dessus, et les converger aux composantes internes d'une autre part. Cette convergence interne et externe est susceptible de garantir une mise à jour de la pratique didactique en classes en adéquation avec les résultats des recherches scientifiques de différentes disciplines en relation avec l'enseignement/apprentissage.

L'ouverture des passerelles entre l'école et les institutions de la recherche scientifique est capable de créer une flexibilité à innover et perfectionner, que ce soit au niveau des formations des intervenants dans le domaine éducatif (enseignants, inspecteurs, formateurs…) ou au niveau des curricula et d'ingénierie pédagogique.

Bibliographie

- Alloway, T. P., & Alloway, R. G. (2010). Investigating the predictive roles of working memory and IQ in academic attainment. *Journal of Experimental Child Psychology*, 106.
- Cronbach, L. J., & Snow, R. E. (1977). *Aptitudes and instructional methods: A handbook for research on interactions*. Irvington.
- Dehaene, S. (2018), Apprendre ! Les talents du cerveau, le défi des machines, Odile Jacob, Canada.
- Houdé, O. (2018), L'école du cerveau : De Montessori, Freinet et Piaget aux sciences cognitives. Bruxelles, Mardaga.
- https://www.dictionnaire-academie.fr/article/A9A2249 (05/03/2026)
- Kramer, S. L., Scull, J., Porter, A., Massey, C. M., Merlino, F. J., & Baker, J. Y. (2024). Can Either Using Cognitive Science Principles or Improving Teacher Content Knowledge Boost Student Achievement in Middle School Science? *Journal of Research in Science Teaching*, 61.
- Masson, S. (2020), Activer ses neurones pour mieux apprendre et enseigner, Odile Jacob, Canada.
- Peng, P., et al. (2018). A meta-analysis of mathematics and working memory: Moderating effects of domain, age, and sample characteristics. *Journal of Educational Psychology*, 110.
- Rohrer, D., & Pashler, H. (2010). Recent research on human learning challenges conventional instructional strategies. *Educational Researcher*, 39.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Roussel, S. (2021), L'approche cognitive en didactique des langues, de Boeck Supérieur, Louvain-la-Neuve.
- Ruiz-Martín, H., Blanco, F., & Ferrero, M. (2024). Which learning techniques supported by cognitive research do students use at secondary school? Prevalence and associations with students' beliefs and achievement. *Cognitive Research: Principles and Implications*, 9.
- Sweller, J. (1994). Cognitive load theory, learning difficulty, and instructional design. *Learning and Instruction*, 4.
- Tricot, A. (1998), Charge cognitive et apprentissage. Une présentation des travaux de John Sweller. Revue de Psychologie de l'Éducation, 3, pp.37-64.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Une relecture des œuvres littéraires dans l'enseignement secondaire qualifiant au Maroc : Enjeux linguistiques et culturels

A reassessment of Literary works in Qualifying Secondary Education in Morocco: Linguistic and cultural issues

Aissa JABBOUR عيسى جبور
Doctorant
Laboratoire Sciences du langage, littérature Arts, communication et Histoire
Faculté des Lettres et sciences humaines – Dhar El Mehraz –
Université Sidi Mohamed Ben Abdellah Fès, Maroc
ORCID ID 0009-0008-0512-8560
jabbouraissa92@gmail.com

Résumé :

Objectifs : Analyser les enjeux de l'enseignement des œuvres littéraires françaises et maghrébines dans le secondaire qualifiant au Maroc.
Problème : Les programmes de français préparent-ils efficacement les élèves aux exigences des œuvres littéraires étudiées au lycée ?
Méthode : Approche qualitative, descriptive et critique fondée sur l'analyse des programmes officiels.
Conclusion **:** Les programmes présentent des limites dans la progression des apprentissages, mais les œuvres littéraires demeurent un outil essentiel de formation linguistique, culturelle et interculturelle.
Mots-clés : Enseignement secondaire, langue française, romans, littérature, éducation.

Abstract :

Objectives : To analyze the challenges of teaching French and Maghrebi literary works in Moroccan upper secondary education.

Research Problem : Do the French language curricula adequately prepare students for the literary works studied in upper secondary school ?

Method : A qualitative, descriptive, and critical analysis of the official French language curriculum.

Conclusion : The curriculum has some limitations in preparing students for advanced literary texts, but literary works remain essential for linguistic, cultural, and intercultural education.

Keywords : Secondary education, French language, novels, literature, education.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Introduction :

L'enseignement du français à travers les œuvres littéraires tient une place spéciale dans le parcours linguistique des Marocains. C'est une langue riche d'une histoire forte et d'une belle charge émotionnelle. Il fait partie de la vie de nombreux Marocains surtout en ville. Elle a une littérature précieuse et universelle qui ouvre l'esprit et nourrit la pensée. Pour renforcer cette langue, il faut avant tout permettre à chacun d'accéder à sa littérature et à son histoire. Cela passe par l'étude des œuvres qui permet de découvrir toute la richesse culturelle du français. Ce travail est d'autant plus efficace quand il est guidé par des personnes qui maîtrisent bien la langue et savent transmettre cette passion aux élèves.

Le Maroc est connu pour être un terrain particulièrement fertile sur le plan sociolinguistique. En effet, les langues maternelles des élèves constituent un véritable arbre dialectal comprenant la darija, la langue amazighe, sans oublier le hassani parlé dans les provinces sahariennes. Le français occupe une place importante dans le paysage linguistique du Maroc. Cette place s'explique par l'histoire que l'aire géographique a connue depuis la période coloniale. En fait, la langue française est l'une des langues étrangères les plus répandues au Maroc. Elle occupe une place importante dans les domaines de l'enseignement et de l'administration. Pour ce qui est des usages quotidiens, l'amazigh et la darija marocaine restent très présents dans les différentes villes du pays. Le français possède pourtant plusieurs atouts qui lui ont permis de conserver sa vitalité et son influence.

Dans quelle mesure l'introduction des œuvres littéraires (françaises et maghrébines d'expression française) au cycle secondaire qualifiant au Maroc parvient-elle à concilier le développement des compétences linguistiques des élèves et l'éveil de leur esprit critique face aux obstacles posés par la complexité de la langue classique et le cloisonnement institutionnel des programmes ?

L'étude se fonde sur une démarche qualitative, descriptive et critique organisée autour de trois axes de fond que sont l'analyse et l'examen de l'architecture des programmes officiels, l'observation critique participante (Réalités de la classe) On met en regard les données théoriques (notamment le cadre de l'épistémocritique qui étudie le rapport au savoir) et les données factuelles recueillies sur le terrain. On peut émettre l'hypothèse que l'adaptation transitoire du corpus permettrait d'améliorer la compréhension globale avant d'aborder des structures discursives hautement complexes. Ensuite, le manque de compétences linguistiques opérationnelles (lexique, syntaxe) est le principal obstacle à la compréhension des concepts philosophiques et esthétiques des œuvres étudiées en terminale.

La question des langues dans la société marocaine :

La question des langues dans la société marocaine a fait couler beaucoup d'encre par de nombreux chercheurs en linguistique. Car c'est principalement une question d'actualité qu'il faut traiter avec rigueur. Les Marocains parlent au quotidien plusieurs langues, ce qui reflète l'histoire et la diversité culturelle du pays. Toutefois, l'amazighe et la darija restent les langues

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les plus utilisées dans les échanges de tous les jours. Les Marocains se distinguent également par leur connaissance de plusieurs langues internationales, notamment le français, l'anglais et l'espagnol. Ennaji écrit dans ce cadre des langues que la diversité linguistique est marquée par quatre ingrédients importants ; le berbère(l'amazigh), l'arabe et le français. Le berbère et l'arabe dialectal traduisent la culture populaire, tandis que l'arabe classique, le français représentent la culture du savoir.[262]

Au début, on parle de la première langue sur ce vieux sol, très connu pour sa richesse littéraire et historique. Cette langue dont on parle n'est autre que l'amazighe. Il s'agit de la langue des autochtones de ce pourtour méditerranéen et de toute l'Afrique du Nord. Après un long temps, il y eut l'arrivée des premières troupes de Juifs au Ve siècle avant J.-C. (selon plusieurs historiens). Ces Juifs étaient considérés comme les premiers étrangers venus s'installer en Afrique du Nord. Ils étaient les seuls à avoir adopté une voie pacifique pour s'y installer. En effet, ils s'intégrèrent facilement au sein de la société en exerçant leurs propres métiers. Cet élément culturel s'est ajouté à la culture amazighe. Ce qui a développé la richesse culturelle et linguistique de l'Afrique du Nord. Ensuite, la venue des Phéniciens (du XIIe au IXe siècle av. J.-C.), des Romains (146 av. J.-C. - Ve siècle apr. J.-C.), des Vandales (429–534), des Byzantins (534 – vers 698), des conquêtes des Arabes musulmans (647–709), ainsi que des invasions des puissances coloniales européennes qui commencèrent en Algérie en 1830 et au Maroc en fin du XIX ème siècle et au début du XXe siècle, officiellement en 1912. En effet, tous ces contacts et ces échanges entre les cultures ont engendré une diversité linguistique et culturelle parmi les peuples du Maghreb. Ils ont également façonné dans cet espace géographique une tradition de tolérance, de coexistence et d'acceptation de l'autre. Les cultures locales élaborent fréquemment des stratégies de résistance, d'adaptation et de réappropriation qui leur permettent de conserver une partie de leurs langues et de leurs traditions.

Le Maroc est un pays à la fois authentique et moderne, un carrefour où se rencontrent et se réconcilient différentes cultures et langues. Il s'est vu tout au long de l'Histoire comme un refuge d'identités. C'est le carrefour où se rencontrent les caravanes culturelles et commerciales. Cependant, les langues maternelles les plus dominantes au Maroc et les plus attestées de nos jours sont l'amazigh et le darija. La première est considérée comme la langue des autochtones et est devenue langue nationale et officielle au Maroc en 2011. La darija est un dialecte arabe qui s'est formé à partir d'un mélange d'amazigh, d'arabe, de français et d'espagnol et dont la syntaxe est généralement amazighe. En effet, ces deux langues les plus attestées dans les milieux familiaux et sociaux. Tandis que l'arabe standard demeure la langue d'une grande partie de l'enseignement. Dans ce côté, le français continue dans de nombreux secteurs notamment l'enseignement supérieur, la technologie, les documents administratifs et le monde de l'entreprise. Par ailleurs, la globalisation et l'ouverture du Maroc sur le monde international ont renforcé la place des autres langues étrangères surtout l'anglais plus récemment. Celle-ci

[262] ENNAJI, Moha, « Hybridité, langue et migration. Le paradigme Maghreb-Europe », In : Toro et. Al., Repenser le Maghreb et l'Europe. Hybridations-métissages-diasporisations, 2010, pp.91-104

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

connaît une progression considérable en particulier de la part des jeunes dans le domaine de la recherche scientifique et des nouvelles technologies. Pourtant, cette évolution florissante ne touche pas la présence du français qui bénéficie encore un essentiel legs historique.

Les œuvres littéraires dans l'enseignement secondaire qualifiant :

L'école coloniale visait principalement à former une élite locale capable de servir l'administration française tout en diffusant les valeurs culturelles occidentales. Dans ce cadre, le français s'est imposé comme la langue du savoir, du prestige et de la promotion sociale.

L'enseignement du français dans le secondaire qualifiant marocain met l'accent sur la littérature, contrairement au cycle collégial qui se concentre davantage sur la linguistique, notamment les règles grammaticales. L'élève passe d'un simple étudiant de la langue à un analyste de textes. Cette langue, très présente dans tous les domaines de notre vie est justifiée par de nombreuses raisons. Bien qu'elle ne soit pas une langue officielle de l'État, le français reste la langue étrangère la plus utilisée.

Le système éducatif marocain a choisi d'intégrer des œuvres littéraires dès le cycle secondaire qualifiant à partir du 2001 dans le but de doter les élèves d'une habilité critique à travers la littérature en développant leur esprit critique. Ces œuvres littéraires offrent une gamme de modèles implicites qui montrent comment se forme une identité.[263] L'enseignement de la littérature française au Maroc ne peut se réduire à un simple ajustement technique. Il représente un enjeu identitaire, culturel et institutionnel central dans un contexte sociolinguistique plurilingue en constante évolution.

L'analyse profonde des réalités en classe et des curricula officiels a révélé un important hiatus méthodologique et cognitif lors de la transition entre le cycle collégial et le cycle secondaire qualifiant. Nos résultats confirment que le passage d'une didactique de la langue centrée sur l'aspect utilitaire, instrumental et grammatical (caractéristique du collège) à une approche herméneutique, exégétique et stylistique de l'œuvre intégrée se fait de manière brutale, sans réelle médiation intermédiaire. L'élève est soudainement invité à abandonner son rôle de récepteur-locuteur des structures linguistiques de base pour devenir analyste et critique littéraire. Cependant, l'évaluation sur le terrain montre que si les structures narratives simples étudiées en Tronc Commun (notamment via les nouvelles de Maupassant ou Gautier) restent relativement accessibles, elles demeurent structurellement insuffisantes pour fournir aux apprenants les compétences lexicales et macro-syntaxiques nécessaires à l'abord des niveaux supérieurs du cycle.

L'enseignement de la littérature en classe de langue traverse aujourd'hui une grande perplexité. D'un côté, la littérature est traditionnellement vue comme un élément essentiel de l'apprentissage des langues. De l'autre, son enseignement est souvent remis en question à une époque dominée par un esprit utilitariste et l'essor des nouvelles technologies qui ont profondément transformé nos modes de vie, de pensée et d'apprentissage. il est important de

[263] Jonathan CULLER, Théorie littéraire, Éd. Presses Universitaires de Vincennes, 2016, p.157

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

rappeler que malgré une reconnaissance sociale limitée, la littérature joue un rôle majeur dans le développement intellectuel et l'épanouissement personnel des jeunes apprenants.

Nous proposons une conception du cours de littérature française et des approches pédagogiques pour montrer en quoi et comment la littérature peut répondre aux besoins de savoir, savoir-faire et savoir-vivre de nos élèves en français. En effet, le statut social d'une nouvelle langue et l'imaginaire qui s'y attache influent sur l'apprentissage.[264] Ce qui distingue ce cycle des autres cycles éducatifs est la spécialisation qui offre aux élèves la possibilité de choisir entre plusieurs options. Ce cycle dure trois ans : la première année correspond au tronc commun, suivie du premier baccalauréat, puis du deuxième baccalauréat. La transition entre le collège et le lycée marque le passage de l'enseignement de la langue française à celui de la littérature. Cette séparation persistante entre les deux domaines dénature toutefois la langue française en l'isolant de sa dimension culturelle. Pour justifier cette séparation, on invoque le souci de rendre la langue accessible aux apprenants en leur permettant de maîtriser des savoir-faire linguistiques pour transmettre des messages. C'est dans ce contexte que s'inscrit l'approche épistémocritique, qui s'intéresse aux différents usages du savoir dans le texte littéraire et qui accorde une place centrale au rapport épistémologique entre le texte et le lecteur. Cette approche contribue non seulement à l'instruction, mais aussi à l'ébranlement des certitudes, favorisant ainsi la réorganisation des connaissances. Elle encourage l'exercice de la raison et de l'esprit critique, et participe au décloisonnement des savoirs.

Le français en tant que langue occupant une position hautement stratégique, conserve une place essentielle dans l'enseignement surtout dans l'enseignement supérieur. En effet, la langue française est aussi une langue de prestige social, de valorisation de soi, d'affirmation du statut socio-culturel, elle est une langue de classe, le bien de l'élite sociale.[265] Le choix des œuvres littéraires n'est pas laissé au hasard. Il se concentre sur des textes qui servent principalement l'élève et favorisent son approche de la compréhension. Certaines œuvres appartiennent au roman maghrébin francophone, tandis que d'autres relèvent de la littérature française classique.

Nous trouvons pour le tronc commun, *La Ficelle*, qui raconte l'histoire d'un homme injustement accusé de vol, *Aux Champs*, qui relate l'adoption d'un enfant qui bouleverse deux familles, écrits par Guy de Maupassant ; *Le Chevalier Double* de Théophile Gautier, qui raconte l'histoire d'un chevalier qui affronte son double maléfique ; La Vénus d'Ille de Prosper Mérimée, qui est une nouvelle retraçant l'histoire d'une statue mystérieuse qui provoque un drame ; et *Le Bourgeois gentilhomme* de Molière, qui est une pièce théâtrale classique mettant en scène un bourgeois qui veut devenir noble.

À la première année du baccalauréat, *La Boîte à merveilles* d'Ahmed Sefrioui, un roman autobiographique, francophone et maghrébin, dans lequel l'auteur se concentre sur l'identité culturelle, la vie de la médina et les traditions locales. Il s'agit en général d'un roman

[264] Pierre MARTINEZ, La didactique des langues étrangères, Éd. Puf, coll. Que suis-je ? 2008, p.22
[265] Pierre BENZAKOUR, Driss GAADI et Ambroise QUEFFÉLEC, Le français au Maroc. Le lexique et contacts de langues, Bruxelles, éd. Duculot – AUPELF-UREF, 2000

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

autobiographique qui relate l'histoire d'un enfant de six ans qui vit dans la société marocaine à l'époque coloniale. *Antigone* de Jean Anouilh, une pièce théâtrale tragique moderne, inspirée du mythe antique d'Antigone, la fille d'Œdipe, mais écrite en rupture avec les codes de la tragédie grecque, et *Le Dernier Jour d'un condamné* de Victor Hugo, un roman à thèse qui pousse l'élève à apprendre l'argumentation littéraire et le plaidoyer afin de faire passer un message juridique.

À la deuxième année du baccalauréat, Candide de Voltaire, un roman philosophique qui critique l'optimisme aveugle et dénonce les injustices, la guerre et l'intolérance à travers les aventures de *Candide*. *Le Père Goriot* de Balzac, un roman classique, un roman réaliste qui raconte le sacrifice d'un père pour ses filles et dépeint l'ambition, l'argent et les inégalités dans la société parisienne, et *Il était une fois un vieux couple heureux* de Mohammed Khair-Eddine, un roman maghrébin marocain qui met en valeur la vie simple d'un vieux couple dans un village marocain tout en célébrant les traditions amazighes, la dignité et la sagesse du monde rural.

Le choix des œuvres littéraires dans l'enseignement secondaire qualifiant répond aux objectifs pédagogiques fixés par les orientations officielles du ministère de l'Éducation nationale. De même, la Charte Nationale d'Éducation et de Formation insiste sur le changement des méthodes d'enseignement en basant sur l'acquisition et l'accumulation du savoir dispensé par l'enseignant, cela va impliquer l'élève dans la construction des connaissances et le développement de ses compétences.[266] Pour réaliser ce point-là, l'enseignant est l'unique personne qui peut de développer le niveau de l'apprenant, car il est le socle du système éducatif. Le français offre aux élèves un accès à des univers historiques, sociaux et civilisationnels variés. Les romans et pièces de théâtre constituent d'excellents témoignages des sociétés qui les ont produits. Ces œuvres visent à renforcer la maîtrise de la langue française, développer les compétences en lecture et écriture, former l'esprit critique et favoriser l'ouverture culturelle des élèves.

L'ouverture à la littérature française prend en compte la diversité culturelle de l'espace francophone. Cette orientation favorise la découverte de différentes réalités sociales et culturelles tout en renforçant les compétences interculturelles des élèves. À travers leur lecture, les élèves découvrent la richesse de la langue française, ses nuances sémantiques, ses procédés stylistiques et ses mécanismes d'expression. Car les textes comme des unités de base de la signification dans le langage.[267] Le français occupe une place stratégique dans le système éducatif marocain. Il est à la fois une discipline d'enseignement et un vecteur d'accès à des connaissances diverses. Les réformes éducatives ont cherché à adapter l'enseignement du français aux exigences du développement national et de la mondialisation. La Charte nationale d'éducation et de formation (1999) ainsi que la Vision stratégique (2015-2030) ont réaffirmé l'importance des langues étrangères. C'est pourquoi le français est considéré comme un outil d'ouverture aux savoirs universels et de communication internationale. Aujourd'hui,

[266] Charte nationale d'éducation et de formation. (1999). Charte nationale d'éducation et de formation. Rabat : Commission spéciale Éducation-Formation.

[267] Georges Elias Sarfati, élément d'analyse du discours, 2001, p.14

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'enseignement du français dépasse l'apprentissage d'une langue étrangère : il contribue aussi à la construction de compétences interculturelles qui permettent aux apprenants de comprendre différentes visions du monde.

Parmi les principales difficultés rencontrées par les élèves dans l'étude des œuvres littéraires figurent les obstacles linguistiques. Une maîtrise insuffisante du français constitue souvent un frein majeur à la compréhension des textes. Les apprenants sont confrontés à un vocabulaire parfois complexe et à des formes d'expression éloignées de la langue courante. Les difficultés lexicales représentent un obstacle important, car de nombreux élèves disposent d'un vocabulaire limité, ce qui les empêche de saisir les nuances sémantiques des œuvres. De plus, ils rencontrent des difficultés à comprendre le sens caché des textes littéraires, en raison de leur faiblesse en langue française, notamment lorsque les œuvres sont écrites dans une langue classique.

L'aboutissement du parcours littéraire dans l'enseignement secondaire qualifiant se caractérise par l'étude d'œuvres présentant une richesse thématique et stylistique plus grande. Ces œuvres exigent des compétences d'analyse minutieuse et une capacité accrue de réflexion critique. Elles permettent aux élèves d'accéder à des univers historiques, sociaux et civilisationnels diversifiés. Romans, pièces de théâtre, nouvelles ou poèmes constituent des témoignages privilégiés sur les sociétés qui les ont produits. À travers eux, les apprenants découvrent des systèmes de valeurs, des modes de vie et des représentations du monde parfois très éloignés de leur propre réalité.

Conclusion

En guise de conclusion, il apparaît clairement que l'enseignement des œuvres littéraires dans le secondaire qualifiant au Maroc est au cœur d'enjeux identitaires, linguistiques et pédagogiques. Ce choix occupe une place considérable dans la dimension culturelle et intellectuelle de la société, surtout à travers les œuvres sélectionnées pour le premier et le deuxième baccalauréat. Cependant, le tronc commun se limite principalement à préparer l'apprenant à l'initiation d'analyse des œuvres. Malgré les difficultés rencontrées par la plupart des élèves surtout face aux œuvres à dimension philosophique ou rédigées en français classique. ils fournissent des efforts et mobilisent leurs compétences pour en saisir le sens.

Le tronc Commun axé sur des structures narratives claires telles que les nouvelles réalistes et fantastiques de Maupassant ou Gautier et la comédie de Molière, offre une accessibilité linguistique qui permet de maîtriser le schéma narratif et la description.

L'analyse des réactions des lycéens face à des œuvres exigeantes telles que *Le Dernier Jour d'un condamné* de Victor Hugo (en Première année du Baccalauréat, un jalon décisif lié à l'enjeu de l'Examen Régional où l'élève doit assimiler l'argumentation littéraire et le plaidoyer), ou *Candide* de Voltaire et *Le Père Goriot* de Balzac (en Terminale, centrés sur la dimension critique et philosophique en vue de l'enseignement supérieur), révèle un phénomène

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

de saturation cognitive. Faute de maîtriser le sens littéral, entravée par un lexique ancien et des tournures propres au français classique, les élèves se retrouvent incapables de décoder le sens caché ou la portée symbolique des œuvres.

Même si les élèves rencontrent des difficultés, notamment avec le vocabulaire et la communication, ces œuvres restent à leur portée et répondent bien à leurs besoins. Elles font un beau mélange entre littérature et philosophie, tout en offrant une richesse culturelle qui puise aussi bien dans les traditions marocaines que françaises. Cela permet aux élèves de s'ouvrir à des univers variés, tout en continuant à progresser à leur rythme.

Références :

- Benzakour, F., Gaadi, D., & Queffélec, A. (2000). Le français au Maroc. Lexique et contacts de langues. Bruxelles, Belgique : Duculot/AUPELF-UREF.
- Boukous, A. (1995). Société, langue et culture au Maroc : Enjeux symboliques. Rabat, Maroc : Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines.
- Charte nationale d'éducation et de formation. (1999). Charte nationale d'éducation et de formation. Rabat, Maroc : Commission spéciale Éducation-Formation.
- Culler, J. (2016). Théorie littéraire. Vincennes, France : Presses Universitaires de Vincennes.
- Cuq, J.-P., & Gruca, I. (2002). Cours de didactique du français langue étrangère et seconde. Grenoble, France : Presses Universitaires de Grenoble.
- Ennaji, M. (2010). Hybridité, langue et migration : Le paradigme Maghreb-Europe. Dans Toro, et al. (Éds.), Repenser le Maghreb et l'Europe. Hybridations, métissages, diasporisations (pp. 91-104).
- Martinez, P. (2008). La didactique des langues étrangères. Paris, France : Presses Universitaires de France.
- Todorov, T. (1987). La notion de littérature et autres essais. Paris, France : Seuil.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Du cadre stratégique au pilotage local de la performance : Une analyse documentaire des établissements scolaires publics au Maroc

From Strategic Frameworks to Local Performance Management: A Documentary Analysis of Moroccan Public Schools

OUZAROUAL Hicham هشام أزروال

Doctorant

Laboratoire de recherche pluridisciplinaire en économie et gestion (LARPEG)

Faculté d'Economie et de Gestion .Université Sultan Moulay Slimane,Maroc

ouzaroualh@gmail.com

OU-MELLAL Brahim ابراهيم أوملال

Docteur

Laboratoire d'Economie et de Gestion (LEG)

Faculté Polydisciplinaire de Khouribga.Université Sultan Moulay Slimane, Maroc

ORCID: 0009-0004-8388-272X

oumellal.brahim@gmail.com

EL ADNANI Mohamed Jallal محمد جلال العدناني

Enseignant chercheur

Laboratoire de recherche pluridisciplinaire en économie et gestion (LARPEG)

Faculté d'Economie et de Gestion.Université Sultan Moulay Slimane, Maroc

eladnani2000@yahoo.fr

Résumé

Cet article analyse la manière dont les référentiels marocains de réforme éducative construisent le pilotage de la performance au niveau des établissements scolaires publics. Une analyse documentaire qualitative est conduite sur un corpus raisonné de sept textes institutionnels publiés entre 2015 et 2025, complété par la loi-cadre n° 51-17. Le codage thématique porte sur cinq dimensions : finalités de la performance, autonomie et responsabilisation, ressources humaines, usages de l'information et coordination territoriale. Les résultats font apparaître une évolution d'une logique de réforme centrée sur les orientations nationales vers une logique de pilotage davantage fondée sur les résultats, l'évaluation et l'amélioration continue. Ils révèlent toutefois quatre tensions : la distance entre objectifs nationaux et capacités locales, l'autonomie encore inégalement outillée, la prédominance de la production de données sur leur usage managérial et la fragilité de l'accompagnement professionnel. L'article propose un cadre intégré reliant capacités organisationnelles, boucle de pilotage et performance multidimensionnelle. Il montre que la performance scolaire ne peut être durablement améliorée

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

sans institutionnaliser, au niveau de l'établissement, des routines de diagnostic, de décision collective, de suivi et d'apprentissage.

Mots-clés : *Pilotage de la performance ; Etablissement scolaire public ; Capacités organisationnelles ; Evaluation ; Maroc.*

Abstract

This article examines how Moroccan education reform frameworks construct performance management at the public-school level. A qualitative document analysis was conducted on a purposive corpus of seven institutional texts published between 2015 and 2025, supplemented by Framework Law No. 51-17. The thematic coding focused on five dimensions: performance purposes, autonomy and accountability, human resources, information use, and territorial coordination. The findings indicate a shift from reform driven mainly by national policy orientations toward a management logic increasingly based on results, evaluation, and continuous improvement. Yet four tensions remain: the gap between national objectives and local capabilities, unevenly supported autonomy, the prevalence of data production over managerial use, and fragile professional support. The article proposes an integrated framework linking organizational capabilities, the management cycle, and multidimensional performance. It argues that sustainable school improvement requires institutionalized routines for diagnosis, collective decision-making, monitoring, and organizational learning at school level.

Keywords: *Performance management; Public school; Organizational capabilities; Evaluation; Morocco.*

Introduction

Depuis la Charte nationale d'éducation et de formation (COSEF, 1999), l'école publique marocaine est engagée dans une succession de réformes cherchant simultanément l'élargissement de l'accès, l'amélioration des apprentissages, la réduction des inégalités et une utilisation plus efficace des ressources. La Vision stratégique 2015-2030 a consolidé ces ambitions autour de l'équité, de la qualité et de la promotion de l'individu et de la société (CSEFRS, 2015). Leur traduction juridique dans la loi-cadre n° 51-17 a ensuite renforcé les exigences de planification, d'évaluation, de responsabilisation et de continuité de la réforme (Royaume du Maroc, 2019). Cette trajectoire traduit un déplacement progressif : il ne suffit plus d'énoncer des priorités nationales ; il faut organiser leur mise en œuvre, en suivre les effets et ajuster l'action publique.

L'établissement scolaire occupe, dans ce déplacement, une position décisive. Il est le lieu où les ressources humaines, les prescriptions pédagogiques, les données de suivi et les contraintes territoriales sont combinées pour produire un service éducatif. Pourtant, les documents de réforme sont souvent étudiés à l'échelle du système, alors que la performance dépend aussi des capacités concrètes de chaque établissement à diagnostiquer ses difficultés, fédérer les acteurs, choisir des priorités, conduire des actions et apprendre des résultats obtenus. Cette focale

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

organisationnelle rapproche la recherche en management public de celle consacrée à l'amélioration scolaire.

La littérature sur le management de la performance souligne qu'un dispositif de mesure ne constitue pas, à lui seul, un système de pilotage. Ce dernier articule objectifs, ressources, responsabilités, information, dialogue de gestion et apprentissage (Ferreira & Otley, 2009 ; Bititci et al., 2012). Dans le secteur éducatif, cette articulation est délicate : la performance est multidimensionnelle, les résultats sont coproduits par de nombreux acteurs et les effets de l'action managériale sont en partie différés. Une focalisation exclusive sur les indicateurs peut alors réduire la complexité du travail éducatif, tandis que l'absence de repères partagés affaiblit la capacité d'action collective.

Dès lors, la question de recherche est la suivante : comment les principaux référentiels institutionnels marocains configurent-ils le pilotage de la performance des établissements scolaires publics, et quelles tensions limitent sa traduction en capacités organisationnelles locales ? L'objectif est double. Il s'agit, premièrement, d'identifier les dimensions de la performance et les mécanismes de pilotage promus dans les documents institutionnels ; deuxièmement, de proposer une lecture intégrée des conditions permettant de transformer ces orientations en routines locales d'amélioration.

La contribution de l'article est triple. Sur le plan conceptuel, elle distingue la mesure des résultats du processus managérial par lequel l'établissement utilise l'information pour agir. Sur le plan empirique, elle met en perspective des textes structurants publiés sur une décennie, jusqu'aux évaluations récentes des écoles pionnières. Sur le plan managérial, elle propose un cadre reliant les capacités organisationnelles, la boucle de pilotage et une conception multidimensionnelle de la performance. Après la présentation du cadre conceptuel, l'article expose la méthode documentaire, restitue les résultats, puis en discute les implications, les limites et les perspectives de recherche.

1. Cadre conceptuel : de la mesure au pilotage de la performance

1.1. Une performance scolaire multidimensionnelle

La performance organisationnelle ne se réduit ni à un résultat financier ni à l'atteinte mécanique d'une cible. Elle renvoie à la capacité d'une organisation à réaliser ses finalités, à utiliser ses ressources avec discernement, à répondre aux attentes de ses parties prenantes et à préserver les conditions de son action future (Ou-mellal.B & Oubrahimi.M, 2025). Dans une organisation publique, les critères d'efficacité, d'efficience, d'équité, de qualité et de légitimité doivent être considérés conjointement. Cette pluralité est particulièrement forte dans l'école, où les apprentissages constituent une finalité centrale sans épuiser les missions de socialisation, d'inclusion, de développement personnel et de cohésion sociale.

Une conception multidimensionnelle permet d'éviter deux réductions. La première assimile la performance aux seuls scores des élèves, sans considérer les écarts de contexte, les parcours, le climat scolaire ou la soutenabilité des efforts demandés aux professionnels. La seconde assimile la performance à la conformité administrative, alors qu'un établissement peut respecter les procédures sans améliorer suffisamment l'expérience ou les acquis des élèves. Le pilotage doit

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

donc relier des résultats éducatifs, des processus organisationnels et des conditions humaines de production du service.

Dans cette perspective, les indicateurs sont des supports de questionnement plutôt que des verdicts. Ils permettent de rendre visibles des écarts, de comparer une situation à des objectifs et d'ouvrir une investigation collective. Leur valeur dépend cependant de leur pertinence, de leur fiabilité et surtout des usages qu'en font les acteurs. Les travaux sur la décision fondée sur les données montrent que la capacité à interpréter l'information, à la contextualiser et à la traduire en action est aussi importante que sa disponibilité (Datnow & Hubbard, 2016).

1.2. Le pilotage comme boucle d'action et d'apprentissage

Le management de la performance peut être défini comme l'ensemble des arrangements formels et informels par lesquels une organisation précise ses objectifs, attribue des responsabilités, suit ses activités, interprète ses résultats et ajuste son action. Le cadre de Ferreira et Otley (2009) insiste sur la cohérence entre vision, facteurs clés de succès, structure organisationnelle, mesures, évaluation et circulation de l'information. Bititci et al. (2012) ajoutent que les systèmes contemporains doivent favoriser l'apprentissage et s'adapter à un environnement changeant.

Appliqué à l'établissement scolaire, le pilotage peut être représenté par une boucle composée de cinq opérations : diagnostiquer la situation ; hiérarchiser les priorités ; planifier et répartir les responsabilités ; suivre l'exécution et les effets ; apprendre des écarts pour réviser l'action. Cette boucle n'est pas purement technique. Elle exige un leadership capable d'orienter l'attention vers les apprentissages, de structurer la coopération et de créer les conditions d'un dialogue professionnel (Hallinger, 2011 ; Leithwood et al., 2020). Elle suppose également que l'évaluation soit utilisée à des fins de développement et non exclusivement de contrôle.

Dans les administrations publiques, la diffusion de la gestion par les résultats a parfois produit une accumulation d'indicateurs déconnectés de la décision locale. Mayne (2007) rappelle que le pilotage axé sur les résultats doit être accompagné de capacités d'analyse, de mécanismes de retour d'expérience et d'une clarification des responsabilités. Dans l'éducation, l'enjeu consiste donc à construire une responsabilisation intelligente : suffisamment exigeante pour rendre compte des résultats, mais suffisamment contextualisée et formative pour soutenir l'amélioration.

1.3. Les capacités organisationnelles comme condition de mise en œuvre

Entre les prescriptions nationales et les résultats locaux se situent les capacités organisationnelles. Elles désignent ici les ressources et routines permettant à l'établissement de transformer une orientation en action coordonnée : compétences managériales, coopération professionnelle, disponibilité de l'information, marges de décision, dispositifs d'accompagnement et relations avec les échelons territoriaux. Cette notion aide à expliquer pourquoi des établissements soumis à des cadres réglementaires proches peuvent connaître des trajectoires différentes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Les ressources humaines constituent la première de ces capacités. La formation ponctuelle produit peu d'effets si elle n'est pas articulée à l'accompagnement, à la reconnaissance, au partage de pratiques et aux besoins identifiés dans l'établissement. L'apprentissage organisationnel exige que les connaissances individuelles deviennent des ressources collectives, par l'observation, l'expérimentation et la discussion professionnelle (Bryk et al., 2015). Le chef d'établissement joue alors un rôle d'animation et d'interface, au-delà de l'administration courante.

La seconde capacité est institutionnelle. Une autonomie réelle ne correspond pas à un simple transfert de tâches ; elle suppose des compétences, des ressources, une information accessible et un cadre de responsabilité explicite. Enfin, la capacité territoriale dépend de la qualité des relations entre ministère, académies régionales, directions provinciales et établissements. L'articulation de ces trois niveaux détermine la possibilité de différencier l'action tout en maintenant une cohérence nationale.

2. Méthodologie

2.1. Positionnement et choix de l'analyse documentaire

La recherche adopte une approche qualitative interprétative fondée sur l'analyse documentaire. Cette méthode consiste à examiner les documents de manière systématique afin d'en extraire des significations, de repérer des régularités et de construire des catégories analytiques (Bowen, 2009). Elle convient à la question posée, car les référentiels institutionnels ne décrivent pas seulement une situation : ils définissent des finalités, distribuent des responsabilités et légitiment des instruments d'action publique.

Le document est ainsi traité à la fois comme une source d'information et comme un dispositif normatif. L'analyse ne vise pas à mesurer directement l'efficacité réelle de chaque établissement ni à attribuer causalement les résultats observés à une réforme particulière. Elle cherche à comprendre l'architecture de pilotage promue par les textes, ses évolutions et ses tensions internes.

2.2. Constitution du corpus

Le corpus a été constitué par échantillonnage raisonné selon quatre critères : caractère national du document ; relation explicite avec la réforme, l'évaluation ou la performance ; portée sur l'enseignement scolaire public ; accessibilité du texte intégral. La période 2015-2025 permet de suivre le passage de la Vision stratégique aux dispositifs plus récents d'évaluation et d'expérimentation. La loi-cadre est ajoutée comme texte juridique de consolidation.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Tableau 1. Corpus principal de l'analyse

Année	Document	Fonction dans l'analyse
2015	Vision stratégique de la réforme 2015-2030	Finalités, équité, qualité, gouvernance et mobilisation
2019	Cadre de performance du suivi de la Vision stratégique	Traduction des orientations en dimensions, indicateurs et cibles
2019	Loi-cadre n° 51-17	Institutionnalisation juridique de la réforme, de l'évaluation et de la reddition des comptes
2021	Le métier de l'enseignant au Maroc	Professionnalisation, conditions d'exercice et développement des compétences
2022	Rapport national PISA 2018	Résultats d'apprentissage et facteurs associés
2025	Al-Madrassa al-Jadida : un nouveau contrat social pour l'éducation	Actualisation systémique des enjeux et du contrat éducatif
2025	Évaluation externe de la phase expérimentale des écoles pionnières	Mise en œuvre locale, accompagnement, conformité et premiers enseignements

Source : Auteurs

2.3. Procédure d'analyse

L'analyse a suivi quatre étapes. Une première lecture flottante a permis d'identifier le vocabulaire de la performance et les unités institutionnelles concernées. Une deuxième lecture a donné lieu à un codage déductif fondé sur cinq dimensions issues du cadre conceptuel : (1) finalités et critères de performance ; (2) autonomie et responsabilisation ; (3) ressources humaines et leadership ; (4) production et usage de l'information ; (5) coordination territoriale. Un codage inductif a ensuite permis de relever les tensions non entièrement couvertes par ces catégories. Enfin, les occurrences ont été comparées entre les documents afin d'identifier continuités, déplacements et points de rupture.

La cohérence de l'interprétation a été renforcée par une matrice reliant, pour chaque document, les problèmes diagnostiqués, les instruments proposés, les acteurs responsables et les effets attendus. Cette logique de traçabilité évite de confondre la présence d'un principe dans un texte avec sa mise en œuvre effective. Les résultats présentés ci-dessous portent donc sur les configurations institutionnelles du pilotage et sur les conditions qu'elles impliquent, non sur une évaluation causale de leur impact.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3. Résultats

3.1. Une extension progressive de la notion de performance

Le premier résultat concerne l'élargissement de la performance éducative. La Vision stratégique combine l'équité, la qualité et la promotion individuelle et sociale ; elle ne limite donc pas la réussite du système à la scolarisation ou aux résultats moyens. Le cadre de performance de 2019 prolonge cette approche en cherchant à rendre les objectifs observables à travers des dimensions et des indicateurs (CSEFRS, 2015 ; INE-CSEFRS, 2019). La loi-cadre confirme la place de l'évaluation et de l'amélioration continue dans le fonctionnement du système (Royaume du Maroc, 2019).

Les documents plus récents ajoutent deux éléments. Le rapport sur le métier enseignant lie les résultats à la professionnalisation et aux conditions d'exercice, tandis qu'Al-Madrassa al-Jadida réinscrit l'école dans un contrat social dépassant la seule relation pédagogique (INE-CSEFRS, 2021 ; CSEFRS, 2025). L'évaluation des écoles pionnières, enfin, rapproche le suivi des apprentissages, l'accompagnement des équipes et l'examen des conditions de mise en œuvre (INE-CSEFRS, 2025). Il en ressort une conception à trois niveaux : résultats pour les élèves, qualité des processus et capacités durables de l'organisation.

Cette extension est importante pour le pilotage local. Elle invite l'établissement à suivre non seulement les résultats finaux, mais aussi des indicateurs avancés : assiduité, progression, mise en œuvre des actions, coopération des équipes, besoins de soutien et climat de travail. Toutefois, plus la performance est multidimensionnelle, plus la hiérarchisation devient nécessaire. Sans priorités explicites, l'accumulation des objectifs risque de disperser l'action.

3.2. Une autonomie reconnue mais encore inégalement outillée

Le corpus valorise la responsabilisation des acteurs et le rapprochement de la décision du terrain. L'établissement est progressivement présenté comme une unité d'action, et non comme le simple dernier maillon d'une chaîne administrative. Cette évolution soutient le projet d'établissement, l'adaptation aux besoins locaux et la participation des acteurs. Elle demeure néanmoins encadrée par des objectifs, normes et dispositifs nationaux.

L'analyse fait apparaître une tension entre autonomie formelle et capacité effective. Confier à un établissement la responsabilité d'atteindre des résultats ne garantit pas qu'il dispose des marges budgétaires, des compétences, du temps collectif ou de l'appui technique nécessaires. L'autonomie peut alors se traduire par une charge supplémentaire plutôt que par un pouvoir d'agir. Inversement, une autonomie sans objectifs partagés ni mécanismes de suivi peut accroître les écarts entre établissements.

Les textes convergent ainsi vers une autonomie accompagnée, même si ses modalités restent dispersées. Celle-ci repose sur quatre conditions : un périmètre décisionnel explicite, des ressources proportionnées, une assistance de proximité et un dialogue de performance contextualisé. La responsabilisation devient alors un échange structuré sur les objectifs, les contraintes, les progrès et les ajustements, plutôt qu'une imputation unilatérale des résultats.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.3. De la disponibilité des données à leur usage managérial

L'institutionnalisation de l'évaluation constitue l'une des évolutions les plus nettes du corpus. Le cadre de performance, les évaluations nationales et les dispositifs récents augmentent la quantité d'informations disponibles sur les apprentissages, les parcours, les ressources et les programmes. Le rapport national PISA 2018 illustre cette capacité à relier les résultats à des facteurs individuels, scolaires et contextuels (INE-CSEFRS, 2022).

Toutefois, produire de l'information ne signifie pas nécessairement qu'elle soit utilisée dans la décision quotidienne. Trois écarts sont repérables : entre la temporalité des évaluations nationales et celle de l'action locale ; entre le niveau d'agrégation des données et les besoins d'un établissement ; entre les compétences techniques nécessaires et celles effectivement disponibles. Le risque est celui d'un système riche en reporting, mais pauvre en boucles de rétroaction courtes.

Le passage au pilotage suppose donc une médiation. Les données doivent être sélectionnées, interprétées collectivement et reliées à une décision. Un tableau de bord local utile devrait rester limité, combiner résultats et processus, désagréger les informations lorsque cela est pertinent et documenter les actions entreprises. L'enjeu n'est pas de multiplier les indicateurs, mais de rendre visible le raisonnement qui conduit du diagnostic à l'ajustement.

3.4. Les ressources humaines, variable centrale mais dispositif fragmenté

Tous les documents analysés accordent une place centrale aux enseignants et aux équipes de direction. Les compétences, la motivation, l'éthique professionnelle et la capacité de coopération sont reconnues comme des déterminants de la qualité. Le rapport sur le métier enseignant approfondit cette dimension en soulignant l'importance de la professionnalisation, de la formation et des conditions d'exercice (INE-CSEFRS, 2021).

Une tension apparaît néanmoins entre la centralité discursive des ressources humaines et la fragmentation des instruments qui les concernent. La formation, l'évaluation, l'accompagnement, la reconnaissance et la carrière sont souvent traités comme des dispositifs distincts. Or, leur effet sur la performance dépend de leur cohérence. Une formation déconnectée des besoins diagnostiqués, sans mise en pratique accompagnée ni retour sur les résultats, reste difficile à convertir en capacité organisationnelle.

Le chef d'établissement se trouve au cœur de cette articulation. Son rôle s'étend à la planification, à l'animation des équipes, au suivi des apprentissages, au partenariat et à la gestion de l'information. L'élargissement des attentes rend nécessaire une professionnalisation managériale et un soutien continu. Il importe également de préserver du temps pour le travail collectif, sans lequel le pilotage risque de rester individualisé et administratif.

3.5. La coordination territoriale, maillon de conversion de la réforme

Les Académies régionales d'éducation et de formation et les directions provinciales occupent une position d'interface entre stratégie nationale et action locale. Elles sont appelées à décliner

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

les priorités, allouer les ressources, accompagner les établissements et suivre les résultats. Cette fonction est déterminante dans un pays marqué par des contrastes territoriaux importants.

L'analyse montre que la territorialisation ne peut être réduite à la déconcentration de procédures. Elle doit produire une capacité de diagnostic régional, organiser la mutualisation entre établissements et fournir un appui différencié. La coordination verticale doit être complétée par une coordination horizontale associant collectivités territoriales, familles et acteurs sociaux lorsque les problèmes dépassent le périmètre scolaire, notamment en matière d'assiduité, de décrochage ou d'accès.

Le niveau territorial constitue ainsi le maillon de conversion de la réforme : il traduit les objectifs nationaux en soutien adapté et transforme les informations locales en apprentissages pour la politique publique. Lorsque cette double circulation fonctionne mal, l'établissement reçoit des prescriptions peu contextualisées et les décideurs centraux disposent d'une image incomplète des conditions de mise en œuvre.

4. Discussion

4.1. Quatre tensions structurantes du pilotage

La comparaison du corpus met en évidence quatre tensions qui ne relèvent pas d'un défaut isolé, mais de la conception même du système de pilotage. Elles peuvent être résumées comme suit.

Tableau 2. Tensions et leviers de conversion en capacités locales

Tension	Risque managérial	Levier proposé
Objectifs nationaux / réalités locales	Conformité formelle ou dispersion des priorités	Diagnostic contextualisé et objectifs locaux négociés
Autonomie / reddition des comptes	Responsabilité sans pouvoir d'agir, ou autonomie sans cohérence	Autonomie accompagnée, ressources et dialogue de performance
Production / usage des données	Reporting abondant mais faible apprentissage	Boucles courtes d'analyse, décision et retour d'expérience
Centralité / fragmentation des ressources humaines	Formation et évaluation sans effet organisationnel durable	Développement professionnel intégré et coopération structurée

Source : Auteurs

Ces tensions confirment qu'un dispositif de pilotage ne peut être évalué par la seule existence d'objectifs, d'indicateurs ou de structures. La question décisive est celle de leur couplage. Les travaux sur les systèmes de management de la performance montrent précisément que la cohérence entre stratégie, responsabilités, mesures et apprentissage détermine l'utilité du dispositif (Ferreira & Otley, 2009 ; Bititci et al., 2012). Dans le cas marocain, le cadre normatif

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

s'est densifié ; le défi se déplace vers la construction de routines organisationnelles au niveau où le service est effectivement produit.

Ce résultat nuance les lectures purement descendantes de la réforme. Les établissements ne sont pas seulement des sites d'exécution : ils interprètent les prescriptions, arbitrent entre des demandes concurrentes et adaptent les instruments à leur contexte. La qualité de cette traduction dépend du leadership, de la confiance et de la capacité à apprendre collectivement. Elle exige aussi que les échelons supérieurs considèrent les écarts non seulement comme des insuffisances à corriger, mais comme des informations sur la faisabilité et la pertinence des politiques.

4.2. Proposition d'un cadre intégré de pilotage

À partir des résultats, un cadre intégré est proposé. Il relie trois ensembles : les capacités organisationnelles, la boucle de pilotage et les dimensions de la performance. Les capacités ne sont pas des résultats intermédiaires accessoires ; elles conditionnent la possibilité même d'utiliser les instruments. La boucle de pilotage organise leur mobilisation. La performance est enfin appréciée de manière multidimensionnelle et alimente un nouveau diagnostic.

Tableau 3. Cadre intégré proposé

Capacités organisationnelles	Boucle de pilotage	Performance multidimensionnelle
Leadership et compétences managériales Coopération professionnelle Information accessible et interprétable Marges de décision et ressources Accompagnement territorial	1. Diagnostiquer 2. Prioriser 3. Planifier et responsabiliser 4. Mettre en œuvre et suivre 5. Évaluer, apprendre et ajuster	Acquis et progression des élèves Équité et inclusion Qualité des processus Efficience dans l'usage des ressources Climat et développement professionnel

Source : Auteurs

Ce cadre répond au problème de la distance entre prescription et action. Il invite à apprécier, avant toute responsabilisation, les capacités disponibles et les contraintes du contexte. Il encourage ensuite un nombre limité de priorités, associées à des responsabilités identifiées et à des indicateurs utiles. Enfin, il fait de l'évaluation un moment de réflexion collective et non une clôture administrative.

Pour les directions d'établissement, l'implication principale est de construire des routines simples et régulières : revue périodique de quelques indicateurs, analyse des causes, choix d'une action, observation de sa mise en œuvre et retour d'expérience. Pour les AREF et les directions provinciales, l'enjeu est de différencier l'accompagnement en fonction des besoins, de faciliter la mutualisation et de réduire les demandes de reporting sans usage démontré. Pour le niveau central, il s'agit de stabiliser les priorités, de garantir l'interopérabilité des données et de tirer parti des apprentissages locaux.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le cadre ne préconise donc pas un contrôle supplémentaire. Il propose une articulation plus cohérente entre autonomie, soutien et responsabilité. Cette orientation rejoint les approches d'amélioration continue dans lesquelles le progrès résulte de cycles d'enquête structurés, conduits au plus près du travail réel et soutenus par une infrastructure institutionnelle (Bryk et al., 2015).

Conclusion

Cet article avait pour objectif de comprendre comment les référentiels institutionnels marocains configurent le pilotage de la performance des établissements scolaires publics. L'analyse documentaire montre une évolution significative : la réforme ne se limite plus à la définition d'orientations nationales ; elle accorde une place croissante aux résultats, à l'évaluation, à la responsabilisation des acteurs et à l'expérimentation. La performance y apparaît progressivement comme un construit multidimensionnel associant apprentissages, équité, qualité des processus et capacités humaines.

Cette évolution reste traversée par quatre tensions : l'écart entre objectifs nationaux et capacités locales, une autonomie inégalement outillée, une production de données plus développée que leur usage managérial et une gestion des ressources humaines encore fragmentée. Ces tensions expliquent pourquoi l'existence d'un cadre stratégique ambitieux ne garantit pas automatiquement une amélioration durable au niveau des établissements.

La principale proposition de l'article consiste à placer les capacités organisationnelles au centre du pilotage. Leadership, coopération, information utilisable, marges de décision et accompagnement territorial rendent possible une boucle associant diagnostic, priorisation, action, suivi et apprentissage. La reddition des comptes gagne alors à être conçue comme un dialogue contextualisé sur les résultats et les conditions de leur production.

Sur le plan pratique, les établissements devraient disposer de tableaux de bord limités et orientés vers la décision, de temps institués pour l'analyse collective et d'un accompagnement articulé aux besoins identifiés. Les échelons territoriaux devraient jouer un rôle d'appui différencié et de circulation des apprentissages, au-delà du contrôle administratif.

La recherche présente deux limites. Premièrement, elle porte sur des documents institutionnels et ne permet pas d'observer les usages réels des instruments dans les établissements. Deuxièmement, le corpus raisonné privilégie les textes nationaux ; il ne rend pas compte de toute la diversité des déclinaisons régionales. Une recherche ultérieure pourrait confronter le cadre proposé aux pratiques de chefs d'établissement et d'enseignants, comparer les milieux urbains et ruraux, ou tester empiriquement le rôle médiateur des capacités de pilotage entre pratiques managériales et performance organisationnelle.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Références

- Bititci, U. S., Garengo, P., Dörfler, V., & Nudurupati, S. (2012). Performance measurement: Challenges for tomorrow. International Journal of Management Reviews, 14(3), 305–327. https://doi.org/10.1111/j.1468-2370.2011.00318.x
- Bowen, G. A. (2009). Document analysis as a qualitative research method. Qualitative Research Journal, 9(2), 27–40. https://doi.org/10.3316/QRJ0902027
- Bryk, A. S., Gomez, L. M., Grunow, A., & LeMahieu, P. G. (2015). Learning to improve: How America's schools can get better at getting better. Harvard Education Press.
- Commission spéciale éducation-formation. (1999). Charte nationale d'éducation et de formation. Royaume du Maroc.
- Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. (2015). Vision stratégique de la réforme 2015-2030 : Pour une école de l'équité, de la qualité et de la promotion. CSEFRS.
- Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. (2025). Al-Madrassa al-Jadida : Un nouveau contrat social pour l'éducation. CSEFRS.
- Datnow, A., & Hubbard, L. (2016). Teacher capacity for and beliefs about data-driven decision making: A literature review of international research. Journal of Educational Change, 17, 7–28. https://doi.org/10.1007/s10833-015-9264-2
- Ferreira, A., & Otley, D. (2009). The design and use of performance management systems: An extended framework for analysis. Management Accounting Research, 20(4), 263–282. https://doi.org/10.1016/j.mar.2009.07.003
- Hallinger, P. (2011). Leadership for learning: Lessons from 40 years of empirical research. Journal of Educational Administration, 49(2), 125–142. https://doi.org/10.1108/09578231111116699
- Instance nationale d'évaluation auprès du CSEFRS. (2019). Cadre de performance du suivi de la Vision stratégique à l'horizon 2030 : Niveau national 2015-2018. CSEFRS.
- Instance nationale d'évaluation auprès du CSEFRS. (2021). Le métier de l'enseignant au Maroc: À l'aune de la comparaison internationale. CSEFRS.
- Instance nationale d'évaluation auprès du CSEFRS. (2022). Programme international pour le suivi des acquis des élèves : Rapport national PISA 2018. CSEFRS.
- Instance nationale d'évaluation auprès du CSEFRS. (2025). Évaluation externe de la phase expérimentale du projet « Écoles pionnières ». CSEFRS.
- Leithwood, K., Harris, A., & Hopkins, D. (2020). Seven strong claims about successful school leadership revisited. School Leadership & Management, 40(1), 5–22. https://doi.org/10.1080/13632434.2019.1596077
- Mayne, J. (2007). Challenges and lessons in results-based management. Evaluation, 13(1), 87–109. https://doi.org/10.1177/1356389007073683

– OU-MELLAL Brahim and OUBRAHIMI Mostafa 2025. La Performance Organisationnelle: Une Revue de Littérature des Approches Théoriques et des Modèles Structurants. International Journal Of Applied Management And Economics. 2, 12 (Jan. 2025), 073 –. DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.14756174.
– Royaume du Maroc. (2019). Loi-cadre n° 51-17 relative au système d'éducation, de formation et de recherche scientifique (Dahir n° 1-19-113 du 9 août 2019). Bulletin officiel, 6944, 1967–1981.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Intégration du numérique dans l'enseignement des Sciences de la Vie et de la Terre au Maroc : analyse qualitative à la lumière des modèles TPACK et SAMR.

Integration of Digital Technologies into Life and Earth Sciences Teaching in Morocco: A Qualitative Analysis through the Lens of the TPACK and SAMR Models.

Sanae ALAOUI العالوي سناء

Doctorante

Laboratoire Sciences de l'éducation, sciences humaines et langues (SESHUL)

Faculté des Sciences de l'Éducation.Université Mohammed V, Rabat(Maroc)

sanae_alaoui@um5.ac.ma

Dr. Amale CHELLABI

Enseignante-chercheuse

Faculté des Sciences.Université Mohammed V, Rabat(Maroc)

Abstract

This article examines the integration of digital technologies into the teaching of Life and Earth Sciences in Morocco, based on teachers' self-reported practices. Adopting a qualitative approach, the study seeks to understand how digital tools are used, the pedagogical purposes they are intended to serve, and the challenges that hinder their effective integration into classroom practices. The analytical framework combines the contributions of the TPACK model, which emphasizes the interplay among content, pedagogical, and technological knowledge, with those of the SAMR model, which is used to assess the extent to which digital technologies transform learning activities. The findings indicate that digital technologies are primarily used to illustrate scientific concepts, visualize complex phenomena, and facilitate students' understanding. However, practices that lead to a substantial transformation of learning activities remain relatively limited. The study therefore highlights the importance of strengthening teachers' pedagogical training in digital technology integration, providing sustained institutional support, and designing digital learning activities that are more closely focused on students' active engagement and learning.

Keywords: educational technology; Life and Earth Sciences; teaching practices; TPACK; SAMR; Moroccan education system

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Résumé

Cet article analyse l'intégration du numérique dans l'enseignement des Sciences de la Vie et de la Terre (SVT) au Maroc à partir de pratiques déclarées par des enseignants. L'étude s'inscrit dans une approche qualitative visant à comprendre comment les outils numériques sont mobilisés, quelles finalités pédagogiques leur sont attribuées et quels obstacles limitent leur intégration. Le cadre d'analyse articule les apports du modèle TPACK, qui met en relation les connaissances disciplinaires, pédagogiques et technologiques, et ceux du modèle SAMR, utilisé comme grille de lecture du degré de transformation des activités d'apprentissage. Les résultats montrent que le numérique est surtout utilisé pour illustrer, visualiser et faciliter la compréhension des phénomènes scientifiques, tandis que les usages réellement transformateurs restent moins fréquents. L'article souligne ainsi l'importance de la formation pédagogique des enseignants, de l'accompagnement institutionnel et de la conception d'activités numériques centrées sur l'apprentissage des élèves.

Mots-clés : numérique éducatif ; SVT ; pratiques enseignantes ; TPACK ; SAMR ; système éducatif

1. Introduction

L'intégration du numérique dans l'enseignement constitue aujourd'hui une question centrale pour les systèmes éducatifs, en particulier au niveau des disciplines scientifiques où les élèves doivent observer, interpréter, modéliser et expliquer des phénomènes parfois complexes. En SVT, les supports numériques peuvent rendre visibles des processus biologiques ou géologiques difficiles à observer directement, comme la dynamique cellulaire, les phénomènes tectoniques, la circulation de la matière ou les interactions entre les êtres vivants et leur milieu. Toutefois, la présence d'outils numériques dans la classe ne garantit pas automatiquement une amélioration de l'apprentissage. La littérature montre que l'efficacité de ces outils dépend de leur articulation avec les objectifs pédagogiques, les contenus disciplinaires et les choix didactiques de l'enseignant (Hew & Brush, 2007 ; Mishra & Koehler, 2006).

Dans le contexte marocain, cette question prend une importance particulière. Les recherches consacrées aux usages des TIC dans l'enseignement des SVT soulignent que les enseignants reconnaissent l'intérêt du numérique pour la motivation et la compréhension des élèves, mais qu'ils rencontrent aussi des obstacles liés à l'équipement, à la formation, au temps pédagogique et à l'accompagnement professionnel (Nafidi et al., 2018). Ainsi, l'enjeu n'est pas seulement de savoir si les enseignants utilisent le numérique, mais de comprendre comment ils l'intègrent dans leurs pratiques et dans quelle mesure ces usages transforment réellement les situations d'apprentissage.

Cette recherche s'appuie sur deux cadres théoriques complémentaires, à savoir le modèle TPACK et le modèle SAMR. Le modèle TPACK permet d'analyser les connaissances nécessaires à une intégration pédagogique pertinente du numérique, en insistant sur l'articulation entre savoirs disciplinaires, savoirs pédagogiques et savoirs technologiques (Mishra & Koehler, 2006). Le modèle SAMR, discuté de manière critique par Hamilton, Rosenberg et Akcaoglu (2016), aide quant à lui à situer les usages numériques selon leur degré

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

de transformation des tâches scolaires, depuis la simple substitution jusqu'à la redéfinition d'activités impossibles à réaliser sans technologie.

La problématique de cet article peut donc être formulée ainsi : comment les enseignants de SVT au Maroc intègrent-ils le numérique dans leurs pratiques pédagogiques, et dans quelle mesure ces usages traduisent-ils une transformation réelle des situations d'apprentissage ? Cette problématique conduit aux questions de recherche suivantes : quels outils numériques sont mobilisés par les enseignants de SVT ? Quelles finalités pédagogiques attribuent-ils à ces outils ? Quels freins limitent leur intégration ? Enfin, comment les usages observés peuvent-ils être interprétés à la lumière des modèles TPACK et SAMR ?

2. Revue de littérature et cadre conceptuel

2.1. Pratiques enseignantes et intégration du numérique

Les pratiques enseignantes ne se réduisent pas aux gestes visibles en classe. Elles comprennent la préparation des contenus, le choix des supports, l'organisation des interactions, la régulation des apprentissages et l'évaluation. Altet (2002) montre que l'analyse des pratiques enseignantes suppose de considérer plusieurs dimensions à la fois : les intentions de l'enseignant, les contraintes de la situation, les interactions avec les élèves et les choix pédagogiques réalisés. Dans cette perspective, l'usage du numérique doit être étudié comme une composante de la pratique professionnelle et non comme un simple ajout technique.

L'intégration pédagogique du numérique implique donc que les outils soient mobilisés en fonction d'une intention didactique explicite. Hew et Brush (2007) indiquent que les obstacles à l'intégration des technologies sont à la fois matériels, institutionnels, pédagogiques et personnels. Les difficultés d'accès aux équipements, le manque de formation, la pression du programme ou les représentations des enseignants peuvent limiter les usages, même lorsque l'intérêt du numérique est reconnu. Cette analyse permet d'éviter une vision simpliste selon laquelle l'innovation dépendrait uniquement de la motivation individuelle des enseignants.

2.2. Le modèle TPACK comme cadre d'analyse des connaissances professionnelles

Le modèle TPACK prolonge les travaux de Shulman (1986) sur la connaissance pédagogique du contenu. Shulman a montré que l'enseignement ne repose pas seulement sur la maîtrise de la discipline, mais aussi sur la capacité à transformer un contenu savant en contenu enseignable. Mishra et Koehler (2006) ajoutent à cette articulation la dimension technologique : l'enseignant doit être capable de choisir un outil numérique en fonction du contenu à enseigner et de la stratégie pédagogique à mettre en œuvre. Ainsi, le numérique devient pertinent lorsqu'il soutient une compréhension disciplinaire et non lorsqu'il est utilisé pour lui-même.

Dans le cas des SVT, cette articulation est particulièrement importante. Une simulation, une vidéo ou une image scientifique ne possède pas automatiquement une valeur pédagogique. Sa pertinence dépend de la manière dont l'enseignant la relie à une notion, à une démarche d'investigation, à une activité de comparaison, de modélisation ou d'interprétation. Le modèle TPACK permet donc de révéler si l'usage numérique déclaré par les enseignants relève d'une

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

simple présentation de contenus ou d'une véritable combinaison entre savoir disciplinaire, démarche pédagogique et outil technologique.

2.3. Le modèle SAMR et le degré de transformation des tâches

Le modèle SAMR distingue généralement quatre niveaux d'usage : substitution, augmentation, modification et redéfinition. Hamilton et al. (2016) soulignent cependant que ce modèle doit être utilisé avec prudence, car il peut conduire à hiérarchiser trop rapidement les pratiques sans tenir compte du contexte pédagogique. Dans une perspective scientifique, il est donc préférable de l'employer comme une grille descriptive permettant d'interroger le degré de transformation des tâches, plutôt que comme une échelle rigide de qualité.

Dans cette recherche, le modèle SAMR sert à distinguer les usages où le numérique remplace simplement un support traditionnel, par exemple une présentation projetée à la place d'un schéma au tableau, des usages où il permet de modifier l'activité des élèves, par exemple lorsqu'une simulation favorise l'exploration d'un phénomène ou lorsqu'un quiz interactif soutient une régulation immédiate des apprentissages. Cette lecture aide à comprendre pourquoi certains usages numériques peuvent rester centrés sur l'enseignant alors que d'autres peuvent renforcer l'activité cognitive des élèves.

2.4. Formation des enseignants et conditions d'appropriation

La formation constitue une condition majeure à l'intégration du numérique. Tondeur et al. (2012) montrent que la préparation des enseignants à l'usage des technologies ne peut se limiter à une formation technique. Elle doit intégrer des situations authentiques, des exemples pratiques, un accompagnement réflexif et une articulation entre technologie, pédagogie et discipline. Cette idée rejoint le modèle TPACK, car elle rappelle que la compétence numérique professionnelle ne consiste pas seulement à maîtriser un logiciel, mais à savoir l'utiliser pour soutenir un apprentissage précis.

Dans le contexte marocain, Nafidi et al. (2018) indiquent que les enseignants de SVT perçoivent le numérique comme un levier important pour améliorer la compréhension des élèves, mais que l'intégration reste freinée par l'insuffisance des ressources, les problèmes techniques, la formation inégale et les contraintes organisationnelles. Ces résultats justifient une analyse située des pratiques, attentive à la fois aux usages déclarés et aux conditions concrètes dans lesquelles ces usages se développent.

3. Méthodologie

3.1. Approche de recherche

Cette étude adopte une démarche qualitative à visée descriptive et interprétative. Ce choix permet d'analyser le sens que les enseignants de Sciences de la Vie et de la Terre attribuent à leurs pratiques numériques, ainsi que les conditions qui favorisent ou limitent leur intégration en classe. L'objectif n'est pas de mesurer statistiquement des usages, mais de comprendre comment les outils numériques sont mobilisés dans les situations d'enseignement et dans quelle mesure ils transforment les activités d'apprentissage.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.2. Participants et collecte des données

Les données reposent sur les réponses déclaratives de six enseignants de SVT. Les participants présentent des profils variés en matière d'expérience professionnelle, de contexte d'enseignement et de degré de maîtrise du numérique. Cette diversité permet de recueillir des points de vue complémentaires sur les usages, les difficultés et les besoins liés à l'intégration pédagogique des outils numériques.

3.3. Description de l'outil de collecte

L'outil utilisé est un questionnaire qualitatif structuré autour de six axes d'analyse. Il comprend des questions ouvertes permettant aux enseignants de décrire leurs pratiques, d'expliquer les raisons de leurs choix pédagogiques et d'identifier les obstacles rencontrés. Le questionnaire ne vise donc pas seulement à recenser les outils utilisés ; il cherche aussi à comprendre la place du numérique dans la préparation des cours, dans la conduite des séances et dans l'activité réelle des élèves.

Les six axes retenus sont les suivants : le profil professionnel des enseignants, les outils numériques mobilisés, les finalités pédagogiques recherchées, le degré d'implication des élèves, les freins rencontrés et les besoins d'accompagnement ou de formation. Ces axes ont été construits en cohérence avec les cadres TPACK et SAMR, car ils permettent d'examiner à la fois les connaissances professionnelles nécessaires à l'usage du numérique et le niveau de transformation des tâches d'apprentissage.

3.4. Méthode d'analyse

L'analyse des données a été conduite selon une démarche thématique. Les réponses ont d'abord été lues de manière globale afin d'identifier les idées récurrentes, puis elles ont été regroupées selon les six axes du questionnaire. Dans un second temps, les résultats ont été interprétés à la lumière du modèle TPACK, pour comprendre l'articulation entre contenus de SVT, choix pédagogiques et outils numériques, puis à la lumière du modèle SAMR, pour situer le degré de transformation des pratiques observées.

4. Résultats et analyse

4.1. Axe 1 : profil professionnel des enseignants

Les réponses montrent que les enseignants interrogés disposent d'expériences professionnelles variées. Cette diversité influence leur rapport au numérique : certains l'utilisent comme un appui ponctuel à l'explication, tandis que d'autres cherchent à l'intégrer plus régulièrement dans la préparation et l'animation des séances. Le profil professionnel apparaît donc comme un facteur important pour comprendre les écarts d'usage et le degré d'appropriation des outils.

4.2. Axe 2 : outils numériques mobilisés

Les outils les plus cités sont les vidéos, les images scientifiques, les schémas projetés, les animations, les diaporamas, les simulations et, plus rarement, les quiz interactifs. Ces supports

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

sont principalement utilisés pour rendre visibles des phénomènes difficiles à observer directement, comme les mécanismes cellulaires, les processus géologiques ou certaines fonctions biologiques. Du point de vue du modèle TPACK, leur pertinence dépend de leur articulation avec une difficulté disciplinaire précise et avec une intention pédagogique clairement définie.

4.3. Axe 3 : finalités pédagogiques recherchées

Les enseignants associent fortement le numérique à la clarification des notions, à la motivation des élèves et à l'amélioration de la compréhension. Les supports visuels sont perçus comme des moyens pour rendre la séance plus concrète et plus attractive. Toutefois, la motivation ne suffit pas à caractériser une intégration pédagogique avancée : pour produire un apprentissage effectif, l'outil numérique doit conduire les élèves à observer, comparer, formuler des hypothèses, interpréter ou argumenter.

4.4. Axe 4 : implication des élèves dans les activités numériques

Les résultats indiquent que la participation des élèves reste souvent partiellement active. Les élèves observent, répondent aux questions, commentent des images ou interagissent avec certains supports, mais ils ne sont pas toujours placés dans une situation de production ou de résolution de problème. En termes de SAMR, ces pratiques relèvent fréquemment de la substitution ou de l'augmentation, car le numérique enrichit la séance sans modifier profondément la structure de la tâche scolaire.

4.5. Axe 5 : freins à l'intégration du numérique

Les principaux obstacles mentionnés concernent l'insuffisance du matériel, les problèmes techniques, l'accès limité à Internet, le manque de temps, la pression du programme et la gestion de classe. Ces difficultés confirment les constats de Hew et Brush (2007) et de Nafidi et al. (2018), qui montrent que l'intégration des technologies dépend à la fois des ressources disponibles, des compétences des enseignants et des conditions institutionnelles dans lesquelles les pratiques se réalisent.

4.6. Axe 6 : besoins d'accompagnement et de formation

Les enseignants expriment un besoin d'accompagnement qui dépasse la simple maîtrise technique des outils. Ils souhaitent surtout apprendre à concevoir des scénarios pédagogiques adaptés aux SVT, à choisir des ressources fiables, à organiser l'activité des élèves et à évaluer les apprentissages produits par l'usage du numérique. Cette demande rejoint les conclusions de Tondeur et al. (2012), selon lesquelles la formation au numérique doit articuler dimensions techniques, pédagogiques et disciplinaires.

5. Discussion

Les résultats organisés selon les six axes du questionnaire confirment que le numérique occupe

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

une place réelle dans les pratiques déclarées des enseignants de SVT, mais que cette place reste souvent associée à la visualisation, à l'illustration et à la motivation. Les usages observés montrent une volonté d'améliorer la compréhension des élèves, tout en révélant des limites liées aux conditions matérielles, à la formation et à la conception de tâches réellement transformatrices.

L'analyse par le modèle TPACK montre que l'intégration la plus pertinente apparaît lorsque l'enseignant relie clairement l'outil numérique au contenu disciplinaire et à une stratégie pédagogique. Une vidéo ou une simulation n'a de valeur que si elle est intégrée dans une démarche d'apprentissage : questionnement initial, observation guidée, interprétation, mise en commun et institutionnalisation des savoirs. Cette articulation rejoint l'idée de Shulman (1986) selon laquelle enseigner consiste à transformer le savoir pour le rendre accessible aux élèves.

L'analyse par le modèle SAMR montre de son côté que les pratiques restent majoritairement situées aux premiers niveaux. Le numérique améliore la présentation et peut enrichir l'activité, mais il ne redéfinit que rarement les tâches d'apprentissage. Cette conclusion ne doit pas être interprétée comme une faiblesse individuelle des enseignants. Elle renvoie plutôt à des conditions de formation, d'équipement et d'accompagnement qui influencent directement les possibilités d'innovation pédagogique.

6. Conclusion

Cette étude montre, à partir d'un questionnaire qualitatif structuré en six axes, que l'intégration du numérique dans l'enseignement des SVT au Maroc est engagée, mais encore inégale. Les enseignants interrogés mobilisent des outils numériques pour illustrer les contenus, faciliter la compréhension et motiver les élèves, mais l'implication active des apprenants demeure variable.

Cependant, les résultats indiquent que le numérique reste souvent utilisé comme support de présentation plutôt que comme levier de transformation des apprentissages. Les modèles TPACK et SAMR permettent de comprendre cette situation : l'intégration devient plus significative lorsque l'outil numérique est articulé à une intention pédagogique et à un contenu disciplinaire précis, et lorsque les élèves sont placés dans une activité de recherche, d'analyse ou de production.

L'article souligne enfin la nécessité de renforcer la formation pédagogique au numérique, d'améliorer les conditions matérielles et d'accompagner les enseignants dans la conception de scénarios adaptés aux SVT. Une intégration réussie ne dépend donc pas seulement de la disponibilité des outils, mais de la capacité à les inscrire dans des pratiques enseignantes cohérentes, réflexives et centrées sur les apprentissages.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Références bibliographiques

- Altet, M. (2002). Une démarche de recherche sur la pratique enseignante : L'analyse plurielle. *Revue française de pédagogie, 138*, 85–93.
- Hamilton, E. R., Rosenberg, J. M., & Akcaoglu, M. (2016). The Substitution Augmentation Modification Redefinition (SAMR) model: A critical review and suggestions for its use. *TechTrends, 60*, 433–441.
- Hew, K. F., & Brush, T. (2007). Integrating technology into K–12 teaching and learning: Current knowledge gaps and recommendations for future research. *Educational Technology Research and Development, 55*, 223–252.
- Mishra, P., & Koehler, M. J. (2006). Technological pedagogical content knowledge: A framework for teacher knowledge. *Teachers College Record, 108*(6), 1017–1054.
- Nafidi, Y., Alami, A., Zaki, M., El Batri, B., Hassani, M. E., & Afkar, H. (2018). L'intégration des TIC dans l'enseignement des sciences de la vie et de la Terre au Maroc : État des lieux et défis à relever. *European Scientific Journal, 14*(1), 97–121.
- Shulman, L. S. (1986). Those who understand: Knowledge growth in teaching. *Educational Researcher, 15*(2), 4–14.
- Tondeur, J., van Braak, J., Sang, G., Voogt, J., Fisser, P., & Ottenbreit-Leftwich, A. (2012). Preparing pre-service teachers to integrate technology in education: A synthesis of qualitative evidence. *Computers & Education, 59*(1), 134–144.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Les métaphores conceptuelles comme leviers cognitifs : étude de leur influence sur la compréhension et la rétention des savoirs chez les étudiants de licence dans le cadre du cours de linguistique générale

Conceptual Metaphors as Cognitive Tools: Investigating Their Impact on Knowledge Comprehension and Retention among Bachelor's Degree Students in the Context of a General Linguistics Course

HAFSA BENAZIZI حفصة بنعزيزي
hafsa.benazizi-etu@etu.univh2c.ma
Pr.MOHAMMED YASSINE SIBENALI
yassine.sibenali@hotmail.fr
Pr.HAMID JAAFAR
h.jaafar@enscasa.ma

JIHANE ELMEKHCHI جيهان المخشي
jihanelmekhchi@gmail.com
Pr.HAMID JAAFAR
Pr.MOHAMMED YASSINE SIBENALI
Ecole Normale Supérieure. Université Hassan II, Casablanca, Maroc
Laboratoire multidisciplinaire en Science de l'Education et Ingénierie de Formation (LMSEIF)

Résumé :

Dans le domaine de l'enseignement des concepts abstraits, la recherche de stratégies pédagogiques favorisant la compréhension et la rétention des savoirs demeure une préoccupation majeure. Cette étude examine le rôle des métaphores conceptuelles, envisagées comme des outils cognitifs, dans l'apprentissage de notions linguistiques complexes chez des étudiants de licence en sciences de l'éducation. En s'appuyant sur la théorie de la métaphore conceptuelle développée par Lakoff et Johnson (1980), cette recherche explore l'impact d'une approche pédagogique fondée sur l'association entre un domaine abstrait et un domaine concret familier. Une démarche expérimentale qualitative a été menée auprès de 60 étudiants de deuxième année licence d'éducation dans le cadre d'un cours de linguistique générale. Les données recueillies à travers des questionnaires, des tests d'évaluation et des observations montrent que l'intégration des métaphores conceptuelles favorise la compréhension, l'engagement des apprenants ainsi que l'ancrage durable des connaissances. Les résultats soulignent également l'importance du choix des métaphores, de leur adaptation au profil cognitif et culturel des apprenants ainsi que de l'utilisation de supports multimodaux pour renforcer leur efficacité pédagogique.Comme l'affirment Lakoff et Johnson (1980) : « La métaphore est un élément essentiel de notre pensée et de notre action ; elle structure notre manière de comprendre le monde. »

Mots clés : Métaphore conceptuelle ; cognition ; apprentissage ; compréhension des savoirs; rétention des connaissances.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract:

In the field of teaching abstract concepts, the search for pedagogical strategies that enhance knowledge comprehension and retention remains a major concern. This study investigates the role of conceptual metaphors as cognitive tools in the learning process of complex linguistic concepts among undergraduate students in educational sciences. Based on Lakoff and Johnson's (1980) conceptual metaphor theory, this research examines the impact of a pedagogical approach relying on the association between abstract domains and familiar concrete domains. A qualitative experimental approach was conducted with 60 second-year undergraduate students in education within the framework of a general linguistics course. Data collected through questionnaires, assessment tests, and observation grids reveal that the integration of conceptual metaphors contributes to improving learners' understanding, engagement, and long-term knowledge retention. The findings also highlight the importance of selecting appropriate metaphors, adapting them to learners' cognitive and cultural backgrounds, and using multimodal supports to maximize their pedagogical effectiveness. As Lakoff and Johnson (1980) state: "Metaphor is not merely a matter of language; it is a fundamental mechanism of human thought and understanding."

Keywords: Conceptual metaphor; cognition; learning; knowledge comprehension; knowledge retention.

Introduction :

Le choix d'une approche pédagogique qui favorise la compréhension et la rétention des savoirs était toujours considéré comme une problématique centrale. Plusieurs causes nous mènent à explorer des approches pédagogiques innovantes. Une approche pédagogique basée sur les métaphores conceptuelles permet d'associer un concept abstrait à un autre concept concret parait utile. Lakoff et Johnson (1980), déclare que cet outil cognitif ne se limite pas à des figures de style, mais il permet aux savoirs d'être mémoriser et ancrer, et il facilite la compréhension des concepts abstraits.

Le but de cette recherche est d'évaluer l'efficacité des métaphores conceptuelles sur la compréhension et la rétention des savoirs. Des recherches ont été effectuées sur l'efficacité de cet outil cognitif en d'autres pays et avec d'autres apprenants que le public concerné. En outre, il est impératif de vérifier si cette approche augmente ou diminue la compréhension des concepts abstraits et facilite leur ancrage.

Cette recherche est réalisée pour déterminer si cette approche basée sur des métaphores conceptuelles aidera les apprenants à mieux mémoriser et retenir le contenu enseigné ou elle reste une approche qui n'a pas d'impact positif. Autrement dit, nous vérifions si cette approche vise à faciliter les contenus pédagogiques et rendre l'apprentissage facile en aidant les apprenants en L2 à retenir le contenu à court et à long terme. Cette étude élabora les bonnes conditions dans lesquelles cette approche sera efficace tout en mentionnant les difficultés rencontrées dans l'application de ces métaphores conceptuelles.

Le cadre théorique de cette recherche élabore plusieurs auteurs qui définissent cette approche selon plusieurs perceptions qui varient selon leur domaine. Ces auteurs montrent que même le

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

cerveau d'un adulte est apte à se développer si on crée des conditions favorisant l'activation des neurones liées à l'apprentissage. D'autres prouvent que l'implication des apprenants dans le processus d'apprentissage favorisent la compréhension et la motivation de ces derniers. En outre, la didactique, comme étude des processus de l'enseignement et de l'apprentissage, propose aussi des dispositifs qui permettent d'évaluer l'efficacité de stratégies didactiques comme, par exemple, l'usage de métaphores. Enfin, les recherches en psycholinguistique confirment qu'employer des métaphores ne relève pas seulement d'une dimension rhétorique, mais contribue à structurer la pensée et à faciliter la mémoire en mobilisant des réseaux cognitifs complexes.

Pour répondre à la problématique posée, il a été décidé d'effectuer une démarche expérimentale; un groupe d'étudiants en licence a été soumis à des contenus pédagogiques mettant en œuvre des métaphores conceptuelles et la compréhension des concepts a été évaluée par le biais de tests écrits et oraux ; la rétention des savoirs a été mesurée par des évaluations différées à court et à long termes ; ont été analysées qualitativement les autres données afin d'en extraire les effets significatifs.

A ce niveau, et après tout ce que nous avons avancé, nous arrivons à présent à la problématique sur laquelle portera ce travail. Nous allons nous intéresser à cette problématique : **Dans quelle mesure l'utilisation des métaphores conceptuelles (issues de la linguistique cognitive) dans le discours pédagogique favorise-t-elle la compréhension, l'engagement et la mémorisation des apprentissages chez les apprenants ?** L'hypothèse directrice repose sur l'idée que l'utilisation d'une approche basée sur les métaphores conceptuelles dans un contexte pédagogique améliore la compréhension des savoirs des apprenants.

Dans cette perspective, l'article s'organise comme suit : dans un premier temps, nous proposons un cadre théorique qui renvoie aux définitions des concepts incontournables et aux modèles théoriques retenus, leurs rôles dans le processus d'apprentissage et les études antérieures ayant pu nourrir cette recherche. Dans un second temps, nous élaborons la méthodologie mobilisée, les instruments de collecte de données ainsi que les méthodes d'analyse particulières. Enfin, nous présenterons les résultats, avant d'en discuter les résultats majeurs de l'investigation et suggérant des pistes possibles pour une autre recherche ultérieure.

1.Cadre théorique :

Qu'est-ce que la métaphore conceptuelle ?

Le livre de Lakoff & Johnson (1980) a présenté la métaphore comme un processus cognitif fondamental pour appréhender le monde. En linguistique cognitive, la métaphore est une projection sélective de traits d'un domaine conceptuel sur un autre (voir par exemple Svanlund 2001, p. 10-11 et 14-15 ; Ekberg 1993). On transpose effectivement certains traits d'un domaine source à un domaine cible pour comprendre quelque chose par, et avec une structuration partielle, quelque chose d'autre. Ce point de vue est également partagé par Lundmark (2005) qui définit la métaphore comme l'association d'un concept abstrait à un autre concept concret pour rendre plus compréhensible (ce qu'a souligné Grady 1997). Gilles

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Fauconnier et Mark Turner développent la théorie de l'intégration conceptuelle (ou « conceptual blending »), selon laquelle la métaphore conceptuelle serait un moyen d'associer un ou plusieurs sens afin d'en produire un nouveau. Ils montrent que la compréhension d'un concept abstrait peut émerger de la fusion de concepts concrets, permettant de donner ainsi une représentation plus riche et plus nuancée de la réalité.

Les pédagogies actives et l'Éducation nouvelle (fin XIXe – début XX).

Les pédagogues, avec Montessori, Freinet, Dewey, plaçaient l'étudiant au centre de ses processus d'apprentissage l'autonomie, l'expression libre et l'apprentissage par le faire plus que par les méthodes de transmissions d'un savoir. Ces méthodes, en insistant sur le respect de l'individualité de l'apprenant, privilégiaient l'atteinte des premiers, et cherchaient très volontiers sa coopération active.

L'intégration des métaphores conceptuelles dans l'enseignement (XXIe siècle)

Forte de plusieurs avancées de la linguistique cognitive, inaugurées par les travaux de Lakoff et Johnson18, les métaphores conceptuelles, telles que leur nom l'indique, sont devenues des outils de grande valeur de structuration de la pensée à plusieurs titres, notamment pour donner sens à des concepts abstraits et nouveaux en les associant à des objets et instances, devenus familiers donnés en représentation. En pédagogie17, cette mise en relation et cet attachement des nouvelles informations à des expériences significatives, familières aux élèves et donc significatives, fondements des processus d'apprentissage seraient en mesure de maximiser les acquisitions mémorisées.

2.Méthodologie de la recherche :

Approche adoptée :

L'expérience a été pensée comme une démarche actionnelle, en ayant :

- Des supports visuels (schémas, des photos et des courtes rédactions)
- Des exercices pratiques comme : Brainstorming- Création d'une carte mentale…
- Des questionnaires et un test pour avoir une idée sur leur niveau et leur progression tout au long de mon expérimentation.
- Une grille d'observation pour observer leur comportement et leur état d'avancement.

Tous ces outils nous ont permis la récolte de données qualitatives. L'approche que nous avons utilisée dans le cadre de cette étude est une approche qualitative, pour pouvoir analyser en profondeur les perceptions des apprenants par rapport à cette approche par les métaphores conceptuelles et l'efficacité de celle-ci sur la rétention et mémorisation des concepts liés à un domaine bien précis. Celle-ci nous a permis d'analyser l'évolution des apprenants lors de cette démarche par les tests de pré et de post évaluation.

Hypothèses de recherche :

La présente recherche présente distingue une hypothèse centrale et des hypothèses secondaires opérationnalisées.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Hypothèse centrale :

Une approche pédagogique basée sur les métaphores conceptuelles favorise la compréhension, l'engagement et la mémorisation des apprentissages chez les apprenants.

Hypothèses secondaires :

- H1 : Les métaphores conceptuelles améliore **la compréhension** des savoirs des apprenants.
- H2 : L'emploi des métaphores conceptuelles dans un discours pédagogique résulte **une augmentation de la rétention** des connaissances des apprenants à moyen et long terme.
- H3 : Le niveau de familiarité des apprenants avec le domaine source de la métaphore représente un essentiel critère pour rendre les métaphores conceptuelles **efficaces**.
- H4 : L'utilisation **des supports variés** et **garantir une interaction** (travail collaboratif, discussions) dans un cours pédagogique basée sur les métaphores utilisées sont plus efficaces pour la rétention que celles employées dans un cadre magistral.

Variables modératrices : Conformément aux recommandations méthodologiques, plusieurs variables contextuelles sont prises en compte :

- La taille du groupe,
- Le niveau académique des étudiants,
- Les compétences linguistiques des apprenants,
- La nature des textes étudiés,

Terrain de recherche et participants :

L'expérimentation que nous proposons s'inscrit dans le cadre d'un module de formation intitulé la lexicologie destinée au ENS (Ecole Normale Supérieure),

Cette recherche a été menée auprès d'un groupe de :

- 60 étudiants issus d'une classe d'âge de 18 à 21 ans, étudiants en deuxième année licence d'éducation dans les métiers de l'enseignement du français. Ils avaient déjà été introduits, de manière parcellaire, à quelques notions de lexicologie en première année.

Instruments de collecte des données :

Formulaire :

Nous avons mis à la disposition des apprenants un formulaire composé de 12 questions qui nous aidera à construire un terrain de démarrage. Cet outil nous a permis d'avoir une idée globale sur les connaissances des apprenants sur ce concept et il a été considéré comme un terrain de départ pour appliquer mon approche, à travers les questions que nous avons posées et les retours des apprenants nous avons eu une solide base sur ce que ces derniers sachent et pensent de ce concept. Ce dernier nous a aidé pour nous positionner et il nous a encadré pour travailler durant tout ce processus sur un domaine bien précis.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Test :

Cette étude a été basée sur deux tests, le premier était un test pour savoir le niveau d'entrée des apprenants qui a pour but d'analyser les capacités de ces derniers face à une approche basée sur les métaphores conceptuelles et pour introduire cette approche aux apprenants. Le deuxième était un test de sortie composé de 19 questions qui permettra d'analyser l'efficacité de cette approche sur les apprenants et déterminer si la recherche a atteint les objectifs fixés et de comparer les résultats obtenus pour observer l'amélioration de leurs connaissances.

Chaque outil a été élaboré à partir d'une observation adaptative, afin d'en garantir la clarté et la pertinence.

Limites de la recherche :

Toute recherche pédagogique se doit de pointer ses limites afin de pondérer l'interprétation des résultats obtenus.

D'abord, le nombre d'apprenants représentatifs soit 60 apprenants, malgré le fait qu'il soit suffisamment large pour une expérimentation locale, ne peut pas servir de représentation fidèle de tous les profils d'apprenants. La diversité des niveaux, des styles cognitifs et des origines culturelles mérite probablement d'être prise en compte ce qui pourrait limiter la généralisation des conclusions.

L'analyse de l'évolution d'un niveau d'entrée linguistique intermédiaire sur les trois concepts linguistiques vers une maitrise assurée de ces trois derniers avec un niveau supérieur au premier, atteste de l'effet bénéfique de la médiation métaphorique, associée à une approche impliquante et hétérogène.

Apports de la démarche :

Malgré ces limites, cette approche innovante représente un outil pédagogique permettant à faciliter la compréhension et la rétention des savoirs.

Elle offre aussi des pistes pédagogiques concrètes aux enseignants qui souhaitent améliorer la construction du sens l'engagement des apprenants.

3.Résultats :

Analyse du test :

Tableau1 : Perception des étudiants des dynamiques interactionnelles :

Dimension analysées	Tendance observée	Interprétation
Participation orale	Augmentation	Plus grande implication des étudiants
La rédaction	Renforcement	Les apprenants sont censés produire une seule phrase métaphorique mais ils produisent plus ce que ça
La reformulation	Amélioration	Des phrases plus structurées
La compréhension	Augmentation	Maitrise des concepts abordés
La communication intra-extra groupe	Plus collaboratif	Echanges plus ouverts

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Au cours des cours proposés, plusieurs éléments qualitatifs sont venus renforcer l'efficacité de cette approche métaphorique :

- Un sentiment de motivation et d'implication au près des apprenants dans des activités qui se basent sur la rédaction et la reformulation des phrases métaphoriques.
- Lors des travaux collaboratifs, les apprenants sont censés produire une seule phrase métaphorique pour chaque groupe, mais chaque membre des participants produise plus qu'une seule ce qui reflète une concentration des apprenants et une implication sérieuse.
- Des retours positifs comme : "La carte mentale effectuée à la fin de la séance me permet d'ancrer et de mémoriser mieux le concept abordé " ou "La phrase métaphorique accompagnée par une image représentative lors du cours d'homonymie nous aide à mieux comprendre le sens de la métaphore."

En tant qu'enseignante-chercheuse, j'ai ajusté le contenu de chaque cours en fonction des besoins et des changements observés lors de la séance précédente, en associant les mots abstraits par des mots concrets liés au niveau de la population cible et de leurs réactions face aux concepts adoptés et plus proches de leur vécu. Cet ajustement progressif a renforcé l'efficacité de la démarche.

Apport spécifique des données d'observation :

A l'aide d'une grille d'observation j'ai pu analyser le développement des apprenants durant les séances prévues, les questions posées m'ont permis d'avoir des retours des étudiants pour enchainer l'explication. Durant la première séance les apprenants posaient des questions pour mieux comprendre le concept ce qui a été interprété comme une motivation chez les apprenants envers cette approche. Au cours de la première séance, les apprenants interagissaient avec les activités proposées et chaque groupe voulait que sa formulation pour un mot soit compréhensible pour les autres groupes pour avoir le maximum des points. Parmi les critères que j'ai mentionnés dans ma grille d'observation est que les apprenants étaient engagés et posent trop de questions pour différencier les approches. Pour les activités de groupe, les participants partagent leurs idées et collaborent pour en tirer une seule phrase. Les apprenants maitrisent et appliquent correctement les notions abordées en s'exprimant clairement devant les autres.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Analyse des taux de réussite par question :

La figure ci-dessus montre que 94% des apprenants ont arrivé à savoir l'antonyme du mot « lumière » qui est « obscurité » ce qui va être interprété d'une manière positive et servira davantage à ma recherche. Les apprenants après cette approche arrivent à associer un mot à un autre d'une manière juste, ce qui montre l'efficacité de cette approche et permis aux apprenants de mieux retenir et mobiliser les concepts enseignés. A travers ces réponses, nous pouvons en tirer l'impact que cette approche a résulté par le biais d'élaborer un lien entre l'abstrait et le concret ont favorisant une meilleure assimilation du savoir.

Cette figure nous montre les résultats des réponses des apprenants d'une consigne appartenant au cours d'antonymie, dont les personnes qui ont répondu correctement représentent 94,1% qui représente un nombre important pour la vérification de notre étude. Cette réponse a pour but d'évaluer les acquis des apprenants qui ont assisté à l'ensemble des cours proposés. Ce constat vient renforcer l'hypothèse que l'utilisation des outils pédagogiques stimule la compréhension en profondeur.

4.Discussion :

A la lumière de ce qui a été relaté dans mon étude, durant l'application de cette nouvelle approche pédagogique. Plusieurs recommandations peuvent être proposées.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Intégration des métaphores conceptuelles dans le processus de l'enseignement des notions abstraites :

Les résultats obtenus nous mènent à réfléchir sur l'importance de cette approche et l'insertion des métaphores conceptuelles au sein de notre processus d'apprentissage, cette dernière représente une méthode puissante pour favoriser la compréhension et la rétention des savoirs, notamment pour des concepts purement linguistiques abstraites qui font partie de la lexicologie telles que la synonymie, l'antonymie et l'homonymie. Il est recommandé que les enseignants, formateurs et concepteurs de contenus pédagogiques intègrent des métaphores conceptuelles dans leurs dispositifs d'enseignement d'une manière adaptée à leurs apprenants.

Le choix des métaphores conceptuelles employées doit être sélectionné en prenant en considération leur capacité à rendre la notion concrète en mobilisant des images représentatives familières et adéquates à leur niveau. Ce pont cognitif facilite la construction de sens et son ancrage et réduit la charge cognitive liée à l'apprentissage. Dans cette perception, il est conseillé d'identifier, dès la phase de conception, des métaphores puissantes efficaces qui s'appuient sur le vécu et les expériences concrètes partagées par les apprenants, plutôt que sur des images abstraites ou trop culturelles.

L'emploi et le recours à la variété des supports pédagogiques et la multimodalité

La diversité des supports (visuels, interactifs) s'est déclarée comme un facteur puissant dans la réussite des apprenants dans leur processus d'apprentissage. En effet, l'emploi des métaphores conceptuelles trouvent une double force lorsqu'elles sont employées par des supports multimédias : cartes mentales, schémas, images représentatives, vidéos, animations.

Ainsi, il est recommandé d'utiliser une palette étendue de ressources pédagogiques pour enrichir l'expérience d'apprentissage et viser différents styles cognitifs. Nous prenons l'exemple d'un cours qui fait partie de la lexicologie, il est pertinent d'associer une image représentative concrète, ainsi qu'une activité qui est basée sur un travail collaboratif où les apprenants construisent eux-mêmes des métaphores.

Favoriser les activités interactives et collaboratives autour des métaphores :

Notre recherche a mis en exergue l'importance de l'interaction dans la construction et l'ancrage des connaissances. Les activités de travail collaboratif, d'échanges et de discussions sur l'association d'un concept abstrait à un autre concept concret ont permis aux apprenants de mieux comprendre le sens, d'affiner leur compréhension et d'approprier les notions à leur propre contexte.

En outre, il est notamment essentiel d'évoquer l'importance d'insertion des moments réguliers d'interaction dans les séquences pédagogiques, par exemple :

- Travaux collaboratifs qui favorisent la communication intra et extra groupe et la comparaison entre les métaphores proposées.
- Proposer des sujets à débattre qui ont pour but l'évaluation de la clarté des images mentales proposées.
- Ateliers de création pour pousser les apprenants à inventer des nouvelles phrases métaphoriques autour des notions abordées.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ces activités visent à encourager les apprenants vers une approche active et, évitant l'approche traditionnelle basée sur la transmission des savoirs d'une manière classique et favorisant une meilleure mémorisation.

Les métaphores conceptuelles doivent être formuler en prenant compte le profil et le vécu des apprenants :

Pour que les phrases métaphoriques soient efficaces et pertinentes, il faut prendre en compte leur pertinence culturelle et cognitive. Les représentations mentales doivent être proche de leurs expériences vécues ou à la portée de l'ensemble des apprenants.

Ainsi, l'étape préliminaire avant l'application de cette approche, il est important de savoir les différentes caractéristiques des apprenants : âge, langue maternelle, origine culturelle, environnement social.

Il faut encourager les enseignants à mettre un diagnostic préalable pour recueillir le maximum des informations sur leurs apprenants qui vont leur permettre à mieux savoir leur public cible et les besoins réelles pour spécifier leur contenu en fonction de ces critères. En outre, il peut varier les phrases métaphoriques employées pour mettre à la disposition des apprenants plusieurs ressources et d'adopter la phrase qui est adéquate selon leur perception.

Former les enseignants à la conception et à l'utilisation pédagogique des métaphores conceptuelles :

L'insertion de cette approche basée sur les métaphores conceptuelles dépend à une formation auprès des enseignants concernant leur conception, leur sélection et leur exploitation pédagogique pour devenir une pratique efficace et pertinente. Cela implique notamment :

- La sensibilisation à la théorie des métaphores conceptuelles (notamment Lakoff et Johnson) et à leurs effets cognitifs.
- La formation à formuler des métaphores qui répondent aux besoins des apprenants et aux buts d'apprentissage.
- L'intégration des phrases métaphoriques dans des activités interactives et des supports visuels variés.

Une formation ciblée qui mène les enseignants à dépasser l'usage intuitif et ponctuel des métaphores et adopter une démarche plus réfléchie, méthodique et efficiente.

Évaluation d'une manière continue et régulière l'impact des métaphores sur l'apprentissage :

Comme toute stratégie pédagogique, l'implication des métaphores doit faire l'objet d'une évaluation régulière pour spécifier les pratiques et atteindre les objectifs visés.

Les enseignants adoptent dans leurs cours des dispositifs d'évaluations formatives qui ont pour but la compréhension et la rétention des concepts métaphorisés.

De surcroît, recueillir des retours qualitatifs des apprenants à travers des débats ou des sujets de discussions permet d'affiner la sélection des métaphores et d'adapter les supports aux besoins réelles. Ces évaluations participent à une démarche réflexive qui augmente la qualité de l'enseignement.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Encourager les apprenants à formuler leurs propres phrases métaphoriques :

L'ancrage et la mobilisation cognitive et émotionnelle autour des notions enseignées seront favoriser par encourager les apprenants à la création des leurs propres métaphores. Ce pratique résulte :

- Une appropriation plus profonde des connaissances.
- Le développement de la pensée critique et la réflexion.
- Un meilleur ancrage par l'engagement personnel.

Ce type d'activités peuvent être exploité selon différentes manières : rédaction, représentation, mise en scène, jeux de rôle. En valorisant ces productions, l'enseignant stimule également la motivation et l'autonomie des apprenants.

Utiliser les métaphores pour faciliter la transition d'un domaine complexe à un autre domaine plus simple :

Les métaphores conceptuelles représentent un moyen pertinent pour introduire des notions plus complexes ou transversales. En partant d'une représentation simple et familière, l'enseignant peut orienter les apprenants vers des notions plus abstraits, en établissant des continuités métaphoriques.

Par exemple, la métaphore de la "femme " pour la synonymie peut être exploiter dans d'autres domaines ou pour d'autres relations sémantiques plus larges, comme l'hyponymie ou la polysémie. Ce glissement progressif permet de structurer l'apprentissage en paliers cognitifs.

Prendre en considération la variété de mon public cible et proposer un enseignement différencié

L'expérimentation montre que la manière de recevoir les métaphores diffère d'un apprenant à un autre en impliquant plusieurs critères tels que : leur perception, leur connaissance de base… Chaque apprenant a son style d'apprentissage. Certains préfèrent un apprentissage visuel, d'autres des analogies plus abstraites ou des exemples concrets. Le rôle de l'enseignant est donc veillé à offrir un enseignement différencié, en exploitant différentes formes d'explication et en encourageant les apprenants à choisir celles qui leur conviennent.

Cela peut être expliquer par :

- Des supports variés accessibles à tous.
- Des activités variées qui poussent les apprenants la liberté de choisir une méthode pour accéder aux savoirs.
- Une évaluation flexible tenant compte des modalités différentes d'appropriation.

Ces recommandations, tirées directement de l'expérience et des résultats de cette expérimentation, invitent à repenser l'enseignement des concepts complexes sous la perception de la métaphore conceptuelle. Elles mettent en exergue l'importance d'impliquer une pédagogie interactive, multimodale et adaptée aux profils des apprenants, où l'enseignant joue un rôle de facilitateur et de guide réflexif.

L'intégration réfléchie des métaphores, soutenue par une méthode d'enseignement appropriée, représente une piste prometteuse pour améliorer la compréhension, la rétention et la motivation des apprenants, dans le cadre des langues ou de toute autre discipline nécessitant l'appropriation de concepts complexes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Ainsi, malgré les limites identifiées, cette étude apporte une contribution significative en proposant une approche pédagogique innovante reposant sur les métaphores conceptuelles comme levier cognitif. Elle permet notamment de dépasser une approche pédagogique inactive centrée sur l'enseignant en favorisant l'engagement des étudiants.

Conclusion :

Ce travail de recherche s'inscrit dans cette démarche : comprendre l'efficacité d'une démarche pédagogique basée sur les métaphores conceptuelles, comment cet outil vieux comme le langage lui-même, peut devenir le flambeau de la pédagogie moderne.

Victor Hugo disait : « L'enseignement, c'est la lumière qui jaillit de l'âme vers l'âme. » Nous avons essayé, autour de cette expérimentation et à travers ces pages, de démontrer l'importance de cette approche, loin d'un simple ornement rhétorique, est une transposition des savoirs, un levier de cognition, un vecteur d'émotion et de clarté. Au fond elle transforme la parole en image, l'abstrait en concret, le savoir en récit.

Cette expérimentation a été motivée par la constatation qu'apprendre les concepts linguistiques abstraits que sont la synonymie, l'antonymie ou l'homonymie pose des problèmes aux apprenants non pas à cause d'un manque d'intelligence mais d'ancrage, car les définitions académiques n'innervent plus nos représentations, les distinctions entre les concepts s'effacent, la connaissance est suspendue dans l'indécision. Face à cette difficulté ressentie, nous avons proposé une nouvelle approche qui conjugue deux méthodes d'enseignement impliquantes : l'image, le lien, la résonance et des métaphores conceptuelles concrètes, familières, structurées. Les apprenants ont fait partie du cours et ils ont été impliqués au cours de cette expérimentation.

Le protocole expérimental mené sur un groupe de soixante apprenants a montré des résultats probants. Le prétest que nous avons passé avant la recherche, révélateur d'un niveau de maîtrise basique, a cédé au bout de trois semaines à un test de sortie qui a engendré plus de 90 % de bonnes réponses.

Le choix des métaphores a été effectué selon plusieurs critères : nous avons pris en considération leur niveau, elles ont été employées, reformulées, recréées.

L'enseignement est devenu une œuvre collective, un tissage d'images et de mots, et chaque apprenant se mouille dans le contenu et chacun se fait chemin vers sa compréhension. La classe, a cessé d'être seulement spectatrice, pour faire place à une scène vivante de l'intelligence.

Par ailleurs, nous avons trouvé que quand les métaphores sont mieux ajustées au niveau des apprenants elles sont plus efficaces. Là où les représentations touchaient à la mémoire de l'apprenant, à son expérience vécue, l'apprentissage s'ancrera, s'intensifiera. À l'inverse, les métaphores reformulées d'une manière trop éloignée de son monde resteront lettre morte. Ce constat nous renvoie à une vérité essentielle : enseigner ce n'est pas répéter mais partir des représentations de l'apprenant.

Cette recherche n'a pas été de la simple expérimentation académique. Elle a été un voyage éducatif et humain. En tant que praticienne-chercheuse, j'ai dû entendre, ajuster, tester. Mais c'est dans ces ajustements, dans cette position réflexive, que j'ai su quel est le rôle de l'enseignant au moment où il joue la carte de l'artisan : il forge des outils de pensée, il forme les images à transmettre, il sculpte des ponts entre les êtres et entre les idées.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le projet de cette recherche était bien d'attirer l'attention sur l'idée que la pédagogie ne peut fonctionner sans âme au moins autant que sans méthode : elle doit aller dans l'esprit sans défaillir dans le cœur. La métaphore n'est rien moins alors qu'un ornement : elle est le langage de la pensée que l'on veut durable. Comme disait Hugo : « La parole est le vêtement de la pensée. La métaphore en est le tissu le plus noble. »

Nous rêvons d'une école où les mots ne soient pas de simples sons mais miroirs, fenêtres, ponts. Où l'enseignant ne soit pas un distributeur de savoirs mais un explorateur du sens, un récitant du signifié.

L'apprenant devient moteur, non spectateur ou receveur des savoirs transmis. L'apprenant voit, comprend, fait apprentissage.

Proposer cette voie, ce mémoire, c'est ouvrir vers un enseignement à visage humain, incarné, en vérité, où voir et comprendre c'est d'abord imager, où voir dans l'émerveillement c'est en toute humanité savoir aimer. L'image a sa raison, le cœur a l'oreille. Quand un jour, dans une autre salle, un autre élève face à une autre difficulté se rappellera non une définition mais une image, un mot, une métaphore partagée… ce travail n'aura pas été vain.

Bibliographie :

- file:///C:/Users/user/Downloads/Activer%20se%20neurones.%20Pour%20mi eux%20a pprendre%20et%20enseigner%20_%20Steve%20Masson%20(2020)%20[Cer veau,%2
- 0M%C3%A9moire,%20Apprentissage]%20(1).pdf
- file:///C:/Users/user/Downloads/m%C3%A9taphore%20conceptuelle%20(2). pdf
- BAYLON, Christian & MIGNOT, Xavier. 2000. Initiation à la sémantique du langage. Paris : Nathan.
- BLACK, Max. 1993. « More About Metaphor ». In Ortony, Andrew (éd.), Metaphor and Thought. 2ème édition. Cambridge : Cambridge University Press, p. 19-42.
- BOERS, Frank & DEMECHELEER, Murielle. 1997. « A Few Metaphorical
- Models in (Western) Economic Discourse ». In Liebet, Wolf-Andreas,
- Redeker, Gisela & Waugh, Linda (éds), Discourse and Perspective in Cognitive Linguistics.
- Amsterdam/Philadelphia : John Benjamins, p. 115-129.
- BORILLO, Andrée. 1998. L'Espace et son expression en français. Paris : Ophrys.
- BRANDT, Per-Aage & BRANDT, Line. 2005. « Making Sense of a Blend. A Cognitive-Semiotic Approach to Metaphor ». Working Paper 132-05, Centre for
- Cultural Resarch, Université d'Aarhus.
- DUVIGNAU, Karine. 2005. « Pour un apprentissage-enseignement du lexique verbal calqué sur l'acquisition : revisite et apport des « métaphores / erreurs » des enfants de
- 2- 4 ans ». In Grossmann, Francis, Paveau, Marie-Anne, Petit, Gérard (éds),

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Didactique du lexique : langue, cognition, discours. Grenoble : ELLUG, p. 37-49.
- KOLLER, Veronica. 2003b. « Metaphor Clusters, Metaphor Chains: Analyzing the Multifunctionality of Metaphor in Text ». metaphorik.de 05/2003, p. 115-134. Consulté le 09/09/09 sur : http://metaphorik.de/05/koller.pdf
- Agarwal P. K., D'Antonio L., Roediger H. L., McDermott K. B., McDaniel
- M. A., «
- Classroom-based programs of retrieval practice reduce middle school and high school students' test anxiety », Journal of Applied Research in Memory and Cognition, 2014, 3 (3), p. 131-139.
- Al-Bassam S., Xu M., Wandless T. J., Arnold D. B., « Differential trafficking of transport vesicles contributes to the localization of dendritic proteins », Cell Reports, 2012, 2 (1), p. 89-100.
- Aleven V. A. W. M. M., Koedinger K. R., « An effective metacognitive strategy : Learning by doing and explaining with a computer-based cognitive tutor », Cognitive Science, 2002, 26 (2), p. 147-179.
- Antony J. W., Gobel E. W., O'Hare J. K., Reber P. J., Paller K. A., « Cued memory reactivation during sleep influences skill learning », Nature
- Neuroscience, 2012, 15
- (8), p. 1114-1116.
- Badcock P. B., Friston K. J., Ramstead M. J. D., « The hierarchically mechanistic mind : A free-energy formulation of the human psyche », Physics Life Reviews, 2019.
- Berlucchi G., Buchtel H. A., « Neuronal plasticity : Historical roots and evolution of meaning », Experimental Brain Research, 2009, 192 (3), p. 307319.
- Bernardinelli Y., Randall J., Janett E., Nikonenko I., Konig S., Jones E. V.,
- Flores C. E. et al., « Activity-dependent structural plasticity of perisynaptic astrocytic domains promotes excitatory synapse stability », Current Biology, 2014, 24 (15), p. 1679-1688.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La djellaba Bziouia : Un patrimoine culturel et son impact sur le développement local à la commune de Bzou - Azilal

The Bziouia Djellaba: A Cultural Heritage and Its Impact on Local Development in the Municipality of Bzou, Azilal

Hafid EL - JOUTI حافظ الجوطي
Doctorant en géographie
Laboratoire de recherche sur la Dynamique des Paysages , Risques et Patrimoine .
Faculté des lettres et des sciences humaines de Béni Mellal
Université Sultan Moulay Slimane, Béni Mellal , Maroc .
hafideljouti@gmail.com
Khalid BENZIDIYA خالد بن زيدية
Enseignant - chercheur
Laboratoire de recherche sur la Dynamique des Paysages , Risques et Patrimoine .
Faculté Polydisciplinaire de Khouribga
Université Sultan Molay Slimane - Béni Mellal Maroc .
khalidbenzidiya@gmail.com
Yahia EL KHALKI يحيى الخالقي
Enseignant - chercheur
Laboratoire de recherche sur la Dynamique des Paysages , Risques et Patrimoine .
Faculté des lettres et des sciences humaines de Béni Mellal
Université Sultan Moulay Slimane , Béni Mellal , Maroc .
yelkhalki@gmail.com

Résumé :

L'article se concentre sur la djellaba Bziouia , comme un vêtement traditionnel marocain, et son impact sur le développement local dans la commune de Bzou - Azilal . Il commence par expliquer l'importance de la djellaba Bziouia pour la culture marocaine et comment elle est considérée comme un atout technique et culturel pour la région . Il est également souligné que la ville de Bzou a joué un rôle important dans la préservation de la djellaba Bziouia et de son patrimoine culturel . L'article poursuit en expliquant comment l'artisanat marocain peut contribuer au développement économique et social du pays . || explique que l'artisanat peut créer des emplois et contribuer à la lutte contre la pauvreté , en particulier dans les zones rurales . Ensuite , il met également en évidence les défis auxquels sont confrontés les artisans marocains , notamment les conditions de travail difficiles et la concurrence des produits importés . L'article se concentre ensuite sur la deuxième étape d'un projet appelé PIPO , qui vise à aider les coopératives et les associations de la région de Bzou à confectionner la djellaba dans les ateliers de Dar djellaba et à exposer leurs produits finis . Aussi , il analyse les problèmes auxquels sont confrontées les femmes travaillant dans les coopératives , notamment les conditions de travail difficiles et la faible rémunération . Il est également souligné que les intermédiaires bénéficient souvent de la vente de la djellaba Bziouia , plutôt que les femmes qui la fabriquent . En fin ,

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

l'article se termine en expliquant comment les conditions de travail des femmes dans les coopératives ont évolué au fil du temps, notamment grâce à la création de Dar Jellaba Bziouia , qui a permis aux tisseuses de se rencontrer et de partager leur savoir - faire , aussi , l'article souligne également qu'il reste encore des femmes qui travaillent dans des conditions difficiles et qui rencontrent des problèmes pour acheter de la laine et vendre leur produit fini .

Mots clés : La djellaba Bziouia , patrimoine culturel, développement local, la culture marocaine, Bzou.

Abstract :

The article focuses on the Bziouía djellaba , as a traditional Moroccan garment , and its impact on local development in the commune of Bzou - Azilal . It begins by explaining the importance of the Bziouia djellaba to Moroccan culture and how it is considered a technical and cultural asset for the region . It also points out that the town of Bzou has played an important role in preserving the Bziouia djellaba and its cultural heritage . The article goes on to explain how Moroccan craftsmanship can contribute to the country's economic and social development . It explains that craftsmanship can create jobs and help combat poverty , particularly in rural areas . It also highlights the challenges facing Moroccan craftspeople , including difficult working conditions and competition from imported products . The article then focuses on the second stage of a project called PIPO , which aims to help cooperatives and associations in the Bzou region to make djellaba in Dar djellaba workshops and exhibit their finished products . It also analyzes the problems faced by women working in cooperatives , including difficult working conditions and low pay . It also points out that middlemen often benefit from the sale of Bziouia djellaba , rather than the women who make it . Finally , the article explains how women's working conditions in the cooperatives have evolved over time , thanks in particular to the creation of Dar Jellaba Bziouia , which has enabled weavers to meet and share their know - how . However , the article also points out that there are still women working in difficult conditions , who have problems buying wool and selling their finished product .

Keywords: Bziouia Djellaba, cultural heritage, local development, Moroccan culture, Bzou.

Introduction :

L'artisanat marocain reflète la richesse culturelle unique du Royaume du Maroc et constitue une ressource économique importante. Il reflète l'expérience culturelle de toute une nation et la créativité artistique et fonctionnelle des artisans , contribuant indéniablement à la création d'emplois et à la génération de revenus , se positionnant ainsi comme un secteur social de développement humain et de lutte contre la pauvreté en raison de son énorme potentiel de croissance du PIB et de la forte demande au niveau aussi bien national qu'international.

Grâce au génie et au talent grandissant de nos Maâlems , l'artisanat marocain peut aujourd'hui être fier de la réputation de ses produits sur le marché international . Au cœur de l'histoire de l'artisanat marocain se trouvent des hommes et des femmes , artistes et maîtres artisans fiers de leur états et prêts à défendre ce qui fait leur grandeur la qualité , la créativité et le savoir faire de leur travail .

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La dejellaba marocaine est un vêtement traditionnel emblématique du Maroc . C'est bien plus qu'un simple habit, c'est un symbole profondément enraciné dans la culture marocaine , témoignant de l'histoire et de l'identité du pays . En tant que pièce vestimentaire traditionnelle, la dejellaba incarne l'élégance, le confort et la fierté marocaine. Son importance en tant que patrimoine culturel est incontestable, car elle reflète l'héritage ancestral du peuple marocain et son attachement à ses traditions. La dejellaba marocaine se distingue par sa conception unique. Elle est souvent confectionnée en tissu léger et fluide, avec des manches longues et une capuche. Les motifs et les couleurs utilisés varient selon les régions du Maroc, offrant ainsi une grande diversité esthétique. Que ce soit dans les tons vifs de Marrakech ou les nuances plus subtiles de Fès, chaque dejellaba raconte une histoire et incarne l'artisanat raffiné transmis de génération en génération.

Au - delà de son aspect esthétique, la dejellaba marocaine joue également un rôle social et culturel important. Elle est souvent portée lors de célébrations traditionnelles telles que les mariages, les festivals et les événements religieux. En revêtant la dejellaba , les Marocains expriment leur attachement à leurs racines , leur sens de l'appartenance et leur respect pour leur patrimoine culturel . Cependant, la dejellaba marocaine ne se limite pas uniquement au Maroc . Au fil des ans, elle a gagné en popularité dans le monde entier, devenant une icône de la mode internationale. Des créateurs de renom ont intégré des éléments de la dejellaba dans leurs collections , mettant en valeur son côté intemporel et son allure exquise. La dejellaba marocaine est bien plus qu'un simple vêtement. Elle est le reflet d'une riche histoire, d'une identité culturelle forte et d'un artisanat traditionnel précieux. En tant que patrimoine culturel, elle incarne l'essence même du Maroc et continue de fasciner et d'inspirer les personnes du monde entier.

Problématique :

L'artisanat joue un rôle fondamental dans l'économie et la société des pays. C'est un secteur qui permet à la population locale y compris les femmes, de participer aux déférentes activités socio économiques. Outre le secteur artisanal, le haut Atlas central se caractérise par un dynamisme de la part de tous les acteurs territoriaux, notamment les collectivités territoriales ainsi que les conseils régionaux tels que la région. Car ils sont face à plusieurs défis après l'institutionnalisation de la décentralisation, donnant plus d'autonomie aux collectivités locales dans l'aménagement de leurs territoires (Belaidi et En - namy 2020)[268].

La djellaba Bziouia est une ressource vivante pour une grande classe de la population locale , en plus des rôles qu'il joue comme garant de la tradition des mœurs et des valeurs pour la réhabilitation des génération futurs .

La problématique de cet article est de savoir comment l'artisanat marocain , en particulier la djellaba Bziouia , peut contribuer au développement économique et social de la région , en créant des emplois et en luttant contre la pauvreté , tout en préservant le patrimoine culturel du Maroc . La question de problématique est comme suite : Comment la production de la djellaba

[268] Belaidi S. et En - namy Z (2020) « Le secteur artisanal dans le haut atlas central , un patrimoine socio - économique au service du développement territorial : Cas de la province d'Azilal » UJARMIS International Journal of Advanced Research in Innovation , Management & Social Sciences . P : 2 .

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Bziouia peut - elle contribuer au développement économique et social du Maroc tout en préservant le patrimoine culturel marocain , et quels sont les défis auxquels sont confrontés les artisanes marocains , en particulier les femmes travaillant dans les coopératives de production de la djellaba Bziouia ?

I - L'artisanat un nouveau concept du développement économique :

1. Notion de l'artisanat :

D'après l'organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la Culture (1997), l'artisanat « se définit avant tout comme une activité exercée par un ensemble des artisans , soit entièrement à la main , soit à l'aide d'outils à main ou même de moyens mécaniques , pourvu que la contribution manuelle directe de l'artisan demeure la composante la plus importante du produit fini . Ces produits sont fabriqués sans restriction en termes de quantité et en utilisant des matières premières prélevées sur des ressources durables. La nature spéciale des produits artisanaux se fonde sur leurs caractères distinctifs , lesquels peuvent être utilitaires , esthétiques , artistiques , créatifs , culturels , décoratifs , fonctionnels , traditionnels , symboliques et importants d'un point de vue religieux ou social » (El Gnaoui L, Karimi D) [269].

2. Notion du patrimoine :

On peut considérer le patrimoine comme une zone délimitée en individu , groupe de personnes ou une communauté , sur laquelle exerce son autorité , c'est aussi l'ensemble des biens , droits et obligations ayant une valeur économique dont une personne peut être titulaire ou tenue , aussi l'héritage commun d'un groupe . Le patrimoine constitue une source d'identité et de cohésion pour des communautés perturbées par l'accélération des changements et l'instabilité économique (Unesco.s.d .)[270] .

3. Notion du patrimoine culturel marocain :

Il n'existe pas d'ouvrages de synthèse, a fortiori de théorie , sur le patrimoine culturel au Maroc , au sens où nous entendons aujourd'hui cette notion . Des aspects multiples du patrimoine sont abordés dans des ouvrages collectifs, des numéros spéciaux de revues, des beaux livres et des catalogues d'exposition. Cependant , seules quelques études s'intéressent à la question du patrimoine culturel de manière générale . Tout d'abord, Arrêts sur sites. Le patrimoine culturel marocain de Ali Amahan et Catherine Cambazard - Amahan (1999) . Les auteurs ne se livrent pourtant pas à un essai de définition du patrimoine marocain ; ils se contentent de le considérer comme un « aspect de notre culture».

Deux catégories de patrimoines peuvent donc être définies :

Un patrimoine matériel comprenant l'immobilier (sites archéologiques , monuments historiques , etc.) et le mobilier (astrolabes , armes , bijoux, céramique , poterie , costumes , ustensiles , coffres , portes , outils , etc.) ;

---

[269] El Gnaoui L et Karimi D. « La culture , outil du marketing territorial et développement économique local : une approche par les métiers d'artisanat du Maroc » REMAC Revue de management et culture . P 12.

270 https://fr.unesco.org/themes/prot%C3%A9ger-notre-patrimoine-et-favoriser-la cr % C3 % A9ativit % C3 % A9 Consulté le 29 / 01 / 2023a 23h38

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Un patrimoine immatériel comprenant des savoir - faire qui , dans Arrêt sur sites , incluent uniquement les techniques nécessaires à l'obtention d'œuvres ou de chefs - d'œuvre du patrimoine matériel[271].

4. Notion de Djellaba :

Le mot Djellaba / Jellaba désigne en arabe maghrébin un vêtement largement répandu en Afrique du Nord Il est appelé qeššaba ou qeššabiya. Selon Dozy , la Djellaba aurait été , à l'origine le « vêtement du Djellab » , c'est - à - dire du marchand d'esclaves , W. Marçais rejette cette étymologie et propose de voir en djellaba une altération de djilbab qui , en arabe ancien , désignait un vêtement drapé . Cet auteur fait remarquer qu'en Oman la forme gillab désigne le voile de femme. La disparition du premier b se serait faite identiquement au Maghreb et en Oman . Cette étymologie est tout à fait recevable bien que la djellaba ne soit pas du tout un vêtement drapé mais cousu. Les parlers montagnards du Maroc la nomment tadjellabit qui est une forme berbérisée . Quant à la qeššabiya , G.S. Colin voit en ce nom la déformation du latin gausapa , terme qui se serait conservé sous la forme gosaba dans l'Adrar où il désigne la chemises[272] .

II - Méthodologie de la recherche :

Pour les besoins de notre recherche , nous avons adapté une démarche méthodologique mixte, cette approche est une combinaison entre l'approche quantitative et l'approche qualitative , il nous a permet de mobiliser les avantages du mode quantitatif que ceux du mode qualitatif , cette conduite nous a aidés à maitriser la recherche de toutes ses démentions . Les deux approches ne s'opposent pas , elles se complètent l'approche qualitative , par l'observation du terrain (la commune de Bzou) , aussi par les entretiens et les enquêtes (avec les tisseuses, les responsables , les touristes et les habitants de la région) , elle nous a permet de collecter énormément d'informations . Ensuite, l'approche quantitative repose sur un corpus théorique. La phase empirique de notre recherche se réalise en conduisant une enquête par questionnaire, ce dernier permet d'interroger un grand nombre de tisseuses et touristes, ce qui nous a permet de recueillir des informations relatives aux questions.

III – La Dejellaba Bziouia : un patrimoine culturel :

La région de Bzou dans la province d'Azilal est célèbre par la fabrication de la Jellaba Bziouia' qui est un symbole culturel dans notre pays . La fabrication de ce vêtement passe par différentes étapes : d'abord, les ouvrières lavent la laine de mouton , puis, la sèchent , la peignent et la préparent avec du soufre pour en faire des écheveaux , puis des ballots . La dernière étape , celle du tissage , peut prendre un mois ou deux de travail en fonction du nombre d'ouvrières . La Jellaba est ensuite vendue au marché hebdomadaire le vendredi . Ces Jellabas sont portées par les hommes lors des évènements religieux , de fêtes et le vendredi . Le Djellaba Bziouia est un

[271] Skounti A (2005) « Le patrimoine culturel immatériel au Maroc Promotion et valorisation des Trésors Humains Vivants » , UNESCO et ISESCO . P 9-10 SE BURNOUS . (1996) , Djellaba » , Encyclopédie berbère [En ligne) , 161 1995 , document D66 , mis en ligne le 01 juin 2011 , consulté le 25 septembre 2023 à 23h00 URL : http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2181;

[272] https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Djellaba, consulté le 15 septembre2023 à 21h00

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

produit 100 % artisanal fabriqué par les femmes du village de Bzou région Béni - Mellal khenifra.

1-La ville de Bzou :

Bzou est une petite ville appartenant à la province administrative d'Azilal . Elle se situe l'extrémité sud-ouest de la chaine du moyen Atlas et le commencement de la chaine du Haut Atlas , entre Béni Mellal et Marrakech . Le cercle de Bzou comprend sept communes rurales et s'étend sur une superficie du 1500 KM carré . El Mederssa est le douar le plus grand de la commune , c'est le centre urbain ou se tient le souk de djellaba tous les vendredis , il abrite également le mausolée de Sidi Sghir Ben EL Menyar .

À l'instar des époques passées , Bzou demeure un centre commercial animé , avec un marché hebdomadaire toujours fréquenté . Au sein de la localité , on découvre également des ateliers dédiés à la poterie et au tissage . Plus précisément , la spécialité de ces artisans réside dans la production de hayks en laine de haute qualité , ces longues pièces sans couture servant de sous - vêtements , très prisées pour leur finesse et leur robustesse .

La médersa , probablement fréquentée par Léon l'Africain , connaît un grand succès et exerce une influence prépondérante sur la région environnante . Grâce à ses initiatives , Bzou , situé en lisière de la plaine où la langue dominante est l'arabe , est devenu le principal foyer de l'arabisation dans la contrée des Antifa[273]

[273] G. Deverdun, Encyclopédie berbere , http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/1889, consulté le 2 Septembre 2023 à 21h00

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure 1 : Carte de la commune de Bzou :

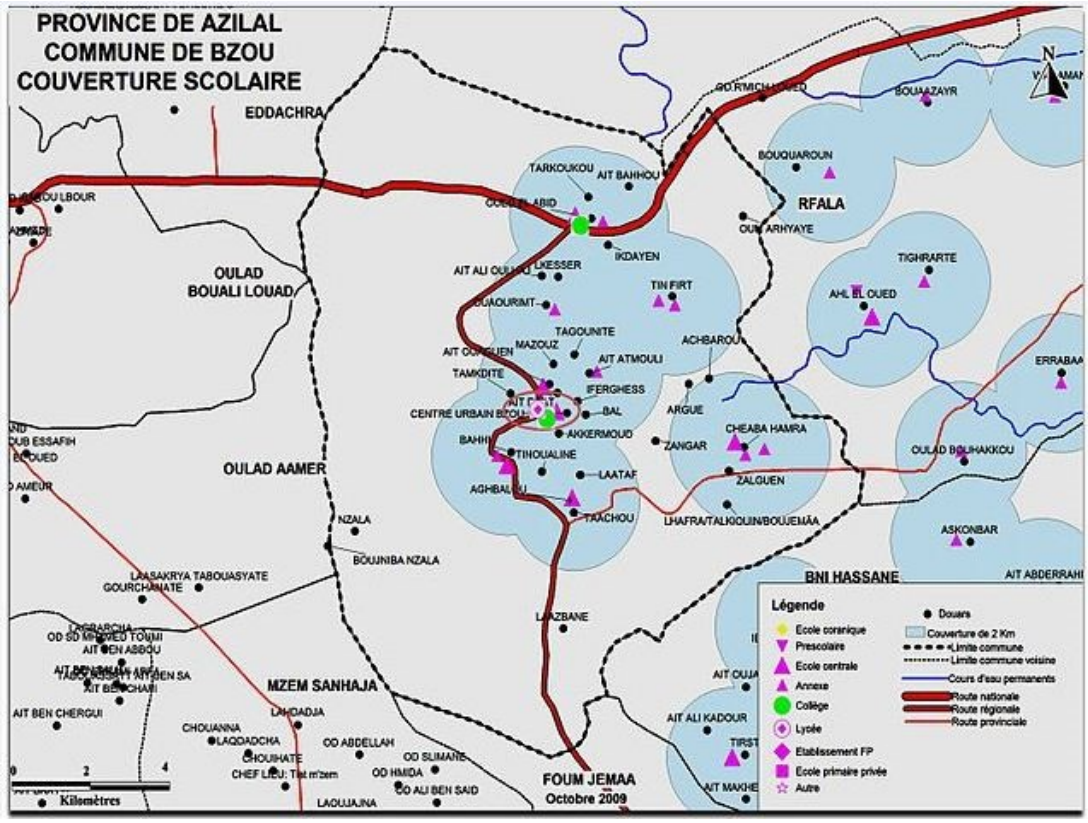

Source : Bzou map-Wikimedia Commons

Le climat qui y règne est continental , un climat connu comme étant sévèrement froid en hiver, et très chaud en été . Bzou produit une quantité considérable d'olives , de grenades , de citron , de l'huile d'olives et du miel , économiquement elle est fortement dépendant de l'agriculture . Cette région est très connu par le plat de Trid et le site touristique de Tamda , aussi par la Djellaba .

2-Les racines historiques de djellaba Bziouia :

Plusieurs versions différentes se disputent de l'histoire du développement locale du tissage , alors que Bzou reste dans un conflit pur des opinions , et des différentes histoires et points de vue contradictoires. L'économie de la région de Bzou a bénéficié de la présence et de l'activité des familles juifs , il s'agissait des marchands qui ont dynamisé le potentiel économique du secteur de Bzou , comme aux anciens temps , Bzou reste une place de commerce , dont le marché hebdomadaire est toujours achalandé. Plusieurs versions différentes se disputent de l'histoire du développement locale du tissage , alors que Bzou reste dans un conflit pur des opinions , et des différentes histoires et points de vue contradictoires : La première fait remonter l'origine de cette pratique artisanale à la tradition berbère de la tribu des Antifas , avant la

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

conquête islamique. Pour d'autre, c'est une tradition artisanale qui remonte à la deuxième moitié du XVI éme siècle.

3-Les étapes de la confection de la djellaba :

3-1-Lavage de la laine : Lavage de la laine dans cette phase le fabricant commence par le lavage de la doublure par « Tighecht » , puis il la met sous les rayons du soleil pour la sécher . (Lavage de la doublure se fait à Tamda (source d'eau à Bzou)) .

3-2-Phase de Tkhalkhil : ce processus ce fait par la machine de la main « Khalkhal », dont l'objectif est d'obtenir un constituant de la fibre de laine « doublure » , de devenir prêt à la filature .

3-3-Phase de filage : il est fabriqué à la main par un moyen de filage « Lmeghzel » , une des petites pièces en bois , où la femme tourne de lui ce qu'on appelle « s'boula » , ensuite elle prend une partie de ce dernier et endommage la broche et reprend le processus de cette façon la tisseuse obtient un fil très mince .

3-4-Phase de blanchiment de Sda : cette opération vient juste après le filage dans laquelle la femme lave la chaîne et la met dessus du panier bronchique appelé « Kebrata » , puis elle la place au dessus de soufre partie de vase en céramique chauffe sur le coke et la place sous le panier , le soufre est utilisé pour donner une couleur blanche .

3-5-Takbeb : après l'achèvement du processus , le fabricant entoure la file autour d'un chiffon où il se transforme à un ensemble de files minces .

3-6-Phase d'autissage : la tisseuse met trois piquets dans le sol , deux petits piquets doivent être a côté , et un troisième piquet qui est le plus long se déplace au milieu , et chaque femme assise travaille afin de compléter ce processus , on les appelées « Lgaada » et « Jraya » travaillant avant et arrière sur la prestation du file .

3-7-Phase de tricotage de tissage : à cette étape , la tisseuse sert à installer le tissu de façon à ce qu'on appelle « Nira » , c'est un lien , demi - fileté à la tacheté alors que l'autre partie reste sans corde , aussi il ya deux « Kassbat » : l'une en haut et l'autre en bas et entre eux , elle tisse « Roh».

4-Les types de djellaba Bziouia :

- **Sda f Sda :** C'est l'étoffe tissue de la laine .
- **Le type blanc :** C'est un tissu faite d'une ligne de soie, et une autre de laine, la qualité de cette Djellaba , c'est qu'elle contient beaucoup de soie , alors son prix est plus élevé.
- **Le type boutonné** : C'est un type tissé de même par des boutons de la laine, elle est inspirée de la nature d'où sa belle parure…

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5-Quelques rituelles de djellaba Bziouia :

La mère s'adresse au saint en prononce les mots suivants : « Sidi Mbarek El Koch, offre ta bénédiction à ma fille , et lui fait apprendre le métier pour qu'elle rivalise avec les tisseuses les plus chevronnée » .

La tradition orale raconte que l'apprentissage du métier commence à un bas âge de 10 ans toute mère enseigne sa fille d'abord comment filer à l'âge de 10 ans , pour elle l'initiale et l'encadre au tissage entre l'âge de 12 à 15 ans , et pour recevoir la bénédiction du Saint Marabout maitre du métier de tissage dans la région de Bzou SIDI MBAREK EL KOCH, chaque mère porte des bougies , des dattes du sucre , un ruban peigné (S'Boula Beldia), un fuseau et a quenouille. Une fois la femme devant le tombeau , la mère s'adresse au saint en prononçant les mots suivants : « Sidi Mbarek El Koch , offre ta bénédiction à ma fille, et lui fait apprendre le métier pour qu'elle rivalise avec les tisseuses les plus chevronnée »

L'achat du fil le jour du vendredi , les tisseuses ont la possibilité de commencer leur travail le samedi afin de terminer le tissage le jeudi d'après . Les tisseuses prononcent souvent la citation suivante : « ASSABT M'YASSAR O LARBAA LA RABHA » c'est à - dire commencer le travail le samedi ça aide à vendre aisément le coupon « Kharka » tandis que commencer le mercredi ne procure pas de gain . Voici d'autres rites lié à la djellaba Bziouia :

- Pour terminer le tissage à temps c'est - à - dire la veille de la journée du Souk la tisseuse doit préparer le dîner du métier c'est - à - dire qu'elle doit offrir un repas aux voisines et autres tisseuses qui l'on l'aidées .
- Une fois le tissage est terminé , certaines tisseuses Bziouies brulent quelques bouts de fils de chaîne , ce rite est dû au fait que le tissage fait à la main du coupon , (Kharka Bziouia) est très fin au point que l'on peut le confondre avec un tissage fait avec la machine , les tisseuses disent que seul Dieu est en mesure de réaliser le parfait .

IV-La Dejallaba Bziouia à la commune de Bzou et son impact socio économique :

Le Tissage Bzioui produisant un tissu extrêmement fin, quasi - transparent, à partir de laine et de soie naturelle et servant à fabriquer l'habit traditionnel «Djellaba». Cette activité est pratiquée par la totalité des femmes (2000 artisanes et 21 coopératives), résidentes dans les localités (23 douars) de la commune Bzou. Ce produit authentique et spécifique est commercialisé par voie d'enchères publiques organisées l'après - midi de chaque vendredi au centre du Bzou et à travers les foires organisées par les différents opérateurs dans le secteur de l'artisanat et de l'économie sociale[274].

[274] https://provinceazilal.ma/lartisanat/ consulté le 31/08/2023 à 10h00.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1 - Résultats de l'étude empirique :

1-1 – Les conditions de travail des femmes dans les coopératives :

D'après nos recherches, nous avons remarqué que la préparation de ce prestigieux tissu demande beaucoup d'efforts . Sans les grands efforts de ses femmes on ne pourrait pas avoir ce magnifique tissu, mais derrières la fabrication de ce tissu, on trouve un effort indéniable fourni par lest femmes du village de Bzou. Avec le temps, les conditions de travail de ces femmes se développent et deviennent de plus en plus de bonnes conditions par rapport aux années précédentes .

La création de Dar Jellaba Bziouia qui y'est un espace de rencontres entre les tisseuses, il leur a donné la chance de créer et de partager leur savoir entre eux , il facilite le processus de la fabrication de ce dernier, avec l'utilisation de quelques outils moderne . Mais malgré ce changement dans la production et la vente de leur produit , il reste encore d'autre femmes qui travaille dans des conditions mauvaises , elle trouve encore beaucoup de problème au niveau de l'achat de la laine et la vente du produit fini , mais cela revient à leur choix personnel de ne pas intégrer dans une coopérative pour toucher la totalité du prix de produit et être son propre patron.

1-2-Le demande de la Djellaba Bziouia :

La demande d'achat de la djellaba Bziouia augmente considérablement et leurs prix varient : Une djellaba de qualité moyenne coute 1 500 dirhams et une djellaba de haut qualité atteint jusqu'à 5 000 dirhams.

La demande étrangère est supérieure à la demande locale, la confection de la djellaba de Bzou nécessite environ un mois de travail avec un achèvement de 200 à 300 gramme de « Sda» ou de « la chine » mesurée à l'extrémité de six Odra en longueur et entre 1,60 et 1.70 Odra de largeur . Le djellaba est ensuite vendue au marché hebdomadaire, au vendredi après midi , que ce soit pour le commerce ou porté au plusieurs reprises , il est intéressant de donner ce contexte que la Djellaba Bziouia est bien connue dans sa dernière précision de forme et de la maitrise , mais elle est inconnue dans sa forme initiale , surtout chez l'étranger de la zone.

Figure 2 : Catégorie socio-professionnelle :

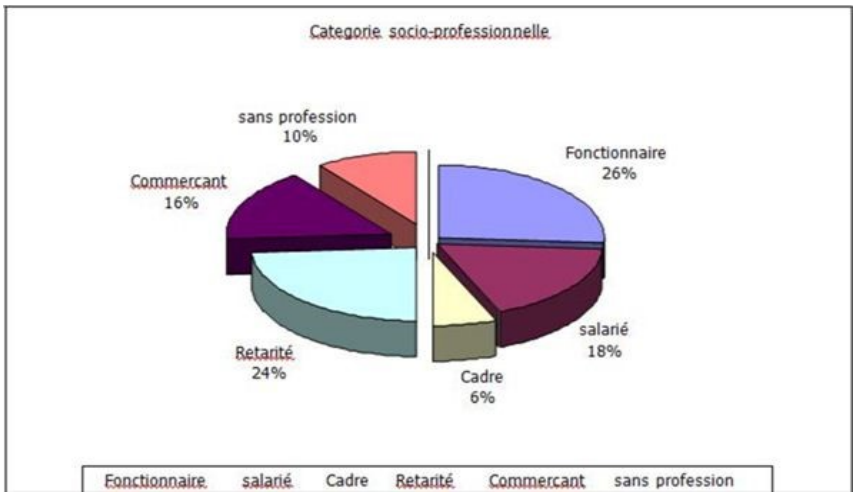

Source : Auteurs

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La population cible est très hétérogène et représentative de différentes catégories socioprofessionnelles. Les retraités représentent la plus grande part des acheteurs de la djellaba Bziouia avec 24%. Cela suggère que cette catégorie socioprofessionnelle apprécie particulièrement ce vêtement traditionnel. Ensuite, les fonctionnaires sont la deuxième catégorie la plus importante avec 26%. Cela indique que les fonctionnaires sont également des acheteurs significatifs de la djellaba Bziouia. De plus, les salariés représentent 18% des acheteurs, ce qui en fait une autre catégorie socioprofessionnelle importante dans l'achat de la djellaba Bziouia et les commerçants constituent 16% des acheteurs, ce qui suggère qu'ils sont également intéressés par ce type de vêtement. Aussi, les cadres représentent une part relativement faible avec seulement 6% des acheteurs de la djellaba Bziouia. Enfin, les personnes sans profession représentent 10% des acheteurs.

Figure 3 : Intérêt portait aux vêtement traditionnelle :

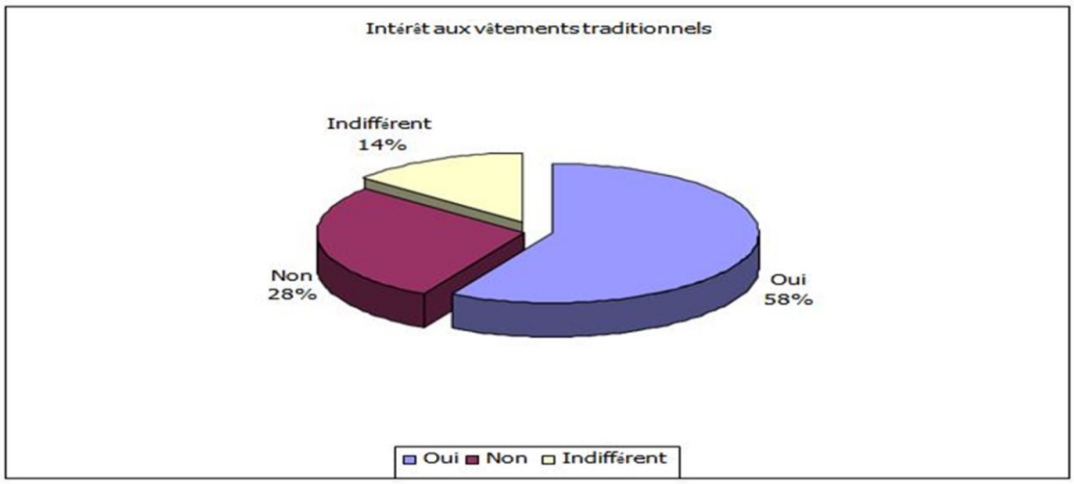

Source : Auteurs

L'intérêt porté sur les vêtements traditionnels par la population ciblée représente plus de 53 % d'où l'existence d'une demande consistante de ce type de vêtement. 58% des personnes interrogées ont répondu oui, ce qui indique un intérêt élevé pour les vêtements traditionnels. Ensuite, 28% des personnes ont répondu non, ce qui suggère un manque d'intérêt pour les vêtements traditionnels. En fin, 14% des personnes ont indiqué être indifférentes, ce qui signifie qu'elles n'ont pas d'opinion claire sur les vêtements traditionnels.

La majorité des personnes interrogées (58%) montrent un intérêt pour les vêtements traditionnels, ce qui suggère une certaine popularité de ces vêtements. Cependant, il est important de noter que près d'un tiers des personnes (28%) ont indiqué ne pas être intéressées par les vêtements traditionnels.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure 4 : Critère de choix :

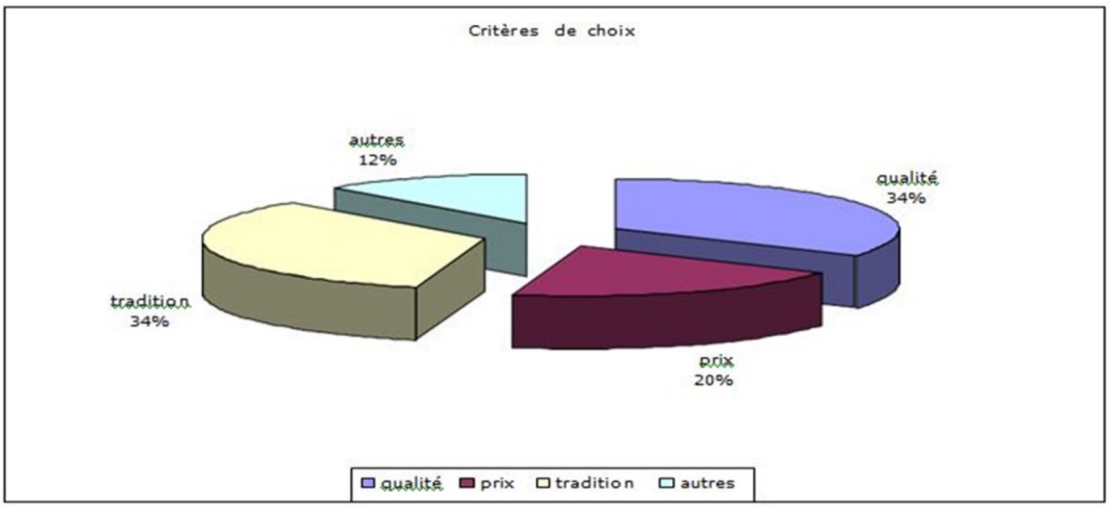

Source : Auteurs

Parmi les critères de choix de la djellaba Bziouia on trouve les tradition : 34% des personnes interrogées considèrent la tradition comme un critère important dans leur choix de djellaba Bziouia. Cela suggère que ces personnes attachent de l'importance à la préservation des aspects traditionnels de ce vêtement. Ensuite, les prix représentent 20% des personnes accordent de l'importance au prix lorsqu'elles choisissent une djellaba Bziouia. Cela indique que le coût du vêtement est un facteur à prendre en compte pour ces personnes. De plus, la qualité, 34% des personnes interrogées privilégient la qualité lorsqu'elles choisissent une djellaba Bziouia. Cela suggère qu'elles sont attentives à la durabilité et aux matériaux utilisés dans la fabrication du vêtement. En fin, 12% des personnes ont indiqué d'autres critères de choix qui ne sont pas spécifiés dans le graphique.

Figure 5 : Budget dépenses de la djellaba :

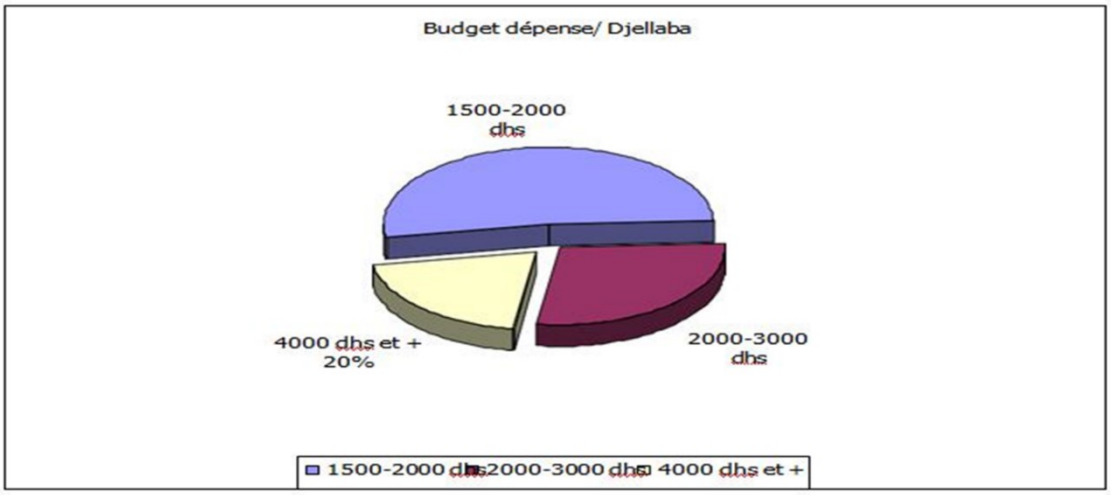

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Source : Auteurs

Le prix étant un élément important pouvant influencer le choix du client puisqu'il représente 20 % des soucis de la clientèle. Le prix moyen souhaité par la clientèle pour une Djellaba se situe entre 1500 et 2000 dhs . Toutefois 48 % sont aussi intéressées par un prix supérieur à 2000 dhs (dont 28 % avec un prix de 2000 à 3000 dhs et 20 % pour un prix supérieur à 4000 dhs pour une qualité meilleure).

Figure 6 : Période d'achat :

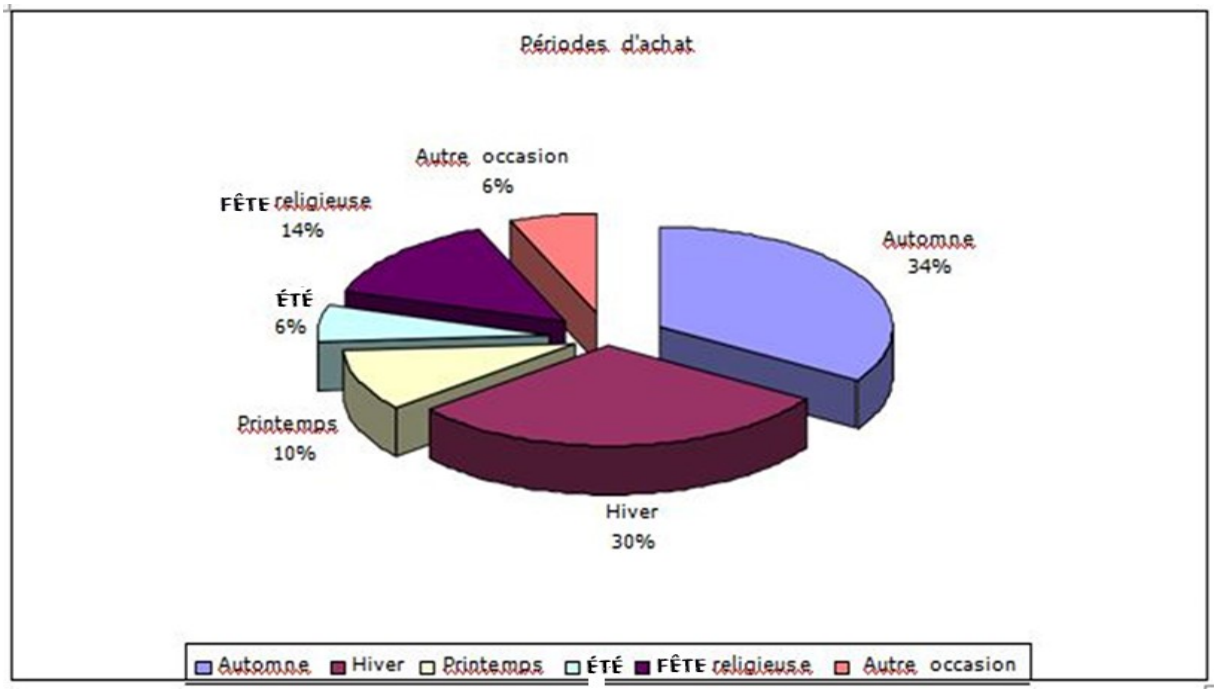

Source : Auteurs

On constate que la majorité des intervenants achètent ce produit entre l'automne et l'hiver et ce là nous donne une idée sur l'importance de la djellaba dans la vie quotidienne des marocains. En hiver, 30% des personnes interrogées indiquent que l'hiver est la période privilégiée pour l'achat de la djellaba Bziouia. Cela suggère que la djellaba est considérée comme un vêtement adapté aux saisons plus froides. Ensuite, 10% des personnes choisissent le printemps comme période d'achat de la djellaba Bziouia. Cela peut être dû à la nature légère de la djellaba, qui est plus adaptée aux températures plus douces. En été, seulement 6% des personnes achètent la djellaba Bziouia pendant l'été. Cela peut être dû à la chaleur de la saison, qui rend le port de la djellaba moins confortable. La période la plus populaire pour l'achat de la djellaba Bziouia est l'automne, avec 34% des réponses. Cela peut être dû à la transition vers des températures plus fraîches et à la préparation de la saison hivernale.

De plus, 14% des personnes choisissent les périodes de fêtes religieuses pour acheter la djellaba Bziouia. Cela peut être lié à la tradition de porter des vêtements traditionnels lors de ces occasions spéciales par example à Aid Al Adha, Aid El Fitre et Aid El Mawlid Nabawi. En fin, 6% des personnes indiquent que l'achat de la djellaba Bziouia pour d'autres occasions spécifiques non mentionnées , on peut citer les mariages, la prière du vendredi (Jomoaa) aussi lors du pèlerinage….

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure 6 : Raison choix de lieu :

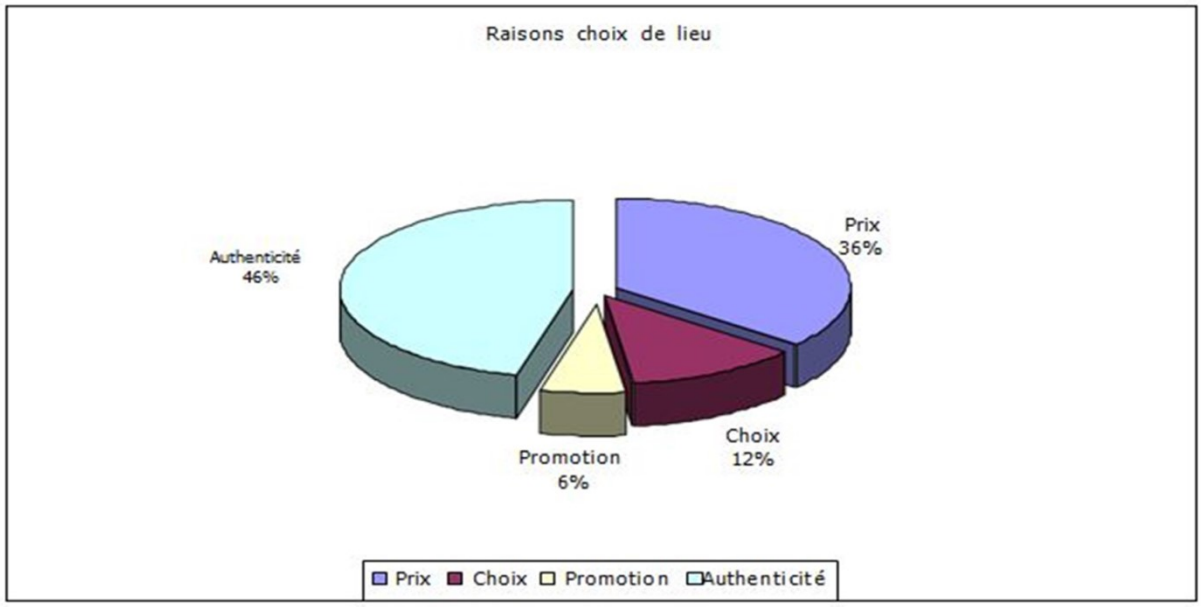

Source : Auteurs

Parmai les raisons de choix de lieu de la djellaba Bziouia, on trouve la promotion, seulement 6% des personnes interrogées indiquent que les promotions sont une raison de choix de lieu pour acheter une djellaba Bziouia. Cela suggère que les promotions ne sont pas un facteur déterminant dans la décision d'achat de la djellaba. Ensuite, la majorité des personnes, soit 46%, choisissent leur lieu d'achat de la djellaba Bziouia en fonction de l'authenticité du produit. Cela met en évidence l'importance accordée à la qualité et à l'origine traditionnelle de la djellaba. De plus, 12% des personnes indiquent que la variété et le choix disponibles dans le lieu d'achat sont des facteurs importants dans leur décision d'achat de la djellaba Bziouia. En fin, le prix : 36% des personnes mentionnent que le prix est un facteur déterminant dans leur choix de lieu d'achat de la djellaba Bziouia. Cela suggère que ces personnes sont sensibles aux prix et cherchent des offres avantageuses.

2 - Le projet social Dar jellaba Bziouia :

Dar Jalaba Lbziouia se trouve au centre de Bzou à la province d'Azilal , c'est un grand projet sous forme de complexe qui regroupe des coopératives et des associations de la djellaba Bziouia , il est construit par le ministre de l'artisanat en coopération avec d'autre acteur de la région. C'est un projet construit avec un million de dirhams en 2018 , destiné aux coopératives et les associations de la région de Bzou , afin de faire la confection de la Djellaba dans les ateliers de Dar djellaba et d'exposer leurs produits finals .

3 - L'esprit écologique de Dar Jellaba Lbziouia et ses ateliers :

Dar jellaba Lbziouia respecte l'environnement et elle se place dans le développement durable avec l'utilisation principalement la force des bras des tisseuses. Les femmes choisissent des matières qui sont écologiquement propres. La laine de mouton possède de nombreux avantages:

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

résistance à l'humidité, aux insectes et au feu caractéristique respirant, déduction de dépenses de chauffage ... Cela fait de la laine de mouton un isolant 100 % naturel et écologique .

Conclusion :

La djellaba est le costume national marocain par excellence, différentes sortes de tissu peuvent entrer dans la fabrication de le djellaba , allant de la gabardine à la soie en passant par la laine , selon les saisons , les régions et la bourse . Si par le passé on produisait à sa guise, aujourd'hui il s'agit de satisfaire la demande d'un marché de plus en plus florissant, ce qui rend la Djellaba Bziouia comme vecteur de développement économique de la commune de Bzou. La djellaba Bzioui reste une locomotive de développement et un facteur de création d'emploi ainsi qu'un vecteur de rapprochement entre les individus. Ce qui exige sans doute une approche systémique entre tous les acteurs territoriaux : Ministère du tourisme, Secrétariat chargé de l'artisanat et de l'économie sociale, Conseil Régional, Collectivité Territoriales, les fédérations, qui sont censés connaître leurs ressources pour adopter une approche participative avec des diagnostics adaptés à la zone d'étude (la commune de Bzou).

Références :

- Belaidi S. et En - namy Z (2020) « Le secteur artisanal dans le haut atlas central , un patrimoine socio - économique au service du développement territorial : Cas de la province d'Azilal » UJARMIS International Journal of Advanced Research in Innovation , Management & Social Sciences . P : 2 .
- El Gnaoui L et Karimi D. « La culture , outil du marketing territorial et développement économique local : une approche par les métiers d'artisanat du Maroc » REMAC Revue de management et culture . P 12.
- G. Deverdun, Encyclopédie berbere http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/1889, consulté le 2 Septembre 2023 à 21h00
- https://fr.unesco.org/themes/prot%C3%A9ger-notre-patrimoine-et-favoriser-la cr % C3 % A9ativit % C3 % A9 Consulté le 29 / 01 / 2023a 23h38
- https://provinceazilal.ma/lartisanat/ consulté le 31/08/2023 à 10h00.
- https://fr.m.wikipedia.org/wiki/Djellaba, consulté le 15 septembre2023 à 21h00
- Skounti A (2005) « Le patrimoine culturel immatériel au Maroc Promotion et valorisation des Trésors Humains Vivants » , UNESCO et ISESCO . P 9-10 SE BURNOUS . (1996) , Djellaba » , Encyclopédie berbère [En ligne) , 161 1995, document D66 , mis en ligne le 01 juin 2011 , consulté le 25 septembre 2023 à 23h00 URL : http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2181.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Penser la trivialité de l'humour et l'engagement social.

Thinking About the Triviality of Humor and Social Engagement.

Dr.Sanae Saadani د.سناء السعداني

Professeure-chercheure, en sociologie et en anthropologie.

Institut National de l'Action Sociale-Tanger/Maroc.

sanae.saadani@inas.social.gov.ma

Abstrait

Les locutions humoristiques reflètent en quelques sortes des mentalités. Elles poussent souvent les individus à rire. Qu'entendons-nous par le rire? Le rire peut être déclenché par une multitude de causes. On en distingue différents types : le rire trivial, engagé, prodromique, nerveux… Quelles sont les effets sociaux inhérents au rire ? Selon Paul Léautaud « On rit mal des autres quand on ne sait pas d'abord rire de soi-même. » Le rire est induit par l'humour, le chatouillement… Qu'entendons-nous par humour ? Selon Pierre Daninos, l'humour est le calvaire des définisseurs. La genèse de l'humour a lieu dans un terrain socioculturel dont les événements créent l'humour social correspondant. L'humour est un type de communication qui peut avoir une fonction de sociabilisation. Peut-il faciliter la communication et la médiation entre individus ?

Mots clés: humour, rire, culture, comique, didactique, méthode, caricature.

Abstract

Humorous phrases reflect mentalities in a way. They often make people laugh. What do we mean by laughter? Laughter can be triggered by a multitude of causes. There are different types: trivial, committed, prodromal, nervous laughter… What are the social effects inherent in laughter? According to Paul Léautaud "We laugh badly at others when we do not know how to laugh at ourselves first. » Laughter is induced by humor, tickling... What do we mean by humor? According to Pierre Daninos, humor is the calvary of definers. The genesis of humor takes place in a socio-cultural terrain whose events create the corresponding social humor. Humor is a type of communication that can have a socializing function. Can it facilitate communication and mediation between individuals?

Key words: humor, laugh, culture, comical, didactic, method, caricature.

Introduction :

L'humour dévoile souvent la réalité des choses, des collectivités, des individus voire même leurs habitudes, leurs croyances, leurs appartenances... C'est l'art d'inventer en nous une instance symbolique, qui nous console en nous faisant rire de nous-mêmes en silence, de faire rire la langue à nos dépens et s'en consoler. L'humour est un don qu'utilisent certains par les mots et d'autres par les gestes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Selon Carole Perret, l'humour est une nécessité, « un besoin grandissant de détachement à un rythme de vie devenant de plus en plus accéléré et amenant son lot d'anxiété »[275]. C'est une pratique devenue omniprésente dans la vie. Ce serait un miroir de la pensée des peuples sur beaucoup de sujets sachant que les locutions humoristiques sont des affirmations concises, d'usage souvent commun, qui expriment quelques fois des croyances répandues. Les blagues ne naissent jamais de rien et les caricatures ont derrière elles toute une histoire. Les événements sociaux et politiques fournissent aux gens un terrain fertile pour créer des plaisanteries ou des caricatures.

L'humour est un don que tout le monde ne peut pas avoir. On n'a pas besoin de parler anglais pour faire rire un Anglais, et on peut très bien parler français sans pouvoir faire rire les Français ni comprendre leur humour. La question n'est pas linguistique, elle est plutôt socioculturelle et individuelle.

Quand on raconte une blague, on fait de notre mieux pour qu'elle plaise à l'autre. On fait différents gestes pour bien faire parvenir le message humoristique. D'ailleurs, la même blague peut faire rire plus quand elle est racontée par certaine personne plus que par une autre. Créer une blague est un don, raconter une blague est un art.

L'humour est ce qui séduit et rapproche les individus. Ainsi, l'impact de ce phénomène, au point de vue sociologique, est très intéressant. L'analyse profonde des locutions humoristiques, des blagues, des caricatures d'une société donnée aide beaucoup à comprendre les problèmes qui la touchent, voire la pensée des gens. L'humour dévoile souvent la réalité du peuple et beaucoup de leurs habitudes et de leurs croyances, comme nous allons le voir dans cette étude que nous divisons selon trois axes : le premier concerne la sociolinguistique et la naissance de l'humour. On va discuter ici l'importance du contexte socioculturel dans la naissance des locutions humoristiques. La société est le seul théâtre sur lequel les acteurs peuvent s'exprimer et faire renaître ou créer de l'humour. Autrement, ce sont les événements socioculturels qui nous imposent de parler de telle façon. Dans le second axe, nous allons nous intéresser à la durée de vie des locutions humoristiques. Quand on invente un proverbe humoristique ou une caricature, cela va-t-il ou non durer toute la vie ? Cela dépend des gens utilisateurs comme nous allons le voir. Dans le dernier axe, nous allons voir à quel point l'humour, dans les méthodes des langues étrangères, pourrait être utile ou nuisible à l'apprentissage de la langue.

1- Sociolinguistique et naissance de l'humour

La sociolinguistique est une science qui porte son regard sur la ou les langues qui englobent des idées, des croyances, des discours, des sentiments. Comme discipline constituée, elle s'est élaborée dans les années soixante aux USA autour d'un groupe de chercheurs (Dell Hymes, Fishman, Gumperz, Labov, Ferguson, etc.). Leur approche peut se résumer comme suit « Etudier qui parle quoi, comment où et à qui »[276]. Les rapports sociaux entre les individus deviennent centraux, la sociolinguistique s'est constituée en opposition plus ou moins marquée avec le structuralisme. A partir de la fin des années soixante, la sociolinguistique devient un

[275] Perret, 2010, p. 102
[276] Fishman, Joshua A. 1971

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

champ important. William Labov, l'un des pères fondateurs de la discipline considère « qu'il s'agit là tout simplement de linguistique »[277].

La sociolinguistique a affaire à des phénomènes très variés : les fonctions et les usages du langage dans la société, la maîtrise de la langue, l'analyse du discours, les jugements que les communautés linguistiques portent sur leur(s) langue(s), la planification et la standardisation linguistiques. Elle s'est donné pour tâche de décrire les différentes variétés qui coexistent au sein d'une communauté linguistique en les mettant en rapport avec les structures sociales. Elle englobe pratiquement tout ce qui est étude du langage dans son contexte socioculturel.

Comme toute discipline, elle a eu également tendance à se fragmenter en de multiples sous domaines. Dans son domaine des entrées notionnelles-conceptuelles et des modélisations doivent faire l'objet d'une attention particulière. De nombreuses démarches et procédures font ainsi état de la préoccupation méthodologique fondamentale pour tout sociolinguiste, sous quelques-unes de ses modalités : l'« interculturalité », les « récits de vie », le « questionnaire », l'«entretien semi-directif », « l'observation »… Il s'agit de la sociolinguistique proprement dite dans ses diverses variantes et ses diverses constructions théorico-méthodologiques, de la sociolinguistique générale à la sociolinguistique appliquée, comme la « standardologie », en passant par la sociolinguistique variationniste, mais également de domaines ou inter-domaines en quelque sorte « expérimentaux » (et en discussion) comme la « sociolinguistique de la rupture sociale », la « sociolinguistique comparative »,

la « sociolinguistique ethnographique des interactions » ou encore la « linguistique populaire», version francophone de la folk linguistics, sans oublier, bien sûr, l'« anthropologie linguistique » ou l'« écologie des langues ». La variation participe de ce fait à la naissance de l'humour et du rire. Pour Milan Kundera, l'humour est défini dans ses Testaments trahis comme « l'éclair divin qui découvre le monde dans son ambiguïté morale et l'homme dans sa profonde incompétence à juger les autres »[278] c'est « l'ivresse de la relativité des choses humaines ; le plaisir étrange issu de la certitude qu'il n'y a pas de certitude. »[279] Il rappelle que l'humour « n'est pas là depuis toujours, il n'est pas là pour toujours non plus »[280].

Selon Dominique Noguez (2004), la naissance de l'humour est la coexistence de deux contraires qui se valent, de « l'acceptation totale et du total rejet du monde ». Cette naissance a besoin d'un terrain socioculturel fertile plein d'événements sociaux.

Selon Labov, les linguistes qui suivent la tradition saussurienne et les enseignements du Cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure «s'obstinent à rendre compte des faits linguistiques par d'autres faits linguistiques, et refusent toute explication fondée sur des données extérieures tirées du comportement social ».[281] Selon Henri Boyer « La sociolinguistique prend en compte tous les phénomènes liés à l'homme parlant au sein d'une société »[282]. On peut considérer que l'émergence du territoire de recherche de cette discipline

[277] Labov, 1976, p. 258.
[278] Kundera, Milan, p. 45.
[279] *Idem*, p.50
[280] *Ibid*, p. 51.
[281] *Idem*, p. 259.
[282] Boyer, Henri, 1996.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

s'est produite d'abord sur la base d'une critique des orientations théoriques et méthodologiques de la linguistique structurale.

La linguistique structurale s'est développée en isolant dans la totalité du langage un objet censé être homogène, la langue en l'étudiant indépendamment de ses réalisations à l'ensemble de la réalité extralinguistique et elle a mis en place un ensemble de concepts méthodologiques et descriptifs. Cet ensemble de concepts a permis le développement d'une linguistique descriptive structurale synchronique centrée sur la phonologie, la syntaxe, la fonction des éléments et leur distribution. En effet, de nombreux reproches ont été faits contre la linguistique structurale. Certains linguistes parlent de crise de la linguistique, en affirmant qu'elle est incapable d'intégrer de manière satisfaisante la variation et de répondre aux questions de la place et du rôle des phénomènes langagiers dans la société d'où la remise en cause de certains concepts (la langue, le signe linguistique, la communication.)

Selon de Saussure « La langue n'est pas une fonction du sujet parlant, elle est le produit que l'individu enregistre passivement ; elle ne suppose jamais de préméditation, et la réflexion n'y intervient que pour l'activité de classement dont il sera question. »[283] « Elle est la partie sociale du langage, extérieure à l'individu, qui à lui seul ne peut ni la créer ni la modifier. »[284] Il ajoute que « la langue, ainsi délimitée dans l'ensemble des faits de langage, est classable parmi les faits humains, tandis que le langage ne l'est pas. » Il arrache ainsi la langue à l'étude des faits de nature en la rattachant à la sociologie. « Le problème linguistique est avant tout sémiologique […] Si l'on veut découvrir la véritable nature de la langue, il faut la prendre d'abord dans ce qu'elle a de commun avec tous les autres systèmes du même ordre ; et des facteurs linguistiques qui apparaissent comme très importants au premier abord […], ne doivent être considérés qu'en seconde ligne, s'ils ne servent qu'à distinguer la langue des autres systèmes. »[285]

Or la sociolinguistique considère que l'objet de son étude ne doit pas être simplement la langue, système de signes, ou la compétence, système de règles. L'opposition langue/parole ou compétence/performance implique que dans le champ d'investigation du linguiste, seule la langue (ou la compétence) constitue un système fermé. Il faut donc dépasser cette opposition car elle fournit un cadre trop étroit pour l'étude de problèmes linguistiques importants comme l'utilisation du langage dans son contexte socioculturel.

Nous allons essayer d'expliquer le rapport entre la naissance de l'humour et le référent socioculturel en ayant recours aux proverbes. On utilise souvent les proverbes à la fois pour faire rire les locuteurs et pour mieux expliquer son point de vue. A partir des proverbes suivants nous allons voir à quel point le rapport entre le proverbe et la société est étroit.

Dictons en arabe	Translittération	Traduction littérale	L'équivalent en français
اللي قرصو لحنش يخاف من الشريط	Allī qarṣū laḥnaš yaḫāf man aš-šrīṭ	Celui qui a été mordu par un serpent a peur de la corde.	Le chat échaudé craint l'eau froide.

[283] Saussure, Ferdinand de, 1971, p. 30.
[284] *Idem*, p. 31.
[285] *Ibid*., pp. 34-35.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

A partir des exemples dans le tableau ci-dessus, nous allons expliquer ce que nous entendons par « éléments naturels et culturels » :

Le premier dicton : « Chat échaudé craint l'eau froide ».

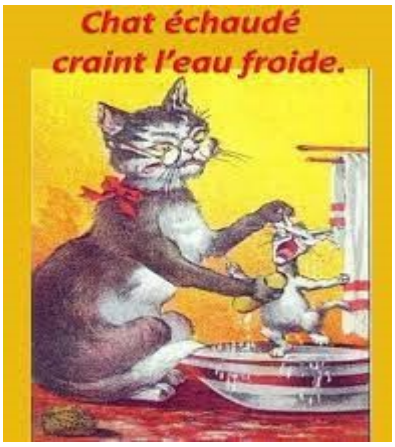

Ce dicton s'utilise dans le même contexte dans différentes langues :

Quand on a déjà été victime d'un phénomène, on devient plus prudent, voire trop défiant face à un danger du même type. Un chat qui a reçu de l'eau chaude craindra l'eau qu'elle soit chaude ou froide. Par ailleurs, on craint jusqu'à l'apparence de ce qui fait souffrir ; toute expérience malheureuse doit servir de leçon de prudence.

Son origine populaire remonterait au XIIIe siècle. A l'époque, les animaux étaient plongés dans de l'eau bouillante pour être dépouillés. Ainsi, un chat trempé dans de l'eau très chaude et qui en réchappait n'osait plus tremper une patte dans de l'eau, même froide, craignant à nouveau de s'y brûler.

Au XVIIIe siècle, l'écrivain Moncrif résumait bien le sens de cette expression dans ses Lettres philosophiques sur les chats, où il écrivait «l'eau chaude l'aura outragé ; c'en est assez, il craindra même la froide». Il en est de même pour un homme, qui se méfiera toujours de ce dont il a été victime. Par ailleurs, on trouve aussi « l'échaudé craint l'eau » dans le Roman de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Renart (un recueil de récits du Moyen Âge, écrits entre 1170 et 1250 par plusieurs auteurs, la plupart étant inconnus). L'ouvrage médiéval emploie la locution sans toutefois mentionner d'animal en particulier : « l'échaudé craint l'eau ». L'ajout de l'adjectif "froid" date de 1584 sous la plume du poète et critique français Adrien Turnèbe.

Comment dit-on ailleurs ?

Langue	Expression équivalente	Traduction littérale
Anglais	Once bitten, twice shy	Une fois mordu, deux fois plus craintif
Anglais	A burned child dreads the fire	Un enfant brûlé redoute le feu.
Arabe (Égypte)	اللى اتلسع من الشوربة ينفخ فى الزبادى Alli talsa' min al-šurba yanfaḫ fi az-zabādī.	Qui a été brûlé par le bouillon souffle même sur le yaourt.

L'expression « chat échaudé craint l'eau froide » signifie que notre prudence redouble à la suite d'une mésaventure. Ainsi, celui qui a vécu une expérience malheureuse se méfiera si un événement identique se profile. La formule sous-entend une méfiance excessive envers la simple apparence de ce qui peut faire mal - un objet ou une situation – et qui ne présente pourtant pas de danger. Le terme « échaudé » implique le fait d'avoir tiré les enseignements d'une épreuve et de s'en prémunir.

Cette expression décrit la réaction de l'animal qui, après s'être brûlé avec de l'eau chaude, n'oserait plus s'en approcher, de peur de souffrir à nouveau. Un félin n'a pas la capacité de connaître la température de l'eau : chaude ou froide, celle-ci présente la même apparence à ses yeux. L'animal échaudé se méfiera donc de toutes les eaux. Associée à l'humain, l'expression porte le même sens : la personne ayant connu une expérience douloureuse évitera de la renouveler ; si elle a été trompée, elle ne se laissera pas duper une deuxième fois. Une leçon de vie qui trouve écho dans une célèbre fable de Jean de La Fontaine : « Le Corbeau, honteux et confus ; jura mais un peu tard, qu'on ne l'y prendrait plus ».

Le second dicton :

- « Il ne faut pas vendre la peau de l'ours avant de l'avoir tué »

Ce dicton signifie qu'il ne faut pas utiliser ou considérer comme acquise une chose avant de l'avoir en sa possession. Autrement, il ne faut pas se réjouir d'une victoire ou d'un gain avant de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ne l'avoir obtenu. On ne doit pas compter sur le résultat d'une affaire avant que celle-ci ne soit terminée.

Il y a un proverbe turc qui dit à peu près la même chose : On ne vend pas le poisson qui est encore dans la mer.

En effet, des gens prennent des engagements au-dessus de leurs moyens, comme ces deux chasseurs de Jean de La Fontaine. C'est cette fable qui se trouva dans le livre, « l'Ours et les deux Compagnons », (livre V – fable 2, 1668) qui a donné naissance à ce proverbe. Les premiers vers :

Deux compagnons pressés d'argent
A leur fourreur voisin vendirent
La peau d'un ours encore vivant.
Mais qu'ils tueraient bientôt, du moins à ce qu'ils dirent.

Ils se rendent alors dans la forêt. Saisis de frayeur à l'approche de l'animal, l'un grimpe au faîte d'un arbre, l'autre se couche par terre et fait le mort.

L'ours arrive à pas lents, et, voyant ce corps étendu, le retourne et le flaire en tous sens. Puis, il retourne dans sa forêt.

Celui des deux compagnons qui était sur l'arbre en descend et s'adressant à son camarade :

Mais que t'a-t-il dit à l'oreille ?
Il m'a dit qu'il ne faut jamais
Vendre la peau de l'ours qu'on ne l'ait mis par terre.

A l'époque où les proverbes ont été élaborés par la sagesse populaire, chacun savait que tuer un ours était fort dangereux et redouté. Il n'existait pas d'arme à feu ce qui obligeait le chasseur à s'approcher de près de ce grand fauve européen et donc de prendre des risques. Par ailleurs la force et l'habileté de cet animal faisait que l'on n'était jamais sûr de l'attraper.

Dans ces circonstances, vendre la peau de l'ours avant de l'avoir tué manifestait de la présomption chez le vendeur. Ainsi, combien, présumant de leurs propres forces et sous estimant l'habileté de l'ours, se sont vus contraints de rembourser sans parler de devoir subir en plus les railleries des autres.

Actuellement, le proverbe est utilisé soit pour inciter à la prudence des personnes qui ont bâti des projets sur des événements qui n'ont pas encore eu lieu, soit pour commenter l'échec d'un projet qui était fondé sur des éléments que la personne ne maitrisait pas totalement. L'objectif de ce proverbe est de renvoyer l'auditeur à plus de respect du réel et à ne pas prendre son désir pour une chose accomplie. Avec l'imaginaire, on peut aller sur la lune, dans la réalité, c'est tout autre chose. C'est le signe d'une vraie sagesse que de savoir bâtir des projets et de les mener à terme.

Les dictons peuvent avoir ou non un aspect humoristique. Selon Daniel Sibony, « L'humour, c'est de pouvoir se consoler d'en être là ; là où vous en êtes, avec un petit air navré, à peine, une légère feinte […] Dans l'humour, c'est le langage qui rit. L'humour, c'est faire rire la langue à nos dépens et s'en consoler. La perte subie est transmuée en une perte symbolique, qui nous revient comme un don discret ; comme le don d'un retrait. L'humour parle, il fait du léger et du grave un entre-deux. Il travaille sur l'entre-deux, qui est pour nous le germe même du

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

symbolique […]. L'humour c'est du symbolique rieur. Et c'est volontaire : on fait de l'humour, on vit telle scène avec humour ; le rire lui est involontaire. »[286]

2- Types et variantes de l'humour

Dominique Noguez[287], distingue plus d'une dizaine de nuances, qui se discriminent à la fois par les thématiques qu'elles abordent et par le ton qu'elles emploient. L'humour est aussi étudié comme une unité relativement invariable répondant à une structure générale. Ainsi, l'arborescence sera comme suit : la catégorie du risible « humour » se subdivise en un corps global, l'humour général, et trois variantes : l'humour d'initié, l'humour trivial et l'humour noir. À ces variations se superposent des types d'humour : d'actualité, de nationalité, d'humanité, qui se distinguent les uns des autres par leur réception spatiotemporelle.

L'humour d'actualité s'intéresse à des phénomènes ayant lieu dans un espace et un temps plus ou moins restreint. Il peut se trouver dans l'immédiateté et la référentialité la plus totale : les humoristes chroniqueurs, les éditorialistes ou les dessinateurs de presse s'illustrent particulièrement dans ce domaine, qui relève d'un traitement journalier de l'humour.

L'humour d'actualité ne se réduit pas à traiter les sujets conjoncturels, il travaille aussi sur des périodes plus longues. Il est le domaine de l'humour traitant des personnalités, politiques, religieuses ou encore culturelles, des idéologies, des remous historiques, mais toujours dans leur nature mouvante et contemporaine.

L'humour d'actualité ne poursuit pas la fixité, son objectif, c'est de proposer des instantanés d'un événement, et il en donne autant que son modèle a de soubresauts. Lorsque le mouvement cesse, le plus souvent en raison de la disparition du thème référent, l'humour d'actualité meurt.

Quant à l'humour de nationalité, il a différentes acceptions. Il sert à désigner des recueils de blagues, censés offrir un panorama représentatif du type d'humour propre à un peuple. On peut noter qu'il s'agit souvent de recueils ayant pour sujet un peuple, ses manies, réelles ou supposées, que de plaisanteries issues de celui-ci. L'humour de nationalité se développe autour de la conviction que chaque nation déploie un type d'humour qui dépend de son histoire et de son évolution psychosociale.

L'humour national est un type de relation spatio-temporelle qui puise ses objets dans un ensemble défini de population et qui se subdivise en plusieurs sous-types, ayant chacun leurs propres caractéristiques. L'humour national est d'abord compris dans le sens d'humour propre, sinon à une nation, du moins, à une ethnie. Cet humour ethnique se caractérise par le traitement des thèmes prégnants dans le groupe concerné, par l'utilisation d'un ensemble de signes considérés comme spécifiques à ce groupe : accent, expressions idiomatiques, tics gestuels ou verbaux, habitudes vestimentaires… La redondance de ces caractéristiques tend à donner à chaque humour ethnique une coloration majeure. L'humour ethnique est assez aisément transposable. S'il demande, en apparence, pour être compris une connaissance minimale des codes propres à une communauté, il les offre en réalité à son récepteur.

[286] Sibony, Daniel, Chapitre 19, « Les sens de l'humour », pp. 164-166.
[287] Noguez, Dominique, 2000.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le second type d'humour de nationalité ne comporte pas de composante ethnique, mais civilisationnelle, c'est, en quelque sorte, la version élargie de l'humour d'actualité : l'humour de société. Celui-ci ne s'intéresse pas à l'actualité mais plus volontiers aux problèmes d'ordre généraux, à la culture commune. L'humour d'actualité peut ne toucher qu'un public restreint, et l'humour de nationalité ethnique n'intéresser que la communauté concernée, l'humour de nationalité sociétal peut séduire l'ensemble du peuple, dans toute sa diversité potentielle, par sa portée globalisante. Si chaque humoriste imprime son propre style, lorsqu'il traite des thèmes de société, le fond reste relativement invariable dans la mesure où il est le reflet d'une certaine réalité, d'un vécu. Si pour les problématiques de société un minimum suffit, pour les références culturelles une connaissance plus approfondie est souvent nécessaire pour percevoir l'humour.

Entre l'ethnique et le sociétal se trouve l'humour de communauté. Ses thématiques prégnantes le relient clairement à l'humour de société. S'il s'écarte du premier, c'est parce que les personnages qu'il présente appartiennent à un groupe constitué de manière hétérogène et que ceux-ci ne s'y intègrent pas par nature, mais par culture. L'humour de communauté ne se centre pas sur des supposées caractéristiques collectives mais sur des valeurs, des croyances ou une attitude commune. Il résulte du domaine de l'acquis : à éducation égale dans le même contexte social, certains adhèreront à un système de valeurs, d'autres à un autre. D'un point de vue sociologique, cet humour met en exergue le fait que, si la définition du chômage est la même pour tous, le ressenti de la population à son encontre et la réalité de sa confrontation s'expriment de manière différente selon les banlieues et les différentes régions. Il révèle la diversité de la société, sa complexité et sa richesse.

Pour ce qui est de l'humour d'humanité, il porte sur des thématiques universelles et intemporelles : la vie, la mort, le sexe… Il se penche sur le lot commun de toute l'humanité, dans ses tracas ou ses angoisses existentielles. Toutefois, il faut se garder d'imaginer que l'humour d'humanité est universel. Ses thématiques touchent tous les humains. La manière dont le sujet est traité est entièrement transposable d'une nation à une autre. Or, la façon dont sont abordés certains thèmes peut être profondément différente d'une culture à l'autre.

L'humour d'humanité tend réellement à l'universalité. Comme représentatif de cette mouvance, nous pouvons citer l'exemple de Freud évoquant un condamné à mort conduit le lundi à la potence et qui dit : « Quand, pour s'en tenir à l'exemple le plus trivial, le malfaiteur qui est conduit à la potence émet ce propos « Eh bien, la semaine commence bien ! »[288]. En effet, il met directement en lien humour et surmoi. Cet humour a une valeur universelle, la mort étant le lot de tous, une plaisanterie sur son imminence touche toute personne ayant notion de son irrévocabilité. La formulation humoristique ne laisse place à aucune spécification socioculturelle : ce condamné à mort, indépendant de tout contexte, prend une valeur de figure universelle. Cet humour est intemporel ; ses occurrences résistent aux outrages du temps. Plus il touche à la part ontologique de l'humain, plus il se cheville à ses angoisses, ses désirs, plus il parle à un vaste nombre.

Par ailleurs, *l'Arc-en-ciel des humours* propose une classification des variantes de l'humour : noir, gris, jaune, rouge… Il offre un panorama complet de la ramification humoristique. Nous

[288] Freud, Sigmund, p.321.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

nous limiterons à trois variantes à savoir l'humour d'initié, l'humour trivial et l'humour noir, qui se particularisent soit par la forme, soit par le thème, soit par un mélange des deux.

L'humour d'initié est une variante qui repose sur l'humour de société, et, dans une moindre mesure sur l'humour d'actualité, surtout en raison de sa caducité. Il se caractérise par l'insertion au sein de l'écrit humoristique d'une référence à un élément préexistant sous une forme plus ou moins marquée. Il se différencie de la parodie, car s'il est un hommage à un élément considéré comme une référence, il ne fait appel que de manière superficielle à un hypotexte, « la parodie se trouve entre deux textes : celui qu'elle rejette, mais qui justifie son existence, et celui vers lequel elle tend, mais qui lui ôterait sa raison d'être[289] ». L'hypotexte est nécessaire à la parodie, elle n'existe que dans la mesure où l'on identifie le référent. Sans lui, la parodie perd sa valeur. Le but de l'humour d'initié, c'est agrandir l'espace de jeu, sans pour autant faire de ce badinage un enjeu majeur de sa substance. L'humour d'initié est avant tout ludique. La parodie s'appuie sur l'hypotexte, il lui est nécessaire ; l'humour d'initié se contente d'un bref signe de la main et sa devise est : comprenne qui pourra.

Dans un environnement où la courtoisie avait imposé un premier carcan aux mœurs que l'humour au sens moderne a pris racine et s'est développé. Très rapidement spiritualisé, il n'aurait pas eu besoin de s'intéresser au bas corporel, car le grotesque et le comique, plus anciens, le prenaient déjà en charge. Mais considérer que l'humour ne peut s'intéresser au trivial, c'est non seulement faire fi de son incroyable plasticité, mais aussi laisser de côté une partie de celui-ci.

Si le trivial fait rire, c'est parce qu'il y a un plaisir presque enfantin à s'acoquiner avec ce qui n'est pas fréquentable. Comme les enfants peuvent être à la fois outrés et ravis devant l'usage d'un gros mot, l'humour trivial provoque un double mouvement qui tient de la fascination : la répulsion pour un sujet jugé peu honorable, l'attirance pour ce dernier en raison de son manque d'honorabilité. La grossièreté constitue une violation de la norme sociale, l'outrepassement d'un interdit. La parer d'humour, c'est la rendre plus recommandable. On peut remarquer que trivialité n'équivaut pas à vulgarité, autrement dit un thème graveleux ne donne pas forcément lieu à un langage peu châtié. Néanmoins, il est indéniable que la trivialité laisse le plus souvent une large place à la vulgarité. Mais l'humour trivial ne s'arrête pas à la vulgarité, il peut également laisser une place au scatologique. Il repose sur un dépassement de la bienséance, néanmoins tous ses débordements sont recadrés par un dépassement du sens textuel.

En se parant de noir, l'humour renoue avec ses ascendances médicales : l'humeur mélancolique, qui lui a donné naissance en produisant des caractères alternant exaltation et apathie, provient d'un surplus de bile noire. Le noir est un rappel de l'origine sombre de l'humour ; il parle à la mémoire collective d'obscurité et d'affliction, de colère voire de désespoir, pourtant il réussit à se dégager une place privilégiée dans l'espace humoristique. L'humour noir se différencie du reste de l'humour par une divergence fondamentale de valeur. Promoteur de l'entropie, autrement dit de la régression, d'une forme de retour au chaos, il modèle un pôle porteur de négativité. Sans aucun respect pour le sacré, sans volonté de se plier

[289] Vaillant, Alain, *Le Rire*, Quinquette, 1991, p.10.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

aux tabous, il construit un univers qui lui est propre, dans lequel aucun événement n'a suffisamment de charge émotionnelle pour être hors de sa portée, « L'humour noir est borné de trop de choses, telles que la bêtise, l'ironie sceptique, la plaisanterie sans gravité […] mais il est par excellence l'ennemi mortel de la sentimentalité[290] ».

Selon Joris-Karl Huysmans, l'humour noir est la forme la plus liée à la mort et magnifiquement scandaleuse de l'humour[291]. Il se qualifie par un caractère éminemment malséant, ce qui explique une réception qui s'avère des plus problématiques. De tous les humours, il est celui qui provoque les réactions de rejet les plus importantes. En termes de qualité, certaines questions sont estimés inviolables, et en termes de quantité, si tout le monde dit aimer l'humour, assez nombreux sont ceux qui reconnaissent ne pas apprécier l'humour noir. Son langage n'est pas forcément inconvenant ou funèbre, il peut s'exprimer dans la finesse aussi bien que dans la violence. Mais si ses mots peuvent être acceptables, leur résultat n'est jamais délicat, la douceur est antinomique de la nature même de l'humour noir, qui constate ou fait naître des images choquantes.

L'humour noir étale son territoire sur tous les types d'humour, mais il trouve un terrain particulièrement propice dans l'humour d'actualité, qui propose un renouvellement constant des sujets d'inquiétude et offre régulièrement des épiphénomènes tragiques. Nourri quotidiennement par l'inhumanité de l'humanité, par la férocité de la vie, il trouve de larges tremplins où rebondir dans l'épouvante, que ce soit par la capacité de l'homme à faire du mal autour de lui, gratuitement ou non, ou par le drame de l'impuissance humaine face à l'imprévisible immanence.

L'humour noir devient une forme d'engagement philosophique, « une révolte supérieure de l'esprit[292] », il est celui qui désacralise les sujets graves, « qui refuse de se laisser écraser par le malheur et qui s'élève contre le risque du désespoir ». Il introduit l'indicible mais dans le seul but de le dédramatiser. Le rire de l'humour noir repose sur la conscience aiguë qu'a l'humorisé de l'inconvenance de la plaisanterie. La révolte consiste dans cette esbroufe orgueilleuse : en riant, il renie les sentiments communément partagés, il les neutralise « retirant toute gravité aux situations[293] ».

Conclusion

L'humour est une matière qu'on malaxe pour lui donner la forme désirée ; c'est une sorte de pâte à modeler qui s'adapte à la demande, mais sans perdre sa nature. Qu'on lui donne une quelconque forme animale, végétale ou autre, cette pâte reste de la pâte à modeler. Son apparence est modifiée, mais sa substance persiste, la rendant totalement identifiable. Qu'on l'engendre noir, ludique, engagé, d'actualité, trivial ou communautaire, l'humour se reconnaît à une indéfinissable qualité, qui rend son appréhension à la fois évidente et complexe. Selon Louis Cazamian, « personne n'est humoriste s'il n'est, à quelque degré, un inventeur de

[290] Breton, André, 1950, pp. 15-16.
[291] Thorel, Sylvie, 2020, pp. 179-200.
[292] *Idem*, p.11.
[293] Favre, Robert, 1995, p.15.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

comique, ou de satire, ou de pathétique, ou de philosophique, ou de tout cela ensemble[294] ». Pour aborder tous les aspects de l'humour, des connaissances sont nécessaires en physiologie, philosophie, psychanalyse, sociologie, littérature, linguistique. En outre, l'étude peut être générique, génétique, historique ou encore syncrétique. L'humour est un modèle de pâte multicolore, dont toutes les nuances sont parfaitement entrelacées : il est possible d'étudier une couleur en particulier, en suivant la veine comme un chercheur d'or s'accroche à un filon, mais sans jamais parvenir à la dissocier absolument des autres.

Selon Franck Evrard, « l'ambivalence et la réversibilité permanente des implications idéologiques de l'humour oscille entre consensus et contestation, résignation et révolte, engagement et désengagement[295] ». Le trouble de la personnalité multiple n'est que l'expression des multiples agencements de l'humour, nés de la dichotomie originelle, mélange d'exaltation et d'abattement générateur de rire et de désespoir. L'humour s'agrège à trop de catégories, s'incarne de trop de manières différentes. Comme il est fondamentalement disparate, il ne favorise pas le consensus, l'humour ne donne pas l'impression de partir dans tous les sens. Il a toutefois des constantes : la première, c'est le modeleur, l'être qui décide de s'adonner à l'humour : l'humoriste. L'humour est un choix, « une façon de vivre, de voir et de faire voir le monde »[296] qu'un individu privilégie sciemment au détriment du sérieux.

Une autre certitude à propos de l'humour c'est qu'il possède une identité linguistique insuffisante pour le déterminer dans l'absolu. Toute sa rhétorique a un maniement sérieux que l'humoriste détourne en un usage ludique. L'humour n'hésite jamais, il affirme les pires énormités comme les plus subtiles incongruités avec l'apparence d'une parfaite équanimité. Ce qui l'expose au risque de blesser, d'être mal compris ou mal perçu. Pourtant les humoristes, même les plus acerbes, sont toujours surpris d'avoir pu blesser quelqu'un, parce qu'ils attendent de l'autre qu'il soit capable de faire abstraction de son pathos interne. Si l'humour est si difficile à cerner, c'est parce qu'il s'agit d'un fait humain extrêmement dépendant à la fois de son émetteur et de son récepteur.

Bibliographie

-Boyer, Henri, *Sociolinguistique, territoire et objets*, Delachaux et Niestlé, Paris, 1996.

- Breton, André, « Paratonnerre », Anthologie de l'humour noir, Edition de Sagittaire, 1950

- Cazamian, Louis, « Pourquoi nous ne pouvons définir l'humour ? », Revue Germanique, pp. 601-634, 1906.

- Escarpit, Robert, « Préface », *Aux sources de l'humour*, Sauvy Alfred, Odile Jaco, 1988.

- Evrard, Franck, L'Humour, Hachette, coll. Contours Littéraires, 1996.

[294] Cazamian, Louis, 1906, p. 633.
[295] Evrard, Franck, 1996, p.78.
[296] Escarpit, Robert, 1988, pp.7-8.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Favre, Robert, « Introduction », *Le Rire dans tous ses éclats*, Lyon, Presses universitaires de Lyon, 1995

- Fishman, Joshua A., *Sociolinguistics: A Brief Introduction*, Newbury House, 1971

- Freud, Sigmund (1927), « L'humour », Œuvres complètes, vol. XVIII, Paris, puf, 1994.

- Gachet, Sylvie (2005): Humour et apprentissage interculturel en classe de FLE, Palaiseau, Editions de l'Ecole polytechnique.

- Kundera, Milan, « Le jour où Panurge ne fera plus rire », *Les Testaments trahis*, Gallimard 1993.

- Labov, William, *Sociolinguistique*, Minuit, Paris, 1976.

- Noguez, Dominique, *L'Arc-en-ciel des humours*, éd. Le Livre de poche, 229 pages, 27/09/2000.

- Noguez, Dominique (2004), *L'homme et l'humour*, Paris, Gallimard

- Perret, C., « Quand l'humour est un impératif du travail social » in *Le sociographe*, 2010, pp. 97-105.

- Saussure, Ferdinand de, *Cours de linguistique générale*, Études et documents Payot, Publié par Charles Bally et Albert Sechehaye avec la collaboration d'Albert Riedlinger, Payot, Paris, 1971.

-Sibony, Daniel, « Comment avoir un peu d'humour dans le travail social », Vie sociale, 2010/2 (N° 2), pp. 39-41. DOI : 10.3917/vsoc.102.0039. URL : https://www.cairn.info/revue-vie-sociale-2010-2-page-39.htm

- Thorel, Sylvie, « Le comble de la mélancolie, in la revue des lettres modernes, série Joris-Karl Huysmans, n°7, 10/02/2020, pp. 179-200.

- Vaillant, Alain, Le Rire, Quintette, 1991.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le périmètre de la responsabilité : découplage institutionnel, culture d'entreprise et statuts d'emploi dans les entreprises marocaines

The Scope of Responsibility: Institutional Decoupling, Organizational Culture, and Employment Status in Moroccan Firms

Salma Kadiri Alaoui / سلمى قديري علوي

Docteure en sociologie des organisations

Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc

salmaalaoui.ka@gmail.com

Résumé

La recherche sur la responsabilité sociale des entreprises a solidement établi l'existence d'un découplage entre engagements affichés et pratiques effectives. Cet article déplace l'analyse vers une autre dimension : l'extension de la population effectivement couverte par les engagements et dispositifs de responsabilité. À partir d'une adaptation du cadre du découplage institutionnel et d'une relecture de travaux empiriques déjà publiés sur les entreprises marocaines, il propose la notion de découplage périmétral. Celle-ci désigne un décalage entre le collectif réel de travail et le périmètre contractuel à partir duquel sont distribuées ou mesurées les pratiques sociales, notamment lorsque salariés internes et travailleurs externalisés participent à une même activité sous des statuts distincts. L'article montre que cette dimension ne remplace pas le découplage classique de contenu : les deux peuvent se superposer. Il examine les conditions institutionnelles qui rendent cette différenciation probable, ses effets possibles sur la reconnaissance, l'appartenance et la culture organisationnelle, puis en précise les limites méthodologiques. La proposition a le statut d'une hypothèse théoriquement construite qui appelle une mise à l'épreuve empirique spécifique.

Mots-clés : responsabilité sociale des entreprises ; découplage institutionnel ; découplage périmétral ; statuts d'emploi ; périmètre contractuel.

Abstract

Research on corporate social responsibility has firmly established a gap between stated commitments and actual practice. This article shifts the analysis towards a different dimension: the extension of the population effectively covered by responsibility commitments and arrangements. Drawing on an adaptation of the institutional decoupling framework and a re-reading of already published empirical work on Moroccan firms, it proposes the notion of perimetral decoupling. This refers to a mismatch between the actual work collective and the contractual perimeter through which social practices are distributed or measured, particularly where directly employed staff and outsourced workers contribute to the same activity under distinct employment statuses. The article shows that this dimension does not replace classical

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

content decoupling: the two may overlap. It examines the institutional conditions that make such differentiation likely, its possible effects on recognition, belonging and organisational culture, and then sets out its methodological limits. The proposal has the status of a theoretically constructed hypothesis calling for specific empirical testing.

Keywords: corporate social responsibility ; institutional decoupling ; perimetral decoupling ; employment status ; contractual perimeter.

1. Introduction

La responsabilité sociale des entreprises (RSE) s'est progressivement stabilisée en un appareillage normatif associant normes, reporting extra-financier, certifications et fonctions dédiées. Cette institutionnalisation prolonge une trajectoire qui va de l'interrogation morale sur les obligations du dirigeant (Bowen, 1953) au modèle de gestion des attentes sociétales (Carroll, 1979). Comme le soulignent Capron et Quairel-Lanoizelée (2007), la standardisation transforme un engagement volontaire en exigence de conformité. Elle n'élimine toutefois pas l'écart entre les structures formelles et les pratiques effectives.

La littérature a largement analysé cet écart à partir du concept de découplage proposé par Meyer et Rowan (1977). Les organisations peuvent adopter des structures répondant aux attentes de leur environnement sans que celles-ci gouvernent pleinement leur activité. En matière de RSE, les travaux ont identifié des déterminants, des conséquences et des dispositifs susceptibles de limiter ce phénomène (Velte, 2023). La question n'est donc plus de démontrer que le découplage existe, mais d'examiner les formes qu'il prend selon les configurations institutionnelles et les structures d'emploi.

Deux présupposés méritent alors d'être déplacés. D'une part, une grande partie de la littérature s'est développée dans des économies où la pression réglementaire, financière, associative et professionnelle en faveur de la RSE est forte. D'autre part, les salariés y sont souvent appréhendés comme un ensemble relativement homogène auquel les engagements s'appliquent uniformément. Or l'externalisation, l'intérim et la sous-traitance fragmentent le collectif de travail et rendent cette hypothèse moins tenable.

Le cas marocain permet d'interroger simultanément ces deux dimensions. Le dispositif national existe : la Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM) a développé une charte et un label de responsabilité sociétale, tandis que l'Autorité marocaine du marché des capitaux (AMMC) impose aux émetteurs concernés des obligations de publication extra-financière. À ces canaux s'ajoutent les exigences des maisons mères, donneurs d'ordre, investisseurs et certifications internationales. Parallèlement, la pluralité des statuts d'emploi peut placer dans une même activité des travailleurs juridiquement rattachés à des employeurs différents.

La thèse défendue est que le découplage peut porter non seulement sur le contenu des engagements - ce que l'organisation dit et ce qu'elle fait - mais aussi sur leur extension : pour qui ces engagements et pratiques sont-ils effectivement distribués ou mesurés ? Lorsque le collectif réel de travail déborde le périmètre contractuel qui sert de référence aux dispositifs sociaux, apparaît une dimension que nous proposons de nommer découplage périmétral. Elle est distincte du découplage de contenu sans s'y substituer, et les deux peuvent se combiner.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'article précise d'abord la démarche et le cadre théorique, caractérise ensuite la configuration institutionnelle marocaine, développe la proposition à partir de travaux empiriques publiés, puis en examine les effets et les limites.

2. Démarche

Cet article est un travail conceptuel fondé sur des matériaux empiriques de seconde main. Il ne présente pas une enquête originale : il éprouve une distinction analytique à partir d'observations déjà publiées. Deux ensembles de travaux sont mobilisés : la littérature internationale sur le découplage, l'hypocrisie organisationnelle et les réactions des salariés aux dispositifs de RSE, et les recherches empiriques portant sur la RSE dans les entreprises marocaines. Pour ces dernières, la priorité a été donnée aux textes présentant des données originales - questionnaires, entretiens ou analyse documentaire systématique.

Cette démarche impose une précaution. Les matériaux marocains ont été produits pour répondre à d'autres questions et à partir de cadres théoriques distincts. Nous distinguons donc ce que leurs auteurs établissent de l'interprétation que nous en proposons. Le découplage périmétral a ici le statut d'une hypothèse théoriquement construite, non d'un résultat empiriquement démontré. Sa validation exige une enquête spécifiquement conçue pour comparer, dans une même organisation, les engagements annoncés, leur mise en œuvre et les populations effectivement couvertes.

3. Cadre théorique

3.1 La culture organisationnelle comme système stratifié

Le modèle de Schein (2010) distingue trois niveaux de culture organisationnelle. Les artefacts regroupent ce qui se voit et s'archive : rapports, chartes, certifications et campagnes internes. Les valeurs affichées expriment la philosophie officielle de l'organisation, sans garantir qu'elles régissent effectivement les arbitrages. Les hypothèses fondamentales correspondent enfin aux présupposés tenus pour évidents qui orientent durablement l'action. Cette stratification permet de comprendre qu'une organisation puisse multiplier les artefacts de responsabilité sans que les présupposés qui organisent les décisions se transforment au même rythme. L'écart ne suppose donc pas nécessairement une volonté de tromper.

3.2 Théories affichées et théories d'usage

Argyris et Schön (1978) distinguent les théories affichées, c'est-à-dire les principes que les acteurs déclarent suivre, des théories d'usage qui se lisent dans les décisions, les budgets, les promotions ou les sanctions. L'écart entre les deux peut tenir à des routines défensives, à des contradictions peu perçues ou à des contraintes structurelles. Sa réduction suppose un apprentissage en double boucle : il ne suffit pas d'ajuster les comportements, il faut pouvoir interroger les principes qui gouvernent effectivement l'action. Appliquée à la RSE, cette perspective rappelle qu'un rapport, une fonction ou un plan d'action ajouté à l'organisation ne transforme pas nécessairement les logiques existantes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.3 Le découplage institutionnel

Meyer et Rowan (1977) montrent que les organisations adoptent des structures formelles aussi pour préserver leur légitimité. Lorsque les attentes institutionnelles entrent en tension avec les impératifs de fonctionnement, structures formelles et activités techniques peuvent être découplées. DiMaggio et Powell (1983) précisent les mécanismes de diffusion de ces formes - coercition, imitation et professionnalisation - tandis que Suchman (1995) souligne la valeur de la légitimité comme ressource. Brunsson (2002) ajoute que discours, décisions et actions peuvent eux-mêmes être dissociés lorsque l'organisation doit répondre à des attentes contradictoires.

Ces approches décrivent principalement un écart vertical entre plan formel et plan réel au sein d'une organisation traitée comme une unité. La question qui nous intéresse est différente : le décalage peut-il aussi se situer dans l'extension du collectif auquel les dispositifs s'appliquent ? Autrement dit, au-delà de la fidélité des pratiques aux engagements, comment est définie la population à partir de laquelle cette fidélité est évaluée ?

4. Une configuration institutionnelle particulière

Matten et Moon (2008) distinguent une RSE explicite, portée par des politiques d'entreprise volontairement formulées, d'une RSE implicite inscrite dans les institutions collectives. Cette distinction invite à identifier, dans chaque contexte, les canaux par lesquels la responsabilité est formulée et contrôlée. Au Maroc, la spécificité n'est pas l'absence de dispositif national, mais son architecture.

La CGEM a adopté en 2006 une charte de responsabilité sociétale, actualisée en 2017, structurée en neuf axes et servant de référentiel à son label (CGEM, 2017). L'AMMC et la Bourse de Casablanca ont publié en 2017 un guide sur la RSE et le reporting ESG, puis l'AMMC a introduit dans les obligations de publication de certains émetteurs un volet extra-financier et de gouvernance (AMMC & Bourse de Casablanca, 2017 ; AMMC, 2019). Les salariés sont explicitement présents dans ce dispositif : le reporting comprend des informations sociales et la charte patronale comporte des engagements relatifs aux droits humains, aux conditions d'emploi, au travail et aux relations professionnelles. La question n'est donc pas leur absence, mais la manière dont est construit le périmètre de la catégorie de salarié.

L'axe consacré aux fournisseurs et sous-traitants est particulièrement instructif. La charte demande à l'entreprise de promouvoir leur responsabilité sociétale, de prendre en compte les droits humains dans la chaîne d'approvisionnement et d'intégrer à ses critères d'achat des éléments relatifs notamment à la régularité sociale, à la sécurité des salariés et à l'âge minimum d'emploi (CGEM, 2017). Elle étend ainsi certaines attentes aux travailleurs des prestataires, mais ne demande pas au donneur d'ordre de les assimiler à ses propres salariés ni de leur ouvrir automatiquement ses dispositifs internes de formation, de carrière, de rémunération ou d'avantages. La responsabilité est médiée par le fournisseur, qui demeure un employeur distinct. Le périmètre est donc structuré par des régimes de responsabilité différents selon la relation d'emploi.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Les travaux disponibles soulignent par ailleurs l'hétérogénéité de l'engagement sociétal. El Malki (2013), à partir d'une enquête auprès de 255 entreprises, met en évidence des pratiques contrastées. Boutti (2022) insiste également sur les différences liées à la taille, au secteur et à l'appartenance à un groupe multinational ; son texte, de nature éditoriale, est utilisé ici comme formulation d'un constat du champ et non comme preuve empirique. Ces éléments conduisent à distinguer plusieurs canaux d'institutionnalisation : régulation du marché des capitaux, dispositifs patronaux, exigences des maisons mères, donneurs d'ordre, certifications et chaînes de valeur internationales.

La conséquence analytique est précise. Les indicateurs sociaux prennent souvent pour point de départ la relation employeur-employé et l'effectif déclaré. Une partie du collectif réel peut donc contribuer à l'activité tout en relevant juridiquement d'un autre employeur. Le problème n'est pas que les salariés seraient absents du langage de la RSE ; il est que le collectif dont l'organisation rend compte peut être plus étroit que le collectif qui accomplit effectivement le travail. C'est cette dissociation entre collectif de travail et périmètre contractuel qui prépare la forme de découplage examinée ici.

5. Le découplage périmétral

5.1 L'observation

L'étude de Sadik et Senhaji (2019) sur les trois opérateurs marocains de télécommunication fournit le matériau le plus directement exploitable. Les auteurs ont analysé dix-neuf supports de communication en matière de RSE puis conduit quarante-deux entretiens semi-directifs auprès de salariés des pôles technique et commercial. Les supports valorisent l'organisation du travail, le développement des compétences, le dialogue social, la santé, la sécurité et la rémunération, tout en produisant une information générale qui ne suffit pas à établir l'effectivité des actions. Les entretiens font apparaître une forte méfiance : primauté attribuée à l'actionnaire, fonction d'image du dispositif et stagnation de l'évolution sociale. Ce versant relève du découplage classique entre discours et pratiques.

Le point décisif tient au double circuit de distribution décrit par les auteurs. Les opérateurs associent une force de vente directement rattachée à l'entreprise et une force de vente externalisée. Des travailleurs effectuent des tâches comparables tout en relevant de statuts distincts ; les externalisés sont liés à des distributeurs par des contrats d'intérim ou à durée déterminée, perçoivent une rémunération inférieure et n'accèdent pas à l'ensemble des garanties des salariés internes. Sadik et Senhaji indiquent ainsi que les pratiques socialement responsables touchent un périmètre réduit de salariés et décrivent la constitution d'un noyau mieux protégé au sein du même collectif de travail.

5.2 La proposition

Cette observation invite à distinguer deux questions. La première est celle du contenu : les engagements annoncés sont-ils effectivement mis en œuvre ? La seconde est celle de l'extension : à quelle population ces engagements et ces pratiques se rapportent-ils ? Les matériaux de Sadik et Senhaji peuvent contenir un découplage de contenu, mais ils rendent également visible une

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

différenciation de la population couverte. Graafland et Smid (2019) montrent d'ailleurs que le découplage n'est pas une opposition binaire entre pure cérémonie et mise en œuvre parfaite : des politiques peuvent produire des effets réels tout en conservant des écarts. Cela autorise à penser plusieurs dimensions simultanées.

Nous proposons de désigner comme découplage périmétral un décalage portant sur l'extension de la population effectivement couverte par les engagements et pratiques de responsabilité lorsque cette extension est plus étroite, ou autrement structurée, que le collectif réel de travail mobilisé par l'activité. Un principe peut être imparfaitement appliqué et, simultanément, l'être de manière différenciée selon le statut d'emploi. La distinction d'Argyris et Schön éclaire surtout l'écart entre principe proclamé et action ; la question périmétrale demande en plus à qui cette action est distribuée. Elle ne se réduit pas non plus à l'opposition entre façade et coulisses chez Goffman (1973), car elle porte sur la frontière préalable qui définit qui entre dans le champ de comparaison.

La notion doit être séparée de plusieurs usages voisins. En comptabilité sociale, l'étendue renvoie notamment au périmètre de reporting ou de vérification : quelles entités et activités entrent dans le rapport ou son contrôle (Pizzi et al., 2023 ; Braam et al., 2025). Ici, le problème se situe à l'intérieur d'une même unité de production, entre travailleurs relevant de statuts différents. Korber et al. (2026) décomposent eux aussi le désalignement en formes hétérogènes, mais leur notion d'étendue concerne la portée thématique et la descente hiérarchique des engagements. Andersen (2022), à propos de la responsabilité élargie du producteur, décrit un mécanisme où l'externalisation déplace l'exécution de la responsabilité ; l'objet porte toutefois sur un flux de déchets, non sur l'appartenance à un collectif de travail.

Le voisinage le plus proche concerne les codes de conduite applicables aux fournisseurs. Aibar-Guzmán et al. (2023) montrent, dans le secteur mondial de l'habillement, que des engagements explicites en matière de droits humains peuvent couvrir les travailleurs des fournisseurs sans se traduire dans les pratiques. Le découplage porte alors clairement sur le contenu. Dans le cas marocain, la charte CGEM reconnaît elle aussi certaines responsabilités envers les fournisseurs et leurs salariés, mais sous un régime médié, tandis que Sadik et Senhaji mettent en évidence une distribution différenciée des garanties entre internes et externalisés. Les deux dimensions peuvent donc se superposer. La configuration institutionnelle agirait à la fois sur ce qui est promis et sur l'extension de la population à laquelle la promesse se rapporte ; cette hypothèse doit être testée au-delà du cas examiné.

5.3 Le mécanisme

Deux logiques pénètrent l'organisation par des voies distinctes : la responsabilité sociale, portée par les canaux nationaux, patronaux et transnationaux, et la flexibilisation des relations d'emploi, liée aux marchés du travail et aux choix d'organisation. Rien ne garantit qu'elles soient pensées conjointement. La segmentation des statuts permet alors que certaines politiques, garanties et mesures soient construites autour des salariés directement employés, tandis que les travailleurs externalisés relèvent d'abord de leur propre employeur et de mécanismes de vigilance du donneur d'ordre. Cette architecture n'exclut pas un découplage de contenu pour les internes ; elle montre seulement que l'effectivité et l'extension peuvent être réglées séparément.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le mécanisme repose sur les catégories de mesure et d'imputation. Un travailleur externalisé peut être pleinement visible dans l'activité quotidienne tout en relevant d'un autre régime de responsabilité. L'axe 8 de la charte CGEM illustre cette articulation : certaines exigences sont étendues à la chaîne d'approvisionnement, mais elles transitent par le fournisseur comme employeur distinct et par les critères d'achat du donneur d'ordre. La frontière contractuelle n'est donc pas supprimée ; elle organise la distribution de la responsabilité. Sadik et Senhaji ajoutent que la dispersion des statuts peut affaiblir la contestation et le dialogue social lorsque le responsable de l'activité quotidienne n'est pas l'employeur juridique, rendant moins évidente l'identification de l'interlocuteur auquel adresser une revendication.

6. Effets sur les acteurs et sur la culture

6.1 Deux registres de jugement

La littérature sur les réactions des salariés à la RSE s'est largement organisée autour du cynisme organisationnel, défini comme une attitude négative fondée sur la conviction que l'organisation manque d'intégrité (Dean et al., 1998). La méta-analyse de Chiaburu et al. (2013) en précise les antécédents et les conséquences. Serrano Archimi et al. (2018) montrent que la RSE perçue agit sur le cynisme par la médiation de la confiance envers les dirigeants, tandis que Rupp et al. (2006) et Aguilera et al. (2007) inscrivent les réactions des salariés dans une perspective de justice organisationnelle et dans une articulation de plusieurs niveaux d'analyse.

Le découplage périmétral ajoute à ce registre un jugement sur l'appartenance. Un travailleur externalisé peut observer à la fois un écart entre discours et pratiques et une frontière qui le distingue d'un collègue accomplissant des tâches comparables sous un autre statut. Dans le premier cas, le jugement porte sur l'intégrité de l'organisation ; dans le second, sur la reconnaissance de celui qui compte comme membre du collectif. La distribution différenciée des garanties ne produit donc pas seulement une perception d'iniquité : elle peut contribuer à définir implicitement les membres considérés comme pleinement inclus dans le « nous » organisationnel.

6.2 Le travail réel et son invisibilité

L'analyse de Dejours (1998, 2009) sur l'écart entre travail prescrit et travail réel et sur la fonction de la reconnaissance permet de préciser cette expérience. Le travailleur externalisé peut accomplir un travail très proche de celui des salariés internes tout en bénéficiant d'un régime différent de garanties, de développement ou d'appartenance. Il contribue alors à l'activité dont l'organisation rend compte sans être reconnu de la même manière par ses dispositifs sociaux.

Sadik et Senhaji rapportent des conduites de retrait discret : réorientation de clients, réduction de l'effort ou désengagement progressif. Elles sont compatibles avec les formes quotidiennes de résistance décrites par Scott (1985), qui préservent une marge d'autonomie sans confrontation ouverte, et avec la distance cynique analysée par Fleming et Spicer (2003). Ces conduites ne constituent cependant pas nécessairement un contre-pouvoir : elles peuvent

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

permettre aux acteurs de tenir dans la situation et, ce faisant, contribuer à la stabilité de l'arrangement qu'elles contestent.

6.3 Ce que le périmètre fait à la culture

Si l'on revient au modèle de Schein, la répétition de frontières de périmètre peut contribuer à installer un présupposé implicite sur les limites du collectif. Il n'est pas nécessaire que l'organisation affirme que les externalisés ne relèvent d'aucune responsabilité à son égard : la charte CGEM montre au contraire que certaines obligations s'étendent à la chaîne d'approvisionnement. Mais des régimes durablement différenciés peuvent sédimenter l'idée que tous participent à l'activité sans relever au même titre du « nous » organisationnel.

Le paradoxe est donc plus nuancé qu'une opposition entre valeurs proclamées et pratiques inverses. Une politique de responsabilité peut étendre certaines protections tout en maintenant, par ses catégories contractuelles et ses instruments de mesure, des frontières durables entre populations de travailleurs. L'effet culturel potentiel réside alors autant dans la définition normalisée de degrés différenciés d'appartenance que dans l'éventuel échec des engagements eux-mêmes.

7. Discussion

7.1 Portée

La distinction proposée dépasse le secteur étudié. Partout où une politique de responsabilité coexiste avec une fragmentation des statuts d'emploi - sous-traitance, intérim, plateformes ou prestataires présents durablement sur un site - il devient utile de séparer la question du contenu effectivement mis en œuvre de celle de la population à laquelle il s'applique. Une organisation peut être relativement cohérente entre engagements et indicateurs au sein d'une population de référence tout en maintenant un écart important entre ce périmètre social et le collectif réel de travail.

La portée est également méthodologique. Un audit peut mesurer correctement ce qui se passe dans une population déjà définie sans interroger la définition de cette population. Les travaux de Braam et al. (2025) montrent l'intérêt de certaines configurations d'assurance pour réduire le découplage de RSE, mais la vérification de l'exactitude des informations rapportées ne répond pas nécessairement à la question de savoir qui est inclus dans la mesure. L'analyse du découplage devrait donc rendre explicite le périmètre contractuel et productif sur lequel portent engagements, programmes et indicateurs.

7.2 Limites

La première limite tient au statut des matériaux. L'argument repose principalement sur une étude sectorielle qui n'a pas été conçue pour distinguer systématiquement découplage de contenu et découplage d'extension. La deuxième tient à leur ancienneté : les supports analysés par Sadik et Senhaji s'arrêtent en 2015 et le cadre réglementaire a évolué depuis, notamment avec l'introduction d'obligations de publication extra-financière. Rien n'autorise donc à supposer que la configuration observée se soit maintenue à l'identique.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La troisième limite concerne la nouveauté de la distinction. Les recherches consultées montrent que le découplage est déjà décomposé selon plusieurs formes et que la notion d'étendue est utilisée en comptabilité pour le périmètre de reporting ou de vérification. Les travaux sur les chaînes d'approvisionnement traitent aussi de responsabilités envers des travailleurs juridiquement extérieurs à l'entreprise. Notre apport est donc plus restreint : identifier une dimension définie par l'extension de la population couverte au sein d'un collectif de travail et proposer son articulation avec le découplage de contenu. Nous soutenons qu'aucune formulation équivalente n'a été identifiée dans le corpus mobilisé, non que la question soit sans précédent.

Deux autres réserves doivent être maintenues. Décrire le périmètre comme un mécanisme d'articulation entre responsabilité sociale et flexibilisation pourrait lui attribuer une cohérence stratégique qui n'est pas démontrée ; il peut résulter de décisions juxtaposées plutôt que d'un calcul intentionnel. Enfin, le cas marocain a été retenu pour ses propriétés analytiques et ne permet aucune généralisation à l'ensemble des entreprises du pays, dont les pratiques sont hétérogènes.

7.3 Conditions d'un recouplage

Deux orientations découlent de l'analyse. La première consiste à rendre le périmètre visible : un reporting distinguant salariés directement employés, travailleurs externalisés et garanties effectivement accessibles à chacun ne supprimerait pas l'écart, mais rendrait observable sa dimension d'extension. La seconde consiste, dans la logique d'Argyris et Schön, à rendre discutable le présupposé selon lequel les frontières contractuelles suffisent à définir le périmètre de la responsabilité organisationnelle. L'axe 8 de la charte CGEM montre qu'une extension partielle vers la chaîne d'approvisionnement est possible ; il ne règle pas la question de l'équivalence des garanties entre travailleurs participant à une même activité. La définition du collectif couvert doit donc devenir elle-même un objet d'analyse et de délibération.

8. Conclusion

La recherche sur la RSE a suffisamment établi l'existence d'écarts entre engagements et pratiques pour que l'enjeu se déplace vers leurs formes. Le cas examiné suggère qu'une analyse limitée à la question « l'organisation fait-elle ce qu'elle dit ? » peut laisser de côté une autre question : « pour qui le fait-elle ? ». Nous avons proposé de nommer découplage périmétral le décalage entre l'extension de la population couverte par les engagements et pratiques de responsabilité et le collectif réel de travail mobilisé par l'activité.

Cette dimension est distincte du découplage de contenu et peut se combiner avec lui. Elle invite, sur le plan théorique, à distinguer contenu et extension ; sur le plan culturel, à examiner la manière dont les dispositifs peuvent stabiliser des frontières d'appartenance ; sur le plan de l'expérience des acteurs, à compléter la question de l'intégrité organisationnelle par celle de la reconnaissance. La proposition doit désormais être éprouvée par une enquête comparant, dans une organisation recourant à l'externalisation, les engagements annoncés, leur mise en œuvre

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

effective et les populations couvertes, à partir des supports de communication, des critères de chaque dispositif et d'entretiens menés auprès de salariés internes et de travailleurs externalisés.

Références

- Aguilera, R. V., Rupp, D. E., Williams, C. A., & Ganapathi, J. (2007). Putting the S back in corporate social responsibility: A multilevel theory of social change in organizations. Academy of Management Review, 32(3), 836–863. https://doi.org/10.5465/amr.2007.25275678
- Aibar-Guzmán, C., García-Sánchez, I.-M., & Salvador-González, C. (2023). Do codes of conduct really mean a change in corporate practices with regard to human rights? Evidence from the largest garment companies worldwide. The International Journal of Human Rights, 27(2), 282–306. https://doi.org/10.1080/13642987.2022.2081161
- AMMC & Bourse de Casablanca. (2017). Guide sur la responsabilité sociétale des entreprises et le reporting ESG. Autorité Marocaine du Marché des Capitaux.
- AMMC. (2019). Circulaire n° 03/19 du 20 février 2019 relative aux opérations et informations financières, homologuée par l'arrêté du ministre de l'économie et des finances n° 1704-19 du 30 mai 2019 et modifiée par la circulaire n° 02/20 du 22 décembre 2020. Autorité Marocaine du Marché des Capitaux.
- Andersen, T. (2022). A comparative study of national variations of the European WEEE directive: Manufacturer's view. Environmental Science and Pollution Research, 29(14), 19920–19939. https://doi.org/10.1007/s11356-021-13206-z
- Argyris, C., & Schön, D. A. (1978). Organizational learning: A theory of action perspective. Addison-Wesley.
- Boutti, R. (2022). L'entreprise marocaine au prisme de la responsabilité sociale et environnementale versus un méta-modèle heuristique. Revue de Recherches en Economie et en Management Africain, 10(10).
- Bowen, H. R. (1953). Social responsibilities of the businessman. Harper & Brothers.
- Braam, G., Habermann, F., & Drissen, S. (2025). CSR decoupling and assurance of CSR reports: Do combinations of level, scope, and assurance provider matter? Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 32(6), 8065–8081. https://doi.org/10.1002/csr.70120
- Brunsson, N. (2002). The organization of hypocrisy: Talk, decisions and actions in organizations (2e éd.). Abstrakt/Liber.
- Capron, M., & Quairel-Lanoizelée, F. (2007). La responsabilité sociale d'entreprise. La Découverte.
- Carroll, A. B. (1979). A three-dimensional conceptual model of corporate social performance. Academy of Management Review, 4(4), 497–505. https://doi.org/10.5465/amr.1979.4498296

- CGEM. (2017). Charte de responsabilité sociétale des entreprises (version actualisée, adoptée le 31 janvier 2017 ; version initiale adoptée le 14 décembre 2006). Confédération Générale des Entreprises du Maroc.
- Chiaburu, D. S., Peng, A. C., Oh, I.-S., Banks, G. C., & Lomeli, L. C. (2013). Antecedents and consequences of employee organizational cynicism: A meta-analysis. Journal of Vocational Behavior, 83(2), 181–197. https://doi.org/10.1016/j.jvb.2013.03.007
- Dean, J. W., Brandes, P., & Dharwadkar, R. (1998). Organizational cynicism. Academy of Management Review, 23(2), 341–352. https://doi.org/10.5465/amr.1998.533230
- Dejours, C. (1998). Souffrance en France : la banalisation de l'injustice sociale. Seuil.
- Dejours, C. (2009). Travail vivant. Tome 2 : Travail et émancipation. Payot.
- DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. American Sociological Review, 48(2), 147–160. https://doi.org/10.2307/2095101
- El Malki, T. (2013). Quel engagement sociétal pour les entreprises marocaines ? Revue Marocaine des Sciences de Management, (2). https://doi.org/10.34874/PRSM.rmsm-i2.39963
- Fleming, P., & Spicer, A. (2003). Working at a cynical distance: Implications for power, subjectivity and resistance. Organization, 10(1), 157–179. https://doi.org/10.1177/1350508403010001376
- Goffman, E. (1973). La mise en scène de la vie quotidienne. Tome 1 : La présentation de soi (Éd. originale 1959). Minuit.
- Graafland, J., & Smid, H. (2019). Decoupling among CSR policies, programs, and impacts: An empirical study. Business & Society, 58(2), 231–267. https://doi.org/10.1177/0007650316647951
- Korber, S., Ljubownikow, G., Callagher, L., & Bathula, H. (2026). Exploring heterogeneous forms of SDG washing in the strategic integration of sustainability. Business Strategy and the Environment, 35(3), 4171–4188. https://doi.org/10.1002/bse.70377
- Matten, D., & Moon, J. (2008). « Implicit » and « explicit » CSR: A conceptual framework for a comparative understanding of corporate social responsibility. Academy of Management Review, 33(2), 404–424. https://doi.org/10.5465/amr.2008.31193458
- Meyer, J. W., & Rowan, B. (1977). Institutionalized organizations: Formal structure as myth and ceremony. American Journal of Sociology, 83(2), 340–363. https://doi.org/10.1086/226550
- Pizzi, S., Principale, S., Fasiello, R., & Imperiale, F. (2023). The institutionalisation of social and environmental accounting practices in Europe. Journal of Applied Accounting Research, 24(5), 816–838. https://doi.org/10.1108/JAAR-07-2022-0190

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Rupp, D. E., Ganapathi, J., Aguilera, R. V., & Williams, C. A. (2006). Employee reactions to corporate social responsibility: An organizational justice framework. Journal of Organizational Behavior, 27(4), 537–543. https://doi.org/10.1002/job.380
- Sadik, Y., & Senhaji, M. (2019). La responsabilité sociale des entreprises marocaines de télécommunication : apports et limites dans la mobilisation et la gestion du capital humain ? International Social Sciences & Management Journal, (2).
- Schein, E. H. (2010). Organizational culture and leadership (4e éd.). Jossey-Bass.
- Scott, J. C. (1985). Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. Yale University Press.
- Serrano Archimi, C., Reynaud, E., Yasin, H. M., & Bhatti, Z. A. (2018). How perceived corporate social responsibility affects employee cynicism: The mediating role of organizational trust. Journal of Business Ethics, 151(4), 907–921. https://doi.org/10.1007/s10551-018-3882-6
- Suchman, M. C. (1995). Managing legitimacy: Strategic and institutional approaches. Academy of Management Review, 20(3), 571–610. https://doi.org/10.5465/amr.1995.9508080331
- Velte, P. (2023). Determinants and consequences of corporate social responsibility decoupling — Status quo and limitations of recent empirical quantitative research. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 30(6), 2695–2717. https://doi.org/10.1002/csr.2538

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La dynamique d'élargissement de la protection des femmes contre les violences en droit international à la lumière des instruments juridiques régissant les domaines du travail, de la migration et de la traite des personnes.

The dynamic expansion of the protection of women against violence in international law in light of the legal instruments governing the fields of labor, migration, and human trafficking.

Dr Souad Khachani د.سعاد خشاني
Docteure en Droit Public et Sciences Politiques
Institut Supérieur des Professions Infirmières et Technique de Santé de Rabat
s.khachani@gmail.com

Résumé

Les violences à l'égard des femmes constituent une problématique majeure du droit international contemporain et révèlent de graves atteintes aux droits fondamentaux. Face à la diversité des violences, le droit international a progressivement développé un cadre normatif spécialisé visant à renforcer la prévention, la protection des victimes et la répression des auteurs. Cette étude adopte une démarche juridique, analytique et historique fondée sur l'examen des instruments internationaux. Elle analyse l'élargissement de la protection des femmes dans trois contextes : le monde du travail, la migration et la traite des personnes. L'analyse montre une extension progressive de la protection internationale, initialement centrée sur la sphère privée, vers des espaces professionnels, publics et transnationaux. Dans le monde du travail, les normes internationales reconnaissent les violences et le harcèlement et imposent des mesures de prévention, notamment pour les travailleurs domestiques. Dans le contexte migratoire, l'approche fondée sur les droits humains prend en compte leur vulnérabilité, indépendamment de leur statut migratoire. Concernant la traite des personnes, les instruments internationaux associent répression et protection des victimes. En définitive, cette évolution traduit un élargissement du cadre juridique international et une conception globale de la protection des femmes. Toutefois, l'effectivité des droits demeure confrontée aux difficultés de mise en œuvre et d'accès à la protection. Elle souligne la nécessité de renforcer les mécanismes nationaux et internationaux pour garantir une protection effective des victimes.

Mots clés : Violences faites aux femmes ; Droit international ; Travailleurs domestiques; Migration ; Traite des personnes.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstarct

Violence against women constitutes a major issue in contemporary international law and reflects serious violations of fundamental rights. In response to the diversity of forms of violence, international law has gradually developed a specialized normative framework aimed at strengthening prevention, victim protection, and the prosecution of perpetrators. This study adopts a legal, analytical, and historical approach based on an examination of international legal instruments. It analyzes the expansion of the protection of women in three contexts: the world of work, migration, and human trafficking. The analysis demonstrates a gradual expansion of international protection, initially focused on the private sphere, towards professional, public, and transnational spaces. In the workplace, international standards recognize violence and harassment and establish preventive measures, particularly for domestic workers. In the context of migration, a human rights-based approach takes into account the vulnerability of migrant women, regardless of their migration status. Regarding human trafficking, international instruments combine the prosecution of offenders with the protection and assistance of victims. Ultimately, this evolution reflects an expansion of the international legal framework and a comprehensive approach to the protection of women. However, the effective enjoyment of these rights remains challenged by difficulties in implementation and access to protection. This highlights the need to strengthen national and international mechanisms to ensure effective protection for victims.

Keywords: Violence against women; International law; Domestic workers; Migration; Human trafficking.

Introduction

Les violences à l'égard des femmes constituent une problématique majeure du droit international contemporain, révélant des inégalités structurelles persistantes et des atteintes graves aux droits fondamentaux. Face à la complexité et à la diversité de ces violences, le droit international a évolué vers une approche plus globale et plus spécialisée, marquée par l'adoption d'instruments juridiques spécifiques visant à renforcer la prévention et la répression de ces phénomènes. Initialement centrée sur la protection des droits de l'homme, la réponse juridique internationale s'est élargie afin d'intégrer des contextes dans lesquels les femmes sont exposées aux violences, notamment le monde du travail, les situations de migration et les phénomènes de traite des personnes. Cette évolution traduit une prise de conscience de la dimension systémique et transnationale des violences faites aux femmes, ainsi que de la nécessité d'adapter les mécanismes juridiques aux réalités sociales contemporaines. Dès lors, il convient d'examiner la contribution des instruments juridiques spécifiques à l'élargissement et à l'effectivité de la protection des femmes contre les violences dans ces différents contextes, au regard d'une analyse analytique et historique des textes normatif. Ainsi, il s'agit d'analyser, dans une perspective juridique analytique et historique, la manière dont les instruments juridiques spécifiques ont contribué à l'élargissement et à l'effectivité de la protection des

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

femmes contre les violences dans ces divers contextes. Par conséquent, le développement s'articulera autour du plan suivant :

1. Le cadre juridique international de la protection des femmes contre les violences dans le monde du travail.
2. L'encadrement juridique international de la protection des femmes contre les violences en contexte de migration.
3. Le cadre normatif international de la protection des femmes contre la traite des personnes : vers une protection effective des victimes ou une efficacité encore limitée.

1-Le cadre juridique international de la protection des femmes contre les violences dans le monde du travail.

Le cadre juridique international de la protection des femmes contre les violences dans le monde du travail s'est progressivement renforcé face à la reconnaissance croissante du harcèlement, des abus de pouvoir et des discriminations fondées sur le genre. Une avancée majeure a été réalisée en 2019 avec l'adoption par l'Organisation internationale du Travail (OIT) de la Convention n°190 sur la violence et le harcèlement et de la Recommandation n°206, établissant un cadre international global de prévention et de lutte contre ces phénomènes. Cette protection est également complétée par d'autres instruments, notamment ceux relatifs au travail décent des travailleurs domestiques. Ce chapitre analyse ainsi les principaux instruments juridiques internationaux visant à protéger les femmes contre les violences professionnelles, en mettant en évidence les progrès accomplis ainsi que les défis persistants liés à leur mise en œuvre effective.

1.1-La Convention n°190 de l'OIT et la Recommandation n°206 : vers un renforcement effectif de la protection contre la violence et le harcèlement dans le monde du travail :

La Convention n° 190 de l'Organisation internationale du Travail (OIT) sur la violence et le harcèlement, adoptée en 2019, constitue le premier instrument international consacré à l'élimination de la violence et du harcèlement dans le monde du travail. Elle définit ces phénomènes comme « un ensemble de comportements et de pratiques inacceptables, ou de menaces de tels comportements et pratiques » susceptibles de causer un dommage physique, psychologique, sexuel ou économique. Cette définition inclut la violence et le harcèlement fondés sur le genre (OIT, 2019, art. 1). La Convention adopte une approche et inclusive de la violence et du harcèlement. Elle reconnaît la violence et le harcèlement fondés sur le genre, y compris le harcèlement sexuel, comme des formes de comportements portant atteinte à la dignité et aux droits des personnes dans le monde du travail. Elle laisse aux États une marge d'appréciation pour définir ces comportements, soit comme un concept, soit en distinguant la violence du harcèlement, soit en précisant les comportements et pratiques qui les constituent (OIT, 2019, art. 1).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le champ d'application de la Convention est particulièrement étendu. Elle protège les travailleurs, quel que soit leur statut contractuel, ainsi que les personnes en formation, les stagiaires, les travailleurs dont le contrat a été résilié, les bénévoles, les demandeurs d'emploi et les employeurs. Cette protection s'applique aussi bien dans les secteurs publics que privés, dans l'économie formelle ou informelle et dans les espaces urbains ou ruraux. Elle couvre non seulement le lieu de travail, mais également les lieux de pause et de repas, les installations sanitaires, les déplacements professionnels, les formations, les événements et activités sociales liés au travail, ainsi que les communications professionnelles, y compris celles réalisées au moyen des technologies de l'information et de la communication (OIT, 2019, art. 3).

La Convention repose sur une approche intégrée, inclusive et tenant compte de la dimension de genre. Elle invite les États à mettre en œuvre un ensemble cohérent de mesures portant notamment sur la prévention, la protection, le contrôle de l'application de la législation, les mécanismes de plainte et de règlement des différends, les voies de recours et de réparation, ainsi que la formation et la sensibilisation (OIT, 2019 ; Organisation internationale du Travail [OIT], 2020). Elle exige également l'adoption d'une législation et de politiques garantissant le droit à l'égalité et à la non-discrimination dans l'emploi et le travail, avec une attention particulière aux personnes appartenant à des groupes vulnérables ou en situation de vulnérabilité (OIT, 2019, art. 6). La Recommandation n° 206 complète la Convention en identifiant les situations et secteurs dans lesquels les travailleurs peuvent être davantage exposés à la violence et au harcèlement. Elle mentionne notamment le travail de nuit, le travail isolé, le secteur de la santé, l'hôtellerie et la restauration, les services sociaux et d'urgence, le travail domestique, les transports, l'éducation et le secteur du divertissement (OIT, 2019, paragr. 9). Elle recommande également l'adoption de mesures spécifiques en faveur des travailleurs migrants, en particulier des travailleuses migrantes, qui peuvent être exposés à des risques accrus de violence et de harcèlement (OIT, 2019, paragr. 10).

Enfin, la Convention accorde une place importante à l'accès aux mécanismes de plainte, au règlement des différends et aux voies de recours. Les États doivent garantir l'existence de mécanismes de signalement et de règlement des différends qui soient sûrs, équitables et efficaces, ainsi qu'un accès effectif à des moyens de recours et de réparation appropriés. Ces mécanismes doivent également permettre de préserver la vie privée et la confidentialité des personnes concernées, tout en assurant l'effectivité de la protection juridique. La Convention prévoit en outre l'accès à un soutien juridique, social, médical et administratif pour les victimes de violence et de harcèlement (OIT, 2019, art. 10). Ainsi, la Convention n° 190 et la Recommandation n° 206 établissent un cadre international global visant non seulement à reconnaître le droit de toute personne à un monde du travail exempt de violence et de harcèlement, mais également à imposer aux États des obligations concrètes en matière de prévention, de protection, de réparation et de sensibilisation (OIT, 2019, 2020).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

1.2-La Convention de l'OIT sur le travail décent des travailleuses et travailleurs domestiques : vers une protection renforcée ou encore insuffisante des droits des travailleurs domestiques

Etant donné que les travailleuses domestiques sont Considérées parmi les catégories les plus vulnérables, puisqu'une grande partie de cette catégorie exerce dans le secteur informel. L'Organisation internationale du travail (OIT) s'est engagée, dans le cadre de sa stratégie globale d'action pour un travail décent, à promouvoir l'application de la recommandation n° 201 et de la ratification et la mise en œuvre de la Convention n° 189. Cette dernière a été lancée en 2008 par le Conseil d'administration du Bureau international du travail (BIT) et visait à inscrire à l'ordre du jour de la Conférence de l'OIT de 2010 la définition et l'élaboration des normes concernant le travail domestique. Cette Convention n° 189 a entrée en vigueur le 5 septembre 2013. Elle représente une avancée dans la réglementation internationale des conditions de travail des travailleuses domestiques. Elle énonce les grands principes et mesures nécessaires afin de garantir un travail décent aux travailleurs domestiques. À cette fin, s'ajoute la recommandation n° 201 de l'OIT (2011).qui contribue à l'interprétation de la convention et offre aux États des lignes directrices pour l'application de la Convention dans le domaine concerné, malgré son caractère non contraignant (Antonietta, E.2014).

D'autre part, la Convention n° 189 de l'Organisation internationale du Travail (OIT, 2011) impose aux États parties de respecter, promouvoir et réaliser les principes et droits fondamentaux au travail. Ceux-ci comprennent notamment la liberté d'association et la reconnaissance effective du droit à la négociation collective, l'élimination de toute forme de travail forcé ou obligatoire, l'abolition effective du travail des enfants ainsi que l'élimination de la discrimination en matière d'emploi et de profession (OIT, 2011, art. 3). La Convention accorde également une attention particulière à la protection des travailleurs domestiques mineurs. Elle exige des États qu'ils fixent un âge minimum d'admission à l'emploi domestique conformément aux dispositions de la Convention n° 138 sur l'âge minimum d'admission à l'emploi (OIT, 1973) et de la Convention n° 182 sur les pires formes de travail des enfants (OIT, 1999) (OIT, 2011, art. 4).

Par ailleurs, la Convention n° 189 reconnaît aux travailleurs domestiques plusieurs droits essentiels, notamment le droit à une durée raisonnable du travail, au repos hebdomadaire, à des conditions encadrant les paiements en nature ainsi qu'à une information claire sur les conditions d'emploi et les modalités du contrat de travail (OIT, 2011, art. 7, 10 et 11). Compte tenu de la vulnérabilité particulière de cette catégorie de travailleurs, elle impose également aux États de prendre des mesures visant à assurer une protection effective contre toutes les formes de violence, de mauvais traitements et de harcèlement dans le cadre du travail domestique (OIT, 2011, art. 5).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2-L'encadrement juridique international de la protection des femmes contre les violences en contexte de migration :

La migration constitue un phénomène majeur du droit international contemporain, exposant particulièrement les femmes migrantes aux violences, discriminations et formes d'exploitation en raison de la combinaison du genre, du statut migratoire et des conditions socio-économiques. Face à ces vulnérabilités, le droit international a progressivement mis en place un cadre normatif spécifique visant à renforcer leur protection. Ce chapitre analyse ce cadre à travers trois instruments essentiels : la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles**,** la Recommandation générale n° 26 (2008) du Comité CEDAW sur les travailleuses migrantes et l'Observation générale n° 1 du Comité pour la protection des droits des travailleurs migrants relative aux travailleurs domestiques migrants**.** L'étude met en évidence leur complémentarité et leur contribution à la protection des femmes migrantes contre les violences et les discriminations.

2.1- La Convention internationale sur la protection des droits des travailleurs migrants et de leurs familles : Instrument de garantie des droits fondamentaux :

La Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles a été adoptée le 18 décembre 1990 par l'Assemblée générale des Nations Unies dans sa résolution 45/158 (Nations Unies, 1990). Elle définit le travailleur migrant comme toute personne qui exerce, a exercé ou est appelée à exercer une activité rémunérée dans un État dont elle n'est pas ressortissante. Elle définit également les membres de la famille comme les personnes mariées au travailleur migrant ou celles qui entretiennent avec lui une relation produisant, en vertu de la législation applicable, des effets équivalents au mariage, ainsi que leurs enfants à charge (Nations Unies, 1990, art. 2).La Convention distingue, par ailleurs, les travailleurs migrants en situation régulière ou pourvus de documents de ceux qui se trouvent en situation irrégulière. Les premiers sont autorisés à entrer, séjourner et exercer une activité rémunérée dans l'État d'emploi conformément à sa législation et aux accords internationaux applicables, tandis que les seconds ne remplissent pas les conditions prévues par ces dispositions (Nations Unies, 1990). Elle impose également aux États parties de respecter et de garantir les droits fondamentaux reconnus aux travailleurs migrants et aux membres de leurs familles, sans discrimination fondée notamment sur le sexe, la race, la couleur, la religion, les convictions, la nationalité, l'âge ou toute autre situation.

À ce titre, la Convention réaffirme l'application aux travailleurs migrants des droits fondamentaux consacrés par les instruments internationaux relatifs aux droits humains, notamment la protection contre la torture, l'esclavage et les traitements cruels, inhumains ou dégradants (Nations Unies, 1990, art. 7-16). En raison de leur vulnérabilité, les travailleurs

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

migrants et les membres de leurs familles bénéficient également de garanties spécifiques. Celles-ci comprennent notamment la protection contre la privation arbitraire de biens, la confiscation ou la destruction de documents d'identité et de permis de travail, ainsi que la protection contre l'expulsion collective. La Convention leur reconnaît également le droit de bénéficier de l'assistance consulaire ou diplomatique en cas d'arrestation ou de détention. Elle prévoit, en outre, l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'État d'emploi dans certains domaines, notamment en matière de rémunération et de soins médicaux urgents, ainsi que le droit à l'éducation pour les enfants des travailleurs migrants. Elle garantit également le respect de leur identité culturelle et impose aux États de fournir des informations relatives à leurs droits, aux conditions d'admission et aux obligations applicables dans l'État d'emploi (Nations Unies, 1990, art. 16-33).

Les travailleurs migrants en situation régulière et les membres de leurs familles bénéficient de droits supplémentaires. La Convention leur reconnaît notamment la liberté de circulation et le libre choix de leur résidence sur le territoire de l'État d'emploi, ainsi que le droit de constituer des associations et des syndicats, sous réserve des conditions prévues par la législation nationale. Elle prévoit également, dans certains domaines, l'égalité de traitement avec les ressortissants de l'État d'emploi, notamment en matière de logement, de protection contre le licenciement et de prestations sociales (Nations Unies, 1990, art. 41-55). La Convention accorde par ailleurs une importance particulière à la lutte contre la migration irrégulière. Elle encourage les États d'origine, de transit et d'emploi à coopérer afin de prévenir et d'éliminer les mouvements et l'emploi clandestins de travailleurs migrants. Cette coopération vise notamment à lutter contre le trafic de migrants et l'emploi de travailleurs migrants en situation irrégulière, en prévoyant des mesures appropriées et efficaces (Nations Unies, 1990, art. 68).

Enfin, la Convention institue le Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (CMW), composé d'experts indépendants chargés de surveiller la mise en œuvre de ses dispositions par les États parties. Le Comité contribue ainsi au suivi international du respect des obligations découlant de la Convention et au renforcement de la protection des droits des travailleurs migrants et de leurs familles (Nations Unies, 1990, art. 72).

2.2-La Recommandation générale n°26 (2008) de la CEDAW relative à la situation des travailleuses migrantes : vers une protection renforcée contre les discriminations :

Dans sa Recommandation générale n° 26, le Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes (CEDAW) accorde une attention particulière à la situation des travailleuses migrantes, en soulignant leur exposition aux discriminations fondées sur le sexe et le genre. Il rappelle que, si la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille vise notamment à protéger les femmes migrantes, la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

garantit la protection de toutes les femmes contre les discriminations fondées sur le sexe (Comité CEDAW, 2008).

Le Comité souligne la vulnérabilité particulière des travailleuses domestiques migrantes, souvent exposées à l'exploitation, à l'isolement et aux violences physiques ou sexuelles en raison de l'absence de protection juridique effective, de la dépendance à l'égard de l'employeur et de certaines conditions restrictives de séjour. Il attire également l'attention sur les femmes qui migrent dans le cadre du regroupement familial et qui peuvent être exposées à des violences domestiques de la part de leur conjoint ou de membres de leur famille (Comité CEDAW, 2008). Face à ces risques, le Comité recommande aux États d'assurer une protection juridique effective des travailleuses migrantes, notamment par l'encadrement des conditions de travail dans les secteurs particulièrement vulnérables, la mise en place de mécanismes de contrôle et la prévention de l'isolement et du confinement. Il préconise également des procédures de migration sûres, ainsi que la garantie des droits fondamentaux des femmes durant l'ensemble du processus migratoire. Lorsque le droit de séjour dépend du parrainage du conjoint ou de l'employeur, les États sont encouragés à prévoir un statut de résidence indépendant et à garantir une protection aux femmes qui quittent une situation abusive ou qui perdent leur emploi après avoir dénoncé des mauvais traitements (Comité CEDAW, 2008).

Enfin, la Recommandation générale n° 26 invite les États à développer des services adaptés aux besoins des travailleuses migrantes, notamment des structures d'hébergement d'urgence, des dispositifs d'accompagnement, et des programmes spécifiques destinés aux femmes victimes de violences ou confrontées à l'isolement, en particulier les travailleuses domestiques (Comité CEDAW, 2008).

2.3-L'observation générale n°1 du Comité pour la protection des droits des travailleurs migrants et de leurs familles portant sur les travailleurs domestiques migrants : vers une meilleure reconnaissance de leurs droits :

Le Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille (CMW), chargé de surveiller la mise en œuvre de la Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, souligne, dans son Observation générale n° 1 consacrée aux travailleurs domestiques migrants, l'insuffisance de la reconnaissance explicite du travail domestique dans plusieurs législations nationales et instruments internationaux. Cette lacune contribue à renforcer la vulnérabilité des travailleurs domestiques migrants et à limiter l'effectivité de leurs droits (Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille [CMW], 2011).

Cette vulnérabilité est également mise en évidence par le Comité CEDAW dans sa Recommandation générale n° 26, qui souligne l'exposition particulière des travailleuses migrantes, notamment domestiques, aux discriminations, à l'isolement et aux violences. Ces

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

risques peuvent être accentués par la précarité du statut migratoire, l'absence de mécanismes de contrôle efficaces et la dépendance à l'égard des employeurs ou des agences de recrutement (CEDAW, 2008). De même, la Rapporteuse spéciale sur les droits humains des migrants a relevé les liens entre recrutement abusif, traite, servitude et travail forcé, particulièrement dans les situations de migration irrégulière (Commission des droits de l'homme des Nations Unies, 2004). Dans ce contexte, la Convention n° 189 de l'OIT constitue un instrument essentiel pour renforcer la protection des travailleurs domestiques. Elle prévoit notamment des garanties relatives à la conservation des documents d'identité et de voyage, à la réglementation du temps de travail, à l'information sur les conditions d'emploi et à l'accès effectif aux tribunaux et aux mécanismes de règlement des différends (OIT, 2011, art. 7, 9, 10 et 16). Elle impose également aux États de mettre en place des mécanismes d'inspection et de contrôle adaptés au secteur domestique, tout en tenant compte du respect de la vie privée et de l'inviolabilité du domicile (OIT, 2011, art. 17). La Convention prévoit par ailleurs des mesures destinées à protéger les travailleurs domestiques contre les pratiques abusives des agences d'emploi privées, notamment lorsque des frais de recrutement sont indûment déduits de leur rémunération (OIT, 2011). Ces dispositions visent à réduire leur dépendance et leur vulnérabilité face aux employeurs et aux intermédiaires.

Ainsi, malgré les avancées du cadre international, la situation des travailleuses domestiques migrantes révèle la persistance de vulnérabilités liées au statut migratoire, aux conditions de recrutement et à l'insuffisance des mécanismes de contrôle et de recours. Le lien établi entre recrutement abusif, traite, servitude et travail forcé justifie dès lors l'examen spécifique de l'encadrement juridique international de la traite des femmes dans le chapitre suivant.

3-Le cadre normatif international de la protection des femmes contre la traite des personnes : vers une protection effective des victimes ou une efficacité encore limitée :

La traite des personnes constitue une grave violation des droits humains, affectant particulièrement les femmes et les enfants. Face à son caractère transnational et à la complexité des réseaux d'exploitation, la communauté internationale a progressivement mis en place un cadre juridique et institutionnel visant à prévenir la traite, poursuivre ses auteurs et protéger les victimes. Toutefois, l'effectivité de ce dispositif demeure confrontée à plusieurs difficultés, notamment en matière de coopération entre les États, d'harmonisation des législations et de protection des victimes. Ce chapitre analyse ainsi la portée et les limites du cadre international de lutte contre la traite à travers trois axes : la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée et son Protocole additionnel relatif à la traite des personnes, le Plan d'action mondial pour la lutte contre la traite des personnes, ainsi que le rôle du Rapporteur spécial sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants. L'objectif est de mettre en évidence les avancées normatives tout en interrogeant leur effectivité face à la persistance du phénomène.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3.1-L'évolution du cadre juridique international de protection des femmes contre la traite : de la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée au Protocole additionnel.

Le Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée, dit « Protocole de Palerme », adopté le 15 novembre 2000, constitue l'un des principaux instruments internationaux de lutte contre la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants. Son article 3 définit la traite comme un ensemble d'actes comprenant notamment le recrutement, le transport, le transfert, l'hébergement ou l'accueil de personnes, réalisés au moyen de la force, de la contrainte, de l'enlèvement, de la fraude, de la tromperie, de l'abus d'autorité ou de l'exploitation d'une situation de vulnérabilité, dans le but de les exploiter (Nations Unies, 2000, art. 3).

L'exploitation comprend notamment l'exploitation de la prostitution d'autrui ou d'autres formes d'exploitation sexuelle, le travail ou les services forcés, l'esclavage et les pratiques analogues, la servitude ainsi que le prélèvement d'organes (Nations Unies, 2000, art. 3). La définition repose ainsi sur trois éléments principaux : une action, un moyen et une finalité d'exploitation. Cette conception large permet de couvrir différentes formes de traite et l'ensemble du processus, depuis le recrutement jusqu'à l'exploitation de la victime (Nations Unies, 2002). La traite peut également être liée à certaines formes de mariage forcé. Les mécanismes de contrainte et d'exploitation associés à ces mariages peuvent conduire à des situations de servitude domestique et d'exploitation sexuelle. Le mariage forcé peut ainsi constituer un moyen de recrutement pour la traite ou résulter de celle-ci (Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, 2007, 2010). Le Protocole de Palerme adopte une approche globale reposant sur trois dimensions complémentaires : la prévention de la traite, la répression des auteurs et la protection des victimes. Il encourage les États d'origine, de transit et de destination à renforcer leur coopération, à élaborer des politiques et programmes de prévention, à mener des recherches et à collaborer avec les organisations de la société civile. Il invite également les États à agir sur les facteurs favorisant la vulnérabilité à la traite, notamment la pauvreté, le sous-développement et les inégalités (Nations Unies, 2000 ; Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, 2002). S'agissant de la protection des victimes, l'article 6 du Protocole prévoit des mesures destinées à favoriser leur rétablissement physique, psychologique et social. Les États sont notamment invités à assurer un logement convenable, une information sur les droits, une assistance médicale, psychologique et matérielle, ainsi que l'accès à l'éducation, à la formation et à l'emploi, en tenant compte de l'âge, du sexe et des besoins particuliers des victimes (Nations Unies, 2000, art. 6). Ils doivent également prendre des mesures pour assurer leur sécurité, leur permettre d'accéder aux mécanismes de réparation et les informer des procédures administratives et judiciaires disponibles.

Ainsi, le Protocole de Palerme a contribué à établir un cadre international intégré combinant prévention, répression et protection des victimes. Toutefois, la persistance de la traite et les difficultés liées à la mise en œuvre effective de ces obligations justifient l'adoption de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

mécanismes complémentaires, notamment le Plan d'action mondial pour la lutte contre la traite des personnes.

3.2-Le Plan d'action mondial de la lutte contre la traite des personnes : vers une approche globale et coordonnée :

Le Plan d'action mondial pour la lutte contre la traite des personnes s'inscrit dans une approche globale fondée sur trois axes complémentaires : **la prévention, la protection des victimes et la poursuite des auteurs** (Nations Unies, 2010). Il invite les États à agir sur les facteurs favorisant la traite à travers l'élaboration de politiques et de programmes de prévention, la promotion de l'autonomisation des femmes et de l'égalité entre les sexes, ainsi que la mise en œuvre de campagnes de sensibilisation. Il encourage également le renforcement des mécanismes de répression et des services de protection sociale destinés notamment aux femmes et aux enfants (Nations Unies, 2010). Le Plan prévoit également la création du Fonds de contributions volontaires des Nations Unies en faveur des victimes de la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants, administré par l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime. Ce fonds vise à soutenir les victimes en leur facilitant l'accès à une assistance humanitaire, juridique et financière, notamment par l'intermédiaire d'organisations gouvernementales, intergouvernementales et non gouvernementales (Nations Unies, 2010).

Enfin, le Plan réaffirme la nécessité pour les États de renforcer les poursuites contre les auteurs et d'incriminer toutes les formes de traite, en accordant une attention particulière aux femmes et aux enfants. Il s'inscrit ainsi dans le prolongement du Protocole de Palerme et contribue au renforcement de la coopération internationale en matière de prévention, de protection et de répression de la traite des personnes (Nations Unies, 2010). Le dispositif international est également complété par le Rapporteur spécial sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants, chargé de contribuer au suivi et à la promotion des droits des victimes, qui sera abordé dans la section suivante.

3. 3-Le Rapporteur spécial sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants : mécanisme de suivi et de protection :

La Commission des droits de l'homme des Nations Unies a créé, en 2004, le mandat du Rapporteur spécial sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants, afin de renforcer la protection des droits humains des victimes de la traite (Commission des droits de l'homme des Nations Unies, 2004). Ce mandat, à portée mondiale, a ensuite été renouvelé par le Conseil des droits de l'homme pour une nouvelle période de trois ans en 2020 (Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, 2020). Le Rapporteur spécial constitue un mécanisme international consacré spécifiquement à la traite des êtres humains. Il collabore avec les institutions nationales et internationales, les organisations de la société civile et d'autres mécanismes des droits humains, notamment celui relatif à la violence à l'égard des femmes. Son action consiste principalement à examiner les violations des droits des victimes, effectuer

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

des visites dans les pays concernés et formuler des recommandations destinées à prévenir et combattre la traite tout en renforçant la protection des victimes. Dans le cadre de son mandat, le Rapporteur spécial présente également des rapports périodiques au Conseil des droits de l'homme et à l'Assemblée générale des Nations Unies, contribuant ainsi au suivi international de la mise en œuvre des obligations relatives à la lutte contre la traite et à la protection des victimes (Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, 2020).

CONCLUSION

L'adoption d'instruments juridiques spécifiques a profondément transformé la protection des femmes contre les violences, en permettant un élargissement progressif de leur champ d'application à des contextes longtemps négligés, tels que le monde du travail, la migration et la traite des personnes. Initialement centrée sur la sphère privée et domestique, la protection juridique s'est progressivement étendue à des espaces publics et transnationaux, traduisant une reconnaissance accrue du caractère systémique et multiforme des violences faites aux femmes.

En premier lieu, dans le **monde du travail**, les instruments juridiques spécifiques ont permis de reconnaître des formes de violences auparavant invisibles, telles que le harcèlement sexuel, les violences psychologiques ou encore les discriminations fondées sur le genre. Cette évolution normative a conduit à l'imposition d'obligations positives aux employeurs, notamment en matière de prévention, de signalement et de protection des victimes. Ainsi, le droit ne se limite plus à sanctionner, mais tend à instaurer un environnement professionnel sûr, marquant un passage d'une logique répressive à une logique préventive.

En deuxième lieu, dans le **contexte migratoire**, les instruments juridiques ont contribué à intégrer la vulnérabilité spécifique des femmes migrantes, souvent exposées à des risques accrus de violences, d'exploitation et de marginalisation. L'élargissement de la protection s'observe à travers la reconnaissance de droits spécifiques, indépendamment du statut migratoire, ainsi que par la mise en place de mécanismes d'assistance et de protection adaptés. Cette évolution traduit une approche plus inclusive et fondée sur les droits humains, prenant en compte les situations de vulnérabilité inter-sectionnelle.

Enfin, en matière de **traite des personnes**, les instruments juridiques ont permis une avancée majeure en qualifiant juridiquement cette pratique comme une forme grave de violence et d'exploitation, touchant de manière disproportionnée les femmes. L'élargissement de la protection s'est manifesté par la combinaison de mesures répressives à l'encontre des réseaux criminels et de dispositifs de protection renforcée des victimes, incluant l'assistance, la réinsertion et la coopération internationale. Cette approche globale marque un tournant vers une justice centrée sur la victime.

En définitive, ces instruments juridiques spécifiques ont permis de dépasser une conception restrictive des violences faites aux femmes, en intégrant des espaces variés et des situations complexes, et en affirmant une protection juridique plus complète, transversale et adaptée aux

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

réalités contemporaines. Ils participent ainsi à la construction d'un cadre normatif global visant à garantir l'effectivité des droits des femmes dans tous les domaines de la vie sociale

Références:

- Comité pour l'élimination de la discrimination à l'égard des femmes. (2008). *Recommandation générale n° 26 sur les travailleuses migrantes*. Nations Unies.
- Comité pour la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille. (2011). *Observation générale n° 1 sur les travailleurs domestiques migrants*. Nations Unies.
- Commission des droits de l'homme des Nations Unies. (2004). *Décision 2004/110 : Trafficking in persons, especially women and children*. Nations Unies.
- Commission des droits de l'homme des Nations Unies. (2004). *Rapport présenté par la Rapporteuse spéciale sur les droits de l'homme des migrants, Gabriela Rodríguez Pizarro : Travailleurs migrants* (E/CN.4/2004/76). Nations Unies.
- Conseil des droits de l'homme des Nations Unies. (2020). *Mandat du Rapporteur spécial sur la traite des êtres humains, en particulier les femmes et les enfants* (Résolution 44/4). Nations Unies.
- Elia, A. (2014). Standards internationaux en matière de travail : L'entrée en vigueur de la Convention OIT n° 189 sur les travailleurs domestiques. *Civitas Europa, 32*(1), 255–258.
- Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme. (2002). *Principes et directives concernant les droits de l'homme et la traite des êtres humains : Recommandations* (E/2002/68/Add.1). Nations Unies.
- Nations Unies. (1990). *Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leurs familles* (Résolution 45/158 de l'Assemblée générale des Nations Unies).
- Nations Unies. (2000). *Protocole additionnel à la Convention des Nations Unies contre la criminalité transnationale organisée visant à prévenir, réprimer et punir la traite des personnes, en particulier des femmes et des enfants*. Nations Unies.
- Nations Unies. (2007). *Rapport de la Rapporteuse spéciale sur les droits fondamentaux des victimes de la traite des êtres humains, en particulier les femmes et les enfants* (A/HRC/4/23).
- Nations Unies. (2010a). *Cadre d'action international pour l'application du Protocole relatif à la traite des personnes*. Office des Nations Unies contre la drogue et le crime.
- Nations Unies. (2010b). *Rapport de la Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines d'esclavage, y compris leurs causes et leurs conséquences* (A/HRC/15/20).
- Organisation internationale du Travail. (2011). *Convention (n° 189) sur les travailleuses et travailleurs domestiques*. OIT.
- Organisation internationale du Travail. (2011). *Recommandation (n° 201) sur les travailleuses et travailleurs domestiques*. OIT.
- Organisation internationale du Travail. (2019a). *Convention (n° 190) sur la violence et le harcèlement, 2019*. OIT.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

– Organisation internationale du Travail. (2019b). *Recommandation (n° 206) sur la violence et le harcèlement, 2019*. OIT.
– Organisation internationale du Travail. (2020). *La Convention n° 190 et la Recommandation n° 206 en bref*. Service du genre, de l'égalité et de la diversité & Département des conditions de travail et de l'égalité, OIT.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La protection juridique et technique des données fiscales au Maroc à l'ère de l'administration fiscale intelligente

Legal and Technical Protection of Tax Data in Morocco in the Era of Smart Tax Administration

ES-SHASSAH Nawal نوال السحاسح
Doctorante en droit du numérique
es-shassah.gi6150@uhp.ac.ma
ORCID-ID : 0009-0008-1977-8417
ZIYANI Mehdi مهدي زياني
Enseignant chercheur
m.ziyani@uhp.acf.ma
ORCID-ID: 0009-0007-7628-5187
AKKOUR Soumaya سمية عكور
Professeure d'enseignement supérieur
Soumaya.akkour@uhp.ac.ma
ORCID-ID: 0009-0000-3860-1440
Université Hassan 1 er Settat FSJP.Maroc
Laboratoire des études juridiques, politiques, humaines et transformation numérique

Résumé

La transformation digitale de l'administration fiscale marocaine améliore les procédures de déclaration, de paiement, de contrôle et de gestion de l'impôt grâce à l'utilisation de plateformes numériques et de systèmes d'information de plus en plus performants. Cette évolution entraîne un traitement massif de données fiscales dont la protection constitue un enjeu majeur pour l'administration et les contribuables. Au-delà des garanties juridiques prévues par le droit marocain, cette protection repose également sur des mécanismes techniques tels que le contrôle des accès, le chiffrement, la traçabilité des opérations, l'authentification, la sauvegarde des données et la sécurisation des infrastructures numériques. Cet article analyse les mécanismes juridiques et techniques destinés à assurer la protection des données fiscales dans le contexte de l'administration fiscale intelligente. Il s'appuie principalement sur la loi n° 09-08 relative à la protection des données personnelles, la loi n° 05-20 relative à la cybersécurité, le Code général des impôts ainsi que les orientations nationales et internationales en matière de gouvernance numérique. L'étude montre que la performance de l'administration fiscale intelligente dépend de l'articulation entre les garanties juridiques et les dispositifs techniques permettant d'assurer la confidentialité, l'intégrité, la disponibilité et la fiabilité des données fiscales.

Mots clés : Données fiscales ; administration fiscale intelligente; cybersécurité; protection des données personnelles; confiance numérique.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Abstract

The digital transformation of the Moroccan tax administration has significantly improved tax filing, payment, control and taxpayer services through the extensive use of digital technologies. This transformation requires the processing of large volumes of tax data whose protection has become a major legal and technical challenge. Beyond the legal framework governing personal data protection, effective protection also depends on technical safeguards such as access control, encryption, authentication, traceability, data backup and secure information systems. This paper analyses the legal and technical mechanisms ensuring the protection of tax data within the framework of smart tax administration. The analysis is mainly based on Moroccan Law No. 09-08 on personal data protection, Law No. 05-20 on cybersecurity, the General Tax Code and international principles of digital governance. It argues that the efficiency of a smart tax administration depends on the combination of legal guarantees and technical measures capable of ensuring the confidentiality, integrity, availability and reliability of tax information.

Keywords: Tax data; smart tax administration; cybersecurity; personal data protection; digital trust.

Introduction

La fiscalité connaît aujourd'hui une transformation profonde. L'impôt n'est plus seulement géré par des formulaires papier, des guichets et des procédures longues. Il repose de plus en plus sur des plateformes, des bases de données, des échanges électroniques, des télépaiements et des outils d'analyse. Au Maroc, cette évolution s'inscrit dans un mouvement plus large de modernisation de l'administration publique et de recherche de performance fiscale[297]. Les services en ligne de la Direction Générale des Impôts, les procédures de déclaration et de paiement électroniques, les espaces contribuables et les échanges dématérialisés traduisent cette mutation[298].

Cette modernisation présente des avantages importants. Elle peut réduire le coût de conformité pour les contribuables, accélérer le traitement des dossiers, améliorer le recouvrement, faciliter le contrôle et limiter certaines formes de fraude. Elle s'inscrit aussi dans un contexte international marqué par le BEPS 2.0. L'OCDE a adopté une solution reposant sur deux piliers pour répondre aux défis fiscaux liés à la numérisation de l'économie ; le Pilier Deux prévoit notamment un taux minimum de 15 % pour les règles applicables aux grands groupes multinationaux[299]. Ces réformes montrent que la donnée devient un élément central de la fiscalité internationale.

[297] MRANI A., La fiscalité marocaine: guide pratique 2025. Casablanca: Legis Plus, 2025.
[298] Direction Générale des Impôts. Rapport d'activité 2024.
[299] OECD / Global Forum. *Confidentiality and Information Security Management Toolkit*.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Cependant, les mêmes données qui permettent d'améliorer l'efficacité de l'administration fiscale nécessitent également un niveau élevé de protection. Les données fiscales contiennent des informations sensibles relatives à l'identité des contribuables, à leurs revenus, à leur patrimoine, à leurs activités économiques ainsi qu'à leurs obligations déclaratives. Leur traitement implique non seulement le respect des garanties juridiques prévues par la législation marocaine, mais également la mise en œuvre de dispositifs techniques capables d'assurer leur confidentialité, leur intégrité, leur disponibilité et leur traçabilité. La sécurisation des systèmes d'information fiscaux repose ainsi sur plusieurs mécanismes complémentaires tels que le chiffrement des données, l'authentification des utilisateurs, le contrôle des habilitations, la journalisation des opérations, les sauvegardes régulières et la protection des infrastructures numériques. L'efficacité de l'administration fiscale intelligente dépend dès lors de la combinaison de ces garanties juridiques et techniques afin de préserver la confiance des contribuables et d'assurer une gouvernance responsable des données fiscales[300].

La protection des données fiscales constitue aujourd'hui un enjeu à la fois juridique et technique. Elle suppose d'une part un encadrement normatif définissant les droits, les obligations et les responsabilités des différents acteurs, et d'autre part la mise en œuvre de solutions techniques permettant de prévenir les risques susceptibles d'affecter les systèmes d'information fiscaux. Cette protection implique notamment une gestion rigoureuse des accès, des mécanismes d'authentification renforcée, le chiffrement des données sensibles, la traçabilité des traitements, des procédures de sauvegarde ainsi que des dispositifs assurant la continuité des services numériques. Ces exigences techniques viennent compléter les garanties prévues par la loi n° 09-08 relative à la protection des données à caractère personnel, la loi n° 05-20 relative à la cybersécurité, le Code général des impôts ainsi que les textes encadrant le recours aux services cloud.

Cet article repose sur l'idée que la protection des données fiscales ne peut être assurée efficacement par le seul droit ni par les seules solutions techniques. Une administration fiscale intelligente doit articuler les garanties juridiques avec des dispositifs techniques adaptés afin d'assurer une protection effective des informations fiscales tout au long de leur cycle de vie. La performance de la transformation numérique dépend ainsi de la capacité de l'administration à intégrer simultanément les exigences de conformité juridique, de sécurité technique et de gouvernance numérique.

La problématique peut être formulée ainsi : **Comment les mécanismes juridiques et techniques mis en œuvre par le droit marocain permettent-ils d'assurer une protection efficace des données fiscales dans le cadre de l'administration fiscale intelligente ?**

L'hypothèse globale de cette recherche est que la protection efficace des données fiscales repose sur une complémentarité entre les garanties juridiques et les dispositifs techniques intégrés au fonctionnement de l'administration fiscale intelligente. Pour les hypothèses clés, les règles de droit assurent la légalité des traitements et la protection des droits des contribuables, tandis que les mécanismes techniques, tels que le chiffrement, l'authentification, le contrôle des

[300] ISO/IEC 27001 :2022. *Information security management systems — Requirements*.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

accès, la journalisation et la sécurisation des infrastructures numériques, garantissent la confidentialité, l'intégrité, la disponibilité et la fiabilité des données fiscales. La performance durable de l'administration fiscale dépend ainsi de l'articulation équilibrée entre ces deux dimensions.

L'objectif n'est pas d'étudier un incident particulier ou un cas individuel, mais de proposer un cadre général de réflexion permettant de mieux comprendre les conditions juridiques, techniques et institutionnelles nécessaires à la sécurisation des traitements de données fiscales. Afin d'examiner cette hypothèse, l'étude adopte une méthode juridique et documentaire. Elle présente d'abord la place des données fiscales dans l'administration numérique. Elle examine ensuite les principaux textes applicables. Elle identifie les risques liés à la cybersécurité et à l'usage intelligent des données. Elle propose enfin des garanties pour construire une gouvernance fiscale numérique plus responsable[301].

L'étude sera organisée en **quatre parties**. La première sera consacrée à la place et au rôle des données fiscales dans le fonctionnement de l'administration fiscale numérique. La deuxième examinera le cadre juridique marocain applicable à la protection de ces données. La troisième analysera les principaux risques juridiques et cybernétiques liés au développement d'une administration fiscale intelligente. Enfin, la quatrième présentera les garanties nécessaires à la mise en place d'une gouvernance fiscale numérique à la fois responsable, sécurisée et respectueuse des droits des contribuables.

1. Les données fiscales dans l'administration fiscale numérique

Les données fiscales forment une catégorie particulière d'information administrative. Elles ne sont pas seulement des chiffres. Elles décrivent une situation économique, sociale et parfois familiale. Elles peuvent concerner l'impôt sur le revenu, l'impôt sur les sociétés, la taxe sur la valeur ajoutée, les droits d'enregistrement, les réclamations, les contrôles, les paiements et les remboursements. Lorsqu'elles se rapportent à une personne physique identifiée ou identifiable, elles entrent dans la définition de la donnée à caractère personnel prévue par la loi n° 09-08[302]. La loi n° 09-08 définit la donnée personnelle comme toute information concernant une personne physique identifiée ou identifiable, indépendamment de son support. Cette définition est large. Elle couvre donc aussi bien les données conservées sous forme papier que les données numériques. Dans le domaine fiscal, cette largeur est importante, car l'administration peut traiter des données issues de déclarations, de justificatifs, de correspondances, de paiements électroniques ou d'échanges avec d'autres administrations.

[301] ADAIFI M. & LAKRARSI A., Digitalisation du système d'information fiscal: Analyse de sa contribution à la performance de la Direction générale des impôts au Maroc. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics* 2025, 6(5), pp 532–549.

[302] Royaume du Maroc. Loi n° 09-08 relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel, dahir n° 1-09-15 du 18 février 2009, bulletin officiel, n° 5714 du 5 mars 2009.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La donnée fiscale a une valeur forte pour l'administration. Elle permet d'établir l'impôt, de contrôler les déclarations, de détecter les incohérences, de suivre les obligations déclaratives, de gérer les remboursements et de traiter les réclamations[303]. Dans une administration fiscale intelligente, elle permet aussi de mieux cibler les contrôles, de repérer des comportements à risque et de produire des indicateurs de pilotage. Mais cette valeur administrative crée une responsabilité. Plus une base de données est riche, plus elle devient attractive pour les cyberattaques et plus son usage doit être encadré.

La protection de ces données ne repose toutefois pas uniquement sur leur encadrement juridique. Elle suppose également l'intégration de dispositifs techniques capables d'assurer la sécurité des traitements tout au long du cycle de vie de l'information fiscale. Les systèmes d'information de l'administration doivent notamment garantir l'authentification des utilisateurs, le contrôle des habilitations, le chiffrement des données sensibles, la journalisation des opérations, la sauvegarde régulière des informations ainsi que la disponibilité permanente des services numériques. Ces mesures constituent aujourd'hui des composantes essentielles de la protection technique des données fiscales.

La digitalisation renforce également l'interconnexion. Un service fiscal numérique ne fonctionne pas seul. Il peut être lié à l'identité numérique, aux banques, aux plateformes de paiement, aux organismes publics, aux prestataires techniques, aux systèmes de messagerie et parfois à des échanges internationaux. Cette interconnexion facilite le service, mais augmente la surface d'exposition. Une erreur de paramétrage, une faiblesse dans un accès, une mauvaise gestion des habilitations ou un défaut de chiffrement peuvent avoir des conséquences importantes.

L'intelligence artificielle ajoute une dimension supplémentaire[304]. Elle peut aider à classer des demandes, détecter des anomalies, orienter les contrôles ou assister les agents. Toutefois, lorsqu'un système utilise des modèles statistiques, il peut produire des résultats difficiles à expliquer. Dans le domaine fiscal, cela pose un problème de transparence et de droits de la défense. Un contribuable doit pouvoir comprendre les éléments essentiels qui justifient une décision le concernant. L'efficacité ne doit pas conduire à une automatisation opaque.

Dans ce contexte, la notion de sécurité doit être comprise largement. Elle comprend la confidentialité, c'est-à-dire la limitation de l'accès aux seules personnes habilitées. Elle comprend l'intégrité, c'est-à-dire la protection contre la modification non autorisée. Elle comprend aussi la disponibilité, c'est-à-dire la capacité du service à fonctionner. La loi n° 05-20 adopte cette logique en définissant la cybersécurité comme un ensemble de mesures permettant à un système d'information de résister à des événements susceptibles de compromettre la disponibilité, l'intégrité ou la confidentialité des données et des services[305].

La protection des données fiscales ne peut donc pas être réduite à la protection de la vie privée.

---

[303] COLLOSA A., *Tax Administration 3.0: Is it possible to pass from a voluntary compliance model to compliance by design 2023?*

[304] NASRI M. et ABA N., L'intelligence artificielle (IA) au service de la légitimité fiscale. Revue marocaine des politiques publiques 2025, vol. 2, no 28, pp. 76-102.

[305] Royaume du Maroc. Loi n° 05-20 relative à la cybersécurité, dahir n° 1-20-69 du 4 hija 1441 (25 juillet 2020), bulletin officiel, n° 6906 du 6 août 2020.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. Le cadre juridique marocain de protection des données fiscales

La protection des données fiscales au Maroc résulte d'un ensemble de textes. Aucun texte ne règle à lui seul toute la question. Il faut combiner les règles de protection des données personnelles, les règles de cybersécurité, les obligations fiscales, les règles de secret professionnel et le droit pénal. Cette combinaison peut sembler complexe, mais elle permet de couvrir plusieurs dimensions du risque[306].

Le premier fondement est constitutionnel. L'article 24 de la Constitution consacre le droit à la protection de la vie privée. La CNDP rappelle que la loi n° 09-08 réglemente ce droit et les obligations qui l'accompagnent[307]. Dans le domaine fiscal, cette protection n'interdit pas la collecte de données. L'impôt suppose nécessairement des informations sur les contribuables. Mais elle impose que cette collecte reste légale, proportionnée et sécurisée.

La loi n° 09-08 constitue le texte central. Elle impose des principes liés à la finalité du traitement, à la loyauté, à la durée de conservation, à la sécurité et aux droits de la personne concernée. Elle prévoit aussi des formalités auprès de la CNDP selon les traitements. La CNDP tient le registre national de la protection des données à caractère personnel, conformément aux articles 45 à 50 de la loi[308]. Ce registre participe à la transparence des traitements et à l'identification des responsables.

Pour l'administration fiscale, cette loi a une portée concrète. Elle signifie que les traitements de données doivent avoir une finalité déterminée : établir l'impôt, gérer le recouvrement, instruire une réclamation, assurer le contrôle ou produire des statistiques dans les conditions légales. Elle signifie aussi que les agents et les prestataires ne peuvent pas utiliser les données fiscales à des fins étrangères au service. L'usage d'une donnée collectée pour une finalité fiscale doit rester lié à cette finalité, sauf base légale ou autorisation conforme au droit.

La loi n° 09-08 prévoit également des sanctions. La CNDP présente notamment des sanctions en cas de mise en œuvre d'un traitement sans déclaration ou autorisation, de refus des droits d'accès, de traitement illicite, de conservation illégale, d'absence de mesures de sécurité, de transfert illégal vers l'étranger ou de communication à des personnes non habilitées. Ces sanctions montrent que la sécurité des données n'est pas une simple recommandation. Elle est une obligation juridique.

Le Code général des impôts[309] complète cette protection par l'obligation de secret professionnel. L'article 246 du CGI impose le secret aux personnes appelées, à l'occasion de leurs fonctions ou attributions, à intervenir dans l'établissement, le contrôle, la perception ou le contentieux des impôts, droits et taxes. Cette règle est essentielle car les agents fiscaux ont accès à des

[306] LAGTATI K. & ELHAMEL D., La protection des données personnelles au Maroc à l'ère du numérique. Revue internationale burak des études juridiques et économiques, 1(1) 2025.
[307] Commission nationale de contrôle de la protection des données à caractère personnel (CNDP). (s. d.-a). Qui sommes-nous ?.
[308] Commission nationale de contrôle de la protection des données à caractère personnel (CNDP). (s. d.-b). Le registre national de la protection des données à caractère personnel. https://rn-pdp.cndp.ma/fr/node/171 consulté le 16-07-2026 à 20h.
[309] Direction Générale des Impôts, Code général des impôts, Ministère de l'Économie et des Finances 2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

informations sensibles pour la vie économique des contribuables. Le secret professionnel protège la relation de confiance entre l'administration fiscale et le contribuable.

La loi n° 05-20 relative à la cybersécurité apporte une seconde couche de protection[310]. Elle fixe des règles de sécurité applicables aux systèmes d'information des administrations de l'Etat, des collectivités territoriales, des établissements et entreprises publics et d'autres personnes morales de droit public. Elle concerne aussi les infrastructures d'importance vitale, les opérateurs et le cadre national de gouvernance de la cybersécurité. Cette loi est importante pour l'administration fiscale car les services fiscaux numériques reposent sur des systèmes d'information publics.

La loi n° 05-20 donne aussi un rôle central à l'autorité nationale de cybersécurité. Celle-ci fixe des règles de sécurité, veille à leur application, assiste et conseille les entités, conduit ou encadre des audits et participe à la réaction aux événements affectant la sécurité des systèmes d'information. Sur le site de la DGSSI, les missions présentées comprennent l'analyse et la réponse aux incidents, la veille, la réglementation, l'audit, la formation et le conseil au profit des administrations, organismes publics et infrastructures d'importance vitale[311].

Le recours au cloud doit aussi être pris en considération. Le décret n° 2-24-921 du 22 octobre 2024 encadre le recours aux prestataires de services cloud par les entités et les infrastructures d'importance vitale disposant de systèmes d'information ou de données sensibles[312]. Il impose le recours à des prestataires qualifiés pour certains usages et prévoit une analyse de risques lorsqu'un service cloud non qualifié est envisagé dans les conditions prévues par le texte. Pour les données fiscales, cette question est centrale : l'hébergement, la localisation, la réversibilité et la transparence contractuelle sont des garanties juridiques autant que techniques.

3. Les enjeux juridiques et techniques de la protection des données fiscales dans l'administration fiscale intelligente

La protection technique des données fiscales repose avant tout sur une gestion rigoureuse des accès aux systèmes d'information. Les administrations fiscales traitent quotidiennement des données particulièrement sensibles dont la consultation doit être limitée aux seuls utilisateurs habilités. La mise en œuvre de mécanismes d'authentification forte, de contrôle des habilitations et de traçabilité des opérations constitue une exigence fondamentale afin de prévenir les accès non autorisés, qu'ils proviennent d'acteurs externes ou internes à l'administration. Ces dispositifs techniques complètent les obligations juridiques relatives au secret professionnel et à la protection des données personnelles[313].

La deuxième catégorie est la confidentialité des données fiscales qui dépend également de la mise en œuvre de solutions techniques destinées à prévenir leur divulgation accidentelle ou

[310] Royaume du Maroc. Loi n° 05-20 relative à la cybersécurité, dahir n° 1-20-69 du 4 hija 1441 (25 juillet 2020), bulletin officiel, n° 6906 du 6 août 2020.
[311] Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information (DGSSI). (s. d.). Domaines d'activité.
[312] Royaume du Maroc. Décret n° 2-24-921 du 18 rabii II 1446 (22 octobre 2024) relatif au recours aux prestataires de services Cloud par les entités et les infrastructures d'importance vitale disposant de systèmes d'information ou de données sensibles, Bulletin official n° 7380.
[313] BELGAID M. A., Défis cybernétiques et infrastructures stratégiques au cœur de la sécurité nationale, p.55, 2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

illicite. Le chiffrement des bases de données, la sécurisation des échanges électroniques, les mécanismes de sauvegarde ainsi que la surveillance continue des systèmes d'information permettent de réduire les risques de perte, d'altération ou de divulgation des informations fiscales. Ces mesures techniques sont aujourd'hui indispensables pour garantir la confiance des contribuables dans les services fiscaux numériques[314].

La troisième catégorie est la conservation excessive. La donnée fiscale doit être conservée aussi longtemps que le droit fiscal et les besoins du service l'exigent. Mais la conservation sans durée claire augmente le risque d'atteinte à la vie privée et le coût de sécurité. Une base ancienne, mal actualisée ou peu utilisée peut devenir une faiblesse. La durée de conservation doit donc être liée à la finalité du traitement, aux délais de prescription et aux obligations d'archivage.

La quatrième catégorie est l'utilisation secondaire des données. L'administration fiscale peut être tentée d'exploiter une donnée collectée pour un objectif donné dans un autre objectif, par exemple pour enrichir un profil, croiser des fichiers ou automatiser une sélection de contrôles[315]. Cette utilisation peut être justifiée si elle repose sur une base légale claire et respecte les principes de proportionnalité et de transparence. Elle devient problématique lorsqu'elle s'éloigne de la finalité initiale ou lorsqu'elle rend impossible la compréhension par le contribuable.

La cinquième catégorie concerne les transferts et l'interconnexion. Le BEPS 2.0, l'échange d'informations, les conventions fiscales et la coopération internationale renforcent la circulation des données fiscales. Cette circulation est nécessaire pour lutter contre l'évasion fiscale. Mais elle doit être encadrée par des règles de sécurité, des accords précis et des garanties de confidentialité. La loi n° 09-08 sanctionne le transfert illégal de données personnelles vers un pays étranger lorsqu'il viole les dispositions applicables[316].

L'ensemble de ces enjeux montre que la protection des données fiscales repose désormais sur une articulation permanente entre les exigences juridiques et les dispositifs techniques. Les règles de droit définissent les obligations applicables aux traitements, tandis que les solutions techniques assurent leur mise en œuvre effective au sein des systèmes d'information. Cette complémentarité constitue aujourd'hui l'un des fondements essentiels d'une administration fiscale intelligente, performante et digne de confiance.

4. Les garanties juridiques et techniques d'une gouvernance responsible des données fiscales

La protection des données fiscales doit être organisée autour de garanties simples et vérifiables. Ces garanties ne doivent pas être pensées comme un obstacle à la performance. Elles sont au contraire une condition de la performance durable. Une plateforme rapide mais peu sûre peut

[314] GONZALEZ FUSTER G., VAN BRAKEL R. & DE HERT P., (dir.). *Research Handbook on Privacy and Data Protection Law. Edward Elgar 2022,* p. 480.
[315] OECD. *Tax Administration. Digitalisation and Digital Transformation Initiatives* 2025.
[316] Commission nationale de contrôle de la protection des données à caractère personnel (CNDP). (s. d.). Transfert de données à l'étranger.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

produire une crise de confiance. Une plateforme sécurisée, transparente et contrôlée peut améliorer la relation entre le contribuable et l'administration[317].

Les garanties techniques doivent être envisagées comme un complément indispensable aux garanties juridiques. Elles comprennent notamment le chiffrement des données sensibles, l'authentification multifactorielle, la segmentation des réseaux, la surveillance continue des systèmes, la journalisation des opérations, la sauvegarde des données, les plans de continuité d'activité ainsi que les audits réguliers de sécurité. Ces mécanismes permettent d'assurer une protection concrète des données fiscales contre les risques internes et externes susceptibles d'affecter les systèmes d'information de l'administration fiscale.

La première garantie est la cartographie des traitements fiscaux. L'administration doit savoir précisément quelles données sont collectées, dans quel service, pour quelle finalité, avec quels destinataires, quelle durée de conservation et quels niveaux de sécurité. Cette cartographie facilite la conformité à la loi n° 09-08, la gestion des habilitations et la réponse aux incidents. Elle permet aussi d'éviter l'accumulation inutile de données.

La deuxième garantie est la sécurité dès la conception. Chaque nouveau service fiscal numérique devrait intégrer, dès le départ, des exigences de protection des données et de cybersécurité. Cela comprend l'authentification forte, la limitation des accès, le chiffrement lorsque cela est nécessaire, la journalisation des opérations, les tests de sécurité, la sauvegarde, la reprise d'activité et la séparation des environnements. L'objectif est d'éviter que la sécurité soit ajoutée après le lancement du service.

La troisième garantie est la gestion stricte des habilitations. Tous les agents ne doivent pas accéder à toutes les données. L'accès doit être lié à la mission réelle de l'agent et révisé régulièrement. Les accès exceptionnels doivent être justifiés et tracés. La traçabilité est essentielle pour détecter les consultations abusives, mais aussi pour protéger les agents contre des accusations infondées.

La quatrième garantie est la transparence à l'égard du contribuable. La transparence ne signifie pas que l'administration doit révéler ses méthodes de contrôle dans le détail. Elle signifie que le contribuable doit connaître les finalités principales du traitement de ses données, les droits dont il dispose, les voies de recours et les garanties prévues. Une information claire renforce la confiance, surtout lorsque les procédures deviennent numériques.

La cinquième garantie est l'encadrement de l'intelligence artificielle[318]. L'IA peut être utile comme outil d'aide à la décision, mais elle doit rester contrôlée. Les critères utilisés doivent être documentés, les résultats doivent pouvoir être vérifiés et l'intervention humaine doit être maintenue pour les décisions ayant des conséquences juridiques importantes. L'administration ne doit pas fonder une décision fiscale uniquement sur un score automatisé qui ne peut pas être expliqué.

---

[317] ADAIFI M. & LAKRARSI A., Digitalisation du système d'information fiscal: Analyse de sa contribution à la performance de la Direction générale des impôts au Maroc. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics 2025*, 6(5), pp. 532–549.

[318] NASRI M. et ABA N., L'intelligence artificielle (IA) au service de légitimité fiscale, la revue marocaine des politiques publiques, vol. 2, n° 28, 2025, pp. 76-102.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

La sixième garantie est l'audit régulier. Les systèmes fiscaux numériques doivent être audités sur les plans technique, organisationnel et juridique. L'audit technique vérifie les vulnérabilités. L'audit organisationnel vérifie les accès, les procédures et la formation. L'audit juridique vérifie les finalités, les formalités, les durées de conservation, les transferts et la conformité aux obligations de la loi n° 09-08. Ces audits doivent donner lieu à des plans d'action suivis.

Discussion : le lien entre protection technique, équité fiscale et gouvernance

La protection technique des données fiscales peut sembler relever exclusivement des spécialistes des systèmes d'information. Pourtant, elle participe directement à la qualité de la gouvernance fiscale et au respect des droits des contribuables. Les mécanismes techniques garantissant la confidentialité, l'intégrité, la disponibilité et la traçabilité des données constituent désormais des conditions essentielles de la confiance numérique et de la performance de l'administration fiscale intelligente.

La gouvernance des données fiscales participe aussi à la confiance. Le contribuable accepte plus facilement la digitalisation lorsqu'il sait que ses informations ne seront pas utilisées de manière abusive. La confiance ne repose pas seulement sur la qualité du service. Elle repose aussi sur la certitude que l'administration respecte ses propres obligations. La loi n° 09-08, la loi n° 05-20 et les règles fiscales doivent donc être vues comme un ensemble cohérent.

Dans le contexte du BEPS 2.0, cette confiance devient encore plus importante. Les réformes internationales supposent des données fiables, comparables et échangeables. Les administrations fiscales devront traiter des informations plus complexes sur les groupes multinationaux, les prix de transfert, les déclarations pays par pays et les règles de taxation minimale. La sécurisation de ces informations conditionne la crédibilité du système fiscal. Elle conditionne aussi la capacité du Maroc à participer à la coopération fiscale internationale sans affaiblir la protection des droits[319].

La donnée fiscale a donc une double fonction. Elle est un outil de performance pour l'administration et un objet de protection pour le droit. La difficulté est de ne pas sacrifier l'une de ces fonctions à l'autre. Une administration qui ne traite pas efficacement les données risque d'être moins performante. Une administration qui les traite sans garanties risque d'être moins légitime. L'enjeu est de construire une administration capable de faire les deux : utiliser la donnée et la protéger.

Recommandations pratiques

Institutionnaliser une politique de gouvernance des données fiscales, adoptée au niveau central, avec des responsabilités claires entre les services juridiques, fiscaux, informatiques et de sécurité[320].

[319] ADAIFI M., & LAKRARSI A., Digitalisation du système d'information fiscal: Analyse de sa contribution à la performance de la Direction générale des impôts au Maroc. *International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics* 2025, 6(5), pp. 532–549.
[320] Ministère de la Transition Numérique. Digital Morocco 2030.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Mettre à jour la cartographie des traitements fiscaux numériques et vérifier leur inscription ou leur conformité aux formalités prévues par la loi n° 09-08 lorsque ces formalités sont requises[321].

Créer une grille d'analyse préalable des risques pour chaque nouveau projet fiscal numérique, incluant la protection des données, la cybersécurité, le cloud, les transferts et les effets possibles sur les droits du contribuable.

Adopter une charte interne de l'usage de l'intelligence artificielle en matière fiscale. Cette charte devrait préciser que l'IA est un outil d'aide et non un substitut automatique à la décision humaine pour les décisions sensibles.

Renforcer la gestion des habilitations par des profils d'accès limités, des contrôles périodiques et des alertes en cas de consultation inhabituelle de dossiers fiscaux.

Mettre en place des audits réguliers combinant audit technique, audit juridique et audit organisationnel, avec un suivi effectif des recommandations.

Renforcer l'information des contribuables sur les finalités des traitements, leurs droits et les garanties existantes, dans un langage simple et accessible[322].

Mettre en œuvre des solutions de chiffrement adaptées aux données fiscales sensibles aussi bien lors de leur stockage que durant leur transmission entre les différents systèmes d'information.

Renforcer les dispositifs d'authentification multifactorielle et les mécanismes de gestion des identités numériques afin de garantir un accès sécurisé aux plateformes fiscales.

Conclusion

La transformation numérique de l'administration fiscale constitue aujourd'hui un levier essentiel d'amélioration de la performance publique. Toutefois, cette évolution implique un traitement massif de données fiscales dont la protection ne peut être assurée par le seul cadre juridique. Elle exige également la mise en œuvre de dispositifs techniques capables de garantir la confidentialité, l'intégrité, la disponibilité et la fiabilité des informations traitées par les systèmes d'information fiscaux[323].

Les données fiscales sont au coeur d'un équilibre délicat. Elles permettent à l'Etat de financer les politiques publiques et de garantir l'équité de l'impôt. En même temps, elles révèlent des informations précises sur les contribuables. Leur protection doit donc être pensée comme une condition de légitimité. La loi n° 09-08, la loi n° 05-20, le Code général des impôts et les règles relatives au cloud offrent déjà des bases importantes. Toutefois, leur efficacité dépend de leur mise en oeuvre concrète[324].

[321] Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE). Vers une transformation digitale responsable et inclusive. Avis adopté lors de la 121e session ordinaire de l'Assemblée générale du CESE, 29 avril 2021, Rabat.
[322] Union européenne. Règlement général sur la protection des données — RGPD, Règlement UE 2016/679.
[323] Conseil de l'Europe. Protocole d'amendement à la Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement des données à caractère personnel (Convention 108+ – STCE n° 223), Strasbourg, 10 octobre 2018.
[324] GUGLYUVATYY E., *Balancing innovation and integrity: AI in tax administration and taxpayer rights. Humanities and Social Sciences Communications* 2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'administration fiscale intelligente ne doit pas être seulement une administration plus rapide. Elle doit être une administration plus responsable. La cybersécurité doit devenir une règle de gouvernance, non un simple outil technique. La protection des données doit accompagner toutes les étapes du cycle fiscal : collecte, traitement, conservation, échange, contrôle, archivage et suppression. L'intelligence artificielle, lorsqu'elle est utilisée, doit rester explicable, supervisée et proportionnée.

Ainsi, la protection juridique et technique des données fiscales apparaît comme une condition essentielle de la réussite de l'administration fiscale intelligente. Les garanties offertes par le droit doivent être accompagnées de mécanismes techniques performants permettant d'assurer une protection effective des systèmes d'information et des données qu'ils traitent. Cette complémentarité contribue à renforcer la confiance des contribuables, à améliorer la qualité du service public fiscal et à consolider la gouvernance numérique de l'administration marocaine.

Bibliographie :

Références marocaines : cadre juridique

- **Loi n° 09-08** relative à la protection des personnes physiques à l'égard du traitement des données à caractère personnel. Dahir n° 1-09-15 du 18 février 2009, Bulletin officiel, n° 5714 du 5 mars 2009.
- **Décret n° 2-24-921 du 18 rabii II 1446 (22 octobre 2024)** relatif au recours aux prestataires de services Cloud par les entités et les infrastructures d'importance vitale disposant de systèmes d'information ou de données sensibles, Bulletin officiel n° 7380.
- **Loi n° 05-20** relative à la cybersécurité, promulguée par le Dahir n° 1-20-69 du 4 hija 1441 (25 juillet 2020), Bulletin officiel, n° 6906 du 6 août 2020.
- **Direction Générale de la Sécurité des Systèmes d'Information (DGSSI).** (s. d.). Domaines d'activité.
- **Loi n° 07-03** complétant le Code pénal en ce qui concerne les infractions relatives aux systèmes de traitement automatisé des données. Dahir n° 1-03-197 du 11 novembre 2003, Bulletin officiel, n° 5184 du 5 février 2004.
- **Direction Générale des Impôts**. Code général des impôts 2025. Ministère de l'Économie et des Finances.
- **Ministère de la Transition Numérique.** Digital Morocco 2030.
- **Commission nationale de contrôle de la protection des données à caractère personnel (CNDP).** (s. d.). Transfert de données à l'étranger.
- **Commission nationale de contrôle de la protection des données à caractère personnel (CNDP).** (s. d.-b). Le registre national de la protection des données à caractère personnel. https://rn-pdp.cndp.ma/fr/node/171

Articles marocains

- **ADAIFI M. & LAKRARSI A.**, La digitalisation du système d'information fiscal : Analyse de sa contribution à la performance de la Direction générale des impôts au

Maroc. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics 2025.

- **EL GUIOUAN E. M. & EL ADNANI M. J.,** L'impact de la digitalisation sur la performance de l'administration fiscale marocaine. IJAFAME 2023, 4(3-1).
- **DARHOU R. & HASSANI K.,** La transformation digitale de la Direction générale des Impôts et la performance : quel lien ? quel impact ? Dossiers de recherches en économie et management des organisations 2025, 9.
- **LAGTATI K. & EL HAMEL D.,** La protection des données personnelles au Maroc à l'ère du numérique. Revue internationale burak des études juridiques et économiques 2025, 1(1).
- **BELGAID M. A.,** Défis cybernétiques et infrastructures stratégiques au cœur de la sécurité nationale, 2025.
- **NASRI M. et ABA N.,** L'intelligence artificielle (IA) au service de légitimité fiscale, La Revue Marocaine des Politiques Publiques, vol. 2, n° 28, 2025.
- **NOUALA J.,** *the impact of digital transformation on the performance of the Moroccan Tax Administration*. La revue marocaine des politiques publiques ? 2025, 1(28).

Ouvrages et rapports marocains utiles

- **Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE).** Vers une transformation digitale responsable et inclusive. Avis adopté lors de la 121e session ordinaire de l'Assemblée générale du CESE, 29 avril 2021, Rabat.
- **MRANI A.,** La fiscalité marocaine : guide pratique 2025. Casablanca : Legis Plus, 2025.

Références internationales : protection des données

- **Union européenne.** Règlement général sur la protection des données — RGPD, Règlement UE 2016/679.
- **Conseil de l'Europe.** Protocole d'amendement à la Convention pour la protection des personnes à l'égard du traitement des données à caractère personnel (Convention 108+ – STCE n° 223), Strasbourg, 10 octobre 2018.
- **BYGRAVE L. A.,** *Data Privacy Law: An International Perspective*. *Oxford University Press* 2014.
- **Kuner C.,** *Transborder Data Flows and Data Privacy Law. Oxford University Press* 2013.
- **GONZALEZ FUSTER G., VAN BRAKEL R. & DE HERT P.,** (dir.). *Research Handbook on Privacy and Data Protection Law 2022*. Edward Elgar.
- **SOLOVE D. J. & SCHWARTZ P. M.,** (2024). *Information Privacy Law*, 8e éd., Aspen.

Références internationales : cybersécurité et gouvernance technique

- **ISO/IEC 27001: 2022.** *Information security management systems — Requirements*.
- **NIST.** *Cybersecurity Framework 2.0* (2024). À utiliser pour structurer les mesures cybersécuritaires.
- **OECD.** *Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters — Implementation Handbook.*

Références BEPS 2.0, fiscalité numérique et administration fiscale intelligente

- **OECD.** *Governing with Artificial Intelligence — AI in tax administration* (2025).
- **OECD/G20 Inclusive Framework.** *Statement on a Two-Pillar Solution to Address the Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy* (2021).
- **OECD.** *Global Anti-Base Erosion Model Rules — Pillar Two*.
- **CIAT.** *Digital Identity Guide for Tax Administration* (2026).

Articles internationaux académiques utiles

- **OKUNOGBE O. & SANTORO F.,** *The Promise and Limitations of Information Technology for Tax Mobilization 2023*. The World Bank Research Observer.
- **GUGLYUVATYY E.,** *Balancing innovation and integrity: AI in tax administration and taxpayer rights 2023*. Humanities and Social Sciences Communications.
- **COLLOSA A.,** *Tax Administration 3.0: Is it possible to pass from a voluntary compliance model to compliance by design?* 2023.
- **ANGELOV A.,** *Artificial Intelligence in European Union Tax Administrations 2026*.
- **WORLD BANK.** *Tax and Digital Transformation: Establishing a Taxpayer Identification Number System* 2025.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Réflexions sur le système de protection sociale au Maroc : Essai sur les mécanismes de financement

Reflections on the social protection system in Morocco: An essay on financing mechanisms

Brahim EL JAIDI إبراهيم الجيدي

Docteur en sciences économiques
Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Fès.Maroc
Brahim.eljaidi@usmba.ac.ma

Résumé

Cet article propose une analyse du système de protection sociale au Maroc et de ses mécanismes de financement. Après avoir retracé l'évolution historique du système, marquée par la coexistence de régimes contributifs (CNSS, CNOPS) et non contributifs (RAMED), l'article examine les sources de financement de la couverture médicale — cotisations sociales, impôts directs et indirects, contributions publiques — ainsi que les difficultés financières que rencontrent ces régimes, notamment le déficit technique croissant de l'AMO-CNOPS. Il s'intéresse ensuite au chantier de généralisation de la protection sociale engagé depuis 2020, encadré par la loi-cadre n°09-21, et propose une analyse critique du nouveau dispositif de financement introduit pour les travailleurs indépendants : la Contribution Professionnelle Unique (CPU). L'étude, qui mobilise une double lecture économique et sociologique, souligne les enjeux de soutenabilité financière et de solidarité inhérents à cette réforme, à travers trois constats : la dérive démographique de l'AMO-CNOPS, les limites du ciblage social du RAMED et les biais distributifs de la CPU.

Mots-clés : Protection sociale ; Financement ; Couverture médicale ; AMO ; RAMED ; Contribution Professionnelle Unique (CPU) ; Maroc.

Abstract

This article analyzes Morocco's social protection system and its financing mechanisms. After tracing the historical evolution of the system, marked by the coexistence of contributory schemes (CNSS, CNOPS) and non-contributory schemes (RAMED), the article examines the sources of health coverage financing — social contributions, direct and indirect taxes, and public contributions — as well as the financial difficulties faced by these schemes, notably the growing technical deficit of AMO-CNOPS. It then addresses the social protection generalization program launched in 2020, governed by framework law No. 09-21, and offers a critical analysis of the new financing mechanism introduced for self-employed workers: the Single Professional Contribution (CPU). Combining economic and sociological readings, the study highlights the financial sustainability and solidarity challenges inherent to this reform, through three findings: the demographic drift of AMO-CNOPS, the targeting limitations of RAMED, and the distributive biases of the CPU.

Keywords: Social protection; Financing; Health coverage; AMO; RAMED; Single Professional Contribution (CPU); Morocco.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Introduction

Depuis plusieurs années, la protection sociale s'impose comme un enjeu central, mais les politiques qui la portent restent en crise. Au Maroc, le système de couverture médicale souffre d'une forte fragmentation, de disparités régionales et sociales ainsi que de ressources humaines et financières insuffisantes.

La crise de la Covid-19 a mis en lumière avec acuité les conséquences du manque de protection sociale : 55 % de la population mondiale n'a accès à aucune forme de protection sociale (OIT), une situation qui s'explique en grande partie par l'insuffisance des financements publics alloués à la protection sociale. Les pays en développement devraient investir environ 1 200 milliards de dollars supplémentaires en 2020, soit 3,8 % de leur PIB, pour garantir à tous un revenu minimum et l'accès aux soins essentiels, un effort relatif encore plus important pour les pays à faible revenu (15,9 % de leur PIB) (OIT, 2020). Plusieurs leviers permettent d'élargir cet espace fiscal : création de nouveaux impôts et taxes, lutte contre les flux financiers illicites, ou réaffectation des dépenses publiques vers la protection sociale.

Ce constat rejoint les recommandations de la Commission spéciale sur le modèle de développement (CSDM), qui plaide pour une politique financière donnant la priorité à l'allocation des ressources au capital humain, tout en réorientant les coûts de compensation vers des mécanismes intégrés de protection sociale. L'élargissement de la couverture médicale constitue à cet égard un levier essentiel pour lutter contre la précarité et l'inégalité sociale, à condition de mobiliser un financement adéquat : par la levée d'impôts et de cotisations d'assurance, ou par des financements innovants, à l'image de la Contribution Professionnelle Unique (CPU).

Notre travail a pour objectif d'élucider les contours et les enjeux du système de protection sociale nouvellement adopté au Maroc, de cerner son cadre législatif et réglementaire et, in fine, de discuter ses sources de financement. Il mobilise pour cela une démarche documentaire et descriptive, fondée sur l'examen des textes législatifs et réglementaires ainsi que des rapports institutionnels (CESE, ANAM, CNOPS, OIT, OCDE), avant de proposer une lecture critique du dispositif le plus récent, la Contribution Professionnelle Unique.

Sur le plan épistémologique, ce travail adopte une démarche résolument multidimensionnelle, à la croisée de la sociologie et de l'économie de la protection sociale. Une lecture strictement économique des mécanismes de financement, assiette des cotisations, équilibres techniques, taux de couverture, ne suffit pas, à elle seule, à expliquer pourquoi le système marocain reste aussi fragmenté. Comme le montre Fellat (1986) dans son étude pionnière sur la sociologie de la sécurité sociale au Maroc, ce système est né d'un « assemblage d'institutions différentes », hérité du protectorat, dont la faible coordination reflète des logiques sociales et historiques propres au pays et non de simples choix techniques de financement ; Addoum (1983) confirme, de son côté, que le mode de financement de la sécurité sociale marocaine ne peut se comprendre indépendamment de l'architecture institutionnelle qui l'a portée depuis sa création. Associer

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

ces deux grilles de lecture permet ainsi de mieux saisir non seulement comment la protection sociale marocaine est financée, mais aussi pourquoi elle demeure segmentée et pour qui, en définitive, elle produit ou non de la solidarité.

Notre article s'articule autour de cinq axes. Après avoir retracé l'évolution de la protection sociale et de ses régimes (1), nous comparons le mode de financement contributif et non contributif afin de situer le financement de la protection sociale au Maroc au regard de la notion de contributivité (2), avant d'examiner le chantier de généralisation engagé depuis 2020 (3). Nous proposons ensuite une analyse de la Contribution Professionnelle Unique, pierre angulaire de ce chantier pour les travailleurs indépendants (4). Enfin, une discussion transversale revient sur les principaux résultats obtenus afin d'en dégager les enjeux de soutenabilité financière et d'équité qui traversent l'ensemble de la réforme (5).

1. Évolution de la protection sociale au Maroc

La protection sociale est aujourd'hui reconnue comme une nécessité majeure de justice sociale, comme le rappellent les Objectifs de développement durable (ODD), et notamment la cible 1.3 relative à la mise en place de socles de protection sociale pour tous. Le Maroc a intégré au fil du temps un arsenal important de programmes et de filets sociaux pour accompagner son modèle de développement, structuré autour de deux grandes composantes : une assurance sociale de nature contributive, dont les origines remontent aux caisses d'assurance des salariés du secteur public du début du XXe siècle, puis à la création de la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS) en 1959 pour le secteur privé ; et une assistance sociale non contributive, qui s'appuie sur plus de 140 programmes d'assurance ou d'assistance sociale (INDH, RAMED, Tayssir, cantines scolaires, bourses, programmes d'insertion professionnelle, etc.), pour une dépense sociale globale estimée à 50 % du budget de l'État (Banque africaine de développement, 2016 ; étude MAGG-UNICEF, 2015-2016). L'Initiative Nationale de Développement Humain (INDH), à elle seule, a cofinancé depuis 2005 environ 38 400 projets pour un montant de 29,15 milliards de dirhams, au bénéfice de 9,7 millions de Marocains, dont plus de 4,1 millions de femmes.

Cette multiplicité de dispositifs, bien qu'ambitieuse, aboutit à une fragmentation reconnue par le Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE, 2018) : l'AMO et le RAMED couvrent respectivement 34 % et 28 % de la population, portant le taux de couverture médicale effectif à 61 %, un niveau comparable à celui du Brésil (60 %) ou du Mexique (50 %), mais encore éloigné de l'universalité et supérieur à celui de l'Egypte (36 %) ou de l'Inde (19 %) (OIT).

Sur le plan sociologique, cette fragmentation s'explique aussi par la trajectoire institutionnelle du système. Comme le montre Fellat (1986), le système marocain de protection sociale, qui a moins d'un siècle d'existence, est né d'un « assemblage d'institutions différentes » hérité du protectorat, structuré dès la fin des années 1920 autour de mutuelles de fonctionnaires (Mutuelle de Police, 1919 ; Mutuelle des Douanes, 1928 ; OMFAM, 1928 ; puis MGPT, MGPAP, MGEN

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

et MFA après l'indépendance), avant d'être étendu aux salariés du secteur privé, aux indépendants, aux professions libérales et, depuis 2015, aux étudiants non couverts. Ce basculement d'un système facultatif vers un système obligatoire a été décisif : selon Laghouali (2008), il constitue « véritablement changer de monde », dans la mesure où l'AMO et le RAMED représentent les deux changements institutionnels majeurs du financement de la santé au Maroc — le premier fondé sur le principe contributif, le second sur la fiscalité générale — et a transformé le partage des responsabilités entre l'État, les entreprises et les ménages. Idrissi (2003) souligne à cet égard qu'avant l'adoption du Code de couverture médicale de base en 2002, le taux de recours aux soins ne dépassait pas 65,5 % en moyenne (45,1 % pour les plus démunis) et que la dépense de santé par habitant restait très inférieure à celle de pays comparables de la région (Jordanie, Tunisie, Liban), ce qui confirme que la généralisation de la couverture répond autant à un impératif de justice sociale qu'à une logique de rattrapage économique.

Aujourd'hui, la gestion de la couverture sociale se répartit entre plusieurs organismes : la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS) pour les salariés du secteur privé, la Caisse Marocaine des Retraites (CMR) pour le secteur public, le Régime Collectif d'Allocation de Retraite (RCAR) pour le semi-public, et la Caisse Nationale des Organismes de Prévoyance Sociale (CNOPS), union de mutuelles historiques du secteur public. Ce socle contributif laissant hors champ les populations vulnérables, le Maroc a créé le Régime d'Assistance Médicale (RAMED), accessible aux personnes disposant d'un revenu annuel égal ou inférieur à 5 650 MAD par personne.

2. Les régimes de couverture médicale au Maroc

2.1 Système de financement de la couverture médicale : distinction entre financement contributif et financement non contributif

Le financement de la protection sociale peut être contributif ou non contributif. La logique contributive repose sur un lien positif entre les cotisations versées et les prestations reçues : les cotisations fonctionnent comme une prime d'assurance ouvrant des droits en cas de réalisation du risque, la prestation dépendant le plus souvent du montant cotisé. Elle s'oppose à une logique de solidarité, où les prestations sont versées à tous ou à certains publics sous condition de résidence, sans versement préalable. Cette opposition renvoie à la distinction traditionnelle entre le modèle bismarckien (contributif, financé par les cotisations sociales) et le modèle beveridgien (solidaire, financé par l'impôt).

Cette typologie, heuristiquement utile, gagne à être complétée par les travaux d'Esping-Andersen (1990) sur les régimes d'État-providence, qui distinguent les modèles selon leur degré de « démarchandisation » et leur structure de stratification sociale, plutôt que selon le seul mode de financement. Le cas marocain, marqué par la juxtaposition de régimes professionnels segmentés (CNSS, CNOPS, CMR, RCAR) et d'un dispositif d'assistance résiduel (RAMED),

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

s'apparente davantage à un modèle corporatiste-conservateur inachevé, où la protection reste largement adossée au statut d'emploi, qu'à un idéal-type bismarckien ou beveridgien pur. Cette segmentation institutionnelle produit des effets de stratification sociale entre catégories de la population — salariés du formel, indépendants, travailleurs informels — qui ne bénéficient ni des mêmes droits ni de la même qualité de prise en charge. La réforme de généralisation engagée depuis 2020 peut ainsi se lire non seulement comme un chantier financier, mais aussi comme une tentative de recomposition de cette stratification sociale héritée.

En pratique, contributivité et solidarité coexistent dans les régimes marocains : il n'existe aucun exemple de « pure » contributivité dans lequel les prestations seraient strictement proportionnelles aux cotisations versées ; nos régimes contributifs sont systématiquement associés à des mécanismes redistributifs plus ou moins importants.

Les ressources de la protection sociale se composent de prélèvements obligatoires, cotisations sociales et impôts directs et indirects, ainsi que d'autres ressources, notamment les contributions de l'État et des collectivités locales. Les cotisations sociales représentent 72 % des ressources totales : ce sont des versements obligatoires, calculés en pourcentage du salaire, à la charge de l'employeur et du salarié. Les impôts directs et indirects en représentent près d'un quart, notamment les impôts sur le revenu et le patrimoine (à commencer par la contribution sociale généralisée, mise en œuvre en 1992 en France, une piste de réflexion pour le Maroc) et les droits de consommation sur l'alcool, le tabac, les activités polluantes et les produits pharmaceutiques. Les contributions publiques de l'État et des collectivités locales représentent, enfin, environ 10 % du montant de ces ressources. L'ensemble permet de financer deux types de prestations : les prestations en espèces, qui remplacent le revenu (allocations chômage, indemnités journalières), et les prestations en nature, qui remboursent les dépenses de santé engagées.

Figure 1 : Schéma représentatif du financement de la protection sociale au Maroc

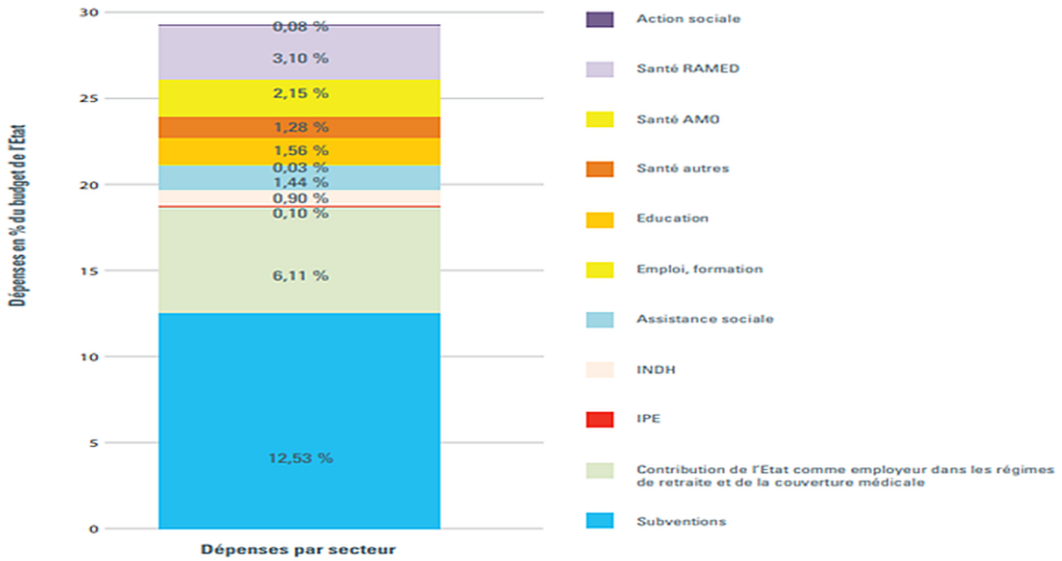

Source : élaboré par nous-même.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Le système marocain de couverture médicale a vu le jour sous le protectorat français avec la mise en place de mutuelles de fonctionnaires encadrées par des textes remontant à 1927-1928. Plus de soixante ans après l'indépendance, et malgré les progrès accomplis depuis 2002 avec la mise en place des régimes d'assurance maladie pour les salariés du secteur privé, de la fonction publique et pour les personnes démunies (AMO-CNSS, AMO-CNOPS et RAMED), ce système peine encore à se conformer aux principes d'universalité, de solidarité, d'égalité et de qualité des soins (CESE, 2018).

2.2 L'Assurance Maladie Obligatoire (AMO)

L'assurance maladie obligatoire (AMO) est formée de trois catégories : l'AMO-CNOPS, l'AMO-CNSS et l'AMO-Étudiants. La population couverte par l'AMO a atteint 9,1 millions de personnes à fin 2017, soit 26,0 % de la population contre 22,8 % en 2013. L'AMO-CNSS est le principal régime, avec une part de 65,8 % de l'effectif total, suivie de l'AMO-CNOPS avec 33,4 % et de l'AMO-Étudiants qui n'a pas dépassé 0,8 % du total.

Figure 2 : Schéma du système de couverture médicale de base

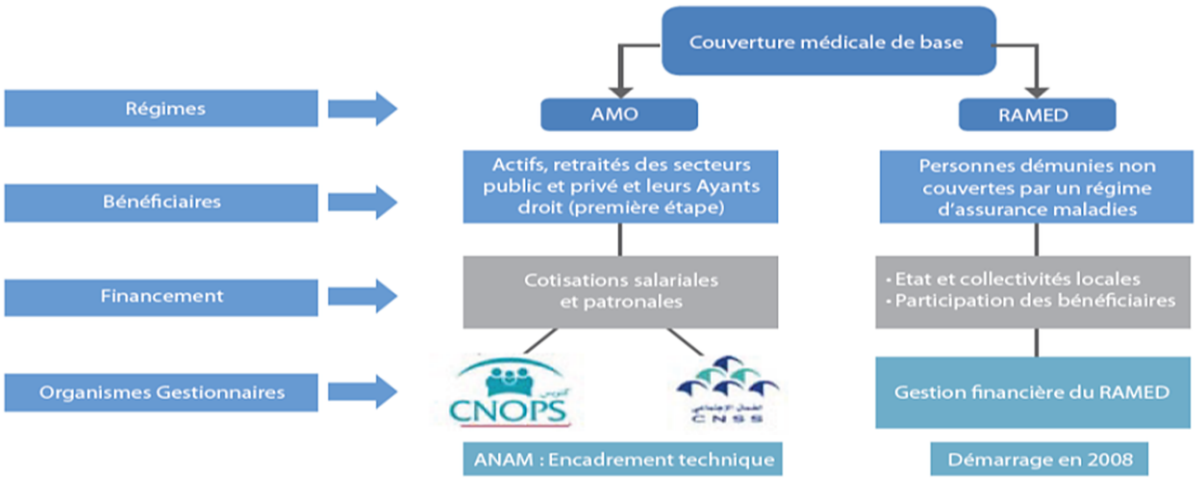

Source : ONU et Banque mondiale, Mapping du système de protection sociale au Maroc, 2017.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure 3 : Répartition de la population marocaine par type de couverture médicale de base (fin 2019)

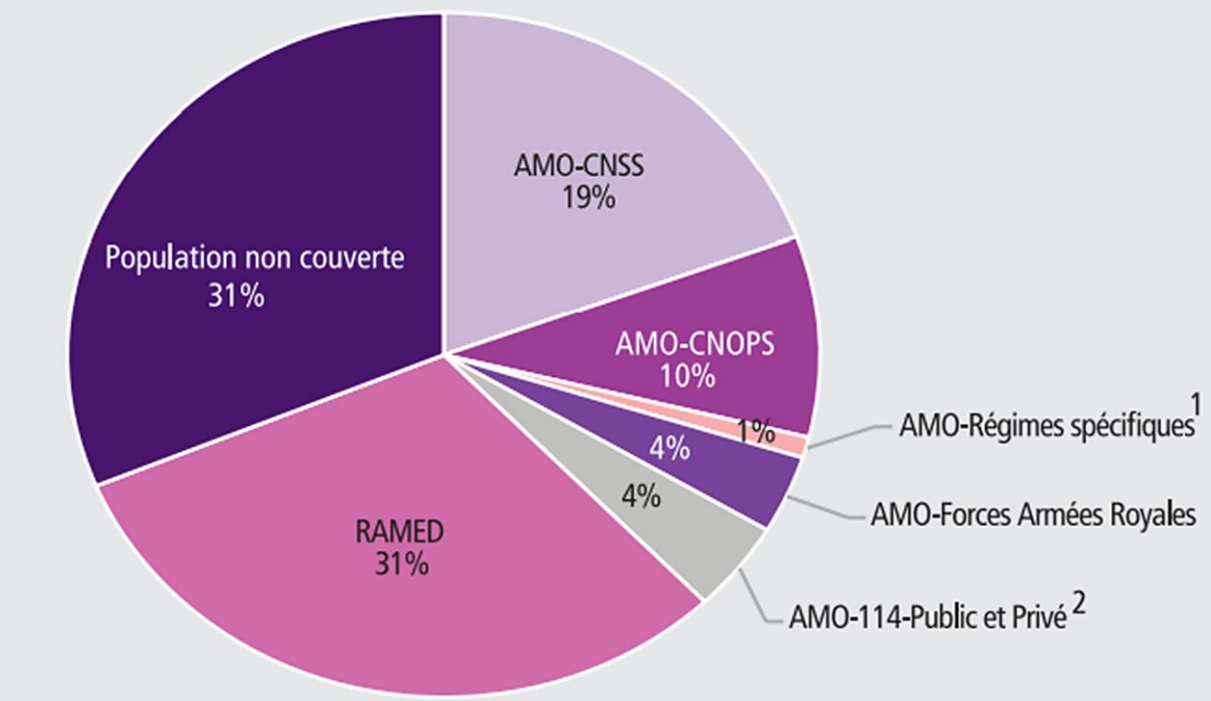

Source : élaboré sur la base des données de l'ANAM, de l'ACAPS et du HCP.

La CNOPS, deuxième source de financement du secteur de la santé après le ministère de la Santé, a vu ses effectifs actifs reculer en moyenne de 1,6 % par an entre 2013 et 2017, pour se situer à 1,8 million d'ayants droit. En 2017, ses cotisations ont atteint 4,9 MMDH pour des prestations de 5 MMDH (contre 3,3 MMDH en 2016), se traduisant par un déficit technique de 12,6 MDH et un solde global de -22,6 MDH. Ce régime couvre les employés et titulaires de pension du secteur public : le taux de couverture des prestations est fixé à 80-90 % de la tarification nationale de référence (100 % pour les maladies graves ou invalidantes), les salariés cotisant à 5 % (partagé à parts égales avec l'employeur) et les retraités à 2,5 %, dans la limite d'un plafond mensuel de 400 dirhams. Le secteur privé capte l'essentiel des dépenses de soins (82 % en 2017, contre 11 % pour le secteur public).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Figure 4 : Évolution des cotisations de l'AMO-CNOPS entre 2006 et 2017 (en MDH)

Source : CNOPS.

L'examen de la situation financière de l'AMO-CNOPS entre 2009 et 2017 révèle une dégradation continue, avec un premier déficit technique en 2016 (-225 MDH), aggravé en 2017 (-302 MDH), pour un résultat global déficitaire de 22,5 MDH. Cette dérive s'explique par plusieurs facteurs convergents. D'une part, une quasi-stagnation des recettes : les cotisations n'ont progressé que de 3 % par an en moyenne, passant de 3,46 MMDH en 2009 à 4,9 MMDH en 2017. D'autre part, une dégradation marquée du ratio démographique, passé de 3,26 actifs pour un pensionné en 2009 à seulement 1,81 en 2017, un vieillissement qui pèse d'autant plus que les retraités cotisent deux fois moins que les actifs (2,5 % contre 5 %), avec le même plafond contributif. S'y ajoute une concentration croissante des dépenses sur les affections de longue durée, lourdes ou coûteuses : bien que ces bénéficiaires ne représentent que 5,6 % des assurés en 2017, ils absorbent 49 % des prestations, les dépenses correspondantes étant passées de 1,6 à 2,05 MMDH entre 2010 et 2017. Les dépenses totales de prestations ont ainsi progressé de 43 % sur la période (2,91 à 4,18 MMDH), concentrées à 62 % sur cinq postes : médicaments, biologie médicale, soins bucco-dentaires, consultations et optique médicale. Enfin, la faible attractivité du secteur public de soins, malgré sa capacité litière et ses avantages tarifaires, explique la captation croissante des remboursements par le secteur privé, dont la part est passée de 53 % en 2009 à 84 % en 2017.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

L'AMO-CNSS présente, à l'inverse, une situation plus favorable : ses effectifs ont progressé de 12 % par an en moyenne entre 2013 et 2017, pour atteindre 3,4 millions d'ayants droit en 2017. Ses ressources se sont élevées à 9,9 MMDH (dont 6,5 MMDH de cotisations), pour des prestations de 3,4 MMDH, dégageant un solde technique excédentaire de 2,9 MMDH. Cette divergence entre les deux régimes tient à une structure démographique plus jeune dans le secteur privé, mais la soutenabilité financière à terme reste posée pour les deux régimes, en raison du nombre croissant d'ayants droit, du poids des affections de longue durée et de la part grandissante des dépenses réalisées dans le secteur privé.

2.2.2 Couverture médicale non contributive : le RAMED

Mis en place en 2011, le RAMED est fondé sur les principes de l'assistance sociale et de la solidarité nationale au profit de la population démunie non couverte par un régime contributif. Il offre un panier de soins identique à celui de l'AMO, accessible gratuitement dans le respect d'une filière de soins commençant par le centre de santé de rattachement et pouvant se terminer par un centre hospitalier universitaire. Les bénéficiaires sont les personnes identifiées comme pauvres ou vulnérables, ainsi que certains publics spécifiques (pensionnaires d'orphelinats et d'hospices, personnes sans domicile fixe, anciens résistants). L'éligibilité, fixée par l'arrêté conjoint n° 836-08 de 2008, distingue les ménages pauvres et vulnérables selon des critères de revenu et de conditions de vie, différenciés entre milieu urbain et rural.

Le dispositif visait initialement à couvrir 8 millions de personnes, réparties entre 30 % de ménages pauvres (soins gratuits) et 70 % de ménages vulnérables (contribution annuelle de 120 DH/personne, plafonnée à 600 DH/foyer). En pratique, ce ratio s'est inversé : dès fin 2014, 84 % des bénéficiaires étaient classés comme pauvres et seulement 16 % comme vulnérables, ce qui a considérablement réduit les recettes attendues des ménages (19 % du financement prévu) et des collectivités territoriales (6 %), reportant l'essentiel de la charge — initialement estimée à 3 milliards de dirhams, financée à 75 % par l'État — sur le budget public.

La gratuité totale des soins, sur laquelle repose le RAMED, pose la question de sa soutenabilité financière à long terme. Mouhdi (2017) propose, comme piste de réforme, l'instauration d'un ticket modérateur de 10 % par acte (avec un minimum de 50 MAD), à l'exception des consultations et des urgences, afin de dégager de nouvelles ressources sans remettre en cause l'accès aux soins des populations les plus vulnérables. Cette proposition illustre un dilemme récurrent des dispositifs non contributifs : toute participation financière, même modeste, des bénéficiaires peut contribuer à l'équilibre du régime, mais risque aussi d'en fragiliser la vocation redistributive si elle n'est pas assortie de mécanismes de protection des ménages les plus pauvres.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

3. Généralisation de la couverture sociale au Maroc : quelle perspective ?

Au Maroc, la politique sociale reste marquée par la multiplicité des intervenants, le chevauchement des programmes et une couverture limitée. Selon l'enquête nationale sur l'emploi du HCP (2020), moins du quart des actifs occupés bénéficie d'une couverture médicale liée à l'emploi, et seuls 24,1 % sont affiliés à un régime de retraite. Le RAMED lui-même a souffert d'un problème de glissement, avec un nombre de bénéficiaires largement supérieur aux prévisions et des ressources insuffisantes pour y répondre.

Comme le rappelle Jdidi Soumaya (2025), la réforme de la protection sociale marocaine s'inscrit directement dans les orientations constitutionnelles du pays : l'article 31 de la Constitution charge l'État, les établissements publics et les collectivités territoriales de mobiliser tous les moyens disponibles pour faciliter l'accès égal des citoyens à la santé, à la protection sociale, à la couverture médicale et à la solidarité mutuelle. C'est dans ce cadre que la loi-cadre n° 09-21 du 5 avril 2021 constitue l'étape clé de la généralisation de la couverture sociale à l'horizon 2025. Bensahri (2025) précise que ce chantier, qui s'appuie sur la reconnaissance constitutionnelle du droit à la protection sociale, repose sur deux principes complémentaires — solidarité et non-discrimination, visant à la fois à lutter contre la pauvreté et l'exclusion sociale et à assurer un développement durable du pays.

Ce chantier, annoncé par Sa Majesté le Roi en juillet 2020 dans le contexte de la pandémie de Covid-19, qui avait mis en lumière la fragilité de larges franges de la population et le déficit en infrastructures sanitaires, se déploie sur cinq ans autour de quatre volets : l'élargissement de l'AMO de base à l'ensemble de la population (2021-2022, environ 22 millions de bénéficiaires supplémentaires), la généralisation des allocations familiales (2023-2024), puis l'élargissement des régimes de retraite à environ 5 millions de personnes non couvertes et la généralisation de l'indemnité pour perte d'emploi (2025).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Tableau 1 : Calendrier de mise en œuvre de la généralisation de la couverture sociale au Maroc (2021-2025)

Période	Principales mesures
2021 – 2022	Élargissement de l'Assurance Maladie Obligatoire (AMO) de base à l'ensemble de la population, couvrant environ 22 millions de bénéficiaires supplémentaires, notamment les travailleurs non-salariés et les anciens bénéficiaires du RAMED.
2023 – 2024	Généralisation des allocations familiales aux ménages qui n'en bénéficiaient pas conformément à la réglementation en vigueur.
2025	(i) Élargissement de la base des adhérents aux régimes de retraite afin d'intégrer environ 5 millions de personnes exerçant une activité sans bénéficier d'une pension ; (ii) Généralisation de l'indemnité pour perte d'emploi à toute personne disposant d'un emploi stable.

Source : élaboré par nous-même, loi-cadre n° 09-21 relative à la protection sociale, Royaume du Maroc.

3.1 Réforme de la couverture médicale de base

La couverture médicale de base, encadrée par la loi n° 65-00, distingue l'assurance maladie obligatoire (AMO), fondée sur le principe contributif et la mutualisation des risques — étendue en 2017 aux travailleurs indépendants et aux professions libérales — et le Régime d'Assistance Médicale (RAMED), fondé sur l'assistance sociale et la solidarité nationale. En 2019, l'AMO couvrait 13,3 millions de personnes (51 % via la CNSS, 25 % via la CNOPS) et le RAMED 10,9 millions, laissant encore 11 millions de personnes sans aucune couverture. La loi-cadre 09-21 prévoit l'intégration des bénéficiaires du RAMED à l'AMO, l'opérationnalisation complète de l'AMO des indépendants, et la mise à niveau du système national de santé.

3.2 Financement de la généralisation de la couverture sociale

Le financement de ce chantier repose sur deux mécanismes complémentaires : un mécanisme contributif, assis sur les cotisations des assurés et les compléments de droits payés par les professionnels soumis à la Contribution Professionnelle Unique (CPU) ; et un mécanisme de solidarité, financé par les subventions du budget de l'État, des recettes fiscales dédiées (taxe de solidarité) et les économies dégagées par la réforme du système de compensation.

Ce double mécanisme relance le débat, déjà ancien, sur l'architecture institutionnelle la plus adaptée à la généralisation de l'AMO. Belmaati (2015) évalue à cet égard deux scénarios : le maintien d'une configuration à plusieurs payeurs (CNSS, CNOPS, régimes complémentaires), qui préserve l'autonomie de gestion de chaque caisse mais entretient la fragmentation des risques et des ressources, ou l'instauration d'un régime à payeur unique, qui mutualiserait davantage les risques entre catégories professionnelles au prix d'une recomposition

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

institutionnelle plus profonde. Au-delà du seul volume des ressources mobilisées, c'est la manière dont ces ressources sont mutualisées entre régimes qui déterminera la capacité du système à corriger les inégalités de couverture héritées de sa segmentation historique.

4. Vers un nouveau système de financement : la Contribution Professionnelle Unique (CPU)

Instaurée par la loi de finances 2021, la Contribution Professionnelle Unique (CPU) s'adresse aux travailleurs indépendants et non-salariés auparavant soumis au régime du bénéfice forfaitaire. Elle fusionne en un seul prélèvement l'impôt sur le revenu, la taxe professionnelle et la taxe des services communaux, auquel s'ajoute un droit complémentaire destiné à financer l'assurance maladie obligatoire de base.

Sont éligibles les contribuables antérieurement soumis au régime forfaitaire, ceux qui débutent une activité professionnelle depuis le 1er janvier 2020, ainsi que les contribuables dont le chiffre d'affaires reste inférieur aux seuils fixés par la loi de finances 2020 — 2 millions de dirhams pour les activités commerciales, industrielles et artisanales, 500 000 dirhams pour les prestataires de services — à l'exclusion de certaines professions fixées par décret. L'adhésion au régime de l'assurance maladie obligatoire de base est une condition d'application du régime, et l'option pour la CPU doit être exercée avant le 1er avril (début d'activité) ou le 1er mai (en cours d'activité) de l'année considérée.

La base imposable correspond au chiffre d'affaires réalisé, auquel s'applique un coefficient propre à chaque profession, fixé par le Code Général des Impôts. Le calcul de la CPU comporte deux composantes : un taux libératoire de 10 % appliqué à la base imposable au titre de l'impôt sur le revenu, et un droit complémentaire, déterminé sur la base du montant de cette première composante, destiné au financement de la couverture médicale.

Ce mécanisme incarne un changement de paradigme en associant fiscalité et protection sociale dans un prélèvement unique pour les travailleurs indépendants. Il constitue, d'une part, un levier puissant de formalisation économique : en fusionnant plusieurs impôts et taxes en une seule déclaration assortie du droit complémentaire AMO, la CPU réduit les coûts de transaction pour les micro-entrepreneurs et offre un canal d'entrée simplifié dans la sphère formelle. Mais l'adossement de la cotisation sociale à la composante fiscale génère, d'autre part, un effet de plancher (cotisation minimale de 1 200 DH/an pour les impositions inférieures à 500 DH), qui représente une pression relative plus lourde sur les très petites unités à faible marge que sur les contribuables situés en haut de la même tranche. Les sauts de tranche discontinus créent en outre des effets de seuil favorisant l'accumulation artificielle des déclarations en dessous des tranches supérieures (bunching effect), susceptibles d'inciter à la sous-déclaration du chiffre d'affaires.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5. Discussion : soutenabilité financière et logiques d'équité dans la refonte de la protection sociale

L'examen croisé des régimes historiques (AMO-CNOPS, RAMED) et des nouveaux mécanismes d'inclusion (CPU) permet de dégager trois constats fondamentaux.

Premièrement, la dérive structurelle de l'AMO-CNOPS ne relève pas d'un aléa conjoncturel, mais d'une architecture de financement par répartition qui n'a pas été recalibrée face aux mutations sociodémographiques. L'apparition d'un déficit technique dès 2016, puis sa dégradation en 2017, illustre un double effet de ciseau : l'asphyxie du régime par le vieillissement de sa population couverte — le ratio démographique s'étant effondré de 3,26 à 1,81 actif par pensionné en moins d'une décennie — et la captation croissante des remboursements par le secteur privé, révélatrice d'une absence de mécanismes efficaces de régulation des coûts et de maîtrise médicale des dépenses.

Deuxièmement, l'expérience du RAMED offre une illustration empirique des limites des politiques d'assistance fondées sur un ciblage étanche sans financement pérenne. L'inversion des ratios prévus entre ménages « pauvres » et « vulnérables » a provoqué un assèchement des recettes escomptées des ménages et des collectivités territoriales, transférant la quasi-totalité de la charge sur le budget de l'État. L'intégration récente des ex-RAMEDistes au régime général de l'AMO, via l'AMO-Tadamon, constitue une avancée politique majeure qui unifie le panier de soins, mais déplace le risque plutôt qu'elle ne le résout : elle transforme une dette sociale non couverte en un engagement fiscal direct de l'État.

Troisièmement, la Contribution Professionnelle Unique, présentée comme la pierre angulaire de l'extension de la couverture aux indépendants, combine un réel effet incitatif à la formalisation économique et des biais distributifs non négligeables, liés à l'effet de plancher de la cotisation minimale et aux effets de seuil susceptibles de favoriser la sous-déclaration du chiffre d'affaires.

Ces trois constats convergent vers une même conclusion : la soutenabilité financière de la protection sociale marocaine ne peut plus reposer sur le seul élargissement du nombre d'assurés ; elle suppose une révision des paramètres techniques eux-mêmes, taux de cotisation par catégorie d'âge, fiabilité des outils de ciblage, progressivité des barèmes forfaitaires. À cet égard, la mise en place du Registre National de la Population (RNP) et du Registre Social Unifié (RSU), ainsi que la publication des décrets d'application relatifs à la généralisation de la protection sociale, dotent désormais le gouvernement d'outils juridiques, financiers et organisationnels inédits pour engager cette révision.

Conclusion

L'examen des mécanismes de financement de la couverture médicale au Maroc, à travers les régimes contributifs (AMO-CNOPS, AMO-CNSS) et le dispositif d'assistance (RAMED), montre que le Maroc, à l'instar de la plupart des pays, fait face à des difficultés structurelles de

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

financement de la protection sociale, aggravées par les crises économiques et sanitaires ainsi que par une demande croissante de services sociaux et sanitaires.

Sur le plan des ressources, Jabri (2026) souligne que le Maroc dispose de marges de manœuvre réelles pour financer ce chantier, notamment à travers la réforme de la fiscalité directe : révision de l'imposition des revenus du capital, introduction d'un impôt sur la fortune, taxation du patrimoine immobilier, et transition d'une économie à dominante informelle vers un cadre formel élargissant l'assiette fiscale. Ces pistes rejoignent, sur le terrain voisin des retraites, les enseignements comparatifs de Tlaty (2008), pour qui la pérennité des régimes marocains de retraite (CMR, RCAR) suppose elle aussi d'articuler solidarité sociale et responsabilité individuelle, à l'image des systèmes mixtes répartition/capitalisation observés au Canada et en Suède. La réussite de ces réformes fiscales et paramétriques demeure, dans tous les cas, tributaire d'une volonté politique ferme et d'un dialogue social effectif, sans lesquels aucune révision technique ne suffira à garantir la pérennité du système.

Cette analyse comporte néanmoins des limites qui ouvrent des pistes pour des travaux ultérieurs. Fondée sur des données institutionnelles agrégées, elle ne permet pas de rendre compte des stratégies concrètes des ménages et des indépendants face à ces dispositifs ; une enquête qualitative auprès des bénéficiaires du RAMED et des nouveaux adhérents à la CPU permettrait de documenter empiriquement les effets de ciblage et de seuil ici seulement identifiés par hypothèse. De même, l'évaluation du taux d'adhésion effectif à la CPU depuis 2021, non disponible à ce stade, permettrait de vérifier si les effets incitatifs l'emportent sur les effets de sous-déclaration redoutés.

Il n'en demeure pas moins que les échéances des prochaines décennies exigent de la prévoyance. Plus que jamais, la protection sociale marocaine doit se préparer aux mutations démographiques et économiques qui se dessinent, en consacrant une partie de ses ressources et de son ingénierie institutionnelle à se projeter dans l'avenir : investir dans les familles, le genre et l'égalité, tout en relevant les défis du vieillissement et en protégeant les groupes sociaux les plus vulnérables.

Bibliographie

- Addoum, A. « Le régime de sécurité sociale ». 1983.
- Banque Africaine de Développement. Maroc : Programme d'appui à la gouvernance de la protection sociale (PAGPS). 2016.
- Belmaati, Hicham. « Le rôle de l'assurance maladie obligatoire dans le financement des soins de santé au Maroc : état des lieux et perspective d'évolution ». 2015.
- Bensahri, Abdelhaq. « Projet de protection sociale au Maroc pendant la décennie en cours ». 2025, https://doi.org/10.7202/1119078ar.
- Castel, Robert. « Autour du livre. Les métamorphoses de la question sociale. » Vie sociale, 1 (2013): 21-39.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

- Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE). La protection sociale au Maroc : revue, bilan et renforcement des systèmes de sécurité et d'assistance sociales. Rapport, Auto-saisine n°34/2018, 2018.
- Elbaum, Mireille. « Le financement de la protection sociale : quelles perspectives au-delà des "solutions miracles" ? » Revue de l'OFCE.
- Esping-Andersen, Gøsta. The Three Worlds of Welfare Capitalism. Princeton University Press, 1990.
- Fellat, F. M. « Sociologie de la sécurité sociale au Maroc ». 1986.
- Idrissi, M. « La couverture médicale au Maroc ». 2003.
- Jabri, Dalel. « Le financement de la protection sociale au Maroc : les options fiscales ». 2026, https://doi.org/10.34257/gjhss254615.
- Jdidi, Soumaya. « Le nouveau chantier de la protection sociale à l'aune de la loi cadre 09-21 ». European Journal of Social Sciences Studies, 2025, https://doi.org/10.46827/ejsss.v11i1.1972.
- Laghouali, Mariya. « Les enjeux de l'assurance maladie obligatoire au Maroc : contenu et portée de la loi 65.00 du 21 novembre 2002 ». 2008.
- Mouhdi, H. « Revue de la stratégie de financement de la Couverture médicale de Base, Au Maroc ». 2017.
- OCDE. Mobilisation des recettes fiscales pour le financement de la santé au Maroc. 2020.
- ONU et Banque mondiale. Mapping du système de protection sociale au Maroc. 2017.
- Organisation Internationale du Travail (OIT). Rapport mondial sur la protection sociale 2017-2019 : la protection sociale universelle pour atteindre les objectifs de développement durable.
- Organisation Internationale du Travail (OIT). Social protection responses to the COVID-19 pandemic in developing countries: Strengthening resilience by building universal social protection. Social Protection Spotlight, mai 2020.
- Royaume du Maroc. Loi-cadre n° 09-21 relative à la protection sociale.
- Royaume du Maroc, Cour des comptes. Rapport annuel au titre de l'année 2018.
- Tlaty, Mamdouh. « Le financement des retraites entre solidarité sociale et responsabilité individuelle : quelques leçons de modèles internationaux pour la réforme du système de retraite marocain ». 2008.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Geographical Analysis of the Geographical Factors Affecting Agricultural Production

Case study in Elnuhoud Locality, West Kordofan State – Sudan

تحليل جغرافي للعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج الزراعي بمحلية النهود ولاية غرب كردفان – السودان

Dr. Omer Ibrahim Ali Eldaw د. عمر إبراهيم علي الضو
Assistant professor
Faculty of Education- Department of Geography West Kordofan University. Sudan
omeribrahim@wku.edu.sd

Astaz. Rowa Ibrahim Hamed أ. رؤا آدم إبراهيم حامد
Faculty of Education- Department of Geography.West Kordofan University.Sudan
Admrwy63@gmail.com

Abstract:

This study examines the geographical factors influencing agricultural production in Elnuhoud Locality, West Kordofan State, Sudan. Its aim is to diagnose and analyze the geographical advantages and disadvantages (natural, human, and service-related) affecting the sustainability of agricultural production in Elnuhoud locality, West Kordofan State, Sudan, and to present a planning vision for addressing production imbalances and achieving sustainable development. The study employs a fundamental approach to examine the elements of the natural and human environments separately, a behavioral approach to interpret farmers' decisions and production and marketing practices, and a quantitative approach to statistically analyze field data and questionnaires. Among the most significant findings are: the vast majority of respondents (94.1%) acknowledge the existence of severe natural obstacles that govern the production process. Regarding human and service-related factors, the study reveals a high percentage of farmers practicing agriculture as a secondary activity (83.5%), and the prevalence of small and fragmented landholdings (1-5 plots, representing 44.7%), which hinders large-scale mechanization. The study recommended expanding rainwater harvesting projects, constructing earth dams and reservoirs, using drought- and heat-resistant fertilized seeds, implementing crop rotation systems, establishing modern refrigerated silos and storage facilities, and creating a regional crop exchange to break monopolies and ensure fair returns for farmers.

Keywords: Agricultural geography, agricultural production, Elnuhoud locality, West Kordofan, natural and human obstacles.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع تحليل جغرافي للعوام الجغرافية المؤثرة في الإنتاج الزراعي بمحلية النهود ولاية غرب كردفان – السودان حيث هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص وتحليل المقومات والمعوقات الجغرافية (الطبيعية، البشرية، والخدمية) المؤثرة في استدامة الإنتاج الزراعي بمحلية النهود في ولاية غرب كردفان بالسودان، وتقديم رؤية تخطيطية لمعالجة الاختلالات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. اعتمدت الدراسة على المنهج الأصولي لدراسة عناصر البيئة الطبيعية والبشرية كلٍ على حدة، والمنهج السلوكي لتفسير قرارات المزارعين وممارساتهم الانتاجية والتسويقية، إضافة إلى المنهج الكمي لتحليل البيانات الميدانية والاستبيانات إحصائياً. وأظهرت نتائج عديده من أهمها: الغالبية العظمى من المبحوثين (94.1%) يقرون بوجود معوقات طبيعية حادة تحكم العملية الإنتاجية. وعلى الصعيد البشري والخدمي، أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة ممارسة الزراعة كنشاط ثانوي (83.5%)، وسيادة الحيازات الصغيرة والمتفتتة (1–5 مخمسات بنسبة 44.7%) مما يعيق الميكنة واسعة النطاق. وأوصت الدراسة بالتوسع في مشروعات حصاد مياه الأمطار وتشييد السدود الترابية والحفائر، استخدام البذور المخصبة المقاومة للجفاف والحرارة وتطبيق نظام الدورة الزراعية. وإنشاء صوامع ومخازن حديثة مبردة وتأسيس بورصة إقليمية للمحاصيل لكسر الاحتكار وضمان عائد عادل للمزارعين.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا الزراعية، الإنتاج الزراعي، محلية النهود، غرب كردفان، المعوقات الطبيعية والبشرية.

Introduction

"And a sign for them is the dead earth. We have brought it to life and brought forth from it grain, and from it they eat." Holy Quran"

The agricultural sector is one of the most important sectors of work, production and increase the national income. The importance of agriculture is highlighted as the basic donation for nutrition resources instead of supply the needs of industries from fundamental materials, that because it is the vast markets for industrial manufactories. The surplus of agricultural production will be the first step in economic development.

The agricultural geography is one of important sectors of human geography. That is to say it is concern with study of relationship between human and land in area of agricultural productions and analyze of natural and human factors which control the distribution of agricultural activities and its patterns and productions levels.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Elnuhoud locality is one of important agricultural localities in West Kordofan State, where there are varieties of agricultural activities as: Traditional rained agriculture and other Cash crops. Therefore it depended on natural factors like: climate, land, self-resources beside many human factors, workers, different agricultural owners, donations, marketing and agricultural policy.

Despite of available agricultural potential in the locality, there are hesitating in agricultural productions from one season to another. So this needs an analysis study to discover the geographical factors that effecting this production, and also to determine the role of any factor, so as to reach scientific recommendations to contribute the agricultural production in the locality.

This study is an attempting to bridge a research gap of scientific geographical studies in this subject in analytical way join between human and neutral factors.

Statement of the Problem

The problem is in collapse and hesitating of agricultural production and decrease of perfect using of the land in study area. The core of the problem in the basic question: what is the effect of neutral, human, services upon the sustainability of agricultural production in study area?

1. What is the climate and environmental pressures in fluctuation of rain, unstable of temperature, verities of surface topography, cause a decrease of agricultural production with many farmers?
2. Human and economical sides like: small agricultural farmer's area, depending on local techniques, influence of desertification, cutting trees, excessive grazing.
3. The weakness of agricultural gaudiness, storing, greed of speculators, Price monopoly all this change agricultural activity from main job to be secondary one for many farmers.

Hypotheses of the Study

1. There are statistic varieties between fluctuation of climate elements (temperature and rain) and low soil fertility and decrease of amount agricultural production in the area.
2. There are statistic varieties between small space of possessory areas and local techniques and increase of budgets and delay of agricultural operations.
3. The expand of urban and population and environmental mismanagements (cutting trees, excessive grazing) to decrease of agricultural production and collapse of vegetation cover.
4. The fragility of the marketing infrastructure, monopoly control, weak of modern storing affect negatively on economical income and production sustainability.

Objectives of the Study

The study aims in general to diagnose and analyze geographical obstacles components of agricultural production as following:

1. To evaluate size and effect of natural obstacle (fluctuation of rain, low soil fertility, unstable of temperature and uneven surface) to decrease of agricultural production amount.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

2. to Identify types of the most influence agricultural pests (locust) and evaluate the fighting power in the area.
3. To analyze of marketing, storing, agricultural extension services and put recommendations and geographical application to solve production imbalances and to achieve sustainable agricultural development.

Methodology of the Study

Elnuhoud locality is located in West Kordofan State in “41 41 12” north and “40 25 28” east. From the north the Sodary Locality, from the south Ghbaiesh Locality, from the west Wad banda Loclaity, from the east there are Bara and Abu Zabad localities. In south east the is South Kordofan State. The total area is 28.41667.571

Map (1) illustrates the geographical area of the study

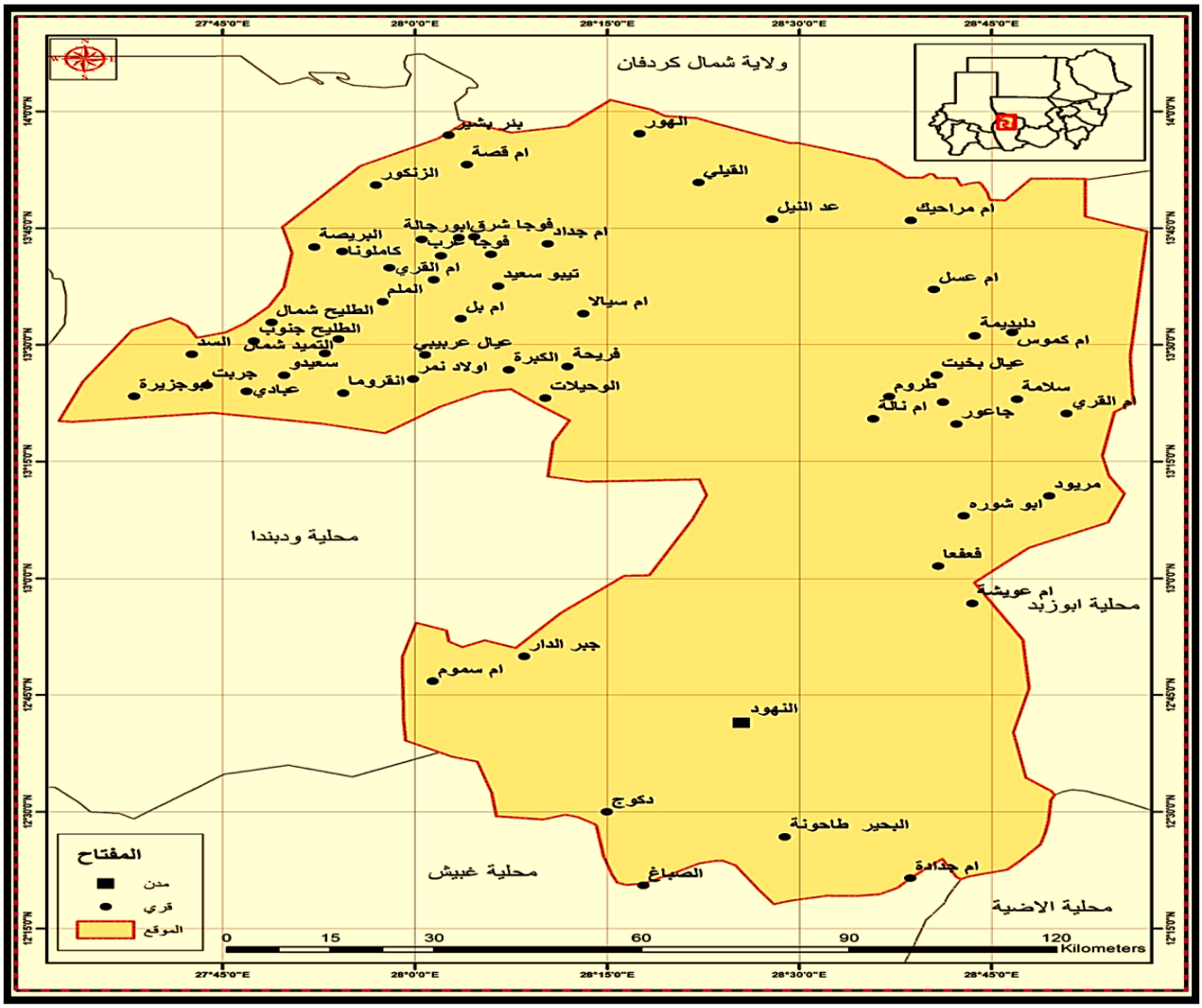

Source: Sudanese General Survey Authority 2023

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Definition of Geographical Agriculture and its Concept

Many geographical, agricultural, economical researchers studied definition that related to their specialist:

Bernard mentioned that "**Geographical Agriculture aims to shed a light upon location changes in agriculture and seeking for its causes**"

In 1964 Reads said that "**Geographical Agriculture means in general concept movement to describe a** explain **the differences in area in agriculture**"

But the literal definition of the term "**Agriculture**" that it contain of two parts "agros" means field and the other "culture" means take care of land and tillage so the meaning as general means "tillage of land" (alzoka 2000:P 23)

This literal definition does not going with just tillage of land and prepare it for agriculture. The agriculture nowadays goes beyond that in many other activities related to agriculture either direct or indirect. It extended to include: animal husbandry, erase forests and replace by agriculture, and all activities by human beings to supply food for human and animal through control the circumstances.

The agriculture as above means "all the operations that aims to prepare suitable environment to grow plant that human and animals need (Haroun 1440h p: 17)

Worth mentioning that UN through FAO "Food and Agriculture Organization that includes forest activity, hunting and grazing are including its activities.

In their definition of Geographical Agriculture the researchers mentioned to the influence of natural environment in identify pattern of agriculture and its geographical distribution. But Probabilists say that the human is superior in identifying the sort that will select in natural environment. (Haroun 1440h p: 18)

The Natural Factors that Impact Agricultural Production

Agricultural production effect by natural factors from one side that because it is phenomenon influenced by other climate circumstance or human. The natural circumstance varies from area to other, that to say any area differs from other. Any area has it own characteristic in environmental circumstance in the area like climate which include other elements of climate in other area. That its production in many new areas gives production like other in original areas.(Elmusaid 2021)

Climate Factors

The climate plays the main role and a big factor that effect in agricultural crops. This factor identifies the where and what crops should be grown in an area. Any crop has specific climate. Some crops can be found in area but other is not. Also the climate impact is differs from crop to other.

The rain by the other hand also is important factor in production, temperature also important factor to other crop. (Hashim 2014).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Human Factors that Impact Agricultural Production

The human factors the most important in agricultural production: way of lives, agricultural rotation, agricultural policy, markets and transportation. (Kathim 2014)

Agricultural Holdings

It is specific area of agricultural land contents of one or many pieces owns by a farmer regardless rent or possess.

The farmer may use it or a part of it to grow different crops. The owner was responsible of the land control and water.

Agricultural holdings show the relationship between human and land, it effect directly in identifying average of each person from area and other pattern of land owners: special own, tribal own, general own government (Abu Ali 2004 p231)

Agricultural Rotation

It is growing crops in specific area for specific duration. So it differs from estate to other according natural environment and human aspects.

The aims of applying agricultural rotation to agricultural collective that eased operation of agricultural crops revises, pest resistance, different diseases and avoid bad traces that come from growing different crops beside others. So organize of growing crops in large area destroy bad traces that come from growing crops in small area. (Alzoka 2000 p: 122)

Agriculture in Sudan

Sudan is one of the large Arabic and African countries in agricultural activities, also it is a reach country of natural resources that make its economical depend on agricultural animal productions. The agriculture is backbone of economic and on it many economical activities.

Agriculture is the base of social components that control by anthropological, climate, and nature of land.

Despite of huge agricultural materials in Sudan the development of agricultural sector and achieve from it, it needs more power to use it so as to develop production and development to progress and advancement.

The economic statistic and analysis show that the agricultural sector is on the top in Sudanese economic. In 2002 the agricultural supply is 45.5% from general production. 80% of people depended on agricultural production in their life. 90% of Sudan Export depended on agricultural production.

The agricultural production has a large chances and choices of basic development and investment, Sudan was candid one of three countries to solve the world food problem with Canada and Australia.

In Sudan there are four types of agriculture depended on the way of irrigation and production style: rained agriculture which depended on rain and it covers 25% of total land, irrigation agriculture which depended on mechanical irrigation 25% (River Nile and its branches) this is also divided into: direct irrigation from dams and reservoirs (pumps from river) and flood irrigation as in “Alghash” and mechanical irrigation 21% which use machine in production operation and at last traditional agriculture in plural areas around villages it is about 23 million hectors. It depended on hands tools and local seeds, not use fertilizers so it cause low productions.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Analysis and Discussion of obstacles on Agricultural production in Area of the Study

This study follows complete geographical analysis for results field survey of Obstacles of natural environment that affects the agricultural activities.

The statistical tests show that 95% there are main statistic differences that the main role of natural circumstance directs and identify the agricultural production in the area, 94.1% of Participants agree that there are obstacles.

Firstly: natural obstacles on Agricultural production in Area of the Study

1. Climatic and hydrological features (rain and temperature) hesitation of rain system: the hesitation of rain is the basic obstacle 76.5% that means the lack of organization of seasonal hydrological role. That impact on agricultural production on 72.9% of farmers that due to the relationship between the agriculture and rain directly, and low of water harvesting project

   Thermal effects and environmental effort: the opinions go between hesitation of temperature (44.7%) and high degrees (43.5%) in total (88.2%) this variety because to increase in evaporation, it reduced the production (68.2%) out of participants.
2. Soil and morphometric properties (soil and topography of surface) Soil texture and fertility level: in this area there is clay soil (51.8%) then mixed soil (45.9%) regardless the clay soil the area suffer from regressive of fertility as main obstacle (49.4%) Soil disintegration (34.1%) this due to Dredging of water and air and repetition of agriculture without land replacement.

   Topography of surface: the uneven and rugged features of the earth's surface have affect (42.4%) on useful of land that is because of obstacle the movement of mechanic operation, which cause to unorganized water distribution.
3. Biological dimension and prevention management (Pests and control methods) pests and biological threatens: the pests are obstacle very dangerous. The locust (37.6%) then beetles and birds (18.8%) the others are (43.5%).

   Control methods and administrative intervention: the increase of using modern methods, through Plant Protection Department by using pesticides (69.9%) others (34.1%) using local methods. That means the area needs governmental donation.

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

Table (1) illustrate important geographical and statistical indicators

Impact on AGR Pro	percentage	Field characteristics	Neutral factor
Decrease of Pro (72.9%)	76.5%	Unstable & Fluctuation	Rain
Decrease of Pro to 68.2%	44. Fluctuation to 43.5%	Fluctuation between low and high	Temperature
Pro low, soil erosion, weak of fertility	prorated variation	Clay soil (51.8%) infertilities (49.4), an uneven surface	Land and surface shape
Combating depended on pesticides & plant Protection Service (69.9%)	37.6% for locust	pest infestation locust beetles and birds	Agricultural pests

Source: field work 2025

It is clear from the study that the area suffers from fragility of natural environment (Fluctuation of rain and weak of fertility), beside that surface of land and pests that caused to decreased of crops to (37.6%) of population. This needs direct entries to improve infrastructure of agriculture and use new techniques.

Secondly: human obstacles that impact on agricultural production

1. Environmental changes and transgression on vegetation cover (environmental collapse) the results show that majority of participants (75.3%) they cutting trees inside the farms. With statistic varieties to cutters: basically it for agricultural needs, (47.1%) to add more free land for agriculture (horizon expand) then using of wood to build houses and for fire (12.8%) which impact directly upon environment which will remove vegetation cover.
2. Agricultural land and changes in using land: directions agricultural area: 41.2% of participants emphases that the agricultural land was decrease while (34.1%) they say it stable and (24.7%) they say it increases. The regressive of agricultural land due to desertification and urban settlement (18.8%) that beside the desertification and Fluctuation of rain (11.8%) the real completion between urban settlement and agricultural expanding.
3. Agricultural outcome and impact factors: the size of agricultural production to worth decrease and collapse, that the (37.6%) of participants agree with decrease of production while (34.1%) they say it is increase this due to natural circumstance (21.2%) and the weak of infrastructure, marketing problems and urban settlement.
4. Guidance and institutional services (technical and support) majority of participants agree with the role of agricultural guidance in increasing of the production. This for giving good seeds (48.2%) bushes supply (27.1%) for improving

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

production.(78.8%) agree with positive role of plant protection (40.00%) pests infestation (25.4%)

5. Agricultural activities and relationship with grazing: the grazing inside fields (68.2%) agree with it. As usual after harvest (471%) which achieve complementary between grazing and agriculture can controllable by time.
6. Transportation and storing: transporting devices and connected between places (farm and market) most of them depended on trucks (67.1%) animals (18.8%) that means the low of depending on machines transportation, (80.0%) of crops buy in crops markets (51.8%) local markets (42.4%) the selling complete after harvest (45.9%) that the farmers need cash. The village's merchants (35.3%) control and agents (27.1%) of operation of buying. There is lack of direct marketing companies (71.8%) the population agrees with that there not companies.
7. Problems of Storing and Marketing: the main obstacles of marketing in decrease the prices (55.3%) and it monopoly (24.7%) in spite of (69.4%) used to stored their crops. But it is local ways of storing: in side houses (31.8%), using burlap sacks (71.8%) after drying on land immediately (55.3%) this will increase damage of crops.
8.

Table (2) the main statistic and geographical indicators

Geo-explanation	percentage	Indicator/phenomenon	Geo-sector
Vegetation cover for expand land	75.3% yes	Cutting trees in farm	Environmental collapse
Urban settlement, desertification, dryness	41.2% Decreas	Regressive of agri land	Using Land
Focusing on good seeds and bushes	87.1% yes	Agre gaudiness role	Statement support
Natural factors weak of infrastructure	37.6% decrease	Size of production	Productivity
The control of middlemen and traders and the absence of companies	Decrease of price (55.3%)	Marketing problems	Economical Geog
Local methods in storing	burlap sacks (71.8%)	Methods of storing	Storing and transportation

Source: field work 2025

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

From the above table (2) illustrates a statistic geographical clear picture shows the present of agricultural production and environment and responded to governmental supply. According to data from field work 2025; cutting trees (75.3%) this percentage show a great pressure on vegetation cover that due to two reasons: the desire of expand horizon agricultural land to solve the problem of decrease of production, the second for fire woods as source of energy.

The planted areas was decreased (41.2%) is a big percentage directions of using land. This show two different geographical phenomena: urban settlement deducting from agricultural land, collapse of environment due to desertification and dryness, that made many agricultural area out of services.

The regressive of production (37.6%) it is high between production directions, and it is neutral result of environmental collapse, and regressive of agricultural land. This for due to natural factors (rain, dryness) also to weakness of infrastructure (weak of irrigation pipeline, unable to reach services and little amount of machines)

The statistic shows that there is strong state interwoven and continuous in the area. That many farmers agree with the role of agricultural guide (good seeds and bushes) so as to face the collapse and peats so as to increase the production in space instead of horizon expand.

The control of merchants and lack of direct buying or companies it will decrease the farmer's benefits.

The depending on local methods and storing in houses cause damage of crops and lost its qualities before be in markets.

The marketing structure is shown a weak in connection between the areas of production and main distribution places, so it made local farmer ease for agent to cheat him, also and fluctuations of prices.

The area needs a place strategic plan to keep between improve of way of cooling, storing and vegetation cover and found marketing groups to stop control of agents.

The study shows that the area environment and economic suffer: that for the expand of population and Ural settlement to decrease agricultural land and cutting trees that will increase of desertification and dryness then will decrease production in crops. In spite of positive role of agricultural corporations (guide and protect) but the weakness point is in ways of storing, control of merchants, low of prices which need to direct inferences from state to build infrastructure for sorting and make ways of marketing to protect environment of agricultural and its Sustainability.

Results

1. Vast majority of participants (94.1%) agree with the notion that there are strong obstacles, natural, environment that affect in productivity movement.
2. Fluctuation of rain is environmental obstacle (76.5%) that shows clear unstable of growing land which decrease the production for (72.9%) of farmers
3. Unstable of temperature between high and very high (38.2%) and decrease of production (68.2%)
4. In spite of superiority of clay land (51.8%) and mixed one (45.9%)but low of ferities is obstacle (49.4%) beside Soil disintegration (34.1%)

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

5. Uneven ground surface and topography of the region (42.4%) upon quality of irrigation and field operation.
6. The pests has a role (locust) (37.6%) beetles and birds continuous threats.
7. Farmers depended direct on chemical solutions through Plant Protection Department (65.9%) to fight pests comparing with local ways (34.1%)
8. Increase the activity of agriculture as secondary activity (83.5%) to improve income according to depending on trade and employee.
9. Superiority of small owner and agricultural (1-5 plots) (44.7%) stop agricultural mechanical.
10. The regressive of vegetation cover and grow area (41.2%) cutting trees (75.3%) urban settlement, grazing inside fields (68.2%)
11. Weak of marketing and storing activities, where the agents, villages' merchants, control the crops. Weak of using modern sorting (using burlap) (71.8%).

Recommendations and Suggested Solutions

1. Using rainwater harvesting and build new earthen dams and pools to decrease of desertification impact on rainy season.
2. Widening in using good seeds that resist dry and temperature.
3. Make topographic surveying operations to improve quality of using water.
4. Applying the agricultural rotation and adding Organic fertilizers
5. Enact strict laws to stop population expansion against ferities agricultural land.
6. Organize Pastoral roads and identify time of animals' inference to avoid environment collapse and consistence of soil.
7. Encouraging afforestation and establishing a green belt as windbreaks to protect the soil.
8. Supporting farmers with modern machinery and technologies for the harvesting and collection phase to save effort and time.
9. Activating agricultural extension units and early pest monitoring in coordination with the Plant Protection Department.
10. Encouraging cooperative societies to consolidate small holdings and facilitate mechanization.
11. Establishing modern, refrigerated warehouses and silos reduces storage losses instead of using traditional burlap.
12. Establishing a regional stock exchange and market for crops to break the monopoly and provide fair prices for farmers.
13. Attracting investment companies to enter the field of marketing and agricultural manufacturing of cash crops (beans and sesame).

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

References:

- Firstly: holy Quran ‘ Yassin’ verse 33
- Alzoka 2000 Agricultural Geographical. Dar Alma’arifa Algamiaa. Askandrea. Eygept
- Haroun. 2000. Agricultural Geographical. First edition Dar Alfikir. Cairo. Eygpt.
- Hashim 2014 Agricultural Geographical first edition Almugtama Alarabi for printing and distribution.
- Kathim 2014 Agricultural Geographical first Edition Dar Alsafaa.
- Almusaid 2021 Agricultural Geographical first Edition Digla libarary.
- Ali 2000 Agricultural Geographical first Edition Dar Alnasher.
- Abuali 2004 Agricultural Geographical first Edition Alnagah University Nablos.
- Ministry of Agriculture annual report of crops productions, West Kordofan State. Khartoum Sudan.
- Reports of Ministry of Agriculture Elnuhoud locality 2019-2024
- Reports of Agricultural Extension Elnuhoud locality 2024
- Meteorology Elnuhoud locality 2024

ISSN: 3119-6837 - E-ISSN: 3119-6845
DÉPÔT LÉGAL: 2026PE0013

PROMETHEUS

INTERNATIONAL JOURNAL

OF HUMANITIES, SOCIAL, AND LEGAL SCIENCES

A Peer-Reviewed International Scientific Journal Dedicated to Publishing Research in Humanities, Social, and Legal Sciences

Director & Editor-in-Chief:
Dr. Sami Dekaki

VOLUME 1

Issue 4

SEPTEMBER2026

All rights reserved to the Journal

Legal Déposit: 2026PE0013

ISSN: 3119-6837

E-ISSN: 6845-3119

CNRST

IMIST

Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique

المعهد المغربي للإعلام العلمي والتقني